

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية المصرية

تعداد ١٩٤٦ - ربيع عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن النكمانى

المدرس بالجامعة المصرية

الأستاذ رفيع حليم

المدرس بالجامعة المصرية

الجزء الثانى

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

دار النشر: دار الكتب المصرية، رومىة القاهرة

رقم التسجيل: ٢٩٣٦٦٣٠



[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى اصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكرهاني
الحاكم العام لمحكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الثاني

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت. ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد

الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا

منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦

وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفکر الحفاني

موضوعات الجزء الثاني

اختصاص قضائي

الفصل الأول - ما يخرج عن اختصاص القضاء الإداري

الفصل الثاني - ما يدخل في اختصاص القضاء الإداري

الفصل الثالث - توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري

الفصل الرابع - اختصاص المحاكم التأديبية

الفصل الخامس - مسائل متنوعة

منهج ترتيب محتسوبات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى فمجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتببت هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التى ارسستها ترتيبا ابجديا طبقا للموضوعات . وفى داخل الموضوع الواحد رتببت المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة الجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدى - قسدر الامكان - برصد المبادئ التى تضمنت قواعد عامة ثم أعقبها المبادئ التى تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى اطار الموضوع الواحد ، أن توضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينهما قائل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك مساعدة للمباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول باقصر السبل الى الايام بما أدلى فى شأنها من حلول فى أحكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارضى تورا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قررته الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولا كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة
أرساها كم من الأحكام والفتاوى ~~التي~~ جريت. تقديرات داخلية لهسته
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها للمبادئ وما تعلق بها من فتاوى
واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى الملبد الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع اليها في الاصل التي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي ذاب
المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصداها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان
كان الكثير من هذه المجموعات قد اضحى متمذرا التوصل اليها لتقادم العهد
بها ونفاذ طبعاتها . كما ان الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى
الان في مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية
الحديثة ويمن على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام
الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية
العمومية لفسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة
التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية
العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وان تندر الاشارة الى رقم الملف
بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي
صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى
بين هذين البيانين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة
اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)
ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧
لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مشال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مشال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع التى
أصدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ .
كما سيجد القارى تعليقات تزيده الماما بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب
الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارى هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما مسلسلّة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارى المنهج الذى يجدر أن يتبعه
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارى بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة
بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من
موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملاحظة إلا أنه وجب
أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من
قريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق ؟

حسن الفكاهى ؟ نعيم عطية

اختصاص قضائي

الفصل الأول : ما يخرج عن اختصاص القضاء الإداري

- أولا : عدم اختصاص القضاء الإداري بأعمال السيادة
(القوانين المانوية من التقاضي)
- ثانيا : عدم اختصاص القضاء الإداري بإلغاء القرارات الصادرة قبل إنشاء مجلس الدولة .
- ثالثا : عدم اختصاص القضاء الإداري (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) بما لم يرد النص على الاختصاص به .
- رابعا : عدم اختصاص بمنازعات لا تنشأ بحكم الوظيفة العامة .
- خامسا : عدم اختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق القرار الإداري .
- سادسا : عدم اختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق العقد الإداري .
- سابعا : عدم اختصاص بمنازعات ناشئة عن الحجز الإداري .
- ثامنا : عدم اختصاص بمنازعات في غير المجال الإداري .
- تاسعا : عدم الاختصاص (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) بدعاوى التمييز عن قرارات لم ينص على الاختصاص بالتمييز عنها .
- عاشرا : عدم الاختصاص بمسائل أخرجت عن اختصاص القضاء الإداري
- حادي عشر : عدم اختصاص بشئون القضاء .
- ثاني عشر : عدم اختصاص بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة .
- ثالث عشر : عدم اختصاص بشئون قيد المحامين وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم وقاديتهم .
- رابع عشر : عدم الاختصاص (قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢) بقرارات الجهات بالنسبة لطلابها .
- خامس عشر : عدم اختصاص بشئون القوات المسلحة وأمنها والمخابرات العسكرية .

سادس عشر : علم الاختصاص بقوانين الترقية الى الدرجات العليا
(فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المسمى بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤) .

سابع عشر : علم الاختصاص بقرارات لجان تقدير ايجارات الاراضي
الزراعية ولجان الاستئناف (قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢) .

الفصل الثانى : ما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى

الفرع الأول : مجلس الدولة أصبح ألقاضى العام للمنازعات الادارية

الفرع الثانى : فى شئون الموظفين .

اولا : ارتباط الاختصاص بتوافر صفة الموظف العام .

ثانيا : دعاوى التسوية .

ثالثا : دعاوى الانهاء .

الفرع الثالث : فى غير شئون الموظفين .

اولا : دعاوى الأفراد والهيئات .

ثانيا : دعاوى الجنسية .

ثالثا : دعاوى العقود الادارية .

الفرع الرابع : دعاوى التعويض .

الفصل الثالث : توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الادارى

اولا : احكام عامة فى توزيع الاختصاص .

ثانيا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحكمة
الادارية العليا .

ثالثا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية .

رابعا : توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية .

خامسا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحكمة
الادارية والمحكمة القاعدية .

- سادساً : توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء المدني .
- سابعاً : مسائل متنوعة في توزيع الاختصاص .

الفصل الرابع : اختصاص المحاكم التأديبية

- أولاً : أحكام عامة .
- ثانياً : ما يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية .
- ثالثاً : ما يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية .

الفصل الأول : ما يخرج عن اختصاص القضاء الإداري :

أولا : عدم اختصاص القضاء الإداري بأعمال السيادة
(اللوائح الكائنة من النفاذ)

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الأصل : أن معيار التفرقة بين الأعمال الإدارية وأعمال السيادة مرده الى القضاء - يجوز للمشرع استثناء أن يتدخل لخلق صفة السيادة على بعض الأعمال الإدارية - يلتزم القضاء بالوصف الذي خلعه المشرع على هذه الأعمال والقرارات .

ملخص الحكم :

الأصل أن معيار التفرقة بين الأعمال الإدارية التي تباشرها الحكومة في حدود وظيفتها الإدارية وبين أعمال السيادة التي تباشرها باعتبارها سلطة حكم مرده الى القضاء الذي ترك له المشرع سلطة تقرير الوصف القانوني للعمل المطروح عليه وما اذا كان يعد عملا اداريا عاديا يختص بنظره أو عملا من أعمال السيادة يمتنع عليه النظر فيه ، وأن ما يعتبره في بعض الظروف عملا اداريا عاديا قد يرقى في ظروف أخرى الى مرتبة أعمال السيادة لارتباطه في ظل الظروف الجديدة بسياسة الدولة العليا أو بأحوالها الاجتماعية أو الاقتصادية المتطورة . واذا كان الأصل على ما تقدم فإن للمشرع أن يتدخل من جانبه لخلق صفة السيادة على بعض الأعمال الإدارية ليخرجها بالتبعية من ولاية القضاء ولا جناح عليه أن يمارس هذه السلطة وهو مانعها ، وفي هذه الحالة يلتزم القضاء بالوصف الذي خلعه المشرع على هذه الأعمال أو القرارات .

(طعن ٨٠٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥)

المبدأ

سلطة الخارج في إخراج عمل ما من ولاية القضاء اختصاصها اله التوطع به ضمن للمستور ترتيب جهات القضاء وتعيين اختصاصاتها - حرية في اختيار وسيلة هذا الإخراج - وصف المشرع بعض أعمال الحكومة بأنها أعمال سيادة هو وسيلة لإخراجها من اختصاص مجلس الدولة - سلطة القاضي في تقدير الوصف القانوني للعمل المطروح عليه محدودة بما قد يرى المشرع الزامه به - حرية المشرع الكلمة في هذا الشأن ما دامت في حدود المستور.

ملخص الحكم :

ما دامت النصوص الدستورية تنوط بالقانون ترتيب جهات القضاء وتعيين اختصاصاتها وتجعله أداة ذلك - فإن كل ما يخرج القانون من ولاية القضاء يجعل هذا الأخير معزولا عن نظره ، لأن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة ، وهو يملك ذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها . وكما يملك القانون الأصلي وهو إخراج عمل ما من ولاية القضاء فإنه يملك الوسيلة لهذا الإخراج فإذا وصف بعض أعمال الحكومة بأنها أعمال سيادة فإن هذا يستوي في النتيجة وتعديل ولاية القاضي في هذا الخصوص ، الأمر الذي لا جدال في أن المشرع يملكه بحكم الدستور ذاته . وإذا كان من المسلم أن للمحاكم سلطة تقرير الوصف القانوني للعمل المطروح عليها وما إذا كان يعد عملا إداريا عاديا أو عملا من أعمال السيادة فإن المشرع الذي استمدت منه المحاكم ولايتها هذه تكون له تلك السلطة كذلك . وذلك أن المشرع عندما يقرر في قانون مجلس الدولة على عدم اختصاص المجلس بمهمة قضاء إداري بالنظر في الطعون المتعلقة بأعمال النيابة ، وأطلق هذه العبارة الأخيرة دونه تعريف أو تحديد لسلطة القاضي لسلطة تقدير بعض أعمال السلطة التنفيذية أو عزلها عن حرية وصفها وتكييفها بما يترتب عليه تقرير اختصاصها أو عدم اختصاصها بنظرها . كما رأى المشرع في حدود الدستور وهو مانع هذا التدخل أن يحدد منها بالنسبة إلى أعمال بدائها فيخلع عليها صراحة الوصف القانوني الذي لا يرد محالاً للتخصيص بعد تقديرها أو تكييفها فإن القاضي الذي تلقى ولايته من المشرع بالحدود التي رسمها له لا يحترم اختصاصه

الوصف الذي عين لولايته حدودا جديدة وحصلت كل مناقشة في شأن الاعمال التي تناولها ، ذلك أن وظيفته هي تطبيق القانون وهو في سبيل التطبيق يعمل اجتهاده حيث لا نص يقيد ، ولا اجتهاد له مع تفسيره تضمنه نص صريح كما لا مسئلة له في مواجهة المشرع في المسئلة التي تقام عليه حجة في تعليق اخذه بالوصف الذي اوتاه ، انه يفتح المشرع في المجال بحرية كاملة وسلطة تقديرية واسعة التي لا يعقب عليها ما دام لا يخالف المستور ولا قيد عليه من تصوره في اختيار النظم والإجراءات التشريعية التي يراها أكثر ملاءمة لظروف المجتمع ومقومات كيانه وللمقاص التي يقوم عليها نظام الادارة والحكم وسياسة الاصلاح والتطوير فيه في وقت ما ، ويقدر انها ادنى الى تحقيق الصالح العام وفق المعاني والغايات ، ولا تشرب على الشارح أن يسبغ على الوسائل التي يعتمد عليها جهاز الحكم والادارة في تسيير المرافق العامة وتدعيم أسس المجتمع لبلوغ مثله وأهدافه حسنة تصورها من الرقابة القضائية في ظروف خاصة تبرز ذلك بما بقي السلطة الحاكمة من أن تقل يدها عن المضي في تنفيذ خطط الاصلاح الشامل في شتى المرافق ، وبكفل حسن مزاولة هذه المرافق انشطتها ونهوضها برسالتها على الوجه الأكمل .

(طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

اعمال السيادة - القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة - نصه على اعتبار قرارات رئيس الجمهورية المصادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم عن غير الطريق التاديب من قبيل أعمال السيادة - جواز تعديل الاختصاص القضائي لمجلس الدولة أو نقض بطلات الادارة التي انشأت هذا الاختصاص وهي القانون - وصف بعض أعمال الحكومة بأنها أعمال سيادة هو تعديل لهذا الاختصاص بطريقة غير مباشرة مما يملكه المشرع - القول بأن هذا القانون غير دستوري قول غير سليم - حالات عدم الدستورية هي مخالفة نص دستوري قائم أو الخروج على روحه ومقتضاه .

ملخص الحكم :

في ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة الذي عمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ ونص في مادته الأولى على أن يستبدل بالمادة ١٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي : « لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداری بالنظر في الطعون المتعلقة بأعمال النيابة . ويختبر من قبيل أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية بإسالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم عن غير الطريق التأديبي . » وقد أفصح المشرع في المذكرة الإيضاحية المرفقة لهذا القانون عن الحكمة التي سادت به في اضطراره وإضايته التي استهدفتها من التعديل التي تضمنته إذ ورد به قوله في تنظيم المرافق العامة وفي إدارتها : « على أحسن وجه » ولما كانت المصلحة العامة تتطلب إطلاق يد الحكومة بوصفها سلطة حكم باختيار أقدر الأشخاص على العمل في خدمة هذه المرافق ، وإبعاد من ترى أنه غير صالح لأداء هذه الخدمة ، وعلى الأخص من يشغل منهم وظيفة ذات سلطة إذا تمدر العمل معه أو إذا ارتأت الحكومة أنه غير محل لتبعتها أو لوجود شبهات قوية تبس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة ، أو لغير ذلك من الأسباب التي تتصل بالمصالح العام ، وما لا شك فيه أن الاجراءات التي تتخذها الحكومة والكفيلة بصيانة النظام العام وضمان سير المرافق العامة بطريقة مستمرة ومنظمة ومنتجة تتصل بمصالح الدولة العليا ، ومن ثم تعتبر من قبيل أعمال السيادة وتخرج بالتالي من ولاية القضاء - لذلك فقد أعد المشروع المرافق وتحقيقاً لذلك فقد استبدلت الفقرة الأولى من المادة ١٢ ونص فيها على اعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بإسالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم عن غير الطريق التأديبي من قبيل أعمال السيادة إذ أن مثل هذه القرارات من أخص أعمال السيادة وتصدر من السلطة التنفيذية بصفتها الهيئة على مصالح الدولة العليا والمستولة عن تسيير أمورها والمحافظة على الأمن فيها . »

ويؤخذ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن مذكراته الإيضاحية في المرفق لعللة قرار إسالة إطلاقياً السلطة الحاكمة بصفتها الهيئة على مصالح

الدولة والممثلة عن تسيير أمورهما في تنظيم المرافق العامة وفي إيجريتها. وما لذلك من أثر في ضمان سير هذه المرافق بانتظام واضطراد وفي حسن أدائها للخدمات المنوطة بها على وجه سديد منتج بما يكفل صيانة النظام العام ويتمشى مع أهداف المجتمع الراهن ومقومات ومفاهيم شئون الإدارة ونظام الحكم ومسئوليياته فيه ، رأى لهذه العلة أن يضفى على طائفة من القرارات الإدارية التي تصدر في شأن الموظفين العموميين ، وهي التي يصدرها رئيس الجمهورية بمقتضى السلطة المخولة بالقانون بأحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم عن غير الطريق التأديبي ، حصانة عدم الخضوع لرقابة القضاء باعتباره إياها من قبيل أعمال السيادة بحيث تخرج من ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري فلا يختص بالنظر في الطلبات المتعلقة بها وذلك لتحقيق الحكمة المتقدمة فيها باعتبارها الوظيفة العامة جزءا غير منفصل عن التخطيط الشامل الذي آلت الحكومة على نفسها تحقيقه والذي يدخل فيما يتناوله اصلاح الأجهزة القائمة على إدارة المرافق العامة وحسن اختيار العاملين فيها ومؤدي هذا كلف ولاية مجلس الدولة القضائية عن أن تمتد إلى هذا الضرب من القرارات التي لا تخرج في الاصل من حيث طبيعتها عن كونها قرارات إدارية . واذ كان الاختصاص القضائي لمجلس الدولة مسندا بالنص ومحدد بالقانون حسب ارادة المشرع لكون المجلس غير ذي ولاية عامة ، وكانت الأصول الدستورية التي رددتها المادة ٦١ من الدستور المؤقت الصادر في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٨ تقضي بأن يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصها ، فان تعديل الاختصاص القضائي لمجلس الدولة ، سواء بالزيادة أو بالنقصان إنما يتم بالأداة ذاتها التي أنشأت هذا الاختصاص وحددت مدها وهي القانون . ومثل هذا القانون إذا جاء مضيقا لاختصاص القضاء سواء بمنحه إياه مباشرة من نظر منازعات بينهما أو بخلعه على طبيعة هذه المنازعات وصفا قانونيا يؤدي إلى النتيجة ذاتها بطريقة غير مباشرة ، لا ينطوي على أية مخالفة للمبدأ الدستورية لأن القانون لا يكون غير دستوري إلا إذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه ومرد ذلك إلى أن الدستور وهو القانون الأعلى فيما يقرره لا يجوز أن يجرده قانون وهو لواء أدنى .

الجلسة العامة ١٩٦٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

اضفاء المشرع صفة أعمال السيادة على القرارات المتخصص عليها في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ يترتب عليه عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطلبات المتعلقة بها - اعتبار هذا القانون على هذا النحو من القوانين المتعلقة للاختصاص - سريانه على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى او تم من اجراءات قبل تاريخ العمل به ما دام هذا التاريخ قبل افعال باب المرافعة في الدعوى وذلك طبقا للمادة الاولى من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان اضافة الشارع على القرارات التى نص عليها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ صفة أعمال السيادة انما قصد به منع التمييز القضائى على هذه الطائفة من القرارات لاخراجها عن ولاية القضاء ، اذ لا تقتصر الغاية التى استهدفها من اصدار هذا القانون على الحكم الموضوعى الذى انشاء وهو اعتبارها من قبيل أعمال السيادة ، وانما تجاوز ذلك الى الهدف البعيد الذى تقياه بهذه الوسيلة وهو تقرير قاعدة اجرائية تتعلق بالاختصاص اذ ان مقتضى اعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم عن غير الطريق القاديسى من قبيل أعمال السيادة التى ينص قانون مجلس الدولة فى المادة ١٢ منه على عدم اختصاص المجلس بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها ، مؤدى ذلك هو عدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعاوى المقامة بشأن هذه القرارات ؛ وبذلك يكون المشرع بهذا النص قد امتحنت تمديلا أورده على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالتضييق فى هذا الاختصاص بحيث يتحصر عن المنازعات المتعلقة بالقرارات المذكورة مسبوقة بالطريق المباشر او غير المباشر وتقتصر عنها ولاية هذا القضاء وبعد ان كانت تشملها فى ظل القوانين السابقة التى صدرت منذ انشاء المجلس ، ذلك ان الصلابة القضائية المقررة لأعمال السيادة انما تتعلق بالنظام العام . وهو دفع متعلق بعدم الاختصاص بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة لا بهم قبول فيما يتعلق بكل من دعوى الالغاء ودعوى التعويض أصلية كانت او

دفعاً أو تفسيراً . واذ كان القانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ قانوناً معديلاً للاختصاص على هذا النحو ، فانه يسرى بأثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به ما هو هذا التاريخ قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ، وذلك بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى والبطء (٢٧) من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية . إذ الأصل في قوانين المرافعات أنها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها . فبعد ذلك إلى أن القاعدة في سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هي من الأصول المسلسلة .

اذ أن القوانين المنظمة لأصول التقاضي والتراجع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتخفيف هي في عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجعية الأثر ، وانما أخرجت من هذه القاعدة على سبيل الاستثناء الحالات التي حصرتها المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية في فقراتها الثلاث ، وأولها : القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ، : والحكمة التشريعية لهذا الاستثناء هي رعاية الحقوق التي ثبتت والمصالح التي روعى أنها جديرة بالاستثناء .

ذلك أنه يكون أقرب إلى السداد والقصة ألا تنزع الدعوى التي حجزت للحكم من المحكمة التي أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها ، لأن الدعوى بعد أن تبلغ هذا المبلغ من الاستواء للحكم تصبح مصلحة الخصوم في عدم انتزاعها في مرتبة الحق الملقى لا يفرض المساس به إلا بنص خاص . ولزم يتضمن القانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ أي حكم خاص ، لا صراحة ولا ضمناً ، يتخصص به أثره المعدل للاختصاص بقصره على الدعاوى الجديدة التي ترفع بعد تنفيذ دون لما هوها . وقد صدر في ذات التاريخ التذيي صدر فيه القانون المذكور وهو ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٣ باضافة حكم محله إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان أجزاء التنظيم الإداري وطريقة الفصل فيه . و رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل لجنة التظلمات

المصوص عليها في القرار الاول . واستحدثنا تنظيما للتظلم من قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بأجالة الموظفين العموميين الى المعاش او الاستبعاد او فصلهم من غير الطريق التاديبى يقوم على عرض التظلم من هذه القرارات على لجنة مشكلة من اعضاء مجلس الرياسة بقرار من رئيس الجمهورية بالاجراءات والاضاع . وفي المواعيد المنصوص عليها في هذين القرارين . بما يكفل لدوى الشان ضمانات تحقق لهم العدالة امام سلطة ادارية عليا يقف عندها الامر بغير تعقيب تال من السلطة القضائية بعد ذلك ، وقد استبعد المشرع مظنة الا يسرى الغاء هذا التعقيب الا بالنسبة لما يصدر من قرارات فى ظل التنظيم الجديد بضماناته التى كفلها دون السابقة عليه ، ونفى هذه المظنة بما نص عليه فى المادة الاولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ من حكم اوردته فى خصوص وضع فرض انه قائم فعلا قبل صدوره ، وألما اوصد بشأنه ذرائع الاجتهاد ، اذ مقتضى اعتبار القرار الجمهورى الصادر بأجالة الموظف الى المعاش او الاستبعاد او فصله عن غير الطريق التاديبى عمل سيادة هو قيام هذه الصفة بذاتيتها لزوما منه نشوئه لاستحداثها كتحول طارئ عليه . واذا كان الشارع قد قرن هذا الحكم بإجازة التظلم من القرار امام اللجنة التى نص عليها . فليس ثمة تلازم زمنى بين اعتبار القرار عمل سيادة . وإجازة التظلم منه امام اللجنة المذكورة . ومن ثم فان حسمكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ يصدق على القرارات الجمهورية التى صدرت بالفعل قبل العمل به سواء رفعت عنها دعاوى لا تزال منظورة امام القضاء الادارى أم لم ترفع . كما يصدق على القرارات الجديدة التى تصدر فى ظله على حد سواء . ولا يقصد من هذا النظر كون القرار الجمهورى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٣ قد نص على أن ميعاد تقديم التظلم من القرارات التى ذكرها هى ستون يوما من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية او اعلان ذوى الشان بها ، او كون المشرع لم يورد حكما وقتيا بالنسبة الى الدعاوى القائمة بطلب الغاء قرارات سابقة من هذا القبيل أو التعويض عنها ، لأنه اذا كان ميعاد التظلم قد فات بالنسبة الى هذه القرارات بالنظر الى تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية او اعلان صاحب الشان بها ، فإن رفع الدعوى عنها فى الميعاد ايام المحكمة المختصة بنظرها وقتذاك قد حفظ هذا الميعاد . ويظل هذا الامر قائما

لحين صدور الحكم فيها مهما طال أمد نظرها مادام الأمر بيد الجهة القضائية المختصة - وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف الى السلطة الإدارية المختصة متمسكا فيه بحقه طالبا ادائه ، وكذا طلب المساعدة القضائية للدعوى التي يزعم صاحب الثمان رفعها على الإدارة ، يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم وقطع ميماد رفع دعوى الالغاء . ولا ريب ان المطالبة القضائية ذاتها التي نصت المادة ٣٨٣ من القانون المهني على اثرها القاطع للتقادم هي أوقع من كل هذا واطغ .

(طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

النص في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ على اعتبار قرارات هيئة من أعمال السيادة - أثر ذلك عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بها الفاء أو تعويضا - لا يغير هذا الحكم فيما يتعلق بالتعويض كون التضامن الاجتماعي أساسا للتجسس - أساس ذلك ان التضامن الاجتماعي فكرة فلسفية عامة لا تسمى ما تخصص بالنص .

ملخص الحكم :

ما دام المشرع قد اعتبر القرار الجمهوري الصادر بأحوال الموظف الى المعاش أو الاستيداع أو بفصله عن غير الطريق التأديبي من قبيل أعمال السيادة فان مقتضى هذا هو عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بهذه الأعمال الفاء كان موضوعها أو تعويضا ، لان تعرض القضاء للنظر في طلب التعويض من أعمال السيادة فيه استباحة لمناقشة هذه الأعمال التي أراد المشرع جعلها بنيان عن أية رقابة قضائية . ولا يغير هذا الحكم فيما يتعلق بالتعويض كون التضامن الاجتماعي أساسا للتجسس كفكرة فلسفية عامة لا تسمى ما تخصص بالنص ولا تنشئ قاعدة على خلاف الأصل في المسؤولية لم يرد في شأنها نص خاص يقررهما .

(طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم ٣٧

المبسطة :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ - اعتباره القرار الجمهوري الصادر
باحالة الموظف الى المعاش أو الاستبعاد أو بفصله من غير الطريق التأديبي
من قبيل أعمال السيادة - هو قانون معدل للاختصاص - سريانه بالمر مباشر
على ما تم يكن قد فصل فيه من الدعاوى - البحث في انطباق هذا القانون
على النزاع - تعلقه بالاختصاص الولائي لمجلس الدولة وعدم اعتباره تعرضا
لموضوع الدعوى أو فصلا فيه - لا يجوز بالتالي أن يسبقه بحث الاختصاص
النوعي أو المعلى .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذى اعتبر القرار الجمهوري الصادر
باحالة الموظف الى المعاش أو الاستبعاد أو بفصله من غير الطريق التأديبي
من قبيل أعمال السيادة ، والذى عمل به ابتداء من ١١ من مارس سنة
١٩٦٣ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، هو قانون معدل للاختصاص
يسرى بآثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى ، ومفاد ذلك
أن البحث فى مدى انطباق القانون المشار اليه على واقعة الدعوى انما هو
أمر يتعلق بالاختصاص الولائي لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ولا يعتبر
تعرضا لموضوع الدعوى أو فصلا فيه ، وبذلك فلا يجوز أن يسبقه بحث
الاختصاص النوعى أو المعلى .

(طعن ٨١٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٧)

المبسطة :

أثر اعتداد القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ قرابات رئيس الجمهورية
الصادرة بفصل الموظفين من غير الطريق التأديبي من قبيل أعمال السيادة
هو عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطليسات
المتعلقة بها - عدم امتداد سلطة أعمال السيادة الى القرارات الصادرة
بالتفصيل بغير الطريق التأديبي من غير رئيس الجمهورية كالأوامر الملكية

والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء - فيبقى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها - عدم جواز الاحتجاج بأحكام القانونين رقمى ٣١ لسنة ١٩٥٣ و ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ فى هذا الشأن .

ملخص الحكم :

يؤخذ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن مذكرته الايضاحية أن المشرع للحكمة التى بينها فى المذكرة الايضاحية رأى أن يطفى على طائفة من القرارات الادارية التى تصدر فى شأن الموظفين العموميين . وهى تلك التى يصدرها رئيس الجمهورية بمقتضى السلطة المخولة بالقانون بإحالة هؤلاء الموظفين الى المعاش او الاستبعاد أو فصلهم عن غير الطريق التأديبي حسانة عدم الخضوع لرقابة القضاء باعتباره اياها من قبيل اعمال السيادة بحيث تخرج من ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فلا يختص بالنظر فى الطلبات المتعلقة بها وذلك لتحقيق الحكمة المتقدمة فيها باعتبار الوطنية العامة جزءا غير منفصل عن التخطيط الشامل الذى آلت الحكومة على نفسها تحقيقه والذى يدخل فيما يتناوله اصلاح الاجهزة القائمة على ادارة المرافق العامة وحسن اختيار العاملين فيها ، ومؤدى هذا كف ولاية مجلس الدولة القضائية عن أن تمتد الى هذا الدرب من القرارات التى لا تخرج فى الأصل من حيث طبيعتها عن كونها قرارات ادارية .

ويبين من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن مذكرته الايضاحية . ان المشرع لم يخلع وصف اعمال السيادة على قرارات الفصل عن غير الطريق التأديبي ايا كانت السلطة التى تصدرها ، وإنما خص بهذا الوصف القانونى للقرارات التى ينشئها رئيس الجمهورية ذاته لا القرارات التى ينشئها غيره . ولم يكن ذلك من المشرع عن غير قصد . وإنما كان لحكمة مقصودة قدرها وبينها واستفحها الى ظروف الاحوال الملبسات والضمانات والاضاع القائمة وقت اصداره القانون المذكور كما بين ان تخصيص المشرع للقرارات التى ينشئها رئيس الجمهورية بالوصف القانونى المذكور هو استثناء من الأصل . اذ ان القرارات المذكورة لا تخرج فى الأصل من حيث طبيعتها عن كونها قرارات ادارية . وعلى هذا كان الامر كذلك فانه لا يجوز أن يترى الحكم الذى شرعه القانون سالف الذكر على الاوامر الملزمة والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التى صدرت فى الماضى

بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي . ذلك انها قرارات لم ينشئها رئيس الجمهورية والقانون المشار اليه انما حصن القرارات التي ينشئها رئيس الجمهورية . واذا صح أن سلطة مجلس الوزراء في فصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي كانت في الماضي نظيرة من الناحية الدستورية لسلطة رئيس الجمهورية في هذا الشأن في الوقت الراهن . فان هذا التماثل بين السلطتين لا يستتبع مطلقا سريان حكم القانون المبين آنفا على الأوامر الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التي صدرت في الماضي بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي ذلك أن حكم القانون المشار اليه ليس تطبيقا لقاعدة عامة . وانما هو استثناء من الأصل . والاستثناء لا يسمح بالتوسع في التفسير ولا يقبل القياس . هذا الى جانب عدم توافر العلة التي يرتبط بها هذا الحكم وعدم تحقق الحكمة التي توخاها المشرع . فاما عن عدم توافر العلة . فذلك لأن السلطة التي أراد المشرع اطلاق يدها وتحسين قراراتها التي من هذا انقبيل هي سلطة رئيس الجمهورية وحده وليست سلطة أخرى . واما عن عدم تحقق الحكمة . فذلك لأن حصانة هذه السلطة هي وليدة ظروف الأحوال والملايسات والضمانات والأوضاع القائمة وقت اصدار القانون المذكور . وليست وليدة ظروف الأحوال والملايسات والضمانات والأوضاع الماضية التي صدرت في كنفها أوامر ملكية أو مراسيم أو قرارات خاصة من مجلس الوزراء بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي .

ولا وجه للاحتجاج في هذا المقام بأحكام القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ أو بأحكام القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ للقول بسريان أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ على الأوامر الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التي صدرت في الماضي بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي . ذلك أن القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ انما ينص على استبدال لفظ « جمهوري » بلفظ ملكي ، في التشريعات القائمة بحكمه أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ انما تنص على أن يستبدل عبارتي « رئيس مجلس الوزراء » و « مجلس الوزراء » بجميع القوانين وغيرهما من التشريعات القائمة بمبادرة « رئيس الجمهورية » فكلتا القانونين انما ينص على ادخال

مجرد تعديل ما في لفظ « ملكي » وغبارتي « رئيس مجلس الوزراء » ومجلس الوزراء في التشريعات القائمة يحذف هذا اللفظ وطائين العبارتين منها واستعاضة عنها بلفظ « جمهوري » وعبارة « رئيس الجمهورية » وأعمال الأثر المباشر لهذين القانونين في مجال فصل الموظفين عن غير الطريق التأديبي إنما يقتضي فقط أن ما كان يستصدر من قرارات فردية بأوامر ملكية يستصدر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ بأوامر جمهورية وإن ما كان يستصدر من رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء من قرارات فردية يستصدر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ من رئيس الجمهورية أما ما سبق أن استصدر بالفعل بأوامر ملكية من قرارات فردية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ وما سبق أن استصدر بالفعل من رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء من قرارات فردية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ فلا يتناوله الأثر المباشر والأثر الرجعي لأى من هذين القانونين لأنه حدث في الماضي . فلا يتناوله إلا الأثر الرجعي لأى تشريع ولا يجوز بحسب الأصول الدستورية - إلا بنص خاص فيه والقانونان المذكوران إنما ينصان على ادخال ما أوردها من تعديلات في التشريعات القائمة ولم ينصا على ادخال هذه التعديلات في القرارات الفردية التي صدرت في الماضي فلا يجوز إذن أن يمتد أثر ما أدخله من تعديلات الى القرارات الفردية التي صدرت قبل تاريخ العمل بهما . ومتى كان الأمر كذلك « قلنا العمل الملكية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء التي صدرت قبل تاريخ العمل بالقانون المشار اليهما لا تزال بوصفها التي صدرت به أوامر ملكية ومراسيم وقرارات خاصة من مجلس الوزراء . لم يلحق وصفها هذا أدنى تعديل أو تغيير . وهى بهذا الوصف غير القرارات التي خصها بالحماية النص الصريح للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم فلا يجوز أن تجرى مجراها في اعتبارها من قبيل أعمال السيادة .

(طعن ١٥٨٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٨)

الجلسة رقم (٨)

البيان :

طلب الاستمرار في صرف الرتب بصفة مؤقتة عين الفصل في طلب

النفاذ القرار الجمهوري بالفصل عن طريق التقاضي - خروجه عن ولاية القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

أن قرار الفصل المطعون فيه - والذي يطلب المطعون ضده من الاستمرار في صرف مرتبهما بصفة مؤقتة إلى أن يفصل في طلب الفائه - هو قرار صادر من السيد رئيس الجمهورية بفصلهما عن غير الطريق التقاضي . ومن ثم فإنه يخرج عن ولاية القضاء الإداري ويتمين لذلك رفض الطلب المستعجل الخاص باستمرار صرف مرتب المطعون ضدهما .
(طعن ٦٠٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٣)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل ثلاثة ١٢ من قانون مجلس الدولة - سرمانه يأتي مباشر مالم قد عمل به قبل نفل باب المرافعة باعتباره من القوانين المعدلة للاختصاص .

ملخص الحكم :

في ٤ من مارس ١٩٦٣ صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ونص في مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة المذكورة النص الآتي :
ولا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ويعتبر من قبيل أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بأحالة الموظفين المزمعين إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم من غير الطريق التقاضي . (٠٠) كما نص في المادة الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد نشر فيها في ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ العدد ٥٢ . ولما كان هذا القانون باعتباره من القوانين المعدلة للاختصاص - يسري باثره المباشر على المنازعة الحالية طالما أنه قد عمل به قبل نفل باب المرافعة طبقا للمادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
(طعن ٦٠٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٣)

قاعدة نوام (١٠٠)

المبدأ :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل قانون مجلس التولية - كقانون معدل للاختصاص - سريانه باثر مباشر على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ، ما دام هذا التاريخ يقع قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى - سريان التنظيم المستحدث للتنظيم من قرارات رئيس الجمهورية المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون ، التى تكون قد صدرت بالفعل قبل العمل به سواء رفعت عنها دعاوى لا تزال منظورة أم لم ترفع - القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى تطبيقا لاحكام هذا القانون - يتعين معه التزام الحكومة بالمصروفات • ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ، المعمول به ابتداء من ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، قانون معدل للاختصاص يسرى باثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ما دام هذا تاريخ قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى وذلك بالتطبيق للمادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية وان التنظيم المستحدث للتنظيم من قرارات رئيس الجمهورية سالفه الذكر يسرى أيضا على القرارات المذكورة التى تكون قد صدرت بالفعل قبل العمل بالقانون المشار اليه سواء رفعت عنها دعاوى لا تزال منظورة أمام القضاء الادارى أم لم ترفع •

ولما كانت الدعوى الحالية تتعلق بقرار صادر من السيد رئيس الجمهورية بالفصل عن غير الطريق التاديبى ولم يكن قد قفل باب المرافعة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان ، فانه يتعين ، والحالة هذه ، القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ينظر الدعوى مع التزام الحكومة بالمصروفات لأن القضاء الإدارى كان مختصا بنظر هذه الدعوى وقت أن رفعت ، وانما أصبح غير مختص بنظرها بناء على قانون جديد معدل للاختصاص صدر بعد ذلك •

(طعن ٧١٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١)

قاعدة رقم (١١)

المبني :

قرارات رئيس الجمهورية بالفصل بغير الطريق التأديبي - اعتبارها من أعمال السيادة في ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة - شمول هذه الحصانة لقرارات رئيس الجمهورية الصادرة بانها عقود الموظفين المؤقتين - أساس ذلك نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والغاية التي انصحت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الحكم :

ليس ثمة شك في أن قرار اعفاء الدكتور المطعون عليه من منصب مدير جامعة الاسكندرية هو قرار صادر من رئيس الجمهورية بفصله من وظيفته بغير الطريق التأديبي ومن ثم ينخرط في ظل القرار بالقانون رقم ٣١ الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة وتشمله الحصانة التي اضافها هذا القانون على قرارات رئيس الجمهورية بالاحالة الى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل بغير الطريق التأديبي ويعتبر قرار الاعفاء المذكور من أعمال السيادة بحكم القانون المذكور . ولا ينال من هذه الحقيقة الواضحة ، القول بان علاقته بجامعة الاسكندرية هي علاقة عقدية . ذلك أن سبب تعيينه (بعقد) لمدة سنتين وبمكافأة علاوة على معاشه ، انه كان قد بلغ فعلا السن القانونية المقررة للاحالة الى المعاش واحيل اليه بالفعل . لهذا روى أن يكون تعيينه لمدة مؤقتة مقدارها سنتان فقط لأن الاصل أن القرار الإداري أداة التمييز في وظيفة عامة من الوظائف الدائمة الواردة في الميزانية وفقا لأحكام القانون ، الاصل فيه أن لا يشتمل على مدة معينة . ومن ثم جاء ذكر العقد في أداة التعيين وهي القرار الجمهوري ، ليؤكد صفة التوقيت بعامين على خلاف الاصل . وكذلك روى أن يمنح المطعون عليه مكافأة مقدارها ألف وخمسمائة جنيه سنويا ، علاوة على معاشه ، وهذا التفصيل مقصود حتى لا يتقاضى المدير المرتب المقرر في الميزانية التي يشتمل وظيفة مدير جامعة الاسكندرية - وغنى عن

البيان أن صدور القرار الجمهوري بالتعيين بهذه الكيفية ، ولهذه الاعتبارات لا يمكن أن يحول دون اعتبار قرار رئيس الجمهورية بأعفاء مدير الجامعة من وظيفته الكبرى عملاً من أعمال السيادة نزولاً على مقتضيات أحكام القرار بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ . ولا يفتقر من الأمر شيئاً قول المظنون عليه بأن أحكام العقد هي التي تنظم العلاقة بينه وبين الحكومة والجامعة لأنه حتى على فرض أن هذا القول صحيح جدلاً ، لشمولته أيضاً حصانة عسل السيادة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ طالما أن انتهاء العقد المزعوم قد تم بناء على قرار من رئيس الجمهورية وإن أحكام العقد لا تخرج المظنون عليه من عداد الموظفين العموميين الذين يخضعون للنظام القانوني المعمول به بالنسبة لموظفي الدولة عموماً . فالمادة ٢٦ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه (تسرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين وظائف دائمة جميع الأحكام الواردة في هذا القانون ٠٠) ومن أهم أحكام هذا القانون ذلك الحق الإصيل لرئيس الجمهورية ، ولجلس الوزراء قبل النظام الجمهوري ، في فصل الموظف بغير الطريق التأديبي استناداً إلى الأوامر والقواعد التي تناولت النص عليها باعتبار أن الحكومة وهي التي عينت الموظف تنفرد بتقدير صلاحيته للنهوض بأعباء الوظيفة العامة ، والاستمرار في تولى عملها . وهذا الحق يستند فيما يتعلق بمدير الجامعة إلى نص قانون تنظيم الجامعات الذي يجعل تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية ومن ثم يكون فصله بقرار من السلطة ذاتها . وقد قصد المشرع بالقانون رقم ٣١ تخصيص سلطة رئيس الجمهورية في الفصل ذاتها من التعقيب القضائي باعتبارها عملاً من أعمال السيادة استناداً للفاية التي أفصح عنها في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور . فلا يمكن أن يتفق مع تلك الفاية إخراج القرار المظنون فيه من طائفة قرارات رئيس الجمهورية المقصودة بالقانون رقم ٣١ بزعم أنه يتضمن تعيين المظنون عليه بعقد .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ينظر الطعن تأسيسا على نص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ - لا يحول دون أصحاب الشأن والتظلم من القرار المطعون عليه أمام اللجنة المختصة التى نظمتها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الحكم :

ان الدفع المقدم من هيئة مفوضى الدولة ومن ادارة قضايا الحكومة بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ينظر الدعوى تأسيسا على احكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ قد قام على سند سليم من القانون ، ويكون الدفاع المقدم من ورثة المطعون عليه بعدم انطباق القانون المذكور على هذا الطعن قد جاء مخالفا لاحكام القانون متعينا رفضه . على أن ذلك لا يحول دون ورثة المطعون عليه والتظلم من القرار المطعون عليه ، أمام اللجنة المختصة والتي نظمتها قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ١٩٦٣/٣/٤ .

(طعن ١٥٢٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن عدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ و ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاسرائيليين والفرنسيين والتدابير الخاصة باموالهم، على عدم جواز سماع اية دعوى يكون القرض منها الطعن فى اى تصرف او قرار او تدبير او اجراء وبوجه عام اى عمل امرت به او تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين ٥ و ٥ ب لسنة ١٩٥٦ للشار اليهما وذلك سواء كان الطعن ملبثا بطلب المسخ او الانهاء او التحويل او وقف التنفيذ ام كان الطعن غير

مباشر عن طريق المطالبة بالتمويش ايا كان نوعه وسببه - سرعان هذا الحكم على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به طبقا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات باعتبار ذلك النص محذرا للاختصاص فلا يجوز سماع الدعوى - شمول علم السماع للقرارات المعيبة وغير المعيبة معا - مثال .

ملخص الحكم :

بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٧ بالتريخ لوزير التربية والتعليم فى التعاقد مع الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين وذلك طبقا للشروط المرافقة لهذا القانون . وقد نصت المادة الثانية منه على أن يجرى العمل به من تاريخ اصداره . وجاء فى الشروط المرافقة له بيان بالمدارس الانجليزية وآخر بالمدارس الفرنسية التى يسرى عليها . التعاقد المشار اليه وقد نص فى البند ٣ من كشف المدارس الانجليزية على (الكلية الاسقفية بقسميها) وهى موضوع هذه الدعوى - ثم صدر فى اليوم ذاته وهو ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٧ القرار الوزارى رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٥٧ من السيد وزير المالية والاقتصاد بتحويل الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية المنشآت وغيرها الخاضعة للحراسة . وجاء فى ديباجته : (بعد الاطلاع على الامر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين ، والتدابير الخاصة بأموالهم قرر مادة أولى : يخول الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية المنشآت وغيرها من ممتلكات الخاضعين لأحكام الامرين رقم ٥ ، ورقم ٥ ب لسنة ١٩٥٦ والموضحة فى الكشف المرافق .

ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أن يعمل به من تاريخ صدوره . وجاء فى الكشف المرافق لهذا القرار فى الفقرة ج تحت بند المدارس الانجليزية اسم (الكلية الاسقفية بقسميها) وفى اليوم ذاته لهذا جرى توقيع عقد بيع هذه المدارس بين السيد المندوب الحارس العام وبين السيد وزير التربية والتعليم نائبا عن الحكومة المصرية . ولقد نشر القرار الوزارى

رقم (٣٨٧). لسنة ١٩٥٧ بالجريدة الرسمية (العدد رقم ٤١ مكرر) في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ ونشر معه الكتيّف الرسمى المتضمن اسم الكلية الأسقفية بشقيها من بين المدارس والمعاهد التي تم التعاقد على بيعها لوزارة التربية والتعليم . وقد تظلم المطعون عليه الأول من هذا القرار في ٦ من يولية سنة ١٩٥٧ ولم يتلق ردا على تظلمه فرجع دعواه بمرضاة لودعها مسكوتيرة محكمة القضاء الادارى في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وقد صدر الحكم المطعون فيه ، في الدعوى المذكورة في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١

وفي المدة التي انقضت بين رفع الدعوى في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وبين صدور الحكم المطعون فيه بجللسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن علم قبول الطعن في الاعمال والتدابير التي اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى (٥ ، ٥ ب) لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة باموالهم ونص في المادة الاولى منه على انه (فيما عدا ما نص عليه بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، لا تسنح امام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء . وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى (٥ ، ٥ ب) لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وذلك منواء اكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الانقضاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه كما نص فى مادته الثانية على ان يصلح به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وقد صدر هذا القانون فى ١١ من مايو سنة ١٩٥٩ ونشر فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٩٩ مكرر (١) فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ وأشار فى ديباجته الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ والى الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين وغيرهم من الاعضاء وبالتدابير الخاصة باموالهم . الى الامر رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ بانهاء الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين كما أشار عليها ايضا الى الاتفاقات المبرمة بين

حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ بشأن العلاقات المالية والتجارية والممتلكات البريطانية في مصر والمصدق عليها بالقرار الجمهوري رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ وقد تضمنت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ ما يأتي - (أ) تنص المادة الرابعة من الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين بريطانيا والموقع عليه بالقاهرة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ على أن تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة مبلغ سبعة وعشرين ونصف مليون جنيه سنوياً استرلينى لحكومة المملكة المتحدة كتسوية كاملة ونهائية لما يأتي : (أ) جميع المطالبات الخاصة بالممتلكات المشار إليها في الفقرة (ج) من المادة (٣) من الاتفاق الحالي ، - وهنا يرد الملحق (هـ) من الاتفاق وفيه تدخل المدارس والمعاهد بالجمهورية العربية المتحدة (ب) جميع المطالب المتعلقة بالأضرار التي أصابت الممتلكات قبل تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالي كنتيجة مباشرة للأجرامات المشار إليها في الفقرة (١) من المادة (٣) من الاتفاق الحالي . ولما كانت الممتلكات المشار إليها في الفقرة (١) هي الحقوق والأموال التي قام الحراس بتصفيتها أو بيعها اعمالا للسلطة المخولة لهم بمقتضى أحكام الامر رقم (٥) لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتجارة مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم . أما الممتلكات المشار إليها في الفقرة (ب) فهي تلك التي أخضعت للحراسة طبقاً لأحكام ذلك الامر ، ولم يتم الحراس بتصفيتها أو بيعها وقد سويت جميع المطالب المتعلقة بما يكون قد أصابها من أضرار نتيجة اجراءات الحراسة ، وذلك طبقاً للمادة الرابعة من الاتفاق السالف ذكره ، ومن ثم فلا يكون لأصحابها الحق في المطالبة بأي تعويض عن تلك الأضرار . ولما كان الاصل العام أن التصرفات والقرارات والتدابير التي اتخذتها وتولتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمي (٥ ، ٥ ب) لسنة ١٩٥٦ المشار إليها كوزارة المالية والاقتصاد والحراس السالمين والخاصين ونوابهم ومندوبيهم ، وهي من أعمال السيادة التي لا تختص المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها بنظر الدعوى التي يكون الموعض منها الطعن فيها سواء بطريق مباشر كالقسخ أو الإلغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ سنة أو بطريق غير مباشر كالمطالبة بالتعويض أي كل نوع أو بسببه ، كما لا يفرض

الطعن بطريق آخر . لئلك روى أنه بعد مشروع القانون المرافق وقد نص فيه على أنه - فيما عدا ما نص عليه القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ - لا تسمع امام أية جهة قضائية دعوى يكون الفرض منها الطعن في أى تصرف أو قرار أو تدابير أو اجراء ، وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى (٥ ، ٥ ب) لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وذلك سواء أكان الطعن بطريق مباشر بطلب الفسخ أو الالفاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان بطريق غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان سببه أو باى طريق اخر) . وواضح من نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ فى ظل ديباجته التى استند المشرع فيها الى أحكام الدستور المؤقت وقهرىات حالة الطوارئ واستمرار اعلانها والاتفاقيات الدبلوماسية المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة بريطانيا ، وفى ضوء المذكرة الايضاحية أن الشارع أراد أن يسبغ على التصرفات والقرارات والتدابير والاجراءات التى أمرت بها أو تولتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين ، بالتدابير الخاصة بأموالهم حصانة تخرجها عن ولاية القضاء فلا تختص المحاكم بنظر الدعاوى التى يكون الفرض منها الطعن فيها بالالفاء أو التعويض . وقد صدر الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ من الحاكم العسكرى العام ، مستندا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ فى جميع أنحاء البلاد وللمحافظة على الامن والنظام العام بعد اغارة قوات العدو من الخارج ، واعتبرت المادة الاولى منه من الرعايا البريطانيين الشركات والمؤسسات والتجمعات المصرية أو الاجنبية التى يصدر وزير المالية والاقتصاد قراره باعتبارها تعمل بأشراف بريطاني أو فرنسي أو باعتبارها تدخل فيها مصالح بريطانية هامة ونصت المادة الثامنة من هذا الامر على أن يعين وزير المالية والاقتصاد حارسين عامين يختصمان بإدارة أموال الرعايا البريطانيين ويعين أيضا نوليا للحارسين العاملين كما يعين حراسا خاصين . وتكون مهمة الحراس النيابة عن الرعايا البريطانيين ويتولون استلام وإدارة الاموال الموضوعة فى الحراسة وجردتها ولهم باذن وزير

المالية والاقتصاد أن يباشروا بيع الأموال ، وتصفية الاعمال الموضوعة في الحراسة ، ومن ثم فلا جدال في أن التصرفات والقرارات التي تولتها الجهات القائمة على تنفيذ الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ تخرج عن ولاية القضاء ولا تسمح أية دعوى يكون الغرض منها الطعن فيها .

واذا كان الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق عندما ذكر في أسبابه أنه ولئن كان مدلول نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ غير قاصر على الحالات التي يكون فيها القرار موضوع الطعن مشوباً بعيب من عيوب الالغاء المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة بل انه يشمل جميع الدعاوى المترتبة على أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء أو عمل تولته أو مرت به الجهات القائمة على تنفيذ هذين الامرين سواء أكان تطبيق الادارة لهما تطبيقاً سليماً للقانون أو مخالفاً له .) الا أنه قد جانبه التوفيق وأخطأ في تطبيق القانون وتأويله اذ ذهب الى القول (بأنه برغم ما تقدم فان هذا النص لا يتعلق باختصاص المحكمة حتى يمكن القول بسريانه على ما لم يفصل فيه من الدعاوى ، ومن ثم فانه لا يسرى الا على ما يرفع من الدعاوى بعد العمل بمقتضاه أى بعد ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ . ذلك ان الأصل في قوانين المرافعات انها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها وقد ردد صدر المادة الاولى من قانون المرافعات هذا الاصل ، ومرد ذلك الى أن القاعدة في سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هي من الامور المسجلة اذ أن القوانين المنظمة لاصول التداعى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتجفظ هي في عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتفسير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجعية الاثر ، ولكن النص استثنى من ذلك القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى . والحكمة التشريعية في ذلك هي توفير رعاية لحقوق ثبتت او مصالح روى انها جديرة بالاستثناء . ذلك أنه يكون اقرب الى السداد ، والقصد ألا تنزع الدعاوى التي حجزت للحكم من المحكمة التي آمنت بحقيقتها وشمكت المرافعة فيها . وقد سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت - بمجلسها المصغرة في أول ديسمبر سنة ١٩٥٦ في الطعن رقم ١٣١٧ -

لسنة ٢: القضائية - بأن المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص فى حكم
الفقرة (١) من المادة الأولى من قانون المرافعات ، القوانين التى تغير الولاية
القضائية أو الاختصاص النوعى أو المحلى دون أن تلتفى محكمة أو تزيل جهة
قضاء والا لأحدث هذا الالفاء أثره حتما بمجرد نفاذ القانون الذى صدر وتنقل
الدعاوى التى كانت قائمة أمام المحكمة المانحة الى جهة القضاء التى عينها
ما لم ينص على غير ذلك . فالمادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩
اذ نصت على أنه لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الفرض منها
الطن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء ، وبوجه عام أى عمل أمرت
به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى (٥ ، ٥ ب) لسنة
١٩٥٦ سواء أكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الالفاء أو التعديل أو وقف
التنفيذ . أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان
نوعه أو سببه ، انما قصدت فى الواقع من الامر أن تمنع أية جهة قضائية
من نظر منازعة يكون موضعها الطعن فى هذه الاعمال ، وبذلك تكون بمثابة
نص معدل لاختصاص مجلس الدولة فى هذا الخصوص مما لا معنى معه
عن تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات ما دام
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ قد أصبح معمولاً به منذ ١٦ من مايو سنة
١٩٥٩ أى قبل قفل باب المرافعة فى هذه المنازعة ولا محيص من النزول
على حكمه فى القضاء بعدم جواز سماعها . ولا محل ، والحالة هذه ، لبحث
أى دفع أو دفاع أثير فى نطاق هذه المنازعة ما دام يهدف الى الطعن فى أعمال
نهى الشارع أصالة عن سماع الدعوى بشأنها وعزل القضاء عن نظر أية
منازعة متعلقة بها وهو أمر يملكه وفقا للأصول الدستورية .

(طعن ١٢٢١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٨)

قاعدة رقم (١٤)

المستند

مع القوانين التى اعتبر من أعمال السيادة وفقا لحكم المادة ١٢ من قانون
مجلس الدولة فى القرارات الجمهورية بإسقاط ولاية الوظيفة عن غير
الصالحين لأداء الخدمة العامة - لا تشمل القرارات الصادرة بتعيين موظفى

وزارة في وزارة اخرى اذا ما اجاز القانون ذلك ولا القرارات الصادرة بالنقل من وظيفة الى اخرى - اثر ذلك .

ملخص الحكم :

ان القرارات التي تعتبر من أعمال السيادة وفقا لنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، هي القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية التي تتضمن اسقاط ولاية الاشخاص الذين تتبين الحكومة أنهم غير صالحين لاداء الخدمة العامة ، سواء باحالتهم الى الاستيداع أو المعاش أو بفصلهم ، فلا يدخل في ضمنها القرارات التي لا تستهدف تحقيق هذا الاثر ، وهو تنحية الموظف عن الخدمة العامة كالقرارات الصادرة بتعيين موظفي وزارة في وزارة اخرى اذا ما اجاز القانون ذلك ، والقرارات الصادرة بالنقل من وظيفة الى اخرى ، ولذلك فلا تشملها الحصانة التي اراد المشرع اضافها على القرارات المشار اليها في المادة ١٢ سالفة الذكر .

(طعن ٧٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

نص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ على عدم قبول الطعن ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، أيا كان نوعه أو سببه في الأعمال والتدابير التي اتخذتها للجهات القائمة على تنفيذ الأوامر العسكرية رقمي ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين والتدابير الخاصة بأموالهم - فيترتب عليه امتناع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها من سماع المناوئ التي يكون الغرض منها الطعن في أعمال تلك الجهات - القول بأن مناه أعمال هذا النص هو أن تكون هذه الجهات قد التزمت حدود الأوامر المشار إليهما وفيهما تطبيقا صحيحا - هو قول غير صحيح لا يترتب عليه من تفويت غير من الشوارع في استقراء ما نكته الجهات المذكورة من تدابير .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن عدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة باموالهم ، قد قضى فى مادته الاولى بانه « فيما عدا ما نص عليه القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لا تسمع امام اية جهة قضائية اية دعوى يكون الغرض منها الطعن فى اى تصرف أو قرار أو تدابير أو اجراء وبوجه عام اى عمل امرت به تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وذلك سواء اكان الطعن مباشرا بطلب القسوخ أو الالفاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض ايا كان نوعه أو سببه » .

وقصد الشارع من اصدار هذا القانون هو اعفاء القائمين على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة باموالهم كوزارة المالية والاقتصاد وكذا الحراس العامين والخاصين ونوابهم ومندوبيهم من الطعن فيما يكونون قد اتخذوه أثناء قيامهم بمهمتهم من تصرفات وقرارات وتدابير تجاوزوا بها حدود القانون باعتبار أنهم فعلوا ما تقضى به المصلحة العامة وبحسبان أن جميع ما اتخذته وتولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما من الاعمال ذات الحصانة استنادا الى ما كشفت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ، وبذا يمتنع على المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع المصاوى التى يكون الغرض منها الطعن فيما تولته تلك الجهات ، سواء بطريق مباشر كالقسوخ أو الالفاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أو بطريق غير مباشر كالمطالبة بالتعويض ايا كان نوعه أو سببه كما لا يجوز الطعن فى ذلك بأي طريق آخر .

ولا وجه لقول من ادعى ان أعمال القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ تخالف المبدأ الذى يكون ما تولته الجهات القائمة على تنفيذ الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ قد صدر للتطبيق لاحكام الامرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ .

صحيحاً - لا وجه لذلك ، لأنه تاويل غير صحيح لغرض الشارع من علم جواز سماع أية دعوى أمام أية جهة قضائية ولو أخذ بهذا التاويل وجاز سماع الدعوى التى يطبق فيها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ تطبيقاً صحيحاً لصارت كل ما تولته تلك الجهات هدفاً للطعن والاستتوت فى ذلك مع سائر التصرفات القانونية التى لم يرد فى شأنها منع من سماع الدعوى وغنى عن البيان إن هذا التاويل يخرج عن قصد الشارع من إعتبار ما تولته تلك الجهات من أعمال محصنة كما أفصححت عن ذلك المذكورة الإيضاحية للقانون سالف الذكر ، فرأى المشرع أن يجعل كل ما تولته تلك الجهات من تصرفات أو تدابير بمنأى عن أى طعن ما دامت قد صدرت فى ظل هذا القانون ولو شابها أى عيب من العيوب قاصداً حمايتها وتحصينها فى حالة وقوع هذا العيب فأورد نص المادة الأولى صريحاً فى هذا المعنى وبذلك أغلق باب سماع أية دعوى بالنسبة لما يصدر فى ظل هذا القانون واستناداً إليه لا فرق فى ذلك بين من طبق فى حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا فى حقه لأن الفرض من هذا المنع هو سد باب المنازعة فيما تولته الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين رقمى ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ المضار إليهما استقراراً لما أمرت به أو تولته هذه الجهات وعزل القضاء عن نظر أية منازعة من هذا القبيل وهو أمر يملكه الشارع الذى له وفقاً للاصول الدستورية أن يعين اختصاصات جهات القضاء ويرسم حدود ولايتها .

(طعن ١٥٣٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٧)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

القوانين والقرارات التنظيمية العامة التى تمت فى عهد الثورة قبل صدور الدستور - تمتعها بحصانة تعصمها من السقوط أو من المجادلة فى قوة نفاذها - القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة وما يتصل بها من قوانين وقرارات - تمتعها بنفس الحصانة - المادتين ١٩٠ و ١٩١ من الدستور - سرانها على الدعاوى القائمة .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٩٠ من دستور جمهورية مصر الصادر عام ١٩٥٦ على أن « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذاً ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور » ، كما نصت المادة ١٩١ منه على أن « جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة ، وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها وصدرت مكمله أو منفذة لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات التى أمر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات أو أحكام ، وجميع الاجراءات والاعمال والتصرفات التى صدرت من هذه الهيئات أو من أية هيئة أخرى من الهيئات التى أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بإلغائها أو التعويض عنها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت » . وبين من ذلك أن الدستور أراد أن يضمن حصانة دستورية على حركة التشريع السابقة عليه التى تمت فى عهد الثورة ، سواء أكانت بالطريق الاصلى أى بمقتضى قوانين ، أم بالطريق الفرعى أى بمقتضى قرارات تنظيمية عامة - حصانة تعصمها من السقوط أو المجادلة فى قوة نفاذها ، لحكمة تتصل بالمصالح العليا للوطن ، بمراعاة أن تلك القوانين واللوائح انما تمت فى عهد ثورة وتستهدف الإصلاح الشامل بشكل وفى أوضاع وظروف استثنائية لا تقاس فيها الامور بمقياس الاوضاع العادية ، فأضفى عليها تلك الحصانة الدستورية على اعتبار أنها من الأدوات التى استعملتها الثورة فى سبيل اوجه الإصلاح الذى قامت من أجله . وللحكمة عينها حصن الدستور كذلك جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها وتكون مكمله أو منفذة لها ، وذلك بمنع الطعن فيها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت . وغنى عن البيان أن نص الدستور المشار اليهما يسريان على الدعوى المنظورة باعتبار أن هذا الدستور أصبح القانون الأعلى .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

القوانين المعلقة لباب الطعن بالالغاء - هي استثناء من مبدأ المشروعية - وجوب تأويلها بصورة مضيقّة تمنع من شمولها أية قرارات لم يرد بها النص .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القضاء الإداري ليس ممنوعاً بحكم النصوص المعلقة لباب الطعن بالالغاء إلا من النظر في قرارات إدارية بذاتها عينت فيها بطريق النص عليها وخضعت بالذكر على سبيل الحصر والتعيين ذلك أن الأصل للوصول في بلد يقدر وعيه العام مبدأ المشروعية هو تسليط رقابة الالغاء على كافة القرارات الإدارية دعماً للضمانة الأصلية التي يحققها قضاء الالغاء لمن تحيفت بهم تلكم القرارات فإذا ورد في قانون نص يقضي باستثناء طائفة من القرارات من رقابة الالغاء والتعويض لحكمة إبتغى الشارع صيانتها وغاية مشروعة قصد حمايتها وجب تأويل هذا النص بصورة مضيقّة تصطنع الاحتراس من توسيع مدى شموله حرصاً على عدم اهدار هذه الضمانة التي يوفرها قضاء الالغاء وتوقياً لمخزور أتى به هذا النص من قبل أنه أوصد باب الطعن بالالغاء والمطالبة بالتعويض معا وإذا فكلما التقى وجود أي من هذه القرارات التي أحاطها الشارع بالتحصين المشار اليه وجب التقرير بعودة الرقابة القضائية بالنسبة لما عداها .

(طعن ١١١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

أعمال لجان تصفية الائتلاف - لا تعتبر من أعمال السيادة - تعريف أعمال السيادة - اختصاص مجلس الدولة بالنظر في مشروعية قرارات هذه اللجان .

ملخص الحكم :

ان أعمال لجان تصفية الاقطاع وما قد يصدر منها من قرارات لا يصدق عليها صفة أعمال السيادة يستوى في ذلك أن تكون قرارات تلك اللجان صادرة في حدود اختصاصها أو خارج تلك الحدود ، ذلك لأنه ان جاز القول بأن بعض الاعمال تعتبر بطبيعتها من أعمال السيادة التي لا تختص المحاكم بنظرها كما هو الحال بالنسبة لعلاقة الدولة بالدول الأخرى أو علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية أو أعمال الحروب الا أنه في مجال علاقة الدولة بالمواطنين - في الظروف العادية - لا تظهر أعمال السيادة الا بالنسبة للإجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة أو استتباب الأمن وفي اطار القواعد التشريعية التي توضع مسبقا وتحدد الحالات والمراكز القانونية والأوضاع التي تعتبر كذلك ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان لا يوجد ثمة قانون أسبغ على أعمال تلك اللجان صفة أعمال السيادة فإن الدفع الذي أبدته الجهة الإدارية بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى ، يكون على غير أساس يتمين رفضه .

(طعن ٢٧٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٥)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

إن القرارات الفردية التي تصدر من وزير التموين تنفيذا لحكم الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هي قرارات إدارية يختص القضاء الإداري بمراقبة مشروعيتها ولا تعتبر من أعمال السيادة .

ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ قد خول في المادة الأولى منه وزير التموين ، لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع ، أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل

أو بعض التدابير المشار إليها في هذه المادة ومنها الاستيلاء على أحياء واهتلال من وسائل النقل . واذ جدد النص المشار إليه جهة الإدارة المختصة بالاستيلاء ، ورسم لها ما يجب اتخاذ من إجراءات وما يلزم توافره من الشروط لاتمام الاستيلاء باعتباره عملا من أعمال الإدارة ، فإن القرارات الفردية التي تصدر بالاستيلاء تنفيذا للنص المشار إليه ، تكون من القرارات الإدارية التي يجب أن تتخذ في حدود القانون والتي يتعين خضوعها أعمالا لمبدأ سيادة القانون لرقابة القضاء ، وتنتأ بذلك هذه القرارات الإدارية عن أعمال السيادة تلك الأعمال التي تصدر عن الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة إدارة . ويكون قرار السيد وزير التمييز المطعون فيه بالاستيلاء على السيارات المملوكة للمدعين تنفيذا لحكم المرسوم بقانون المشار إليه قرارا إداريا يختص القضاء الإداري بمراقبة مشروعته . ولا يغير من طبيعة هذا القرار صدوره قبيل العدوان الإسرائيلي ، ذلك أن مواجهة هذا الطرف الاستثنائي وما يتطلبه من ضرورة اتخاذ تدابير سريعة وحاسمة لضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ، من شأنه أن يمنع السلطة المختصة القائمة ، على تموين البلاد حرية واسعة في تقدير ما يجب اتخاذ من التدابير والإجراءات بمقتضى سلطة تقديرية تختلف في مداها . لا في وجوب بسط الرقابة عليها - عن السلطة التقديرية التي تتمتع بها الحكومة في الظروف العادية المألوفة

(طعن ٧١٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٠)

تعليق :

إن نظرية أعمال السيادة ، وإن كانت في أصلها - القرنين قضائيين - المنشأة ولدت في ساحة القضاء الإداري الفرنسي ، وتبلورت في زحابة إلا أنها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع إلى بداية نظامنا القضائي الحديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب تشريعاته المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة . وأخرها ورد في قانون السلطة القضائية ومجلس الدولة اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادي والقضاء الإداري على السواء تحقيقا للاعتبارات التي يقتضي - نظرا لطبيعة هذه الأعمال -

النأى بها عن الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة ، واستجابة لمقتضيات أمنها فى الداخل والخارج ورعاية لمصالحها الأساسية . وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة الادارية على دستورية القوانين فاستبعدت المسائل السياسية من نطاق هذه الرقابة ، وهى صورة من أعمال السيادة التى لا تنبسط عليها رقابة القضاء فى النظام المصرى .

وأعمال السيادة التى تخرج عن مجال الرقابة القضائية ، وإن كانت لا تقبل الحصر والتحديد وكان الرد فى تحديدها الى القضاء ليقرر ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها بحسب ظروف كل حالة على حدة ، إلا أن هذه الأعمال يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية وخارجية مستهدفة لتحقيق المصالح العليا للجماعة ، والسهر على احترام دستورها والإشراف على علاقاتها مع الدول الأخرى ، وتأمين سلامتها وأمنها فى الداخل والخارج .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ٣ لسنة ١ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

ثانيا : علم اختصاص القضاء الإدارى بإلغاء القرارات الصادرة قبل إنشاء مجلس الدولة .

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

القرار الإدارى النهائى الصادر قبل إنشاء قضاء الإلغاء فى مصر - غير قابل للطعن فيه بالإلغاء - لا يغير من هذا الحكم عدم علم ذى الشأن بالقرار إلا بعد تاريخ العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة أو التجنى بانعدام القرار ما دام ليس الا قرارا قابلا للإبطال .

ملخص الحكم :

إن قرارا وزاريا نهائيا يستهدف تحديد أقدمية المدعى بين أقرانه من موظفى الدرجة السابعة ينشئ مركزا ذاتيا للأقدمين بناء على هذه الترتيب - فإذا كان إنشاء هذا الترتيب فى أقدمية الدرجة السابعة قد تم فى غير متأنح المدعى فإن - منبيل الطعن فيه يبقى رغم هذا موصىلا دوق ، ما دام

القرار. ولد من بادئ الأمر محصنا غير قابل للطعن فيه بالالفاء باعتباره صادرا قبل انشاء قضاء الالفاء في مصر .

ولا حجة فيما تنزع به المدعى من أنه لم يعلم بهذا القرار الا بعد تاريخ العمل بقانون انشاء مجلس الدولة ، ولا فيما تحدى به من أن القرار ولد معلوما أو اتخذ بناء على سلطة مقيدة - لا اعتداد بشيء من ذلك ما دام قد استبان أن القرار الأول الصادر بتحديد ترتيب الأقدميات بين موظفي الدرجة السابعة بمحاكم الامتثانف كان سابقا على تاريخ العمل بقانون انشاء مجلس الدولة الذي استحدث قضاء الالفاء اعتبارا من ١٥ من سبتمبر ١٩٤٦ اذ العبرة في قبول طلب الغاء القرار الإداري هي بالتاريخ الذي صدر فيه القرار المطلوب الغاؤه أو عدم الاعتداد به ومن ثم فلا يجزى في اجابة الطلب التمسك بالعلم باللاحق على تاريخ انشاء مجلس الدولة ، اذا ثبت أن هذا القرار كان صادرا قبل هذا التاريخ ، كما لا يشفع في قبوله كذلك أن يتحدى بانعدام القرار الأول المرتب للأقدميات لأن انعدام القرار الإداري لا يتحقق الا حيث يكون العيب اللاحق به صارخا ينحدر الى غصب السلطة أو يتصل الى شائبة انعدام المحل ولم يتوافر أي من الأمرين في قرار تحديد الأقدمية واذن فغاية ما يوصف به مثل هذا القرار أنه قرار قابل للإبطال لأنه خالف قاعدة تنظيمية عامة في ترتيب الأقدمية وقابلية هذا القرار للبطلان لسبب هذه المخالفة غير مانع من تحسنه واستعصائه على رقابة الالفاء .

(طعن ٣٣٨٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٢)

للجنة رقم (٢١)

البسمة :

صدور القرار الإداري قبل انشاء مجلس الدولة يمنع من الطعن فيه .

ملخص الحكم :

إذا كان القرار الإداري قد أنشأ مركزا قانونيا في غير مصلحة المظنون

عليه فانه يتمتع عليه معه طلب الفائه ما دام قد ثبت صدور هذا القرار
قبل انشاء مجلس الدولة في مصر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .
(طعن ٥١٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

النص في القوانين السابقة على انشاء مجلس الدولة على عدم جواز
الطعن في القرارات الادارية - لا اثر له على اختصاص مجلس الدولة بالطعون
التي تقدم ضدها .

ملخص الحكم :

ان النص في القوانين السابقة على انشاء مجلس الدولة على عدم
قابلية القرارات التي تصدر من جهات الادارة للطعن امام اية محكمة كانت -
لا اثر له على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعون التي
تقدم ضدها لأن النصوص المانعة للمحاكم من نظر الطعون في القرارات
الادارية السابقة على قانون انشاء مجلس الدولة كانت تتمشى مع المادة ١٥
من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبانشاء مجلس الدولة أصبح لمحكمة
القضاء الادارى اختصاص في الفاء القرارات الادارية ما لم يحصنها المشرع
بتشريع يخرجها من اختصاص مجلس الدولة .
(طعن ٦٦٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٤)

ثالثا : عدم اختصاص القضاة الادارى (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢) بما لم يرد النص على الاختصاص به .

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

القضاة الادارى في مصر ذو اختصاص محدد بنص القانون - قرارات
نقل ونائب الوظيفين ليست مما يدخل في اختصاصه الا اذا حملت في طياتها
قضايا مما يختص به .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص محدد بما نص عليه فى القانون . ويبين من مراجعة الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة التى حددت اختصاصه فى القضاء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين ، ان قرارات النقل والندب ليست من بينها . وغنى عن البيان ان هذه القرارات لا يخرج طلب الفائها عن اختصاص المجلس الا اذا كانت ارادة الادارة قد اتجهت الى احداث الاثر القانونى بالنقل أو بالندب فقط ، اما اذا كان القرار ، وان صيغ فى الظاهر بصيغات النقل أو الندب ، يحمل فى طياته قرارا مما يختص المجلس بطلب الفائه ، كما لو كان فى حقيقته تعيينا أو تأديبا ، فان المجلس عندئذ يختص بطلب الفاء مثل هذا القرار ، اذ العبارة بالمعنى وبما اتجهت ارادة الادارة الى احداثه من آثار قانونية ، بصرف النظر عن العبارات المستعملة فى صياغة القرار .

(طعن ٦٢١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - هو اختصاص مقيد بقرارات ادارية محددة على سبيل الحصر - عدم شموله لقرارات الندب .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد حددت على سبيل الحصر القرارات الادارية التى يختص بمجلس الدولة بنظرها سواء الايجابية منها أو السلبية ، وما خرج عنها فلا ينعقد له اختصاص بنظره . وبالتالى يكون المشرع فى تحديد ولاية القضاء الادارى قد جعلها ولاية مقيدة ولم يشأ أن يخضع جنيح القرارات الادارية لسلطة هذا القضاء ، مما يضمن معه وجوب تحرر قرار المظلمون عليه من رقابة

ما اذا كان يدخل في ولايته أم يخرج منها وذلك قبل أن يتخلل في بحث موضوع هذا القرار .

وهذا البيان الحصري الآنف الذكر ليس فيه قرارات النذب ، وقد يكون ذلك لأن قرارات النذب بطبيعتها من الاجراءات الوقتية ، ومن ثم لم يحفل بها الشارع بل ولم يوجب عرضها على لجنة شئون الموظفين لأنها ليست بذات اثر كبير على مركز الموظف أو لانها عرضة للالغاء في أى وقت ومن ثم أطلق يد الجهة الادارية حرة في مثل هذه القرارات حتى تستطيع أن تلبى حاجات العمل العاجلة دون أن تساورها الخشية من أن تصرفها سوف يقع تحت طائلة الرقابة القضائية .

(طعن ٢٠٠١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص محدد بما نص عليه القانون - خروج قرارات النقل من اختصاص المجلس - اختصاصه بنظر الطعون في قرارات النقل اذا انطوت على عقوبة معينة - حالات اعتبار قرار النقل متضمنا عقوبة مقننة .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص محدد بما نص عليه في القانون وبين من أحكام الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التي حددت اختصاصاته في إلغاء القرارات الادارية الصادرة في شئون الموظفين أن قرارات النقل ليست من بينها الا أن القضاء الادارى قد جرى على اختصاصه بنظر الطعون في قرارات النقل اذا انطوت هذه القرارات على عقوبة مقننة من الظروف التي يحجر فيها قول النقل كما لو كان النقل من وظيفة الى وظيفة أقل منها في السلم الادارى من حيث شعبة الاختصاص والمزايا أو مكان

قرار النقل قد صدر دون استيفاء الاجراءات التى استوجبتها القوانين
أو صدر مخالفا لقاعدة التزمت بها الجهة الادارية فى اجراء النقل
بين موظفيها .

(طعن ٣٦١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٣٦)

المبسفا :

قرارات نقل الموظفين والمستخدمين أو نديهم - خروجها عن اختصاص
القضاء الادارى ، ما دامت لا تتحمل فى طياتها قرارا مقنعا مما يختص به
هذا القضاء - المعبرة بالقرار الحقيقى لا الظاهرى .

ملخص الحكم :

ان قرارات نقل الموظفين والمستخدمين أو نديهم ليست من القرارات
التي تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بحسب نص
الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص
بمجلس الدولة ، والفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، ما دامت لا تحمل فى طياتها
قرارات أخرى مقنعة مما يختص بها القضاء الادارى ، كالنقل الى وظيفة
تختلف عن الوظيفة الأولى فى طبيعتها أو فى شروط التعيين فيها . أو كجزء
تأديبى ، اذ للمول عليه عندئذ هو القرار الحقيقى لا الظاهرى . فاذا ثبت
ان المدعية نقلت بحالتها وبدرجتها من قسم حسابات المشتركين بمصلحة
التليفونات الى وظيفة أخرى فى قسم السنترالات بالمصلحة ذاتها ، وهى
وظيفة لا تباير الوظيفة الأولى من حيث شروط التعيين فيها كما لا تقل عنها
من حيث الدرجة ، فان النقل يكون مكانيا اقتضته مصلحة العمل ، ولا
يتطوى على تعيين أو تأديب ، فهو لا يعمد فى الواقع من الامر أن يكون
توزيعا للعمل بين موظفى المصلحة الواحدة ، حتى ولو كان قد تم بسبب
ما نسب إلى المدعية . وان كان عمل الوظيفة الجديدة يتطلب الرائن عليه
بعض الوقت ، وقد راعت الجهة الادارية فى لجرائه وجه المصلحة

العمامة وحسن سير العمل دون المساس بالمركز القانوني القائم للمدعية بأى وجه من الوجوه ، مما يجعله بهذه المثابة من الملامات المتروكة لتقدير الجهة الادارية ، حسيما تراه متفقا مع الصالح العام ، ويخرجه بالتالى من الخضوع لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

(طعن ٨٧٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٨ - ويزدات المعنى الطعنان ١٤٧٩ لسنة ١٠ ق و ٦١ لسنة ١١ ق بجلسته ١٩٦٢/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

قرار نيب موظف الى جهة اخرى توطئة لنقله نهائيا اليها وفق ما اقتضاه الصالح العام - لا يختص القضاء الادارى بطلب الغائه ، ما لم يكن المقصود منه توقيع عقوبة مقننة على هذا الموظف - مثال : نيب موظفى بعض اقسام وزارة الاوقاف الى هيئة الاصلاح الزراعى تهيئا لنقلهم اليها - هو قرار نيب لا يعدو ان يكون نقلا مكانيا لا يستر عقوبة مقننة - عدم اختصاص القضاء الادارى بطلب الغائه .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان القضاء الادارى غير مختص فى الاصل بمراقبة قرار النقل الا أن عدم اختصاصه بذلك مشروط بما اذا كان هذا القرار مكانيسا صرفا لا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن التنظيم المرفقى المبرر لاعادة توزيع فعال المرافق على نحو من الاتحاد أما اذا كانت الجهة الادارية ترمى من وراء النقل الى غمط حقوق اصحاب الدور فى الترقية من الموظفين المستحقين لها بالحقاقهم بادارات أو وزارات أخرى بنية استبعادهم من دائرة المتطلعين للترقية على أساس الترقية ، كان قرار النقل من القرارات التى تخضع لرقابة القضاء الادارى لأنه مقننة للتغضى ووسيلة بمستوة للحيلولة بين صاحب الدور وبين الحصول على حقه فى الترقية بالترقية .

فإذا كان الثابت أن قرار النذب المطعون فيه الصادر من وزير الأوقاف في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ إنما كان يستر وراءه تصرفا إداريا ابتغى به مصدره نقل المطعون عليه مرضاة للصالح العام ولا أدل على هذا من أن نية الوزارة كانت منصرفة من البداية إلى نقل الموظفين التابعين لقسم الزراعة والأقسام المتصلة باستغلال الأطنان وقضاياها بوزارة الأوقاف - ومنهم المطعون عليه - وإلى ضمهم لهيئة الإصلاح الزراعي مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم في درجاتهم السابقة إلى أن تنشأ لهم بميزانية الدولة درجات مماثلة لتلك الدرجات . فالقرار الصادر بنذب المدعي كان مقدمة لقرار نقله النهائي إلى هيئة الإصلاح الزراعي الصادر في أغسطس سنة ١٩٥٩ بعد انشاء الدرجات المشار إليها ، ومتى كان ثابتا أن هذا القرار صدر خاليا من تحديد وضع المطعون ضده وكان منفذا لحكم القانون وغير مقصود به تحييف حقوقه المكتسبة وكان مبررا في ضوء اللابسات التي أحاطت به من الرغبة في خفض درجته المالية حالا أو مآلا على النحو الذي أسفر عنه تحديد وضع المدعي بعد ذلك بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، فإنه لا شبهة في أن هذا النذب لا يبدو أن يكون نقلا مكانيا لا يستر عقوبة مقننة ، ذلك أن القرار الصادر من المدير العام لهيئة الإصلاح الزراعي بوضع المدعي على درجة أقل من تلك التي كان يشغلها لا يمكن اعتباره أثرا من آثار النقل الحتمية بل ليس مساغا افتراض أن ما انتهى إليه وضع المدعي بموجب هذا القرار كان داخلا في قصد الجهة التي أصدرت قرار النقل بحافز من المصلحة العامة وتنفيذا لحكم القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر .

ويؤكد ما سلف ايضاحه أن نقل المطعون ضده إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لا مخالفة فيه لحكم المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي العولة لأن حكم هذه المادة لا يسوغ تطبيقه إلا إذا وقع النقل لغير مرضاة للصالح العام وأريد به أن تقوت على الموظف المنقول ترقية واجبة على الإدارة كان يصيبها حتما لو لم يقع النقل وهذا الأمر غير متحقق في خصوص المنازعة الحاضرة بل لم يدعي المدعي حسبا يستفاد من طلباته ومذكراته ومن ثم لا يعتبر النقل الحاصل له إلى هيئة الإصلاح الزراعي مفوتا عليه دور الترقية إلى درجة أعلى حتى يحق له الطعن فيه وإذا كان ثابتا مما تقدم أن وزارة الأوقاف لم يكن يدخل في ولايتها تحديد وضع المطعون عليه بعد نقله إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وأن هذا الأمر قد تم بقرار مستقل أصدره المدير العام لهيئة الإصلاح الزراعي ، فإن قرار وزير الأوقاف المطعون فيه

وقد صدر تحقيقا لمصلحة عامة لا نزاع فيها يكون بهذه المثابة خارجا من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ويتعين من ثم القضاء بالفاء، الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص .
(طعن ١٧١٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

استهداف الغاء قرار النذب - دون أى قرار آخر يجعل تكيف الدعوى بأنها دعوى الغاء القرار السلبي بالامتناع عن تعيين طالب الالفاء فى الوظيفة المنتدب اليها غير سديد .

ملخص الحكم :

إذا استهدفت المدعية الغاء قرار نذب وبررت هذا الطلب بأحقيتها لأن توضع فى هذه الوظيفة ولم تطلب الغاء قرار آخر ، ومن ثم يكون تكيف الحكم المطعون فيه للدعوى على ضوء هذه الطلبات بأنها دعوى الغاء القرار السلبي بالامتناع عن تعيين المدعية فى وظيفة مفتش غير سديد ، ذلك لأن المطعون ضدها لم تطلب صراحة الغاء قرار سلبي بامتناع ، وانما طلبت الغاء قرار صريح بالنذب ولا يمكن أن يقال أن القرار الأخير يتضمن بحكم اللزوم الأول أو يخفيه بين طياته. لأن قرار النذب لا يمنع من قرار التعيين على فرض أن النذب كان لشغل وظيفة أو درجة مالية وليس الاثنان من طبيعة واحدة كما ليس الأول بأقوى من الثانى حتى يجبه أو يخفيه وإذا ما اختلفت طبيعة القرارين فلا محل للقول بصرف الظاهر الصريح الى السلبي المستتر وكان للمطعون ضدها أن توجه دعواها اليه مباشرة وتدل على ما فيه من عيوب تؤثمه وتجعله خاضعا لرقابة القضاء أما وهى لم تفعل بل وتبكت السبيل فى مخاصمتها بقرار لا يدخل فى ولاية هذا القضاء فلاوجه لاعمال رقابته فى أمر يخرج عن حدود ولايته المقيدة ويظهر هنا الذى اتجهت اليه المحكمة ويؤيده أن النذب كما سبق القول لم يكن لاشغال وظيفة معينة. أو درجة مالية معينة فلا يقبل القول أن مجرد ادعاء منها

بالأحقية في شغل وظيفة أو درجة مالية معينة في الجهة الإدارية التي تعمل فيها يسلب هذه الجهة حقها في أن تصدر قرارا بالنسب إليها مثل هذا النسب لا يسس من قريب أو بعيد أى حق من حقوقها المتعلقة بهذه الوظيفة وما عليها الا أن تترعى صدور القرار الإدارى الذى يسس حقها فتختصمه اذا وجدت مسوغا لاختصاصه أو تختصم الجهة الإدارية ان امتنعت عن الاستجابة الى حقها بغير مبرر .

(طعن ٢٠٠١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٥)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

عدم اختصاص القضاء الإدارى اذا كان النقل مكانيا صرفا لا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن تنظيم المرفق - اختصاصه متى رمت الإدارة من ورائه الى تفويت حق صاحب الدور فى الترقية بحكم الأقليمية - مياد الطعن فى القرار فى هذه الحالة - بدؤه من تاريخ تبينه لحد الادارة الجائز واد قرار النقل باصدارها قرار الترقية متضمنا تخليه .

ملخص الحكم :

ان قرار النقل ولئن كان القضاء الإدارى غير مختص فى الأمسئل بمراقبته الا أن عدم اختصاصه بهذا القرار مشروط بما اذا كان مكانيا صرفا ولا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن التنظيم المرفقى المبرر لتوزيع عمال المرافق على نحو من الأنحاء ، أما اذا كانت الإدارة ترمى من ورائه الى غمط حقوق أصحاب الدور فى الترقية من الموظفين المستحقين لها بالحقاقهم بإدارات أخرى ولاستبعادهم من دائرة المتطلعين للترقية بحكم الأقليمية كان قرار النقل من القرارات التى يخضع لرقابة القضاء الإدارى لأنه مقدمة للتخطى ووسيلة مستورة للحيلولة بين صاحب الدور فى الأقليمية وبين الحصول على حقه فى الترقية على أساس الأقليمية بيد أن النقل فى ذاته قد يستتعى على صاحب الشأن ادراك مراميه ، فلا يطاسب على مياد الطعن فيه قبل أن يتكشف له هدفه وداعيه وتسفر الإدارة عن وجهها فيما كانت ترمى عليه بالنقل وتبغضه وعلى ذلك

للاختيار منه لم يجهز للمضى تبين قصد الإدارة الجائز وواضح قرار الفصل ولم يتبلج أمام نظريه على تأثر مركزه القانوني بذلك بالتقرير الأخير صيغ قرار الترقية فيما تضمنه من تبعية كان من الحق أن لا يحاسب على منع الطعن إلا من ذلك الحين وعلى ذلك متى ثبت أن القرار المعلنون فيه صدر في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣. وأن دعوى الإلغاء أقيمت أمام اللجنة القضائية المختصة في أول يوليو سنة ١٩٥٣ متضمنة طلبى إلغاء قرارى النقل والترقية معا ، فإن الدعوى تكون مقامة فى الميعاد القانونى ، ويكسبون حكم محكمة القضاء الإدارى المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من قبول التظلم المرفوع أمام اللجنة القضائية .

(طعن ٧٦٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٠)

لائحة رقم (٣٠)

المبدأ

نقل مدرس من المدارس الإعدادية الى الرحلة الابتدائية للزباجة عين الحاجة ووفقا لقاعدة تنظيمية عامة مجردة - ثبوت عدم مقابلة الوظيفة المنقول منها عن الوظيفة المنقول اليها من حيث شروط التمييز وكونها لا تقل عنها فى الدرجة والمرتبة - يعتبر نقلا مكانيا ويخرج عن اختصاص القضاء الإدارى .

ملخص الحكم :

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى لا يشمل الطعن فى القرارات الصادرة بنقل الموظف ما دامت لا تحمل فى طبيعتها قرارات أخرى مقننة مما يختص بتنظيم القضاء الإدارى كالنقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى فى طبيعتها أو فى شروط التمييز فيها أو كجزء تاديبى .

- وإذا كان نقل المدعى من المدارس الإعدادية الى الرحلة الابتدائية نتيجة الزيادة عن الحاجة فى عدد مدرسى اللغة الانجليزية بالتعليم الإعدادى وانها احتفظت فى مرحلة التعليم الإعدادى بصفة يحمل صفه لادارى ومن ثمة

(جلسة - ج - ٢)

كفايته على كفاية المتولين الى التعليم الابتدائي وذلك وفقا للقاعدة التنظيمية العامة المجردة لتي وضعتها في هذا الخصوص والتي اطلتها عليها اعتبارات الصالح العام وضرورات حسن سير مرفق التعليم وان قرار التسويات الصادر من السيد وزير التربية والتعليم اعتبر مؤهل المدعى صالحا للتعليم الاعدادي والابتدائي على حد سواء ، ومن ثم فان نقل المدعى الى وظيفة لا تفيروا وظيفته الاولى من حيث شروط التعيين كما لا تقل عنهما من حيث الدرجة أو المرتبة ، لا يبدو أن يكون نقلها مكانيا اقتضته مصلحة العمل ، ولا ينطوي على تعيين جديد أو تأديب مما يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري النظر فيه .

(طعن ١١١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧)

وابعا : عدم الاختصاص بمنازعات لا تنشأ بحكم الوظيفة العامة :

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

ثبوت أن العلاقة محل النزاع ليست من العلاقات التي تنشأ بحكم الوظيفة وتنظمها القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، بل تدخل في نطاق روابط القانون الخاص - عدم اختصاص القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

تمت ثبوت أن العلاقة التي تربط المدعى بالمجلس الى في خصيصا اعانة محل النزاع ليست من الروابط التي تدخل في نطاق القانون العام ، باعتبارها علاقة من العلاقات التي تنشأ بحكم الوظيفة وتنظمها القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، وإنما هي علاقة مدنية بحتة أيا كان تكييفها ، وهو ما اعتبر تبرعا أو مكافأة نظير أداء عمل ، وأيا كان تكييفها القانوني فليس من شك أنها علاقة تدخل في نطاق روابط القانون الخاص ، فانها تخرج عن اختصاص القضاء الإداري .

(طعن ١١٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩)

قائمة رقم (١١١)

المبدأ :

معنى التسوية التي يرفقها أحد العاملين بدوان الأوقاف الخصوصية لتقرير أحيته في الإعانة الاجتماعية قبل هذا الميول لا يمكن اعتباره اختصاص القضاء الإداري بالفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان المدعى قبل نقله الى وزارة الأوقاف في اول أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يكن يعتبر موظفا عاما كما ان ديوان الأوقاف الذي كان يعمل في خدمته لم يكن فرعا من الحكومة او مصلحة تابعة لها او مؤسسة او هيئة عامة وكانت علاقة المدعى به علاقة أجير برب عمل أى علاقة تعاقدية من علاقات القانون الخاص وينبى على ذلك عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالمنازعة الخاصة بطلب المدعى صرف الإعانة الاجتماعية التى يدعى أنها استحققت له قبل هذا الديوان فى المدة من ١٨ مايو ١٩٤٩ حتى ١٦ من يوليو ١٩٥١ وبفروق مرتب الدرجة السابعة عن المدة السابقة على اول أغسطس سنة ١٩٥٢ تاريخ نقله الى وزارة الأوقاف ذلك ان اختصاص مجلس الدولة فى هذا الشأن محدد وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ (بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو وريثهم) وليس من شأن ايلولة الأوقاف التي كان ديوان الأوقاف الخصوصية يتولى ادارتها - الى الدولة . او نقل المدعى الى وزارة الأوقاف انه يستحق على مجلس الدولة اختصاصا بالنس له فى شأن المنازعات الخاصة بما يطلبه المدعى عن مدة سابقة عن نقله الى تلك الوزارة .

(طعن ١٢٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٩٤/١٣)

مقدمة رقم (٢٢)

المبدأ :

مناطق اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين - ثبوت هذه الصفة لهم - عمل المدعى مستخدما بمدرسة خاصة معانة يرتبط العاملون فيها بصاحب المدرسة بعلاقة عقدية ولا يرتبطون بالوزارة بأية علاقة تنظيمية لائحية - ينفي عنه صفة الموظف العام - لا يغير من ذلك وضع المدرسة تحت إشراف وزارة التربية والتعليم ما دامت محتفظة بطبيعتها كمدرسة خاصة - كما لا يغير منه تقرير اعانة للمدرسة تسمح للعاملين بها بالحصول على نصيب منها لقاء التزام المدرسة بقبول الطلاب للتعليم فيها بالمجان .

ملخص الحكم :

ان مناطق اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين ، هو ثبوت هذه الصفة لهم ، فإذا انتفت عنهم ، خرجت هذه المنازعات ، من اختصاص القضاء الإداري ولما كان الثابت من الأوراق ، ان المدعى ، يعمل مستخدما في مدرسة الجيل الجديد الابتدائية بالعريش وهي مدرسة خاصة معانة يرتبط العاملون فيها بصاحب المدرسة بعلاقة عقدية ، تحكمها نصوص العقود المبرمة بين كل منهم وبين صاحب المدرسة ، ولا يرتبطون بالوزارة بأية علاقة تنظيمية أو لائحية ، فان المدعى لا يكون موظفا عاما وبهذه المثابة لا يصدق في حقه من القواعد ما يسرى في شأن موظفي الدولة ولا يغير من هذا وضع المدرسة التي يعمل بها تحت إشراف وزارة التربية والتعليم ما دامت محتفظة بطبيعتها كمدرسة خاصة ، وبالتالي بطبيعتها الخاصة التي تحكم الرابطة بينها وبين العاملين بها في نطاق أحكام القانون الخاص ، كما لا يغير منه تقرير اعانة للمدرسة المذكورة تسمح لهؤلاء العاملين بالحصول على نصيب منها لقاء التزام المدرسة بقبول الطلاب للتعليم فيها بالمجان يقتصر حقهم على هذه العقود مع بقاء علاقتهم بصاحب المدرسة علاقة عقدية ينتفي معها قيام أية رابطة تنظيمية لائحية

بالوزارة ذاتها ، ومن ثم يكون الدفع بغير اختصاص القضاء الإداري ينظر
الدعوى الراضية في محله .

(طعن ١٧٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٨)

قائمة رقم (٣٤)

المادة ٩٤

المنازعة بين وزارة الخزانة وبين وريثة أحد أمراء دارفور فيما يتعلق
بطلب استمرار صرف المعاش المقرر لهم أو ما كان متصلاً بطلب استرداد ما
صرف منه يخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري اختصاص محدد .
ينحصر فيما حدده القانون وبالأدات وعلى سبيل الحصر من مسائل معينة ،
ولما كان البند ثانياً من المادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ ، قد جعل اختصاصه بالمنازعات الخاصة بالمعاشات منوطاً بأن تكون
هذه المعاشات مستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، وكان قد انتهى
عن المعاش موضوع النزاع - كما سلف البيان - انه معاش مستحق لأحد
الموظفين العموميين أو لورثته ، فان المنازعة بين وزارة الخزانة وبين
الآنسة بوصفها من وريثة أحد أمراء دارفور تخرج عن
اختصاصه سواء ما تعلق منها بطلب استمرار صرف المعاش أو ما كان متصلاً
بطلب استرداد ما صرف من هذا المعاش بعد الزواج ويتمين - والحالة هذه -
القضاء بالناء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء إداري ينظر المعروض رقم ٣٩٤ لسنة ١٧ القضائية ورقم ٢٥٠٧ لسنة
١٩ القضائية المطعونتين .

(طعن ٣٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٥)

المبدا :

صدور قرار من رئيس الجمهورية بنقل احد ضباط الشرطة الى احدى شركات القطاع العام مع تحديد الدرجة المتقوله اليها - الطعن على هذا القرار فيما تضمنه من تحديد الدرجة المالية التى ينقل اليها الموظف بالشركة - عدم اختصاص القضاء الادارى - اساس ذلك ان المدعى لم يطعن على ذلك القرار فيما تضمنه من هيئة الشرطة وانما يقتصر طلبه على تسوية حالته بالشركة المتقوله اليها وذلك بوضعه فى فئة مالية تعادل رتبته بهيئة الشرطة - وجوب الحكم بعدم الاختصاص الولاى مع احالة الدعوى الى المحاكم العادية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت ان المدعى لا يطعن فى القرار الجمهورى بنقله من هيئة الشرطة الى الشركة العامة للإنتاج السينمائى فيما تضمنه من اخراجه من هيئة الشرطة وانما يقتصر طلبه على تسوية حالته فى الشركة المذكورة بوضعه فى الفئة الرابعة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة باعتبارها معادلة لوظيفة رائد بهيئة الشرطة مع اعتبار اقدميته فى الفئة المذكورة من تاريخ ترقيته الى رتبة رائد فى ١٩٦٤/٨/١ وقد أشار تقرير الطعن الى ان المدعى وافق على نقله من الشرطة الى وظيفة مدنية فى ١٩٦٥/١١/١٠ . ولم يعقب المدعى على ما اشار اليه تقرير الطعن فى هذا الخصوص .

ومن حيث أنه وقد اقتضت المنازعة الماثلة على الفئة التى يتبعين أن يوضع فيها المدعى بعد تمام نقله الى الشركة العامة للإنتاج السينمائى فانه تعين على المحكمة أن تبحث أولا فى مدى ولايتها فى الفصل فى هذه المنازعة بالصورة المتقدمة لأن الدفع بعدم الاختصاص هو من الدفوع المثقلة بالنظام العام التى يجوز اثارها فى أية حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث فى تحديد مدى ولايتها فان ثبت لها انتفاء هذه الولاية قضت بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ومن ثم يتعين

على هذه المحكمة أن تقتضى ليختصم لدى اختصاص القضاء الإدارى بنظر
الدعوى قبل أن تعرض للفصل فى موضوعها .

ومن حيث أن اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين
العموميين منوط بثبوت هذه الصفة لهم فإذا أثبتت خرجت هذه المنازعات
من اختصاص القضاء الإدارى ولا كانت شركات القطاع العام وقسم تملك
الدولة إياهم هي شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة
وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة وبهذه المثابة فإنها على ما جرى به
قضاء هذه المحكمة من اختصاص القانون الخاص وترتيباً على ذلك لا تعتبر
هذه الشركات مؤسسات عامة وينتفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام
إذ لا يصدق هذه إلا على من يساهم بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره
الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستغلال المباشر ،
ومن ثم فلعلاقة هؤلاء العاملين بالشركات فى طبيعتها علاقة عقدية تخضع
كأصل عام للقانون الخاص لا علاقة تنظيمية تحكمها قواعد القانون العام ،
ومن ثم فينعدم اختصاص بنظر ما يثور فى شأن هؤلاء العاملين من منازعات
- علما ما ورد بشأنه نص خاص للمحاكم العادية وليس لمحاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أن الثابت أن الشركة العامة للانتاج السينمائي العمالي
التي نقل إليها المدعى هي من شركات القطاع العام وكانت تتبع المؤسسة
المصرية العامة للسينما والهندسة الإذاعية ويدور النزاع حول استحقاق
المدعى لشغل وظيفة من الفئة الرابعة بها فإن الاختصاص بنظر هذه الدعوى
إنما ينمذ للقضاء العادى فوق القضاء الإدارى ، ويتعين لذلك القضاء بعدم
اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظرها ، وإذ تنص المادة ١١٠ من قانون
الرافعات على أنه " على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة
الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية " ، فإنه
يتعين على هذه المحكمة - أن تأمر بإحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية
باعتبارها المحكمة المختصة بنظرها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، وأذ يحجب الحكم المطعون فيه غير
هذا المحجب فقد أنجز فى تأويل القانون وتطبيقه لويتمين من ثم القضاء

بالغائة وعدم اختصاصها من محاكم مجلس الدولة لينظر الدعوى مع ابقاء الفصل
في المصروفات .

(طعن ٣٦٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٨)

القاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

مطالبة احد العاملين بالدولة بحق يدعيه وقت ان كان عاملا باحدى
شركات القطاع العام - خروج هذه المنازعة من اختصاص مجلس الدولة -
تحويل الشركة الى هيئة عامة ليس من شأنه ان يستبغ على حسابكم مجلس
الدولة اختصاصا ليس لها ، كما ان حلول الهيئة محل الشركة في الدعوى
لا يغير من طبيعة المنازعة - توقف الفصل في حقوق اخرى يدعيها الطالب
ابان عمله بالهيئة العامة على الفصل في طلباته قبل الشركة - للمحكمة ان
توقف الفصل في الدعوى لحين الفصل في الدعوى الاولى بمعرفة القضاء
العادي .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان طلبات المدعى تنحصر في ثلاثة اولها : استحقاقه للفتة
الخامسة المقررة - لوظيفة مراجع ميزانيات من ١٩٦٤/٧/١ وما يترتب على
ذلك من آثار وفروق مالية .

وثانيها : استحقاقه للترقية الى العتبة الرابعة من ١٩٧٢/١/١ طبقا
لقواعد الرسوب الوظيفي ، واحتياطيا، الفاء القرار الصادر في فبراير سنة
١٩٧١ ليعا تضمنه من تخليه في الترقية الى العتبة الخامسة .

ومن حيث ان الطلب الاول للمدعى يتمخض عن حق يدعيه وقت ان
كان عاملا بشركة مياه الاسكندرية وقبل تحويلها الى هيئة عامة بموجب
قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٣٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة لرفق
مياه الاسكندرية ولم يكن في هذا الوقت موظفا عاما بل كان يعمل في شركة
من أشخاص القانون الخاص ، واختصاص مجلس الدولة محدد في هذا
النوع لا يدخل ضمن المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالتسيان
رقم ٧ لسنة ١٩٧٢. بالنظر ان الخامسة بالترتيبات والمؤسسات

والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم • وليس من شغل تحويل
الشركة المذكورة - الى هيئة عامة أن يسبغ على محاكم مجلس الدولة اختصاصا
ليس لها أو أن يكون من شأن حلول الهيئة محل الشركة في الدعوى تغيير
طبيعة المنازعة •

ومن حيث أن الطلبين الثانى والثالث للمدعى وأن كانا عن حقوق
يدعيها بعد أن أصبح موظفا عاما فى الهيئة المذكورة مما تختص بنظره
محاكم مجلس الدولة الا أن الفصل فيها يتوقف على الفصل أولا فى مبدأ
أحقية المدعى للجنة الخامسة من ١٩٦٤/٧/١ ومتى كانت المادة - ١٢٩ من
قانون المرافعات تعطى المحكمة الحق فى أن تأمر بوقف الدعوى كلما رأت
تهليق حكمها فى موضوعها على الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها
الحكم ، فانه من ثم يتعين الأمر بوقف الدعوى لحين الفصل فى الطلب الأول
من طلبات المدعى بمعرفة المحكمة المختصة -

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم
اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر طلب المدعى أحقيته فى اللجنة
الخامسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وإحالة الدعوى فى شأنه الى المحكمة
العالية المختصة بمحافظة الاسكندرية مع الأمر بوقف الدعوى بالنسبة
الى سائر الطلبات لحين الفصل فى الطلب المشار اليه وإبقاء الفصل فى
المصروفات •

(طعن ٣٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٣٧)

البيان :

بذلك التسليف الزراعى والتعاونى كان من تلويغ انشاءه فى ٦ من
أغسطس سنة ١٩٣١ حتى تاريخ تحويله الى مؤسسة عامة فى ١٣ من مارس
سنة ١٩٦٤ شركة مساهمة مصرية - العاملون بهذا البنك خلال تلك الفترة
تتلى عنهم صلة الوفاق العام - يرتب على ذلك خروج المنازعات التى تنور
بشأن العلاقات والقرارات الصادرة من الشركة فى شأنهم فى الفترة المذكورة
من اختصاص القضاء الإدارى باعتبارها علاقات خاصة ينظر الاختصاص
بنظرها للقضاء العادى •

ملخص الحكم :

من المستقر ان الدفع بعدم الاختصاص هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي تجوز اثارها في أية حالة كانت عليها الدعوى قبل والمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث في تحديد مدى ولايتها ، فان ثبت لها انتفاء هذه الولاية قضت بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ومن ثم يتعين على هذه المحكمة أن تتصدى لبحث مدى اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى قبل ان تتعرض للفصل فى موضوعها .

ومن حيث إن اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين منوط بشيوت هذه الصفة لهم فإذا انتفت عنهم خرجت هذه المنازعات من اختصاص القضاء الإدارى . ولما كانت شركات القطاع العام رغم تملك الدولة إياها هي شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة وبهذه المثابة فانها تعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أشخاص القانون الخاص وترتيباً على ذلك لا تعتبر هذه الشركات مؤسسات عامة وتنشئ عن العاملين فيها صفة الموظف العام . اذ لا تصدق هذه الصفة الا على من يساهم بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او أحد اشخاص القانون العام الأخرى بأساوب الاستغلال المباشر ، ومن ثم فلاقة هؤلاء العاملين بالشركات فى طبيعتها علاقة عقدية تخضع كاصل عام للقانون الخاص لا علاقة تنظيمية تحكمها قواعد القانون العام ، ومن ثم ينفقد الاختصاص بنظر ما يثور فى شأن هؤلاء العاملين من منازعات عمالها وودائشانه نص خاص - للمحاكم العادية وليس لمحاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أنه يتقضى المرافعة التى لم يجر بها بنك التسليف الزراعى والتعاونيين بين فئة أنشئ بالترسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦٢ بتأسيس شركة مساهمة تدعى « بنك التسليف الزراعى المصرى » وقدره نقر هذا المرسوم على أن هذا البنك شركة مساهمة مصرية ذات شخصية اعتبارية مستقلة واشتراكه فى تأسيسه الحكومة المصرية والبنك للاستثمار المصرى وبنك مصر والبنك القمارى المصرى وبعض الهيئات الاقتصادية

وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم بتغيير اسم هذا البنك
وجعله « بنك التسليف الزراعي والتعاوني » « شركة مساهمة مصرية » .
وقد ظل البنك على هذا الوضع حتى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ
العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة
للائتمان الزراعي والتعاوني الذي قضى في المادة ١ منه بأن يحول البنك
المذكور الى مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي
والتعاوني » ونصت المادة ٣ منه على أن يتكون رأس مال هذه المؤسسة من
رأس مال بنك التسليف الزراعي والتعاوني والأموال التي تخصصها الدولة .
ويستفاد مما تقدم أن بنك التسليف الزراعي والتعاوني كان من تاريخ
إنشائه في ٦ من أغسطس سنة ١٩٣١ حتى تاريخ تحوله الى مؤسسة عامة
في ٢٣ من مارس ١٩٦٤ . شركة مساهمة مصرية ويحتفظ بشخصيته المعنوية
المستقلة عن شخصية الدولة ومن ثم فإن العاملين بهذا البنك في هذه الفترة
كانوا من العاملين بشركة مساهمة مصرية تنتمي عنهم صفة الموظف العام
وبالتالي تخرج المنازعات التي تنشأ بشأن العلاقات والقرارات الصادرة من
الشركة في شأنهم في الفترة المذكورة من اختصاص القضاء الإداري باعتبارها
علاقات خاصة يُعقد الاختصاص بنظرها للقضاء العادي .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم ، وإذا كان الثابت من الأوراق
أن النزاع في الدعوى الماثلة يدور حول استحقاق المدعي لملاوة ترقية
قدرها خمسة جنيهات شهرياً اعتباراً من ١/٦/١٩٦٣ تنفيذاً للقرار رقم
٤٠٨ الصادر في ٦/٧/١٩٦٣ بنقله من وظيفة مفتش حسابات التعاون
الموظفة وكيل قسم التدريس وكان البنك في هذا التاريخ شركة مساهمة
فإن الاختصاص بنظر هذه الدعوى إنما ينقل للقضاء العادي دون القضاء
الإداري ويتمين لذلك القضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظرها .
وإذا نصت المادة (١١٠) من قانون المرافعات على أن « على المحكمة إذا قضت
بعدم اختصاصها أن تقرر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان
الاختصاص متعلقاً بالولاية » فإنه يتمين على هذه المحكمة أن تقرر
بإحالة الدعوى الى محكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها المحكمة المختصة
بنظرها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم « وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فقد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم الإضفاء بآلغائه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى مع إبقاء الفصل في المصروفات »

(طعن ١١٧٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١)

قلعة رقم (٣٨)

المبدأ

مرحلة تنظيم شركة الطيران العربية المتحدة - قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ كانت الشركة تراول نشاطها محتفظة بشخصيتها الخاصة المستقلة عن شخصية المؤسسة التي تتبعها - العاملون بالشركة خلال هذه المرحلة لا يعتبرون موظفين عامين وتخرج المنازعات المتعلقة بهم عن اختصاص الاداري - بعد صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ادمجت الشركة في مؤسسة الطيران العربية واصبحت جزءا منها - نتيجة ذلك - تثبت للعاملين بها صفة الموظف العام - ينحدر الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بهم بعد هذا التاريخ للقضاء الاداري دون القضاء العادي - تطبيق علاوة الطراز المستحقة للمدنيين قبل صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه - المنازعة بشأنها ينحدر الاختصاص فيها للمحاكم العادية دون محاكم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان مناط اختصاص القضاء الاداري بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العامين هو ثبوت هذه الصفة فاذا انتفى عنهم خرجت هذه المنازعات من اختصاص القضاء الاداري وليس خلاف في ان شركات القطاع العام تظل رغم ذلك التوكل لها شركات تجارية غير اشخاص القانون الخاص ولكل منها شخصيتها الاعجابوية الخاصة وميزاتها المستقلة عن ميزانية الدولة ؛ وبهذه المثابة فانها لا تعتبر مؤسسات عامه وتتفرع عن القانون فيها حقيقة الموظف العام إذ لا تحقق هذه الصفة الا على من يساهم بعمل دائم في مؤسسة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى باستثناء

الاستغلال المباشر، ومن ثم فملاحة هؤلاء العاملين بالشركات في طبيعتها علاقة عقدية تخضع كأصل لحكم القانون الخاص لا علاقة تنظيمية تحكمها قواعد القانون العام، وبالتالي يُنقذ الاختصاص بنظر ما يثور بشأن هؤلاء العاملين من منازعات - عدا ما ورد بشأنه نص خاص - للمحاكم العادية وليس لمحاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أنه يتقضى المراحل التي مرت بها الشركة المدعى عليها بين أنه بتاريخ ١٧ من مارس ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ بدماج مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران في شركة واحدة تسمى « الشركة العربية المتحدة للطيران » وفي ١٧ من يولييه ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ بتعديل اسم هذه الشركة الى « شركة الطيران العربية المتحدة » وفي ١٢ مايو ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي ، ونص في المادة الخامسة منه على الشركات التي تتبع هذه المؤسسة ومن بينها شركة الطيران العربية المتحدة وفي ٢٥ من يناير ١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ ناصاً في المادة الأولى منه على تعديل تسمية للمؤسسة العربية العامة للنقل الجوي الى مؤسسة الطيران العربية المتحدة وتغوى بنفسها مباشرة جميع أوجه نشاط الشركات التابعة لها ومن بينها شركة الطيران العربية المتحدة .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم تكون شركة الطيران العربية قسماً من شركات القطاع العام التي أنشئت في ٢٥ يناير ١٩٦٧ وفيها كانت الشركة تحول نشاطها من الخطوط الجوية الخاصة المستقلة عن شخصية المؤسسة التي تتبعها ، ومن ثم فإن العاملين بهذه الشركة خلال تلك المرحلة تنتفي عنهم صفة الموظف العام ، وبالتالي تخرج المنازعات المتعلقة بهم عن اختصاص القضاء الإداري باعتبارها متصل بملاقات عقدية خاصة تنطبق عليها أحكام العقد وقانون العمل ويختص بها القضاء العادي فيما لذلك . أما المرحلة التالية التي تلت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ في ٢٥ يناير ١٩٦٧ والتي خلالها تم دمج الشركة في مؤسسة الطيران العربية

وأصبحت جزءاً منها. ومن ثم تثبت للماملين بها صفة الموظف العام والمنازعات التي تنشأ بشأنهم بعد هذا التاريخ يختص بها القضاء الإداري دون القضاء العادي باعتبارهم عاملين في مؤسسة عامة وبالتالي ينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء الإداري .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم واذ كُنَّان الثابت أن النزاع في الدعوى الحالية يدور حول استحقاق المدعي لعلاوة الطراز وبدء استهلاك هذه العلاوة من العلاوة الدورية المستحقة له في ١/١/١٩٦٦ وذلك وقت أن كان يعمل بشركة الطيران العربية قبل ادماجها في مؤسسة الطيران العربية فإن الاختصاص بنظر الدعوى ينعقد - والحالة هذه للقضاء العادي دون القضاء الإداري .

(طعن ٣٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبمحكم اللزوم وصف القرار الإداري - إذا صدر القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص فذلك يفرضه من عماد القرارات الإدارية إما كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري - شركات القطاع العام أشخاص معنوية عامة - القرار الصادر من الوزير المختص في شأن العلاقة المعقدية بين الشركة وأحد الماملين فيها يعتبر قراراً صادراً منه يصفته رب عمل ناطق به نظام الماملين بالقطاع العام بعض الاختصاصات المتعلقة بشؤون الماملين بشركات القطاع العام - المنازعة في هذا القرار لا تعتبر من المنازعات الإدارية التي يختص بها القضاء الإداري - الآخر المترتب على ذلك : اختصاص القضاء العادي .

ملخص الحكم :

أن السبب الأول للطعن لا يقوم على أساس صحيح من القانون ، لأن صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبمحكم اللزوم وصف القرار الإداري ، فإذا صدر القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص

أو تعلق بإدارة شخص معنوى خاص ، فذلك يخرج من نطاق ~~المجالس~~ الإدارات الإدارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الإدارى ، ولا يجوز اعتباره من القرارات الإدارية الصادرة فى شأن أحد الأفراد التى يختص القضاء الإدارى وحده بنظر المنازعات الخاصة بها ، وفى ضوء ذلك ، فإن القرارات المطعون فيها والصادرين من وزير الإسكان يندب الطاعن الى وظيفة أخرى بالهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى ثم الى الأمانة العامة لقطاع التسييد بوزارة الإسكان ، يتملكان بمسألة من مسائل القانون الخاص هى العلاقة العقدية التى تربط شركات القطاع العام بالعاملين فيها وهى شركات جرى قضاء هذه المحكمة على أنها اشخاص معنوية خاصة ، ويعتبران صادرين من الوزير بصفته رب عمل ناط به نظام العاملين بالقطاع العام بعض الاختصاصات المتعلقة بشئون العاملين بشركات القطاع العام سواء فى ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فإن المنازعة فيهما لا تعتبر من المنازعات الإدارية التى يختص القضاء الإدارى بنظرها .

(طعن ٣٣٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٤٠)

المسألة :

صلاحيات قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعيين رؤساء المجالس إدارة بنوك التسليف الزراعى والتعاونى ببعض المحافظات وهى بمثابة شركات مساهمة تعتبر من شركات القطاع العام - الطعن فى هذا القرار فيما لا تضمنه من تخط أحد العاملين بتلك البنوك بقرع عن اختصاص القضاء الإدارى ويختص به القضاء العالى ذلك ان هذا القرار لا يصدق عليه وصف القرار الإدارى لأنه ليس كذلك يصيب موضوعه طائلا أنه ينصب فى محله على مسألة تتعلق بإدارة شركات تعتبر من الأشخاص الاعتبارية الخاصة - لا يثير من ذلك صدور من رئيس الوزراء حيث تبقى العلاقة بين الشركة وموظفيها علاقة تعاقدية .

ملخص الحكم ٢ :

ومن حيث إن الثابت في الأوراق إن القرار المطعون فيه هو قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٥ بتعيين رؤساء مجالس إدارة بنوك التسليف الزراعي والتعاوني ببعض المحافظات فيما تضمنه من تخطي المدعى (المطعون ضده) .

ومن حيث إن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات وإن قضى في مادته الأولى بأن يحول بنك التسليف الزراعي إلى مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني » فقد نص في مادته الخامسة على أن تحول فروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني في المحافظات إلى بنوك للائتمان الزراعي والتعاوني في شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة ومقتضى ذلك إن بنوك التسليف الزراعي والتعاوني في المحافظات تعتبر - بقوة القانون شركات مساهمة من شركات القطاع العام - بحسبكم تبعيتها للمؤسسة العامة المشار إليها وقد صدر القرار المطعون في المحال الزمنى لنفاذ القانون المذكور .

ومن حيث إن من المقرر إن شركات القطاع العام تظل مع تملك الدولة لها شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة وبهذه المثابة فإنها تعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أشخاص القانون الخاص وتمارس نشاطها بحسب الأصل - في نطاق هذا القانون - ومن ثم فإنها لا تتدرج في أعداد المؤسسات العامة التي هي من أشخاص القانون العام ، وبالتالي فتتفرع عن العاملين بتلك الشركات صفة الموظف العام إذ لا تصدق عليه الصفة الأصلية من مهام في عمل دائم في سؤدد عام تدبره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأمر من أسلوب الاستغلال المباشر وتزويج عمل ذلك إلى العاملين بالشركات المذكورة ، وبذلك بها علاقة عقدية في طبيعتها تخضع ، كأصل عام ، للقانون الخاص وليس لها علاقة تنظيمية تخصها قواعد القانون العام .

ومن حيث ان نظام العاملين بالتطلع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم هذه المنازعة من حيث الزمان - فقد اقتصر على تحويل المحاكم التأديبية بمجلس الدولة سلطة الفصل فى بعض القرارات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من ذلك القانون الذى لم يتضمن نصا يبين المحاكم المختصة بنظر المنازعات الأخرى لهؤلاء العاملين مما يفيد ان المشرع قد ابقى على اختصاص المحاكم على ما هو عليه دون تعديل الا فى الحدود التى نص عليها هذا القانون ^{بمقتضى} أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لم يعقد لمحاكمة اختصاصا بتلك المنازعات .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه اذ تناول تعيين بعض رؤساء مجالس ادارة شركات عامة على ما سلف يثبته فإنه رغم صدوره من رئيس مجلس الوزراء لا يصدق عليه وصف القرار الإدارى لأنه ليس كذلك بحسب موضوعه طالما انه ينصب على سلطة على مسألة تتعلق بإدارة شركات من الأشخاص الاعتبارية الخاصة وغنى عن البيان انه تعيين العاملين فى شركات القطاع العلم بقرار من رئيس مجلس الوزراء لا يفبر من طبيعة السلطة التى يربطهم بالشركات حيث يبقى علاقتهم بها علاقة عقدية والقول بغير ذلك من شأنه المفارقة فى نوع العلاقة التى تربط العاملين بتلك الشركات باختلاف القرار الصادر بتعيينهم فيها الأمر الذى لا سند له من القانون .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم من ان المطعون على ترقيةهم بانقرار الطعن لا يعدون باعتبارهم من العاملين فى شركات عامة من الموظفين العموميين وطالما ان المنازعة فى هذا القرار لا تتعلق بمسألة تأديبية ولا تنصب على قرار ادارى فإنها تكون من اختصاص القضاء العادى دون مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه حين قضى بالغاء القرار الطعن فيما تضمنه من تخطى المدعى وما يترتب على ذلك من آثار قد أخطأ فى تطبيق القانون وتاويله ومن ثم يتعين الحكم بالفائه دون حاجة الى التطرق، لاسباب الطعن فيه أو بحثها مع القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية (الدائرة المالية المختصة) عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، مع ابقاء الفصل فى المصروفات حتى يصدر حكم فى موضوع الدعوى .

لهذا حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية وأبقت الفصل في المصروفات حتى يفصل في موضوع الدعوى .

(طعن ٧٩٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المشرع حدد المسائل التي تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة وليس من بين هذه المسائل ما يتعلق بالعاملين في القطاع العام سوى ما ورد في البند الثالث عشر وهي في طعون هؤلاء العاملين في الجزاءات الموقعة عليهم ودعاوى تأديبهم - يخضع العاملون بالقطاع العام في كل ما يثار من منازعات خاصة بشئونهم الوظيفية غير ما تعلق منها بالتسديب لاختصاص القضاء العادي .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعاوى المتعلقة بنقل العاملين بالقطاع العام ، فانه بالرجوع الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يبين ، انه قد صدر في المادة العاشرة المسائل التي تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة وليس من بين هذه المسائل ما يتعلق بالعاملين في القطاع العام سوى ما ورد في البند الثالث عشر وهي طعون هؤلاء العاملين في الجزاءات الموقعة عليهم ، هذا فضلا عن الاختصاص بدعاوى تأديبهم . أما غير ذلك من مسائل مما ورد بهذه المادة خاصة بموظفيه ، فقد أوردها المشرع في خصوص الموظفين العموميين وهذا الوصف لا ينطبق على العاملين بالقطاع العام ، ومن ثم فان هؤلاء العاملين انما يخصصون في كل ما يثار من منازعات خاصة بشئونهم الوظيفية - غير ما تعلق منها بالتأديب - لاختصاص القضاء العادي ، وعلى هذا الرأي جرت أحكام هذه المحكمة ، وأبدي هذا النظر المحكمة الدستورية العليا .

(طعن ٢٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدا :

اختصاص - اختصاص المحاكم التأديبية - ما يخرج عن اختصاصها -
(موظف - نذب) القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجي -
الجمعية التعاونية للانشاء والتعمير بمحافظة الدقهلية من اشخاص القانون
الخاص وعلاقتها بالعاملين لديها سواء بطريق التعيين او النذب من المنظمات
التعاونية الاخرى او الجهات الحكومية يحكمها قانون العمل فيما لم يرد
بشانه نص خاص في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ - المنازعة في اى شأن
من شئون العاملين بها سواء كان متعلقا بالتأديب او غيره تدخل في
الاختصاص الولائي للمحاكم العمالية - اساس ذلك : ان هؤلاء العاملين
لا يعتبرون من العاملين بالقطاع العام الذين تختص المحاكم التأديبية بنظر
المطعون في الجزاءات الموقعة عليه - لا وجه للربط بين هذه الجمعية
والجمعيات التابعة للمؤسسات العامة - اساس ذلك : انها ليست من
الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه صادر من الجمعية التعاونية الانتاجية للانشاء
والتعمير لمحافظة الدقهلية بتوقيع جزاء تأديبي على عامل لديها منتدب من
ديوان المحافظة .

ومن حيث انه لا مراء في ان الجمعية التعاونية المشار اليها من اشخاص
القانون الخاص وعلاقتها بالعاملين لديها سواء بطريق التعيين او النذب من
المنظمات التعاونية الاخرى او الجهات الحكومية يحكمها قانون العمل فيما
لم يرد بشأنه نص خاص في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون
الانتاجي - او القرارات واللوائح الصادرة تنفيذا له وذلك عملا بصريح نص
المادة ٣٨ من القانون المذكور ، واي منازعة في اى شأن من شئون العاملين
بها سواء كان متعلقا بالتأديب او غيره تدخل في الاختصاص الولائي
للمحاكم العمالية ، ذلك ان هؤلاء العاملين لا يعتبرون من العاملين بالقطاع
العام الذين تختص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بنظر المطعونون في
الجزاءات الموقعة عليهم طبقا للمادة ٤٥ - بقرة الأخيرة والمادة ٤٦ - بند ثالث

عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، لأن مدلول هذه العبارة وإن كان يشمل العاملين بالجمعيات التابعة للمؤسسات العلمية طبقاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (المادة الأولى من مواد الإصدار) والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن المؤسسات العلمية وشركات القطاع العام (المادة ٤ منه) إلا أن الجمعية التعاونية الانتاجية لانتشاء والتعمير لمحافظة الدقهلية التي أصدرت قرار الجزاء ليست من الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة ، ثم إن المؤسسات العامة ألفت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن تاريخ العمل بهذا القانون أصبح تطبيق القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٢ مقصوراً على العاملين بشركات القطاع العام وحدها ولذلك نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين بالقطاع العام ، بوجوه القانون التي حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، على أن (تسرى أحكام القانون على العاملين في شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون) والجزاء الموقع على المطعون ضده تم في ١٩٧٧/١/٢٧ بعد إلغاء المؤسسات العامة .

ومن حيث أنه لا تقدم تكون المحكمة التأديبية بالمنصورة غير مختصة ولائياً بنظر الطعن في الجزاءات الموقع على المطعون ضده وإذ قضت هذه المحكمة ضمناً باختصاصها ، فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون ، ويتعين لذلك الحكم بالفائه وإحالة الدعوى التأديبية رقم ٣٤ لسنة ٥ القضائية الى محكمة المنصورة الابتدائية - انكسرة الصالية ، المختصة بنظرها ، عملاً بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٥١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

خلاصة : علم المختص بمنازعات تخرج عن نطاق القرار الإداري

قاعدة رقم (٤٣)

البيان :

للقضايا الإدارية التي تعتبر مجرد إجراء للتنبيه في تنفيذ حكم القانون - التصود بها - طلبات وقف تطبيق أو إلغائها - خروجها عن ولاية

القضاء الإداري - مثال بالنسبة لقرار إصديع وزير التموين تنفيذا لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣.

ملخص الحكم :

اذ يبين أن المركز القانوني الذي يتضرر منه المدعي إنما نشأ مباشرة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بعد اذ استبان أن إدراج مصانع سوهاج الكبرى في الجدول المرافق له صحيح من الناحية الدستورية ومن ثم فإن قرار وزير التموين الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٣ بالحاق مصانع سوهاج الكبرى بمطحن المدعى المؤمم ، ليس قرارا إداريا ، وإنما هو مجرد اجراء اتخذ للتنبيه الى تنفيذ حكم القانون فتخرج هذه المنازعة عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، لأن اختصاصه رحين بطلب الغاء أو وقف تنفيذ القرارات الإدارية دون غيرها وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويتعين لذلك الغاؤه ، والقضاء بقبول الدفع بعدم الاختصاص وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر طلب وقف التنفيذ وبإلزام المدعى بمصروفات هذا الطلب .

(طعن ١١٩٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٤)

اللمعة رقم ٤٤ :

المبدأ :

القرار الإداري هو التصاح الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتداء من سلطة عامة - صدور القرار من جهة إدارية لا يتخلل عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار - صدور القرار حول مسائل من مسائل القانون التفصيص أو تعلقه بإدارة شخصي معنوي خاص يخرج من عمدة القرارات الإدارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج النظام الإداري - لا يجوز اعتباره من القرارات الإدارية الصادرة في شأن أحد الأفراد والتي تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بنظرها . صدور قرار وزير الدولة لاستصلاح الأراضي ينقل أحد العاملين بالحق شركات القطاع العام بعد صدوره من التوزيع بوصفه ريد على حقوق به - وفقا لحكم القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ في شأن نظام

العاملين بالقطاع العام - مباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام وليس بوصفه سلطة عامة - لا يتواءم في هذا القرار مقومات القرار الإداري - اختصاص القضاء العادي .

ملخص الحكم :

من حيث أن القرار الإداري - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو انصاح الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد أحداث مركز قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة ، وغنى عن البيان أن مجرد صدور القرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى المتقدم وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوى خاص خرج من عداد القرارات الإدارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري . وبناء عليه فإنه ليس صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن قرار وزير الدولة لاستصلاح الأراضي المطعون فيه الصادر بنقل الطاعن من القرارات الإدارية الصادرة في شأن أحد الأفراد التي تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في طلبات الأفراد بالفائها ذلك أنه فضلا عن أن القرار المشار إليه صدر في شأن الطاعن بوصفه عاملا في القطاع العام وليس فردا من الأفراد بما من مقتضاه أن ينقسم الاختصاص بنظر منازعته للمحكمة التي غاط بها القانون نظر المنازعات الخاصة بالعاملين في القطاع العام وهي كإصل عام محاكم القضاء العادي بوصفهم تابعين لشخص من أشخاص القانون الخاص ما لم يقض القانون بغير ذلك على ما سيلف بيانه ، فإن القرار المذكور مصدر من وزير الدولة لاستصلاح الأراضي ليس بوصفه سلطة عامة وإنما بوصفه وب عمل منوط به وفقا لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر الذكر القيام مباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام بوصفها من أشخاص القانون الخاص على ما تقدم ذكره في شأنه في ذلك شأن القوانين بالجميل في هذه الشركات كرسوم مجالسها وإدارتها بالنسبة للاختصاصات

المخولة لهم في هذا القانون ، ولقد أيد المشرع صواب هذا النظر حين ناط في المادتين ١٢ ، ٥٢ من اتفاق رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين في القطاع العام بالوفير المختص اجراء تعيينات أو تنقلات بعض العاملين في شركات القطاع العام ليس بوصفه وزيرا وانما بوصفه رئيسا للجمعية العمومية للشركة على ما تقضى به المادة ٥٥ مكرر (أ) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام معدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ . وبهذه المثابة فان القرار المذكور لا نتوافر له مقومات القرار الادارى الذى تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى طلب الفائه والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدى دون مسوغ من منطق أو قانون الى المفارقة فى طبيعة القرارات التى تصدر بنقل العاملين بالشركة الواحدة وبالتالى القواعد التى تحكمها تبعا لتغير السلطة التى باشرت نقلهم ، فيختلف الامر فى حالة ما اذا كان النقل بقرار من الوزير المختص عنه فى حالة ما اذا تم بقرار من مجلس إدارة الشركة أو من رئيس مجلس ادارتها ، أو من أحد المفوضين فى ذلك .

ومن حيث أنه لا غناء فيما اتاهه المدعى من أن القرار المطعون فيه تضمن جزاء تاديبيا ذلك أن الثابت أن محل القرار المذكور هو نقل المدعى من شركة مساهمة البحيرة الى شركة وادى كوم امبو ، كما أن المنازعة تدور أساسا على ما جاء بعريضة الدعوى و تقرير الطعن ومذكرات المدعى والمدعى عليهم حول شرعية القرار المذكور وما يقتضيه ذلك من البحث فى صدوره ومن يملك اصداره مستهدفا الصالح العام غير متعسف فى استعمال سلطته ، وما اذا كان قد فوت على المدعى حقه فى الترقيات التى تمت بالشركة عقب نقله منها ومن شأن ذلك كله أن يبعد المنازعة عن المجال التاديبى انذى ينقذ الاختصاص بالفصل فيه للمحكمة التاديبية وليس لمحكمة القضاء الادارى التى تصلت للمنازعة وفصلت فيها .

ومن حيث أنه متى كان المدعى لا يعتبر موطئا عاما ، واذا كانت المنازعة لا تهيب على قرار ادارى ولا تتعلق بجزاء تاديبى ، فان الفصل فيها يخرج عن دائرة اختصاص محاكم حلفين الدولة وينقذ الاختصاص بنظرها للقضاء التالى . واذا ذهب الحكم المطعون فيه لغير هذا المذهب فانه

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتلويده ويتمن لذلك الحكم بالفـسـائه بالنسبة للطاعن. والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وباختصاص محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة الصالية) بنظرها وأحالتها إليها تطبيقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات للفصل فيها ، والزام الطاعن مصروفات الطعن وإبقاء الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ٤٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

كون المركز القانوني الذي تتضرر منه الجمعية قد نشأ مباشرة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ لا من قرار إداري - خروج المنازعة عن ولاية مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

انه وقد أمتت الشركة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ فان المركز القانوني الذي تتضرر منه المدعية يكون قد نشأ مباشرة من هذا القانون لا من قرار إداري كما تدعى - أما ما اتخذه من إجراءات اقتضاها هذا التلميم فلا تعدو أن تكون إجراءات تنفيذية لحكم القانون المذكور - فتخرج المنازعة الراضنة والحالة هذه - عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضائية إداري .

(طعن ٤٥٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٦)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

لخصائص القضاء الإداري بالفه القواعد الإدارية السلبية - مكنون الإدارة عن اتخاذ قرار لا يوجب القانون عليها اتخاذ بل يجعله متركك لمحض تقديرها - لا يعتبر قراراً إدارياً سلبياً مما يمكن الطعن فيه .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس الدولة - بهيئة قضاء ادارى - بنظر المظنون فى القرارات الادارية السلبية منوط بأن يكون من الواجب على الجهة الاكاديمية قانونا اتخاذ القرار فاذا لم يكن ذلك واجبا وكان متروكا لمحضر تقديرها فان سكوت الجهة الادارية عن اتخاذ مثل هذا القرار لا يشكل الامتناع المقصود من نص المادة الثامنة المشار اليها ولا يكون ثمة قرار ادارى يحق المظن فيه .

(طعن ١٠٦٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

القرار الصادر بحالة الموظف الى القومسيون الطبى العلم للتحقق من لياقته الطبية لا يعتبر قرارا اداريا ويخرج طلب الفائه لذلك من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان حكم المادة ١٠٩ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى صدر القراران المظنون فيهما فى ظله قد خول جهة الادارة الحق فى احوالة الموظف الى القومسيون الطبى العام فى أى وقت للتحقق من توافر شرط اللياقة الطبية فيه باعتبار أن تحقق هذه اللياقة من الشروط الجوهرية للتعيين فى خدمة الحكومة كما أنها شرط للاستمرار فيها ، الا أن القرار الذى يصدر بالاحالة الى الكشف الطبى لا يعتبر قرارا نهائيا ذلك لانه ليس من شأنه أن ينشئ مركزا قانونيا للموظف أو يعدل فى مركزه القانونى ، وإنما هو قرار تمهيدى للمقرر الذى سيصدر من جهة الادارة بعد أن تفحص الهيئة الطبية المختصة عن رأيها فى خصوص لياقة الموظف للخدمة

أو عدم لياقته ولذلك فلا يدخل قرار الإحالة الى الكشف الطبى ضمن القرارات التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى طلب الفائها .
(طعون ٥١٠ لسنة ٩ ق ، ٨٠٠ لسنة ١١ ق ، ٢٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢١)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

صدور قرار من الوزير المختص بتعيين احد وكلاء النيابة من الفئة الممتازة فى وظيفة مدير عام باحدى الشركات التابعة للوزارة - لا يعتبر قرارا اداريا بحسب موضوعه وضواء طائلا انه ينصب فى محله على مسألة تتصل بادارة الشركة وهى شخص متوى خاص - المنازعة فى هذا القرار لا تعتبر منازعة ادارية لعدم تعلقها بقرار ادارى أو بموظف عام - الاختصاص بشأنها ينعقد للقضاء العادى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لما كان الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى دائرة منازعات الافراد والهيئات » بجلسته ٢٥ من يونية سنة ١٩٧٤ فى الدعوى رقم ١٦٩٧ لسنة ٢٥ القضائية والذى قضى باختصاص القضاء الادارى بالطنن بالالغاء فى قرار رئيس الجمهورية بتعيين مدير عام الشئون القانونية بشركة النصر للدخان والسجائر قد طعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا بالطنن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٠ القضائية المقام من السيد / ضد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية ورئيس مجلس ادارة شركة مصر للدخان والسجائر وبالطنن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٠ القضائية المقام من رئيس مجلس ادارة شركة النصر للدخان والسجائر ضد السيد / وان المحكمة الادارية العليا (الدائرة الاولى) حكمت فيها بجلسته ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٦ بعد ان قررت ضمها بقبولها شكلا وفى موضوعها بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة البعيرة

الابتدائية (الدائرة العمالية) المختصة للفصل فيها والزمتم المدعى مصروفات الطعنين . وقد أقامت المحكمة الادارية العليا (الدائرة الأولى) قضاها على أن مجرد صدور قرار جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الادارى وانما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وقضاه - فاذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص او تعلق بإدارة شخص معنى خاص - خرج من عداد القرارات الادارية ايا كان مصدره ومهما كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الادارى ، وأنه لا خلاف فى أن شركات القطاع العام رغم تملك الدولة لها هى شركات تجارية وتعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أشخاص القانون الخاص التى تمارس نشاطها فى نطاق هذا القانون وأنه ترتب على ذلك لا تعتبر هذه الشركات من المرافق العامة وتنفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام وتعتبر علاقتهم بالشركة التى يتبعونها علاقة عقدية فى طبيعتها تخضع كأصل عام للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام التى تقضى بأن تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون وعلى ذلك فليس صحيحا القول بأن القرار المطعون فيه وقد صدر من رئيس الجمهورية يكون قد اكتملت له مقومات القرار الادارى اذ لا يعدو فى واقع الامر أن يكون تنويجا لما ارتأته شركة النصر للدخان والسيجار بوصفها جهة العمل الأصلية فى شأن شغل إحدى الوظائف الشاغرة بها ومن ثم فهو لا يعتبر بحسب موضوعه قرارا ادائيا بمعناه المفهوم فى القانون طالما أنه ينصب فى محله على مسألة تتصل بإدارة الشركة متقدمة البيان وهى شخص معنى خاص - كما أنه ليس صحيحا القول أن القرار سالف الذكر قرار ادارى بمقولة أن المطعون عليه كان قبل صدوره موظفا عاما ذلك أن الثابت أن محل القرار المطعون فيه هو التعيين فى إحدى الوظائف الشاغرة بالشركة وهى من أشخاص القانون الخاص كما أن المنازعة تدور حسيما سلف البيان حول مني حق المدعى وهو من العاملين فى الشركة فى التعيين فى تلك الوظيفة وفقا للقانون ثم استظهار مدى ما للقرار المطعون فيه من أثر فى المركز الخاص للمدعى عليه بحيث ينعكس على التعيين على الوجه الذى قضى به وعلى

هذا يقتضى فإن المنازعة فى حقيقتها إنما تمور أساسا حول شأن لأخصه العاملين بالشركة المشار إليها وليس لصفة المطعون عليه من حيث كونه موظفا عاما قبل تعيينه بالشركة اتصال مباشر بها . وإذا كانت المنازعة على نحو ما سلف البيان لا تتعلق بجزء تاديبى ولا بقرار ادارى ولا بموظف عام فمن ثم تكون من اختصاص المحاكم العادية دون مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ومن حيث أن النزاع المائل يقوم على وقائع مماثلة فى التكيف لوقائع ذلك النزاع الذى قضت فيه المحكمة الادارية العليا بحكمها سالف الذكر ذلك أن المدعى فى هذا النزاع يطلب الفاء قرار وزير الكهرباء رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣ بتعيين السيد / وكيل النيابة الادارية من الفئة الممتازة مديرا عاما للشئون القانونية بشركة مصر للمشروعات الميكانيكية والكهربائية فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية لنفس الوظيفة مع ما يترتب على ذلك من آثار ، واستنادا الى الأسباب المتقدم ذكرها فإن القرار المطعون فيه لا يعد قرارا اداريا بحسب موضوعه وفحواه ولا تعتبر المنازعة متعلقة بقرار ادارى ولا بموظف عام وإنما المنازعة المائلة فى حقيقتها تمور أساسا حول شأن لأحد العاملين بشركة مصر للمشروعات الميكانيكية والكهربائية لذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى عدم اختصاص القضاء الادارى بالنزاع المائل واختصاص محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة المالية) وقضى بذلك بإحالة الدعوى الى هذه المحكمة للفصل فيها وإرجاء الفصل فى المصروفات يكون قد أصاب الحق والقانون ولا محل للنمى عليه ومن ثم يكون الطعن فيه متمين الرضى .

(طعن ٢٨٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

هذا اختصاص القضاة الادارى بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات التادية هو أن يكون القرار التاديبى من جهة وظيفية تخضع لقوانين الجسالة وتستمد سلطتها منها بحيث يكون عبرا عن الإرادة الذاتية لهذه الجهة

بوصفها سلطة عامة وطنية - تطبيق - كتابة جامعة الاسكندرية بسبب ظروف الحرب العالمية في لبنان في محاولة للاختصاصات الممنوحة أصلاً بجامعة بيروت العربية في النظم التعليمية الخاصة بها - القرارات التي تصدر عن جامعة الاسكندرية في هذا المجال تمتد آثارها الى جامعة بيروت العربية - لا تعد هذه القرارات ادارية مصرية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى بالنسبة الى طلب الفاء القرار التاديبى الصادر من مجلس تدليب الطلاب بجامعة الاسكندرية فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ بفصل الطالب ، نجل المدعى ، من كلية التجارة بجامعة بيروت العربية حتى العام الجامعى ٧٥/ ١٩٧٦ ، فان من المقرر فى الفقه والقضاء الاداريين أن نشاط اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى طلبات الفاء القرارات الادارية ، هو أن يكون القرار الادارى صادراً من جهة ادارية وطنية تطبق قوانين البلاد وتستمد سلطتها منها بحيث يكون معبراً عن الارادة الذاتية لهذه الجهة بوصفها سلطة عامة وطنية ، وان العبرة فى تحديد جنسية الهيئة الادارية مصدره القرار ليس بجنسية أعضائها وانما بمصدر السلطة التى تستمد منها ولاية اصدار القرار والقوانين التى تعمل تطبيقاً لها ، فاذا كانت تعمل بسلطة مستمدة من الحكومة المصرية وحدها كانت جهته ادارية مصرية ولو كان بعض أعضائها أجانب ، أما اذا كانت تعمل بمقتضى سلطة مستمدة من حكومة أو هيئة أجنبية أو دولية فان قراراتها لا تعد صادرة من جهة وطنية ولو كان كل لأعضائها وطنيين ، فالعبرة اذن ليست فقط بكون القرار صادراً من جهة ادارية مصرية أو من موظفين مصريين ، وانما أيضاً لصدور القرار معبراً عن الارادة الذاتية لجهة الإدارة المصرية تطبيقاً لقوانين البلاد واستناداً الى السلطة المصرية . ولما كان الثابت من مطالعة النظام الأساسى لجامعة بيروت العربية الصاير به قرار وزير التعليم العالى المصرى رقم ١٠٣ فى ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٨ أن جامعة بيروت العربية مؤسسة حرة للتعليم العالى الجامعى أنشأتها جمعية البر والاحسان بلبنان ومقرها مدينة بيروت ، وأنه وإن كانت هذه الجامعة ترتبط بجامعة الاسكندرية

يرابطة أكاديمية في بعض المجالات بما يتولى جامعة الاسكندرية الاختصاص في منح الدرجات العلمية لطلاب جامعة بيروت العربية بناءً على اقتراح هذه الجامعة الأخيرة ، وفي تعيين وندب وإعارة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المذكورة بالاتفاق بين الجامعتين ، وفي الموافقة على مقترحات جامعة بيروت العربية بشأن مناهج الدراسة ونظام الامتحان ، وفي الإشراف على الامتحانات التي تجريها جامعة بيروت لطلابها عن طريق الاشتراك في وضع الامثلة وتصحيح أوراق الاجابة لجميع المواد في سنوات الدراسة المختلفة الى غير ذلك من مجالات الارتباط الأكاديمي بين الجامعتين على النحو الموضح في النظام الأساسي لجامعة بيروت العربية آنف الذكر ، ولئن كان ذلك ، الا أنه فيما عدا هذه المجالات التي يتمثل فيها الارتباط الأكاديمي بين الجامعتين ، والذي لا يعدو أن يكون مظهراً من مظاهر التعاون الثقافي بينهما ، فانه ليس في النظام الأساسي لجامعة بيروت العربية سالف الذكر ولا في اللائحة العامة لشئون الطلاب بها المودعين ضمن الأوراق ، ما يخل بأن جامعة بيروت العربية ، بوصفها مؤسسة تعليمية خاصة تابعة لدولة أجنبية هي دولة لبنان وتستقل عن جامعة الاسكندرية في جميع شئونها الداخلية وشئون الطلاب بها سواء فيما يتعلق بإجراءات الامتحانات واعداد نتيجة الامتحان أو فيما يتعلق بتأديب الطلاب أو غير ذلك من أمور تخرج عن نطاق الارتباط الأكاديمي سالف الذكر وفقاً لأحكام النظام واللائحة المذكورتين . وعلى ذلك فانه ليس صحيحاً ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن لجامعة الاسكندرية سلطة وصاية إدارية على جامعة بيروت العربية . إذ الوصاية الإدارية مظهر من مظاهر التبعية الرئاسية ، مما لا يتصور قيامه الا بين جهتين تابعتين لذات الدولة وتملأن مما في خدمتها وفقاً لنظامها وقوانينها الإقليمية الخاصة بهما . ولما كان الثابت من مطالعة الأوراق أن مجلس جامعة بيروت العربية قد وافق بجلسته الاستثنائية المنعقدة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٥ على عقد امتحان العام الجامعي للطلبة المصريين المقيدين بالسنة الأولى بكلية هذه الجامعة في مقر جامعة الاسكندرية ، واختيار السيد الدكتور نائب رئيس جامعة الاسكندرية وممثليها في مجلس جامعة بيروت العربية مشرفاً عاماً

على هذا الامتحان ، وتفويض سيادته في كافة الصلاحيات المالية والادارية الثابتة لرئيس جامعة بيروت العربية في شأن هذا الامتحان ، وتفويض السيد رئيس لجنة الامتحان والكنترول للامتحان المذكور في كافة صلاحيات السيد رئيس جامعة بيروت العربية والسادة عمداء الكليات والسادة رؤساء لجان الامتحان بها في شأن مخالفات الامتحان التأديبية مع الطلاب الذين يؤدون الامتحان المذكور ، وتفويض مجالس تأديب طلاب جامعة الاسكندرية المختصة في شأن هؤلاء الطلاب في كافة صلاحيات مجالس تأديب طلاب جامعة بيروت العربية ، وتفويض مجلس جامعة الاسكندرية في نظر تظلمات هؤلاء الطلاب من قرارات مجالس التأديب المذكورة . لكن كان ذلك ، الا ان تخويل جامعة بيروت للاجهزة التابعة لجامعة الاسكندرية في ممارسة الاختصاصات سالفة الذكر : لم يقصد به في حقيقة الامر سوى اناية جامعة الاسكندرية بسبب ظروف الحرب الاهلية في لبنان ، في ممارسة الاختصاصات المنوطة أصلا بجامعة بيروت العربية في النظم الجامعية الخاصة بهذه الجامعة وذلك في الحدود المقررة في هذه النظم . ولقد أكد رئيس مجلس جامعة بيروت هذا القصد أثناء مناقشة الموضوع في جلسة مجلس جامعة بيروت العربية السالفة الذكر ، بان أوضح انه سيتم نقل كراسات الاجابة من بيروت الى الاسكندرية ويكون لها نظام الارقام السرية المعمول بها في جامعة بيروت ، ثم تعاد كراسات الاجابة بعد الامتحان الى الجامعة المذكورة ليتم تصحيحها مع باقى كراسات اجابة طلاب الجامعة حتى تتم المساواة من جميع الوجوه . ومتى كان ذلك فان القرارات التي تصدر عن جامعة الاسكندرية في هذا المجال ، تترد آثارها الى جامعة بيروت العربية اعتبارا بأنها تتعلق بشئون الطلاب التابعين لهذه الجامعة ، ومن ثم فانها لا تعبر عن الارادة الذاتية الملزمة لجامعة الاسكندرية المخولة لها بمقتضى القوانين المصرية وانما تعبير عن ارادة اجنبية هي ارادة جامعة بيروت العربية التابعة لاحدى الجمعيات الخيرية اللبنانية المنشأة وفقا للقانون اللبناني ، وبالتالي لا تعد هذه القرارات قرارات ادارية مصرية مما ينعقد للقضاء المصري اختصاص النظر في المنازعات المتعلقة بها وانما ينعقد هذا الاختصاص للقضاء اللبناني . واذا قضى الحكم المطعون فيه بخلاف هذا النظر فيما يتعلق بالقرار التأديبي المطعون فيه والصادر من مجلس

تأديب طلاب جامعة الاسكندرية بفصل نجل المدعى من كلية التجارة بجامعة بيروت العربية حتى العام الجامعي ١٩٧٦/٧٥ فانه يكون مخالفا للقانون ، ومن ثم يمتنع الحكم بالفائه والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى بطلب الفاء ذلك القرار .
(طعن ٥٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٥٠)

الباب :

منازعة ادارية - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة أطباء الأسنان - خلوه من أي حكم يخول النقابة سلطة الترخيص أو عدم الترخيص في تصنيع أو تدول أي من المواد أو المستحضرات الصيدلانية أو المستلزمات الطبية - ما يصدره مجلس النقابة من عدم صلاحية إحدى المواد للاستعمال وإن وصف بأنه قرار إلا أنه في حقيقته مجرد رأي علمي أو وجهة نظر في استشارة فنية أو تأويل علمي - افتقاره للقوة التنفيذية للقرار الإداري الأساسية - عدم اعتبار المنازعة فيه منازعة ادارية - عدم اختصاص مجلس الدولة ولانها بالفصل فيها .

مفخص الحكم :

ومن حيث انه ثابت في الأوراق ، ان الطاعن طلب الى نقابة أطباء الأسنان ابداء رأياها في مدى صلاحية مستحضر « الإمدانت الوى » الذي قلم بتصنيعه للاستخدام في حشو الأسنان وإن مجلس النقابة قرر في ٣٥ من يناير سنة ١٩٧٣ عرض هذا للمستحضر على ثلاثة من الاسساسة المتخصصين في هذا المجال لفحصه واعداد تقارير في شأنه ، وفي ضوء هذه التقارير ومناقشتها ، وما ثبت أن اثنين منهم انتهى الى عدم صلاحية هذه المادة وإيقاف تداولها حرصا على صحة الجمهور مع اعتبار الطاعن مسئولاً في حالة تسربها الى السوق ، وأبلغ ذلك الى كل من عميد كلية طب لاسنان والطاعن .

ومن حيث أنه يصح بادئ الامر ، تحديد ما اذا كان قرار النقابة بإشعار إليه يستل في هذه القرارات الادارية التي تمنع محاكم مجلس

الدولة بنظر طلبات القائما والتعويض عنها ، أم أنه يعتبر من قبيل الأعمال التي لا ترقى الى مرتبة هذه القرارات ، فينأى بطبيعته عن ولاية هذه المحاكم .

ومن حيث انه باستعراض نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة أطباء الأسنان ، يبين أنها خلت من أى حكم يخول النقابة سلطة الترخيص أو علم الترخيص فى تصنيع أو تداول مادة « الايمادنت الوى » أو غيرها من المواد والمستحضرات الصيدلية أو المستلزمات الطبية ، ومن ثم فانه ونثن كانت النقابة تعتبر شخصا من أشخاص القانون العام طبقا لقانون انشائها المذكور ، الا أن ما أصدره مجلس النقابة من عدم صلاحية المادة المشار اليها للاستعمال ، اذ حدث ودون أن يكون للنقابة أية سلطة فى هذا الشأن ، وانه ليس من شأنه أن ينشئ أو يعدل فى مركز الطاعن فيما يتعلق بالمادة محل النزاع ، كما أنه لا يرتب بذاته أى أثر قانونى سواء بالنسبة للطاعن أو بالنسبة للجهات ذات الاختصاص بالترخيص فى تصنيع وتداول المستحضر والتي تمتد - فيما تصدره من قرارات فى هذا الخصوص على ما تجريره بواسطة خبرائها وأخصائيه من أبحاث ودراسات دون التقييد بأراء غيرها ، فان كل أولئك يقطع فى أن ما انتهى اليه مجلس النقابة من عدم صلاحية المستحضر للاستعمال ، وان وصف بأنه قرار ، الا أنه فى حقيقته وقد افتقد مقومات القرار الإدارى الاساسية ، فلا يصدو أن يكون مجرد وجهة نظر فى استشارة فنية أو تأويل علمى لم يصدر الا بناء على طلب من الطاعن نفسه فى مسألة من المسائل المتصلة بمدى صلاحية أحد المستحضرات الطبية أو الصيدلية للاستعمال ، وأيا ما كان الامر فان وجوه الرأى تتفق عادة فى الاجتهاد العلمى وتختلف فيه وجهات النظر ، وبطبيعة الحال فان الرأى أو التأويل العلمى المتقدم لا ينهض بحال ما الى مرتبة القرار الإدارى . وبناء على ذلك ، فإن المنازعة الراهنة ، اذ تنصب على هذا الرأى العلمى وليس على قرار إدارى كما يصح أنه يكون محلا للطعن فيه بالألغاء وطلب التعويض عنه ، فإنها لا تعتبر منازعة إدارية ، وبالتالي فإن محاكم مجلس

الدولة تكون غير مختصة ولائيا بالفصل فيها طبقا للمادة ١٠ من قانون المجلس الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وينتقد الاختصاص فى هذا الشأن لمحاكم القضاء العادى باعتبارها صاحبة الولاية العسامة بنظر المنازعات غير الادارية وفقا لحكم المادة ١/١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أنه « فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص خاص » . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب حيث قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب الالغاء ورفض طلب التعويض فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ويتعين من ثم القضاء بانفاؤه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى .

ومن حيث انه تجدر الاشارة فى هذا الخصوص الى أن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما قضى به خاصا بأن الدفع بعدم الاختصاص المبني على انتفاء قرار ادارى هو فى حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى مما يعتبر خلطا بين هذين الدفعين مع ان لكل منهما اسبابه وصوره واحكامه المستقلة ، وأخطأ هذا الحكم بأنه فصل فى طلب التعويض فى الوقت الذى قضى بعدم قبول طلب الالغاء مع ان الطلب الأول متفرع عن الثانى فيأخذ حكمه تبعاً ، ومهما كان الامر فان القضاء لا يستقيم بحال ما ، مع ما انتهى اليه الحكم من عدم وجود قرار ادارى نشأ عنه ضرر للمدعى ، والقاعدة أن طلبات التعويض غير المترتبة على قرار من القرارات الادارية تنحصر عنها ولاية محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « على المحكمة اذا حكمت بعدم اختصاصها أن تامر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان علم الاختصاص متعلقا بالولاية » ، وواضح من هذا النص ، أن المشرع يلزم المحكمة عندما تحكم بعدم اختصاصها ، بأن تحدد للمحكمة المختصة بنظر الدعوى ، وتحيلها اليها ،

ويستوى في ذلك أن يكون عدم الاختصاص متعلقا بالنظام العام أو غير متعلق به أو متعلقا بالولاية . والحكمة من ذلك تتمثل في حسم المنازعات ، ووضع حد لها ، واستقرار الدعوى في المحكمة ذات الولاية والاختصاص بها .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك ، وبناء على ما سلف بيانه من عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى الماثلة ، فمن ثم يتعين إحالتها عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات المشار إليها إلى محكمة جنسوب القاهرة الابتدائية ، الدائرة المدنية ، باعتبارها المحكمة المختصة طبقا لقانون المرافعات والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ بتقسيم محكمة القاهرة الابتدائية إلى محكمتين ابتدائيتين ، مع إلزام المطعون ضده بصفته بمصاريف هذا الطعن ، وإبقاء الفصل بمصاريف الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ٨١٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)

قاعدة رقم (٥١)

المبحث :

اختصاص القضاء الإداري بنظر دعاوى المسؤولية منوط بتعلقها بمنازعة إدارية ويتعين أن ينجم الضرر عن عمل إداري - لا اختصاص للقضاء الإداري بدعاوى المسؤولية عن الأعمال المادية الضارة التي تصدر من الجهة الإدارية أو من أحد موظفيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الجهة الإدارية وهي في سبيل أداء مهام وظيفتها إنما تبشر أعمالا إدارية وأخرى مادية ، والأعمال الإدارية هي الأعمال القانونية التي تقوم بها الجهة الإدارية في حدود اختصاصها وتعمل في صورة قرارات صريحة أو ضمنية كغيرها من الأعمال ، إنما الأعمال أو الأفعال المادية التي تقع من الجهة الإدارية فهي تلك التي تقوم بها دون أن تستهدف من وراءها ترتيب أي أثر قانوني عليها . ويعتبر من قبيل الأعمال المادية الأفعال

الضارة التي تأتيتها الجهة الادارية أو أحد موظفيها أثناء تادية وظائفهم فهذه الأعمال وإن كانت تعتبر صادرة من الجهة الادارية وتحمل مسئوليتها قانونا إذا ما توافرت شرائط المسئولية إلا أنها لا تعتبر أعمالا ادارية بل تعتبر أعمالا مادية بحتة . و غنى عن البيان أنه لكى يختص القضاء الادارى بنظر دعاوى المسئولية عن الأعمال الادارية حتى يتسنى القول بتعلق الأمر بمنازعة ادارية فإنه يتعين أن ينجم الضرر عن عمل ادارى بالمعنى المتقدم اذ لا اختصاص للقضاء الادارى بدعاوى المسئولية عن الاعمال المادية الضارة التى تصدر من الجهة الادارية أو من أحد موظفيها .

ومن حيث أن الثابت من مساق الوقائع المتقدمة أن المنازعة المطروحة تدور فى أصلها وجوهرها حول فقد ملف خدمة المظنون ضده ، وهذه الواقعة لا تعدو أن تكون من قبيل الأعمال المادية التى تنأى بطبيعتها وتبعد وفقا لدلولها عن أن يسبغ عليها صفة المنازعة الادارية وبالتالي ينحسر اختصاص القضاء الادارى عن نظر ما يثار بصددتها من أوجه نزاع ، وينعقد الاختصاص عندئذ للقضاء العادى .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم واذا ذهب الحكم المظنون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد جانب اتفاقون فى صحيقه ، مما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المظنون فيه وعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للفصل فى موضوعها طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)

قاعدة رقم (٥٢)

البسطة :

الإجراءات التى نط بها قانون الشهر العقارى مملوكة للشهر ومصلحة الشهر العقارى - محكمة تحديدا دليقا فى القانون - الآثار التى ترتب عليها وليدة حكم القانون - الأعمال المادية منهم فى هذا الشأن - من قبيل الأعمال المادية التى لا يقصد بها تحقيق مراكز قانونية لا تتوافر لها مقومات القرار الادارى - اختصاص المحاكم العادية بنظرها .

ملخص الحكم :

ان الاجراءات التى ناط بها قانون الشهر العقارى مأموريات الشهر
وهصلحة الشهر العقارى نفسها محددة تحديدا دقيقا فى القانون
كما ان الآثار التى تترتب على هذه الاعمال هى وليدة حكم القانون ومن
ثم تكون الاعمال الصادرة منهم من قبيل الاعمال المادية التى لا يقصد بها
تحقيق مراكز قانونية أو المساس بحقوق مكتسبة ولا تتوافر فيها مقومات
القرارات الادارية النهائية التى نصت عليها الفقرة السادسة من المادة ٨
من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة واذ
كان اختصاص المجلس بهيئة قضاء ادارى واردا على سبيل الحصر ويابى
بطبيعته التوسع ، ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظر هذه المنازعة للمحاكم
المادية ذات الاختصاص العام .

(طعن ١٠٤٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٢)

سادسا : عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق العقد الادارى

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

صرف احدى الشركات كمية من السكر لموظفيها وعملها دون التزام
القيود المفروضة عليها من الوزارة فى صرف وتوزيع السكر بمقتضى البطاقات
- اعتباره مخالفة لاحكام القرارات الوزارية المشار اليها وليس مخالفة لعدم
تستوجب المسؤولية التقديرية - عدم اختصاص القضاء الادارى بهذه
المنازعة .

ملخص الحكم :

اذا كان المنسوب الى الشركة المدعى عليها هو انها درجت خلال الفترة
من اول سبتمبر سنة ١٩٥٢ حتى آخر اكتوبر سنة ١٩٥٥ على صرف
كميات من السكر لموظفيها وعملها بدون بطاقات تموين بزيادة عما ظهر

أنهم يستحقونه بموجب البطاقات التي استخرجت لهم فيما بعد يقابلها. فرق سعر بين السكر الحر وسكر البطاقات قدر مبلغ ٤٩٣ مليم و ٧٧٧١٧ جنيفه هو موضوع المطالبة في الدعوى الحالية فان تصرف الشركة على هذا النحو لا يعدو أن يكون مخالفة لأحكام القرارات الوزارية الصادرة في هذا الخصوص تستتبع مساءلتها وفقا لهذه الأحكام وأخذها بالجزاءات المنصوص عليها فيها لهذه المخالفة ولا يمكن أن يكون أساس الرجوع الى الشركة بهذا التكليف هو المسؤولية العقدية . ومتى انتهى قيام العقد الإداري انحصرت تبعاً لذلك ولاية القضاء الإداري واختصاصه بنظر المنازعة الراضنة لخروجها من نطاق العقود الإدارية وكذا من نطاق المنازعات الأخرى التي يفصل فيها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بولايته المقررة . وإذا قضت محكمة القضاء الإداري بحكمها المطعون فيه بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فانها تكون قد أصابت الحق في النتيجة التي انتهى اليها قضاؤها .

(طعن ١٠٥٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

قيم جهة الإدارة بفسخ العقد الإداري وباستيفاء حقوقها لدى المتعاقد من قيمة التأمين الذي تبقى منه مبلغ تمت تغطيته بالإمانات - احتفاظها بالثقلات المملوكة للمتعاقد لسبق الحجز عليها تحت يدّها واعتبارها حارسة عليها حتى يتم التخلي عنها من جانب الحاجزين - طلب جهة الإدارة أجره مقابل تخزين هذه الثقلات حتى تاريخ التخلي عنها بالتبع - لا يعتبر منازعة متعلقة بعقد إداري - عدم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى .

ملخص الحكم :

انه وإن كان ثمة عقد إداري انعقد بين الجامعة المدعية والمجعى عليه لاستغلال المصنف إلا أن هذا العقد قد انتهى بتصفية المراكز القانونية التي ترتبته عليه . بعد إذ فسخت الجامعة العقد المذكور واستوفت حقوقها لدى المدعى عليه من مبلغ التأمين وتبقى له منه مبلغ عشرة جنيهات على لحسابه بالإمانات وما كان احتفاظها بالثقلات المملوكة للمدعى عليه

الأ باعتبارها مجوزا تحت يدما وحارسة على تلك المنقولات حتى يتم التنفيذ عليها من جانب الحاجزين ، وكل ذلك يقطع في أن حقوق المدعية المطالب بها لم تكن وليدة العقد الإداري السابق فسخه بل نتيجة إجراءات جعلت منها حارسة على المنقولات ، وحقوقها بهذه المثابة منبئة الصلة بالعقد الإداري ولا تنطوي المجادلة في شأنها على منازعة متفرعة عن عقد إداري ذلك أن مطالبتها لا تعتبر تعويضا مترتبا على عقد إداري لأن ما قامت به الجامعة من إجراءات ، بعد توقيع الحجز تحت يدما هو تصرف إداري مادي منبئ الصلة بالعقد الإداري حسبما سلف البيان ومن ثم لا يختص القضاء الإداري بنظر الدعوى واذا ذهب الحكم المطعون فيه ، فيما قضى به من اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، غير هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعينا الفاؤه والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى .

(طعن ٢٠٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٩)

سابعاً : عدم الاختصاص بمنازعات ناشئة عن الحجز الإداري

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ ٢

منازعات حول صحة أو بطلان إجراءات اتخذت في نطاق قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - خضوعها لاختصاص القضاء العادي لا الإداري .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن المنازعة تدور أساساً حول ما إذا كان المدعى أصبح مالكا للعين المتنازع عليها برسم مزاد المبيع الإداري عليه وانتهى ميعاد الزيادة بالمعشر كما يدعى أم أن من حق المدين أن يقوم بإقضاء المستحقات التي من أجلها اتخذت إجراءات الحجز والمبيع ، وما إذا كان يجوز للدولة أن تقبل الوفاء منه فلا تصح برسم المزاد - متى كان الثابت هو ما تقدم ، فإن المنازعة على هذا النحو تكون في الواقع من الأمر منازعة

فى صحة أو عدم صحة اجراءات اتخذت فى نطاق القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الادارى وما لذوى الشأن من حقوق فى صحة سند الملكية أو غير ذلك ترتيبا على احكام القانون المشار اليه ، فهى منازعة مدنية مما يدخل فى اختصاص القضاء العادى ويخرج عن اختصاص القضاء الادارى ، وهو رهين بأن يكون طلب الالفاء متعلقا بقرار ادارى .

(طعن ٤٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

قرارات توقيع الحجز الادارى ليست من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المقصود بالقرار الادارى - القضاء الادارى لا يختص بالدعوى التى ترفع بصفة أصلية بالطعن على هذه القرارات .

ملخص الحكم :

إذا كان المستقر فيها وقضاء ان القرارات التى تصدر بتوقيع الحجز الادارى ليست من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المقصود من القرار الادارى ، وبالتالي فان القضاء الادارى لا يختص بالدعوى التى ترفع بصفة أصلية بالطعن على هذه القرارات ، الا أن الوضع يختلف اختلافا جوهريا إذا ما أثبتت المنازعة فى صحة أو بطلان الحجز باعتبارها طلبا تبعا للطلب الاصلى بأصل الحق أو بالدين الذى يستوفى باتباع اجراءات الحجز الادارى .

(طعن ١١٧٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣٠)

ثامنا : عدم الاختصاص بمنازعات فى غير المجال الادارى .

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

قرار من المجلس للمل بتوقيع عقوبة دينية على كائن - اعتباره صادقا فى غير المجال الادارى - خروج عن ولاية القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من المجلس الى بتوقيع عقوبة دينية على كاهن يعتبر صادرا في غير المجال الادارى ، مما يخرج طلب الغائه أو وقف تنفيذه عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، لأن اختصاصه رعين بطلب الغاء القرارات الادارية دون غيرها .

(طعن ١١٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

المكافاة التي تمنحها وزارة الأوقاف للعمد والشيخ مقابل الخدمات التي يؤدونها لضمان حصولها على مطلوباتها من المستأجرين - مصلدها علاقة عقدية وليست لائحية - خروج النزاع في شأنها من اختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن المدعى يعمل شيخ عزبة ويخضع لوزارة الداخلية فيما يتعلق بعمله والاشراف عليه ، وانه كان يتقاضى مكافاة شهرية من وزارة الأوقاف يضاف اليها علاوة الغلاء ، وقد استبان أن علة منح المكافاة للمدعى وأمثاله من المشايخ وكذا العمدة على الرغم من تبعيتهم لوزارة الداخلية هي تمويلهم عملاً يقدمونه لوزارة الأوقاف من خدمات خاصة بالحجوز الادارية والقضائية التي تقومها والمحافظة على حاصلات مستأجريها لضمان حصولها على مطلوباتها قبل هؤلاء المستأجرين والتعريف بهم والارشاد عنهم وكذلك المحافظة على حاصلات زراعة الذمة ومعاونة المهندسين في تحصيل الايجارات وما الى ذلك . وإبان الوزارة في منشورها المصام رقم ٢٩ الصادر في ١٩٤٧/٦/٢ أن هذه المكافاة تتفاوت زيادة ونقصا بحسب مساحات الأطنان - إذا ثبت ما تقدم فإن هذا يكون كاشفاً في الدلالة على أن ما يحصل عليه العمدة أو الشيخ لا يبدو أن يكون المقتضى لأجله خدمات معينة ، فالطلاق - والحالة هذه هي علاقة عقدية

فى نطاق القانون الخاص وليست علاقة وظيفية بالمعنى المقصود من ذلك فى مجال القانون العام ولذا فان هذا المقابل منوط بأداء هذه الخدمات لا بوظيفة العمدة أو الشيخ كما أنه يتفاوت فى مقداره لا تبعا لصفة من يتقاضاه أن كان عمدة أو شيخا ، بل بأهمية هذه الخدمات بحسب مساحات الأراضى التى تؤدى عنها مع تفرقة فى ذلك بين الأراضى التى تزرعها الوزارة على ذمتها وتلك التى تؤجرها للغير ، ومع مراعاة النسبة بين المنزرع والمؤجر فى حالة وجود أميان فى بلدة واحدة بعضها تزرعه الوزارة على حسابها والبعض الآخر تؤجره . وهذا المقابل قد يعطى الشخص أو لجملة أشخاص بحسب الأحوال ، وقد يعطى لغير العمدة والمشايع ، كما أنه قد يقطع عن كل من لا يقبل أداء الخدمة بحسب الشروط المقررة أو من يقعد عن بذلها وتكون الوزارة فى حل من الاتفاق مع غيره ، دون أن يؤثر ذلك فى بقاءه فى وظيفته كما هو عمدة كان أو شيخا ، لأن هذه الخدمات لا تدخل فى الأصل فى نطاق هذه الوظيفة ، ومن ثم فإن المنازعة بين المدعى والوزارة بصدد هذه المكافأة وعلاوة الفلاء الملحق بها تخرج عن اختصاص القضاء الإدارى عموما لخروجها عن ولايته .

(طعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/١٨)

قاعدة رقم (٥٩)

المادة :

المنازعة حول مدى خضوع المرتبات للضريبة منزعة ضريبة وليست
منازعة إدارية - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة -
اختصاص المحاكم الابتدائية .

ملخص الحكم :

إن مثار المنازعة فى حقيقته هو مدى خضوع المرتبات - التى تدفعها الحكومة المصرية للعاملين الممارين الى الجزائر للضرائب فى مصر ، وما إذا كانت المرتبات التى دفعتها الحكومة المصرية الى المدعى أبان اعارته الى الجزائر تخضع للضريبة أو لا تخضع لها ، والمنازعة بهذه المثابة منازعة ضريبية . غلط المشرع أمر الفصل فيها بالمحاكم العادية وفقا لأحكام القانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لغرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وتعديلاته ومن ثم فانها تخرج عن ولاية محاكم مجلس الدولة ، ولا وجه للاحتجاج بان اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفضل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين ولرجال مجلس الدولة أو لورثتهم في حكم كل من الفقرة ثانيا من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر في ظله الحكم المطعون فيه والفقرة ثانيا من المادة العاشرة والفقرة الثالثة من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة القائم الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع عنها وبناء عليه تختص محاكم مجلس الدولة في حدود اختصاصها الكامل بنظر المنازعة لا حجة في ذلك لأن أصل استحقاق مرتب اعارة المدعى أو قدره ليس مثار خلاف بين طرفي الخصومة ، ولم يصدر بشأن هذا المرتب ثمة قرارات أو اجراءات ادارية ، وانما مثار المنازعة في أساسه وجوهره هو المنازعة في أصل استحقاق ضريبة كسب العمل المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر على المرتبات التي دفعتها الحكومة المصرية للمدعى خلال مدة اعارته الى الجزائر . وبهذه المثابة لا تعتبر منازعة ادارية مما تختص بالفضل فيها محاكم مجلس الدولة ، ومن ثم فانها تخرج عن اختصاص هذه المحاكم ، وينعقد الاختصاص بالفضل فيها - التزاما بحكم القانون للمحاكم العادية التي تملك دون سواها الفصل - في أمر الخضوع لهذه الضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا ولاية لمحاكم مجلس الدولة في القضاء به .

(طعن ٧٩٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٦)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

المنازعة في اخضاع قيمة قسط احتياطي المعاش مقابل مدة خدمة مجلس الدولة للخدمة الضريبية - هذه المنازعة منازعة ضريبية لا منازعة شرعية

أمر الفصل فيها للمحاكم العادية - لا وجه للاحتجاج بأن اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات لأعضاء مجلس الدولة أو لورثتهم اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع عنها - اختصاص المحاكم العادية دون سواها بالفصل في أمر الخضوع للضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا تملكه محاكم مجلس الدولة - نتيجة ذلك : عدم اختصاص المحكمة بنظر هذه المنازعة وإحالتها للمحاكم العادية للاختصاص .

ملخص الحكم :

عن طلب عدم جواز اخضاع قيمة قسط احتياطي المعاش مقابل مدة خدمة سابقة للطاعن للضريبة - فمن المبادئ القانونية المقررة أن التكليف القانوني للدعوى أمر تملكه المحكمة حتى تنزل على واقعة النزاع صحيح حكم القانون - وليس من ريب في أن المنازعة الماثلة هي منازعة ضريبية ناطق المشرع أمر الفصل فيها بالمحاكم العادية . ولا وجه للاحتجاج بأن اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها من المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات لأعضاء مجلس الدولة أو لورثتهم اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعة ولجميع ما يتفرع منها طبقاً للمادة ١٠٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذلك لأن مثار المنازعة - هو في أساسه وجوهه منازعة في أصل استحقاق الضريبة على قيمة قسط احتياطي المعاش عن مدة خدمة سابقة وبهذا الوصف لا تعتبر منازعة إدارية مما تختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة ومن ثم فإنها تخرج عن اختصاص هذه المحاكم .

وينعقد الاختصاص بالفصل فيها التزاماً بحكم القانون للمحاكم العادية التي تملك دون سواها الفصل في الحصول على الضريبة أو عدم الخضوع لها وهو ما لا ولاية لمحاكم مجلس الدولة من اختصاص فيه مما يتعين معه الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا لطلب وإحالتها إلى محكمة الجيزة الابتدائية للاختصاص .

(طعن ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

المنازعة بين العامل وبين شركة القطاع العام التي فصل بها بحسب

استحقاقه الفئة الأولى - لا تعدو أن تكون منازعة بين عامل ورب عمل مما يدخل في اختصاص القضاء العادى - لا يغير من ذلك اختصاص الوزير المختص والمؤسسة التى تتبعها الشركة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المنازعة تدور حول مطالبة السيد المدير المالى والادارى لشركة المحصرة للصناعات الحربية والتليفزيون من الفئة الثانية بالشركة المذكورة باستحقاقه الفئة الأولى المخصصة لوظيفته المدير المالى والادارى لتلك الشركة اعتيارا من ١٩٦٤/٧/١ وما يترتب على ذلك من آثار وهى منازعة شجرت بين عامل ورب عمل مما يختص القضاء العادى بنظره والفصل فيه ، ولا يغير من ذلك اختصاص وزير الانتاج الحربى بصفته رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية بصفته علاوة على اختصاص الشركة ذاتها ، وذلك لأن الخصم الحقيقى هو الشركة المشار اليها باعتبارها رب عمل ، ولا تعدو المؤسسة المشار اليها أن تكون الجهة المتبوعة ولا يعدو وزير الانتاج الحربى كذلك أن يكون الوزير المشرف على قطاع الانتاج الحربى ، وكل ذلك لا يقدر فى أن الشركة وهى ذات شخصية معنوية مستقلة عن كل من المؤسسة ووزير الانتاج الحربى هى رب العمل الذى تقوم بينه وبين المدعى العلاقة القانونية التى انبثقت عنها النزاع المائل وهو نزاع متفرع عن علاقة العمل القائمة بينهما ويتمثل بالتحديد فى مدى استحقاق العامل للفئة الأولى التى رفعت اليها وظيفة المدير المالى والادارى للشركة والتى يزعم المدعى أنه كان لا زال شاغلا لها ، واذا تنفى عن هذا النزاع صفة المنازعة الادارية ومن ثم يخرج من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ويدخل فى اختصاص القضاء العادى باعتباره نزاعا عماليا يحتا ، واذا قضى الحكم المطعون فيه باختصاص مجلس الدولة بنظره ، فمن ثم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله وحق عليه الالفاء .

(طعن ٢٧٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن بعض

الأحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي يجيز لوزير الكهرباء والسد العالي بعد الاتفاق مع الوزير المختص نقل العاملين بمقود مؤقتة بشركتي المقاولين العرب ومصر لأعمال الإسمنت المسلح الذين يعملون بمشروع السد العالي بأسوان ممن يزيدون عن حاجة العمل بالشركتين بسبب قرب انتهاء المشروع - نقل العامل في هذه الحالة لأحدى الوزارات يعتبر بمثابة التعيين المبدئي في خدمة هذه الوزارة بالخروج على الأحكام العامة في التعيين المبدئي - المنازعة في طبيعة علاقة العمل القائمة بين العامل وشركة المقاولين العرب وطلبه إلغاء قرار وزير الكهرباء الصادر بنقله إلى إحدى الوزارات استناداً لتلك العلاقة - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بهذه المنازعة لدخولها ضمن اختصاص القضاء العادي .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المدعى يهدف من هذه المنازعة في الحقيقة إلى استصدار حكم باعتبار علاقة العمل التي كانت قائمة بينه وبين شركة المقاولين العرب (.....) قائمة ومستمرة لعدم انطباق أحكام القرار الجمهوري بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي في حقه بمقولة أنه لم يكن من العاملين المؤقتين والزائدين عن حاجة العمل بمشروع السد العالي ، وذلك أن المدعى يهدف من الطعن بالإلغاء في القرار الوزاري الصادر من وزير الكهرباء والسد العالي رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ بنقله من شركة المقاولين العرب إلى وزارة الري إلى تحقيق عودته إلى العمل بشركة المقاولين العرب ٠٠٠ ومن أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ يجيز بقرار من وزير الكهرباء والسد العالي بعد الاتفاق مع الوزير المختص نقل العاملين المعيّنين بمقود مؤقتة بشركتي المقاولين العرب ومصر لأعمال الإسمنت المسلح الذين يعملون بمشروع السد العالي بأسوان ممن يزيدون عن حاجة العمل بالشركتين المذكورتين بسبب قرب انتهاء المشروع - إلى الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ، ولما كان نقل العاملين بمقود مؤقتة بشركتي المقاولين العرب ومصر لأعمال الإسمنت المسلح الزائدين عن حاجة العمل بهاتين الشركتين من العاملين بمشروع السد العالي بأسوان إلى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة هو في حقيقة تعيين مبدئي لهؤلاء العاملين في خيمة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة بالخروج على الأحكام العامة

فى التعمين المبتهىء للعاملين المؤقتين فى خدمة الدولة والهيئات والمؤسسات العامة بقصد اختصار العمالة الزائفة بالشركتين المذكورتين بعد انتهاء العمل بمشروع السد العالى لذلك فقد كان فى وضع المدعى ما دام يرى انه ليس من العمالة الزائدة بشركة المقاولين العرب من العاملين بمشروع السد العالى بأسوان - كان فى وسعه ان يرفض التعمين المبتهىء فى وزارة الرى بموجب القرار الصادر من وزير الكهرباء والسد المسالى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧١ وان يعمد الى مخاصمة شركة المقاولين العرب امام المحكمة الجزئية المختصة لاثبات استمرار علاقته العمالية معها ، وعدم خضوع هذه العلاقة للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ أصلا وهو الهدف الحقيقى للمدعى من هذه المنازعة ومؤدى ذلك ان الخصومة فى هذه المنازعة لا تعتبر واردة على قرار وزير الكهرباء بتعيين المدعى بوزارة الرى ولكنها واردة على علاقة العمل التى كانت تربط المدعى بشركة المقاولين العرب كما ان اجابة المدعى - ظاهرا - الى طلباته والحكم - جدلا - بالفاء قرار وزير الكهرباء بتعيين المدعى بوزارة الرى لا يترتب عليه عودة المدعى كآثر للحكم بالفاء قرار التعمين سالف الذكر الى العمل بشركة المقاولين العرب (عثمان أحمد عثمان وشركاه) اذ لا تملك محاكم مجلس الدولة ولاية اعادة العامل يعمل فى شركة تجارية خالصة الى العمل فيها بعد انتهاء خدمته بها لآى سبب - طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة بتحديد اختصاص محاكم القضاء الادارى ٠ وعلى ذلك فانه على غنوه ومن زاوية النظر الى الفرض الذى يسعى المدعى الى تحقيقه من هذه الدعوى - وهو العودة الى العمل بشركة المقاولين العرب (عثمان أحمد عثمان وشركاه) - فان الحكم - ان صدر بالفاء قرار تعيين المدعى بوزارة الرى الصادر من وزير الكهرباء بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ ليس فى شأنه ان يترتب عليه عودة المدعى الى العمل بشركة المقاولين العرب اذ يترتب على ذلك الحكم ان يصدر - انتهاء خدمة المدعى بوزارة الرى وتبقى علاقة العمل التى كانت تربطه بشركة المقاولين العرب متنازعا على مبدأ ، وأصل وجودها واستمرارها قانونا وعلى ذلك فانه بالنظر الى الهدف الذى يرضى المدعى الى تحقيقه من هذه المنازعة ولا كانت هذه الخصومة تتضمن فى صميمها منازعة حول رابطة العمل مع شركة المقاولين العرب طبقا لأحكام قانون العمل فانها لا تعتبر من المنازعات الادارية التى تدخل فى ولاية القضاء المقررة قانونا لمحاكم مجلس الدولة ومن ثم تخرج

من دائرة الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة وتختص بنظرها محكمة القاهرة الابتدائية واذا قضى الحكم المطعون فيه فى الموضوع بإلغاء القرار الصادر من وزير الكهرباء رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧١ فيما تضمنه من نقىل المدعى الى وزارة الرى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون الأمر الذى يتعين معه الحكم بإلغائه ، وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى والأمر بإحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص، ويبقى الفصل فى المصروفات للمحكمة التى تصدر الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمامها .

(طعنى ٢٢٣ ، ٢٣٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٣)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

إذا كان الثابت من الإطلاع على ميزانية وزارة الحربية أن مكتب الخدمات الاجتماعية لموظفيها وعمالها لا يندرج ضمن الإدارات التابعة لها كما يبين من الإطلاع على قرار إنشاء هذا المكتب أن العاملين به يخضعون لأحكام قانون العمل الفردى فانه بهذه التابة لا يعتبر للمكتب المذكور مرفقا عاما تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام الأخرى ولا يخرج نشاطهم فى علاقته بالغير عن نشاط الأفراد فى مجالات القانون الخاص - يترتب على ذلك أن تكون علاقة المدعى بالمكتب سالف الذكر خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له علاقة تعاقدية وليست علاقة لائحية وبالتالي لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر النزاع بين المدعى والمكتب المذكور حول بدل التفرغ الذى يطالب به خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له - الاختصاص بنظر هذا النزاع يتعقد لمحكمة شئون العمال .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قرار وزير الحربية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ بتكليف المدعى بالعمل بوزارة الحربية الا أن الثابت من ظاهر وقائع الدعوى ونص المادة الأولى من القرار المشار اليه أن المدعى تسلم العمل قعلا من ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالمستشفى التابع لمكتب الخدمات الاجتماعية لموظفى وعمال وزارة الحربية ويتقاضى أجره من المكتب المذكور وفقا للقواعد

المنظمة للعاملين به التي يضعها مجلس ادارته ومن ثم فإن وزير الحربية باستصداره الأمر المشار اليه في ٧ من فبراير سنة ١٩٦٣ أى في تاريخ لاحق لتسليم المدعى عمله بالمستشفى انما استهدف ايا كانت وجهة النظر فى قانونية هذا الاجراء - تمكين المدعى من الاستمرار فى عمله بالمستشفى ولم يكن مقصودا ولا مرادا الحاقه بالعمل بوزارة الحربية يؤكد ذلك ويؤيده ان وزير الحربية عندما أصدر أمرا باعفاء المدعى بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ انما نص على اعفائه من العمل بمستشفى الخدمات الاجتماعية وأن المشرف على هذا المكتب هو الذى أصدر قرارا برفع اسم المدعى من عداد موظفيه اعتبارا من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ ولما كان يبين من الاطلاع على ميزانية الوزارة المذكورة ان مكتب الخدمات الاجتماعية لموظفيها وعمالها لا يندرج ضمن الادارات التابعة لها كما يبين من الاطلاع على قرار انشاء هذا المكتب ان العاملين به يخضعون لأحكام قانون العمل الفردى وإلى اللائحة المتمدة من مصلحة العمل وقد سجل المكتب بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ فى شأن الاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال وبهذه الثابة لا يعتبر المكتب المذكور مرفقا عاما تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى ولا يخرج نشاطه فى علاقته بالغير عن نشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص وليس بسلطة عامة مما يدخل فى نطاق القانون العام وبذلك تكون علاقة المدعى بالمكتب سالف الذكر خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له علاقة تماقدية وليست علاقة لائحية تنظمها القوانين واللوائح وبالتالي لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر النزاع بين المدعى والمكتب المذكور حول بدل التفرغ الذى يطالب به خلال مدة عمله بالمستشفى التابع له وينتقد الاختصاص بنظره لمحكمة شئون العمال الجزئية بنسب القمح التى يقع فى دائرتها محل اقامة المدعى المبينة فى عريضة دعواه ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد أخطأ فى تاويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالفائه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر النزاع وباحالته الى محكمة منيا القمح الجزئية لنظره بالتطبيق لأحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وأبقت الفصل فى المصروفات .

(طعن ٢٧٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧٥)

(م - ج - ٢)

المبدا :

نقل عضو الادارة القانونية من العاملين بالقطاع العام - المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - يختص بإجراء النقل رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة التي اسند اليها القانون تقدير مدى صلاحية العاملين بالادارات القانونية - وإن كانت أداة النقل هي صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة إلا أن هذا ليس من شأنه اعتبار المنازعة فيه منازعة إدارية - مما تخضع لاختصاص مجلس الدولة - يتعين لاعتبارها كذلك أن يكون القرار قد صدر في خصوص علاقة من علاقات القانون العام - لا يتال من هذا النظر ما رتبته المشرع من أثر في نقل عضو الادارة الى جدول غير المشتغلين - أساس ذلك : أن هذا الأثر التبعي إنما يترتب حتى ولو لم ينص المشرع عليه صراحة كنتيجة للتوقف عن مزاولة العمل الذي هو شرط للاستمرار في القيد بجدول المشتغلين - لا وجه لاسناد هذا الاختصاص للمحاكم التأديبية باعتبار إجراء النقل عقوبة مقننة - أساس ذلك : اختصاص المحاكم التأديبية بمضود بالظن في الجزاءات التأديبية التي حددتها القوانين واللوائح صراحة وعلى سبيل الحصر دون أن يمتد الى مسائل أخرى لم تصدر بتوقيع جزاء كالمسائل المتعلقة بالنقل والتذب - اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعة .

ملخص الحكم :

انه عن امكان اعتبار المنازعة في قرار نقل المظمسون ضدها من قبيل المنازعات الادارية التي تختص محكمة القضاء الادارى بنظرها ، وذلك في ضوء القواعد التي صدر هذا القرار بالاستثناء اليها وهي القواعد الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، فبالرجوع الى المادة ٢٦ من هذا القانون يبين انها قد تاطت الاختصاص باصدار قرار النقل رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة التي اسند اليها القانون تقدير مدى صلاحية العاملين بالادارات القانونية ، كما ينصفى عمرها على ان نخاطر نقابة العاملين باسماء من تشملهم قرارات النقل لنقلهم الى جدول المنفصلين .

ومن حيث انه ولئن كان أداة الفعل في الحالة المعروضة هي صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة المشار اليها ، الا ان هذا ليس من شأنه في اعتبار المنازعة في مثل هذا القرار من قبيل المنازعات الادارية ، اذ يتعين لاعتبارها كذلك ان يكون القرار قد صدر في خصوص علاقة من علاقات القانون العام ، والحال ان علاقة المطعون ضد الشركة التي كانت تعمل بها • وصدر القرار بنقلها منها هي علاقة خاصة على نحو ما جرت عليه احكام هذه المحكمة واحكام المحكمة الدستورية العليا • العليا • ولا يغير من هذا النظر ما رتبته المشرع على هذا القانون من اثر في نقل عضو الادارة القانونية الى جدول غير المشتغلين ، وذلك لان هذا انما يترتب كآثر تبعي نتيجة النقل من الادارة القانونية وترك العمل الذي يشترط مزاولته للقيد بجدول المشتغلين بالمعاملة ، وهذا الاثر التبعي أى يترتب حتى ولو لم ينص المشرع عليه صراحة بنتيجة التوقف عن مزاوله العمل الذي هو شرط للاستمرار في القيد بجدول المشتغلين •

وعلى هذا الوجه ، واذا كان القرار المطعون فيه قد صور في مجال علاقة خاصة على نحو ما سلف البيان ، فان لا يسوغ والحال كذلك اعتبار المنازعة في مسألة من قبل المنازعات الادارية •

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها تعمل في شركة ، وأن الرابطة الفاتحة بينهما لا تصدر أن تكون من قبيل روابط القانون الخاص مما يستجمل معه اعتبار المنازعة القائمة بينهما من قبيل المنازعات الادارية ، لذلك فان الاختصاص بالطعن في قرار نقلها من هذه الشركة انما يتفق للقضاء العادي •

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فانه لا وجه للقول باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار نقل الطعون ضدها تأسيسا على الادعاء بأنه قد تضمن عقوبة مقننة أن قضاء هذه المحكمة قد انتهى الى أن اختصاص القضاء التأديبي قد ورد محدودا كاستثناء من الولاية العامة للقضاء

الأداری فی المنازعات الادارية ومن الولاية العامة للقضاء العادى فی المنازعات العمالية ، والقاعدة أن الاستثناء لا یقاس علیه ولا یتوسع فی تفسیره ، ومن ثم فانه یتعین قصر هذا الاختصاص على المسائل المتعلقة بالطن فی الجزاءات التأديبية التى حددتها القوانين واللوائح صراحة وعلى سبیل الحصر دون أن یمتد ذلك الى غیرها من مسائل أخرى لم تصدر بتوقيع جزاء من الجزاءات المحددة قانونا ، كالمسائل المتعلقة بالنقل أو النذب أو غیر ذلك بمقولة أنها قد تضمنت جزاءا مقنعا ، هذا وإذا كان قضاء هذه المحكمة جرى الى السابق على اختصاص القضاء الادارى بنظر الطعن فی القرارات الادارية اذا ما تضمنت جزاء مقنعا وبدأ ذلك لقرارات النذب بصفة خاصة فان هذا كان اجتهادا محموا فی ظل قوانين سابقة حددت اختصاص مجلس الدولة بنظر مسائل حددتها على سبیل الحصر ، ولم یکن من بينها قرارات النقل أو النذب ، وبصودر قانون مجلس الدولة الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وجعله من محاکم مجلس الدولة صاحبة ولاية عامة فی المنازعات الادارية فقد أضحى ولا محل للاستطراد على النظر السابق فی خصوص النقل أو النذب التى أصبح ولا شك فی اختصاص القضاء الادارى بنظرها باعتبارها من قبیل المنازعات الادارية التى تتدرج تحت القيد الرابع عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة . وغنى عن البيان أنه اذا صدر قرار منها سائرا لعقوبة تأديبية أى بقصد الكيد والانتقام من العامل . فانه بذلك یكون قد استهدف غیر مصلحة العمل وبالتالي یكون مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة .

ومن حیث أنه تأسيسا على ما تقدم ، واذا كان القرار المطعون فيه قد صدر فی شأن عاملة فی شركة من شركات القطاع العام ، وفى غیر مجال التأديب على نحو ما سلف البیان ، لذلك فان الاختصاص بالطن فيه انما ینتقد للقضاء العادى واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بغير ذلك ، فمن ثم فانه یتعین الحكم بالفائه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر

الدعوى واحالتها بحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص .
(طعن ٢٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

قاعدة رقم (٩٥)

البسما :

صلور حكم من المحاكم العسكرية ضد احد الضباط بالاستغلال الشاقة
المؤقتة وغرامة قدرها ألفى جنيه - قيام وزارة الحرية بتحصيل جزء من
قيمة الغرامة المحكوم بها - صلور قرار من رئيس الجمهورية بالمفو عن
باقي العقوبة المحكوم بها وعن كافة الذنوب التنبعية والآثار الجنائية
الترتبة على الحكم - تسليم الوزارة باحقية المفو عنه فى عدم دفع باقى
الغرامة مع عدم احقية فى استرداد ما تم تحصيله منها - مطالبة صاحب
الاشان باسترداد ما تم تحصيله منه من هذه الغرامة لا تعد من قبيل
المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة لاذ انها فى حقيقتها تدور
حول تحصيل المبلغ المحكوم به وصحة اجراءات التحصيل ابتداء او انتهاء
وبذلك تعتبر من المنازعات المدنية البحتة التى تدخل فى اختصاص
القضاء العادى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هذا الطعن بنى أصلا على أن ذلك الحكم أخطأ فى
قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى التى
صدر فيها اذا قام قضاء بذلك على أن القرار الجمهورى الصادر بالمفو عن
باقى العقوبة المقضى بها على المطعون ضده هو قرار ادارى وهو تكييف غير
سليم لأن اختصاص رئيس الجمهورية بالمفو عن العقوبة أو تخفيفها ورد
فى المادة ٤٩ من الدستور الوارد بين مواد الفرع الخاص برئيس الجمهورية
من الفصل الثالث الخاص بالسلطة التنفيذية وكافة المواد التى تضمنها
الفرع الاول بشأن اختصاصات رئيس الجمهورية هى اختصاصات سياسية
وتشريعية وقرارات عامة غير فردية وليس فيها على الاطلاق مما يعرض
قبيل القرارات الادارية غير ما ورد بالمادة ١٤٣ من الدستور بشأن تعيين
الموظفين المدنيين والعسكريين المثلثين السياسيين وعزلهم على الوجه المبين

بالقانون للاخالة على القوانين الخاصة بذلك فيما مما تعتبر منه قرارات ادارية يظمن عليها أمام القضاء الإداري أما العفو فهو قرار سياسي يصدره ولي الأمر لا باعتباره عضواً ادارياً بل باعتباره سياسياً لأنه يعمل في المجال القضائي وإن كان لا يمس الحكم القضائي ومع ذلك فإنه وأياً كان الأمر فلو افترض جدلاً أن القرار الجمهوري بالعفو قرار إداري فالمنازعة لا تنصب عليه ولا يطلب المدعى الفاء في أي جزء منه وإنما تنصب على استرداد مبلغ معين سبق تحصيله من قيمة الفرامة المحكوم بها استناداً الى تفسيره له وهي على هذا - دعوى حقوقية ، ولا يختص بها مجلس الدولة الا في حدود معينة هي الفقرة ثانياً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة التي تنص على اختصاصه بالمنازعات الخاصة بالمرتبات. والمكافآت والمعاشات المستحقة للموظفين العموميين أو ورثتهم والفقرة العاشرة من المادة العاشرة التي تنص على طلبات التعويض المنصوص عليها في البنود السابقة سواء رفضت بصفة أصلية أو تبعية ولموضوع المنازعة لا يندرج أي من المصعبين ولذلك تخرج الدعوى عن اختصاصه ٣

ومن حيث أن طلبات المدعى في الدعوى وهي التي تحدد موضوعها على ما انتهت اليه لا تعدو أحقيته في استرداد ما أخذه منه من حال تنفيذاً للحكم الصادر ضده من المحكمة العسكرية بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٠ في القضية رقم ٢٠ سنة ١٩٦٩ من دولة عسكرية عليا المتضمن معاقبته بفرامة مالية قدرها ألفان من الجنيهات وسببها - على ما أسس عليه دعواه هو أنه بصدر القرار الجمهوري رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٧٤ بالعفو عنه على الوجه الوارد به زال ، سبب مديونيته بهذا المبلغ الذي أداه وقدره مائة وثمانية عشر جنيهاً ونصف جنيه تقريباً بأثر رجعي يرتد الى تاريخ الحكم الصادر ضده بحسابه من قبيل العفو الشامل على ما ينحسب اليه والدعوى على هذا تتعلق بالمديونية بالمبلغ المحكوم بتفريجه به من المحكمة العسكرية في القضية سالفة الذكر وفي حدودها ما أدى منه اذ لا نزاع على تناوله العفو

بأقوى المبلغ - وطبقا للمادة ١١٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأحكام العسكرية - تنفذ المبالغ للمحكوم بها بالطرق المنصوص عليها في القانون العام ، وهو في الخصوص القوانين المدنية ، التي تحكم ذلك بالنسبة الى الكافة والمنازعة في كل ما يفلق بها من أصل المديونية أو تفرع عنها من إجراءات لتحصيل المبالغ أو رد ما دفع بالزيادة أو زال سبب استحقاقه هي منازعة مدنية محضة مما يدخل في اختصاص القضاء العادي وهي كذلك في واقع الدعوى التي هي فرع منها مداره صحة أو عدم صحة احتفاظ الحكومة بما أخذته من المبلغ المحكوم به بعد صدور قرار العفو المشار اليه وهو ما يعتمد الفصل فيه أساسا حول بحث ماذا كان قد زال بهذا العفو سبب المديونية بأثر رجعي حتى يعتبر ما أدى من القرامة قبله قد أخذ بغير حق فيحقق للمطعى عندئذ استرداده ، طبقا لأحكام القانون المدني في هذا الشأن (المادة ١٨٢) لزوال سبب المديونية به بعد أن تم الوفاء به . ومن ثم فلا اختصاص للقضاء الإداري بمثل هذه المنازعة إذ كل ما يثور من منازعات في الخصوص وإن كانت الإدارة طرفا فيه إلا أنه ليس من قبيل المنازعات الإدارية ولا المنازعات المتعلقة بال عقود الإدارية أو الطعن في القرارات الإدارية أو المسائل المتعلقة بعلاقات الإدارة بموظفيها وتاديبهم إذ المنازعة كما تقدم القول - تدور حول تحصيل المبلغ المحكوم وصحة إجراءات التحصيل ابتداء أو انتهاء فرعا من المديونية به بمقتضى ذلك الحكم وما قال به الحكم المطعون فيه خلافا لذلك لا وجه له لأنه لا يتجه الى المنازعة في أساسها موضوعا أو سببا ولا يتصل بشيء من أمر القانون الذي يحكمها ونظامها من المنازعات المدنية التي تتعلق باسترداد ما أدى من مبالغ محكوم بها من المحاكم العادية أو العسكرية فيما أخذته من اختصاص تلك أو ما عقد لها أصلا وإيا كان وجه الرأي في تكييف القرار بالعفو من حيث كونه قرارا إداريا أو أنه ليس كذلك فالمنازعة في الدعوى تدور حول ما ذكره وليست طعنا في مشروعيتها أو تقتضي التعرض له .

ومن حيث أنه لا سلف يكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير ما سبق بيانه في شأن تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فيتمين ، لذلك الحكم بالفائه والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى للمادة ١١٠ مرافعات ، وتمين مع ذلك الامر باحالتها الى محكمة الدرب الأحمر الجزئية لدخول قيمة الدعوى في حدود اختصاصها مع ابقاء الفصل في المصروفات اليها .
(طعن ٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣/٢١/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

مطالبة المتعنى بتطبيق قواعد الانصاف عليه - ثبوت انه يقبض مرتبه من وزارة الأوقاف بحسبانها حارساً قضائياً على أعيان الأوقاف الأهلية لا من موارد ميزانية الوزارة - اعتبار العلاقة بينهما من علاقات القانون الخاص لا العام - خروج الدعوى عن اختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان ولاية وزارة الأوقاف على أعيان الأوقاف الأهلية ولاية موقوفة ، فما هي الا حارس قضائي يدير أعيان هذه الأوقاف لوقت قد يطول أو يقصر فى بعض الأحيان حسب الأحوال . فتمتى ثبت أن المركز القانوني للمطعون عليه مرده الى عقد اتفاق خاص بينه وبين وزارة الأوقاف بحسبانها متولية ادارة الوقف الأهمى وتحصيل ريع الأعيان الموقوفة ، وليس الى موارد ميزانية الوزارة العامة ومزايا الوظيفة فيها حسبما تنظمه القوانين واللوائح ، فان العلاقة بينهما لا تعدو مجال القانون الخاص ويكون بمثابة أجر ، لا يدخل وصفه فى مجال القانون العام ، ولا يعتبر بالتالى من الموظفين العاملين الذين يحق لهم الافادة من قواعد الانصاف ، التى شرعت ليفيد منها فقط الموظفون والخدعة الخارجون عن هيئة العمال ، ومن ثم لا يخص

مجلس الدولة ، بهيئة قضاء ادارى ، بالمنازعة التى يطلب فيها افادته من قواعد الانصاف .

(طمن ٦٤٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

صدور قرار من جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الادارى - اذا صدر فى مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنى خاص يخرج من عداد القرارات الادارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدرج السلم الادارى - لا يجوز اعتباره من القرارات الادارية الصادرة فى شأن أحد من الافراد التى يختص القضاء الادارى وحده بنظر المنازعات الخاصة بها مثال : صدور قرار بنقل عامل بشركة من شركات القطاع العام وتعيينه رئيسا لمجلس ادارة شركة أخرى ثم انتهاء خدمته بالشركة الاخيرة - هذه المسائل من مسائل القانون الخاص تحكمها العلاقة العقدية التى تربط شركات القطاع العام بالعاملين فيها وهى من أشخاص معنوية خاصة - نتيجة ذلك : طلب التمييز عن هذه القرارات لا يعتبر من المنازعات الادارية التى يختص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن صدور قرار من جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الادارى ، فاذا صدر فى مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنى خاص فذلك يخرج من عداد القرارات الادارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الادارى ، ولا يجوز اعتباره من القرارات الصادرة فى شأن أحد من الافراد التى يختص القضاء الادارى وحده بنظر المنازعات الخاصة بها ، وفى ضوء هذا القضاء فإن القرارات التى يطلب الطعن تعويضه عنهما والصادرين بنقله من وظيفته بشركة بواخر البوستة الخديوية الى شركة التوكيلات الملاحية ثم بانتهاء خدمته لإنقطاعه عن العمل بالشركة

الأخيرة ، يتعلقان بمسألة من مسائل القانون الخاص وهي العلاقة العقدية التي تربط شركات القطاع العام بالعاملين فيها وهي شركات جرى قضاء هذه المحكمة على أنها أشخاص معنوية خاصة ، ويعتبرون صادرين من جهة الإدارة بصفتها رب عمل ناطق به نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بمضى الاختصاصات المتعلقة بشئون العاملين بشركات القطاع العام ومن ثم فإن طلب التعويض عنهما لا يعتبر من المنازعات الإدارية التي يختص القضاء الإداري بنظرهما .

(طعن ٧٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

تسعا : عدم الاختصاص (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)
بدعاوى التعويض عن قرارات لم ينص على الاختصاص بالتعويض عنها

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

حدود الاختصاص بدعاوى التعويض - عدم اختصاصها بتعويض
الضرر الناشئ عن عدم تقرير فئة بدل التخصص .

ملخص الحكم :

إن التعويض الذي لا يترتب على قرار من القرارات الإدارية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وخامسا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة يخرج عن اختصاص المحكمة الإدارية . ومن ثم فلا اختصاص لها بطلب تعويض الضرر الناشئ عن عدم تقرير فئة بدل التخصص .

(طعن ٣٤٧ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

عاشرا : عدم الاختصاص بمسائل أخرجت عن اختصاص القضاء الإداري

للمادة رقم (٦٩)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ - نصها على علم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالاستناد اليه ، وعدم جواز سماع الدعاوى الخاصة بالتعويض عنها - عدم التفرقة في ذلك بين من طبق القانون في حقه تطبيقا سليما ومن لم يطبق هكذا في حقه ، اذ البحث في ذلك دخول في الموضوع الذي يتعين أن يسبقه البحث في مسألة اختصاص .

ملخص الحكم :

ان نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ جاء صريحا قاطعا في عدم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالاستناد اليه ، وفي عدم جواز سماع الدعاوى الخاصة بالتعويض عنها أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، لا فرق في ذلك بين من طبقت الادارة القانون في حقه تطبيقا سليما وبين من عساها تكون قد أخطأت في تطبيقه بالنسبة اليه ، وذلك لحكمة واضحة ، اذ المقصود من هذا المنع هو سد باب المنازعات القضائية في هذا الشأن ، استتقرارا للدولاب الحكومي . واذا كان الشارع قد نص في المادة الاولى من هذا القانون على أن الفصل يلحق من تتبين عدم صلاحيته للوظيفة من الموظفين من الدرجة الثانية فما فوقها ، فليس مفاد ذلك أن الاختصاص القضائي بنظر المنازعة أو عدم اختصاصه بها - والاختصاص مسألة فرعية سابقة على نظـر الموضوع - يتوقف على تبين ما اذا كان الموظف صالحا أو غير صالح ، وهي مسألة من صميم الموضوع ، بل الظاهر أن هذا بعيد عن مقصود الشارع الذي أراد عزل جميع جهات القضاء عن نظر هذه المنازعات ، سدا لهذا الباب ، للحكمة التي ارتآها . أما الخطاب في شأن ما نصت عليه المادة الأولى فموجه الى السلطات التنفيذية التي تصدر قرارات الفصل بالتطبيق

لأحكام هذه المادة ، وإذا أخطأت في هذا التطبيق فلا تكون مساءلتها عن ذلك عن طريق القضاء بعد اذ امتنع عليه النظر في هذا الشأن بنص المادة الثانية، وانما تكون مساءلتها بغير الوسيلة القضائية ، كالاتجاه الى السلطات التي أصدرت القرار أو السلطات الأعلى .
(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

انغلاق باب الطعن بالالغاء لا يرد الا على قرارات ادارية بذاتها - النص في قانون باستثناء طائفة من القرارات من رقابة قضاء الالغاء يجب تاويله بصورة مضيقية - وجوب التقرير بسودة الرقابة القضائية على القرارات الأخرى غير تلك التي أحاطها الشارع بالتخصيص .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القضاء الإداري ليس ممنوعا بحكم النصوص المتعلقة لباب الطعن بالالغاء الا من النظر في قرارات ادارية بذاتها عينت فيها بطريق النص عليها وخصت بالذكر على سبيل الحصر والتميين ، ذلك أن الأصل طبقا لمبدأ المشروعية هو تسليط رقابة الالغاء على القرارات الادارية كافة ، دعما للضمانة الاصلية التي يحققها قضاء الالغاء لمن تحيقت بهم تلك القرارات ، فإذا ورد في قانون نص يقضى باستثناء طائفة من القرارات من رقابة الالغاء والتمويض ، لحكمة ابتنى الشارع اصابتها وغاية مشروعة قصد حمايتها ، وجب تاويل هذا النص بصورة مضيقية مع الاحتراس من توسيع مدى شموله حرصا على عدم اهدار هذه الضمانة لتي يوفرها قضاء الالغاء وتوقيعا لمحدود آتى به هذا النص قبل أن أي ضد باب الطعن بالالغاء والمطالبة بالتعويض معا وإذا فكلما وجدت

قرارات أخرى غير التي أحاطها الشارع صراحة بالتحصين المشار اليه
وجب التقرير بعودة الرقابة القضائية بالنسبة إليها .
(ظعن ١١١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

يخرج عن اختصاص مجلس الدولة الطعون في القرارات التي تصدرها
اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم
مباشرة الحقوق السياسية في شأن القيد أو الحذف من جداول الانتخابات
أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد في تلك الجداول - ينعقد الاختصاص
بالنظر في هذه الطعون للمحاكم الابتدائية - بقاء الاختصاص بنظر تلك
الطعون منعقدا للمحاكم المذكورة بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد رسم طريقا قضائيا لرفع الطعون التي تقام عن
القرارات التي تصدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون
رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية في شأن القيد
أو الحذف من جداول الانتخاب أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد في
تلك الجداول وكفل لذوى الشأن الضمانات الكافية لحسم المنازعات
الخاصة بذلك بأحكام نهائية تصدرها المحكمة الابتدائية المختصة وذلك
لاعتبارات رآها المشرع وأفصحت عنها المذكرة الايضاحية للقانون
المذكور حين نوهت بأنه « حرصا على حقوق الناخبين وضمانا لعدالة
القرارات التي تصدرها اللجنة المذكورة أجاز المشرع لكل من رفض
طلبه أو تقرر حذف اسمه بغير حق أن يطعن في قرار هذه اللجنة خلال
أسبوع من ابلاغه اليه بغير رسوم الى المحكمة الابتدائية المختصة . ولما
كان الانتخاب من المسائل العامة التي تمه جمهرة الناخبين وضمانا للدقة
المطلقة في تحرير الجداول فقد أجاز المشرع لكل ناخب مقية اسمه في

جداول الانتخاب أن يدخل خصما أمام المحكمة فى نزاع بشأن ادراج اسمه أو حذفه وضمانا لسرعة الفصل فى الطعون فقد أوجب المشرع على المحكمة الابتدائية أن تقصل فى الطعون على وجه السرعة كما نص على أن تكون الأحكام الصادرة فى هذا الشأن نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن ، وحتى لا يساء مباشرة حق الطعن أمام المحكمة بدعوى كيدية غير مستندة الى أساس سليم فقد أجاز للمحكمة أن تحكم على من يرفض طلبه بإفراة لا تتجاوز خمسمائة قرش ، لذلك فإن النصوص التى احتواها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ آنف الذكر والمنظمة للطعن فى قرارات اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ منه تكون قد تضمنت أحكاما خاصة وردت على نوع معين من القرارات ، ولما كان ذلك وكان من المقرر أنه اذا ورد نص خاص يتناول بحكمه حالة معينة وجب اتباع حكمه دون الأحكام الأخرى الواردة فى قانون عام ولو كان لاحقا للقانون الخاص ما لم يتناول القانون اللاحق الحكم الخاص صراحة بالحذف أو التعديل لذلك فإن هذه القاعدة الخاصة التى تضمنتها أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ لا يلغىها مجرد صدور قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وتخويله فى المادة ١١ منه مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى اختصاص الفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى عدا القرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم وتاديبهم .

(طعن ٨٧٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٧٢)

المبطل :

منازعة المدعى فى المدنية بعض اعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى السابقة على القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تعيين اعضاء

السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، الصادر تطبيقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ، غير جائزة في ظل هذا القانون - انسحاب الحصانة من الطعن التي أسبغها القانون المشار اليه على ترتيب الأقدمية الذي تضمنه القرار الجمهوري آف الذكر بحكم اللزوم على الأقدمية السابقة عليه .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة . ان المشرع قد استهدف من إصداره إعادة تنظيم وزارة الخارجية سالكا في ذلك طرقا ثلاثة أولا إعادة تعيين بعض أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي . وثانيا نقل البعض الآخر منهم الى وظائف عامة أخرى ، وثالثا إحالة من لم تشمله إعادة التعيين أو النقل الى الاستيداع أو التقاعد ، ورغبة من المشرع في إضفاء الاستقرار على المراكز القانونية التي ترتبت على هذا التنظيم الجديد ، نص في المادة الرابعة من القانون المذكور على عدم جواز الطعن بالإنشاء أو وقف التنفيذ في القرارات الجمهورية الصادرة بإعادة التعيين أو بالنقل وتحقيقا للهدف ذاته أعاد النص في المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن ترتيب الأقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري الخاص بإعادة تعيين أعضاء السلكين يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن فيه بأي وجه من الوجوه . واذ صدر القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ متضمنا إعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي - ومن بينهم المدعى - ومحددا أقدميته فان هذه الأقدمية تكون نهائية وباتة أي بمنجاة من أي طعن يهدف الى المساس بها بطريق مباشر أو غير مباشر .

ولئن كانت الحصانة من الطعن قد انصبت على ترتيب الأقدمية الذي تضمنه القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ السالف ذكره ولم تنسحب صراحة على الأقدمية التي تضمنتها القرارات السابقة عليه ، الا أنه لا يمكن البادي من استظهار نص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤

لسنة ١٩٥٩ المشار اليه أن الأقليمية التي يرتبها القرار الجمهورى الخاص بإعادة التعيين إنما تكون على أساس الأوضاع السابقة للأعضاء المصاد تعيينهم وبمراعاة الأقليمية التي رتبها لهم قرارات التعيين أو الترقية أو النقل السابقة على صدوره ، فإن مفاد ذلك أن الأقليمية السابقة لكل ما كان يثور حولها من منازعات أو طعون كانت الأساس فى تحديد الأقليمية الحالية بحيث يعتبر أن المشرع قد حسمها نهائيا بالأقليمية الجديدة التى رتبها فى القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإن الحصانة من الطعن التى أسبقها المشرع على ترتيب الأقليمية التى تضمنه القرار المذكور تنسحب بحكم اللزوم على الأقليمية السابقة ، وذلك أن أى مساس بها يؤدى حتما الى المساس بالأقليمية الحالية ، الأمر الذى يجعل النص على نهائية هذا الترتيب وعلى عدم جواز الطعن فيه لغوا لا طائل منه وهو ما يتنافى مع نصوص القانون الصريحة ومع الهدف الذى تقيسه المشرع منها .

(طعن ٥٧١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

قاعدة رقم (٧٣)

المادة :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يحدده القانون سواء بالزيادة أو النقصان - نص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزادة خارجية الجمهورية العربية المتحدة على عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى ترتيب الأقليمية التى يتضمنه القرار الجمهورى الذى يصدر فى شأن إعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والنقصل إنما تقرر حكما جديدا معدلا لاختصاص مجلس الدولة فى هذا الخصوص - سريان حكمها بأثر حال على الصغرى التى لم يكن قد قفل فيها باب المراجعة حتى تاريخ صدور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المتضمن ذكره اذ نص فى المادة الخامسة منه على عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى ترتيب الأقليمية

التي يتضمنه القرار الجمهوري الصادر بإعادة تعيين أعضاء السلك الدبلوماسي والتقصي. إنما قرر حكماً جديداً معدلاً لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في هذا الخصوص . وذلك باستبعاد نظر الدعوى المتعلقة بالنزاع في الأقدمية المذكورة من اختصاصه - وغنى عن البيان أن هذا الاختصاص يحدده القانون سواء بالزيادة أو بالنقصان ، فالقانون هو الاداة التي أنشأت المجلس كهيئة والتي حددت اختصاصه ، وهو الاداة التي قد تقيد هذا الاختصاص ، أو توسعه أو تضيقه ، وقد رددت المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية في صدرها أصلاً مسلماً ، عو أن قوانين المرافعات تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها . ثم استثنت تلك المادة من هذا الأصل القوانين التي نصت عليها في فقراتها الثلاث ، بالقيود والشروط التي ذكرتها للحكمة التشريعية التي كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون ، ومن بينها ما اشارت اليه المفقيرة الأولى من أن القوانين الجديدة المعدلة للاختصاص لا تسرى متى كان تاريخ العمل بها بعد افعال باب المرافعة في الدعوى .

(طعن ٥٧٩ لسنة ٩ ق بـ جلسة ١٩٦٨/٩/٢)

قاعدة رقم (٧٤)

المبحث :

ان نص المادة ٢١ من قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد حول اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بطرح النهر والتعويض عن اكله - قصد المشرع وهو نزاع الاختصاص الوظيفي لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري من نظر هذه المنازعات .

ملخص الحكم :

ان المعلقون - وقد تضمن النص على تحويل اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بطرح النهر والتعويض عن

طعن ٥٨٠ لسنة ٩ ق بـ

أكله اضحكوا قائلون جملت بالاختصاص ، لأن المشرع قصد به في الواقع من الأمر ، نزع الاختصاص الوظيفي لمجلس العولة بهيئة قضاء إداري ، من نظر المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عن أكله ، وناط الاختصاص بذلك إلى جهة أخرى .

(طعن ١٤٤١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٨)

قاعدة رقم (٧٥)

المادة :

القرارات الصادرة بشأن التعويض من اللجان المنصوص عليها في المادة ٤٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التعويض .

ملخص الحكم :

انه في حالة تنفيذ قرار الاستيلاء بطريق الجبر يكون لنزاع الشأن حق الالتجاء الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٧ لتقدير التعويض المستحق لهم طبقا للحدود والضوابط التي رسمها المشرع لذلك ، ولهم بعد ذلك أن يعارضوا في هذه القرارات أمام المحكمة الابتدائية المختصة ولقد كان نص المادة ٤٨ في هذا الشأن مطلقا بحيث يشمل أي قرار يصدر عن اللجنة في شأن التعويض ، ودون أن يخصصه بنوع معين من القرارات أو يقصره على القرارات الصادرة بتقدير التعويض فقط ، وعلى ذلك فإذا أصدرت اللجنة قرارا يقضي بطلب التعويض ، أو بالإمتناع عن الفصل فيه ، أو بتقدير التعويض عن جزء من المال المستولى عليه دون الباقي ، أو غير ذلك من القرارات ، التي لا يمكن جمعها تحت حصر معين ، فإن هذه القرارات جميعها إنما يطعن فيها بطريق المراجعة أمام المحكمة الابتدائية المختصة بذلك طبقا للحكم بالرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي جمل اختصاص تلك المحكمة ، وقد قضى بنهاية حكمها ، وجمله بمنجاة

من أى طعن ، ومقتضى ذلك أن المحكمة الابتدائية المختصة هى ونجسدها دون غيرها صاحبة الولاية فى الفصل فى مثل هذا المنوع من النزاع ، استنادا إلى أن ذلك نص صاخر ورد بشأن نوع بقاته من الاقضية فى حالة معينة ، هى حالة الاستيلاء المنصوص عليها فى المرسوم بقانون سنالك

(طعن ٧٩٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/١/٩)

خاتمة عشر : عدم الاختصاص بشئون القضاء

لأعادة رقم (٧٦)

المبدأ :

طلبات الفاء قرارات التعيين والترقية المتعلقة بإدارة القضاء - اختصاص محكمة النقض المتعلقة بهيئة جمعية عمومية بالفصل فيها - شموله الطلبة الملتحقين منها من رجال القضاء والنيابة أو من غير هؤلاء متى كان القرار محل الطعن متعلقا بإدارة القضاء عدا النقل والندب - مثال - اختصاص هذه المحكمة بالطعن فى قرارات التعيين فى الوظائف القضائية .

ملخص الحكم :

يثور التساؤل عما إذا كانت ولاية محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية تقتصر على الفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة بمعنى أن يكون مقدم الطلب أحد رجال القضاء أو النيابة أم أن ولايتها تتجاوز ذلك لتشمل الطلبات المقدمة من غير رجال القضاء أو النيابة متى كان القرار محل الطعن متعلقا بإدارة القضاء عدا النقل والندب وهنا قد يذهب قول إلى وجوب أن يكون مقدم الطلب من بين رجال القضاء أو النيابة وذلك تحرياً مع صراحة النص ، ولكن يؤخذ على هذا الرأى أنه يقف عند النظرة السطحية للنص ولا يتغلغل فى فحواه وتقصي الحكمة من وضعه وتأبيد ذلك يمكن سوق قرارات التعيين فى الوظائف القضائية على سبيل المثال كالفصل فى التنظيم من هذه القرارات يطلع قطعا فى ولاية

محكمة النقض متعقلة بهيئة جمعية عمومية ، وذلك لسبب واضح وهو أن قرارات التعيين حله تدخل في مدلول القرارات المتعلقة بإدارة القضاء والقدر المتعين من هذا النظر أن نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ يمتوره بمضي الموضي وليس بالامر الذي يستوجب من المحكمة العمل على تفسيره وإزالة ما به من غموض مستعينة في ذلك بوسائل التفسير المختلفة مثل حكمة النص وما أفصح عنه المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون . وقد سبق القول بأن المذكرة الإيضاحية في تعليقها على المادة ٢٣ من القانون وصفت نصها بأنها تطبق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئونها فلا يكون لأية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم . فكيف يتسنى هذا مع القول بأن الاختصاص ينقذ لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في حالة الطعن في قرارات التعيين عند التخطي لأن مقدمي تلك الطلبات لم يندرجوا بعهد في إعداد رجال القضاء والنيابة . ليس في ذلك تسليط لسلطة أخرى غير محكمة النقض على شئون سدة السلطة القضائية ويبين هذا المعنى واضحا إذ أخذ في الاعتبار أن الأمر في هذا الصدد لا يقتصر على التعيين في الأوصاف والوظائف القضاء والنيابة إذ يبين من نص المادة ٥ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن استقلال القضاء أنه يجوز التعيين في وظائف المستشارين على سبيل المثال من بين المحامين وأساقفة كليات الحقوق .

وفضلا عما سبق يملأه فإنه يمكن القول بأن القانون إذا أجاز الطعن في نوع معين من القرارات وعقد الاختصاص للفصل في هذا الطعن لمحكمة بالذات فلا يمكن سبيلها هذا الاختصاص بقوله أن الطاعن لا يصدر عليه وصف معين متى توافرت له المصلحة الحقيقية في هذا الطعن ما لم يتضح أن المشرع قصد بجله تحقق هذا الوصف في مقدم الطعن والشأن أن في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أن المشرع نظر إلى القرارات التي يمكن الطعن فيها نظرة عينية وهي النظرة الغالبة عنه بخصوصية القرارات الإدارية

(طعن ١٤٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٥)

المبدأ :

طلبت الفاء قرارات التعيين والترقية المتعلقة بإدارة القضاء - اختصاص محكمة النقض بالتقديرة بهيئة جمعية عمومية بالفصل فيها - شموله الطلبات المقدمة منها من رجال القضاء والنيابة أو من غير هؤلاء متى كان القرار محل الطعن متعلقا بإدارة القضاء علما بالنقل والتدب - مثال بالنسبة لاختصاص هذه المحكمة بالطعن في قرارات التعيين في الوظائف القضائية .

ملخص الحكم :

إن المادة ٢٣ من قانون القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أعطت لمحكمة النقض ولاية محكمة القضاء الإداري فيما يتعلق بقرارات التعيين والترقية الخاصة بإدارة القضاء وهي ولاية كاملة تجمع بين قضاء الالغاء وقضاء التمويض دون معقب وإذا اعتور هذا النص بعض الغموض واللبس فإن حكمته وما ورد في المذكرة التفسيرية تطبيقا عليها من أن حكمها تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشؤونها فلا تكون لاية سلطة سبيل أو رقابة عليها وأن هذا القول من جانب المذكرة لا يتفق والقول باختصاص مجلس الدولة حتى وإن كان الطاعن على التعيين لم يصبح بعد من رجال القضاء لما فيه من تسليط سلطة على سلطة أخرى ، وتظهر حكمة النص بجلاء إذا نظر في أمر التعيين إلى الوظائف العليا في القضاء من غير رجاله إذ تنص المادة ٥ من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ على أنه يجوز التعيين في وظائف المستشارين على سبيل المثال من بين المحامين وأساتذة كلية الحقوق وأن الشارع وقد عقد الاختصاص في نوع معين من القرارات لهيئة دون غيرها فلا يمكن سلب هذا الاختصاص بمقولة أن الطاعن لا يصدق عليه وصف معين متى كان لم يوجب تحقق هذا الوصف ، ونظر إلى هذا التوسع من القرارات نظرة معينة وهي النظرة الثالثة عند مخاصمة القرارات الإدارية ومن ثم لا يكون لمجلس الدولة اختصاص - بنظر هذا النوع من القرارات -

المادة :

المادة :

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - أطوار: صدر المادة ٢٣ من هذا القانون على قاعته من قانون المرافعات بنقله ولاية محكمة القضاء الإداري في هذا الشأن إلى محكمة النقض متعلقة بمسألة جمعية عمومية .

ملخص الحكم :

من المسلم قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ - المسمى بحكمه بإنشاء مجلس الدولة انه لم تكن هناك جهة قضائية تختص بالنظر في دعاوى إلغاء القرارات الإدارية أو إيقاف تنفيذها ، ذلك أن المادة ٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ والمادة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ كانت تقضي صراحة بأن ليس لهذه المحاكم تأويل على إداري أو إيقاف تنفيذ ثم صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ساقط الذكر وحل محله القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة وقد منح المشرع بهذا القانون محكمة القضاء الإداري دون غيرها ولاية القضاء كاملة في بعض المسائل فنص في البند ٣٠ من المادة ٣ من ذلك القانون على اختصاص تلك المحكمة في الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة وغنى عن البيان أن قرارات التعيين والترقية المتعلقة بإدارة القضاء كانت تدخل في ولاية مجلس الدولة بمسألة قضاء إداري إذا ما شابها عيب من العيوب المشايها لها ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون تنظيم القضاء ونصت المادة ٢٣ منه على اختصاص محكمة النقض بمسألة جمعية عمومية دون غيرها . بالفصل في الطلبات المقدمة من مجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بلديون العام بإلغاء المراسيم والقرارات

المتعلقة بإدارة القضاء عدا التنبؤ والنقل، حتى وإن كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها وتاويلها أو إساءة استعمال السلطة .

مستخلصاً .

وقد أورد المحكمة أن: تسجل في هذا المقلم أن نص المادة ٢٣ سالفة الذكر قد انطوى على طائفة من خوارق المرافعات، إذ أن نقل ولاية محكمة القضاء الإداري فيما يتعلق بقرارات الشكاوى والترقية الخاصة بإدارة القضاء إلى محكمة النقض وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون تعليقاً على هذا النص أن « المشرع شرع لرجال القضاء والنيابة طريقاً للظن في المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة هيئة القضاء عدا التنبؤ والنقل ... » وزاد على ذلك غفلة أخرى فوكل أمر الفصل في هذه الطعون إلى أعلى هيئة قضائية في البلاد منعقدة بهيئة جمعية عمومية إمعاناً في بث روح الثقة والطمأنينة في نفوسهم، ولعبارة أخرى: فإن لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ولاية القضاء كاملة في شئون رجال الهيئة القضائية فهي تلحق بين قضاء الألفاء وقضاء التفرؤض بغير معقب ثم جاء أيضاً في المذكرة الإيضاحية : ومن شأن هذا النص حسم الخلاف القائم حول أية هيئة أخرى بالنظر في شئون أعضاء الهيئة القضائية فليس أجدر ولا أقدر على الإحاطة بشئون القضاء وتعرف شئونهم والفصل في ظلماتهم من رجال من صميم الأسرة القضائية ، يضاف إلى ما تقدم أن النص تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئون مدينتها فلا يكون لأية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم .

ولقد يتضح مما سبق أن المشرع استهدف بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ غرضاً معيناً لمحكمة أوتاماً وأوضح أعني في المذكرة الإيضاحية لجعل لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ولاية القضاء كاملة في شئون رجال القضاء وذلك لإدارة تلك الهيئة وقدرتها على الإحاطة بشئون القضاء والفصل في ظلماتهم .

٢٠٤ طعي ١٤٧٣ لسنة ١٣٩١ في ١٥/٤/١٩٦٢

المبحث :

اختصاص مجلس الدولة بمنازعات الرتب والمناصب الخاصة
برجال القضاء الشرعي - تغير وضعهم وصيورتهم من رجال القضاء الوطني
بعد تطبيق القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ - بعد الاختصاص لمحكمة
النقض بهيئة جمعية عمومية بالنسبة للقضاة الشرعيين الذين اصبوا فعلا
دون أولئك الذين لم يصبوا بان احيلوا الى المجالس قبل .

ملخص الحكم :

ان صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء معدلة بالقانون رقم ٦٣٠
لسنة ١٩٥٥ انما تناولت «رجال القضاء» بضمير مطلق مفهوم هذه العبارة
المقصود من المذكرة التفسيرية لقانون نظام القضاء لا بمفهومها الشامل
لرجال القضاء الشرعي بالذات الذين كان يقوم بهم هذا الوصف ثم زال
عنهم بعد إلحاقهم بالمحاكم الوطنية طبقا للمادة التاسعة من القانون
رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية باعتبار أن هؤلاء قد صاروا من
رجال القضاء الوطني فعلا بعد أن تم هذا الإلحاق بموجب القانون المشار
اليه ، وامتنع من ثم إطلاق صفة القضاة الشرعيين عليهم كما امتنع القول
بان القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ هو تشريع معدل للاختصاص لا بالنسبة
لرجال القضاء الوطني عامة ولا من باب أولى بالنسبة للقضاة الشرعيين
الذين انقطعت صلتهم بالوظيفة وقبل إلغاء المحاكم الشرعية وإلحاق قضائهم
بالمحاكم الوطنية .

وطبقا لهذا التفسير فإنه لا يتجلى بما جاء في الطعن من أن تعديل
المادة ٢٣ المشار اليه المستحدث بالقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ معدل
لاختصاص مجلس الدولة بالنسبة لرجال القضاء الشرعي من كان قائما
بالخدمة منهم ، ولحق بالمحاكم الوطنية ومن غايلتهم هذه الصفة قبل حصول
هذا الإدماج ، لأن رجال القضاء الشرعي لم تكن تتمتع بمنازلهم وإلا
الجمعية العمومية لمحكمة النقض حين كان لهم كيانات خاصة بوجبة قضاء

مستقلة - كما سلف البيان - ولا صدر التعديل الأول للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بموجب القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بإضافة الشئون المالية لرجال القضاء والنيابة - المنازعات الخاصة برواتبهم ومكافاتهم ومعاشاتهم - الى اختصاص محكمة النقض ظل هذا الحكم مقصورا على رجال القضاء الوطنى فحسب باعتبار أن محكمة النقض مشككة على الوجه السابق على أحق الجهات بالاختصاص بأمور سدة السلطة القضائية .

وبين من كل ما تقدم أن ولاية محكمة النقض بنظر المنازعات الخاصة برجال القضاء منوطا أن يكونوا ممن يعتبرون من رجال القضاء الوطنى ، وبهذه المثابة لا تختص محكمة النقض بنظر المنازعات الخاصة بمن كانوا أصلا من رجال القضاء الشرعى الا اذا كانوا ممن انضموا فى القضاء الوطنى بالتطبيق للقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ ، فأصبحوا بهذا الانتماء معتبرين حاليا من رجال القضاء الوطنى ، وتبعاً لذلك يشمل اختصاص محكمة النقض المنازعات الخاصة بهم بالتطبيق للقانون المشار اليه ، أما من كانوا من رجال القضاء الشرعى وأحيلوا الى القضاء الوطنى قبل الاندماج فهؤلاء لا يعتبرون فى أى وقت من رجال القضاء الوطنى حتى يمتد اختصاص محكمة النقض اليهم بهذا الوصف ، وانما يظل للقضاء الإدارى اختصاصه بنظر المنازعات الخاصة بهم باعتبارهم من رجال القضاء الشرعى السابق ولم يصبحوا فى أى وقت ما من رجال القضاء الوطنى .

(طعن ٧٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٥)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بمرتبات ومعاشات ومكافآت رجال القضاء وطلبات التمييز عنها وعن القرارات الإدارية المتعلقة بشئون القضاء - القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ ينقل الاختصاص بنظرها من القضاء الإدارى الى محكمة النقض بهيئة جمعية مهيبة سرية. بالنظر حال مباشر على الشكاوى التى لم يكن لها فصل فيها قبل تدقيق العمل به .

ملخص الحكم :

ان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى كان يختص بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بوزارة العدل وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بإلغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون القضاء عدا النقل والتدب ، كما كان يختص بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم او لورثتهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات وتلك المنازعات ، شأنهم فى ذلك شأن كافة موظفي الدولة ، وذلك طبقا للمادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، والمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذى حل محله حتى صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء مخولا محكمة النقض دون مساوها منعتة بهيئة جمعية عمومية سلطة الفصل فى طلبات إلغاء القرارات الادارية سالفة الذكر . وظل الفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت وفى طلبات التعويض من اختصاص مجلس الدولة حتى صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ مستبدلا بنص المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء نصا آخر يخول محكمة النقض - مشكلة على النحو المشار اليه - سلطة الفصل فى هذه المنازعات والطلبات فضلا عن طلبات إلغاء القرارات الادارية ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وقد تم هذا النشر فى ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، وهذا القانون يعتبر - فى خصوص ما تضمنه من تعديل المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء على النحو المشار اليه - من قوانين المرافعات المنظمة للاختصاص المتعلق بولاية جهتي القضاء العادى (مثلا فى محكمة النقض) ، والقضاء الادارى (مثلا فى مجلس الدولة) ، ومن ثم فانه يسرى عملا بالمادة الاولى من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - باثر خالى مباشر على الدعاوى التي لم يكن قيد فصل فيها قبل تاريخ العمل به ، فإذا كان الثابت أن القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ قد صدر وأصبح نافذا أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الادارية وقبل الفصل فيها ، فان المحكمة - وقد ضمت فى نظرها وظفتها

في موضوعها رغم انفصله ولايتها في الفصل فيها - يجب - حكمها مخالفاً للقانون متعينا الفأوه مع إحالة الدعوى بحالتها الى محكمة النقض مفعلة بهيئة جمعية عومية .

(طعن ٢٨٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

نص المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على عدم جواز الطعن أمام أية جهة قضائية في القرارات الصادرة في شأن تعيين القضاة ورجال النيابة العامة - عدم انطوائه على قاعدة من قواعد الاختصاص - أساس ذلك - هو جواز الطعن في هذه القرارات في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - تعديل نص المادة ٩٠ سألقة الذكر في طبيعة هذا النوع من القرارات ، الصادرة في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، يجعلها حصينة من الاعتراض أمام أية جهة قضائية .

ملخص الحكم :

من المسلم أن القوانين المعدلة للاختصاص هي نوع من قوانين المرافعات من شأنها أن تغير الاختصاص المحل أو النوعي مع الإبقاء على محكمة تنظر النزاع وينبغي على ذلك أن ينتقل النزاع من ولاية محكمة الى ولاية محكمة أخرى وهذه مسألة إجرائية لا تمس أصل الحق المتنازع عليه ، ومن ثم كان نص المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تقضى بسلامة قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها .

(طعن ٢٨٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٥٥)

واذ قضت المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في الفقرة الثانية منها بعدم جواز الطعن أمام أية جهة قضائية في القرارات الصادرة في شأن تعيين القضاة ورجال النيابة العامة ، فإنها لا تكون بذلك قد انطوت على قاعدة من قواعد الاختصاص التي يجوز التحدي بها في شأن الدعاوى ، بل إن ذلك لا يرد في المحكمة لأنه عقلي العمل بالتصانوق في وقت إصدارها

لسنة ١٩٥٩-١٩٥٨ المذكور كان يمكن ملاحظة هذا النوع من القرارات وطلب
القائها .

فقد كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون
نظام القضاء تقضى باختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية
عمومية دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء
والنيابة بالفاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء . . . الخ
ويبين من ذلك بوضوح أن هذا النوع من القرارات كان يمكن انتقاضي
بشروطه وطلب النسخة في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ فبما القانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وحظر مراجعة هذه القرارات في الفقرة الثانية
من المادة ٣٠ فلا تكون هذه الفقرة قد اشتملت على قاعدة من قواعد
الاختصاص إذ إنها لم تبين جهة قضائية أخرى تتولى الاختصاص في مثل
هذه القضية . وإنما حقيقة الأمر أن هذه المادة عدلت في طبيعة هذا
النوع من القرارات الإدارية فجعلتها حسيمة بمولدها لا تقبل الطعن بطلب
الإنهاء فالفقرة الثانية من المادة ٩٠ سألته الذكر إنما اشتملت على
قاعدة موضوعية تتعلق بنفس القرار وطبيعة جوهره فأصبحت هذه
القرارات بمنجاة من طلب القائها ومن البديهي ألا يتمتع بهذه الميزة إلا
القرارات التي صدرت في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فهي وحدها
الحسيمة بالمولد أما القرارات الصادرة قبل العمل بذلك القانون فلا سبيل
لها للتمتع بتلك الميزة لأنها ولدت ويصاحبها صفة القابلية للطعن وطلب
الإنهاء ولم يتضمن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكماً يقضى بسريان أحكامه
على الماضي .

(طعن ١٤٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٨٢)

المسألة :

نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على عدم جواز الطعن
أمام أية جهة قضائية في القرارات الصادرة في شأن تعيين القضاة ورجال
النيابة العامة عدم الطعن على قاعدة من قواعد الاختصاص - لطعن

ذلك هو جوهر الطعن في هذه القرارات في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - تعديل نص المادة ٩٠ سالفة الذكر في طبيعة هذا النوع من القرارات الصادرة في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، يجعلها حصينة من الإلغاء أمام أية جهة قضائية .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت في دعوى منائلة أن المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ لا تنطوي على قاعدة من قواعد الاختصاص إذ لم تحدد أية جهة قضائية تتولى الاختصاص في مثل هذه الأقضية وإنما حقيقة الأمر فيها أنها عدلت طبيعة هذا النوع من القرارات الإدارية فصقلت حصينة بولدها لا تقبل الطعن بطلب الإلغاء ، وإن الفقرة الثانية من هذه المادة المختلطة على قاعدة موضوعية تتعلق بنفس القرار وطبيعة جوهره فاضحت هذه القرارات بمنجاة من طلب الإلغاء ولا تتمتع بهذه الميزة إلا القرارات التي صدرت في ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فهي وحدها الحصينة بالمولد ، أما تلك الصادرة قبل العمل بذلك القانون فلا سبيل لها للتمتع بهذه الميزة ، لأنها ولدت تصاحبها صفة القابلية للطعن وطلب الإلغاء ، ولم يتضمن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكماً يقضي ببيان أحكامه على الماضي .

طعن ١٤٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٠)

اللائحة رقم (٨٢)

المبحث :

مؤدى نصوى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية أن الأحكام التي يصدرها مجلس تأديب القضاة نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن أمام أية جهة قضائية أخرى - مقتضى ذلك أنه يخرج التعقيب عليها من دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

أن الثابت من استقراء أحكام قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية الذى أقره مجلس

المنصب بجلسته المنعقدة في ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٨ ومذكورة بالإيضاحية
التي نظم أمر تأديب القضاة بجميع درجاتهم ونطاق ذلك بمجلس تأديب
يشكل وفقاً لحكم المادة ٩٨ من سبعة من رجال القضاء ، وأضيف على
قرارات هذا المجلس وصف الأحكام ، ونص في المادة ١٠٧ منه على عدم
جواز الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى التأديبية على طريق ،
وأفصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القرار بقانون عن أن الحكم الصادر من
هذا المجلس يعتبر حكماً قضائياً صادراً من هيئة مشكلة بكاملها من رجال
القضاء ، وإن المشرع أثير - دفعاً لكل لبس - النص صراحة في المادة ١٠٧
على عدم جواز الطعن في الحكم الصادر من هذا المجلس بأي طريق وتضمن
تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشيوخ في شأن هذا القرار
بقانون أن أحد السادة الأعضاء اقترح جعل الطعن في الإجراءات
التأديبية الخاصة برجال القضاء أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس
الدولة ولكن اللجنة رأيت أن استقلال القضاء كهيئة لها تقاليدها ونظامها
يتنافى معه أن يخضع برجاله لنظام قضائي آخر .

ومن حيث أن يؤدي ما تقدم أن الأحكام التي يصدرها مجلس تأديب
القضاة ، نهائية لا يجوز الطعن فيها ، ويخرج التعقيب عليها من دائرة
اختصاص محاكم مجلس الدولة ، ولا ينطوي هذا على استحداث لقاعدة
جديدة وإنما هو في الواقع من الأمر اقرار وترديد لسياسة انتهجها
المشرع وسار عليها من قبل فخرت بها المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المذكور بما قالت به من أن المشرع رأى إسدافاً لكل
لبس - النص على عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس تأديب
القضاة على طريق - وتوما أشارت إليه اللجنة التشريعية بمجلس الشيوخ
من أن استقلال القضاء كهيئة لها تقاليدها ونظامها يتنافى معه أن يخضع
رجالها لنظام قضائي آخر ، هذا وبالرجوع إلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٣
بإصدار قانون استقلال القضاء يبين أن المادة ٦٤ منه كانت تنص
على عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس الشيوخ على
أعقاب صدور أول قانون لإنشاء مجلس الدولة في سنة ١٩٤٦. تسببت
الحكومة في سنة ١٩٤٩ بمشروع قانون ضمته فيسيرة تنص على أن

لا تقبل الطلبات التي تقدم عن القرارات المتعلقة بإدارة القضاء ، وقد استعرضت اللجنة التشريعية بمجلس النواب هذه الفقرة ولم توافق أغلبية اللجنة على ما أوثاقه الأقلية من حذفها ورات أن تكون على الوجه الآتي « لا تقبل الطلبات التي تقدم عن القرارات المتعلقة بإدارة هيئة القضاء من تعيين أو ترقية أو نقل أو تأديب ٠٠ » ، وإذا كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة قد صدر دون أن يتضمن الفقرة المقترحة ، إلا أن المشرع أخذ بمضمونها واتيح حكمها في القوانين المتعاقبة الخاصة بالقضاء ، فنص في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار نظام القضاء على أن تختص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة بالغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا الندب والنقل ، كما تختص بالنظر في طلبات التعويض الناشئة عن ذلك ، وأصبحت المذكورة الإيضاحية لهذا القانون عن أن لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ولاية القضاء كاملة في شئون رجال الهيئة القضائية ، فهي تجمع بين قضاء الإلقاء وقضاء التعويض بغير معقب ، وإن من شأن هذا النص حسم الخلاف القائم حول اختصاص أية هيئة أخرى بالنظر في شئون أعضاء الهيئة القضائية ، فليس أجدر ولا أقدر على الإحاطة بشئون القضاء وتعريف شئونهم والفصل في خلافاتهم من رجال من صميم الأسرة القضائية ، وإن النص تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئون سديتها فلا يكون لأي سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم ، ثم عدل المشرع هذه المادة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بهدف توسيع دائرة اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية بحيث يكون لها دون غيرها الغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمكاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لأورثتهم وفي طلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك ، وتضمنت المذكورة الإيضاحية لهذا القانون أنه رؤى تعديل نص المادة ٢٣ على نحو يكفل لرجال القضاء والنيابة ومن في حكمهم عرض طلباتهم التي تمس أي شأن من شئون القضاء على الهيئة المذكورة دون غيرها ، وناط القانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية - التي صدر في ظلها الحكم للطنون فيه - في المادة ٩٠ منه بدائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها الفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية ، والفصل في الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، والفصل في طلبات التعويض الناشئة عن كل ما تقدم ، وأضاف هذا القانون في المادة ٩٢ منه أن تكون الأحكام الصادرة في الطلبات نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أمام أية جهة قضائية أخرى ، وردد القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية معدلا بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ مضمون هذه القواعد في المادتين ٨٣ ، ٨٥ منه .

ومن حيث أنه يبين من الاستعراض المتقدم أن المشرع اتجه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار نظام القضاء إلى أن يستقل القضاء دون غيره . بالفصل في كافة شئون رجال القضاء والنيابة وحجب أى اختصاص لمحاكم مجلس الدولة في هذا الشأن ، وصار يدعم هذا الاتجاه بالنصوص التشريعية المتلاحقة مستندا في ذلك إلى ما أورده الأعمال التحضيرية لهذه النصوص من حجج ومبررات تنطوى على أن رجال الأسرة القضائية أقدر على الإحاطة بشئون القضاء وإن استقلال القضاء يتنافى معه أنه يخضع رجاله لنظام قضائى آخر . وما لا شك فيه أن تأديب القضاة وأعضاء النيابة من أخص شئون القضاء التي استهدف المشرع إخراجها من دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة أخذاً في الاعتبار أن عبارة إدارة القضاء وهي أضيق نطاقاً من عبارة شئون القضاء تشمل على ما جاء بالأعمال التحضيرية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة التأديب بالإضافة إلى التعيين والترقية وما إلى ذلك ، ومن ثم فإن كل ما يتعلق بمساءلة القضاء وأعضاء النيابة سواء بطريق التأديب ابتداءً أم بطريق الطعن في الأحكام التأديبية ، لا ينفك الاختصاص فيه وفقاً لأحكام القانون لمحاكم مجلس الدولة . ولا حجة في التمسك باستبعاد المشرع عبارة « لا يجوز الطعن في الأحكام

الضاحكة من مجلس التدقيق ، التي تضمنتها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ سالفة الذكر ، من نصوص القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والقوانين التي قلته ، تنطوي على الإفضاع عن تقرير اختصاص محاكم مجلس الدولة بالنظر في أحكام مجلس تدقيق القضاء ، لا حجة في ذلك لأن هذه الفقرة وقد تضمنها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الصادر قبل انشاء مجلس الدولة ، فان دلالتها كانت تنصرف الى عدم جواز الطعن في الأحكام المذكورة أمام القضاء دون مجلس الدولة الذي لم يكن قد قام بعد ، ومن ثم فان إلغاء هذه الفقرة بعد انشاء مجلس الدولة وبعد ان اتجه التشريع الى حجب اختصاص محاكم مجلس الدولة عن الفصل في كل ما يتعلق بشئون رجال القضاء والنيابة ، يتأبى معه القول بأن هذا الإلغاء استهدف إخضاع أحكام مجلس تدقيق القضاء لرقابة محاكم مجلس الدولة ، وانما كان لانقضاء الحكمة من بقاء هذه الفقرة بعد أن استقل القضاء بالفصل في شئون رجاله دون ثمة نص على جواز الطعن في الأحكام المذكورة أمام الجهة المختصة بالفصل في شئون رجال القضاء والنيابة أو انشاء طريق آخر للطعن فيها .

ومن حيث أن القول باختصاص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في المنازعة الماثلة استنادا الى المادة ١٧٢ من الدستور القائم التي تنص على اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية فانه مردود بأن الطاعن لم يدفع بعدم دستورية قانوني السلطة القضائية القديم والجديد ، التزاما بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا الذي يقضي في الفقرة الأولى من المادة الرابعة منه بأن المحكمة العليا هي المختصة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستوريته أمام احدى المحاكم .

ومن حيث أنه ترتب على ما تقدم فان محاكم مجلس الدولة لا يكون لها ثمة اختصاص بالفصل في المنازعة موضوع الطعن ، ويتعين لذلك الإضفاء بهذه اختصاص المحكمة بغير الطعن مع التزام الطاعن المحضوفات ،

ولا حجة فيما طالبت به الحكومة من احوالة الطعن الى دائرة الميسازعات المدنية والتجارية بحكمة النقص ذلك أن اختصاص هذه الدائرة لا يتناول الطعن في أحكام مجلس تاديب القضاة ، وإن الأصل وفقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ان الاحالة في حالة الحكم بعدم الاختصاص لا تكون الا الى المحكمة المختصة .

(طعن ٨٧٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)

ثاني عشر : علم الاختصاص بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة

قاعدة رقم (٨٤)

المبدا :

القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة - نص المادة ٢٥ منه على اختصاص لجنة التاديب والتظلمات بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها - يعد من القوانين المتعلقة بالاختصاص - تعديل اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري في هذا المجال - القانون هو الاداة التي انشأت مجلس الدولة وحددت اختصاصه وهو الاداة التي قد توسع من هذا الاختصاص لواقعته .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة فيما تضمنه من النص في المادة ٢٥ منه على اختصاص لجنة التاديب والتظلمات بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها ، هو في حقيقته قانون متعلق بالاختصاص بالنسبة الى الحكم الوارد في المادة ألفة الذكر ، لأنه يتضمن تقرير حكم معطل للاختصاص مستخدماً لذلك عبارة واضحة معبرة عن المعنى المقصود . فهو بذلك قد عدل من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالغاء ولايته في نظر التعديلات المتعلقة بالغاء القرارات الادارية الخاصة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة

وبطلبات التعويض المترتبة عليها) ومن المعلوم أن هذا الاختصاص يعده القانون سواء بالزيادة أو بالنقصان فالقانون هو الاداة التي أنشئت مجلس الدولة كهيئة وحددت اختصاصه ، وهو الاداة التي تقيد تنظيمه وتوسع من اختصاصه أو تضيقه

(طعن ١٥٥٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٠ م)

لجنة القضاء رقم (١٥٥٦)

المبدأ :

لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة - اختصاصها -
بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المتعلقة بشئون أعضاء اداة قضائية الحكومة طبقا لاحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ - ضرورة ثبوت الانتماء الواقعي لعضوية الادارة المذكورة فيمن يقيم دعواه امام هذه اللجنة - زوال العضوية قبل العمل بالقانون سالف الذكر - بقاء اختصاص القضاء الاداري في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ان اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بإداة القضايا رهين بثبوت الانتماء الواقعي لعضوية ادارة القضايا فيمن يقيم دعواه أمامها ، لأنها تختص بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المتعلقة بشئون أعضائها طبقا لحكم القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ، ومتى كانت صفة العضوية بإدارة القضايا الموجهة لزوال اختصاص القضاء الاداري قد سقطت عن المدعى قبل صدور القانون المذكور في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٣ ، فقد كان حقيقيا على القضاء الاداري الاستمرار من اختصاصه العام بنظر أمثال هذه الطلبات ، وان يتصدى للفصل في الدفع الموضوعي المتمثل بعدم جواز نظر الدعوي وبذلك يبقى مخدور إنكار العدالة والتدخل من وظيفة الحكم بالنسبة لأحد المتقاضين

(طعن ١٢٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢١ م)

المادة ٢٥

نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ على المختص: لجنة التأديب والتظلمات بالمفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها - سريانه بأثر حال على الدعوى التي لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ولم يقفل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

... إن نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ وهو نص مفصل لإختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وملف لولايته في نظر المستوى المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بـشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها يسرى في الدعوى الحالية التي لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، ولم يقفل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ أيضا ولا عبرة اطلاقا بكون هذه الدعوى الحالية مقامة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ما دام هذا المجلسون الملحق بالإختصاص يسرى عليها بأثره الحال حينما سلف الايضاح .

(لمن ١٥٥٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٥)

المادة ٨٤

القرارات الصادرة بالتعيين وتعديد للأندية الصادرة بالتعيين لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم لهم قضايا الأولاد وإحلال إدارة قضايا الحكومة محله في اختصاصاته - نص هذا القانون في مادته الرابعة كل كونها نهائية وغير قابلة لأي كمن أو محاولة أمام أية جهة قضائية - يفي حماية قانونية على هذه الطائفة من القرارات تمنع القضاء الإداري من تبسيط وإزالة عليها .

ملخص الحكم :

يبين من نصوص المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ لقانون القضاء القضائي، قسم القضاء وإدارة الأوقاف، وأصل مجلس إدارة قضاء الحكومة، واجه حلة الموظفين المدنيين بهذا القسم وجعلهم طائفتين : طائفة يجوز تعيينهم في الوظائف المائلة لوظائفهم بإدارة قضاء الحكومة ، بشرط أن يكونوا مستوفين ما ينص عليه البند (٢) من المادة (٥٥) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وذلك خلال أسبوع من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ وطائفة أخرى لا يعين أفرادها في إدارة قضاء الحكومة وهؤلاء واجه المشرع حالتهم بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون ، ثم قدر الشارع أن تنفيذ هذا القانون سيثير أنواعا مختلفة من المنازعات ، منها طعون يقيها من لا يعين في وظيفة قضائية بإدارة قضاء الحكومة سواء أكان عدم تعيينه واجبا، إلى عدم استيفائه شرط البند (٢) من المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أم لأى سبب آخر رآته الإدارة مانعا من تعيينه بإدارة القضاء، في وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة بقسم قضايا الأوقاف ولكن بأقدمية يراها ماسة بأقدميته السابقة في ذلك القسم ، ومنهله منازعات قد يقيمها لسبب أو لآخر من يعين في وظيفة فنية أو إدارية لا تقل درجتها عن درجة الوظيفة القضائية التي كان يشغلها بقسم قضايا الأوقاف ، وحسما لمثل هذه المنازعات بالذات ومنها من فتح التماس أمام هيئات معينة يطول مداها ولا تعهد مقبتها رأى الشارع أن يصن في المادة الرابعة من القانون على أنه تكون القرارات الصادرة بالتعيين أو تجديد الأهمية ، وفقا لأحكام المادة الثالثة منه ، نهائية وغير قابلة لأى طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية ، والمشرع بهذا الحكم قد أضفى حماية قانونية على طائفة من القرارات الإدارية الصادرة تنفيذا للسلطة الثالثة المذكورة ومن حملية تمنع القضاء الإدارى من تسليط رقابته عليه على أمثال هذه القرارات .

الباب :

القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة -
نصه على تشكيل لجنة التأديب والتظلمات وعلى أنها تختص بالقبض
القرارات المتعلقة بإعفاء هذه الإدارة والتمويض عنها مما يدخل أصلا في
اختصاص القضاء - خروج القضايا المتعلقة بهذه القرارات من اختصاص
محكمة القضاء الإداري - سريان ذلك على القضايا التي لم يقفل فيها باب
المراجعة - وجوب الحكم بعدم الاختصاص -

ملخص الحكم :

ينص القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا
الحكومة في المادة ٢٥ منه على أن :

« تشكل لجنة التأديب والتظلمات من أعضاء المجلس الأعلى منضما
إليه ستة من المستشارين بحسب ترتيبهم في الأقدمية » وتختص هذه
اللجنة بتأديب أعضاء الإدارة وبالفصل في طلبات إلغاء القرارات المتعلقة
بشؤونهم وفي طلبات التمويض المترتبة عليها مما يدخل أصلا في
اختصاص القضاء - وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع أقوال العضو
والإطلاع على ما يديه من ملاحظات وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة
إلا في حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها - ويكون قرار
اللجنة في جميع ما تقدم نهائيا ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام
أية جهة - « وقد ورد بالذاكرة الإيضاحية لهذا القانون : « كذا
استحدث المشروع أوضاعا جديدة في شأن تأديب أعضاء الإدارة والتظلم
في قضايا الإلغاء أو التمويض المتعلقة بشؤونهم » فجعل هذا وذاك من
اختصاص لجنة يطلق عليها اسم (لجنة التأديب والتظلمات) تتشكل من
أحد عشر عضوا - وهم أعضاء المجلس الأعلى منضما إليهم ستة من
المستشارين حسب ترتيب أقدميتهم - والنظام مستمد في جوهره مما هو
متبع في مجلس الدولة »

١٠ - إن نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر على هذا النحو الواضح هو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، المحدث في قانون تنظيمه ، وسالب لولايته ، فيما يختص بنظر الدعاوى المتعلقة بالفناء القرارات الخاصة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة ، ما دام لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، ولم يقل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ أيضا ، وذلك بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية : (طعن ٣٥٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٧)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بالفصل في طلبات الفناء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها - هو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وملغ لولايته في نظر الدعاوى التي خلدتها - سريانه على الدعاوى القائمة أمام محكمة القضاء الإداري ولم يفعل فيها أو يقل فيها باب المرافعة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه - على محكمة القضاء الإداري أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعاوى وإن تأمر بإحالتها بحالتها إلى لجنة التأديب والتظلمات بالتطبيق لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات - أياس ذلك أن لجنة التأديب هي هيئة قضائية ذات اختصاص قضائي يجوز الدفع أمامها بعدم دستورية القوانين تطبيقا للمادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم تدخل في مدلول الحاكم المنصوص عليها في المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

١٠ - إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة أيضا تضمنه من النص في المادة ٢٥ منه على اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بالفصل في طلبات الفناء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفي طلبات

التعويض المترتبة عليها هو في حقيقته قانون متعلق بالاختصاص بالنسبة إلى الحكم الوارد في المادة المذكورة ، لأنه يتضمن حكماً معدلاً للاختصاص ، متخذاً لذلك عبارة صعبة عن المعنى المقصود . فهو بذلك قد عدل اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - بإلغاء ولايته . بالنسبة إلى نظر الدعاوى المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية الخاصة بشئون أعضاء إدارة قضاء الحكومة وبطلبات التعويض المترتبة عليها ، وما دلم أن المادة الأولى من قانون المرافعات قد رددت في صدرها أصلاً مسلماً وهو أن نصوص قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به ، ثم أخرجت تلك المادة من هذا النطاق الاستثناءات التي نصت عليها في فقراتها الثلاث بالقيود والشروط التي ذكرتها للحكمة التشريعية التي كشفت عنها المذكرة الإيضاحية ، ومن ذلك ما أشارت إليه الفقرة الأولى من المادة الأولى من أن القوانين المعدلة للاختصاص لا تسرى بأثرها الحال متى كان تاريخ العمل بها بعد إقرارها بباب المرافعة في الدعوى المنظورة ، ويجوز على ما تقدم أنه إذا جاء القانون الجديد ملغياً ولاية القضاء الإداري في نوع من المنازعات ، فإنه يسرى على هذه القضية من المنازعات التي لم يفصل فيها ما دام لم يقفل فيها باب المرافعة قبل العمل به ، لأن هذه الصورة تندرج صراحة تحت حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى عن قانون المرافعات . ما دام أن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ لم يتضمن حكماً خاصاً لا صراحة ولا ضمناً يتخصص به أثر سريانه على الدعاوى التي لم يفصل فيها وعندئذ كان يجب النزول على هذا الحكم .

ومن حيث أنه يبين على مدى ما تقدم ، أن نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، وهو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بقضاء إداري ومنع لولايته في نظر الدعاوى المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية الخاصة بشئون أعضاء إدارة قضاء الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها يسرى على الدعوى الثالثة التي لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ولها يقفل فيها باب المرافعة قبل هذا التاريخ أيضاً ولا صيغة

أطلاقاً يكون هذه الدعوى نظامية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ م. دام هذا القانون المعدل للاختصاص يسرى عليها بأثره الحال حسبما سلف الإيضاح .

ولا وجه لما يدعى اليه المدعى من أن المشرع في المادة ٢٥ من القانون المذكور قد استخدم عبارة إلغاء القرارات الإدارية الصادرة في شأن الأعضاء المذكورين والمتعلقة بشئون وظائفهم ، وأنه يكون بذلك قد عنى القرارات الإدارية التي استقر القضاء الإداري على وصفها بهذا الوصف ، وعلى ذلك يكون قد أخرج من دائرة اختصاص اللجنة المشار إليها - التي حدد اختصاصها - تلك المنازعات التي تدور حول تسوية حالات الأعضاء الفنين بإدارة القضايا ، وترتيباً على هذا النظر ، وبالنظر إلى أن الحق المتنازع عليه في هذه الدعوى هو من الحقوق التي تدخل في باب التسويات ، وهو طلب المدعى تسوية حالته بتعيينه ابتداء في وظيفة معام بإدارة قضايا الحكومة وليس في وظيفة مندوب من الفئة « أ » ، وتحديد أقدميته في وظيفة معام بحيث يصبح سابقاً على الأستاذ . . . وذلك بالقياس على زملائه المحامين المعينين معه لتماثل ظروفهم ، وبذلك يصبح الفصل في هذه المنازعة داخلاً في اختصاص القضاء الإداري ولا شأن للجنة به ، لا حجة في ذلك كله إذ أن التكييف الصحيح لدعوى المدعى حسبما هو مستقر قضاء هو طلب إلغاء القرار الصادر بتعيينه في وظيفة مندوب من الفئة « أ » ، وتعيين زملائه محلين وذلك فيما تضمنه من عدم تعيينه في هذه الوظيفة الأخيرة بإدارة قضايا الحكومة ، وتحديد أقدميته بينهم ، وهي دعوى بطبيعتها دعوى إلغاء وليست تسوية ، إذ أن الجهة الإدارية في هذه الحالة إنما تصدر قرارها بناء على ما لها من سلطة تقديرية سواء في تعيين الوظيفة أو تحديد الأقدمية .

ومن حيث أنه يضاف إلى ما تقدم أنه المحكمة العليا ذهبت في حكمها الصادر بجلسته ٦ من مارس سنة ١٩٧٣ في القضية رقم ١ لسنة ٦ القضائية . حستورية ، وفي القضايا المنظمة اليها ، أنه - بين من استقر ، أصلي المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم

ادارة قضايا الحكومة أن الشارع استحدثت. بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة. نظام القضاء الإدارى ، فحول محكمة القضاء الإدارى بهذا المجلس ولاية إلغاء القرارات الإدارية ، ولما كانت هذه الولاية تشمل فيما تشمل على منازعات أعضاء الهيئات القضائية بشأن القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم ، فقد رأى الشارع رعاية لكرامتهم وأعمال لاستقلالهم أن يجنبهم حق التقاضى أمام تلك المحكمة حيث تنظر منازعاتهم فى جلسات علنية ، فمهد بالفصل فيها الى كبار أعضاء الهيئات القضائية من ذوى المناصب الكبرى لأنهم لما توافروا فيهم من خبرة وذرية بشئون زملائهم أقدر فى الإحاطة بها وتحرى وجه الحق والصواب عندما تعرض عليهم تظلماتهم ، فيجلسون كأعضاء أسرة واحدة للفصل فيها على قدر من هذه الخبرة والدراسة ، ولقد أرسى الشارع هذه النسبة ابتداء فى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التى نقلت الاختصاص بالفصل فى طلبات القضاء المراسيم والقرارات المتعلقة بشئون رجال القضاء والنيابة وطلبات التمويل عن الاضرار المترتبة عليها من محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة الى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الاقل أحد عشر مستشارا ، وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون تعليقا على تلك المادة أن الشارع زاد على الضمانات المقررة لرجال القضاء ضمانا أخرى فوكل أمر الفصل فى هذه الطعون لأعلى هيئة قضائية فى البلاد منعقدة بهيئة جمعية عمومية اصنافا منها فى بث الثقة والطمأنينة فى نفوسهم .

ولعل فى تشكيل المحكمة على الوجه سالف الذكر ما يضى عن ضمانات تعدد درجات التقاضى ، وقد نهج المشرع هذا النهج بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة حيث أنشأ بمقتضى المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة لجنة اسمها لجنة التأديب والتظلمات ، وعهد اليها تأديب أعضاء المجلس فضلا عن ولاية الفصل بصفة قضائية فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم وغزو طلبات التمويل المترتبة عليها مما كان يدخل أصلا فى اختصاص القضاء ويكون قرارها فى هذه الطلبات نهائيا لا يقبل الطعن أمام أى جهة ، وقد

ردد الشارع هذا الحكم في المادة ٦٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، وفي عام ١٩٦٣ استحدث الشارع نظام لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة بمقتضى المادة ٢٥ من إقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المتقسم ذكرها وأصبح نصها على غرار المادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تدعيم مجلس الدولة بمادة الذكر ، وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لذلك القانون تعليقا على المادة ٢٥ منه أن الشارع « استحدث أوضاعا جديدة فى شأن تأديب أعضاء الإدارة والنظر فى قضايا الإلغاء والتعويض المتعلقة بشئونهم ، فجعل هذا وذلك من اختصاص لجنة يطلق عليها لجنة التأديب والتظلمات تشكل من أحد عشر عضوا هم أعضاء المجلس الأعلى منضما اليهم ستة من المستشارين حسب ترتيب أقدميتهم ، والنظام مستمد فى جوهره مما هو متبع فى مجلس الدولة » . وقد صدر بعد ذلك القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية متضمنا نقل اختصاصات مجالس الهيئات القضائية ومن بينها المجلس الأعلى لإدارة قضايا الحكومة الى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، الا أن لجنة التأديب والتظلمات بهذه الإدارة ظلت تمارس اختصاصاتها المشار اليها .

وخلصت المحكمة من ذلك الى أن الشارع اذ أنشأ الهيئات الثلاث ، المتقدم ذكرها والفها من كبار أعضاء الهيئات القضائية بنصاب يبلغ أضعاف النصاب المادى للمحاكم العليا ، وعهد اليها الفصل فى منازعاتهم بصفة قضائية بعد سماع اقوالهم والإطلاع على ما يدور من ملاحظات وذلك بقرارات خامسة تصدر بالأغلبية ، وذلك جميعها إجراءات قضائية ، وإن الشارع اذ نهج هذا النهج إنما يستهدف كما أفصحت عن ذلك المذكرات الإيضاحية لقوانين الهيئات الثلاث توفير ضمانات جديدة لأعضاء هذه الهيئات تكفل بث روح الثقة والعلمانية فى نفوسهم ، كما رأى الشارع لأن تشكيل الهيئات بالنصاب المذكور من كبار رجال الهيئات القضائية بشفئ عن تعدي درجات التقاضى ، لجعل أحكامها بمثابة أحكام الخصومة ، وإذ كان ذلك هو هدف الشارع من إنشاء الهيئات الثلاث

ومنها لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة ، فليس محقولا أن ينقل الاختصاص بنظر منازعاتهم من جهة قضائية وهي محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة حيث الضمانات القضائية مكفولة الى هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي ، وعلى مقتضى ذلك تكون لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة هيئة قضائية تمارس اختصاصا قضائيا ، وإذا كان المشرع قد سار على هذا النهج بالنسبة لدعاوى الغاء القرارات الإدارية والتمويض عنها بالنسبة لأعضاء إدارة قضايا الحكومة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ، فإن الاختصاص لا يزال منعقدا لهيئة التأديب والتظلمات سالفة الذكر حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة مؤيدا بقضائها المحكمة العليا ، ومن ثم يجوز إبداء الدفع أمامها بعدم دستورية قانون مطلوب تطبيقه في إحدى القضايا المطروحة عليها وذلك تطبيقا للمادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أنه لا تقدم جميعه يكون مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري غير مختص بنظر هذه الدعوى ، وتكون لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة هي المختصة بنظر طلبات المدعى ويكون له متى عرضت دعواه أمامها أن يتقدم بطلب الطعن بعدم الدستورية إليها .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية » ، ولما كانت المحكمة قد انتهت - على النحو السالف بيانه - الى أن لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة هيئة قضائية تمارس اختصاصها قضائيا يجوز إبداء الدفع أمامها بعدم دستورية قانون مطلوب تطبيقه في إحدى القضايا المطروحة عليها وذلك تطبيقا للمادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، فلها أن متى تم تبديل مقر تداول المحاكم المتضمن عليها في المادتين ٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بتظر الدعوى ، ويكون الطعن عليه فى هذا القضاء قد قام على غير أساس سليم من القانون مما يعين منه الحكم برفضه مع إحالة الدعوى بحالتها الى لجنة التأديب والتنظيمات بإدارة قضايا الحكومة ، وأبقت الفصل فى المصروفات .

(طعن ٥٥٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٧)

ثالث عشر : عدم الاختصاص بشئون قيد المحامين وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم بتأديبهم .

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

لجان قيد المحامين - المنازعات الخاصة بالطعن فى قراراتها فى شأن قيد المحامين وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم الوطنية وتأديبهم - خروجهم عن ولاية مجلس الدولة بنص المادة ١٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - النص المذكور يعتبر معذرا لقواعد الاختصاص المتعلق بالوظيفة - سريانه من حيث الزمان - المادة ١٠/١ من المحلات .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، بشأن تنظيم مجلس الدولة ، اذ نصت على أنه : « فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم الوطنية وتأديبهم يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى فى الطعون التى ترفع عن هذه القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائى ٠٠ » ، لم تهدف الى مجرد تنظيم طرق الطعن بالنسبة الى تلك القرارات المستثناة ، بل قصدت فى الواقع من الامر الى نزع الاختصاص الوظيفى للقضاء الإدارى

من نظر المنازعة التي يكون موضوعها الطعن فيها ، وقد اُفصحت عن ذلك المذكورة الايضاحية . والنص المستحدث بالقانون المشار اليه هو نص معدل لاختصاص مجلس البتة في هذا الخصوص ، مما لا معنى معه عن تطبيق الفقرة الاولى من المادة الاولى من قانون المرافعات على المنازعات المعروضة أمام جهة القضاء الاداري ، ما دام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد اصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة فيها .

(طعن ٨١٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٩١)

البينة :

الطعون في قرارات لجنة قبول المعامنين : المختص محكمة النقض (الدائرة الجنائية) في هذا الصدد .

ملخص الحكم :

ان المادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، الخاص بالمحكمة أمام المحاكم ، قد زادت بمحكمة النقض (الدائرة الجنائية) ، النظر في الطعون في القرارات الصادرة من لجنة قبول المعامنين برفض طلب القيد في الجدول ، وبأن كان المدعي قبل إيسس دعواه على أبو اللجنة المذكورة قد رفضت طلبه قديم بجدول المعامنين أمام محكمة النقض ، فمن ثم يتجه إلى إحالة هذه المنازعة إلى محكمة النقض (الدائرة الجنائية) ، إذ أصبحت من وحدتها المختصة بنظرها .

(طعن ٨١٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

زابع عشر : علم الاختصاص (قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢)
بقرارات الجامعات بالنسبة لطلابها .

قاعدة رقم (٩٢)

البينة :

مرافعات - إلغاء الوسيلة القضائية ليس معناه إلغاء أصل الحق في ذاته .

ملخص الحكم :

إن إلغاء الوسيلة القضائية ليس معناه إلغاء أصل الحق ذاته ، ذلك أنه يجب عدم الخلط بين أصلين لا تعارض بينهما ، وهما : (أولا) الحق شيء ووسيلة المطالبة شيء آخر ، و (ثانيا) أن القانون هو الذي يحدد وسيلة المطالبة بالحق ويعين الجهة التي يلجأ إليها صاحب الحق لاقتضاء حقه ، قضائية كانت هذه الجهة أو غير قضائية . فالحق هو سلطة أو مزية يقررها القانون لصاحب الشأن ، وهو يظل كامنا ساكنا ولا ينشط ولا يتحرك إلا إذا اعتدى عليه . وسكونه في حالة عدم الاعتداء ونشاطه وتحركه في حالة الاعتداء هما مظهران وحالتان لشيء واحد ، ولكن حتى في حالة النشاط والتحرك عند الاعتداء ليس من المحتم أن تكون وسيلة اقتضاء الحق أو رده إلى نصابه هي المطالبة القضائية وحدها ، أو أمام جهة قضائية معينة دون أخرى ، بل قد تكون غير الوسيلة القضائية ، أو قد تكون وسيلة قضائية بوجه معين أو بآخر أمام جهة معينة أو أخرى كل ذلك حسبما يحدده القانون ويعينه . وإية ذلك كله أن الحق قد يعتدى عليه فينشط في الصورة المتحركة ، ومع ذلك لا يلزم أن يلجأ صاحب الحق إلى المحاكم لاقتضائه ، فقد يلجأ إلى الجهات الإدارية أو إلى النيابة العامة بطريق الشكوى ، فيرد الحق إلى نصابه دون أن يضطر إلى اللجوء إلى القضاء ، حتى ولو كانت وسيلة الالتجاء إليه متاحة له من الأصل ، مما يؤكد أن إلغاء الوسيلة القضائية ليس معناه إلغاء أصل الحق في ذاته ، كما أن الحق قد يعترف به القانون ويقوره ومع ذلك لا يكفله بمطالبة قضائية ، فالالتزام الطبيعي من داخل الدائن حقيق وإن كان غير مكفول بدعوى قضائية ، فإذا وفاة المدين لما استطاع هذا الأخير أن يسترد ما أذاه ، ولو أنه لم يكن حقا لكان المدين في حل من أن يسترد ما أذاه ، على أساس أنه وقاء بغير سبب ، فيحق له أن يسترد ما دفعه بدون حق . ويخلص من ذلك أن ترتيب الحق وتقريره شيء وتحديد الوسيلة القانونية لاقتضائه شيء آخر ، كما أن القانون قد يعين جهة غير المحاكم يلجأ إليها صاحب الحق لاقتضاء حقه ، كالجهات الإدارية ومنها الهيئات الجامعية والجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ..

بل وقد يحظر اللجوء الى المحاكم ، كل ذلك حسبما يقرره القانون ، في هذا الشأن . وعلى مدى ما تقدم ، فان المادة ٢٩١ لا تهرء أو تمس أصل حق الطلاب في قرص الدخول في الامتحانات أو في غيرها حسبما تقرره القوانين واللوائح الجامعية ، وإنما تمنع فقط أية جهة قضائية من نظير الدعاوى التى يكون موضوعها طلبات إلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من الجامعة (شئون طلابها) دون الاخلال بأصل حق الطلبة فى اللجوء الى الجهات الأخرى كالهيات الجامعية أو الرياضية بالنسبة لها ، لاقتضاء حقوقهم بحسب القوانين واللوائح ، أن كان لهم فى ذلك وجسه حق ، ولو كانت هذه الحقوق قد رقت بشأنها دعاوى إلغاء أو وقف تنفيذ ، وأصبحت المحاكم غير مختصة بنظرها بمقتضى تلك المادة ، ما دامت هى لم تمس أصل الحقوق المذكورة فى ذاتها ، ولم تقرر إلغاءها بأثر رجعى ، كما أنه ما زال لهؤلاء الطلبة الحق فى الالتجاء الى القضاء بدعوى التمويض عن تلك القرارات ان كان لذلك وجه ، اذ الذى منع من اختصاص القضاء هو الوسيلة القضائية بطلب الإلغاء ووقف التنفيذ فقط .

(طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (٩٣)

المسألة :

عدم امكان الطعن فى القرار الإدارى بطريق الإلغاء لى عيب من الأسباب لا يفتح المحكمة من استظهار دكن الشروعية للتحقق من قيامه أو انعدامه عند نظرها فى طلب التمويض .

ملخص الحكم :

لئن كان القضاء الإدارى قد أصبح غير مختص بإلغاء القرار المظنون فيه للمصدر من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها بتحويل المدعين من طاية نظاميين الى طلبة منتسبين ما عدا من يكون منهم قد منع اجازة دراسية من الجهة التى يتبعها ، إلا أن ذلك لا يمنع عند نظر طلب التمويض المؤقت الذى ما زال مختصا به من ان يستظهر ما إذا كان هذا القرار معيبا أو غير معيب بالوجه من الوجوه ، لا ليقضى بالإلغائه ، بل ليزن ذلك عند

الفصل فى طلب التعويض ، لما هو معلوم من أن عيب عدم المشروعية فى القرار الإدارى أما أن يحكم به بالطريق المباشر أى بإلغاء القرار المشوب بهذا العيب ، أو بالطريق غير المباشر أى بمسألة الإدارة بالتعويض عنه ، وإذا استغلق الطريق الأول ، أما بسبب فوات ميعاد الطعن بإلغاء ، أو لامتناع الاختصاص بنظر طلب الإلغاء أو لفقر ذلك من الأسباب فإن هذا لا يمنع القضاء من استظهار ركن المشروعية للتحقق من قيام هذا الركن أو انعدامه عند النظر فى طلب التعويض ، ما دام ميعاد تقديم هذا الطلب ما زال مفتوحا واختصاص القضاء الإدارى به مازال قائما .
(طعن ١٥٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات - تحريم الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية فى القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها - القول بعدم دستوريته - فى غير محله - المقصود بمبدأ المساواة أمام القانون .

ملخص الحكم :

لا وجه للنمى على نص المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات بأنه غير دستورى بمقولة انه حرم الطلبة من اللجوء الى قاضيهم الطبيعي وهو القضاء الإدارى فى حمايتهم من اعتداء الإدارة بإلغاء القرارات أو وقف تنفيذها ، ولا بمقولة انه يهدر مبدأ المساواة أمام القضاء ، لانه حرم طائفة من الأفراد وهم الطلبة من الالتجاء الى القضاء الإدارى بطلب الإلغاء أو وقف التنفيذ فى الوقت الذى يسمح به لغيرهم من الأفراد - لا وجه لذلك كله - لأن من المسلم كأصل دستورى أن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويحدد نطاق ولايتها ويوزع الاختصاص بينها ، كما انه هو الذى يقرر الحقوق ويحدد وسائل المطالبة بها ، قضائية كانت أو غير قضائية ، ولا يلزم حتما أن تكون تلك الوسيلة قضائية ، أو أن تكون قضائية على وجه معين كطلب الإلغاء أو وقف التنفيذ

دون وجه آخر كطلب التعويض ، بل المرد في ذلك كله الى ما يرتبه القانون ويحدده وبالشروط والأوضاع التي يقررها ، لأنه هو الاداة الدستورية التي تملك ذلك كله في حدود الدستور ، وبغير خروج على مبدئه . كما أن من التسلمات كذلك كأصل دستوري أن المقصود بالمساواة أمام القضاء هو عوم التفرقة بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية والمادة ٢٩١ اذ أخرجت من اختصاص القضاء الإداري النظر في طلبات إلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها انما عدلت هذا الاختصاص ليسرى في حق طائفة الطلبة جميعا ، لا فرق من هذه الناحية بين فرد من هذه الطائفة وآخر ، فهم جميعا سواء أمام القضاء في هذا الشأن ، وهذا هو المقصود بالمساواة أمام القضاء في حقهم من الناحية الدستورية ، ولكن لا يمكن أن تفهم المساواة أمام القضاء بالتفاسير بينهم وبين طائفة أخرى من الأفراد لا شأن لهم في النظم الجامعية لعدم التماثل في المراكز القانونية .

(طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

العبارة رقم (٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ - تحريمه الطعن بالالفاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها - اعتباره في هذا الصدد من القوانين المسئلة للاختصاص ، لا التنظيمية لطرق الطعن في الأحكام - المادة ١/١ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

أن نص المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات المصرية ، إذ قضى بأنه « لا يجوز الطعن بالالفاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها » ، لا يهدف الى مجرد تنظيم طرق الطعن ، سواء

بالنسبة إلى القرارات الإدارية التي عنها أو الأحكام الصادرة في شأنها ، بل يقصد في الواقع من الأمر ، إلى منع أية جهة قضائية من نظر منازعة يكون موضوعها الطعن في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها ، وهو بهذه المثابة قانون معدل لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص ، مما لا معنى معه عن تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات ، ما دام ذلك القانون قد أصبح معمولاً به قبل قبل باب المرافعة في هذه المنازعة والنزول على حكمه في القضاء بعدم جواز نظرها .

(طعن ١٦١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات - تحريمه الطعن بالإنهاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها - استعماله كلمة « الطعن » في هذا الصدد لا يمنع من اعتباره من القوانين المعالجة للاختصاص لا المنظمة لطرق الطعن في الأحكام - العبارة بمقصود الشارع - للمقصود بمباشرة « الطعن » في هذا المقام ، الدعوى التي موضوعها طلب إلغاء قرار صادر من الهيئات الجامعية في شئون طلابها أو وقف تنفيذه .

ملخص الحكم :

لهم ما إذا كان القانون الجديد هو في حقيقته قانون متعلق بالاختصاص أم قانون متعلق بتنظيم طرق الطعن أمام درجات التقاضي في حكم المادة الأولى من قانون المرافعات ، لا يجب الوقوف عند مجرد التعبيرات والألفاظ التي ترد في صياغة القانون الجديد ، بل يجب التحرر عن مقصود الشارع ، لأن من الأصول المسلمة في التفسير أن العبارة بالمعنى لا بالألفاظ والمعاني . وعلى هذا ذلك فإن الشارع إذ نص في المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات على أنه « لا يجوز الطعن بالإنهاء أو وقف

التنفيذ أمام أية جهة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها « انما عنى بعبارة « الطعن » الدعوى التى ترفع أمام القضاء والتى يكون موضوعها طلب إلغاء قرار صادر من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها أو وقف تنفيذها ، ولم يقصد من تلك العبارة أى معنى خاص بتنظيم الطعن فى الاحكام أمام درجات التقاضى ، بل قصد الى عزلها عن نظر مثل هذه المنازعات ، أو بعبارة أخرى أنها لا تختص بها ، وآية ذلك أن الشارع قد يستعمل عبارة « عدم جواز النظر » أو « عدم سماع الدعوى » أو « عدم قبولها » ، وهو يقصد فى الحقيقة من هذه العبارات ليس تقرير حكم خاص بشكل الدعوى أو بموضوعها . وانما تقرير حكم معدل للاختصاص وتجد استعمال هذه العبارات بالمعنى المذكور (أى بمعنى التعديل فى الاختصاص) مرددا فى قوانين عدة ، يكفى الإشارة فى هذا المقام الى ما كان خاصا باختصاص مجلس الدولة ، فمثلا استعمل القانونان رقما ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، و ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بهذا المجلس عبارة « لا تقبل » الطلبات المتعلقة بعمل من اعمال السيادة ، بمعنى ان القضاء الادارى لا يختص بنظرها ، ولذا استعمل الشارع فى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة فى المسادة ١٢ منه عبارة « لا يخص » مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ، أى باللفظ الأدق فى التعبير عن المعنى المقصود .

(طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

خامس عشر : عدم الاختصاص بشئون القوات المسلحة والمعاهدات العسكرية .

قائمة رقم (٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ فى شأن التنظيم من قرارات لجان ضبط القوات المسلحة - اختصاص اللجنة العليا للضباط - شموله لجميع المنازعات الادارة الخاصة بضباط القوات المسلحة بمسألة ذلك

المكافآت والمرتبات والمعاشات - علم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة اين كان نوعها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قرارات نجان بضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التى أشار فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومن المفكرة الايضاحية ، قد هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادائى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، وجاء نص المادة الأولى من العموم والشمول والافراغ فى هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الامور جميعها ، وبعد أن نزع القانون المذكور عن المجلس الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص المجلس اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على انشاء لجنة أخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية. ففوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية المختلفة وتحديد اختصاصاتها بما يتسع لنظر المنازعات الادارية كافة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات . ولا صدر القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا للضباط فى تلك الامور أكد اختصاصها دون غيرها بالنظر فى كافة المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها لجان الضباط المختلفة ، ويدخل فيها بطبيعة الحال اللجان الادارية التى ينظمها وزير الحربية ويحدد اختصاصاتها فى أفرع القوات المسلحة بما قد يشمل المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات . ومهما يكن الأمر فى شأن صدور أو عدم صدور تلك القرارات الأخيرة فإن عدم صدورهما حتى اليوم - ان كانت لم تصدر - لا يكون من شأنه ارجاع الاختصاص الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فى أمور منع نظرها على وجه الشمول فى المادة الأولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ .

١٠ طعن ٧٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٣٠

قائمة رقم (٩٨)

المبدا :

المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - اختصاص
اللجنة العليا لضباط بنظرها - محدد بان تكون المنازعات متعلقة بالظمن
في قرارات لجان الضباط المختلفة - الدعاوى الخاصة بالتعويض عن
قرارات الفصل بغير الطريق التاديبى الصادر بمقتضى احكام الرسوم
بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - علم اختصاص اللجنة العليا بنظرها -
اختصاص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن
التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة تنص على اختصاص
اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة بتكون غيرها بالنظر فى المنازعات
الادارية ، مما قد يفهم منه شمول اختصاصها لكافة الاقضية الادارية ،
الا أن المادتين ٦٥ و ٦٥ من هذا القانون قد حددتا الاختصاص على نحو
لا لبس فيه ولا ابهام ، وهو أن اختصاص اللجنة المذكورة مقنود بالتظلم
من قرارات لجان الضباط المختلفة ، ومقصود على تأييد القرار المطعون فيه
أو الغائه أو تخفيضه أو استبداله أو وقف تنفيذه ، وانه لا يترتب على
قرارات هذه اللجنة أى حق فى المطالبة بتعويضات مالية ، ومن ثم فلا
ينصرف هذا اختصاص بداعة الى الدعاوى المرفوعة بالمطالبة بالتعويض
عن قرار صادر بالفصل بغير الطريق التاديبى مسبق صدوره من مجلس
الوزراء بعد موافقة لجنة مشكلة بقرار من القائد العام للقوات المسلحة
بمقتضى احكام الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن فصل الموظفين
بغير الطريق التاديبى . وعلى هذا ما تقدم فان دعوى المطالبة بالتعويض
عن القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بحالة
المدعى الى المعاش بمقتضى احكام الرسوم بقانون سياليف الذكر تبقى فى
اختصاص القضاء الادارى ، اذ ان اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات
المسلحة مقصور على النظر فى قرارات لجان الضباط المختلفة ، دون

ما يصدره مجلس الوزراء من قرارات بعد موافقة لجنة مشكلة بتشكيلا خاصا بأمر من القائد العام للقوات المسلحة ، اعمالا لأحكام قانون استثنائي صدر وانتهى تطبيقه قبل صدور القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

(طعن ٨١١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

قرارات المجالس العسكرية - الطعن فيها والتعويض عنها - المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تقريرها عدم جواز الطعن في قرارات وأحكام المجالس أمام أية هيئة قضائية أو إدارية - المادة ١٣٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة - إحالتها الى قانون المجالس العسكرية سالف الذكر - مقتضاها صريان حظر الطعن في قرارات وأحكام المجالس العسكرية الخاصة برجال الشرطة - القول بأن حظر الطعن خاص بقرارات وأحكام المجالس العسكرية لرجال القوات المسلحة دون الخاصة برجال الشرطة - غير صحيح - التحلى بأن الإحالة الواردة بالمادة ١٣٦ من قانون هيئة الشرطة قاصرة على الأحكام الموضوعية دون المتعلقة بالإجراءات - تخصيص بلا مخصص - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الطعن في هذه القرارات أو التعويض عنها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة يقضى في المادة ١٣٦ منه بأن يخضع لقانون الاحكام العسكرية الضباط بالنسبة الى الاعمال المتعلقة بقيادة قوات نظامية والكونستبلات والصولات وضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى ورجال الخفر النظاميين في كل ما يتعلق بخدمتهم . وأن المادة ١٣٧ تقرر بأن تشكيل المجالس العسكرية يكون بأمر من وزير الداخلية أو من ينيبه ويصدق على أحكامها الآخر بالتشكيل .

وقد تضمن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية وتضمن تعديلات جوهرية على قانون الاحكام العسكرية يتعلق بأحكام المجالس المشار اليها وكيفية إعادة النظر في قراراتها وأوجه قبول الالتماس وشكل تقديمه واجراءات نظره ٠٠٠ وقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر في المادة الاولى على أن المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية ، لاحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا يجوز الطعن في قراراتها او احكامها امام هيئة قضائية او ادارية خلاف ما نص عليه القانون . وقد جاء في المادة العاشرة ، أن هذا القانون يسرى على جميع الدعاوى المنظورة امام هيئات قضائية او ادارية أخرى من تاريخ نشره . ومؤدى ذلك أن القضاء الادارى أصبح غير مختص بنظر أى طعن فى حكم أو قرار صادر من المجالس العسكرية حيث ان قانون الاحكام العسكرية قد نظم تشكيل واختصاص المجالس العسكرية على اختلاف درجاتها وبين طرق الطعن فى قراراتها واجكامها مما يضمن تصحيح أى أخطاء تقع فيها أو أى اجحاف بحقوق المتهمين كما تضمنت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ، فضلا عما ذكر ، انه ليس هناك ما يسوغ إباحة الطعن فى قرارات هذه المجالس واحكامها أمام هيئات مدنية بجهة بعيدة عن تفهم النظم العسكرية وتعاليلها المكتوبة أو غير المكتوبة ، ولا يقبل فى هذا المجال القول بأن المشرع لم يقصد ان تسرى احكام القانون المنو عنه الا على القرارات الصادرة من المجالس العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة دون المجالس العسكرية الخاصة بمحاكمة رجال الشرطة بدعى أن الاحالة المشار اليها فى المادة ١٣٦ من قانون هيئة الشرطة مقصورة على الأحكام الموضوعية اذ أن هذا الادعاء ينطوى على تخصيص بلا مخصص حيث ان الاحالة وردت عامة غير مقيدة ولا مشروطة ومن ثم فتبصر الاحكام الواردة الواردة فى قانون الاحكام العسكرية الموضوعية منها والمتعلقة بالاجراءات فى حق رجال الشرطة وفى ضوء التفصيل الوارد فى المادة المذكورة ٠٠٠ ولا يقدح فى ذلك الإشارة فى مواد القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ الى سلطة التصديق والى السلطة الاعلى من الضابط المصدق. ولفظ رئيس هيئة

أركان الحرية المختص ٠٠٠ الخ ٠ وكذلك أمضاء وزير الحربية على
المذكرة الإيضاحية للقانون ٠٠٠ ذلك أن قانون الأحكام العسكرية هو
قانون مخصص لأفراد القوات المسلحة بحسب الأصل ، ومن ثم فإن أي
تعديل لأحكامه لا يمكن أن يخرج عن هذا الأصل ، ومن أجل ذلك تكون
المحاكم الإدارية غير مختصة بنظر الطعون في قرارات وأحكام المجالس
العسكرية ويستوى في هذا الشأن المجالس العسكرية التي يضع لها أفراد
القوات المسلحة والمجالس العسكرية التي يخضع لها رجال الشرطة ٠
وغنى عن البيان أن الحظر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر في شأن عدم جواز الطعن في قرارات وأحكام
المجالس العسكرية جاء عاما فلا يسوغ لأية جهة قضائية أن تعقب على
قرارات هذه المجالس وأحكامها عن طريق الطعن فيها والأمر في هذا
الحظر سواء بالنسبة لقضاء الإلغاء أو قضاء التضييق ٠
(طعن ٤٠٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٤)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

المستفاد من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم اختصاصات اللجان
القضائية لضباط القوات المسلحة أن المشرع أنشأ قضاء إداريا عسكريا يندرج
في القضاء العسكري ويختص بدون غيره بالنزاعات الإدارية لضباط القوات
المسلحة - خروج هذه النزاعات من اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء إداري ٠

ملخص الحكم :

المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ تنص على أن :
" تختص لجنة ضباط القوات المسلحة للنقطة بهيئة قضائية دون غيرها
بالنظر في النزاعات الإدارية الخاصة بالقرارات النهائية التي تصدرها
لجان الضباط بالقوات المسلحة " .

وتنشأ بكل فرع من أفرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها ، بالفصل في باقى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القسوات المسلحة ويصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - اسوة بالقانون السابق عليه رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ - سلب مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى الاختصاص بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة وناطه باللجان المشكلة وفقا لاحكامه وانه يدخل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القسوات المسلحة المنازعة فى المعاش وما فى حكمه .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى وباختصاصه بنظر الدعوى اخذا فى ذلك بشير النظر المتقدم فانه يكون قد خالف القانون وحق عليه الالقاء .

ومن حيث انه بعد صدور الحكم المشار اليه واثنا نظر الطعن صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ونص فى المادة ١ منه (ان تنشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة الآتية :

١ - اللجنة القضائية لضباط القوات البرية :

ب - اللجنة القضائية لضباط القوات البحرية .

ج - اللجنة القضائية لضباط قوات الجوى .

د - اللجنة القضائية لضباط قوات الدفاع الجوى .

هـ - اللجنة القضائية لضباط قوات حرس الحدود .

ونص المادة ٣ منه على ان : تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة والقوات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة لضباط القوات المسلحة

المتقدمة بصفة هيئة قضائية وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١
فى شأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة) ٠ ويبين
بجلاء من هذه النصوص ان الشارع قد خصص قضاء مستقلا قائما بذاته
لنظر المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة ويعتبر هذا
القضاء جهة قضائية تقوم بجانب جهة القضاء الادارى بمجلس الدولة وذلك
نزولا على احكام الدستور الذى ينص فى المادة ١٨٣ منه على ان (ينظم
القانون القضاء العسكرى ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الواردة فى
هذا الدستور) ٠

واعمالا لحكم هذه المادة اصدر الشارع القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥
سالف الذكر وبموجبها اقام قضاء ادارى عسكرى يندرج فى القضاء
العسكرى ويختص بالمنازعات الادارية لضباط القوات المسلحة واذ
خرجت المنازعة المطروحة من اختصاص القضاء الادارى بمجلس الدولة
فانها تدخل فى اختصاص القضاء الادارى العسكرى وفقا للقانونين رقمى
٩٦ لسنة ١٩٧١ ، ٧١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما مما يتعين معه احوالتهما
الى اللجنة القضائية المختصة وفقا للقانونين المشار اليهما وذلك أعمالا
لحكم المادة ١٢٠ مراقعات ٠
(طعن ٤٣٧ لسنة ٢٠ ق ، ١٧٣ لسنة ٢١ - جلسة ٤/١٢/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٠١)

المادة :

اختصاص لجان الضباط بالقوات المسلحة ولجان الفرع القوات المسلحة
دون غيرها بنظر جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة -
المنازعة فى القرار الصادر بانتهاء الخدمة من القوات المسلحة تخرج عن
اختصاص مجلس الدولة هيئة قضائية ادلى ٠

ملخص الحكم :

عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بجميع المنازعات الادارية
الخاصة بضباط القوات المسلحة وخضوعها لاختصاص لجنة ضباط القوات

المسلحة ولجان أفرع القوات المسلحة بهذه المنازعات ، على ما جاء به القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ ، مما رددته من بعده القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة التي حل محلها ، وما أكدته القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية للقوات المسلحة ، على الوجه الوارد بنصوصه المقررة لاختصاص هذه اللجان بالفصل في المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا العقوبات الانضباطية وما تختص به لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية طبقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ .

(طعن ٤٤٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٩)

للمجلس رقم (١٠٢)

البيان :

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ردد ما جاء في القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التنظيم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة من قصر الاختصاص بالنظر في جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع هذه القوات - نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الشمول والعموم بما يدخل جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة بما فيها المنازعات الخاصة بالكافات والمرتبات والمعاشات في اختصاص لجان الضباط المشار اليه - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة يؤكد اختصاص هذه اللجان دون غيرها بالفصل في جميع المنازعات الادارية المتعلقة بضباط الضباط - مؤدى ذلك عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر دعوى موضوعها التكاليف بصرف الفرق متجه المعاشات المستحق لورقة أحد الضباط بالقوات المسلحة بالتطبيق لاحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٥ والقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والكافات والتأمين والتعويض للقوات المسلحة .

ملخص الحكم :

لما كان قضاء هذه المحكمة جرى على ان لقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التنظيم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة كتبها هو ظاهر من هيئته التي أشار فيها الى القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٥

فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومن مذكرته الايضاحية قد هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، وقد جاء نص المادة الاولى منه من العموم والشمول فى هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الامور جميعها ، وبعد أن نزع عن المجلس الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على انشاء لجنة اخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية ، ففوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية المختلفة وتحديد اختصاصها بما يتسع لنظر المنازعات الادارية كافة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات ، ولما صدر القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة، وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا للضباط فى تلك الامور ، اكد اختصاصها دون غيرها بالنظر فى جميع المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها لجان الضباط المختلفة ، وتدخل فيها بطبيعة الحال اللجان الادارية التى ينظمها وزير الحربية ويحدد اختصاصاتها فى أفرع القوات المسلحة بما يشمل المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات .

ومن حيث انه لا يغير من النظر المتقدم ان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه قد ألغى بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ، ذلك لأن القانون الأخير نص فى المادة ١٤ منه على أن تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية، التى تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة وتنشأ بكل فرع من أفرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالنظر فى باقى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة . كما نصت المادة ١٢ من هذا القانون على تعديل الفقرة ٢ من المادة ٩ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، فقضت باختصاص لجنة ضباط القوات المسلحة عند انعقادها بصفة هيئة قضائية بالنظر فى كافة المنازعات الادارية المترتبة

على هذه القرارات . ومؤدى الاحكام المتقدمة ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ قد ردد ما جاء فى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ من قصر الاختصاص بالنظر فى جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع هذه القوات ، وقد جاءت نصوص القانون الأخير من الشمول والعموم بما يدخل جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات فى اختصاص لجان الضباط المشار اليها ويحررها من ثم من اختصاص القضاء الادارى . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان دون القضائية لضباط القوات المسلحة ، ونص على انشاء اللجان القضائية لأفرع هذه القوات وحدد هذه اللجان وكيفية تشكيلها وقضى باختصاصها دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا التقويات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، مما يستفاد منه وان هذا القانون قد ردد احكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ ، مؤكدا اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل فى جميع المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الضباط .

ومن حيث ان الدعوى الماثلة قد اقيمت أمام محكمة القضاء الادارى فى ظل العمل باحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه واسمرت الى ان عمل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ، ولما كان يبين من أوراق الطعن ان مورث المدعى بصفته - جسيما هو ثابت بملف خدمته - هو المرحوم النقيب الضابط بالقوات المسلحة الذى عومل بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨/٦/١٩٥٠ وقد استحق وراثته معاشا بمقتضى هذا القانون ، وان المدعى بصفته وصيا على ولديه الضابط المذكور يطالب فى الدعوى الحالية بصرف فروق متجدد المعاش المستحق لهما على أساس حكم المادة ١١٨ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتساقط والتعويض للقوات المسلحة .

ومن حيث انه يبين ما تقدم ان المعوى الماثلة مقامة من ورئين لضابط من القوات المسلحة ، وموضوعها مطالبة بصرف فروق متجمد المعاش المستحق لهما عن هذا الضابط تطبيقا لاحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ السالفى الذكر ، هو ما يخرج تطبيقا لاحكام القانونين رقمى ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ و٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما ولما جرى عليه قضاء هذه المحكمة عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .
(طعن ٥٥٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠)

المادة رقم (١٠٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قروبات لجان ضباط القوات المسلحة - هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - متى اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة واللجان الادارية لكل فرع من فروع القوات المسلحة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التى اشار فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومن مذكرته الايضاحية قد هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وقد جاء نص المادة الاولى منه من العموم والشمول والافراغ فى هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الأمور جميعها ، وبعد أن نزع من المجلس الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة كما نص على انشاء لجنة أخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من افرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير

الحربية ، ففوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية المختلفة وتحديد اختصاصها بما يتسع لنظر المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات ولما صدر القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقيات لضباط القوات المسلحة وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا للضباط فى تلك الامور أكد اختصاصها دون غيرها بالنظر فى جميع المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها لجان انضباط المختلفة وتدخل فيها بطبيعة الحال اللجان الادارية التى ينظمها وزير الحربية ويحدد اختصاصاتها فى افرع القوات المسلحة بما قد يشمل المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات .

(طعن ١٤٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٤)

قاعدة رقم (١٠٤)

المسألة :

كون المدعى يعمل فى مصلحة خفر السواحل وهى مصلحة عسكرية ويحمل رتبة يوزباشى شرف - خروج منازعته الادارية من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - لا يغير من ذلك أن رتبته العسكرية وقتية .

ملخص الحكم :

ان الثابت على هذا النحو أن المدعى حتى تاريخ حالته الى المعاش اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٤ كان يعمل فى مصلحة خفر السواحل وهى مصلحة عسكرية وفقا لما سلف ايفاحه ويحمل رتبة عسكرية هى رتبة يوزباشى (شرف) وبهذه المثابة يلحق منازعته الادارية الراهنة اثر القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المتقدم ذكره وتخرج تبعا لذلك ونتيجة له من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة ولا يغير من الامر شيئا ما اثاره المدعى فى مذكرته من أن رتبته العسكرية انما هى رتبة وقتية لا تترتب عليها أية ميزة لأن هذا القبول مردود بان الفرضى من منح الرتب العسكرية الوقتية للمهندسين المدنيين

بمصلحة خفر الميناء هو تمكينهم من الاشتغال على اداة فتنقون صف الضباط والساكر الذين يعملون تحت امرتهم جسيما اقص عن ذلك على نفسه صراحة في مذكرته المقدمة الى محكمة القضاء الادارى فى جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ مرقف ٢٢ من ملف الدعوى . ومن ثم فان العلة التى قام عليها القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ مالتف الذكر لمفلى ولاية القضاء عموما فيما يخص بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة دون تخصيص أو تمييز . ومن تفهم مقتضيات الخدمة العسكرية تكون متحققة فى شأن الدعوى المرافعة .

(طعن ١٤٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٨)

قاعة رقم (٦٠٥)

المجلس

القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قوات لجبان ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التى اشار فيها الى القانون رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن مجلس الدولة ، هدف الى ابعاد الامناء الاخرى عن نظر المنازعات الخاصة بضباط القوات المسلحة . نص لقادة الاول من القانون من العموم والشمول فى علمه الشعلان بها يتصلح المجلس المذكور من نظر تلك الامور جميعها .

مجلس الحكم :

بعد ان نزع من المجلس الاختصاص بها على هذا النحو الشامل بعد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على انشاء لجنة اخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من افرع القوات المسلحة بصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية ، وفوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية وتحديد اختصاصاتها بما يتسنع لنظر المنازعات الادارية . ولا شك ان القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا للقباط فى تلك الامور . اختصاصها دون غيرها بالنظر فى جميع المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها اللجان المختصة بالمنازعة

لوتدخل فيها طبقية الحالة اللجان الادارية التي ينظمها وزير الحربية
وتحديد اختصاصاتها لفرع القوات المسلحة .

ومن حيث أنه لا يغير من النظر المتقدم أن القانون رقم ١٧٤ لسنة
١٩٧٥ قد ألغى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات
لجان الضباط بالقوات المسلحة ذلك لأن القانون الأخير نص في المادة الأولى
منه على أن تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المتعددة بصفة هيئة قضائية
دون غيرها بالنظر في المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية والتي
تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة ، وتنشأ بكل فرع من أفرع القوات
المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالنظر في باقى المنازعات
الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - كما نصت المادة ١٢ من هذا
القانون على تعديل الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة
١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، فقضت
باختصاص لجنة ضباط القوات المسلحة عند انعقادها بصفة هيئة قضائية
بالنظر في كافة المنازعات الادارية المترتبة على هذه القرارات ، ومؤدى الأحكام
المتقدمة إلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ قد ردد ما جاء في القانون رقم
١٧٤ لسنة ١٩٧٥ من قصر الاختصاص بالنظر في جميع المنازعات الادارية
الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان
أفرع هذه القوات - وقد جاءت نصوص القانون الأخرى من الشمول
والعموم بما يدخل جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة
في اختصاص لجان الضباط المشار اليها وبحرها من اختصاص القضاء
الاداري وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد
اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة . ونص على إنشاء
اللجان القضائية لأفرع هذه القوات وحدد هذه اللجان وكيفية تشكيلها -
وقضى باختصاصها دون غيرها في المنازعات الادارية المتعلقة بضباط
القوات المسلحة هذا المقويات الانضباطية وما يختص بنظره لجنة ضباط
القوات المسلحة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار إليه
وما يستفاد منه أن هذا القانون قد ردد أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة

١٩٧٥ مؤلدا اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل في جميع المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الضباط .

ولما كانت طلبات المعنى تنحصر في إقفال القرار الجمهوري بحالته الى المعاش برتبة عميد وتوضيه عن القرار . فان هذه الطلبات باعتبار أنها من المنازعات الادارية التي تتعلق بأخذ الضباط بالقوات المسلحة - تدخل بحكم القانون في اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة وتخرج عن ولاية محاكم مجلس الدولة ولذا تعين القضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولايتها بنظر الدعوى - والا فمضى بذلك للحكم العليم بأنه لا يكون كذا أصاب وجه الدعوى .

ولما كانت اللجنة القضائية لضباط القوات المسلحة تعبر جهة قضائية بالنسبة لما خولت من ولاية القضاء دون غيرها - لذلك ينبغي الاجالة إليها .

(رطن ٦٢ ، ١١ لسنة ٧٤ قه جلية ١٨/٤/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (١٠٦)

الباب

المنازعات الادارية للقضاة والضباط القوات المسلحة - اختصاص اللجان القضائية
مجلس الدولة كذا بحكم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ - أملاء ولاية
مجلس الدولة في شأنها
مجلس الحكم :

استقر قضاء المحكمة على أن أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التظلم عن قرارات لجان ضباط القوات المسلحة ، والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن هذه أحكامه قد قصرت الاختصاص بالنظر في جميع المنازعات الادارية المعلقة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة واية ذلك أن نصون القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٢ - ١٩٧٢ من المرسوم والنسبي لهتم عليه الاختصاص بجميع المحلفات

الإدارية ٢٠ وقد تأكد هذا النظر بمسعود القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ ، إذ نص على تنظيم وتحديد اختصاصات تلك اللجان ، وكيفية تشكيلها ونص على اختصاصها دون غيرها بالفصل في تلك المنازعات دون غيرها .
١ ملحق ٩٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥

قاعدة رقم (١٠٧)

المقدمة :

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ - المشرع أنشأ بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ لجنة قضائية رئيسية تختص بالمنازعات المتعلقة بالقرارات النهائية الصادرة من لجان الضباط بالقوات المسلحة كما أنشأ بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ لجان قضائية فرعية في فروع القوات المسلحة المحددة في المادة الأولى منه تختص بالقرارات الإدارية المتعلقة بالقوة - قضاء المحكمة الدستورية العليا برفض الطعن بمسليم دستورية القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ينسحب إلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة كما ينسحب إلى القانون اللاحق ٧١ لسنة ١٩٧٥ الذي حدد اللجان الفرعية بالقوات المسلحة - إذا كان قضاء المحكمة الدستورية التأكيد صدر في خصوص دعوى يطلب إلغاء قرار بالإحالة إلى المعاش وليس دعوى يطلب تعويض فإن الأمر لا يختلف في العالين بعد أن جعل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ومن بعده القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ اختصاص اللجان القضائية الفرعية شاملاً جميع المنازعات الإدارية الخاصة بالضباط - للعكس بعدم الاختصاص والإحالة - مما كان للمحكمة المختصة الوارد في نص المادة ١١٠ من أنصت يقصد بها الرجوع قضائية تختص بها الشرح ولاية القضاء أي كانت التسمية التي تطلق عليها .

مجلس الحكم :

إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ينص في مادته الأولى على أن تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المتعلقة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر في المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات النهائية التي تصدرها لجيشان الضباط بالقوات المسلحة . ويتنبأ بكل نوع من أنواع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالفصل في باقي المنازعات الإدارية الخاصة

بضباط القوات المسلحة (المع) ويصن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥
في مادته الأولى على أن (تنشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية لضباط
القوات المسلحة الآتية : أ- اللجنة القضائية لضباط القوات البرية - ب -
اللجنة القضائية لضباط القوات البحرية - ج - اللجنة القضائية لضباط
القوات الجوية - د - اللجنة القضائية لضباط قوات المظلات الجوية - هـ -
اللجنة القضائية لضباط قوات عرس الحدود) كما ينص في مادته الثالثة
على أن (تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل
في المنازعات الإدارية المتعلقة بضباط القوة عدا العقوبات الانضباطية
وما تخص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية
وفقا لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان
الضباط بالقوات المسلحة) . . .

ومن حيث أنه يخلص من النصوص المتقدمة أن المشرع أنشأ لجنة
قضائية رئيسية تختص بالمنازعات المتعلقة بالقرارات النهائية الصادرة من
لجان الضباط بالقوات المسلحة ، كما أنشأ لجان قضائية فرعية في فروع
القوات المسلحة المحددة في المادة الأولى من القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٥
تختص بباقي المنازعات الإدارية المتعلقة بالقوة .

ومن حيث أنه سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بجلستين
السابع من فبراير سنة ١٩٧٦ في الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ القضائية برفض
الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار إليه . وهذا
القضاء ينسحب الى القانون السابق رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اللجنة
العليا لضباط القوات المسلحة كما ينسحب الى القانون رقم ٧١
لسنة ١٩٧٥ الذي حدد اللجان القضائية الفرعية بالقوات المسلحة ، وإذا
كان هذا القضاء قد صدر في خصوص دعوى يطلب إلغاء قرار بالإحالة الى
العاش وليس دعوى يطلب تعويض فإن الأمر لا يختلف في الباطن بعد أن
جعل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ومن بعده القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥
اختصاص اللجان القضائية الفرعية شاملا جميع المنازعات الإدارية الخاصة
بالضباط عدا في فروع القوات المسلحة التي فصل في اختصاص اللجنة

القضائية الرئيسية ومفهوم عبارة المنازعات الادارية جيد تحدد في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة وعن الجهة صاحبة الولاية العامة بهذه المنازعات ويشمل هذا المفهوم طلب التعويض عن قرار الاحالة الى المعاشرة ذلك ان البند عاشر من المادة العاشرة من القانون المذكور نص على اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في (طلبات التعويض عن القرارات المتصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو بتعين) ومن حين القرارات المتصوص عليها في البند رابعا من المادة العاشرة ذاتها قرارات الإحالة الى المعاشرة .

ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وافق نصحيح حكم القانون فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة ولائها بنظر الدعوى ، ولكنه خالف القانون فيما انتهى اليه من الزام المدعى بالمصروفات وفيما تضمنه في أسبابه من عدم جواز الاحالة الى اللجنة القضائية المختصة لأنها ليست محكمة حيث نصت المادة ١١٠ مرافعات على وجوب الاحالة الى المحكمة المختصة ذلك ان عبارة المحكمة المختصة الواردة في نص المادة المذكورة يقصد بها أي جهة قضائية ناطق بها المشرع ولاية القضاء ايا كانت التسمية التي نطلق عليها اذ العبرة في تفسير النصوص القانونية بالمعاني وليس بالالفاظ والمباني .

٥- ملهغه الامتسباب :

حكمت المحكمة بحل الطعن شكلا وفي الموضوع بالنقض الحكم المطعون فيه غيما قضى به من الزام المدعى بالمصروفات ونقض الطعن فيما عدا ذلك واقرت الطاعن المصروفات وامرت باحالة الطعن الى اللجنة القضائية لتقبض القوات البحرية بالقوات المسلحة نظرا وانقت الفصل في مصروفات المدعى .

تمت ص ١٦٦ نسخة ٢٤ - جلسة ٢٤ - ١٩٨٤/١/٢٤

البيان :

القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ أنشأ قضاء عسكريا يختص بالمنازعات الإدارية بضباط القوات المسلحة ومنها دعوى التسوية وكافة المنازعات الخاصة بهم سواء كانت طعنا في قرارات إدارية أو استحقاقا مما يعتبر تنفيذا لأمرت به القوانين أو اللوائح - وجوب الحكم بعدم الاختصاص مع إحالة الدعوى إلى اللجان القضائية المختصة بضباط القوات المسلحة والمشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ مبدلا بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ - اختصاص الحكم على الحكم بعدم الاختصاص دون إحالة الدعوى وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات - بطلان الحكم في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم أساسا على أن اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الإدارية مستمد من الدستور مباشرة ومن ثم لا يجوز أن يتناوله القانون ، بل أن ذلك ما يستهدفه الدستور من حريج النص بدلالة صياغته القاطعة ، وبالتالي إذا ما عرض الأمر على مجلس الدولة كان عليه أن يتمسك باختصاصه المستمد من القاعدة القانونية الأعلى - ويفلها أعمالا بقاعدة تدرج القواعد المشرعة التي هي أساس التشريعية وسيادة القانون . فضلا أنه حتى مع افتراض أعمال أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعين أن يقتصر ذلك على مجال الضباط العاملين ، أعمالا للجنة من إصدار القانون وتقليبا للحكمة منه ومن جهة أخرى فإن التكتليف القانوني السليم للجان المنصوص عليها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ هو اعتبارها لجان إدارية ذات اختصاص قضائي وليست جهات قضائية وهو ما مسلم به الحكم بحق رقيب عليه عدم الإحالة إليها . وانتهى الطاعن إلى طلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بقبول قضاء إداري بتظر الدعوى والزاد التمسك بالجهل والقلة . والحكم باختصاص مجلس الدولة بهذه

قضاء ادارى بالفصل فى موضوع المذهب من حالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى واستقر على أن الشارع خص القضاء مختصا بالنظر فى المنازعات المختلفة بضباط القوات المسلحة ، ويعتبر هذا القضاء جهة قضائية تقوم بجانب جهة القضاء الادارى بمجالس الدولة ، وذلك نزولا على أحكام الدستور التى نصت فى المادة ١٨٢ من على أنه ينظم القانون القضاء العسكري وبين اختصاصاته فى سجون المظفرات الواقعة فى هذه المنطقة وما يصح للمحكّم هذه المنطقة من القوانين وفى ٢٨ لسنة ١٩٤٥ وبموجبه أمام قضاء ادارى عسكري يتدرج من القضاء العسكري ويختص بالمنازعات الادارية بضباط القوات المسلحة ومنها دعاوى التسوية وكافة المنازعات الخاصة بهم سواء كانت طعنا فى قرارات ادارية أم استحقاقا مما يعتبر تنفيذا لما أمرت به القوانين واللوائح وإذا خرجت المنازعة المطروحة من اختصاص القضاء الادارى بمجلس الدولة فانها تدخل فى اختصاص القضاء الادارى العسكري . وفقا للقانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ مما يمتنع معه حالة الطعن الى اللجنة القضائية المختصة وفقا للقانونين المشار اليهما وذلك عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد ذهب الى هذا النظر عندما قضي بعدم الاختصاص ولائيا الا أنه قد فاته حالة الدعوى الى اللجنة القضائية المختصة على ما أسلفنا بيانه ، فيكون واجب التعديل على النحر الواردة منه منطوق هذا الحكم .

والتالى الاستئناف .

لما حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بالافالة فيما يخصه من اغفال النحر على حالة الدعوى الى اللجنة المختصة بمنازعات ضباط القوات المسلحة من جهة واحدة .
تنبه : تاريخ الحكم ٢٥/١٢/٧١ قضاة : جليل الدين ١٩/١٢/٧١

سليم عشر : عدم الاختصاص بقرارات الترقية في المراتب العليا في ظل
لعمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ للفي بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ .

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

قرارات الوزير في الترشيح للترقية من الدرجة الثانية الى الاولى
ومن الاولى الى ما يملوها - امتناع التعقيب القضائي عليها سواء كان بعضا
بالإلغاء أو طلبا بالتعويض - أساس ذلك من المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - القول بان مناه أعمال
هذه المادة ان يكون القرار الوزاري قد طبق تطبيقا صحيحا - لا وجه له -
تاويل غير صحيح بقاصد التشريع - مقصود التشريع من تنظيم إجراءات هذه
الترقية في ناحيتي الاخطار والتظلم - لم يكن تقيدتها بمواعيد محددة
واوضاع مفروضة ان لم تتمتع بنقل قرار الوزير في شأن التظلم خاضعا
للقابة القضائية .

ملخص الحكم :

المنى الشارح . بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ التعقيب القضائي على
قرارات الوزير في الترشيح للترقية من الدرجة الثانية الى الاولى ومن الاولى
الى ما يملوها للاجراءات التي اوتعها وقد تضمن ذلك في الوقت ذاته
بامتنع من تنظيم جديد يكفل لفوى الشكك عدم حوزتهم من الضمانات
الكافية بان اوجب على الوزارة أو المصلحة اخطار من تمخطاها في الترشيح
للترقية كي يستطيع التظلم على الوزير بخلاف شلهم من اخطاؤهم على أن تكون
قرارات الوزير في شأنهم بعد ذلك نهائية غير قابلة للتعقيب عليها من القضاء
الاولوى وولضح من ذلك جلة لا يدفع شيالا لاني شك هو امتناع التعقيب
القضائى على تلك القرارات سواء كان طلبا بالتعويض أو طلبا للإلغاء أو طلبا
لأن ذلك هو صمد التشريع المنى على مقتضاه أصدر المظالم والقلم بسعيد
بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وجاء فيه : المادة ٣٨ عامة جلة عظم على

أية جهة قضائية أن تعقب على قرارات الوزير عن طريق الطعن فيها والآخر في هذا الخطر سواء بالنسبة لقضاء الألفاء أو قضاء الكفوف وبالتالي يكون الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى في شقيها الفاء وتمويضا في محله متعينا الأخذ به . ولا وجه للقول بأن مناهل أعمال المادة ٣٨ معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أن يكون القرار الصادر من الوزير في تظلم من تخلى في الترشيح للترقية قد صدر بالتطبيق لأحكام هذه المادة أي طبق تطبيقا صحيحا - لا وجه لذلك لأنه تأويل غير صحيح لمقاصد المشرع .

فالمشرع إنما قصد أن يحجب عن قرارات الترقية إلى الدرجة الأولى وما يعلوها رقابة القضاء الإداري بكافة صورها لحكمة ابتغاه من بعد ما كفل لدى الشأن في هذه الترتيبات من ضمانات ، وفرض عليه ولوج باب التظلم إلى الوزير في موعد حله له بعد إخطاره بتخطيه في الترشيح ثم جعل نظر الوزير في هذا التظلم هو القول الفصل الذي يتأثر على التعقيب القضائي وفقا للفقرة الأخيرة المعدلة من المادة ٣٨ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ .

ولم يكن مقصود المشرع من تنظيم هذه الإجراءات في ناحيتي الاخطار والتظلم أن يقيدها بمواعيد محددة وأوضاع مفروضة ان لم تتبع ينقلب قرار الوزير في شأن التظلم خاضعا للرقابة القضائية ، لأن قصارى ما كان يرمى إليه هو إيصال صوت المتظلم إلى سمع الوزير ، وسواء على الوزير أبلغ بالتظلم قبل اعتماد الترشيحات أو كلن اعتماده إياها حاصلا قبل الفصل في التظلم ، فالحكمة من إباحة التظلم طبقا لهذا التعميل محققة على كل حال إذ لا يجب في أن الوزير يملك انصاف المظلوم دوما ، سواء بالمعالجة برفع التظلم عنه عند اقرار الترشيحات في الصورة الأولى أو بالبول عمارة من تخطيه في الصورة الثانية وقراره على أي وجه هو قرار نهائي لا يقبل التعقيب القضائي ، وإن قصارى ما يقتضيه النظام في خصوص التظلم الفلاني يسبق هذا القرار النهائي أن يكون مقيد بالنظام ميعاد التظلم بالاعتداد حتى لا يتجهن قرارات الترتيبات فيقتسمال بين

الوزارة أو للصحة المختصة إخطار من تتخطاهم في الترفيع للترقية
 كي يستطيعوا التظلم الى الوزير . خلال شهر من إخطارهم ، هل أن
 تكون قرارات الوزير في شأنهم بعد ذلك نهائية غير قابلة للتقيد عليها
 من القضاء الإداري . ووضح من ذلك بما لا يدع مجالا لأي شك هو ألا
 يتمتع التقيد القضائي إلا بالنسبة للقرارات التي تصدر على مقتضى
 التنظيم الجديد بضمائنه التي كفلها ، دون القرارات السابقة عليه
 فإذا كان الثابت أن قرار التخطي من الدرجة الثانية الى الأولى ومن الأولى
 الى ما يملوها كان سابقا على العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧
 المحل لأختصاص مجلس الدولة بتلك القرارات التي تصدر في ظل
 التنظيم الجديد بضمائنه التي كفلها على الوجه السابق أيضا ،
 فإن المدعى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى يكون في
 غير محله متعيينا رقبته .

(طعن ٨٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

حقيقة التعديل التشريعي للمادة ٢٨ من القانون رقم ٣٢٠ لسنة
 ١٩٥١ المحل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - أنه انشأ حصانة خاصة
 لقرارات الوزير في شأن التظلمات من فصيلة بطلتها من التوقيات تجعلها
 معصومة من التقيد عليها من القضاء الإداري - صدور تشريع لاحق ينشئ
 الرقابة القضائية على هذه التوقيات - لا يمس ذلك بالقرارات الحصنة
 بموكلتها التي صدرت في ظل العمل بالتعديل التشريعي لكتار إليه - المادة
 ٢١ من قانون المحامين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ليست تشريعا معدلا للاختصاص
 وإنما ألفت حصانة كانت مضافة على قرارات معينها - لا يجوز أن يمس
 حكمها على القرارات السابقة على تاريخ نفاذ هذا القانون .

ملخص الحكم :

لا حجة فيما ادعاه المدعي في مذكرة الترخية ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٥
 من أن القانون الصادر في ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ - قد استعمل بالقوة

الآخيرة من المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المادة الحسابية والعشرين من قانون العاملين التي يجري تعديل بأن تكوّن الترتيبات بالاقدمية المطلقة، لفئة الترقية إلى الدرجة الثالثة أما الترتيبات من الدرجة الثالثة وما فوقها فكلها بالاختيار للكفاية مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية ، ومن أنه يجوز للموظف بموجب هذا النص أن يعلن في كافة الترتيبات اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ سواء تمت بالأقدمية أو بالاختيار وإذا كان هذا النص الجديد متعلقا بقاعدة من قواعد الاختصاص ، فإنه يسرى على الدعاوى التي لم يفصل فيها نهائيا ومن ثم يصبح القضاء الإداري مختصا بالفصل في موضوع الطعن الحاضر طبقا لقانون العاملين ، لا حجة في كل ذلك لأن حقيقة التعديل التشريعي للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الحاصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أنه أنشأ حصانة خاصة لقرارات الوزير في شأن التظلمات من فصيلة بذاتها من الترتيبات تجعلها معصومة من التعقيب عليها من القضاء الإداري، فإذا صدر بعد ذلك تشريع لاحق ينشئ الرقابة القضائية على هذه الترتيبات فلا يمس ذلك بالقرارات الحصينة بمولدها التي صدرت في ظل العمل بالتعديل التشريعي المشار اليه لأن قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم ينزع اختصاصا لأية هيئة من الهيئات القضائية حتى يجوز وصفه بأنه تشريع معدل للاختصاص ، وإنما ألغى حصانة كانت مضافة على قرارات بعينها فهو موضوعي بالنظر إلى هذه الناحية لأنه إذ أنشأ الرقابة القضائية على طائفة من قرارات الترقية فقد نسخ ما كان لها من نهائية غير قابلة للتعقيب القضائي ومن ثم لا يجوز أن يسرى حكم المادة ٢١ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على القرارات السابقة على تاريخ نفاذه .
(طعن ٢٣١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

المادة رقم (١١٢)

المادة :

التعديل التشريعي للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
الفصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - إنشاء حصانة خاصة لقرارات

الوزير في شأن التظلمات الخاصة بترقيات فئة معينة من الموظفين وجعلها
محصومة من التعقيب عليها من القضاء الإداري - صدور تشريع لاحق ينشئ
الرقابة القضائية على مثل هذه الترقيات - عدم مساس التعديل الجديد
للقرارات الحصينة بمولدها التي صدرت في ظل المصل بالتعديل
التشريعي السابق .

ملخص الحكم :

سبق ان قضت هذه المحكمة بأنه لا وجه للقول بان مناه اعمال
المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة
١٩٥٧ أن يكون القرار الصادر من الوزير في تظلم من تخطى في الترشيح
للترقية الى الدرجة الأولى أو الى الدرجات التي تعلوها قد صدر بالتطبيق
لاحكام هذه المادة أي انه ليس بشرط لازم لاعمال حكمها ان يكون القرار
موضع التظلم أو الدعوى قد صدر بناء على تطبيق صحيح وسليم لحكم
هذه المادة ، لأوجه لذلك لانه تأويل غير صحيح لمقاصد المشرع ، فالمشروع
انما قصد أن يحجب عن قرارات الترقية الى الدرجة الأولى وما يعلوها رقابة
القضاء الإداري بكافة صورها لحكمة ابتناها من بعد ما كفل لدوى الشأن
في هذه الترقيات من ضمانات جعلها في ضمان الوزير ولم يكن مقصود
المشرع من تنظيم هذه الإجراءات في خاصية الاخطار والتظلم ان يقيدعها
بمواعيد محتمة وأوضاع مفروضة ان لم تتجيب ينقلب قرار الوزير في شأن
التظلم خاضعاً للرقابة القضائية لان قصارى ما كان يرمى اليه هو ايصال
صوت التظلم الى سمح الوزير وهو ما تحقق في شأن الترقية محل الطعن
ولا حجة في أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، قد استبدل بالفقرة الأخيرة
من المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المادة الحادية والعشرين
من قانون العاملين الجديد الذي يحوى نصاً بأن تكون الترقيات بالأقدمية
المطلقة لغاية الدرجة الثالثة . أما الترقيات من الدرجة الثالثة وما فوقها
فكلها بالأختيار للكفاية مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية ومن أنه
يجوز للموظف بموجب هذا النص ان يجهزها كافة الترقياوات التي يراها
منها بما لا يتجاوز ١٥ سنة ، وبما لا يتجاوز ٧ بالترقية الى الدرجة الأولى

الجديدة المتعلقة بقطاع من قواعد الاختصاص فإنه يسرى على الدعاوى التي لم يفصل فيها نهائياً ومن ثم يصبح القضاء الإداري مختصاً بالفصل في موضوع الطعون القائمة أمامه طبقاً لقانون العاملين المشار إليه - لا حجة في كل ذلك - لأن حقيقة التعديل التشريعي للمادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الحاصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أنه أنشأ حصانة خاصة لقرارات الوزير في شأن التظلمات الخاصة بترقيات فئة معينة من الموظفين وجعلها معصومة من التعقيب عليها من القضاء الإداري فإذا صدر بعد ذلك تشريع لاحق ينشئ الرقابة الإدارية على مثل هذه الترقيات ، فلا يمس ذلك التعديل الجديد القرارات الحصينة بمولدها التي صدرت في ظل العمل بالتعديل التشريعي المشار إليه لأن قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم ينزع اختصاصاً لأية هيئة من الهيئات القضائية حتى يجوز وصفه بأنه تشريع معدل للاختصاص وإنما التي حصانة كانت مضافة على قرارات بعينها فهو تشريع موضوعي بالنظر إلى هذه الناحية لأنه إذا أنشأ الرقابة القضائية على طائفة من قرارات الترقية فقد نسخ ما كان لها من نهائية وعدم قابلية للتعقيب القضائي ومن ثم لا يجوز أن يسرى حكم المادة ٢١ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على القرارات الصادرة قبل تاريخ نفاذه والعمل به ولو كانت الدعاوى الخاصة بتلك القرارات لازالت منظورة أمام جهات القضاء لم يفصل فيها بعد بصفة نهائية .

(طعن ١٠٠٩ لسنة ١١ قـ - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

سابع عشر : عدم الاختصاص بقرارات لجان تقدير ايجار الأراضي الزراعية ولجان الاستئصال (قبل القانون ١١ لسنة ١٩٧٢)

قاعدة رقم (١١٣)

المسألة :

قرارات تقدير ايجار الأراضي الزراعية لا تخضع أساساً لتعديل ضرائب الإيجار طبقاً للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المعدل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة

١٩٥٦ النص على عدم جواز الطعن امام المحاكم في قرارات لجان التقديرات ولجان الاستئناف - يجعل القضاء الاداري غير مختص بالفناء هذه القرارات - أساس ذلك في ضوء قاعدة « الخاص يقيد العام » .

ملخص الحكم :

انه من المبادئ المقررة فقها وقضاء انه اذا ورد نص في قانون خاص بحالة معينة ، وجب اتباع هذا النص دون الأحكام الأخرى الواردة في قانون عام ولو كان لاحقا للقانون الخاص ، وذلك تطبيقاً للقاعدة التي تقضي « الخاص يقيد العام » الا اذا تناول القانون اللاحق الحكم الخاص بالحذف أو التعديل بما يعتبر عدولاً عن هذا الحكم الخاص ، وعلى ذلك اذا ورد في المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الاراضي الزراعية لاتخاذها اساساً لتعديل ضرائب الاطيان المعدلة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ - نص بعدم جواز الطعن امام المحاكم في قرارات لجان التقديرات ولجان الاستئناف ، فان هذا الحظر لا يليق بمجرد صدور قانون مجلس النوبة في سنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات ، بحجة ان هذا القانون قد استحدث قضاء الفناء للقرارات الادارية التي كان القضاء الرعوي محظوراً عليه النظر فيها بالتطبيق للمادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاحلية الصادرة في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ والتي تقضي بأنه « لايجوز للمحاكم تاويل الأوامر الادارية أو إتخاذ تنفيذها وانه بانشاء مجلس الدولة اصبحت القرارات الادارية خاضعة لرقابة القضاء الاداري واصبح للأفراد حق المطالبة بالفائها قضائياً ما لم ينص قانون مجلس الدولة او قانون لاحق على استثناء بعض هذه القرارات لا حجة في هذا القول ذلك ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ هو قانون خاص بضريبة الاطيان الزراعية فاذا ماورد نص هذا القانون حظر الطعن في قرارات لجان التقدير امام المحاكم ورسم طريقة للطعن في هذه القرارات امام لجان الاستئناف ونص على كيفية تشكيل هذه اللجان فانه يجب على المحاكم بكافة انواعها النظر في الطعون التي تقدم اليها على قرارات لجان تقدير ضريبة الاطيان الزراعية سواء كانت تلك المحاكم موجودة عند اصدار هذا القانون او بعد بولايته ، لان القانون يتكون من قواعد عامة معقدة لكل زمان ومكان ما لم ينص على خلاف ذلك ، كما ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ لا يحدد مكان لم

يرد قيد من حيث الزمان او المكان ، وكون مجلس الدولة فى سنة ١٩٤٦
 أى بعد القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ ~~الذي يختص بقضاء الدولة~~ ونص على
 اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالطلبات التى يقدمها الافراد
 أو الهيئات ~~بالبقاء الذى اراه الادارة النهائية وكذلك بالطلبات~~ فى القرارات
 النهائية الصادرة من الجهات الادارية فى منازعات الضرائب والرسوم ،
 فان ذلك النص لا ينسخ ولا يلقى ما ورد فى قانون خاص بحالة معينة
 من حالات الضرائب ، طالما ان النص الوارد فى قانون مجلس الدولة هو
 نص عام لا يقيد النصوص الخاصة ~~...~~ وغنى عن البيان ان اختصاص
 مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هو اختصاص مقيد ومحدود بالقانونية

(طعن ١٣٧٤ لسنة ٧ ق - جلية ١٢/١٢/١٩٦٤) . . .

الفصل الثاني : ما يدخل في اختصاص القضاء الإداري

الفرع الأول : مجلس الدولة أصبح القاضي العام للمنازعات الإدارية

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

اختصاص محاكم مجلس الدولة بسائر المنازعات الإدارية يشمل الطعن
الطعن في جميع القرارات الإدارية وفي طلبات التعويض عنها متى كان
مرجع الطعن أحد الميوسب الأربع - سواء ما تعلق بالأفراد أو في شأن
الموظفين العموميين ويندرج فيها ما ورد بالبنود ٤،٣،٩ من المادة (١٠) مالم
يورد فيها .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت في الطعن رقم ٤٠ ، رقم ١١٩١
لسنة ٢٠ ق بجلسة يونيه سنة ١٩٨١ ان مقتضى ما نصت عليه المادة ١٧٢
من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ بأن - مجلس الدولة هيئة قضائية
مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية
ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى . ثم صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
بشأن مجلس الدولة وحددت المادة العاشرة منه اختصاصات محاكم مجلس
الدولة لفصل دون غيرها (رابع عشر ، سائر المنازعات الادارية واشترطت
في طلبات الفاء القرارات الادارية النهائية ان يكون مرجع الطعن عدم
اختصاص اوعيبا في الشكل او مخالفه القوانين او اللوائح او الخطا في
تطبيقها او تاويلها او اساءة استعمال السلطة ، واعتبرت في حكم
القرارات الادارية رفض السلطات الادارية او امتناعها عن اتخاذ قرار كان
من الواجب عليها إتخاذها طبقا للقوانين واللوائح .

وعلى مقتضى ما تقدم ويحكم المبتعوض وهو القانون الاعلى اصبح مجلس الدولة هو صاحب الاختصاص دون غيره في كافة المنازعات الادارية وهو كذلك قاضي التاديب دون منازع ثم جاء قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقرر ما احتواه القانون الاعلى من اختصاصه بنظر سائر المنازعات الادارية . وعليه كانت ولاية المحاكم الادارية ولاية كاملة تبسط رقابتها على كافة المنازعات والقرارات الادارية سواء كان منها ايجابيا او سلبيا طالما كان مرد الطرفين عدم الاختصاص او عيب الشكل او مخالفة القوانين أو اللوائح والخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة .
استعمال السلطة .

ومقتضى ذلك شمول اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في جميع المنازعات الادارية وهو ما جاءت به المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة من باب التقرير لهذا الحكم وتأكيد فيه نصت عليه في الفقرة الرابعة عشرة منها ومن باب التفسير له بايضاح مجمل في الفقرات الثلاث عشرة السابقة عليها التي تثبت بعض ما تناولته الفقرة الرابعة عشرة من منازعات ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادلوى بنظر المنازعات الادارية جميعها ومنها على ما هو مقرر كل ما يتعلق بالقرارات الادارية إلغاء أو تعويضاً ، سواء منها ما صدر في شأن الافراد او في شأن من شئون الموظفين العموميين ومن ثم فكل قرار اداري صادر في مجال الوظيفة العامة يختص مجلس الدولة بالنظر في طلبات ذوي الشأن بالفائه او التعويض عنه او مما عدا فضلا عن المنازعات الاخرى المتعلقة بسائر المسائل الوظيفية ومنها المرتبات والمعاشات المستحقة للموظفين او عنهم لورثتهم لمعولها كذلك في محوم المنازعات الادارية . ويندرج ضمن هذه القرارات ماورد في البنود ٩٠٤٣٠ من المادة ١٠ وما لم يرد منها ومن ذلك ما يتعلق بصئون الموظفين الاخرى كالنقل والاعارة والاجازات وغيرها . وعلى هذا فالمنازعة في شأن القرارات السلبية بامتناع الوزير عن منح المصلحة اجازة يكون مرتب لمرافقة زوجها للمعار للمملكة العربية السعودية مما يختص به المجلس ولا يباي وصحكمة القضاء الاداري نوعيا .

(طعن ٤٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٨١/١٢/٦)
(الى نفس المعنى طعن ٦٣١ لسنة ٢٦ ق - بالجلسة ذاتها)

المبدأ :

مقتضى ما نص عليه المرسوم في المادة ١٧٢ منه بشأن مجلس الدولة هو شمول اختصاص محاكمة الفصل في جميع المنازعات الإدارية ومنها ما هو مقرر كل ما يتعلق بالقرارات الإدارية الفأ. وتعويضاً سواء منها ما صدر في شأن الأفراد أو في شأن من شئون الموظفين العموميين الوظيفية ومن ثم فكل قرار إداري صادر في مجال الوظيفة العامة يقتضى المجلس بالنظر في طلبات ذوي الشأن بالإفائه أو التعويض عنه أو بهما معاً فضلاً عن المنازعات الأخرى المتعلقة بسائر المسائل الوظيفية ومنها الترتيبات والمعاملات المذكورة في عموم المنازعات الإدارية - ما تضمنته المادة (١٠) من قانون المجلس من مسائل يقتضى بها المجلس ليس إلا بياناً من باب التفصيل والإيضاح لبعض القرارات حتى يمكنه الإحالة إليها فيما تلا ذلك من مواد تتعلق بالفرقة بين هذه القرارات وغيرها من حيث قابليتها لوظائف التنفيذ ومن حيث إجراءات رفع الدعوى بشأنها كاستعراض التنظيم الإداري قبلها وكذلك لأوقافه - ثم يقصد المشرع قصر اختصاص المجلس على هذه القرارات ومقتضى شمول اختصاص المجلس لنظر الدعوى المتعلّقة بقراراته بالنظر في الكافي للموظفين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه مبنى على حقيقة مفوض الدولة أن القرار المطعون فيه ليس من ضمن المقررات المتعلقة بالموظفين الوارد تصادها على سبيل الجهر في الفقرات ثانياً : ثالثاً : رابعاً : تلحقاً من المادة ١٠ من قانون المجلس الدولة مضافاً إليها المنازعات التأديبية المتعلقة بموظفي القطاع العام - مما مفاده أنه لا يقتضي بغير غيره من منازعات الموظفين العموميين ولا يفرض من ذلك ما نصت عليه الفقرة ٧٤ من هذه المادة من اختصاصه بمسائل المنازعات الإدارية بأفراد لا تقتضي هذه العبارة التعميمية التخصيصية فلو أراد المشرع هذه الحقن لا تقتضي بالنظر على اختصاص القضاء الإداري بالتفصيل في المنازعات الإدارية ولا كان ثمة حاجة إلى إيراد المنازعات المذكورة في الفقرات السابقة من تلك المادة وإنما تعني عبارة الفقرة ٧٤ منه - أن المشرع تصور وجود منازعات إدارية أخرى لا تختص للموظفين العموميين

فإنه بمقتضى اختصاص القضاء الإداري ليشملها دون أن يقصد بذلك أن
تجيب هذه العبارة المنازعات التي سبق ذكرها في المادة وإذا ذهب الحكم
مذهباً مخالفاً فإنه يكون قد خالف القانون .

ومن حيث أن مبنى الطعن الثاني المرفوع من المدعى أن الحكم ذاته
جاء في غير محله فيما انتهى إليه في موضوع الدعوى للاوجه الآتية :

١ - ليس ثمة أي تضارب بين مقتضيات الوظيفة ودواعي
الإنسانية بل أن هذه الدواعي واجبة المراعاة وقد تضمنت التشريعات
الوظيفية عديدة من الأوضاع التي روعيت فيها والثابت من قرار اللجنة
الطبية العامة المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٧ وشهادة الدكتور (.) في
١٩٧٣/٩/٢٤ والدكتور (.) في ١٩٧٣/٨/٢٦ والدكتور
(.) وهذا أستاذ الأمراض النفسية بكلية طب القصر العيني
أنه يعاني من قلق نفسي واكتئاب ويحتاج إلى الرعاية الأسرية والطبية في
القاهرة أما عن شقيقه محمد فهو كما يقول الدكتور (.) في شهادته
المقدمة أيضاً يعاني حالة عصبية ونفسية مرفقة وهو حالها تحت العلاج
ويحتاج للرعاية من أهله ووالدته التي يقوم برعايتها بعد وفاة والده
مريضة مرضاً خطيراً تقتضى سفرها إلى لندن للعلاج فضلاً عن إصابتها
بعمى في بصرها وإلى جانب هذه الظروف الصحية فهناك ظرف اجتماعي هو
دراسة زوجة التي يقطنها عليها نقله الصادر به القرار المطعون فيه وهو
عائل أسرته وينفق على أخيه ووالدته وعمه له وتشريد الأسرة بعيداً عن
دواعي الإنسانية .

٢ - أن وزارة الداخلية قدرت هذه الظروف والفت من قبل قراراً
لها بنقله أثناء خدمته بإدارة أمن القاهرة منها إلى مديرية أمن أسيوط
وهو محل إقامته نتيجة تعيينه من أحد رؤسائه عليه اختلاف بينهما شكاه
الطعن بسبب هووى هذا .

٣ - ان مفاد قرار وزارة الداخلية بإحالته الى اللجنة الطبية العامة لتقرير حالته هو انها علقت نقله على نتيجة ميا كان مقتضاء ولازمة الغاء قرار نقله وغير سديد لمقاله الحكم من وجود رعاية طبية في قبا اذ الواقع غير ذلك تماما .

ومن حيث ان طعن هيئة مفوضي الدولة في الحكم ومذاره حول اختصاص القضاء الاداري بنظر المنازعات المتعلقة بقرارات نقل الموظفين نقلا مكانيا - فان مقتضى ما نص عليه الدستور في المادة ١٧٢ منه بشأن مجلس الدولة هو شمول اختصاص محاكمة الفصل في جميع المنازعات الادارية ومن هذه على ما هو مقرر كل ما يتعلق بالقرارات الادارية الغاءا وتعويضا سواء منها ما صدر في شأن الافراد او في شأن من شئون الموظفين العموميين الوظيفية ومن ثم فكل قرار اداري صادر في مجال الوظيفية العامة يختص مجلس الدولة بالنظر في طلبات ذوي الشأن بالغائه او الوظيفية ومنها المرتبت والمعاشات المستحقة للموظفين او عنهم لورثتهم التعويض عنه اوجبا معا فضلا عن المنازعات الاخرى المتعلقة بسائر المسائل لدخولها كذلك في عموم المنازعات الادارية وما جاء بها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في المادة ١٠ بشأن المنازعات التي تختص مجلس الدولة (المحاكم) بالفصل فيها ليس الا بيانا لمعنى ما اراده الدستور من نصه على اختصاص المجلس بالفصل في المنازعات الادارية . . ومنها ما ذكر من باب التقرير لهذا المعنى والتأكيد لحكمه بما نصت عليه الفقرة الرابعة عشر منها من اختصاص المجلس بسائر المنازعات الادارية من باب التفسير له بايضاح ، مجملة ببيان بعض ما تناولة هذه المنازعات ويتدرج ضمنها فيما اورده الفقرات الثلاث عشر السابقة عليها من ذكر لبعضها حيث بينت ان منها المنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية وهذا البيان وان فارق بين ما تعلق منها بالافراد فجاء بها في صيغة عامة مجملة (الفقرة ٥) وبين ما تعلق منها بما يصدر في مجال الوظيفة العامة فاوردتها حينئذ في فقرات منفصلة (الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥) فما ذكر الا من باب التفصيل والايضاح لبعض القرارات التي تصدر في هذا المجال ولعلكم الاحتمال

اليها فيما تلا ذلك من مواد تتعلق بالترقة بين هذه القرارات وبين تلك من حيث قابليتها لوقت التنفيذ استعاض عنه في بعض ما يصدر في شأن الموظفين بالاستمرار في صرف الرواتب ومن حيث اجراءات رفع الدعاوى بشأنها كاشتراط التظلم قبلها ومواعيدها ولم يقصد بذلك التعداد قصر الاختصاص على ماورد في الفقرات الثلاث المشار اليها دون سواها من قرارات ادارية يتعلق بمسائل الموظفين وشئونهم ومنها النقل المكاني والنعيب والاعارة وغيرها اذ في هذا القصر مخالفة لحكم الدستور كما تقدم ولا يصح القول به مع تعقيب المادة ١٠ من القانون هذه على ماورد من تعداد لبعض المنازعات الادارية سواء منها ما تعلق بالقرارات الادارية او منازعات المضرائب او الجنسية او بالمعقود الادارية وغيرها من المسائل الواردة في الفقرات الثلاثة عشر الاولى منها بالفقرة الرابعة عشر منها التي تصنيف اليها وسائر المنازعات الادارية اذ مؤدى هذه العبارة هو شمول الاختصاص لما لم يذكر انفا من المنازعات الادارية اى لباقيها ومنها ما تعلق بالقرارات الادارية الاخرى التي تصدر في شأن من شئون الموظفين حيث لا خلاف على كون المنازعات التي تثور بشأنها منازعة ادارية وسائر التي لتسوية لفة باقية قليلا او كثيرا على ما عليه اتفاق أهل اللغة ومما اذ في الصياغة ان يرد النص ابتداء بتقرير اختصاص المجلس بنظر المنازعات الادارية جميعها ثم يعقب على ذلك بذكر انواع منها لتخصيص بعضها باحكام لاحقة او يبدأ بذكر مسائل وانواع منها ثم تعقيب عليها بمثل الفقرة الرابعة عشر ومنها باقى المسائل المقيدة منها وعلى هذا فان ما ذهب اليه طعن هيئة مفوضي الدولة من قول بقصر الاختصاص في مسائل الموظفين على ما عدته الفقرات المتعلقة بها من الفقرات الثلاث عشر الاولى من المادة (٢٠) - غير صحيح لمخالفته قواعد تفسير النصوص وتاويلها وتاويلها الى ما يخالف نص الدستور وما اراد القانون ان يبينه عنه وعن عن البيان ان نص المادة ٧٢ من الدستور قاطع في اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية وهو مما يبينه في من لزم تأويل لها بما يؤدي الى مثل هذا التفسير كما انه لا يجوز المساس بهنم الاختصاصات التي حيوها وانما يجوز الإضافة اليها

على ما هو صريح نص المادة وبيان القانون لما حده عنها كالمنازعات الادارية لايمدو ان يكون بيان التقرير والتفسير لا التدليل أو التفسير . ومن ثم يكون هذا الطعن على غير اساس فيتعين لذلك رفضه .

ومن حيث انه عن الطعن المقدم من المدعى وسداد استيائه التي تقبل تفصيلاً على أنه مع التسليم بان النقل الصفادر به القول الطعون فيه هو نقل مكاني وأنه مما يقتضيه تطبيق القواعد التنظيمية الصنماة التي وضعتها الوزارة لا تبعاعها في الخصوص مراعاة لما بين مختلف المناطق في هذا الشأن من اختلاف في الطقس وتفاوت في ظروف الإقامة والمسباب لمعيشة بها وسائر مما يحتاجه الضابط واسرته لاستنفاده أكثر من المدد المقررة للعمل في غير المنطقة التي نقل اليها وعدم سابقة عمله بها اذ لم يبادل للمدى في شيء من ذلك لا في صحتها وتقرير طعنه فانه تم من ظروفه العائلية وحالته الصحية ما يقتضى تواجده بالقاهرة ليرعى أسرته لو ليكون تحت رعايتها على ما أوردته في الصحيفة وظلوه ذكره في التقرير وهو ما يجب مراعاته باستثناءه من تلك القواعد باعتبار استثنائية فان هذه الطعن يدور في غير محله إذ أنه وإن كان يصح الاستثناء من تلك للقواعد لمجرد ضرورة تقتضيه ومنها حالة الضابط الصحية فان الواقع في الدعوى هل ما بين مما ذكر آنفاً من وقائع ومن أوراقها ان حالة الطاعن على ما يفهم من تقرير اللجنة الطبية العامة بجلسة اول نوفمبر سنة ١٩٧٣ لا ترقى الى مرتبة الضرورة التي تقتضى هذا الاستثناء ونظراً وجد عنده اضطراب نفسي والرافعة الطبية والاجتماعية متوفرة في تعاملات أسير وطناً اذ المرض هل ما يظهر عرقى لا جليت أن يزايته وهو عشا لا يقتضى عدم عمله بالمنطقة الثالثة حيث كان فعلاً بذلك الجلسة رداً على مكتابة الوزارة بالاستفسار عن حالته والوزارة الى الخصوص وهذا التقرير لاحق لتقرير اللجنة بجلسة ١٩٧٣/١/٢٧ الذي قال بان بعض اضطراب نفسي وحالته تستدعي التواجد تحت رعاية أسرته ورعاية طبيمة وعلى هذا فانتمت الوزارة على عمله مستطاع وما ورد بالشهادات الفرضية التي تقدمها واستجبتا مؤرخ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧ على تقرير اللجنة والاسبق لتقريره نقله عن بلغ الشخصين الطبيين المذكورين بالملف في امكانه تحقيق الرعاية الطبية بالطبابة المختص بها وما اشارت اليه من انه في السابق تواجده بالمحكمة

فهنأ ، على ما نص عليه فيها قيامه برعاية والدته وأخيه وزوجه لكونه المستطيع ذلك وهو ما ردت عليه الوزارة بأن له شقيقا يمكنه ذلك وأن ما تعلق برغبته فى البقاء لمع لمقطع دراسة وزوجه بمعهد التعاون غير منتج أصلا فضلا عن عدم ثبوت انتظامها بعرض استقامتها من حينين وهي ان كانت لا زالت رغم بقائها فى السنة الثالثة بالمعهد من السنوات سابقة (١٩٦٩) تتابعها فبالانتساب وهذا مما يرد على الطاعن ما أثاره بشأن ظروفه الاجتماعية اذ انه وان كان بر الوالدة والاخوة واجبا فأن نقله لا يقطع بينه وبين ذلك وهو لم يمنعه من الاسهام بتعيينه فى بر والدته الى جانب شقيقه الذى يمكنه أيضا رعايتها فحين اقتضى الحال أن يصحب والدته عند سفرها الى لندن والسويد وغيرهما لتعالج عينيها حصل على ما طلبه من اجازات ، خاصة بل أنه حصل على بعض الاجازات الخاصة لصحبة زوجته عند سفرها الى الخارج لتصولها على عقد عمل هناك كما قال فى طلبه وكل ذلك فى مجبوعة بما يطلبه على وجه الجهة الامارية لم تجسد من الحق حين انسك منها بحرية عما اعتقد به من معاقه الظروف لتبرير طلبه غنم امضاء النقل ان ما منح معها لا يكفى لتبرير عدم امضاء تنفيذ قرارها بنقله اعمالا للقاعدة العامة اما الظروف الصحية فالتاها كما تقدم لا تقضى ذلك والنقل لا يمنع من مواجهتها بما يلزم اذ لا يقتضى الإلمو من حصوله على اجازات مرضية على ما تجيزه نصوص القانون أو توجيه وهو ما اتبعه بعضونه على اجازات مرضية منها ما تلا قرار النقل (ستة أشهر) وعلى هذا لا يكون ثم فى واقع الأمر وظروف الحال وملابساته ما يصح له أن يعتمد عليه لتعقيب قرار نقله من حيث امكان اسناد ثبة التعسف فى عدم استعمال الوزارة ما تملكه من استثناء من القواعد عند الضرورة اذ لم يتوفر ولا دليل على ابتغالها فى ذلك أو فى اصدار القرار غير المصلحة العامة أو الى قصدھا الاضرار به من أى وجه ومتى كان الأمر على ما تقدم فإن القرار يسلم من عهه العيب ومن ثم لا يكون من أساس لطلب المدعى الفاء وغنى عن البيان أنه لا مغل وقد انتهى الحكم الى هذه النتيجة الى البحث فىصا بخيرة المدعى فى خصوص طلب وقف تنفيذ من مسائل تتعلق بمدى جوازها على اعتبار أنه بما لم يمنعه القانون أو طاعة على استبعاد أن اتجاهه فى بعض مسائل الموظفين الى الاستعانة عند بطرف المرتب اذ لا مورد لهذا وسواء

في الواقع عدم قبول الطلب أو رفضه بفض النظر عن التفرقة بين الامرين قانونا .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعنان في غير محلها ويتعين لذلك رفضهما مع الزام المدعى المصروفات عن طعنه .

(طعن ٥٤٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

البند الرابع عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في سائر المنازعات الادارية - أصبحت محاكم مجلس الدولة صاحبة الاختصاص العام بالفصل في القضايا ذات الطبيعة الادارية بعد أن كان اختصاصها العام بمسائل معينة على سبيل الحصر - التنازع في قرارات النقل والتدب للموظفين العموميين - دخولها في الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة دون غيرها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن السبب الأول للطعن مردود بأن البند الرابع عشر من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة نصت على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في سائر المنازعات الادارية وبهذا النص أصبحت محاكم مجلس الدولة صاحبة الاختصاص العام بالفصل في القضايا ذات الطبيعة الادارية بعد أن كان اختصاصها في ظل قوانين مجلس الدولة السابقة محدودا بمسائل معينة على سبيل الحصر ليس من بينها قرارات نقل الموظفين العموميين ، ولما كانت المنازعة في قرار نقل الموظفين فيه موطئ هام بمصلحة الجمارك التابعة لوزارة الخزانة . تعتبر منازعة ذات طبيعة ادارية ، فلذلك تدخل في الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة دون غيرها طبقا للنص المشار اليه .

(طعن ٦٤١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢)

(عشر) طلبات التعويض على الأضرار التي لحقت بالبلد في البنود السابقة سواء دفعت بصفة أصلية أو تبعية ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ (رابع عشر) سائر المنازعات الإدارية - ومقتضى ذلك أن مجلس الدولة أضحي بما عقدته من الاختصاص بموجب الدستور وصحح القانون لينفذ له صاحبه والولاية العامة بنظر حكمة المنازعات الإدارية بمقتضى القانون المطبق في الواقع والمقتضى هذا النوع من المنازعات وغاضى القانون العام في هذا الشأن ولم يصدر اختصاص المجلس على ما كان عليه قبل اختصاصه بمحاكمة جميعه على جميع المحرر مقيسوا على طائفة بذاتها من المنازعات الإدارية وأنه ليس كالمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة المشار إليه قد أصبحت في البنود (أولاً) حتى (ثالث عشر) من بنود لائحة معينة ألغت إليها يبرح النص فلا يدعو الأمر أن تكون عليه المنازعات قد وردت على تحصيل التكاليف واستقوت المنازعات الإدارية بنص القانون لا يقبل خلاف على كنهها أو تكييفها ، بيد أنها لا تستوى وأحدما جل المنازعات الإدارية التي يستعمل اختصاص مجلس الدولة شاملاً لها جميعاً ، والأولوى الأمر على مخالفة للمعقول ذاته وإقراره البند (رابع عشر) المشار إليه من فحواه بمضمونه وتلقاؤه من كل معنى وأثر حال أنه الأصل في النص وصحبه إيمانه لا أصله شيئاً وأن له ستة بينة وأصلاً واضعاً من صميم الدستور وتوزيع عباراته

ومن حيث أن دعوى المدعى تعويضه عن أضرار يدعيها بسبب أعمال ينسبها لجهة الإدارة بشأن مرفق الطرق والكهرباء والصرف الصحي بالخاصة ليست من دعاوى إلغاء المقررات الإدارية أو التعويض عنها ، إذ لا يتوجه المدعى بدعواه الرعيل قانوني عمده يصلح عن إرادة ملزمة لجهة الإدارة بقصد إحداث أثر قانوني ، ومن ثم فلا تعمل في شأن تلك الدعوى الضوابط المقررة في تطبيق بنود المادة الإدارية سواء في جودتها الإيجابية أو السلبية وإنما هي دعوى تعويض عن عمل ملحق بأثرها على مصلحة الدولة من أعمالها المدوية في حق القانون العام ومبادئه ، إذ هي جلالة يتكبد اختصاصها مباشرة جزئياً في علم يدر وفقاً للقانون العام والمالية ويتبع فيها وأيضاً بوجه المسئلة الصلة لا تظهر لها بوجهي ليست منازعة متعلقة بجهة الإدارة حيث تمارس نشاطاً يخضع للقانون الخاص أو يعود إلى شكلها وإثرها

هي منازعة ثبتت في حقها القانون العام وتحت مظلة وتمثل في خلال
اجوائه ومناخه المتميز ، ومن ثم فلا يجوز النأي بها عن القضاء الاداري
قاضيها الطبيعي ، وقواعد القانون العام وضوابطه من حيث المسؤولية
واركانها ، والتي لا تبني على قواعد القانون المدني اذ لا غنى في مجالها
عن وجوب استظهار ظروف المرقق وأعبائه وما يتقل به من الواجبات
والصعاب وظروف الزمان والمكان ووجه العلاقة بين مدعى الضرر والمرفق...
وغير ذلك مما لا مندوحة عن وجوب تقديمه في مقام وزن المسؤولية الادارية
والنعويض عنها قانونا ، وهو ما غاب عن محكمة القضاء الاداري تطبيقه
والتصدي له بعد اذ نأت بالمنازعة عن صحيح تكييفها قانونا وتكتبت بها
مستلزما السنوي ، الامر الذي يقتضي من اجله جميعا الفاء الحكم الطعن
والقضاء باختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر الدعوى بحسبانها منازعة
ادارية مدارها مدى مسؤولية الادارة عن اعمالها المادية واعادتها اليها
مجددا للفصل في موضوعها بعد اذ تنهيا أسباب الحكم فيه .

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه
بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر الدعوى
على الوجه المبين بأسباب الحكم ، وباعادتها اليها للفصل في
موضوعها .

(طعن ١١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)

الفرع الثاني : في شئون الموظفين

اولا : ارتباط الاختصاص بتواتر صفة الموظف العام

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

عمال المعاش بتفتيش سبغا التابع لوزارة الزراعة موظفون عموميون -
أساس ذلك - اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات التى تنشأ
بينهم وبين جهة الادارة بمناسبة مباشرتهم لخدمة ذلك المرفق العام .

ملخص الحكم :

ليس فى التشريعات أو اللوائح فى مصر نص يعرف الموظف العمومى
وان كان الكثير من القوانين المصرية استعملت عبارة (الموظفين العموميين)
أو (المستخدمين العموميين) دون تفرقة بين العبارتين ودون تحســــيد
فئة الموظفين العموميين بالذات . نجد ذلك فى مختلف التشريعات الصادرة
منذ سنة ١٨٨٣ بشأن الموظفين بل وفى التشريعات الحديثة أيضا .

فالقانون المدنى أشار فى المادة (١٦٧) منه الى عبارة (الموظف العام)
وفى المادة (٦٠٩) منه (الموظف أو المستخدم) وقانون المرافعات المدنية
والتجارية يشير فى المادة (٢٠٦) منه الى (الموظفين والمستخدمين المكلفين
بخدمة عامة) كذلك قانون العقوبات فى مختلف مواده ينص على الموظفين
والمستخدمين دون تمييز بين النوعين . ثم صدر القانون رقم (٢١٠) لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فقسم موظفى الدولة الى فئتين : الموظفين
الداخلين فى الهيئة سواء كانوا مثبتين أم غير مثبتين (وتسرى عليهم أحكام
الباب الأول من القانون) ثم للمستخدمين الخارجين عن الهيئة (وتسرى
عليهم أحكام الباب الثانى) فميز الشارع لأول مرة بين الفئتين ولخصبـح
كل فئة منهما لأحكام خاصة . ولا يمكن اعتبار ما نصت عليه المادة الأولى

من قانون نظام موظفي الدولة تعريفا للوظيفة العامة أو تعريفا للموظفين
الصومى ، إذ أنه اقتصر فقط على بيان أولئك الذين تنطبق عليهم أحكام هذا
القانون . ولئن كانت أحكام هذا القانون تسرى على الغالبية الكبرى من موظفي
الدولة ومستخفيها إلا أنها مع ذلك لا تسرى على فئات أخرى منها طوائف
الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة ، وهناك بعض عمال
الدولة لا تنطبق عليهم أحكام هذا القانون ويعتبرون مع ذلك من الموظفين
العموميين كالصمد والمشايخ والمأذونين . وقد تلاقى القضاء والفقه الإداريان
على عناصر أساسية للوظيفة العامة ولاعتبار الشخص موظفا عموميا يتعين
مراعاة قيام العناصر الآتية :

(١) أن يساهم في العمل في مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال
المباشر ، وفي مصر يعتبرون موظفين عموميين عمال المرافق العامة سواء
كانت إدارية أم اقتصادية ما دامت هذه المرافق تدار بأسلوب الاستغلال
المباشر .

(٢) أن تكون المساهمة في إدارة المرافق العامة عن طريق التعيين أساسا
وقرار استناد الوظيفة يكون عن طريق عمل فردى أو مجموعى يصدر من
جانب السلطة العامة ويجب أن تقابله موافقة من جانب صاحب الشأن ،
فالوظف العمومى يساهم في إدارة المرافق العامة مساهمة إدارية يقبلها
دون قسر أو إرغام . أما الألاحاق جبوا في خدمة مرفق عام فلا تطبق عليه
أحكام الوظيفة العامة .

(٣) أن يشغل وظيفة دائمة وأن يكون شغله لهذه الوظيفة بطريقة
مستمرة لا عرضية . وغنى عن القول أن هذه العناصر لا يمكن اعتبارها
عناصر حاطة نهائية للحكم على عامل من عمال الإدارة بأنه موظف أو غير
موظف ، إلا أنها عناصر أساسية يجب مراعاتها .

وهناك عناصر أخرى يتعين استبعادها ولم يعول عليها القضاء فمن ذلك
للإشارة في اعتبار الموظفين ، ليس نوع العمل الذى يستند اليهم أو أهمية
العمل أو كونهم مثبتيين أو غير مثبتيين ، يستقطع منهم معاش أم لا يستقطع ،
أو يمنحون مرتبات نقدية أو عينية أو لا يمنحون مرتبات كذا وقد

استقر قضاء هذه المحكمة على اعتبار أن العمد والمشتبايح من الموظفين العموميين ، إذ أن الراتب الذى يجرى عليه حكم الاستقطاع ليس شرطاً أساسياً لاعتبار الشخص موظفاً عمومياً ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالملاذون فلا يؤثر فى هذا النظر أنه لا يتقاضى راتباً من خزانة الدولة ، لأن الراتب ليس من الخصائص اللازمة للوظيفة العامة أو شرطاً من الشروط الواجبة فى اعتبارها . ويلاحظ أن الموظفين العموميين لا يقتصرون على موظفى الحكومة المركزية بل يدخل فيهم موظفو السلطات اللامركزية الإقليمية والسلطات اللامركزية المصلحية أى المنشآت العامة حتى ولو كانوا لا يخضعون لجميع أحكام قانون موظفى الدولة .

وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه « لى يعتبر الشخص موظفاً عاماً خاضعاً لأحكام الوظيفة العامة متى مردها إلى القوانين واللوائح يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر أو بالخضوع لإشرافها ، وليست علاقة عارضة تعتبر فى حقيقتها عقد عمل يندرج فى مجالات القانون الخاص » .

وعلى مدى ما تقدم ، وإذا كان الثابت من الأوراق ومن ملف خدمة المطعون عليهما أن نظام معاملة عامل المعاش يقوم على أن يقدم العمد أو شيخ الناحية عمال المعاش اللزيمين وفقاً لحاجة العمل بتفتيش سखा التابع لوزارة الزراعة فيستخدمون فى مختلف الأعمال الزراعية بمقتضى عقد خاص وبأجر يتناسب والدرجة المبين عليها كل منهم فضلاً عن ميزات عينية أخرى مقابل تشغيلهم فى أعمال الفلاحة بالتفتيش الحكومى ويستمر عملهم طوال العام بدون انقطاع حتى ولو قل العمل الزراعى وفضلاً عن الأجر اليومى المقرر مقدماً فى اللائحة فإن عامل المعاش يمنح مساحة أرض زراعية فى التفتيش تتفاوت وفقاً لموجته بصفة إيجارية مخفضة عما حددته قانون الإصلاح الزراعى كقيمة إيجارية ، ومقرر لهؤلاء العمال نظام إجازات بأنواعه اللاتجعية المختلفة وعامل المعاش فى كل ذلك يعمل تحت إشراف وتوجيه الجهة الإدارية التابعة لوزارة الزراعة . فلا جدال إذن والحالة هذه فى أن عامل المعاش بوزارة الزراعة إنما هو علاقة عمل دائم وليس

علاقة عرضية أو مؤقتة ، ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري
بنظر المنازعات التي تنشأ بين عامل المعاش وجهة الإدارة بمناسبة مباشرة
لخدمة ذلك المرفق العام *

(طعن ٨٦٤٢ لسنة ٦ ق. جلسة ١٩٦٢/٥/٥)

قاعدة رقم (١١٩)

المسألة :

المنازعات الخاصة بالموظفين العاملين في اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء إداري ينظرها - من حيث ثبوت صفة الموظف العام - لا كان نوع وظيفته
أو درجتها وبغض النظر عن القانون أو اللائحة أو المبدأ الذي يحكم موضوع
النزاع - ثبوت هذه الصفة لمستخفي إدارة مشروع الضاب الصادر
بأنشائها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

إن مناط اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين
العاملين هو ثبوت صفة الموظف العام للمدعى أي كان نوع وظيفته أو درجتها
وسواء اعتبر موظفا أو مستخدما أو عاملا وفقا للقوانين واللوائح السارية
بغض النظر عن القانون أو اللائحة التي تحكم موضوع النزاع ذاته الذي
يشير أمام المحكمة فيما يتعلق براتبه أو حقوقه التقاعدية إن كان قانونا أو
لائحة أو عقدا .

ولما كانت إدارة مشروع الضاب تهدف إلى تحقيق مشروع ذي نفع عام
لتنمية الانتاج الاقتصادي في البلاد فهي بهذا تعتبر مرفقا عاما تديره الدولة
عن طريق نظام خاص تضمنه القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥١ الصادر بأنشائها .
فاذا كان الثابت أن المدعى "وقد شغل" أحدى وظائف هذه الإدارة منذ سنة
١٩٥٢ حتى الآن بصفة منتظمة ومستمرة وثبت في وظيفته علم (سابق)
بوصفه من مستخدمي المؤسسة في سنة ١٩٥٨ ، وبذلك فقد تكاملت له
صفة الموظف العمومي ، ومن ثم يكون البغض بعدم اختصاص القضاء الإداري غير

قائم على أساس وتكون المحكمة إذا قضت باختصاصها بنظر الدعوى. قد
أصبحت الحق .

(طعن ١١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

التطوعون للتدريس بمعهد البحوث الإسلامية بالجامع الأزهر - عدم
اتصافهم بوصف المعلمين بأحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة بمرتبة
الأزهر لا يسقط عنهم لزوما صفة الموظف العام - اختصاص القضاء الإداري
بمنازعاتهم .

ملخص الحكم :

لا وجهة للمحاجة بأن المدعى - وهو متطوع للتدريس بمعهد البحوث
الإسلامية بالأزهر - لو كان حقا منبث الصلة بقوانين التوظيف بالأزهر
لأنهم الأساس الذي يقوم عليه اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى ،
ذلك أن عدم اتصافه بوصف المعلمين في إحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة
بمرتبة الأزهر لا يسقط عنه لزوما صفة الموظف العام الذي يستعمل
في انتظام مرفق عام ، لأن العلاقة التي كانت تربطه بالأزهر لم يكن بينها
عقد عمل فردي بل هي علاقة تنظيمية يحكمها نظام التطوع وهو نظام
يجعله مشبها بالموظف العام إذ يجمعه به جامع التصدي للخدمة العامة
وهذا كاف لقيام اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى .

(طعن ١٧١٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

إدارة النقل المشترك لمنطقة الإسكندرية - تعيين مؤسسة عامة -
اختصاص مجلس الدولة بجهة قبله أخرى بنظر النزاع المتعلقة بالظن في
القرار الإداري الواقع على أحد موظفيها .

ملخص الحكم :

ان ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية - بحكم انشائها ، ومنحها الشخصية المعنوية ، وقيامها على ادارة مرفق عام هو مرفق النقل بدائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها واستغلاله ، وتشكيل مجلس ادارته وصفات رئيسه ونائبه وأعضائه ، والسلطات المخولة له ، واستقلال ميزانيته عن ميزانية الدولة - تعتبر مؤسسة عامة يتوافر عناصر المؤسسات العامة ومقوماتها فيها ، ومن ثم فان موظفيها يعتبرون موظفين عموميين يحكم تسميتهم لها ، بوصفها فرعا من سلطات الدولة ، وان كانوا موظفين غير حكوميين ومستقلين عن موظفي الدولة ، وتسرى عليهم فيما لم يرد بشأنه نص والانظمة المقررة بالنسبة لموظفي الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين واللوائح الموضوعة لهم . وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن في قرار الجزاء التأديبي الموقع على المدعى من مجلس الادارة ينقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداري دون غيره ، وذلك بناء على نص البند (رابعا) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٢٠٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٢٢)

المادة :

الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة - توحيد وضعها القانوني - الرابطة بينها وبين موظفيها من روابط القانون العام - لا يؤثر في مركزهم الاتفي ان يكون التعيين بقصد عمل فردي - ليس امة ما يمنع من استعانة بعض الاحكام التي تنظم العلاقات التعاقدية .

ملخص الحكم :

تبين من الرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ الصادر بانشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة

انه قد نص في المادة الأولى منه على أن ينشأ مؤسسة عامة ~~تطلق عليها~~
 الهيئة العامة لتنفيذ برنامج ٠٠ السنوات الخمس للصناعة ، ويكون
 مركزها مدينة القاهرة ، ونصت المادة الثانية منه على أن تختص الهيئة
 بتنفيذ مشروعات برنامج السنوات الخمس للصناعة أما بنفسها مباشرة
 أو بواسطة غيرها من الهيئات أو المؤسسات أو الافراد أو المصالح ونصت
 المادة الثالثة على أن يشكل مجلس ادارة الهيئة من رئيس وعشرة أعضاء
 على الأقل وعشرين عضوا على الأكثر يصدر بتعيينهم وتحديد مدتهم
 ومكافاتهم قرار رئيس الجمهورية ويختار من بينه أعضاء المجلس عضوا
 منتدبا تكون له اختصاصات المدير المنصوص عنها في القانون رقم ٣٢
 لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة . ونصت المادة الرابعة من القرار
 على أنه يتولى مجلس الادارة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون
 رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ونصت المادة السادسة على أن تصدر
 قرارات المجلس بأغلبية عدد الأصوات وعند التساوى يرجع الجانب الذي
 منه الرئيس وتعتمد القرارات من رئيس الجمهورية ونصت المادة الثامنة
 على أن تكون للهيئة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتبوع الهيئة
 في انظمتها المالية والادارية طرق الادارة والاستغلال المناسبة وفقا لما
 هو متبع في المشروعات التجارية والصناعية وذلك دون الاخلال برقابة
 ديوان المحاسبة ونصت المادة التاسعة على أن يضع مجلس ادارة الهيئة
 اللوائح الادارية والمالية دون التقيد بالقواعد والنظم التي تجرى عليها
 المصالح والهيئات الحكومية . وبمقتضى السلطة المخولة لمجلس الادارة
 في المادة الأخيرة وضع المجلس لائحة في شأن أساس الاعتماد والصرف
 والتجاوز وذلك لتنظيم العلاقة بين الهيئة وجهات التنفيذ متضمنة قواعد
 وأجراءات الصرف وقد نص الجند الخاص من هذه القواعد على أن يتم الإعلان
 عن جميع الوظائف المطلوبة في الجرائد اليومية مرتين على الأقل وتشكيل
 لجنة لفحص الطلبات واختيار المتقدمين واعداد تقرير بنتيجة الاختبار مع
 اقتراح المكافآت . ويعتمد التقرير من السلطة المختصة في جهة تطلق عليها
 ترسل صورة منه بعد اعتماده للهيئة موضعا به أسماء المرشحين من
 المتقدمين حسب أولويتهم مع بيان مؤهلاتهم وخبراتهم السابقة

والمرتبات. إلتى كانوا يتقاضونها ، ثم بيان الوظائف المرشــحون
لشغلها والمرتبات المقترحة والأسس التى روعيت فى اختيارهم واستبعاد
الآخرين. - وتولى جهة التنفيذ بعد اعتماد تقرير لجنة الاختيار -
التعاقد مع المرشحين بقدر موزنة قابلية للتجديد ، وطبقا لقانون عقد العمل
القرىء وقدر صورته من كل عقد للهيئة .

ويتضح مما تقدم بيانه فى معرض سرد نصوص القرار الصادر بإنشاء
الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة أن هذه الهيئة
بحكم التسمية التى أطلقها عليها القرار الصادر بإنشائها وبحسب الأغراض
التي أنشأت أساسا من أجل تحقيقها والمرافق التى قامت على أداؤها
وتنفيذها ، وبالنظر إلى ما أضفاه عليها القانون من سلطات ومنحها
من صلاحيات ومقومات هى هيئة عامة تقوم على إدارة مرفق عام من أهم
مرافق الدولة وقصد به أساسا وجه المصلحة العامة عن طريق النهوض
بالإنتاج الصناعى ومضاعفته وما يستتبعه من زيادة الدخل القومى ، وقد
أكد ذلك فراو رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٤
والذى استبدل باسم الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس
للصناعة للهيئة العامة للتصنيع ونقل إليها اختصاصات مصلحة التنظيم
الصناعى إذ نص القرار المذكور فى المادة الثالثة أن تعتبر الهيئة العامة
للتصنيع هيئة عامة فى مفهوم أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣

ومتى تبين ذلك وتحدد وضع الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات
الخمس للصناعة على النحو السابق ، وجب اعتبار الرابطة بينها وبين
موظفيها رابطة تنظيمية عامة من روابط القانون العام وتبعا لذلك يعتبر
موظفيها رابطة تنظيمية عامة من روابط القانون العام وتبعا لذلك يعتبر
متى كانت العلاقة التى تربطهم بها متصفة بصفة الاستقرار والدوام وقد أيد
هذا الأصل وأكده القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة
إذ نص فى المادة الثالثة عشرة منه على أن تبصر على موظفى وعمل
الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالموظفين العامة فيما يرد بشأنه
نص خاص على القرار الصادر بإنشاء الهيئة العامة للصناعة التى تضمها مجلس

الإدارة : هذا النص صريح في اعتبار الرابطة بين الهيئات العامة وموظفيها رابطة تنظيمية من روابط القانون العام إذ لا يتصور أن يكون قانون الوظائف العامة مرجعا عاما في هذا الشأن إلا إذا كانت لهذه الرابطة تلك الطبيعة وإذا كان ذلك فإن المدعية تعتبر بهذه المثابة وعلى مقتضى النظر التقسيم من عداد الموظفين العموميين ، ويختص بالآتي مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر المنازعات التي قد تنور بين أولئك الموظفين وبين الهيئة في مجال الوظيفة العامة ، ولا يغير من هذا النظر أن مجلس إدارة هذه الهيئة قد أصدر قرارا خسر فيه على أن تتولى جهة التفتيش بعد اعتماد تقرير لجنة الاختيار المتعاقد مع المزمعين بمقود مؤقتة قابلة للتجديد طبقا لقانون عقد العمل الفردي ذلك لأن استمارة القواعد المعمول بها في قانون عقد العمل الفردي في شأن تعيين موظفي الهيئة إنما يضي على هذه القواعد بعد أن أقرها مجلس الإدارة بما له من سيادة في هذا الخصوص حسبما يملف البيان وصف القواعد التنظيمية التي تنظم شئون موظفي الهيئة ويبقى هؤلاء الموظفين في مركز لائح خاصين لاحكام القانون العام ، وغني عن البيان أنه ليس إية ما يمنع قانونا من استمارة بعض الأحكام التي تنظم العلاقات العقدية لتحكم حالات خاصة بموظفي الحكومة والهيئات العامة وإن هذه الأحكام المستمارة تعتبر بمقتضى النص عليها في القوانين أو القرارات المنظمة لحالات أولئك الموظفين أو بمقتضى الإحالة إليها أحكاما تنظيمية عامة بكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ٢٧٨ لسنة ٩ ق في جلسة ١٩٦٥/١/٣)

قائمة رقم (١٢٣)

المبدأ :

الاتحاد العام للغرف التجارية - تكييفه في ضوء القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والرسوم الضريبة في ١٨/٨/١٩٥٣ باللائحة العامة للغرف التجارية - هو مرفق عام من مرفق التمثيل الهنيء لدى السلطات العامة - القرارات التي يصدرها هي قرارات إدارية تطبق لوصاية إدارية من سلطة التجارة - لا يؤثر في هذا التكييف عدم تطبيق

قواعد التوظيف الحكومية والأولاد بقواعد القانون الخاص التي تنظم هذه الشئون. - تكون سلطة المكتب في هذا الشأن لائحية ينفذ على قواعد القانون الخاص هنا صيغة الاحكام اللائحية - خضوع القرارات سالفة الذكر لرقابة لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية نصت عن أنه « تنشأ غرف تجارية وتكون هذه الغرف هي الهيئات التي تمثل في دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية الاقليمية لدى السلطات العامة وتمتص هذه الغرف من المؤسسات العامة » ونصت المادة ٤٢ من القانون المذكور على أن « للغرف التجارية ان تكون اتحادا عاما لها للناية بالمصالح المشتركة بينها وينشأ هذا الاتحاد بمرسوم تعين فيه بوجه خاص الاحكام المتعلقة بتشكيل الاتحاد وادارته واختصاصاته وماليته وعلاقته بالفكرف التجارية » كما نصت المادة ٤٤ من القانون ذاته على أنه « يوضع للفكرف التجارية لائحة عامة تصدر بمرسوم وتشمل بوجه خاص ١ - ٠ ٠ ٠ ٢ - ٠ ٠ ٠ ٠ ٣ - ٠ ٠ ٠ ٤ - النظام الداخلي للغرف » وقد نصت المادة ٤٩ من المرسوم الصادر في ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ باللائحة العامة للغرف التجارية تحت عنوان (هـ) النظام الداخلي على أنه « تنتخب الغرفة من بين اعضائها رئيسا ووكيلا أو وكيلين وأميناً للصندوق ومساعداً له يقوم بعمله في حالة غيابه وسكرتيراً ويشكل منهم مكتب الغرفة ويكون الانتخاب بالاغلبية النسبية لاصوات الاعضاء الحاضرين ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ويقوم المكتب بتنظيم اقليم الغرفة والخزانة وتعيين الموظفين وفصلهم على ألا يعتبر قرار التعيين أو الفصل نهائيا الا بعد موافقة مصلحة التجارة » ونصت المسادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ بانشاء اتحاد عام للغرف التجارية المصرية « للنناية بالمصالح المشتركة بين الغرف التجارية المصرية يسبق الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية » وتكون له الشخصية الاعتبارية موقرة بمدينة القاهرة » كذلك نصت المادة ١٤ من هذا القرار على أنه « يجوز فيما يتعلق بتنظيم الاعمال الادارية الخاصة بالإتجادومعاملة الموظفين والقواعد والاحكام المقررة بالنسبة الى الغرف التجارية » .

ويبين من استعراض النصوص التقييمية أن للاتحاد العام للغرف التجارية المصرية هو المرافق العام من مزايا التمثيل المهني لدى السلطات العامة اعتراف له المشرع بالشخصية الاعتبارية وهو ينبثق من الغرف التجارية التي اعتبرها المشرع بالنص الصريح من المؤسسة العامة ومن ثم لم يزم اعتباره بحكم القانون من المؤسسات العامة التي تزاو التمثيل المهني لدى السلطات العامة .

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل في هذا النوع من المؤسسات العامة أنه يمارس اختصاصاته المختلفة بمزيج من وسائل القانون العام ووسائل القانون الخاص . إلا أن القول الفصل في بيان دور وسائل القانون العام ودور وسائل القانون الخاص في تكوينه ونشاطه ينبغي أن يكون مرده أولا إلى النظام القانوني الذي وضعه له المشرع . على أن الأمر مقصور في خصوصية هذه المنازعة على بحث أي وسائل يتبعها الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية في تعيين موظفيه وفصلهم . هل هي وسائل القانون العام أو بمعايرة أخرى قراراته إدارية تخضع لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، أو هي وسائل القانون الخاص أو بمعايرة أخرى علاقات تعاقدية فتدخل في ولاية القضاء المدني ، وكما سلفه البيان القول الفصل في تحديد ذلك ينبغي أن يكون مرده أولا إلى النظام الذي وضعه المشرع للاتحاد المذكور .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر بإنشاء الاتحاد المشار إليه قد أحال كما هو مبين آنفا في المادة ١٤ منه فيما يتعلق بمصلحة موظفيه إلى القواعد والأحكام المقررة بالنسبة إلى الغرف التجارية كما أن المادة ٤٩ من اللائحة المصاحبة للغرف التجارية . على نحو ما سبقت الإشارة إليه . قد عرفت أن مكتب الغرفة . بتعيين الموظفين وفصلهم على ألا يتطلب قرار التعيين أو الفصل نهائيا إلا بعد موافقة سلطة المتابعة وإياه ولكن كان قد صدر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ (١٠٠٠٠) رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر بقانون المؤسسة العامة وحمل في ١٤ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في

٤ من فبراير سنة ١٩٦٧ وحدثت واقعة النزاع الرأهن في طله الا ان هذا القانون كما جاء في مذكرته الايضاحية « قد روعي في اعداده ما تضمنته التشريعات السابقة من خصائص جوهرية تشترك فيها جميع المؤسسات العامة على اختلاف أنواعها واشكالها » وبما قرره الفقه والقضاء في هذا الشأن دون الاحكام التفصيلية الخاصة بنوع واحد من المؤسسات أو بمؤسسة معينة بالذات ومن ثم فقد ترك القانون بيان التفصيلات التي تختلف فيها بعض المؤسسات العامة عن بعضها الآخر للإدارة التي تنشأ بها كل مؤسسة عامة على حدة . وبالتالي فليس في القانون المذكور ما يتعارض مع النظر سالف البيان » .

وينبنى على ما تقدم اعتبار قرار الاستغناء عن خدمات المدعى الصادر من مكتب الاتحاد لعام للغرف التجارية في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ والذى وافق عليه الوكيل المساعد لوزارة الاقتصاد في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ - اعتبار القرار المذكور قرارا اداريا وبالتالي اعتبار المنازعة الرهنة مندرجة في مفهوم الطلبات المنصوص عليها في المادة ٨ (خامسا) والمادة ٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الامر الذى يترتب عليه اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل في هذه المنازعة ومفاد هذا النص أن مكتب الغرفة (وكذلك مكتب الاتحاد) حين يعين الموظفين أو يفصلهم إنما يمارس سلطة لائحية تتمحيز عن قرارات ادارية وآية ذلك أنه يخضع في هذا الخصوص لوصاية ادارية من جانب السلطة التنفيذية ممثلة في مصلحة التجارة . و من ثم فإن المنازعات المتعلقة بهذه القرارات تدخل في الفاء وتعرض في الالة بمجلس الدولة هيئة يفصله اداوى . وليس لدى المحكمة بعد ذلك على قيام هذه السلطة اللائحية وبالتالي على اختصاص المختصين بالقضاء الادارى ، أن يطبق مكتب الغرفة (وكذلك مكتب الاتحاد) على شئون تعيين الموظفين وفصلهم الاحكام العامة في شأن التوظيف التي تسري على موظفى الحكومة ، أو أن يستعير من القانون الخاص القواعد التي تنظم هذه الشئون ما كانت السلطة التي يمارس بها المكتب الشئون المذكورة هي سلطة لائحية إذ أن هذه السلطة اللائحية من صانها ان تخفى على القواعد القانونية

الخاص التي قد يطبقها المكتب في شئون تعيين الموظفين وفصلهم مسبقاً
الاحكام الالاحية ج

(طمن ٧٤٥ لسنة ق - جلسة ١٩٦٤/٩/٩)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

غرف تجارية - اختصاص - اختصاص محكمة القضاء الادارى بالعمل
في دعوى موظفي الغرف التجارية .

ملخص الفتوى :

ان القضاء الادارى يختص بنظر دعاوى موظفي الغرف التجارية متى
كان العمل الذي يؤدونه دائماً بطبيعته ولازماً لاستمرار سير الغرف بانتظام
واطراد ودخلا في تنظيمها الادارى .

(فتوى رقم ٥٥٣ - فى جلسة ١٩٦١/١٢/١٣)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

يتوجب على تحويل المؤسسة العامة الى شركة من شركات القطاع العام
وفقاً لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بشركات
القطاع العام - زوال صفة الموظف العام عن العاملين بها - القرارات الصادرة
فى شأن العاملين بالمؤسسة قبل ذلك تنال قرارات ادارية وان تغيرت صفة
مصدرها فيما بعد - يتعين النظر الى صفة مصدر القرار وقت صدوره دون
اعتداد بالصفة فى وقت لاحق - اثر ذلك : دخول النزعة فى صفة مصدر
القرارات فى اختصاص مجلس الدولة بجهة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

دعا من حيث انه الجهة الادارية طلبت فى عريضة تصحيح شكل الطعن
الحكم بنظم اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة

المدنية المختصة ، تأسيسا على انه قد ترتب على تحويل المؤسسة المدنية الى شركة من شركات القطاع العام باسم « الشركة المصرية لانتاج اللحوم والالبان بموجب قرار وزير الزراعة رقم ٧١٢ لسنة ١٩٧٥ وفقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام ، ان زالت عن العاملين بالمؤسسة الملقاة - والدعى من بينهم صفة الموظف العام التى كانت تنطبق على العاملين بالمؤسسات العامة ، وترتب على ذلك ان المنازعة الماثلة وهى منازعة متعلقة بالمرتب - تصبج من اختصاص القضاء العادى بحسبان ان اختصاص محاكم مجلس الدولة المبينة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقصور بالنسبة للعاملين بالقطاع العام على الطعن فى القرارات التأديبية .

ومن حيث ان القرارات الطعون فيها والتى قضت بمجازاة المدعى تديبيا وبالزامه بالتعويض ، قد صدرت من المؤسسات المصرية العامة للحوم والالبان فى المدة من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٦٩ - وقيل ان تحول الى شركة فى سنة ١٩٧٥ - وكان المدعى آنذاك موظفا عاما بالمؤسسة المذكورة فان هذه القرارات تعتبر والحال كذلك قرارات ادارية صادرة فى شأن موظف عام ، ويبقى هذا الوصف ملازما لتلك القرارات وان تغيرت صفة مصدرها فيما بعد ، ذلك انه يتعين النظر الى صفة مصدر القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير هذه الصفة فى وقت لاحق ، ومؤدى ذلك أن يظل الاختصاص بنظر المنازعة فى القرارات المذكورة للمحكمة التى لها ولاية الفصل فيها ، بمعنى - انه لا يترتب على الفناء المؤسسة مصدرة القرارات بتحويلها الى شركة قطاع عام فى سنة ١٩٧٥ - وما تفرع عنه من زوال صفة الموظف العام عن العاملين بها - انتقال الاختصاص بنظر المنازعة الماثلة الى المحاكم المدنية .

ومن حيث ان المدعى لجأ الى محكمة القضاء الادارى طاعنا فى القرارات سالفة الذكر عقب صدورها - فيما اشتملت عليه من جزاءات تأديبية ومن الزام بالتعويض عن المخالفات المستندة اليه ، ولا كانت للمحكمة صاحبة الاختصاص بنظر طلب الفناء القرار الادارى تنفص أيضا بالفصل فى كل ما يحصل به او يتفرغ عنه من طلبات او منازعات ، اعمالا لقاعدة ان قاضى

الأصل هو قاضي الفرع ، لذلك فإن محكمة القضاء الإداري التي طرح عليها طلب إلغاء القرارات المطعون فيها ، تختص أيضا بالفصل في المنازعة في التعويض الذي ضمنته الجهة الإدارية هذه القرارات وألزمت المدعي بإدائه خصما من مرتبه ، وعلى ذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص الذي أثارته الطاعنة غير قائم سنده ، خليفا بالرفض .

(طعن ٥٥٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٥)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

يتعين النظر الى طبيعة القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير صفة مصدره بعد تاريخ صدور القرار - مثال : تحول بنك مصر الى شركة بعد أن كان مؤسسة عامة - تظل القرارات التي صدورت منه خلال فترة اعتباره مؤسسة عامة ، قرارات إدارية - اختصاص القضاء الإداري بنظرها .

ملخص الحكم :

متى ثبت على النحو المتقدم أن بنك مصر كان مؤسسة عامة في وقت صدور القرار موضوع هذه المنازعة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وكان المدعي آنذاك يعتبر من الموظفين العموميين فإن القرار الصادر من رئيس مجلس إدارة البنك بمجازاته بفصله يعتبر قرارا إداريا له كل سمات ومقومات القرار الإداري ، ويكون الطعن عليه بالإلغاء من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره وذلك عملا بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي أقيم الطعن في ظل أحكامه والتي تعقد الاختصاص للمجلس بهيئة قضائية إداري دون غيره بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات الإدارية ولما كانت دعوى الإلغاء تعتبر خصومة عينية موجهة للقرار الإداري ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حجته على الكفاية فإنه يتعين النظر الى طبيعة القرار وقت صدوره دون اعتباره بتغير مصدره إلفاعا وقع هذا التغيير في تاريخ لاحق على صدور القرار وإذا كان ذلك فإنه وقد ثبت أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس

مجلس إدارة بنك مصر باعتباره سلطةً تاديبية في وقت كان البنك فيه مؤسسة عامة فإنه لا يؤثر على هذا القرار ولا يقدح في كونه قراراً إدارياً تحول بنك مصر بعد ذلك إلى شركة مساهمة بل يظل أقراراً صادرةً بفصل المدعى محتفظاً بصفته الإدارية كما كان معمولاً بها عند صدوره دون غيرها ويكون الطعن عليه قد انعقد الاختصاص بنظره لمجلس الدولة دون غيره إذ ليس للمحاكم العادية ولاية إلغاء القرارات الإدارية وإنما ناطت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي أقيمت الدعوى في ظل أحكامه ، نظر مثل هذه المنازعة لحكمة القضاء الأخرى على ما سلف البيان .

(طعن ١٢٥٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في الطلبات المتعلقة بالعاملين بالدولة - تكييف العلاقة القانونية بين طالبة البحث والمجلس الأعلى لدعم البحث - علاقة وتبعية - اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات المتعلقة بها .

ملخص الحكم :

إن الثابت من الأوراق أن المدعى عليها حصلت على بكالوريوس في العلوم (كيمياء - طبعة) وصدر قرار السيد نائب رئيس الوزراء للشئون العلمية ورئيس اللجنة الوزارية للقوى العاملة بترشيحها للتعيين في وزارة البحث العلمي ثم صدر قرار أمين عام المجلس الأعلى لدعم البحوث رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥ متضمناً تعيين المدعى عليها في ١٥ من مارس سنة ١٩٦٥ طالبة بحث بالمجلس الأعلى لدعم البحوث بمنحة قدرها ٢٠ جنيه شهرياً وتسلمت عملها في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ وألحقت بمعهد الصحراء ولما أثير موضوع تعيينها عين عملها بالمجلس المذكور وبين التدرج بمدرسة ليسيه الحرية ، تقدمت في ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٥ إلى المجلس الأعلى لدعم البحوث

باستقلالها اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦٥ وأوردت في هذا الطلب استعادتها لسيادتها ما سبق أن حصلت عليه من منحة مدة عملها بالمجلس كما تقدمت بطلب آخر في ذات التاريخ أشارت فيه إلى استقلالها السابقة والتمست تقسيط المبالغ المستحقة عليها لمدة ١٢ شهرا ثم عادت المدعى عليها وقدمت طلبا مؤرخا ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ عدلت فيه عن استقلالها السابقة وتأخر عليه في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بالحفظ على أساس استقلالها المقدمة في ٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ تعتبر مقبولة بفوات أكثر من ثلاثين يوما على تقديمها .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٣ من يولية سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى والحق بالوزارة المذكورة كل من المجلس الأعلى لدعم البحوث والمركز القومى للبحوث ويتبعه ثمانية معاهد ومعاهد البحوث النوعية المبينة بالقرار المشار اليه ومن بينها معهد الصحراء الذى الحق به المدعى عليها ، ونصت المادة (٥) على أن : تسرى اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥٩ لسنة ١٩٦١ على معاهد البحوث النوعية التابعة لوزارة البحث العلمى فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ وفى ذات التاريخ أى فى ١٣ من يولية سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المجلس الأعلى لدعم البحوث وقد نص فى المادة الأولى منه على أن : ينشأ مجلس أعلى لدعم البحوث يعتبر هيئة عامة ويلحق بوزارة البحث العلمى وتكون له الشخصية الاعتبارية ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويهدف الى تحقيق الأغراض الآتية :

(أ) تحديد مشروعات البحوث ذات الأولوية الخاصة فى خدمة برنامج التنمية بالجمهورية وتمويلها .

(ب) المساهمة فى تمويل مشروعات البحوث العامة التى تهدف الى تقدم العلم وتدريب الباحثين والنهوض بمستواهم .

(ج) تشجيع العمل الجماعى بين الباحثين فى الدولة وتنمية التعاون بينهم ورعاية المبرزين منهم .

(د. متابعة نتائج البحوث التي مولها المجلس والعمل على اخراجها الى حيز التطبيق في القطاعات المختلفة .

وقد ظل المجلس الاعلى لدعم البحوث قائما ويؤدي رسالته الى ان صدر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المجلس الاعلى للبحث العلمى ومتضمنا النص على الفاء كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمستغليات وتنظيم وزارة البحث العلمى ورقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المجلس الاعلى لدعم البحوث .

ومن حيث انه أيا كان الراى فى الكتييف القانونى لمركز المدعى عليها بوصفها طالبة بحث بالمجلس الاعلى لدعم البحوث فلهذا العلاقة التى تربطها بالمجلس المذكور - فى حدود اغراض ذلك المجلس - هى علاقة قانونية تدور فى تلك الوظيفة العامة وتتصل بها مالا وتنبع هذه العلاقة من القرار الصادر بتعيينها فى المجلس المذكور وتحكمها تبعا لذلك اللوائح الادارية والقواعد التنظيمية المطبقة فى المجلس واذا كانت المنازعة الماثلة تتصل بالعلاقة القانونية للمدعى عليها بالمجلس المذكور فانها تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ولذا ذهب الحكم المطعون فيه بغير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالفائه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

ومن حيث ان المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان " تختص المحاكم الادارية : (١) بالفصل فى طلبات الفاء القرارات المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات (٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والمستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم (٣) بالفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادى عشر من المادة العاشرة متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز خمسمائة جنيه " فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر هذه الدعوى للمحكمة

الإدارية لرياسة مجلس الوزراء ويتعين لذلك إحالتها إليها لتفصل في موضوعها .

(طعن ٥٥٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٤)

ملغىة رقم (١٣٨)

المبدأ :

المعهد القومي للقياس والمعايرة - اعتبار العلاقة بينه وبين طلبة علاقة قانونية تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - اختصاص المحاكم الإدارية بنظر المنازعة - أساس ذلك - مثال .

ملخص الحكم :

يتعهد طالب البحث بالتفرغ للبحث والمواظبة عليه ، كما يتعهد ان يستمر فيه لمدة سنة على الأقل فاذا تخلى عنه خلال السنة الاولى تعين عليه ان يعيد الى المركز كل ما تسلمه من قيمة المنحة وكذلك الرسوم التي يكون المركز قد دفعها له اثناء الفترة التي قضاه بها .

أيا كان الرأي في التكييف القانوني لمركز المدعى عليها بوصفها طالبة بحث بالمعهد القومي للقياس والمعايرة ، فان العلاقة التي تربطها بالمجلس المذكور هي علاقة قانونية تدور في فلك الوظيفة العامة وتتصل بها مالا ، وتنجم هذه العلاقة من القرار الصادر باقامتها طالبة بحث بالمعهد المذكور وتحكمها تبعاً لذلك اللوائح الإدارية والمالية المطبقة في المعهد ، واذ كانت المنازعة الماثلة تتصل بالعلاقة القانونية المشار إليها التي قامت بين المدعى عليها وبين المعهد المذكور ، فانها تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالفائه وباختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى .

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن " تختص المحاكم الإدارية : (١) بالفصل في طلبات الفاء

القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم، وفى طلبات التصويص المترتبة على هذه القرارات (٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات ، والمكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم . ولما كانت المدعى عليها على ما سلف فى حكم العاملين ومن المستوى الذى تختص المحاكم الادارية بنظر منازعاتهم فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر هذه الدعوى للمحكمة الادارية لرياسة مجلس الوزراء ويتعين لذلك احوالها اليها لتفصل فى موضوعها مع الزام للطعون ضدها مصروفات الطعن وأبقت الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(الطعن ٥٤ لسنة ٩٦ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٢)

١٢٩ - الفصل رقم ١٢٩

المسألة :

الاتفاق القائم بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية بشأن المساعدة الفنية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية - ايفاد الموظف فى لجنة دراسية الى الولايات المتحدة الامريكية تنفيذاً لهذا الاتفاق - الاتفاقية فى مصاريف هذا الايفاد هي مما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى دون القضاء العادى .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان للمدعية تطلب الحكم بالزام الحكومة بان تدفع لها مصاريف ايفادها فى بعثة دراسية الى الولايات المتحدة الامريكية لدراسة مؤسسات الاحداث والمنحرفين لزيارتها والتدريب فيها ، وذلك تنفيذاً للاتفاق الدائم بين الحكومة المصرية وبين حكومة الولايات المتحدة الامريكية ومنها بعثات النقطة الرابعة ، وكذلك استنادا الى المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بنظام موظفى الدولة اذا كان ذلك فان دسح الحكومة بعدم اختصاص المحكمة تلميسا على أن الدعوى تنصب على الزام بمبلغ معين وانه يذلك يكون النزاع مدنياً - هذا الدفع مردود ، بأن المبلغ المطالب به يقوم اساسا باعتباره من الروابط التى تشبه بحكم الوظيفة العامة التى تنظمها القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الخصوص وبهذه المثابة

فانه عن علاقة من العلاقات التى تدخل فى نطاق القانون الجسمانى وليس عن علاقة مدنية يحته تدخل فى نطاق الروابط الخاصة .
(ملحق ١٠٦٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٤)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

طلب المدعى الحكم بالزام الهيئة المصرية للمساحة بأن تؤدى له تعويضا لقاء ما لحقه من ضرر نتيجة تراخيها فى اتخاذ اجراءات ترشيحه للمنحه التدريجية المقبلة من حكومة هولندا مما ادى الى عتذار الحكومة الهولندية - اختصاص مجلس الدولة بنظرها باعتبارها منازعة ادارية قوامها التعمى على مسالك الجهة الادارية لصفحتها القائمة على ادارة مرفق السباحة وبحساباتها منازلة لا شك فى انطوائها فى نطاق منازعات الروابط الوظيفية التى تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بحساباته القاضى الطبيعى لروابط القانون العلم وفقا لصریح نص الدستور والقوانين الثلاثة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان دستور مصر سنة ١٩٧١ قد نص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة وتختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى - وقد صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ونص فى المادة ١٠ على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : أولا - ٠٠٠٠ - ثانيا - المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكسافات المستحقة للموظفين الضوميين أو لورثتهم عاشرا - طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية - رابع عشر - سائر المنازعات الادارية ٠٠٠

ويعتبر فى حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح .

واتساقا مع ما تقدم نص قانون السلطة القضائية فى المادة ١٥ على انه : فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى جميع المنازعات والجرائم

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن محل الدعوى التى صدر بشأنها الحكم الطعن - ينحصر فى طلب الحكم بالزام الهيئة المصرية للمساحة بأن تؤدى للمدعى تعويضا لقاء ما لحقه من ضرر نتيجة تراخيها فى اتخاذ اجراءات ترشيحه للمنحة التدريبية المقفلة من حكومة هولندا مما أدى الى اعتذار الحكومة الهولندية - وليس من ريب فى أن التكييف القانونى السليم للدعوى - هو اعتبارها من دعاوى التعويض عن قرار الادارة السلبى بالامتناع عن اتخاذ الاجراءات اللازمة فى الوقت الملائم مما ترتب عليه عدم الافادة من المنحة - رغم توافر الشروط - وهى ولا شك تعد منازعة ادارية قوامها النعى على مسلك الجهة الادارية بصفتها القائمة على ادارة مرفق المساحة وبحسبانها المنازعة لاشك فى انطوائها فى نطاق منازعات الروابط الوظيفية التى تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بحسبانها القاضى الطبيعى لروابط القانون العام وفقا لصريح نص الدستور والقوانين المنفذة له على على التفصيل المبين وان القول بغير ذلك مؤداه افراغ النصوص المستحدثة فى شأن تعديل اختصاص مجلس الدولة من احكامها ومما استهدفه المشرع منها - ومن ثم بدون الحكم الطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك - قد جانب الحق وخالف صريح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن المائل شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم محل الطعن وباختصاص محكمة النقضاء الادارى بنظر الدعوى وباحالتها اليها للفصل فى موضوعها .

(طعن ٩٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٥)

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بمهمة قضاء ادارى بالفصل فى الطعن فى قرار صادر من مؤسسة عامة قبل النائها وتحويلها الى شركة - العمرة بتاريخ نشوء الحق فالقرار الصادر منها قرار ادارى وبوظائفها موظفون عموميون .

ملخص الحكم :

بالنسبة الى ما ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى تكون مؤسسة الطيران أصبحت شركة ويكون الاختصاص بذلك قد انعقد للمحاكم العالوية ، فان العبرة دائما عند النظر فى اختصاص المحكمة هو بتاريخ نشوء الحق محل الدعوى ، ولمدام قد ثبت ان الدعوى اقيمت ابان ان كانت المدعى عليها مؤسسة عامة فان موظفيها يعتبرون من الموظفين العموميين وتكون قراراتها بوصفها جهة ادارية والمخاصمة تكون لقراراتها باعتبارها خصومة عينية يرتد الحكم الصادر فيها الى تاريخ صدور القرار عليه يكون ما ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة فى غير محله .

(طعن ٨٥٨ لسنة ٢١ ق ٨٦٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المبعوث لما ان يكون موظفا او طالبا غير موظف - الروابط فى الحالتين بين المبعوث والحكومة هي روابط ادارية تدخل فى مجال القانون العام - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة بين المبعوث والحكومة اساس ذلك : المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق .

ملخص الحكم :

من حيث ان العرض الثانى للطعن والخاص بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى مردود. كذلك بان الطاعن كان يعمل معيدا بجامعة القاهرة فرع الخرطوم عند ايفاده فى البعثة لحساب المعهد القومى للإدارة العليا ، اى أنه كان موظفا عاما ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان المبعوث اما ان يكون موظفا او طالبا غير موظف والروابط فى الحالتين بين المبعوث والحكومة هي روابط ادارية تدخل فى مجال القانون العام ، فبالنسبة للموظف تغلب فى التكييف صلة الموظف بالوظيفة العامة وتكون الروابط

الناشئة بينه وبين الحكومة بسبب البعثة مندرجة في عموم روابط الوظيفة العامة ولما كان مركز الموظف هو مركز تنظيمي عام تحكمه القوانين واللوائح وليس مركزاً عقدياً حتى لو اتخف في بعض الأحيان شكل الاتفاق كعقد الاستخدام بالنسبة للموظف المؤقت أو المتعهد المأخوذ على الموظف المبعوث طبقاً لقانون البعثات ولوائحه لأن مثل هذه الاتفاقات أو التعهدات لا تغير من التكييف القانوني للربوط بين الموظف والحكومة ، فإن المنازعة في شأن هذه الروابط الإدارية تدخل في مجال القانون العام ، ويكون القضاء الإداري مختصاً بها طبقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

(طعن ١١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/٧/٣)

لانيا : دعاوى التسوية

للعسفة رقم (١٣٣)

المبدأ

اعتبار التسوية من قبيل الأعمال المادية - جواز المساس بها ولو كانت صادرة قبل إنشاء مجلس الدولة - مثال : تسوية حالة موظف في تاريخ سابق على إنشاء مجلس الدولة بالتطبيق لقرار تنظيمي عام غير نافذ - ترفيحه اعتماداً على هذه التسوية - لا تحول هذه الترفيعة دون عدم الاعتداد بالتسوية متى وقف ذلك عند حد تعديل أقدميته في درجة سابقة .

ملخص الحكم :

إذا تبين أن التسوية التي أجريت في ٨ من يناير سنة ١٩٤٦ لمزيل للمدعى وودت بمقتضاها أقدميته في الدرجة السادسة إلى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ إنما تمت بالتطبيق لقرار تنظيمي عام غير نافذ عنده ، وهو قرار لمجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ، فإنه يتعين عدم الاعتداد بها واستقاط مؤداها لأن التسويات - وهي أعمال مادية صرفاً إن كانت باطلة بسبب استنادها إلى قرار تنظيمي غير نافذ لم يفلح في تحصينها أنها أجريت قبل إنشاء مجلس الدولة ، أو أن الإدارة لم تسحبها في الميعاد ،

ويكون من حق القضاء الإداري بل يتعين عليه عدم الاعتداد بها مهما تقدم عليها الزمن ، أى إمدار ما عسى أن ينجم عنها من الآثار . ولا ينال من هذا النظر أنه قد ترتبت عليها قرارات بالترقية نالها من اجريت فى حقه ، لأن ترقيته الى الدرجة الخامسة تنسيقا فى أول مايو سنة ١٩٤٦ لا يؤثر فيها تعديل أقدميته فى الدرجة السادسة الى أول مايو سنة ١٩٣٢ طبقا لقرار أول يونية سنة ١٩٤٧ بدلا من ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ كما حددته التسوية الباطلة استنادا الى قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ غير النافذ .
(طعن ٩٣٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

طلب الإدارة إلزام الموظف برد مبلغ معين بمقولة قبضه بناء على تسوية مخالفة للقانون - ثبوت أن مثار المنازعة هو استحقاق الموظف أو عدم استحقاقه للدرجة والترتب المقررين لمثل مؤهله طبقا لقانون المعادلات الدراسية - اختصاص القضاء الإداري بتقرير الدعوى .

ملخص الحكم :

مضى . كان الثابت أن مثار المنازعة فى الدعوى هو ما اذا كان المدعى يستحق الدرجة والترتب المقررين لمثل مؤهله طبقا لقانون المعادلات معدلا بما تلاءم من القوانين أم أنه لا يستحقها ، فإن النزاع على هذا الوجه هو فى الواقع من الامر منازعة فى صميم الدرجة والراتب اللذين يستحقهما المدعى بمقتضى قانون المعادلات وما يترتب على ذلك من آثار فى استحقاقه أو عدم استحقاقه لمبالغ بسبب ذلك ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل فى اختصاص القضاء الإداري طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ١٦٥٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢ ، طعن ١٦٥٩ لسنة ق

- جلسة ١٩٥٨/١/١١ -

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

الدعوى يطلب التزام موظف برّد مبلغ معين بمقولة انه تقاضاه كراتب دون حق - ثبوت ان مثار المنازعة هو استحقاقه للدرجة والرتب المقررين له - اختصاص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت ان مثار المنازعة الحقيقى فى الدعوى ، حسبما يبين من استظهارها على ما سلف ايضاحه ، هو ما اذا كان المدعى عليه يستحق الدرجة والرتب المقررين له طبقا للقوانين ام أنه لا يستحقهما ، فان النزاع على هذا الوجه هو فى الواقع من الامر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منازعة فى صميم الراتب والدرجة اللذين يستحقهما المدعى عليه بمقتضى القوانين ، وما يترتب على ذلك من آثار فى استحقاقه أو عدم استحقاقه لمبالغ أخرى بسبب ذلك ، والدعوى بهذه المنايا مما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى ، طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٦٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

الطالبة برّد فروق مالية قبضها للموظف - ثبوت ان مثار المنازعة هو استحقاق الاعانة الاجتماعية المقررة لمستخدمنى الدرجة التاسعة ، او عدم استحقاقها - اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان مثار المنازعة الحقيقى هو ما اذا كان المطعون عليه يستحق الاعانة الاجتماعية المقررة لمستخدمنى الدرجة التاسعة ام لا فان النزاع

على هذا الوجه هو في الواقع من الأمر منازعة في صميم الدرجة والراتب اللذين يستحقهما الموظفون عليه طبقا للقواعد التنظيمية العامة وما ترتب على ذلك من آثار في استحقاقه او عدم استحقاقه للاعانة الاجتماعية ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل في اختصاص القضاء الإداري طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ومن ثم اذا اتضح للمحكمة الادارية ان المدعى عليه لا يستحق الاعانة الاجتماعية المقررة للمتزوجين فانها تختص بالحكم عليه برد ما قبضه منها .

(طعن ١٦٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١١)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

المنزعة في استحقاق او عدم استحقاق العلاوة والمطالبة بردها في الحالة الثانية - منازعة في راتب - اختصاص القضاء الإداري بنظرها .

ملخص الحكم :

ان العلاوة هي جزء من المرتب ، ومن ثم فان المنازعة في استحقاقها او عدم استحقاقها والمطالبة بردها في الحالة الثانية هي منازعة في صميم الراتب الذي يستحقه المدعى ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل في اختصاص القضاء الإداري طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٦٢٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

المنازعات المتعلقة بالرتب - اقتطاع جزء من مرتب الموظف استيفاء لدين لاادارة عليه - منازعة الموظف في ذلك - اختصاص القضاء الإداري بنظرها .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ٥٩ الخاص بتنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لاصول تلك المنازعات ولجميع ما يشاكلها وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر بشأن تلك المرتبات من قرارات او اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعة حول استحقاق هذه المرتب كاملا خلال فترة معينة .

ومن ثم اذا استقطعت الادارة جزءا من راتب المدعى استيفاء لدين عليه فان هذا الاستقطاع فى ذاته هو خاضع لمنازعة فى الراتب فتختص المحكمة بنظرها بمقتضى اختصاصها الكامل .
(طعن ٩٦٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٥)

المادة رقم (١٣٩)

المبدأ :

اختصاص القضاء الادارى بإيقاف الخصم من راتب الوقف ولو كان الخصم استيفاء لدين عليه - اعتبار الدعوى منازعة فى راتب .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم مجلس الدولة ، وهو اختصاص مطلق شامل لاصول تلك المنازعات ولجميع ما يشاكلها وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر بشأن تلك المرتبات من قرارات او اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعة حول استحقاق هذا الراتب كاملا خلال فترة معينة . ومن ثم اذا استقطعت الادارة جزءا

من راتب المدعى استيفاء لدين عليه فان هذا الاستقطاع في ذاته هو مثار
للمنازعة في الراتب فتختص المحكمة بنظرها بمقتضى اختصاصها الكامل .

(طعن ٩٦٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٥)

قاعدة رقم (١٤٠)

البيان :

قرار الخصم من المرتب - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى
- القرار الصادر بالخصم من مرتب الموظف لدين عليه - ليس من القرارات
الادارية القابلة للإلغاء او وقف التنفيذ - اعتبار الدعوى في شأنه منازعة
في راتب تندرج تحت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة اختصاصه
بنظرها على هذا الاعتبار .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات
منصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص
بتنظيم مجلس الدولة - وهو اختصاص مطلق شامل لاصل تلك المنازعات
ولجميع ما يتفرع منها ، وبهذه المثابة تنظر المحكمة ما يكون قد صدر
بشأن تلك المرتبات من قرارات او اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر
المتفرغة عن المنازعات الاصلية في حدود اختصاصها الكامل بالنسبة اليها،
ومن ثم فاذا استقطعت الادارة جزءا من راتب الموظف استيفاء لدين عليه
فان هذا الاستقطاع هو في ذاته مثار المنازعة في راتبه تختص المحكمة بنظرها
بمقتضى اختصاصها الكامل - ولا يكون القرار الصادر بالخصم من المرتب من
القرارات الادارية القابلة للإلغاء والتي يجوز وقف تنفيذها طبقا للمادة ٢١
من القانون سالف الذكر والتي نصت على أنه « لا يترتب على رفع الطلب
الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفاؤه » . - ومؤدى هذا انه
لا يجوز اتخاذ طريق وقف تنفيذ القرار الا حيث يوجد قرار متخذ بشأنه
دهوى بالفائه .

(طعن ٥٨٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٩)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بالمرتبات - اختصاص القضاء الإداري بنظرها -
شموله لأصل هذه المنازعات وجميع ما يتفرع منها ، وما يصدر فيها من
قرارات وإجراءات - اختصاصه بالمنازعة حول استقطاع جزء من راتب الموظف
استيفاءً لدين عليه .

ملخص الحكم :

اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص
عليه في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
في شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لإصل تلك
المنازعات ولجميع ما يتفرع عنها ، وبهذه المثابة ينظر القضاء الإداري ما يكون
قد صدر في شأن تلك المرتبات من قرارات أو إجراءات وذلك باعتبارها من
العناصر التي تثير المنازعة حول استحقاق المرتبات المذكورة كاملة خلال فترة
معينة ، ومن ثم إذا اقتطعت الإدارة جزءاً من مرتب المدعى استيفاءً لدين عليه
فإن هذا الاستقطاع في ذاته هو مثار المنازعة في المرتب ، فيختص القضاء
الإداري بنظرها ، بمقتضى اختصاصه الكامل .

(طعن ٤٤٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٢)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات - نطاقه
- يشمل المنازعة في استقطاع الإدارة لجزء من المرتب استيفاءً لدين لها
في ذمة الموظف .

ملخص الحكم :

إن اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات
منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لأصل

تلك المنازعات ولجميع ما يتفرع عنها. من مسائل ، وبهذه المثابة تنظر المحكمة في حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر في شأن تلك المرتبات من قرارات أو اتخذ من اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التي تثير المنازعات حول استحقاق هذا المرتب كاملاً خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم فإذا استقطعت الادارة جزءاً من راتب المدعى استيفاء لدين لها في ذمته ، فان هذا الاستقطاع في ذاته هو مثار المنازعة في الراتب فتختص المحكمة بنظره بمقتضى اختصاصها الكامل .

(طعن ٨٩٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٨)

قاعدة رقم (١٤٣)

البدا :

المنازعة الخاصة بالمرتبات - اختصاص القضاء الادارى بنظرها -
قرارات واجراءات - اختصاصه بالمنازعة حول استقطاع جزء من راتب
شبهه لاصل هذه المنازعات وجميع ما يتفرع منها ، وما يصدر فيها من
الموقف استيفاء لدين عليه .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لاصل تلك المنازعات ولجميع ما يتفرع عنها من مسائل وبهذه المثابة تنظر المحكمة في حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر في شأن تلك المرتبات من قرارات او اتخذ من اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التي تثير المنازعة حول استحقاق هذا المرتب كاملاً خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم فإذا استقطعت الادارة جزءاً من راتب المدعى استيفاء لدين لها في ذمته ، فان هذا الاستقطاع في ذاته هو مثار المنازعة في الراتب ، فتختص المحكمة بنظره بمقتضى اختصاصها الكامل ، ومن ثم يكون الرفع بعدم الاختصاص.

غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا لذلك رفضه والحكم باختصاص
مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .
(طعن ١١٨٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣٠)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

النازعات الخاصة بالرواتب - اختصاص القضاء الادارى بنظرها -
رقابة القضاء الادارى لا تتحقق فى احوال الخصم من راتب الموظف الا ببحث
ما استندت اليه جهة الادارة فى اجراء الخصم - ليس فى ذلك اختلال
بميزة التنفيذ المباشر .

ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الادارى لا تتحقق فى احوال الخصم من رواتب
الموظفين العموميين الا ببحث ما استندت اليه جهة الادارة فى اجراء الخصم
ليقول كلمته فى مدى صحته وسلامته ، وليس فى ذلك اختلال بميزة التنفيذ
المباشر التى خص بها المصارف جهات الادارة فى سبيل استيفائها لما يكون
مستحقا لها قبل للموظف او لاسترداد ما صرف اليه بدون وجه حق وفق
احكام القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، لان هذه الميزة لا تعنى تخويلها حقا
مطلقا فى اجراء الخصم من رواتب الموظفين ، دون أن تسأل عما استندت
اليه فى اجراء هذا الخصم .

(طعن ٤٨٨ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

الدعوى القائمة من احد العاملين بداراة النقل العام بالاسكندرية بالمطالبة
بمصاريف علاج تعتبر منازعة فى مرتب يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة
قضاء ادارى - اساس ذلك - الاحكام الواردة فى اللوائح الخاصة بموظفى
الادارة المملوكية والخاصة بالتزامها بصرف تعطب الاطباء وضمن الادوية
والاقامة بالمستشفيات ونحو اللادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدنى .

ملخص الحكم :

ان اللوائح الخاصة بموظفي الادارة المدعى عليها تقضى بصرف اتعاب الاطباء وثمان الادوية ومصاريف العمليات والاقامة بالمستشفيات للعاملين بالادارة المذكورة وان المادة ٦٨٣ من القانون المدني تقضى باعتبار كل منحة تعطى للعامل زيادة على أجره وتكون مقررة فى لوائح العمل ، جزءا من أجره كما تقضى المادة ٦٨٤ من القانون ذاته باعتبار الوهبة جزءا من الاجر ، ومن ثم تكون المنازعة منازعة فى مرتب يختص القضاء الادارى بالفصل فيها ، وتكون المحكمة الادارية هى المختصة بنظر الدعوى لان المدعى ليس من موظفي الفئة العالية .

(طعن ١٧٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

المطالبة بمبلغ من المال بسبب اصابة عامل او وفاته بناء على قواعد تنظيمية استنتجتها جهة الادارة - لا تعتبر دعوى تعويض عن واقعة مادية - وانما تعتبر من قبيل المنازعات فى المرتبات والمعاشات والكفالات المستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم - اختصاص القضاء الادارى بنظر هذه المنازعة .

ملخص الحكم :

ان المدعين لم يرفعا دعوامهم - كما يبين من صحيفة - للمطالبة بتعويض عن وفاة مورثهم ، كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه ، حتى يقال ان دعوامهم دعوى تعويض عن واقعة مادية لا يختص مجلس الدولة . بهيئة قضاء ادارى ، بنظرها ، وانما اقاموا دعوامهم للمطالبة بحق او ادعوا انهم يستمجنونه من القواعد التنظيمية التى اوردتها المذكرة رقم ١٨ التى رفعت الى مجلس ادارة السكك الحديدية متضمنة الاجكام التى تتبع فى شأن تعويض موظفى وعمال الهيئة او ورثتهم عن الاجبيات التى تحدث لورثاء الموظفين والعمال أثناء العمل وبسببه ، والتى يبين من الاطلاع على صورة

هذه المذكورة وهي مقدمة من المدعين ولم تنازع الجهة الادارية في صحتها .
ان مجلس ادارة الهيئة وافق عليها في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ثم رفعها
الى مجلس الوزراء لاعتمادها .

ومن حيث ان الدعوى لا تعتبر في ضوء ما تقدم وبحسب تكليفها
الصحيح ، دعوى تعويض وانما هي دعوى مطالبة بمبلغ من المال يجرى
استحقاقه وفق قواعد تنظيمية استنتجتها الجهة الادارية لتعويض من يصاب
انثناء العمل وبسببه من موظفيها وعمالها او ورثتهم ، وهي تعتبر - بهذه
الثابة من قبيل المنازعات في المرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين
العموميين او لورثتهم التي نصت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة على اختصاص
المجلس - بهيئة قضاء ادارى - بنظرها .

(طعن ٢٣٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٧)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

استرداد ما دفع بصفة معاش استثنائي بدون وجه حق - يعتبر منازعة
مما يندرج تحت نص الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥
١٩٥٥ اختصاص القضاء الادارى بنظرها .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت أن المنازعة تدور حول استرداد مبلغ ، وصنفته
الطاعنة بأنه معاش استثنائي صرف الى المطعون ضده دون وجه حق بعد
ان عاد الى خدمة الحكومة ، فان الاختصاص بالفصل فيها يكون معقودا
للقضاء الارى اعمالا لنص الفقرة الثانية للمادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٩٢٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٩/٤/١٥)

المبدأ :

قاعدة رقم (١٤٨)

المنازعة حول استحقاق جزء من المعاش اتفق على استبدال ارض
مقابلة - اختصاص القضاء الادارى بها بوصفها منازعة متصلة بالمعاش ايما

اتصال .

ملخص الحكم :

متى كانت المنازعة فى الطعن تدور حول استحقاق جزء من المعاش
المربوط ، اتفق على استبدال الارض فى مقابل اقتطاعه طبقا للقواعد
التنظيمية السارية فى شأن استبدال المعاشات، فان هذه المنازعة تكون
متعلقة باستحقاق بعض او كل المعاش ولا شك فى اندراجها تحت ولاية
القضاء الادارى لا باعتبارها منازعة فى مقدار المعاش واساس ربطه انما
بوصفها منازعة متصلة بالمعاش ايما اتصال .

(طعن ١٥١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

رفض وزارة الخزانة تقرير معاش انما يشكل قرارا اداريا مما يقتضى
القضاء الادارى بالنظر فى مشروعيته .

ملخص الحكم :

ان القرار التنظيمى العام يولد مراكز قانونية عامة او مجردة ، بعكس
القرار الفردى الذى ينشئ مركزا قانونيا خلاصا لفرد معين، وانما اذا كان من الصحيح
ان القرار الفردى هو تطبيق او تنفيذ للقانون فانه فى الوقت ذاته مصدر
لمركز قانونى فردى او خاص مغيى عن المركز القانونى العام المجرد المتولد
عن القانون ، ومن ثم فلا يمكن القول بان المصل الادارى الذى يكون تطبيقا

لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزاً قانونياً لأن كل قرار منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق للقاعدة القانونية أعلى . وعلى هذا الأسس فلا رفق بضرورة الخضوع لقرار من مجلسي الشعب إنما يشكل قراراً إدارياً بمعناه المتعارف عليه . وهو انفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة . مما يختص القضاء الإداري بالنظر في مشروعيتها .

(جلد ٤٨٢ لسنة ٧ قه - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

القرار الإداري هو تطبيق أو تنفيذ للقانون فإنه في الوقت ذاته مصدر لمركز قانوني فردي أو خاص متميز عن المركز القانوني العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الإداري الذي يكون تطبيقاً لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزاً قانونياً لأن كل قرار منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق للقاعدة القانونية أعلى . امتناع جهة الإدارة عن صرف المعاش الذي يطالب به العاملون ضده إنما يشكل قراراً إدارياً بمعناه المتعارف عليه وهو انفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة . اختصاص محاكم مجلس الدولة بتقوله - القرار الإداري لا ينتج أثره إلا من خارج حدوده - الأصل عدم المساس بالحقوق المكتسبة وفراغ كسب القانونية التي تمت وتكاملت إلا بقانون - عدم رجعية القرارات الإدارية - لزوم عدم سريانها بأثر رجعي حتى ولو نص فيها على هذا الآخر .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بتنظر هذه المنازعة فإن هذه المحكمة سبق أن قضت بأنه إذا كان من الصحيح أن القرار الفردي هو تطبيق أو تنفيذ للقانون فإنه في الوقت ذاته مصدر لمركز قانوني فردي أو خاص متميز عن المركز القانوني العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بأنه العمل الإداري الذي يكون تطبيقاً لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزاً قانونياً لأن كل قرار منشئ لمركز

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان مورث المطعون ضدهما كان من المحامين المقيدين امام المحاكم المختلطة منذ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ وبعد الفاء هذه المحاكم نقل الى جدول المحامين الوطنيين اعتبارا من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وعقب الاعتداء الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ قررت لجنة قبول المحامين شطب اسمه من الجدول تطبيقا للامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . وقد سويت المسائل المالية بين مصر وفرنسا بمقتضى اتفاق عقد في زيورخ في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ونص هذا الاتفاق في المادة ٤ منه على انه « في حدود القوانين واللوائح المعمول بها في كل من البلدين يؤذن للرعايا الفرنسيين والمصريين بالاقامة من جديد في مصر وفرنسا على التوالى وبأستئناف مزاولة نشاطهم منهما دون ان يكون انقطاع هذا النشاط حجة عليهم أو أن يغير شيئا من حقوقهم المكتسبة » واستنادا الى احكام هذا الاتفاق تقدم مورث المطعون ضدهما بطلب إعادة قيد اسمه في جدول المحامين وقبول اشتراكاته من تاريخ الشطب وحتى تاريخ إعادة القيد وقبول استقالته ، وفي ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٩ قررت لجنة قبول المحامين إعادة قيد اسم المذكور بجدول المحامين مع قبول استقالته ومؤدى هذا القرار ولازمة هو انشاء مركز قانوني لمورث المطعون ضدهما باعتباره مقيدا في جدول المحامين ليس فقط من هذا التاريخ بل ان إعادة القيد تستحب معها المدة التي استبعدتها اسم المذكور من الجدول نزولا على حكم المادة الرابعة من اتفاق تسوية المسائل المالية بين مصر وفرنسا سالف الذكر ، ومتى كان ذلك وكان مورث المطعون ضدهما قد تقدم في خصومه شهر ابريل سنة ١٩٥٩ بطلب أحقيته في المعاش طبقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بأنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة فمن ثم فانه يكون قد توافر في شأن المذكور ، وقت تقديم طلب المعاش ، شرط القيد في جدول المحامين بالإضافة الى الشروط الأخرى التي حددتها المادة ١٣ من القانون سالف الذكر ، ولا يغير من ذلك أو ينال منه ما ذهبت اليه جهة الادارة من ان قرارا قد صدر من لجنة قبول المحامين في أول - أغسطس سنة ١٩٦٣ باستبعاد اسم مورث المطعون ضدهما من الجدول اعتبارا من ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٩ ذلك أنه فضلا عن ان الادارة عجزت عن تقديم

هذا القرار رغم لقاحة الفرصة لها اكثر من صفة لتقديمية فان القوانين المذكور بافتراض حدوده وهو امر لم يثبت ، لا يقوى على زحوجه المركز القانوني الذي تنشأ بواسطته لمورث المطعون ضمه بالقرار الصادر باعتراده قيده بجداول المحامين اعتبارا من ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٩ وذلك باعتباره مقيدا بهذا الجدول وقت طلب صرف المعاش في ابريل سنة ١٩٥٩ ، بذلك ان القرار الذي تزعم الادارة صدوره ، ان كان قد صدر خافه لا ينتج اثره الا من تاريخ صدوره اخذا بقاعدة عدم رجعية القرارات الادارية اذ الاصل هو خطر المساس بالحقوق المكتسبة او المراكز القانونية ، التي تمت وتكاملت الا بقانون ومن ثم لزم بحكم الاصل الا تسرى القرارات الادارية باثر رجعي حتى ولو نص فيها على هذا الاثر .

ومن حيث انه يلخص من كل ما تقدم انه وقد توافرت في شأن مورث المطعون ضدهما شروط استحقاق المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر ، فان امتناع جهة الادارة عن صرف هذا المعاش على فهم انه لم يكن مقيدا بجداول المحامين ، انما يشكل قرارا سلبيا بالامتناع عن صرف المعاش واذا جاء هذا القرار مخالفا للقانون ، على النحو السابق بيانه فمن ثم يتعين الحكم بالفائه وما ترتب عليه من آثار واذا ذهب الحكم للمطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد اصاب الحق في قضائه ووفق حكم القانون فيما انتهى اليه ، ويضحى بالتالي هذا الطعن غير قائم على سند صحيح من القانون حقيقا لذلك رفضه .

ومن حيث ان جهة الادارة خسرت هذا الطعن فقد حقي الزامها بمصروفاته عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ٧٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

الجلسة رقم (٨٥٧)

البس :

طلب التوقف الموقوف تمثيل اقدميته بين موافق الصلحة المنقول اليها من تاريخ نقله دون طلب الغاء قرار معين - دخوله في اختصاص القضاء الإداري -

ملخص الحكم:

إذا استهدف المظنون ضده من دعواه تعديل اقدميته بين موظفي الديوان العام باعتباره منقولاً اليه من ١٧ يونية سنة ١٩٥٤ تاريخ صدور القرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٤ تنفيذا لاحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٤ ولم يطلب الغاء قرار معين ، ومن ثم تكون هذه الدعوى من اختصاص القضاء الاداري اعمالا لحكم القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة .
(طعن ١١٩٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٤)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

المنازعات المتعلقة بمعاشات افراد القوات المسلحة - منازعات ادارية
مختص بها مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان المدعى ينازع في قطع المعاش الذي كان قد تقرر له بوصفه من جنود الاحتياط المستعدون للخدمة بالقوات المسلحة ، وهو بوصفه هذا لا يعتبر موظفا عاما وبالتالي فان النزاع بصدد معاشه عن تلك الخدمة كان يخرج عن اختصاص قضاء مجلس الدولة بمقتضى احكام المصادرة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي اقيمت الدعوى قى ظله - على ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا . والامر وان كان كذلك الا انه بصدر دستور سنة ١٩٧١ اصبحت محاكم مجلس الدولة هي صاحبة الاختصاص العام بالفصل في المنازعات الادارية وفقا لحكم المادة ١٧٢ منه التي التزم بها قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقضى في الفقرة « الرابعة عشر » من المادة العاشرة منه بان تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل في سائر المنازعات الادارية التي لم يشملها الحصر الوارد في الفقرات السابقة عليها ولا كانت المنازعة (المادة ٧) تنفيذا بأحد العاملين الذين ليسوا هم في تسيير

نشاط إحدى السلطات الإدارية في الدولة وهي القوات المسلحة» وتختص
لذات الروابط القانونية التي يخضع لها أفراد القوات المسلحة الذين ينطبق
عليهم وصف الموظف العام بما ينطوي على أن المشرع قد ارتأى لاعتبارات
تتعلق بالصالح العام إخضاع هؤلاء العاملين من غير الموظفين العاملين
لروابط القانون العام التي تحكم الموظف العام من أفراد القوات المسلحة ،
وبهذه المثابة فإن المنازعة الماثلة تعتبر من المنازعات الإدارية التي تحكمها
روابط القانون العام وتدخل بالتالي في اختصاص محكمة القضاء الإداري
عملا بحكم المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة القائم .

(طعن ٣١٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

ثالثا : دعاوى الإلغاء :

فصل في رقم (١٥٣)

البدا :

إن نص البند « ثالثا » من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ جاءت صياغته من العموم والاطلاق بحيث
يتمدد مدلولها إلى القرارات السلبية أو الضمنية المتعلقة بالتعيين سواء
بالامتناع أو الرفض .

ملخص الحكم :

إن المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم
٥٥ لسنة ١٩٥٩ إذ تنص في البند « ثالثا » على اختصاص مجلس الدولة
بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن
بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة
لا تعنى أن الطعن يكون مقصورا على القرارات الإيجابية بالتعيين بل جاءت
عبئتها من العموم والاطلاق بحيث يتمدد مدلولها كذلك إلى القرارات
لسلبية أو الضمنية المتعلقة بالتعيين سواء بالامتناع أو بالرفض كما هي
لحال في الدعوى الراهنة ومن ثم فلا وجه للدفع بعدم اختصاص مجلس
الدولة بهيئة قضاء إداري بنظرها .

(طعن ٦٢٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٠)

لائحة رقم (١٥٤)

المادة :

لجنة التأديب والتظلمات - قصر اختصاصها على تأديب أعضاء مجلس الدولة والفصل في إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم وطلبات التعويض المترتبة عليها - عدم اختصاصها بنظر طلب المنازعة في العلاوة - اختصاص محكمة القضاء الإداري به .

ملخص الحكم :

أن المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قصرت اختصاص لجنة التأديب والتظلمات على تأديب أعضاء المجلس ، والفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضائه وفي طلبات التعويض المترتبة عليها ، مما يدخل أصلاً في اختصاص القضاء . وغنى عن البيان أن موضوع الدعوى - وهو منازعة في علاوة - لا يدخل ضمن طلبات إلغاء القرارات الإدارية أو طلبات التعويض المترتبة عليها ، فتكون الدعوى ، والحالة هذه ، ليست من اختصاص لجنة التأديب والتظلمات ، وإنما تصبح هذه المنازعة - منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ - من اختصاص محكمة القضاء الإداري طبقاً لنص المادتين ١٣ و ١٤ منه ، لأن المدعى من الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية (مندوب بمجلس الدولة) .

(طعن : ٥٥٠ لسنة ٩ ق جلسة ١٧/١٣/١٩٥٥)

لائحة رقم (١٥٥)

المادة :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الطعن في قرارات الترقية إلى وظيفة أعلى في منارج السلم الإداري - ولو لم يكن في هذا الترقية نفع مادي أو تأثير على الترقية إلى الدرجة التالية التالية .

ملخص الحكم :

ولئن كانت الترقية التى جعل القانون الطمن فى القرارات المصادرة .
فى شأنها ينصرف أساسا الى تعيين الموظف فى درجة مالية أعلى من درجته
الا أنه لا شك فى أنه يلجأ فى كل مقوله وينطوق فى نصها : "تعيين الموظف
فى وظيفة تملو بحكم طبيعتها الوظيفة التى يشغلها فى مدارج السلم الإدارى
اذ أن الترقية بمعناها الاعم هى ما يطرأ على الموظف من تغيير فى مركزه
القانونى يكون من شأنه تقديمه على غيره وتدرجه فى مدارج السلم الوظيفى
والادارى ويتحقق ذلك أيضا بتقليد الموظف وظيفة تملو وظيفته الحالية
فى مجال الاختصاص وان لم يصاحب هذا التقليد نفع مادى .

ومن حيث انه ولئن كان التعيين فى وظيفة مدرس أول بوزارة التربية
والتعليم لا يصحبه منح درجة مالية الا أنه يعتبر بمثابة ترقية حقيقية
لان هذه الوظيفة كما هو واضح من القرار الوزارى رقم ٢٥٥ الصادر
فى ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ من وزير التربية والتعليم بشأن القواعد التى
تتبع فى شغل الوظائف الفنية ارقى فى مدارج السلم الإدارى من وظيفة
مدرس وقد جاء النص صريحا على أن من يرشح لوظيفة مدرس أول يجب
أن يكون حاصلا على مؤهل فنى فى التدريس لا يقل عن مستوى الدرجات
الجامعية وأن يكون قد اشتغل بالتدريس مدة لا تقل عن عشر سنوات
منها ست سنوات على الأقل بالمدارس الثانوية والا تقل تقديراته على « جيد
جدا » فى سنتين على الأقل فى السنوات الاخيرة ولا يقل عن جيد فى أى
سنة منها . كما ينص القرار ٢٥٥ سالف الذكر على أنه عند الترقية الى
وظائف المدرسين الاوائل يرتبة المرشحون حسب أقدميتهم فى كسوف
الترشيح وفق الشروط السالف بيانها وترتب الاماكن حسب أفضليتها
ويعطى الاقدم المكان الافضل وهكذا وعلى مقتضى ذلك يكون النقل من وظيفة
مدرس الى وظيفة مدرس أول يعتبر بمثابة الترقية فى مدارج السلم
الإدارى مما يجعلها خاضعة لرقابة القضاء الإدارى ومن ثم يكون الدفع بعدم
الخصصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادولى غير سليم ولا متفصلا
مع القانون .

قاعدة رقم (١٥٦)

المادة :

اختصاص التفضيل الإداري بنظر الطعن في قرارات الترقية - ينصرف أساسا إلى تعيين الموظف في درجة مالية أعلى من درجته - يشمل كذلك تقليد الموظف وظيفة تعلو بحكم طبيعتها الوظيفة التي يشغلها في مدارج السلم الإداري وإن لم يصاحب ذلك نفع مادي .

ملخص الحكم :

لئن كانت الترقية التي جعل القانون الطعن في القرارات الصادرة في شأنها تنصرف أساسا إلى تعيين الموظف في درجة مالية أعلى من رتبته إلا أنه لا شك في أنه يندرج في مدلولها وينطوي في معناها تعيين الموظف في وظيفة تعاو بحكم طبيعتها الوظيفة التي يشغلها في مدارج السلم الإداري ، إذ أن الترقية بمعناها الأعم هي ما يطرأ على الموظف من تغيير في مركزه القانوني يكون من شأنه تقديمه على غيره في مدارج السلم الوظيفي والإداري ، ويتحقق ذلك أيضا بتقليد الموظف وظيفة تعلو وظيفته في مجال الاختصاص وإن لم يصاحب هذا التقليد نفع مادي .

(طعن ٨١٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٥٧)

المادة :

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الوظائف الفنية بالادارات التعليمية وبالديوان العام بالوزارة - نقل المعلمون في ترقية من وظيفة عضو حتى إلى وظيفة مفتش أول - ينطوي على ترقية في مدارج السلم الوظيفي مما يختص بمجلس الدولة بطلب الترقية .

ملخص الحكم :

إن القرار الوزاري رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩ من يولية سنة ١٩٥٥ قضى بتنظيم الوظائف الفنية بالادارات التعليمية بالديوان العام

بالوزارة على الوجه الآتى : ١ - مدير التعليم ٢ - وكيل مدير التعليم
٣ - مساعد مدير التعليم ٤ - كبير المفتشين ٥ - مفتش أول ٦ - رئيس
قسم ٧ - وكيل قسم ٨ - عضو فنى ٩ - ومن ثم يكون القرار المطعون فيه
قد تضمن ترقية فى مدارج السلم الوظيفى ، ويكون الطعن فى هذا القرار
بطلب الغائه من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء أدارى ، ويكون
حكم المحكمة الادارية المطعون فيه ، اذ قضى على خلاف ذلك ، قد جانب
الصواب فى تاويل القانون وتطبيقه ، ويتعين - والحالة هذه - الغاؤه
والقضاء باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى
(طعن ١٥٧٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٣)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

قرار وزير الاشغال بمنح لقب مهندس استنادا الى سلطته المقررة
بمقتضى الفقرة (ج) من المادة ٣ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بانشاء
نقابة المهن الهندسية - قرار ادارى - الطعن فيه بالالفاء كلياً او جزئياً -
اختصاص مجلس الدولة به .

ملخص الحكم :

ان القرار الذى يصدر من وزير الاشغال لمنح لقب مهندس استنادا
الى السلطة التقديرية المخولة له بمقتضى الفقرة ج من المادة الثالثة من
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بانشاء نقابة المهن الهندسية فيما
يتعلق بتحديد الاعمال الهندسية واعتبارها كافية لمنح اللقب ، انما يكون
على هذا النحو قد اكتملت له جميع عناصر القرارات الادارية ، وبالتالى
يكون الطعن عليه سواء بطلب الغائه كلياً او جزئياً - كما هو الحال فى
الدعوى الماثلة التى ينصب فيها طلب الفناء الجزئى على ارجاع تاريخ منح
المدعى لقب مهندس الصادر به وزير الاشغال من ٢٩٥٨/٥/١٣ الى
١٩٥٢/٦/١٢ معقودا ليقضاء بالالفاء بما دام لم ينشأ مركز المدعى من
القاعدة التنظيمية التى اوردها الشارح مباشرة بل استلزم الامر صدور

قرار ادارى خاص يخوله ذلك المركز القانونى ووكل ذلك الى وزير الاشغال
يجريه بعد اخذ رأى مجلس النقابة بسلطته التقديرية كما سبق البيان ومن
ثم فانه يسرى فى شأن الدعوى المقامة منه مواعيد واجراءات دعوى
الالغاء وفقا لما نصت عليه احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن
تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٨٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

قرارات نقل الموظف - مدى اختصاص القضاء الادارى بطلبات الغائها
- ثبوت اختصاصه بالنسبة لقرار النقل الى وظيفة درجتها ادنى او الى كادر
ادنى او اقل مزايا ، وقرارات النقل الذى يفوت الدور فى الترقية بالاقدمية
فى الجهة المنقول منها ، وذلك لانه ينطوى على جزء مقنع - مرد الاختصاص
بالغاء هذه القرارات - المعبرة فى ذلك بتكليف المدعى لدعواه .

ملخص الحكم :

ان ما اثاره مفوض الدولة فى تقريره بشأن عدم اختصاص محكمة
القضاء الادارى بنظر الدعوى استنادا الى أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء ادارى معقود بما نص عليه فى المادة ٨ من قانون تنظيمه وليس منها
قرارات النقل والندب ، مردود بان من بين القرارات الموصوفة بانها
قرارات نقل ما يتمين على محكمة القضاء الادارى أن تقول كلمتها حيالها
منها القرار الذى يقضى بنقل موظف الى وظيفة تقل درجتها عن درجته
او كادر تقل مزاياه عن مزايا الكادر الذى ينتمى اليه وذلك الذى يتسبب
عنه تفويت دور الموظف المنقول فى الترقية بالاقدمية فى الجهة المنقول منها
والاخر الذى ينطوى على جزء مقنع ومرد الاختصاص فى شأن هذه القرارات
يرجع الى ما يصبها سواء لمخالفتها نص المادة ٤٧ من قانون التوظيف او
بصدورها مشوبة بالاعتراف بالسلطة وتكذب وجه المصلحة العامة
باعطاء اسباب ظاهرية للنقل حالة انها تخفى فى الواقع هدفا غير مشروع .
والمعبرة فى تعيين اختصاص المحكمة بالنزاع هى بتكليف المدعى لدعواه

وهو في الدعوى الحالية بشخص دعواه على أن القرار المطعون فيه إذا قضي بنقله من وظيفة استاذ مساعد بجامعة القاهرة الى وظيفة أخصائي بوزارة الصحة قد ترتب عليه تنزيله من كادر له مزايا خاصة الى كادر أدنى وذلك بالمخالفة للقانون ، فضلا عما يشوبه من اساءة استعمال السلطة .
(طعن ٨٥٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٣)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

صودر القانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ متضمنا نقل درجات من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري بمصلحة الطيران المدني - صدور قرار بنقل موظفين من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري بمصلحة المذكورة ومنطويا في الوقت ذاته على ترقيتهما - حقيقة القرار المطعون فيه ، هو رفع الموظفين من كادر أدنى الى كادر أعلى - هذا الرفع هو بمثابة التعيين في الكادر الأعلى وينطوي على ترقية في هذا الكادر - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الطعن في هذا القرار بغض النظر عن الالفاظ التي قد يوصف بها هذا القرار .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أنه - بعد أن صدر القانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ بتنسيق وظائف مصلحة الطيران المدني متضمنا في مادته الثانية نقل ست درجات (٤ خامسة و ٢ سادسة) من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري ، وبعد تبادل اتصالات بين المصلحة المذكورة وديوان الموظفين واجتماع لجنة شئون الموظفين لبدء مقترحاتها بشأن تنفيذ هذا التنسيق - صدور القرار المطعون فيه من السيد وزير الحربية متضمنا نقل كل من الطعون عليهما من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري ومنطويا في الوقت ذاته على ترقيتهما الى الدرجة الخامسة الإدارية ، وحيال ذلك أقام المدعى دعواه طالبا إلغاء القرار الإداري المشار اليه ، وداعيا عليه أنه انطوى على تخطئه في النقل الى الكادر الإداري وفي الترقية الى الدرجة الخامسة الإدارية ، مع أنه أحق من ذين الكادرين بالنقل والترقية بحكم

أسبقيته في أقدمية الدرجة السادسة الكتابية - إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإن حقيقة القرار المطعون فيه هو رفع الموظفين من كادر أدنى هو الكادر الكتابي الى كادر أعلى هو الكادر الإداري تبعاً لرفع وظيفتين كتابيتين الى هذا الكادر الأخير . وليس ثمة شك في أن رفع الموظف من كادر أدنى الى كادر أعلى في مثل هذه الحالة هو بمثابة التعيين في هذا الكادر الأخير ، فضلاً عما ينطوي عليه في الوقت ذاته من ترقية من كادر أدنى الى كادر أعلى وما يتلوها من برقيات في هذا الكادر الآخر ، ومن ثم فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يكون مختصاً بنظر مثل هذا النزاع بصرف النظر عن الالفاظ التي قد يوصف بها مثل هذا القرار ، إذ العبرة بالمعنى لا بالالفاظ .

(ملعن ٢٢٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

القرار الصادر من الهيئة المشكل منها مجلس التأديب بنقل واعظ الى وظيفة كتابية بالتطبيق للمادة ٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - قرار نقل نوعي يختص القضاء الإداري بالفصل في الطعن فيه - وقابة القضاء الإداري تكون بالتثبت من تشكيل الهيئة وفق نصوص القانون وقيام السبب الذي قام عليه القرار دون التدخل في تقدير الإدارة .

ملخص الحكم :

ان نقل المدعي من وظيفة واعظ الى وظيفة كتابية ليس نقلاً مكانياً جتى تتسلب للمحكمة من اختصاصها ، بل انه قرار نقل نوعي قصده به إبعاد الموظف عن وظيفته في الكادر الفني العالي الى وظيفة أدنى مرتبة في الكادر الكتابي . ولئن كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف يحال الى اللجنة التي يشكّل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فاذا تبين لها أنه قادر على تحسين حالته وجهت اليه تنبيهاً بذلك ، والا قررت نقله الى وظيفة أخرى يستطيع

الاضطلاع بأعبائها ، ، ألا أن رقابة محكمة القضاء الإداري تتمثل في التثبيت من تشكيل الهيئة وفق نصوص القانون وفي قيام السبب الذي قام عليه القرار بغير تدخل في تقدير الإدارة وفي اقتناعها بما استقرت عليه عقيدتها ، ما دام ذلك كله قد خلا من أساء استعمال السلطة .
(طعن ٥٢٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٤)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين ويجوز طلب الغائها - ليس من بينها ما تعلق بالنقل المتضمن حرمان الموظف من ميزة مالية يعتبر نقلا نوعيا مما يختص المجلس بنظره .

ملخص الحكم :

إن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري هو اختصاص محدد بما نص عليه في القانون ، ويبين من مراجعة الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥ من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة التي حددت اختصاصه في إلغاء القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين أن قرارات النقل ليست من بينها ، فانه غنى عن البيان أن هذه القرارات لا يخرج طلب الغائها عن اختصاص المجلس إلا إذا كانت إرادة الإدارة قد اتجهت إلى أحداث الأثر القانوني بالنقل فقط وهو ما يعبر عنه بالنقل المكاني .
فاذا لم يكن القرار مقصورا على النقل بل يتضمن حرمانا من ميزة مالية مثل القرار المطعون فيه ، فانه يعتبر نقلا نوعيا مما يختص المجلس بطلب الغائه ، إذ هو في هذه الحالة ينطوي على أساس بميزات الوظيفة مما يدخل في عموم الطلبات المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة ٨ سالف الذكر .
(طعن ٢١٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٦)

الجمعا :

نقل العامل من احدى شركات القطاع العام الى هيئة عامة تطبيقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - وجوب خضوعه للقيود الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ امر لا تجيزه الا في حدود ١٠٪ من مجموع الوظائف الخالية في ادنى الدرجات - صدور قرار النقل بالمخالفة لهذا القيد - بطلان القرار للمدعى ان يطقن في هذا القرار امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى نظرا لان القرار اغلق الباب امامه للترقية الى الدرجة التى نقل اليها العامل المشار اليه - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر في هذا الطعن على اعتبار ان قرار النقل في هذه الحالة يأخذ حكم قرار التعيين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كانت الهيئة المدعى عليها تطبق احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فان نقل السيد / الموظف من الفئة الخامسة بشركة سفاجا للفوسفات وهى احدى شركات القطاع العام الى الهيئة للمدعى عليها ليس نقلا بالمعنى المفهوم للنقل المكانى او النوعى الذى تتم بين الوظائف الداخلة فى الهيكل التنظيمى للشخص الاعتبارى الواحد وانما هو نقل يتميز بمبدول خاص كما سلف القول وذلك على اعتبار أنه ينشئ علاقة وظيفية مبتدأة بين العامل المنقول وبين الجهة المنقول اليها وهى جهة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ونظام وظيفى مغاير لنظام الجهة المنقول فيها ، وبهذه المثابة فان هذا النقل وقد تم الى الهيئة المدعى عليها التى تطبق احكام قانون نظام العاملين بالدولة فانه يأخذ حكم التعيين المبتدأ فى مفهوم الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون المذكور اعتبارا بأن - العامل المنقول كان يشغل الفئة الخامسة بشركة سفاجا للفوسفات فشنغل الدرجة الخامسة فى الهيئة المدعى عليها وهى تعلو أدنى درجات الكادر فى الهيئة المذكورة ، ومن ثم فان هذا النقل وقد اغلق الباب

امام المدعى للترقية الى الدرجة الخامسة فان من شأنه ان يسوغ له الطعن في قرار النقل المشار اليه الذي تم دون مراعاة النسبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٢ السانفة الذكر فجاء في هذا الشأن مخالفا للقانون اذ حجب عن المدعى حقه في الترقية الى الدرجة الخامسة التي شغلها المنقول على خلاف القانون .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان الحكم المطعون عليه يكون قد خالف القانون وأخفا في تأويله اذ قضى بعد اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى استنادا الى أن قرار النقل ليس من القرارات التي يختص مجلس الدولة بنظر الطعون التي تقام عليها . وآية ذلك كما سلف القول ان القرار المطعون فيه وأن وصفه بأنه قرار نقل الا انه يأخذ حكم التعيين من حيث جواز الطعن عليه ، ويخضع بالتالي لرقابة القضاء .
(طعن ٧٦٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

النقل من الجماعة واليها يعتبر بمثابة تعيين - اختصاص القضاء الادارى بالنظر فيه .

ملخص الحكم :

لما كانت الجماعة المدعى عليها تتمتع بالشخصية الاعتبارية فان النقل منها واليها يعتبر بمثابة التعيين ، حسبما سبق ان قضت به هذه المحكمة وبالتالي يختص القضاء الادارى بالنظر فيه .
(طعن ١٣٢٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٥)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

القرار الصادر في شأن الترشيح لمعتمات داخلية بالجماعات يستند

الحصول على مؤهل تخصصي - المختص في مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى
بطلب الفائه - ذلك

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر فى شأن ترشيح بعض أطباء قسم الامراض الصدرية بوزارة الصحة لبعثات داخلية بالجامعات المحلية بهدف الحصول على مؤهلات تخصصية تدعم مكانتهم العلمية فهى - والحالة هذه - من شأنها ان تجعل الحاصلين عليها يتبوؤن منزلة أرفع من المستوى العلمى من منزلة زملائهم الغير حاصلين عليها عند تقدير مرتبة الكفاية وهى تنهض أيضا عنصرا مرجحا عند التساوى فى الترشيح للترقية بالاقتدار ، ومن ثم يندرج القرار المطعون فيه ، فى قرارات الترقية باعتباره يؤثر مالا فى الترقية وبهذه المثابة ، يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - دون غيره - بالنظر فى الطعن فى هذا القرار .

(طعن ٥٣٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

القرار الصادر بتقل احد اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الى وظيفة بالكادر العالى استنادا الى المادة السابعة من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - قرار ادارى نهائى صادر بالتعيين فى احدى الوظائف العامة مما يدخل طلب الفائه فى اختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه صدر استنادا الى المادة السابعة من قانون السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ التى تجيز تعيين رجال السلكين الدبلوماسى والقنصلى فى وظائف الكادرين القمى العالى والادارى وبعض الوظائف الاخرى ، ولذلك فلا يجوز تكييف

(١٦٦ - ج ٢)

القرار المطعون فيه على أنه قرار نقل مكاني أو نقل نوعي وإنما هو في حقيقة الامر قرار اداري نهائي صادر بالتعيين في احدى الوظائف العامة ومن ثم يدخل النظر في طلب الغائه في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداری طبقاً لنص المادة الثانية من قانون مجلس الدولة .
(طعن ١٠٨١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١١)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

مؤدى نص البند (ب) من المادة السابعة من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والتفصيل الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصيل في وظائف الكادرين الفني العادي والاداري والوظائف الاخرى المشار اليها في البند (ب) سالف الذكر - قرار رئيس الجمهورية الصادر استنادا الى المادة السابقة المشار اليها هو قرار اداري نهائي صادر بالتعيين في احدى الوظائف العامة - لا يجوز القول بأنه قرار نقل مكاني أو نقل نوعي - نتيجة ذلك اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداری بالنظر في طلب اتفائه .

ملخص الحكم :

انه عن دفع الحكومة بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداری بنظر قرار النقل المطعون فيه فمردود بأن القرار الجمهوري المطعون فيه صدر استنادا الى المادة السابعة من قانون السلكين الدبلوماسي والتفصيل الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ التي تجيز تعيين رجال السلكين الدبلوماسي والتفصيل في وظائف الكادرين الفني العالي والاداري وبعض الوظائف الاخرى ، ولذلك فلا يجوز تكليف اقرار المطعون فيه على أنه قرار لنقل مكاني أو نقل نوعي وإنما هو في حقيقة الامر قرار اداري نهائي صادر بالتعيين في احدى الوظائف العامة ومن ثم يدخل النظر في طلب الغائه في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداری طبقاً لقانون مجلس الدولة . ولذلك يكون هذا الدفع على غير اساس من القانون متعيماً رفضه .

ومن حيث انه عن طعن المدعى ، فانه يبين من الرجوع الى قانون نظام السلكنين الدبلوماسى والقنصرى الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ ان المادة السابعة منه تنص على أن يكون التعيين فى السلكنين الدبلوماسى والقنصرى بطريق الترقية من الوظيفة التى يسبقها مباشرة بحسب الجدول الملحق بهذا القانون وذلك لغاية وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثالثة . على أنه يجوز متى توافرت الشروط المشار اليها فى المادة (٥) ان يعين راسا . . ثانيا : فى وظيفة مستشار من الدرجة الاولى او الدرجة الثانية أو . . .

(أ) المستشارون من الدرجتين الاولى والثانية والسكرتيريون الاول .

(ب) موظفوا الكادرين الفنى العالى والادارى ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وضباط الجيش من خريجي كلية أركان حرب ويكون تعيينهم فى الوظائف المقابلة لوظائفهم . كما يجوز تعيين اعضاء السلكنين الدبلوماسى والقنصرى راسا فى الوظائف المذكورة انفا حسبما يقتضيه صالح العمل وبناء على اقتراح وزير الخارجية وموافقة مجلس الوزراء وذلك دون الاخلال بالقوانين المنظمة للوظائف المشار اليها ، ومؤدى الفقرة الاخيرة من هذا النص اجازة تعيين اعضاء السلكنين الدبلوماسى والقنصرى فى وظائف الكادرين الفنى العالى والإدارى والوظائف الاخرى المشار اليها فى البند (ب) من النص نزولا على ما يقتضيه صالح العمل .

(طعن ٨٦٣ ، ١٢٨٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

تكييف القرار الصادر بالنقل من وظائف السلكنين السياسى والقنصرى الى وظيفة بالكادر العالى بانه فصل بغير الطريق التأديبى من وزارة الخارجية وتعيين فى وظيفة اخرى - الدفع ترتيبا على ذلك يفرج القرار فى شكه الخاص بالفصل عن ولاية القضاء الادارى غير سديد -

ملخص الحكم :

ان الشق الثاني من الدفع الذي تبنيه ادارة قضايا الحكومة على ان القرار المطعون فيه تضمن فصل المطعون عليه من وظيفته بوزارة الخارجية بغير الطريق التأديبي وتعيينه فى وظيفة اخرى ، مما يترتب عليه خروج القرار فى شقة الخاص بالفصل عن ولاية مجلس الدولة عملا بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة فانه على غير اساس ايضا ، ذلك لان القرارات التى تعتبر من اعمال السيادة وفقا لنص المادة تسالفة الذكر حسب مفهومها الصحيح واخذا بما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ بمعدل المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، هى القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية التى تتضمن اسقاط ولاية الوظيفة عن الاشخاص الذين تتبين الحكومة انهم غير صالحين لاداء الخدمة العامة سواء باحالتهم الى الاستيداع او المعاشى او بفصلهم ، فلا يدخل فى ضمنها القرارات التى لا تستهدف تحقيق هذا الاثر ، وهو تنحية الموظف عن الخدمة العامة ، كالقرارات الصادرة بتعيين موظفى وزارة فى وزارة اخرى اذا جاز القانون ذلك ، والقرارات الصادرة بالنقل من وظيفة الى اخرى ، ولذلك فلا تشملها الحصانة التى اراد المشرع اضافها على القرارات المشار اليها فى المادة ١٢ سالفة الذكر ، ويكون هذا الوجه من اوجه الطعن على غير اساس .

(طعن ١٠٨١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

ولاية التعقيب على تقدير الكفاية فى التقرير السنوى - ثبوتها لقضاء الالقاء لان هذا التقدير بمثابة القرار الادارى النهائى - تقيد الطعن على تقرير الكفاية بميعاد الستين يوما مالم يقر به وجه من اوجه انعدام القبول.

ملخص الحكم :

على المستأصل هذه المحكمة قد يجري على انه لا يملك التعقيب على تقرير الكفاية فى التقرير السنوى - وهو بمثابة قرار ادارى نهائى من اوجه انعدام القبول.

الالفاء . فهو القضاء الذى شرعه القانون للطعن فى القرارات الادارية . وقد يسن القانون للموظف وسيلة العلم بالتقرير ويوجه خاص فى حالة تقديم تقرير عنه بدرجة ضعيف اذ نص فى ذيل المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن « يعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه » فإذا قوت صاحب الشأن على نفسه فرصة الطعن فى التقرير فى الميعاد القانونى لاستصدار حكم بالفائه من قضاء الالفاء ، فان التقرير يصبح حصيلا من الالفاء . ولا سبيل للعودة الى مناقشته وزعزعة هذه الحصانة حتما امام قضاء الالفاء ، الا ان يكون قد قام بالتقرير وجه من اوجه انعدام القرار الادارى .

(طعن ١٣٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٧٠)

البينة :

التقرير السنوى المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحل التسميى عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - يعتبر قرارا اداريا نهائيا يؤثر مالا فى الترقية ومنح العلاوة والفصل - انتزاع الطعن فيه فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يبين مراحل تقدير كفاية الموظف ، ونص على عرض هذه التقارير على لجنة شئون الموظفين فى شهر مارس من كل عام لتقدير درجة كفاية الموظف ، فإذا ما انتهت اللجنة من تقدير كفاية الموظف اصبح هذا التقرير نهائيا منتجا لآثاره التى يترتبها عليه القانون عند نظر العلاوات او فى جميع الترقيات ، بل ان هذه التقارير تؤثر فى بقاء الموظف فى وظيفته او فصله منها . وقد نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المتعلق بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على انه « يترتب على تقييم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من اول علاوة

دورية مع تنطيه في الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير ،
ونصت المادة ٣٢ من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧
سالف الذكر على أن الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليا بدرجة ضعيف
يقدم للهيئة المشكل منها مجلس التأديب لخص حالته ، فإذا تبين لها أنه
« قادر على الاضطلاع بأعباء وظيفة أخرى تقلته اليها بذات الدرجة والمرتبة
أو مع خفض درجته ومرتبته ، أو نقله إلى كادر أدنى »
فإذا تبين لها أنه غير قادر على العمل فصلته من وظيفته
مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة ، وفي الحالة الأولى إذا قدم عن الموظف
بعد ذلك مباشرة تقرير آخر بدرجة ضعيف فصل من وظيفته « . وتضى
المادة ٤٠ من القانون سالف الذكر المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧
على أنه « في الترقيات إلى الدرجات المخصصة منها نسبة للأقدمية ونسبة
للاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ويرقى فيه اقدم الموظفين
مع تخطي الضعيف إذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليتان بدرجة
ضعيف . أما في النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون خاضعة
لتقدير لجنة شئون الموظفين دون التقيد بترتيب الاقدمية في ذات مرتبة
الكفاية على أن يكون الاختيار أولا من الحائزين على مرتبة ممتاز في العام
الاخيرين . وفي حالة عدم توافر عددهم بالنسبة للدرجات الغالية يكون
الاختيار في الدرجات الباقية من الحائزين على مرتبة جيد ويضاف
الحائزون على مرتبة ممتاز في احدى السنتين إلى مرتبة جيد ويسرى عليهم
حكمها » ، وتنص المادة ٤٠ مكررة على أنه « مع عدم الاخلال بنصوص المادتين
٣٥ و ٤١ إذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون خمس عشرة سنة
في درجة واحدة او خمسا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين او ثلاثين
سنة في ثلاث درجات متتالية ، ويكون قد قضى في الدرجة الاخيرة ٤
سنوات على الأقل اعتبر مرقى إلى الدرجة التالية ما لم يكن التفسيران
الاخيران عنه بدرجة ضعيف » .

وعلى مدى ما تقدم فإن التقرير السنوي المقدم عن الموظف يصعد
لإستيفاء مراحله المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة

١٩٥١ هو بمثابة قرار ادارى نهائى يؤثر مالا فى الترقية او منح العلاوة او الفصل ، ومن ثم يندرج فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة .
(طعن ٧٣٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٩)
قاعدلة رقم (١٧١)

المبدأ :

اعتبار التقرير السرى السنوى قرارا اداريا يتصل بترقية الموظف وعلاوته ودرجته ومرتبته - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن فيه - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على ان التقارير من صميم أعمال الإدارة بلا معقب عليها - فى غير محله - اعتباره دفعا موضوعيا ينصف على مدى رقابة القضاء الادارى على هذه التقديرات لا دفعا شكليا يرد على امكان نظر الدعوى - وجوب التفرقة بين ترخص الإدارة فى التقدير ذاته وبين مراعاة الاجراءات القانونية للوصول الى هذا التقدير .

ملخص الحكم :

ان التقرير السرى السنوى هو تقدير لأعمال الموظف وتسجيل لكفايته عن سنة معينة يرتب فى حقه بصفة حاسمة اما مباشرة او بطريق غير مباشر اثارا قانونية خاصة متى كان صادرا ومستوفيا المراحل والاوزاع الشكلية المطلوبة قانونا واصبح نهائيا ، اذ قد ينبئ عليه طبقا لنصوص المواد ٣١ و ٣٢ و ٤٠ و ٤٠ مكررا و ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة حرمان الموظف من اول علاوة دورية مع تخطيه فى الترقية ، سهو والاقدمية او بالاختيار فى السبنة التى قدم فيها التقرير ، او تقديمه اذا ما صدر فى حقه تقريران متتاليا بدرجة ضعيف للهيئة المشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته وتقرير نقله الى وظيفة اخرى اذا كلف قادرا على الاضطلاع بأعبائها بذات الدرجة والمرتب او مع خفض درجته او مرتبه او نقله الى كادر ادنى ، او فصله من وظيفته مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة ، أو عدم اعتباره مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية بالتطبيق لقواعد قدامى الموظفين ، أو عدم منحه علاوة اعتيادية ، وبهذه المثابة فانه

تتوافر له مقومات القرار الإداري وخصائصه ويكون نظر المعلن فيه من اختصاص القضاء الإداري لاتصاله بترقية الموظف وعلاواته ، وبدرجته ومرتبته وبقائه في الوظيفة او فصله منها ، مما نص قانون تنظيم مجلس الدولة على اختصاص المجلس بهيئة قضاء إداري بنظره .

وعلى ذلك فإن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأميسا على أنه لا رقابة للقضاء الإداري على تقديرات التقارير السرية باعتبار أن هذه التقارير من صميم أعمال الإدارة التي لا معقب عليها فيها ، ليس في حقيقته دفعا شكليا يرد على إمكان نظر الدعوى بطلب الفاء مثل هذه التقارير او عدم إمكان نظرها والتطرق الى موضوعها ، وإنما هو في واقع الأمر دفاع موضوعي يتصيب على مدى رقابة القضاء الإداري على التقديرات التي تتضمنها التقارير السرية السنوية للموظفين وسلطته في مناقشة سلامة هذه التقديرات ، وتعيين جهدها تمتد اليه هذه الرقابة وما تقتصر عنه ، وهذا يدخل في جوهر النزاع الذي فصل فيه الحكم الموضوعي ، فتمتد الفرق بين توخس الإدارة في التقدير ذاته وتبين وظلوت سراماتها للإجراءات والاضلاع التي رسمها القانون للوصول الى هذا التقدير ، وليس هذا او ذلك مما يحول دون الكان نظر القضاء الإداري للدعوى بل انه مقتض له . ومن ثم فإن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يكون في غير محله متعينا رفضه .

(طعن ٩١٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٩)

لأعيبة رقم (١٧٢)

المادة :

التقرير السنوي يعتبر قرارا اداليا نهائيا يؤثر مالا في الترقية أو العلاوة او في الفصل فيتدرج في عموم المطالبات الواردة بالفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة التي يختص المجلس بالفصل فيها .

ملخص الحكم :

رتب القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على التقارير السنوية آثاره بعيدة المدى في مركز الموظف سواء من حيث العلاوات

او الترقيات او صلته بالوظيفة ، وأوجب القانون ان تمر تلك التقارير على مراحل رسمها وتنظيمها تبدأ بالرئيس المباشر فالمدبر المحلى فرئيس المصلحة ثم تتوج بعد ذلك بقرار لجنة شئون الموظفين ، فتمت مراحل التقارير على هذا النحو أصبح تقدير كفاية الموظف حسبما انتهت اليه لجنة شئون الموظفين نهائيا منتجا لآثاره التى رتبها القانون ، حسبما سلف البيان ، وعلى هدى ما تقدم فان التقرير المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحله المنصوص عليها فى القانون هو بمثابة قرار ادارى نهائى يؤثر مالا فى الترقية أو فى منح العلاوة أو فى الفصل ، فمن ثم يندرج فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن فى قرارات لجان شئون الموظفين الصادرة بتقدير كفاية الموظف قد اخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه .

(طعن ٨٤٨ لسنة ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٧٢)

التبليغ :

التقرير السنوى الذى يوضع عن الموظف بعد استيفاء مراحله الثلاثية - يعتبر قرارا اداريا نهائيا يؤثر مالا فى الترقية او منح العلاوة او الفصل - جواز الطعن عليه بالاستئناف استقلالا كائى قرار ادارى اخر - لا يوجد ما يمنع من ان يتعصب عليه الطعن بمناصفة الطعن على قرار التخطي فى الترقية للازدياق الوفيق بينهما - شرط ذلك الا يكون التقرير قد تحصن بغوات ميعاد الستين يوما .

ملخص الحكم :

ان التقرير السرى السنوى المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحله المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يصح بمثابة قرار ادارى نهائى يؤثر مالا فى الترقية او منح العلاوة او الفصل ومن ثم يندرج فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة

والخامسة من المادة الثامنة • وترتبط على ذلك فإن القرار الصادر بتقدير كفاية الموظف متى أصبح نهائيا منتجا لآثاره التي رتبها القانون فإنه يسوغ لصاحب الشأن ان يطعن عليه في الميعاد الذي شرطه الشارع للطعن بالالغاء شأنه في ذلك شأن كافة القرارات الادارية الاخرى • واذا كان مفاد هذا جواز الطعن بالالغاء على تقرير الكفاية استقلالا ، فإنه ليس هناك ما يمنعه من أن ينصب هذا الطعن عليه بمناسبة الدعوى التي يقيمها الموظف بالطعن على القرار الصادر بتخطيه في الترقية استنادا لذلك التقرير طالما ان التقدير الذي انطوى عليه تقرير الكفاية المشار اليه لم يكتسب حصانة تعصمه من أي الغاء بقوات ميعاد الستين يوما المقررة للطعن بالالغاء في القرارات الادارية من تاريخ علم المدعى به •

(طعن ١٢٤٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣٠)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

تكليف خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين من خريجي الجامعات المصرية وتعديلاته يعتبر اداء استثنائية للتعيين في وظائف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وما يقتضيه ذلك من جواز توزيعهم على شركات القطاع العام - قرار التكليف او مدة او تعديله لا يعدل أن يكون قرارا اداريا صادرا من السلطة العامة المنوط بها قانونا اصدار اوامير التكليف ومدها وتعديلها في شأن فرد - اختصاص محكمة القضاء الادارى

ملخص الحكم :

ومن حيث ان البادى من سياق الوقائع على الوجه السالف بيانه أن طلبات المدعية في الدعوى مثار الطعن المائل انما بتحصيل فى الغاء القرار رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٧٦ الصادر بالتفويض من وكيل الوزارة للاسلاك والتعمير للشئون المالية بالاستناد الى احكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية

والقوانين المعدلة له ، والذي يقضى بأنه اعتبارا من الاول من يونية سنة ١٩٧٦ يعدل تكليف المهندس / خريجة كليسة الهندسة ، عمارة ، دفعة يونية ١٩٧١ للعمل بجهاز بناء تنمية القرية المصرية بوزارة الحكم المحلى بدلا من شركة « المقاولون العرب » والفاء قرار نائب الوزير رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بوزارة الحكم المحلى رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى بالحاقها بالجهاز اعتبارا من الاول من يونيه سنة ١٩٧٦ وتسكينها على فئة وذلك كاثر للقرار السابق الصادر بتعديل تكليفها الى هذا الجهاز وبالتعويض عنهما ، وذلك استنادا الى انهما صدرا متضمنين جزاء تأديبيا اذ كان الباعث على اصدارهما الاضرار بالمديعية انتقاما من والدهما الصحفى لما ابلغ به ضد وزير الاسكان والتعمير .

ومن حيث ان تحديد طلبات المدعية على هذا النحو تثير ابتداء البحث فى صحة ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اختصاص المحكمة التأديبية بنظر المنازعة ، وما يستتبع ذلك من تحديد المحكمة التى ينعقد لها الاختصاص قانونا بالفصل فى مدى سلامة هذين القرارين المطعون فيهما ، ونظر الطعن فيهما بالالفاء والتعويض عنهما .

ومن حيث انه لئن كان تكليف خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية حسبما يبين من استقراء احكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين من خريجي الجامعات المصرية وتعديلاته التى صدر فى ظلها القرار المطعون فيه أداة استثنائية للتعيين فى وظائف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وما يقتضيه ذلك من جواز توزيعهم على شركات القطاع العام ، فاذا تم شغل الكلف للوظيفة بمقتضى تلك الاداء يصبح - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ملتزما باعباء الوظيفة وواجباتها مستفيدا من مزاياها طوال مدة التكليف لئن كان ذلك كذلك الا ان للتكليف نظامه القانونى الخاص به اذ هو مؤقت بطبيعته وينطوى على مساس بحرية الكلف فى العمل بالزامه بتأدية ما يكلف به من مهام وظيفية دون اعتداد برضائه وقبوله أو عدم قبول للتكليف ، فان امتنع عن تأديتها استهدف للمحاكمة الجنائية فضلا عن العقاب التأديبي

وبهذه المناسبة فإن القرار الصادر بتكليف الضريح أو بمدة تكليفه أو تأديله لا يعتبر قرارا عاديا بالتعيين فى الوظائف العامة أو وظائف شركات القطاع العام مما تختص به محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية أو المحاكم العادية حسب الأحوال ، وذلك أن كل ما يترتب على قرار التكليف من أثر هو خضوع المكلف للقواعد الوظيفية للوظيفة المكلف بأداء واجباتها ..

ومن ثم فإن قرار التكليف أو مدة أو تعديله لا يعدو أن يكسرون قرارا إداريا صادرا من السلطة العامة المنوط بها قانونا أصليا أوامر التكليف ومدها وتعديلها فى شأن فرد ، وينعقد - والحالة هذه - الاختصاص بالفصل فيها لمحكمة القضاء الإدارى بالتطبيق لأحكام الفقرة خامسا من المادة العاشرة والمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن القرارين المطعون عليهما بالإلغاء وإن كانا يعتبران من عداد القرارات الإدارية المتعلقة بتكليف المهندسين - على ما سلفه بيانه - إلا أنهما من ناحية أخرى لا يعتبران من القرارات التأديبية لأنهما لم يصدرا بتوقيع جاز على الطاعة ، ولا يعتبران كذلك من قبيل القرارات التى تستر جزاء مقنعا لأن النعى عليهما بأنهما صغرا بقصد الإضرار بالمصلحة وانتقاما من والدهما لا يعدو أن يكون تمييزا لهما بصعب الانحراف بالسلطة وبالتالى لا يصفى عليهما هذا النعى السمة العقابية طالما أن السبب المبرر لاصدارهما - على ما تقول به المدعية - ليس متصلا بسلوكها الوظيفي ، ومن ثم فلا اختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل فيها إلغاء أو تصويضا .

ومن حيث أنه متى كان الحكم المطعون فيه لم يذهب هذا المذهب بأن قضى باختصاص المحكمة التأديبية بنظر المنازعة فإنه يكون قد جانبه التوفيق ، ومن ثم يحق التأويل ، والقضاء بصم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر النزاع واختصاص محكمة القضاء الإدارى (دائرة الأفراد) به ، وإحالة إليها للاختصاص ، وإبقاء الفصل فى مذكرات الدعوى .
(ملحق - ٨٨٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

قرار الوقف عن العمل احتياطيا - هو قرار اداري نهائي لسلطة
تأديبية - اختصاص القضاء الاداري بالفصل في الطعن فيه .

ملخص الحكم :

ان قرار الوقف عن العمل احتياطيا الصادر من السلطة الرئاسية
هو قرار اداري نهائي لسلطة تأديبية ، أما كونه قرارا اداريا لسلطة
تأديبية فلانه افصح من الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة بما لها
من سلطة تأديبية بمقتضى القانون بقصد احداث اثر قانوني معين لا يحدث
الا بهذا الافصح . واما كونه نهائيا . فلان له اثره القانوني الحال ذلك
هو الابعاد عن العمل وإيقاف صرف المرتب بمجرد صدوره وهذا هو وجه
النهائية فى ذلك القرار . ويترتب على ذلك اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء اداري بالفصل فى الطعن فيه بالالغاء طبقا للبند رابعا من المادة
الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٢٥١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادري دون غيره بالفصل فى
الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون ومنهم العاملون بالوزارات
العامة بالغاء القرارات التأديبية النهائية وذلك وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ - عدم مشروعية الالة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المللة لاختصاص المحاكم
التأديبية - استبعادها من دائرة التطبيق - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ٦٠ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قبسـل تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ اذ كانت تنص على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداى بالنظر فى الطعون التى تقدم من العاملين عن الجزاءات التى توقع عليهم ، فانها كانت تتمشى مع طبيعة المركز القانونى للعاملين بالمؤسسات العامة باعتبارهم من الموظفين الصومئيين الذين يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بهم وفقا لقانون تنظيمه رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان تعديل المادة ٦٠ المشار اليها تعديلا من شأنه نزع الاختصاص بنظر الطعون فى قرارات فصل العاملين من المحاكم التأديبية يعتبر من المسائل المتعلقة بتعيين اختصاص جهات القضاء التى لا ينصرف اليها التفويض التشريعى المنصوص عليه فى المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسة العامة وشركات القطاع العام ، ذلك انه وان كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وكذلك القرار المعدل له رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ قد صدرا استنادا الى قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر الذى ينص فى مادته السابعة على أنه لرئيس الجمهورية ان يصدر قرارا بتنظيم جميع اوضاع العاملين فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، الا أن ذلك لا ينطوى على تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون ، وفقا لما تقضى به المادة ١٢٠ من الدستور بل ان ما نصت عليه المادتان السابعة والثامنة منه لا يخرج عن كونه دعوه لممارسة اختصاص رئيس الجمهورية باصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون طبقا لما تقضى به المادة ١٢٢ من الدستور واذا كانت المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بعد تعديلها بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما قضت به من اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى الطعن فى بعض الجزاءات مخالفة لأحكام القانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، فانه يتعين استبعادها من دائنة التطبيق لعدم مشروعيتها ، ولذلك فانه وفقا لحكم القانونين سالف الذكر ووفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فان مجلس الدولة يختص بهيئة

قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون ومنهم العاملون بالمؤسسات العامة بإلغاء القرارات التأديبية النهائية وما كان يجوز أصلاً المساس بهذا الاختصاص أو تعديله بقرار من رئيس الجمهورية .
استناداً إلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ .
(طعن ٦٢١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

يعتبر النذب غير المحدد المدة والذي يتمتع بالاستقرار الى وظيفة اعل
فى مدارج السلم الإدارى بمثابة ترقية الى هذه الوظيفة - اختصاص مجلس
الدولة بهيئة قضاء إدارى بالنظر فى الطعن على هذا النوع من قرارات
النذب .

ملخص الحكم :

حيث أنه لايفير من طبيعة القرار المطعون فيه ، وكونه منطوياً على
ترقية وظيفية ما نص عليه من أن نقل السيد (.....) المطعون
على تربيته الى وظيفة رئيس قسم التعليم الزراعى بمنطقة طنطا هو على
سبيل النذب - ذلك ان النذب فى الحالة مثار النزاع له مدلوله الخاص ،
وأحكامه التى ينفرد ، ولا ينصرف الى النذب المؤقت المتصوص عليه فى المادة
(٤٨) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة ،
وآية ذلك ما نصت عليه المادة السادسة من القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥
باب الاحكام العامة - من أنه : إذا كان عدد المرشحين المستوفين للشروط
فى أية حالة أقل من العدد المطلوب يجوز التجاوز عن بعض الشروط التى
تؤهل للترشيح ، وفى هذه الحالة يكون شغله للوظيفة بطريق النذب الى
ان يستوفى الشروط ، ويتضح من ذلك ان هذا النص لاينفى حسب مؤداه
ان اسناد الوظيفة للمرشح هو بمثابة ترقية ، أو أن شغله لها يقع مآلاً
بصورة دائمة مستقرة يقطع فى ذلك ان تقلد الموظف احدى الوظائف المشار
اليها فى القرار التنظيمى سالف الذكر حسبما سلف الايضاح يتم عن طريق
الترقية اليها وما ورد فى محضر لجنة شئون الموظفين التى صدر عنها الترشيح

المطمون عليها. من أنها اجتمعت للنظر فى ترقيات وتنقلات بعض موظفى التعليم الزراعى ، ومن أن المطمون على ترقيته (.) ظل شاغلا لهذه الوظيفة حتى صدر الامر التنفيذى رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩ من أغسطس ١٩٦٠ بنقله من وظيفة رئيس قسم التعليم الزراعى بمنطقة طنطا الى وظيفة معادلة لوظيفته طبقا للقرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وهى وظيفة مفتش علوم بمنطقة القاهرة .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكانت وظيفة رئيس قسم التعليم الزراعى بمنطقة طنطا تعادل وظيفة ناظر مدرسة ثانوية زراعية ، وتعمل فى مدارج السلم الادارى الوظيفة الادنى منها وهى وظيفة وكيل المدرس او المدرس الاول ، وتخول شاغلها حسب طبيعة اختصاصها الاشراف على التعليم الزراعى بالمنطقة فان اسناد هذه الوظيفة الى السيد (.) ينطوى بلا مراة على ترقية له فى مدارج السلم الوظيفى بوزارة التربية والتعليم .

(طعن ١٧٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (١٧٨)

المادة ٣ :

قرار وزارة التربية والتعليم رقم ٧٨١٦ فى ١٣/٦/١٩٤٨ بشأن القواعد التى تتبع فى اجراء حركات الترقية والنقل والتعيين - القرار الصادر فى ٢٩/٦/١٩٤٧ بشأن جعل وظيفة المفتش معادلة لوظيفة مساعد المراقب - النقل من وظيفة مدرس اول الى وظيفة مفتش بالتعليم الثانوى - يعتبر بمثابة الترقية فى مندرج السلم الادارى ولو لم يكن مضعوبا بمضغ درجة مالية. اختصاص القضاء الادارى بإلغاء القرار الصادر بهذا النقل .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان التعيين فى وظيفة مفتش بالتعليم الثانوى لا يصعبه منح درجة مالية الا أنه يعتبر بمثابة ترقية حقيقة لان هذه الوظيفة ، كما هو واضح من القرار الوزارى رقم ٧٨١٦ الصادر من وزارة التربية والتعليم فى

١٣ من يونية سنة ١٩٤٨ بشأن القواعد التي تتبع في إجراء حركات الترقية والنقل والتعيين ، وقد جاء النص صريحا على ان المفتش في التعليم الثانوي يختار من بين عدة فئات منهم وكلاء المدارس الثانوية الذين يختارون بدورهم من فئات يجرى بينهم المدرسون الاوائل . كما ان القرار الوزاري الصادر في ٢٩ من يونية سنة ١٩٤٧ جعل وظيفة المفتشة معادلة لوظيفة مساعد المراقب الذي بمنح الدرجة الثالثة عند انقضاء المدة القانونية المقررة وعلى مقتضى ذلك يكون النقل من وظيفة مدرس اول الى وظيفة مفتش معتبرا بمثابة الترقية في مدارج السلم الاداري مما يجعلها خاضعة لرقابة القضاء الاداري .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٧٩)

البيان :

صدور قرار بنسب احلى ناظرات المدارس الاعلادية لشغل وظيفة ناظرة لمدرسة ثانوية وفقا لقرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن قواعد الترقية والنقل للوظائف الفنية - هذا القرار وان تضمن نديها لشغل هذه الوظيفة الا انه يعتبر في حقيقته متضمنا ترقية ترقية ادبية حقيقة لنقلها الى وظيفة اصل في سلم التدرج الاداري وان لم تصبحه اية درجة مالية - جوان الطعن عليه باعتباره متضمنا ترقية .

ملخص الحكم :

بترقية زميلتها السيدة / (.) الاحدث منها ، ناظرة لمدرسة ثانوية مما صدر على ما يجرى عليه العمل في الوزارة ، ندبا لمدة سنة ، تثبت بعد انتهائها في الوظيفة من تاريخ بدنه وهو في خصوص زميلتها هذه واثنين اخرين وردا في الشق الاول من القرار نص فيه صراحة على انه ترقية لهن لهذه الوظيفة من تاريخه لكون الثلاث ، معارات عندئذ على خلاف - ما تضمنه بالنسبة الى من وردت اسمائهن في الشق الثاني منه حيث نص على ان يقيدن على الوظيفة ندبا . وفي الحالين فالامر في حقيقته ويجسب كما يؤدي اليه جالا وما ينتهي اليه مالا يعتبر ترقية حقيقية متضمنة

(١٧ ج - ٢)

النقل من وظيفة إلى وظيفة أعلى منها في مدارج السلم الإداري الوظيفي وأن لم تصحبه منح أية درجة مالية وهذا واضح من المقابلة بين الوظيفتين من شروط شغل كل منهما واختصاصاتهما ومستواهما الوظيفي ، على ما يبين بوضوح أيضا من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن قواعد الترقيات والنقل للوظائف الفنية وترتيب هذه الوظائف فيه ومن اعتداده بعدد شغل المرشح لاي منها في الوظيفة الأدنى ايا كان وجهة ترقية أو نقلا ونديا عند ترتيب المستوفين للشروط للترشيح لشغل الوظيفة الأعلى ثم من هذه الى ما يعلوها فن شأن تقليد ناطرة المدرسة المدرسة الاعلى من هذه الى ما يعلوها فمن شأن تقليد ناطرة المدرسة المدرسة الاعلى من تقدمها مدارج سلم الوظائف المذكور وسبقها من تتخطاه وتأهيلها من بعد لما يعلوها ومن ثم فلا معنى لما اثارته الطاعنة لأول مرة في تقرير الطعن في الخصوص ٣

ومن حيث ان هذا الطعن يقوم على ان الدعوى غير مقبولة اولا : لا لانعدام المصلحة في الالف القرار رقم ٧٦ تاريخ ٢٦/٢/١٩٦٧ موضوع الحكم لأن الملعون في ترقيتها به كانت ناطرة مدرسة اعدادية بالاسماعيلية ثم رقيت به ندبا الى ناطرة مدرسة ثانوية وهي وظيفة أعلى - وبالتالي طبقا لقانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ظل هذا القرار يجوز للقيام بعمل وظيفة اخرى وفي نفس مستواها وفي درجة أعلى ويكون لمدة سنة قابلة للتحديد (المادة ٤٣) وهذا القرار لم يعط الملعون على ترقيتها اي ميزة مادية ، حالة او مستقبلية ، اذ انه لا يعد في حكم الترقية من اي نوع كانت فهو لا يعد ترقية الى درجة مالية كما لا يعد كذلك ترقية ادبية تؤثر في المراكز القانونية بحسب المال ، فلا يقدم او يؤخر بالنسبة لمركز المدة المدعى او الملعون في ترقيتها ومن ثم فلا تكون للملعون ضدها مصلحة في الطعن عليه ثانيا - لان الدعوى بطلب انهاء ذلك القرار رفضت بعد المصادقة القانوني اذ انه نشر وبلغ في حينه للجهات المختصة بالوزارة - وطبقا للمادة ٨٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يكون توزيع القرار الملعون فيه او حتى مجرد تعلية في لوحة الاعلانات قرينة قانونية بالمعلم به ، على جميع العاملين بالوحدة الادارية ولم تتظلم الملعون ضدها منه الا بعد انقضاء المواعيد

القانونية وتبعاً لم ترفع دعواها خلالها وفي الموضوع - فإن الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصوم ، إذ ان المدعية كانت تطلب مساواتها بزميلاتها اللاتي رقين من العام الدراسي ١٩٦٧/١٩٦٨ وعلى وجه التحديد بتاريخ ترقية السيدة (.) بالامر ٢٢ في ١٩٦٨/١/٥ والوزارة عقدت في مذكراتها المقارنة بينها وبين المدعية موضحة عدم أحقيتها ولكن الحكم ضرب صفحا عن ذلك وعقد المقارنة بينهما وبين أخرى لم يطن عليها وهي (.) التي رقيت بأقرار الصادر في ١٩٧٦/٢/٢٦ وانتهى الى أحقيتها في الترقية لها مقتضى كذلك بما لم تطلبه بل وبأكثر منه إذ أن القرار تضمن ترقيتهما ندبا وهو إجراء وقتي لا يؤثر على المراكز القانونية للعاملين وليس ترقية ادبية وهي بهذا حصلت على ما لم تحصل عليه المطعون في ترقيتها وبالإضافة الى ذلك فهو قرار بالنسبة تمتنع الجهة الادارية في اصداره بسلطة تقديرية مطلقة ، ولم يوجب المشرع عرض قرارات النذب على لجنة شئون الموظفين لانها ليست بذات اثر كبير على الموظف وعرضه للالغاء في اي وقت - والقرار لذلك مصدر صحيحا ولا ملزم عليه .

ومن حيث ان كل الاسباب التي قدمتها الطاعنة لتعميب الحكم المطعون فيه غير صحيحة ذلك انه ، اولا : فمصلحة المطعون ضديها ظاهرة في طلبها الغاء القرار الصادر في ١٩٦٧/٢/٢٦ .
ب طعن ٥٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ -

احالة العامل للاستيداع في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة طبقا للمادة ٧٥ منه - صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة قبل انتهاء مدة الاستيداع - رفض الجهة الادارية اتخاذ قرار اوجبه القانون باعادة العامل الى عمله بعد انتهاء مدة احالته الى الاستيداع - نتيجة ذلك : اختصاص محكمة القضاء الاداري بطلب الغاء القرار السلبي - اسس ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث إن القرار الجمهوري رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٦٩ بإحالة المدعي إلى الاستيداع اعتباراً من ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ قد صدر في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي كان يقضى في المادة ٧٥ منه بأن مدة الاستيداع اقصاها سنتان من تاريخ قرار الإحالة يجوز إعادة العامل في خلالها إلى الخدمة ، وألا اعتبرت خدمته بعد هذه المدة منتهية ، وإن وزير التربية والتعليم قرر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧١ عدم إعادته إلى الخدمة بما يفيد استمرار إحالته إلى الاستيداع حتى نهاية مدته في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧١ ومن ثم تنتهي خدمته بحكم المادة ٧٥ المذكورة ، إلا أنه قبل أن تنتهي مدة استيداع المدعي صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي عمل به من ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، ولما كانت المادة ٦٨ من هذا النظام تقضى بجواز إحالة العامل إلى الاستيداع بقرار من رئيس الجمهورية لمدة اقصاها سنتان للصالح العام ، وتقضى المادة ٦٩ منه بأنه يجوز للسلطة المختصة خلال مدة الاستيداع إعادة العامل إلى العمل ، وفي جميع الأحوال يعود العامل المحال إلى الاستيداع إلى عمله بانتضاء لمدة المحددة للاستيداع مالم تنته خدمته بحكم تاديبى بالتفصل طبقاً للمادة ٥٨ أو بأحدى أسباب انتهاء الخدمة الواردة في المادة ٧٠ من النظام المذكور ، لذلك فقد كان يتعين طبقاً لهذه الأحكام أن يعاد المدعي إلى عمله عقب انتهاء مدة إحالته إلى الاستيداع في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧١ ما دامت خدمته لم تنته قبل ذلك طبقاً للاوضاع سببها الذكر . ومن ثم يكون القرار الصادر من مديرية التربية والتعليم بمحافظة سوهاج في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧١ باعتبار خدمة المدعي منتهية بضمي سنتين على تاريخ إحالته إلى الاستيداع ، قد جاء مخالفاً للقانون ومنطوياً على رفض الجهة الإدارية إعادته إلى عمله بعد انتهاء مدة الاستيداع ، على خلاف ما لوجبه أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي سلف بها :

ومن يهت إلى موقف الجهة الإدارية سالف البيان بعد بمثابة رفض التماسه بقرره بإعادة المدعي إلى عمله عقب انتهاء مدة إحالته إلى الاستيداع وهو قرار أوجب القانون عليها إتخاذة ، ومن ثم تكون محكمة القضاء الإداري مختصة بطلب إلغاء هذا القرار السلبى ، الذى انطوى على فصل

المدعى من الخدمة بالمخالفة للقانون ، وبطلب صرف مرتبه - بصصفة مؤقته حتى يفصل فى طلب الالفاء ، وذلك وفقا لحكم المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ومن ثم يكون الوجه الاول من الطعن ، والقائم على عدم اختصاص مجلس الدولة بنظر الطلب المشار اليه غير قائم على سند من القانون .
(طعن ٨٢٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٩)

قاعدة رقم (١٨١)

المسألة :

القرار الصادر من المحافظ بفصل مدير الجمعية التعاونية الاستهلاكية بالمحافظة هو قرار ادارى مما يختص مجلس الدولة بطيئته .
قضاء ادارى بنظر طلب الفائه .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من محافظ الفيوم بالنيابة بصفته ممثلاً للسلطة التنفيذية فى محافظة الفيوم والمتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة على فروع الوزارات فى المحافظة ومن بينها وزارة التموين التى تتبعها المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية العامة التى تشرف على الجمعية التعاونية الاستهلاكية لمحافظة الفيوم طبقا للقرارات الجمهورية الصادرة فى هذا الشأن وقد هدف بإصداره الى احداث اثره القانونى وهو فصل المدعى من عمله كمدير للجمعية التعاونية الاستهلاكية بمحافظة الفيوم وذلك للأسباب المبينة بتقرير اللجنة السابق تشكيلها بالقرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٢ والذى أدت - كما جاء بالتقرير - الى فقد أموال المواطنين المساهمين والجهات العامة التى تقوم على تمويل الجمعية ، وما انتظرت تحيئه تصرفاته من سوء الادارة والخروج بالجمعية عن اهدافها التى انشئت من اجلها ، وقد أحدث هذا القرار اثره وتنفيذ فعلا منذ تاريخ صدوره فى ١٩٦٢/١٢/٩ . ومن ثم فهو قرار قد اكتملت له كل مقومات القرار الادارى

مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلب الفائت طبقا للفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ١٣٦٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/٢٩/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

القرارات الصادرة من الحارس على اموال الخاضعين للامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ - قرارات فصل موظفى ادارة الحراسة - اختصاص القضاء الادارى بطلبات الفائت .

ملخص الحكم :

اذا كان القرار محل دعوى الالفاء صادرا من الحارس العام على اموال الخاضعين للامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفصل المدعى وهو موظف علم بإدارة الحراسة على الاموال المذكورة - فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب الحق بقضائه برفض الدفع بعدم جواز سماع تلك الدعوى .
(طعن ٤٠٧ لسنة ١١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

القرارات الصادرة من الجهات القائمة على تنفيذ الاوامر الصادرة بفرض الحراسات - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم سماع الطعون فيها - لا يتناول القرارات الصادرة فى شأن موظفى الحراسة العامة .

ملخص الحكم :

ان الحصانة المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ لا تمتد الى ما يصدر من قرارات فى شأن موظفى الحراسة العامة اذ لا صلة لهذه القرارات (سواء كانت خاصة بتعيينهم أو تأديبهم

أو فصلهم أو بغير ذلك من شئونهم) بمكاسب الشعب الاشتراكية التي استهدف المشرع تحصين القرارات والتدابير والاجراءات التي اتخذت تأدينا لها .

(طعن ٤٠٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

توصية مجلس السلكين الدبلوماسي والقنصلي المنشأ بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته بارجاء النظر في نقل احد اعضاء السلكين للعمل بالخارج - اعتماد هذه التوصية من وزير الخارجية ، أو مرور شهر على تاريخ رفعها اليه دون اعتمادها - اعتبارها في هذه الحالة قرارا اداريا - اساس ذلك انه ليس من شك في ان هذه التوصية انما تؤثر في المركز القانوني لمضو السلك تأثيرا حاسما لما يترتب على تنفيذها من حجب العمل في الخارج عنه ولو بمهلة مؤقتة الى ان يتم العمل عنها - المنازعة في شأن هذه التوصية لا تعتبر منازعة في قرار تلديبي لعدم تضمثها اى جزءا تلديبي من الجزاءات المقررة قانونا بنظام اعضاء السلك وانما تدخل في عموم معنى المنازعات الادارية التي يختص بنظرها مجلس الدولة وفقا لحكم الفقرة الرابعة عشر من المادة العاشرة من قانون المجلس الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والمعدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ - ينص في المادة ١٢ على « ينشأ بديوان الخارجية مجلس دائم يسمى (مجلس شئون أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي) ويشكل على الوجه الاتى ويختص للمجلس بالنظر في تعيين وترقية ونقل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من درجة مستشار فاقل وتكون قراراته بأغلبية الراء ويرفع رئيس المجلس قرارات المجلس الى وزير الخارجية لاعتمادها فاذا لم يعتمدها الوزير ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اليه اعتبرت معتمدة وتنفذ أما اذا اعترض الوزير

على كل أو بعض من قرارات المجلس ٠٠٠ ، وتنص المادة ١٣ على أن يخدم رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ومديرو الإدارات بوزارة الخارجية من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين يعملون معهم تقارير دورية في شهر نوفمبر من كل سنة على أساس تقدير صلاحية العضو بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة ويعتبر العضو ضعيفا إذا لم يحصل على ٦٠ درجة على الأقل ٠٠٠ ويخضع لنظام التقارير السنوية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لغاية من يشغل وظيفة سكرتير أول أو قنصل عام من الدرجة الثانية ٠ والثابت في خصوص هذه الدعوى أن المدعى يشغل وظيفة وزير مفوض وهذه الوظيفة هي الوظيفة التالية لوظيفة مستشار بالخارجية وسابقة على وظيفة سفير ٠ وقد قرر مجلس شئون السلكين بجلسته المنعقدة في ١٦/١/١٩٧٧ التوصية بإرجاء النظر في نقله للعمل بالخارج في الوقت الحاضر نظرا لما نسب إليه في تقاريره السرية منذ التحاقه بالعمل بالوزارة من ملاحظات ٠٠ وليس من ريب أن هذه التوصية تعتبر قرارا إداريا لعدم اعتراض وزير الخارجية عليها خلال شهر من تاريخ رفعها إليه وقد ترتب على اعتبار هذه التوصية قرارا إداريا إبلاغ المدعى بها وبأسبابها تفصيليا في يوم ٩/٥/١٩٧٧ كما أنه ليس من ريب أيضا أن هذه التوصية تؤثر في المركز القانوني للمدعى تأثيرا حاسما لما يترتب على تنفيذها من حجب العمل في الخارج عنه ولو بصفة مؤقتة إلى أن يتم العدول عنها - إن جرى عدول عنها أو قضي بالغائها ٠ والمنازعة في شأن هذه التوصية لا تدخل في معنى المنازعة في قرار تأديبي لعدم تضمن هذه التوصية توقيع أحد الجزاءات التأديبية التي يجوز قانونا توقيعها على أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ومن ثم تدخل المنازعة في هذه التوصية في عموم معنى المنازعات الإدارية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومتى كان المدعى يشغل وقت صدور هذه التوصية وظيفة وزير مفوض فإن مجلس شئون أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لا يكون له أصل اختصاص بالنظر في نقله إذ يقتصر اختصاص هذا المجلس على النظر في مسائل تعيين وترقية ونقل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من درجة مستشار قائل ٠ وإذ صدر القرار المطعون فيه من مجلس شئون أعضاء

السلكين حال كونه غير مختص بإصداره قانونا فإن ذلك القرار يكون مخالفا للقانون حقيقا بالالغاء ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالغاء قرار مجلس شئون السلكين الدبلوماسي والقنصلي بإرجاء النظر في نقل المدعى للعمل بالخارج - فإنه - أي الحكم المطعون فيه - يكون قد جاء على حق في قضائه مصادقا صحيح حكم القانون . ولا يكون الطعن فيه على أساس سليم من القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المطعون فيه والزام الحكومة - الطاعنة - بالمصروفات .

فهذه الأسباب : حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا والزامت الجهة الادارية بمصروفات الطعن .
(طعن ٧٧٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٨٠)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

قرار إنهاء خدمة عامل يشغل وظيفة رئيس مجلس مدينة - اختصاص محاكم مجلس الدولة بالنظر في طلب الغائه والتعويض عنه - القرار الصادر في هذا الشأن لا يرقى الى مرتبة أعمال السيادة التي تخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة - الفصل في طلبات الغائها أو التعويض عنها - وحدات الإدارة المحلية بحسب الاختصاصات المقررة لها في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالإدارة المحلية الذي صدر في ظله القرار الطعـمـون فيه لا تعدو أن تكون وحدات ادارية اقلية لا تمنطبق أعمالها بأية صفة سياسية تمارس طبقا للقانون اختصاصات ادارية وتنفيذية - طبيعة وظائف رؤساء المدن لم تتغير سواء في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلي أو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون الحكم المحلي .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بالنظر في طلبات الغاء القرار للطعون فيه والتعويض عنه بدعى أنه من أعمال السيادة فإن القضاء وإن كان ممنوعا من النظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ، إلا أن مجرد إنهاء خدمة عامل يشغل وظيفة رئيس مجلس مدينة

لا يعد كذلك لأن وحدات الإدارة المحلية بحسب الاختصاصات المقررة لها في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الإدارة المحلية الذى صدر في ظله القرار المطعون فيه - لا تعدو أن تكون وحدات ادارية اقليمية لا تصطبغ أعمالها بأية صيغة سياسية ، ولا يغير من ذلك أن أعضاء مجالس المدن في ظل العمل بأحكام المادة ٣١ من القانون المشار اليه كان يتم اختيار بعضهم من المنتخبين لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى في المدينة والمبعض الآخر من الاعضاء العاملين فى الاتحاد القومى الذى حل محله الاتحاد الاشتراكى العربى ، ذلك أن الصفة السياسية التى لهؤلاء الاعضاء بحكم انتمائهم الى الاتحاد الاشتراكى العربى لا تؤثر فى حقيقة الوضع القانونى لهذه الوحدات باعتبارها وحدات ادارية اقليمية تمارس طبقا للقانون اختصاصات ادارية وتنفيذية ليس لها أى جانب سياسى ، وليس أدل على ذلك من أن مجلس المدينة مؤلف أيضا وفقا لحكم المادة ٣١ سالفة الذكر من ستة أعضاء على الأكثر بحكم وظيفتهم يمثلون الوظائف الحكومية ، وأنه وفقا لحكم المادتين ١٤ ، ٣٣ من القانون المذكور يجوز لأعضاء مجالس المدن المنتخبين والمختارين أن يطعنوا أمام محكمة القضاء الإدارى فى القرارات الصادرة باسقاط عضويتهم مما ينتفى معه ذريعة القول بأن منصب رئيس مجلس المدينة منصب سياسى يمتنع على القضاء مراقبة مشروعية قرار تمييزه أو فصله وذلك لأنه طالما أن رئيس مجلس المدينة ليس فى حكم القضاة الا عضو بمجلس المدينة يناط به رئاسة مجلس المجلس بقهرار جمهورى فان القانون اذ إباح للعضو أن يطعن فى قرار اسقاط عضويته يكون قد سلم فى الواقع من الامر بأن القرارات الصادرة فى شأن رؤساء مجالس المدن وأعضائها قرارات ادارية لا همل لها بأعمال السياسة وتناهى عن نطاقها ، كما لا يغير من حقيقة هذا الوضع أن رؤساء مجالس المدن يعينهم رئيس الجمهورية وفقا لحكم المادة ٣٢ المشار اليها بقراره من بين أعضاء هذه المجالس مراعىا فى ذلك أن تكون ميولهم السياسية متفقة مع السياسة العامة للدولة وان رئيس الجمهورية يمارس هذه السلطة التقديرية عينها فى إنهاء خدمتهم متى فقدوا أسباب الصلاحية للاستمرار فيها ، اذ أن ذلك كله مما يتعلق بممارسة رئيس الجمهورية لسلطته التقديرية فى التعيين أو فى إنهاء الخدمة دون أن يكون له أثر طبيعة القرار الذى يصدره رئيس الجمهورية فى هذا الخصوص. وكونه قرارا اداريا عاديا لا يرقى الى مرتبة

أعمال السيادة التي يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة الفصل في طلبات الفائتها أو التعويض عنها ولم تتغير طبيعة وظائف رؤساء المدن سواء في القانون التالى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الحكم المحلى أم في القانون الحالى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى وبهذه المثابة يكون الحكم المطعون فيه غير قائم على أساس سليم من القانون مما ينعين معه الحكم بالفائتها

ومن حيث أن الدعوى مهيأة للفصل فيها .

ومن حيث أن الثابت فى الأوراق أن المدعى عين رئيسا لمدينة بلقاس سنة ١٩٦١ بقرار جمهورى وظل محتفظا بوظيفته العسكرية الى أن أحيل الى المعاش من هذه الوظيفة فى سنة ١٩٦٥ واستمر شاغلا لمنصب رئيس مدينة الى أن تقرر انتهاء خدمته بغير الطريق التأديبى بقرار رئيس الجمهورية المطعون فيه الصادر فى ١١ من يونية سنة ١٩٦٨ . وبهذه المثابة فانه يكون عند انتهاء خدمته من العاملين المدنيين بالدولة وأذ انتهت خدمته بغير الطريق التأديبى خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ وأقام دعواه قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فى شأن إعادة العاملين المدنيين المصصولين بغير الطريق التأديبى فمن ثم يكون من المخاطبين بأحكام هذا القانون وفقا لحكم المادة الاولى منه ويسرى فى شأنه بالتالى أحكام المادة ١٣ منه فيما نصت عليه من أنه تطبيق أحكام المواد ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ على من رفعوا دعاوى من المخاطبين بأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم يصدر أحكام نهائية .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه شرطت لإعادة للخدمة عنم بلوغ العامل السن المقررة للتقاعد قانونا وقت اعادته للخدمة ، وأن يثبت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى على غير سبب صحيح وتعتبر الاسباب غير صحيحة اذا ثبت أنه لم يكن قد قام بالعامل عند انتهاء خدمته سبب يجمله فى حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ونصت المادة السادسة على

أن تحسب المدة من تاريخ انتهاء الخدمة للعامل حتى تاريخ الاعادة إليها في تحديد الاقدمية ومدة الخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات بالاقدمية التي تتوفر فيه شروطها بافتراض عدم تركه الخدمة . وتناولت المادة السابعة الاحكام الخاصة بتسوية معاشات ومكافآت من توفى من العاملين المخطئين بأحكام القانون ومعاشات ومكافآت من بلغ منهم سن التقاعد قبل العمل بأحكام عند الاعادة للخدمة ، ونصت على أن تسوى معاشاتهم ومكافآتهم على أساس مرتب الدرجة أو الوظيفة التي يتقرر أحقيته في العودة إليها طبقا للقواعد والاجراءات الواردة في هذا القانون ، وعلى أن يحسب في المعاش أو المكافأة بدون أى مقابل المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى تاريخ وفاته أو بلوغه سن التقاعد مخصصا منها المدد المحسوبة قبل نفاذ هذا القانون وتحمل الخزانة العامة كافة المبالغ المستحقة من حساب هذه المدة ويمنح العامل أو المستحقون عنه المكافأة أو المعاش الذي يتحدد طبقا للاحكام السابقة أو المعاش أو المكافأة الحالي أيهما أكبر . كذلك نصت الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة على أنه لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن المحامي ولا ترد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه .

ومن حيث أنه لما كان القرار المطعون فيه لم يتضمن الأسباب التي قام عليها وخلصت أوراق الدعوى تماما مما يفيد أنه قام في شأن المدعى سبب يجعله في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي وكانت الجهة الادارية لم تكشف عن أية أسباب للقرار المطعون فيه تبرر إنهاء خدمة المدعى بغير الطريق التأديبي مكتفية في هذا الصدد بالقول بأن القول بأنه ولكن كان المدعى له صفة الموظف العام ألا أنه يمارس اختصاصات سياسية وتنفيذية وادارية تقتضى من شأغلها توافر اعتبارات معينة ، فان القرار الصادر بإنهاء خدمة المدعى يكون غير قائم على سبب صحيح بما يتعين معه إلغاء القرار المطعون فيه وتسوية حالة المدعى بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

ومن حيث أنه عن طلب المدعى الحكم له بتعويض عن قرار إنهاء خدمته المطعون فيه . فانه لما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المذكور قد نصت على أنه لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية

فروق مالية أو تعويضات عن الماضي ولا رد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه ، لذلك يتعين الحكم برفض هذا الطلب .
ومن حيث أنه بالبناء على كل ما تقدم ، يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء القرار المطعون فيه وبتسوية حالة المدعى وفق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وبرفض طلب التعويض مع الزام الجهة الادارية مصروفات كل من الدعوى والطعن .
(طعن ٤٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

نص المادة التاسعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم على اختصاص محكمة القضاء الاداري بالفصل في مشروعية القرارات الصريحة أو الضمنية الصادرة برفض طلبات إعادة العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي الى الخدمة وبالنظر في المنازعات المتعلقة بتسوية معاشاتهم أو مكافأاتهم - حكم المحكمة في هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة - مؤدى ذلك ان حصانة احكام محكمة القضاء الاداري من الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا لا تنصرف الا الى الاحكام التي تقضى في اصل موضوع الطلب دون سواها - خروج الاحكام الصادرة بعدم اختصاص احدى اللجان المشكلة بأحدى الوزارات لبحث طلبات إعادة الى الخدمة المقدمة من العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي عن نطاق هذه الحصانة باعتبار أن مثل هذا الحكم لا تنتهي به الخصومة على الوجه الذي هيأه المشرع عند اسباغ الحصانة عليها بالحظر المذكور . . اساس ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عند الدفع بعدم جواز نظر الطعن بمقولة أن الحكم المطعون فيه نهائى ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة ٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم التاب أن الحكم المطعون فيه قد صدر في الدعوى التي أقامها المدعى ملنا على القرار الصادر من اللجنة المشكلة بوزارة التجارة لبحث طلبات

الإعادة إلى الخدمة المقدمة من العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي والذي قضى بعدم قبول الطلب المقدم من المدعى شكلاً لتقديمه بعد الميعاد والثابت من استعراض القانون المشار إليه أن المادة الأولى منه تنص على أن « يعاد إلى الخدمة العاملون المدنيون الذين لا تنظم شئونهم الوظيفية قوانين خاصة وأنهيت خدمتهم عن غير الطريق التأديبي بالاحالة إلى الاستيداع أو إلى المعاش أثناء الاستيداع أو بالفصل من الوظائف بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣- حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ وذلك طبقاً للأحكام الواردة في أعداد التالية » ونصت المادة ٢ على أن يشترط للإعادة إلى الخدمة ما يأتي :

١ - علم بلوغ العامل السن المقررة للتقاعد قانوناً وقت إعادته إلى الخدمة .

٢ - ثبوت قيام إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي على غير سبب صحيح .

وتعتبر الأسباب غير صحيحة إذا ثبت أنه لم يكن قد قام بالعامل بعبء إنهاء خدمته سبب يجعله في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ، بشأن الفصل عن غير الطريق التأديبي « وقضت المادة ٣ بأن يجب أن يقدم العامل المفصول إلى الوزير المختص طلباً للعودة إلى الخدمة بطريق البريد الموصى عليه بعلم الوصول ، مرفقاً به ما يراه من الأوراق المؤيدة له خلال ستين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون وتحال هذه الطلبات ومرفقاتها وملف خدمة الطالب وكافة المستندات ، المتعلقة بموضوع الطلب إلى اللجنة المختصة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ تقديمه .» ونصت المادة ٤ على أن تشكل في كل وزارة لجنة أو أكثر بقرار من الوزير المختص . . . وتختص هذه اللجان بالنظر في طلبات الإعادة إلى الخدمة في الوزارة - والجهات التابعة لها أو الخاضعة لإشرافها بالتطبيق لأحكام هذا القانون . وتفصل اللجنة في هذه الطلبات بعد الاطلاع على ملف خدمة الطالب وما يقدم إليها من أوراق ومستندات متعلقة بقرار إنهاء الخدمة

والأسباب التي بنى عليها وذلك خلال ستين يوما من تاريخ إحالة الطلبات إليها وتصدر قرارات اللجنة مسببة وتبلغ الى الوزير المختص ، وإلى الطالب بكتابتها موصى عليه مصحوب يعلم الوصول ، وقضت المادة ٥ بأن تصدر قرارات اللجنة نهائية وناقلة في الطلبات المقدمة من العاملين الذين كانوا يشغلون عن فصلهم فئات وطاقف من المستوى الاول والثاني والثالث أو ما يعادلها ولا تكون قرارات اللجنة نافذة في الطلبات المقدمة من العاملين الذين كانوا يشغلون عند انتهاء خدمتهم وظائف الإدارة العليا أو ما يعادلها إلا بعد اعتماد هذه القرارات من رئيس الجمهورية ويعتبر انقضاء ستين يوما على إخطار الطالب بقرار اللجنة دون صدور قرار باعتماده في حكم القرار الصادر برفض اعادته الى الخدمة ٥٥ وقضت المادة ٩ بأنه ٥٥ يجوز الطعن في القرار الصادر برفض الاعادة الى الخدمة خلال ستين يوما من تاريخ إخطار الطالب بالقرار أو من تاريخ اعتبار الاعادة مرفوضة قانونا طبقا للمادة الخامسة وتختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة دون غيرها بنظر هذه الطعون والمنازعات المتعلقة بتسوية المعاشات أو المكافآت طبقا لأحكام هذا القانون وتنظر المحكمة في هذه الدعاوى على وجه السرعة ويجب عليها الفصل فيها خلال ستة شهور على الأكثر من تاريخ رفعها إليها ويكون حكم المحكمة نهائيا غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة ٥٥ وقد جاء هذا النص استثناء مما نص عليه قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ٢٣ منه على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال التي يكون فيها الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وفي حالة وقوع بطلان في الحكم وفي حالة صدور الحكم على خلاف سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه .

ومن حيث أنه يبين من استقراء النصوص سالفة أن المشرع لم تتجه إرادته في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ الى إلغاء طريق الطعن المنصوص عليه في المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة على إطلاقه ، إذ لم يضمنه ثمة نصا ناسخا له ربحا أو ضمنا بهذا الإلغاء وإنما اقتصر في المادة التاسعة منه على النص على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في مشروعية القرارات الصريحة أو الضمنية الصادرة برفض طلبات إعادة العاملين المفسولين بغير الطريق

التأديبي الى الخدمة وبالنظر فى المنازعات المتعلقة بتسوية ماشائاتهم أو مكافأتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وبأن يكون حكم المحكمة نهائيا غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة وذلك حسما للمنازعات على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون ومؤدى ذلك أن حصانة أحكام محكمة القضاء الإدارى من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا لا تنصرف الا الى الأحكام التى تقضى فى أصل موضوع الطلب ذاته وهى التى عنانها المشرع فى المادة التاسعة سالفة الذكر دون سواها حين عنى بالنص على اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الطعن فى القرارات الصادرة برفض طلب الاعانة الى الخدمة وبهذه المثابة تخرج الأحكام الصادرة بعدم اختصاص اللجنة - كما هو الشأن فى المنازعة مثار الطعن المائل عن نطاق هذه الحصانة باعتبار أن مثل هذا الحكم لا تنتهى به الخصومة على الوجه الذى عناه المشرع عند استباغ الحصانة عليه بالحظر المذكور الذى جاء استثناء من القاعدة العامة التى قررتها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر وهى جواز الطعن فى أحكام محكمة القضاء الإدارى بإطلاق أمام المحكمة الإدارية العليا والتى يتعين من ثم تفسيره تفسيراً ضيقاً دون ثمة توسع .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه صادراً فى دعوى بطلب الغاء قرار اللجنة المشكلة بوزارة التجارة لبحث طلبات الاعادة الى الخدمة المقدمة من العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي واذ قضى هذا الحكم بعدم اختصاص اللجنة بنظر طلب المدعى اعادته الى الخدمة فإن الحكم الصادر فى هذه المنازعة لا يكون بمنأى عن الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الطعن لنهائية الحكم المطعون فيه غير مستند على أساس سليم من القانون ويتعين بالتالى برفضه .

(طعن ٢٩٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١٠/١٠)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم - يتعين تقديم طلب العودة من العمل الى الوزير المختص

خلال ستين يوما من تاريخ العمل بالقانون في ١٦/٥/١٩٧٤ - محكمة القضاء
هي المختصة دون غيرها بنظر الطعن في قرار رفض إعادة العامل الى العمل -
عدم تقديم طلب العودة الى العمل يترتب عليه عدم قبول الدعوى شكلا -
وجود العامل بالخارج وقت العمل بالقانون لا يعتبر مانعا ماديا او قانونيا
يحول دون علمه بالقانون فعلا او حكما بنشره في الجريدة الرسمية - تطبيق *

ملخص الحكم :

ان السبب الاول للطعن مردود بأن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن
إعادة المفضولين بشير الطريق التأديبي الى وظائفهم اوجب في المادة الثالثة
منه تقديم طلب العودة من العامل الى الوزير المختص خلال ستين يوما من
تاريخ العمل بالقانون (١٦/٥/١٩٧٤) وأجاز الطعن أمام محكمة القضاء
الاداري دون غيرها في قرار رفض اعادته الى العمل ، ولكن الطاعن فوت على
نفسه ميعاد تقديم طلب العودة الى العمل ، ولذا فان دعواه أمام محكمة
القضاء الااري تكون غير مقبولة شكلا لعدم استيفاء الاجراءات التي اوجبهـا
القانون المذكور ولا يغير من ذلك وجود الطاعن في ليبيا وقت العمل بالقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وعدم عودته منها الا في صيف سنة ١٩٧٦ ، لان ذلك
لا يعتبر مانعا ماديا او قانونيا يحول دون علمه بالقانون المشار اليه فعلا او
حكما بنشره في الجريدة الرسمية *

(طعن ٣٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٨)

القبلا :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط
الشرف والساعدين وضباط الصف والجنسود لم يتضمن احكاما تسلب
اختصاص القضاء الاداري بمجلس الدولة من نظر المنازعات الادارية الخاصة
بأفراد القوات المسلحة المخاطبين بأحكامه - القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩
بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة - القانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة -
القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم وتحديد اختصاص اللجان القضائية

(١٨ ق - ٢ ج)

بضباط القوات المسلحة - المشرع عهد في القوانين المشار إليها تنظيم المنازعات الإدارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة إلى تلك اللجان دون غيرها - ما انتظمته هذه القوانين يتعلق بالمخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وهم ضباط القوات المسلحة - الأثر اقتصرت على ذلك : ينحصر اختصاص لجان ضباط القوات المسلحة على ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٦ - طالما أنه ليس ثمة نص في القانون ينزع عن محاكم مجلس الدولة اختصاصها بنظر المنازعات الإدارية الخاصة بضباط الصف فإنه لا سبيل إلى القول بسحب التنظيم الخاص بلجان ضباط القوات المسلحة على ضباط الصف .

القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والمعول به اعتبارا من ٢٢/٧/١٩٨١ إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ - المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ استحدثت حكما جديدا مبناه اختصاص اللجان القضائية لضباط الصف والقوات المسلحة بالفصل في المنازعات الإدارية الخاصة بضباط الشرف طبقا لأحكام القانونين رقمي ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ - المادة ١٤٣ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ حددت مجال الطعن بالالغاء على القرارات الإدارية النهائية التي تصدر بعد العمل بهذا القانون اعتبارا من ٢٢/٧/١٩٨١ - الأثر المترتب على ذلك :

أولا : منازعات ضباط الشرف لم تلك تدخل قبل العمل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ في اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة .
ثانيا : القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ وحدد العلاقة بين ضباط الشرف على نحو ما هو مقرر لزملائهم الضباط العاملين بالقوات المسلحة . ثالثا : المنازعات الإدارية الخاصة بضباط الصف والجنود لم يخضعها المشرع للجان القضائية لضباط القوات المسلحة وما زالت خاضعة لمحاكم مجلس الدولة بحجبهاته الجهة القضائية صاحبة الولاية العامة في نظر المنازعات الإدارية . رابعا : اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعات الإدارية بضباط الصف والجنود يمتد ليشمل دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات باعتبار أن الفرع يتبع الأصل ويحسبان أن طلب التعويض هو الوجه الآخر لطلب الالغاء . وإن كان المطالبين يرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده من ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود الذى ينص فى المادة الاولى من مواد الاصدار على أن يعمل فى المسائل المتعلقة بخدمة ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية بالاحكام المرافقة لهذا القانون ويلتقى كل نص يخالف هذا القانون وتظل سارية جميع القرارات والاوامر وكذلك التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية فيما لا يتعارض مع نصوصه .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لم يتضمن احكاما تسلم اختصاص القضاء الادارى بمجلس الدولة نظر المنازعات الادارية الخاصة بأفراد القوات المسلحة المخاطبين بأحكامه ، بحسبان هؤلاء من الموظفين العموميين الذين يتعقد الاختصاص كاصل عام لمحاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية الخاصة بهم . ولايحول دون انعقاد هذا الاختصاص لهذه المحاكم أن الشارع فى كل من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ تنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة - قد عهد الى تنظيم المنازعات الادارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة بقصره على تلك اللجان دون غيرها . ذلك أن ما انتظمته هذه القوانين يتعين بالمخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وهم ضباط القوات المسلحة وينحصر اختصاص هذه اللجان عن ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ . وطالما أنه ليس ثمة نص صريح فى القانون ينزع عن محاكم مجلس الدولة اختصاصها بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف فانه لا سبيل الى القول بسحب التنظيم الخاص باختصاص لجان ضباط القوات المسلحة السابقة الاشارة اليه على ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٦٤ ، وإنما يبقى الاختصاص بنظر المنازعاتهم الادارية منتهكاً لمجسكهم
مجلس الدولة على النحو الذى تقرره احكام قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . وما يؤكد ذلك - أن قانون خدمة ضباط
الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٢٣
لسنة ١٩٨١ والمعمول به اعتباراً من ٢٢ يوليو ١٩٨١ - تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية - ملغياً القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد استحدثت
حكماً ضمنه المادة ١٤٢ منه بنصه على أنه « تختص اللجان القضائية لضباط
القوات المسلحة بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف وذلك
طبقاً لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فى شأن الطعن فى قرارات لجان
الضباط بالقوات المسلحة والقانون ٧١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تنظيم وتحديد
اختصاصات اللجان انقضائية لضباط القوات المسلحة » كما نصت المادة
١٤٣ منه على أنه يقتصر الطعن بالالغاء وفقاً لاحكام المواد السابقة على القرارات
الادارية النهائية التى تصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون . وهو ما يكشف
على نحو صريح عن أمرين أولهما ، أن المنازعات المشار اليها لم تكن تدخل
قبل العمل باحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فى اختصاص
اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة وفقاً لاحكام القانونين رقم ٩٦ لسنة
١٩٧١ ورقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ سالفى الذكر . وثانيهما ، أن نص المادة ١٤٢
من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ولئن كان - من تاريخ العمل به قد أنط
باللجان القضائية لضباط القوات المسلحة الاختصاص بالفصل فى المنازعات
الادارية الخاصة بضباط الشرف على نحو ما هو مقرر بالنسبة لزملائهم
الضباط بالقوات المسلحة حسبما تقضى به احكام كل من القانونين رقم ٩٦
لسنة ١٩٧١ ورقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ موحداً بذلك معاملة طائفة الضباط بالمعنى
العام فى هذه الخصوصية ، الا أنه لم يسحب هذا الحكم على ضباط الصف -
وشأن المطعون ضده - والجنود ومن ثم فإن المشروع بالنسبة للمنازعات
الادارية الخاصة بأولئك وهؤلاء لم يخضعها للحكم المستحدث مؤثراً الابقاء
عليها خارج نطاق التنظيم الذى استحدثت هذا الحكم بما يقيها خاضعة للجهة
القضائية صاحبة الولاية العامة فى نظر المنازعات الادارية وهى محاكم مجلس
الدولة بحسب اختصاصها وفقاً لما تقرره فى هذا الشأن الاحكام الواردة

بقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وترتيب على ذلك يبقى اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف قائما بالنسبة للقرارات النهائية الصادرة فى شأنهم فى ظل احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه كما هو الشأن فى النزاع المائل موضوع هذا الطعن ، ويمتد هذا الاختصاص بطبيعة الحال ليشمل دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات اعمالا لقاعدة أن الفرع يتبع الاصل وبحسبان أن طلب التعويض هو الوجه الاخر لطلب الالغاء وأن كلا الطرفين يرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق بنظرة المنازعة المطروحة وفيما قضى به من قبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا للأسباب التى أقام عليها قضائه والتى تقرأ هذه المحكمة .
(طعن ٣٦٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف - لم يخرج المنازعات الادارية الخاصة بالمخاطبين بأحكامه من اختصاص مجلس الدولة - يؤكد ذلك القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الذى استحدث لأول مرة انصص صراحة على اختصاص اللجان القضائية لضباط القسوات المسلحة بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف - الاثر المترتب على ذلك : اختصاص مجلس الدولة ببحت مشروعية القرارات النهائية الخاصة بضباط الشرف الصادرة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

الثابت من الاوراق أن المدعى من ضباط الشرف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف وللجنود الذى ينص فى المادة الاولى من مواد الاصدار على أن يعمل فى المسائل المتعلقة بخدمة ضباط الشرف والمساعدين

وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية بالاحكام المرافقة لهذا القانون ويلفى كل نص يخالف هذا القانون وتظل سارية جميع القرارات والاوامر وكذلك التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية لا يتعارض مع نصوصه .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر لم يتضمن احكاما تخرج المنازعات الادارية الخاصة بأفراد القوات المسلحة المخاطبين بأحكامه عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بحسبان هؤلاء الافراد من الموظفين العموميين الذين يختص مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية الخاصة بهم . ولا يحول دون انعقاد هذا الاختصاص لمحاكم مجلس الدولة أن المشرع عمد فى كل من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة الى تنظيم هذه الامور على نحو يجعل الاختصاص بنظر المنازعات الادارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة مقصورا على تلك اللجان دون غيرها . ذلك لأن التنظيم الذى جاءت به هذه القوانين يتعلق بضباط القوات المسلحة المخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر وليس بضباط الشرف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ . وطالما أنه ليس ثمة نص صريح فى القانون ينزع عن محاكم مجلس الدولة الاختصاص بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف المذكورين فانه لا سبيل للقول لسريان التنظيم الخاص باختصاص لجان ضباط القوات المسلحة سالف الاشارة اليه على ضباط الشرف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، وانما يبقى الاختصاص بذلك لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا لما هو منصوص عليه فى قانون مجلس الدولة . ويؤكد هذا النظر أنه صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة المعمول به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٢٢ من

يولية سنة ١٩٨١ ملغيا القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، واستحدثت هذا القانون لأول مرة في المادة ١٤٢ منه النص صراحة على أن « تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل في المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة » كما نص في المادة ١٤٣ ميه على أن « يقتصر الطعن بالالفاء وفقا لاحكام المواد السابقة على القرارات الادارية النهائية التي تصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون » الامر الذي يؤكد أن المنازعات المشار اليها لم تكن تخضع قبل العمل باحكم القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر لاختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة المشكلة طبقا لاحكام القانونين رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ، ٧١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ومن ثم فانه طبقا لنص المادة ١٤٣ سالف الذكر يبقى اختصاص مجلس الدولة فيما يتعلق بطلبات الفاء قائما بالنسبة للقرارات النهائية الصادرة قبل العمل باحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ كما هو الشأن في القرار مثل الطعن في القرار الصادر . ويمتد هذا الاختصاص بطبيعة الحال ليشمل دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات آخذا بقاعدة أن الفرع يتبع الاصل وبحسبان أن طلب التعويض هو الوجه الاخر بطلب الفاء وأن الطلبين يرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(طعن ١٣٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

قرارات رئيس الجمهورية باحالة الموظفين العموميين الى المعاش او الاستياع او فصلهم بغير الطريق التاديبى - تعد بحسب طبيعتها قرارات ادارية عادية مما يخضع في الاصل لرقابة القضاء - اعتبارها من أعمال السيادة بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ - ينبغى أن يلتزم في تفسير وتحديد مبادئ قواعد التفسير الضيق المرتبط بعلة الحكم - اقتصار الحصانة

التي أضفاها المشرع على القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية دون غيره -
أثر ذلك - لا يسرى الحكم الذي شرعه القانون المذكور على القرارات التي
صدرت من مجلس الوزراء بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي تطبيقا لأحكام
القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

إن القرارات الجمهورية بإحالة الموظفين العموميين إلى المصايش أو
الاستبعاد أو بفصلهم بغير الطريق التأديبي إنما تعد بحكم طبيعتها قرارات
إدارية عادية مما يخضع في الأصل لرقابة القضاء ، وقد كانت معتبرة كذلك
إلى أن صدر القانون المشار إليه الذي أدخل تعديلا على اختصاص مجلس
المولة بهيئة قضاء إداري بالاستثناء منه عن طريق اعتبار القرارات المشار
إليها من قبيل أعمال السيادة وبذلك ينحصر عنها ولاية القضاء الإداري بعد
أن كانت تشملها في ظل القوانين السابقة .

وبين من هذا التعديل أن المشرع نزع من ولاية القضاء الإداري - على
خلاف الأصل - النظر في القرارات المشار إليها ومن ثم فإنه ينبغي ، لكون
هذا التعديل استثناء أن يلتزم في تفسيره وتحديد مداه قواعد التفسير
الضيق المرتبط بملة الحكم .

كما يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ أن
المشرع لم يخلع وصف السيادة على قرارات الفصل أيا كانت السلطة التي
أصدرتها وإنما خص به القرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية دون
سواها ، بمعنى أن المعيار الذي وضعه المشرع في تحديد هذه القرارات
ليس معيارا ماديا بحتا ويتمثل في كنه القرار وطبيعته وإنما يرتبط إلى
جانب ذلك بمصدر القرار ذاته إذ يلزم أن يكون القرار صادرا من رئيس
الجمهورية وذلك لاعتبارات قدرها تتصل بالضمانات التي تحيط بهذا النوع
من القرارات دون غيرها - ولا ينال من سلامة هذا النظر أن يعتبر قرار
الفصل بغير الطريق التأديبي عملا من أعمال السيادة إذا كان صادرا من
رئيس الجمهورية وعملا إداريا عاديا إذا صدر بأداة أخرى ، إذ الأصل في

هو اختصاص القضاء الإداري بهذه القرارات إلا ما جرى النص على استثنائه ولو أراد الشارع أن يبسط الحصانة على القرارات الأخرى التي سبق صدورها من مجلس الوزراء لما أعوزه النص على ذلك ومن ثم فإن الحكم أنفي شرعه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ لا يسرى على القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء بفصل الموظفين من غير الطريق التأديبي تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .

(طعن ٨٠٧ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

قرارات رئيس الجمهورية بالفصل بغير الطريق التأديبي - اعتبارها من أعمال السيادة - ثبوت أن قرار فصل المدعى قد صدر بقرار وزاري - الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس .

ملخص الحكم :

إن القرارات التي أضفى عليها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حصانة عدم الخضوع لرقابة القضاء باعتباره إياها من أعمال السيادة هي قرارات السيد رئيس الجمهورية ولما كان المدعى لم يفصل بقرار منه بل بقرار من المشرف على الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي فإن فصله لا يعتبر من قبيل أعمال السيادة بحسب القانون المشار إليه .

(طعن ٧٤٣ ، ٧٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٥)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

دعوى إلغاء قرار عدم ادراج اسم المدعى في كشف المرشحين للعمدية - اختصاص القضاء الإداري بها - العبرة في الاختصاص بالتكييف الصحيح للدعوى لا تكييف الحكم المطعون فيه لها .
ملخص الحكم :

ان الدعوى فى الحدود التى رسمها لها المدعى على سلف بيانه أن هي
الا دعوى الفاء قرار بعدم ادراج اسم المدعى فى كشف المرشحين للعدية
أو بالرفض الضمنى لطلبه ادراج اسمه ، وبهذه المثابة ووفق هذا التكييف
الصحيح لا تقوم شبهة فى اختصاص القضاء الإدارى بها ، ومن ثم يكون الدفع
المبدى من الحكومة فى صحيفة الطعن بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر
الدعوى تأسيسا على تكييف الحكم المطعون فيه لها على تكييفها الصحيح وفق
ما تقدم ، يكون هذا الدفع فى غير محله قانونا .
(طعن ٥٩٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٣)

الفرع الثالث : فى غير شئون الموظفين

أولا : دعاوى الأفراد والهيئات

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

أوامر واجراءات مامورى الضبطية القضائية التى تصدر منهم فى نطاق
الاختصاص القضائى الذى خولهم القانون اياه وأضفى عليهم فيه تلك الولاية
القضائية هى وحدها التى تعتبر قرارات قضائية تخرج عن ولاية القضاء الإدارى
- قراراتهم خارج هذا النطاق تعتبر قرارات ادارية تخضع لرقابة القضاء
الإدارى .

ملخص الحكم :

ان أوامر واجراءات مامورى الضبطية القضائية التى تصدر عنهم فى
نطاق الاختصاص القضائى الذى خولهم القانون اياه وأضفى عليهم فيه
تلك الولاية القضائية هى وحدها التى تعتبر أوامر وقرارات قضائية ،
وهى بهذه المثابة تخرج عن رقابة القضاء الإدارى ، وأما الأوامر والقرارات
التي تصدر عنهم خارج نطاق ذلك الاختصاص القضائى المخوّل لهم
فى القانون فانها لا نعد أوامر أو قرارات قضائية ، وإنما تعتبر من قبيل
القرارات الادارية ، وتخضع لرقابة القضاء الإدارى اذا توافرت فيها شروط

شروط القرارات الادارية النهائية ، ومن ثم اذا ثبت أن القانون لم يتحول
لجنة التحقيق الخاصة بالفنائم أو رئيسها أى اختصاص فى اصدار أوامر
ببيع الفنائم المضبوطة ، فإن كل أمر يصدر من اللجنة أو رئيسها فى هذا
الشأن يعتبر خارج نطاق الاختصاص القضائى المنصوص عليه قانونا ،
وبالتالى لا يعتبر أمرا صادرا من سلطة قضائية فى حدود اختصاصها .
بل يعتبر أمرا اداريا يخضع لرقابة القضاء الادارى .
(طعن ٦٢٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢٩)

لأمانة رقم (١٩٤)

المبدأ :

صدور قرار مجلس نقابة المهن الطبية بأحالة أعضاء النقابة الى مجلس
التأديب - اعتباره من القرارات الادارية الصادرة ضد الأفراد لا من قرارات
تأديب الموظفين - خضوعه لحكم الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون
مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، دون الفقرة الثالثة من تلك المادة - عدم
اعتباره من قرارات الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى المنصوص
عليها بالمادة السادسة من ذلك القانون .

ملخص الحكم :

تمتى ثبت أن القرار المطعون فيه قد صدر بأحالة المدعين ، باعتبارهم
أفرادا لا موظفين الى المحاكمة التأديبية أمام مجلس تأديب نقابة الأطباء
فلا تنطبق عليهم الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم
٩ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بقرارات تأديب الموظفين ، كما لا تنطبق عليهم
المادة السادسة الخاصة بالقرارات الصادرة من جهات ادارية ذات
اختصاص قضائى ، وانما يعتبر قرارا اداريا نهائيا صادرا ضد أفراد مما
ينطبق على الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة .

(طعن ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/١٢)

القاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

اختصاص محكمة النقض بالطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بوزارة العدل وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بإلغاء القرارات المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل والنسب وكذلك المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم - مناطه أن يكون الدّالّب مقدما من أحد هؤلاء - العطن المقدم من شخص ترك فى التعيين فى وظيفة متاون نيابة فى القرار الصادر بتركه - هو طعن من مجرد فرد من الافراد - لا تختص محكمة النقض بالفصل فيه .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أنها نصت على أنه « كذلك تختص محكمة النقض متعقبة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل أحد عشر مستشارا من مستشاريها دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النسب والنقل متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة » ، ثم عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فأصبح نصها كما يلى « كذلك تختص محكمة النقض دون غيرها متعقبة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل تسعة من مستشاريها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل أو النذب متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، كما تختص دون غيرها بالفصل فى المنازعة الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم » ، .

وواضح من هذه النصوص أن اختصاص محكمة النقض منوط بأن يكون طلب الالفاء مقدما من أحد رجال القضاء أو النيابة أو الموظفين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة ، وهذا للحكمة التي قام عليها ذلك التشريع والتي كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون الأول وهي أنه « ليس أجدد ولا أقدر على الاحاطة بشئون القضاء وتعرف شئونهم والفصل في ظلاماتهم من رجال من صميم الاسرة القضائية ، يضاف الى ما تقدم أن النص تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئون سدينتها فلا يكون لأية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم » . وليس من شك في أن المدعى ليس من بين هؤلاء الذين ورد ذكرهم بالمادتين المذكورتين ، بل هو مجرد فرد من الأفراد ، وإن كان يطلب الفاء القرار بتركه في التعيين في النيابة ، ومثل هذا الطلب لا يغير من الأمر من شيء ، طالما أنه لم يصبح بعد فردا من أفرادها .

(طعن ٧٢١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٥)

- قاعدة (١٩٦) -

المبدأ :

الدعوى بطلب الفاء قرار صادر من مصلحة التنظيم بالترخيص لأخر
فرد العامة مبان بالمخالفة لرسوم التقسيم - اختصاص القضاء الإداري بنظرها
بالتطبيق للمادة ٦/٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

متى كانت المنازعة تنصب على اختصاص القرار الإداري الصادر من
مصلحة التنظيم ببلدية القاهرة في ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ رقم ١٩٥٥/٩٨١
و بالترخيص للسيد المقاول (.) في بناء اثني عشر دورا
فوق الأرض المبينة بالكروكي المسطر بالترخيص . . . ، وقد طلبت
المدعية في هذه المنازعة الفاء وبصفة مستعجلة وقف تنفيذه استنادا
إلى أن القرار المذكور وقع مخالفا للقانون لخروجه على أحكام مرسوم

التقسيم ، فان الدعوى - والحالة هذه - مما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى بالتطبيق للمقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، التى جعلت من اختصاصه الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية ، ولا يغير من الأمر شيئا أن تكون المدعية قد أشارت الى حقوق الارتفاق المتعلقة بارتفاع البناء ومساحته التى يرتبها القانون على أرض بحكم مرسوم التقسيم ، ذلك أنها انما تستند الى ذلك فى صدد بيان مصلحتها فى طلب الالغاء وفى صدد مخالفة القرار الادارى للقانون ، باعتبار أن الادارة كان يتعين عليها مراعاة ما رتبته مرسوم التقسيم من هذه الارتفاقات عند إصدار الترخيص ، وأنها اذ أغفلتها فقد خالفت القانون ، كما أن مؤدى الحكم بالغاء القرار الادارى أن يعتبر باطلا منذ صدوره ، معدوما قانونا ، ولكن لا ينصب الا على القرار الادارى وحده وما يترتب عليه ، أما حقوق ذوى الشأن من الجيران الذين لهم أن يفيدوا من هذه الارتفاقات فيما بين بعضهم البعض ، سواء بطلب الازالة أو بالتعويض ، ان كان لهذا أو ذاك وجه قانونى ، فهذه منازعة أخرى من اختصاص القضاء المدنى .

(طعن ٧٨٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

حالة وقف شهر المحرر بعد أن تفرغت صلاحيته للشهر - تخرج عن نطاق التظلم الى قاضى الأمور الوقتية الذى رسمته المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - لا وجه للدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى قرار وقف شهر المحرر .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ قد حدد على سبيل الحصر لا المثال حالتين اثنتين فقط لطلب اعطاء المحرر رقم شهر مؤقت وعرض الأمر على قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية المختصة وهما حالة التأشير

على طلب الشهر باستيفاء بيان لا يرى صاحب الشأن وجها له وحالة صدور قرار يسقط أسبقية طلب الشهر وبذا تخرج حالة وقف شهر المحرر بعد أن تقررت صلاحيته للشهر عن نطاق التظلم الذى رسمه القانون فى المادة ٣٥ المذكورة ولا يخضع تبعا لذلك أمر التظلم منه لقاضى الامور الوقتية وبهذه المثابة ينتفى أساس الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى قرار وقف شهر المحرر الذى أقيم على حكم المادة المذكورة .

(طعن ٩٣٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

النيابة العامة شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية - تصرفات النيابة بصفتها أمانة على الدعوى العمومية تعد من الاعمال القضائية التى تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمباشرتها على القرارات الادارية - التصرفات الاخرى التى تباشرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الاعمال القضائية تخضع لرقابة المشروعية التى للقضاء الادارى متى توافرت لها مقومات القرار الادارى بالمعنى الاصطلاحي - تطبيق ، القرار الذى تصدره النيابة العامة فى منازعات الحيازة حيث لا يرقى الامر الى حشد الجريمة بعد قرارا اداريا بالمهوم الاصطلاحي - اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى طلب القالة .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه قرار ادارى وليس قرارا قضائيا على ما ذهب اليه تقرير الطعن . ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن النيابة العامة هى فى حقيقة الامر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية اذ خصتها القوانين بصفتها أمانة على الدعوى العمومية بأعمال من صميم الاعمال القضائية وهى تلك التى تتصل بإجراءات التحقيق والاتهام كالقبض على المتهمين وحبسهم وتفتيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أو حفظها ، الى غير ذلك من الاجراءات المتصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية وغيره من

القوانين وهذه التصرفات تعد من الأعمال القضائية التي تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمباشرتها على القرارات الادارية . أما التصرفات الأخرى التي تباشرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الأعمال القضائية فانها تصدر عن النيابة العامة بصفتها سلطة ادارية ، وتخضع تصرفاتها فى هذا المجال لرقبة المشروعية التي للقضاء الادارى على القرارات الادارية متى توافرت لها مقومات القرار الادارى بمعناه الاصطلاحي المقرر قانونا وانه لما كان الفصل فى منازعات مواد الحيازة معقود للقضاء المدنى ، ولا اختصاص للنيابة العامة فى هذا المجال الا حيث يكون فى الامر جريمة من جرائم الحيازة المنصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ - عقوبات ، فان القرار الذي تصدره النيابة العامة فى هذه المنازعات ، حيث لا يرقى الامر فيه الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها يعد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي المقصود فى قانون مجلس الدولة لصدوره من النيابة العامة فى حدود وظيفتها الادارية ، ولما ينطوي عليه قرارها فى هذا المجال من اثر ملزم لذوى الشأن فيما لهم من مواكز قانونية متعلقة بحيازتهم للعين محل النزاع ولا يقدح فيه ذلك كون هذا القرار قصد به معاونه سلطات الضبط الادارية فى ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها اذ ان توافر هذا القصد او عدم توافره يتعلق بركن الغاية فى قرار النيابة العامة الذي تتوافر له مقومات القرار الادارى النهائي الذى يختص مجلس الدولة بالفحص فيه ، طلب الفائه حيث لا يكون فى الامر ثمة جريمة من جرائم الحيازة المنصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ عقوبات . ولما كان الثابت فى خصوص النزاع المبثقل أن المدعى عليه الثانى السيد / كان قد تقدم فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ الى نيابة بورسعيد بشكوى قيدت برقم ٣٠٧٤ لمحكمة ١٩٧٤ : ادارى العرب اوضح فيها أنه كان يستأجر الشقة محل النزاع بعقد مؤرخ فى الاول من يونيه سنة ١٩٥٩ وعند عودته من المهجر وجد مسكنه مشغولا بالمدعى السيد / الذى قرر لدى سؤاله بالحضر بأنه يستأجر الشقة من مالكه ، بعقد ايجار مؤرخ فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٣ ، وقد أصدرت النيابة العامة قرارها فى هذه الشكوى بتمكين الشاكي من العين محل النزاع وتأييد هذا القرار من السيد المحامى العام . ولما كان قسرا لنيابة العامة المشار اليه قد صدر فى غير جريمة من جرائم الحيازة سالف الإشارة إليها ، فانه من ثم يكون قرارا اداريا لصدوره من النيابة العامة فى غير نطاق وظيفتها القضائية .

المبدأ :

قرارات النيابة العامة في حدود وظيفتها الإدارية في منازعات مواد الحيازة - خضوع تصرفاتها في هذا المجال لرقابة المشروعية التي للقضاء الإداري على القرارات الإدارية متى توافرت لها مقومات القرار الإداري - لا يقدح في ذلك كون هذا القرار قصد به معاونه سلطات الضبطية الإدارية في ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها اذ ان توافر هذا القصد او عدم توافره أمر يتعلق بركن الغاية في قرار النيابة العامة الذي اكتملت له مقومات القرار الإداري النهائي - اختصاص مجلس الدولة بالفصل في طلب الغائه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن النيابة العامة هي في حقيقة الامر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية ، تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الإدارية . اذ خصتها القوانين بصفتها أمينة على الدعوى العمومية بأعمال من صميم الاعمال القضائية ، وعلى تلك التي تتصل بإجراءات التحقيق والاتهام كالقبض على المتهمين وحبسهم ونفثيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أو حفظها الى غير ذلك من الاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية وغيره من القوانين . وهذه التصرفات تصد من الأعمال القضائية التي تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بمباشرتها على القرارات الإدارية . أما التصرفات الأخرى التي تباشرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الأعمال القضائية ، فانها تصدر عن النيابة العامة بصفتها سلطة إدارية ، وتخضع تصرفاتها في هذا المجال لرقابة المشروعية التي للقضاء الإداري على القرارات الإدارية ، متى توافرت لها مقومات القرار الإداري بمعناه الاصطلاحي المقرر قانونا . ولما كان الفصل في منازعات مواد الحيازة معقود للقضاء المدني ، ولا اختصاص للنيابة العامة في هذا المجال الا حيث يكون

فى الامر ثمة جريمة من جرائم الخيابة المتصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ عقوبات ، فان القرار الذى تصدره النيابة العامة فى هذه المنازعات ، حيث لا يرقى الامر فيه الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها يعد قرارا ادريا بالمفهوم الاصطلاحي المتصود فى قانون مجلس الدولة ، لصطوره من النيابة العامة فى حدود وظيفتها الادارية ، ولما يتطوى عليه قرارها فى هذا المجال من اثر ملزم لذوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحيازتهم للعين محل النزاع . ولا يقدح فى ذلك كون هذا انقرار قصد به معاونة سلطات الضبطية الادارية فى ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها ، اذ ان توافر هذا القصد او عدم توافره امر يتعلق بركن الغاية فى قرار النيابة العامة الذى اكتملت له مقومات القرار الادارى النهائى الذى يختص مجلس الدولة بالفصل فى طلب الفائه . واذا ذهب الحكم المطعون فيه خلاف هذا المذهب فانه يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهبت اليه المدعية فى المذكرة المودعة منها خلال فترة حجب الطعن للحكم ، من انه يتعين الحكم بعدم قبول هذا الطعن ، بعد اذ قضى فى النزاع المائل نهائيا لصالحها بالحكم الصادر من محكمة استئناف بنى سويف فى الاستئناف رقم ١٣ لسنة ١١ ق المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة بنى سويف الابتدائية فى الدعاوى المضمومة ارقام ٣٦٦ لسنة ١٩٦٩ ، ١٩٤ لسنة ١٩٧١ ، ١٧٩ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى بنى سويف . استنادا من المدعية فى ذلك الى ان قضاء المحكمة العليا قد جرى على انه اذا صدر حكم نهائى خاسم للخصومة من احدى جهتي القضاء لا يكون ثمة تنازع على الاختصاص بينهما بعد ان استنفذت ولايتها فى نظر الخصومة . لا وجه لهذا القول . ذلك ان النزاع امام القضاء المدنى فى مسائل الخيابة امر يتعلق بأصل الحق ذاته . وهو موضوع يختلف عن موضوع النزاع امام القضاء الادارى الذى يدور حول مدى مشروعية قرار النيابة العامة محل الطعن . والحكم الذى يصدره القضاء الادارى فى هذا النزاع ليس له اى اثر على اختصاص القضاء المدنى ولا على الحكم الذى يصدره هذا القضاء فى النزاع المتعلق بأصل الحق مما يمتنع معه قيام التنازع بين الحكمين فى هذا المجال .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بألفه الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى

بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فى موضوعها .
(طمن ٦٠٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

القرارات التى تصدرها النيابة العامة خارج نطاق الاختصاصات القضائية المخولة لها فى القانون لا تعد من قبيل القرارات القضائية بل مجرد قرارات ادارية تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى مدى مشروعيتها اذا ما توافرت فيها مقومات القرارات الادارية النهائية - اساس ذلك - تطبيق : قرار النيابة العامة فى نزاع مدنى يحد بتمكين احد الافراد من مصنع ومنع تعرض آخر له - عدم اعتبار هذا القرار قضائيا - اعتباره قرارا اداريا صادرا من سلطة ادارية - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

من حيث ان النيابة العامة هى فى حقيقة الامر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية وتجمع بين طرف من السلطة القضائية وطرف من السلطة الادارية ، وقد خصتها القوانين بصفتها أمينة على الدعوى العمومية بأعمال هى من صميم الأعمال القضائية وهى تلك التى تصل بأجراءات التحقيق والاتهام مثل القبض على المتهمين وجسمهم وتفتيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أو حفظها وغير ذلك من الاجراءات المنصوص عليها فى قوانين الاجراءات الجنائية وغيرها من القوانين الاخرى ، وهذه وحدها تعتبر من الاعمال القضائية التى تخرج عن دائرة اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، وأما القرارات الاخرى التى تصدرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الاختصاصات القضائية المخولة لها فى القانون فانها لا تعد من قبيل القرارات القضائية بل مجرد قرارات ادارية تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى مدى مشروعيتها اذا توافرت فيها مقومات القرارات الادارية النهائية .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على المحضر رقم ٧٠٣٧ لسنة ١٩٧٠
ادارى المطرية ومذكرة نيابة المطرية المؤرخة فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

ان السيد / (المدعى عليه الاول) ابلغ انه يضع يده على المصنع موضوع النزاع والمؤجر اليه بموجب عقد ايجار غير رسمى ، وفى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ علم ان أحد محضرى محكمة الزيتون يقوم بتسليم المصنع الى السيد / تنفيذاً لحكم صادر ضد (المدعى) ويقضى بتسليم المصنع الى المصنع الامر الذى يعارض فيه الشاكى ويطلب التحفظ على المصنع وما به من معدات وماكينات . وقد انتهت نهاية المطوية الى ان التابت ان الشاكى هو مستأجر العين موضوع النزاع ، وانه يضع يده عليها ويقسمون بإدارة المصنع والاشراف عليه حتى يوم تسكين انسيد / الذى كان يعلم بذلك ، ومن ثم فانه لا يعتد بالحكم الصادر لصالحه حتى حق انسيد / ولا يكون لهذا الحكم حجة قبل الشاكى ومن ثم يكون تنفيذ ذلك الحكم فى غير محله ويتميز ازاء ذلك تمكن الشاكى من المصنع موضوع النزاع . وفى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ قرر السيد المحامى العام الاول تسكين السيد / (الشاكى) من المصنع محل النزاع ومنع تعرض كل من السيدين ، وللمتضرر للجوء الى القضاء اذا شاء ، وقد أوعيد عرض الامر على السيد النائب العام الذى قرر تنفيذ الحكم المشار اليه . فاقام المدعى دعواه امام محكمة الزيتون الجزئية بطلب وقت تنفيذ ذلك القرار وعدم الاعتداد به فصكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظرها وباحالتها الى محكمة القضاء الادارى التى اصدرت الحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان النزاع الذى اثير امام النيابة العامة يدور حول حيازة المصنع المشار اليه ولم يدع أطراف ذلك النزاع ان الامر ينطوى على ثمة جريمة ، ولما كان الامر كذلك ، وكان النزاع المشار فى حقيقته مدنياً بحتاً ، واذا تدخلت النيابة العامة وقررت تسكين المدعى عليه الاول من المصنع محل النزاع ومنع تعرض المدعى ، فان قرارها لا يعتبر وبالحال كذلك قراراً قضائياً صدر منها بحسبانها الامنية على الدعوى العمومية ، وانما صدر القرار المشار اليه من النيابة العامة بما لها من سلطة ادارية جرى العرف على استعمالها لاعانة الضبطية القضائية فى اداء مهتمها فى منع الجرائم قبل وقوعها ، متجهة الى احداث اثر قانونى يتمثل على

ما سلفاً للبيان في تمكين المدعى عليه الاول من المصنع محل النزاع ومنع تعرض المدعى واخر له في ذلك وعدم الاعتداد بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٩٩١ لسنة ١٩٧٠ مستعجل القاهرة بتمكين السيد / ٠٠٠ من تسلم المصنع المزجر له من باقى الشركاء ومن ثم يعتبر قرارها اداريا توافرت فيه مقومات القرار الادارى النهائى مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنصل فى مدى مشروعيته . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين القضاء بالفائه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها .
(طعن ٦٤٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠)

القاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

القرارات الادارية التى تصدرها الحراسة لادارة اموال المخاصمين للحراسة طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بامن الدولة - الطعن عليها من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - لا ينطبق فى شأن هذه القرارات نهي المدة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الاشخاص - اساسى ذلك : ان القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ صدر استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حافة الطوارئ ، ولا يسرى على الحراسات المفروضة بموجب القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ - فضلا عن ذلك فقد قضت المحكمة العليا بعدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

ملخص الحكم :

من حيث ان القرار الصادر باقتطاع نسبة ١٠٪ من اموال المخصيات نظرياً قيام الحراسة بإدارة أموالهن بالتطبيق لاحكام قرار نواب رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ المرفق بملحق الدعوى ، هو من القرارات الإدارية التى تصدرها الحراسة بوصفها سلطة عامة بالتطبيق للقاعدة

التنظيمية التي تضمنها قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الإشارة إليه بقصد ترتيب أثر قانوني ، وبهذه المثابة فإن الطعن في هذا القرار يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري عملا باحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي رفعت الدعوى في ظله ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وما كان ليحول دون انعقاد هذا الاختصاص لمحكمة القضاء الاداري الاستناد الى نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦١ بعدم قبول الطعن في الاعمال والتدابير التي اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الاشخاص ، سالف الذكر ، ذلك انه فضلا عن ان المحكمة العليا قد انتهت في حكمها الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٧٦ في الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ القضائية « دستورية » الى عدم دستورية المادة المذكورة فيما نصت عليه من عدم سماع اي جهة قضائية اي دعوى يكون الغرض منها الطعن في اي تصرف او قرار او تدبير او جراه او عمل امرت به و تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الاشخاص والهيئات ، فانه فضلا عما تقدم فإن الواقع من الامر ان الحراسة التي فرضت على المدعين كانت اعمالا لاحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، بما تضمنته في المادة الرابعة منه معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ ، من تنظيم خاص بنظر المنازعات التي تثور بصدد تطبيق هذا القانون ، مما لايسوغ معه الرجوع الى نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذي صدر استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

(طعن ٤٧٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٤)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المادة :

نص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ بأنه يجوز أن فرضت الحراسة على امواله طبقا للمادة الثالثة من هذا القانون ان

يتطلب من فرض الحراسة أو من إجراءات تنفيذه بطلب يرفع إلى محكمة أمن الدولة العليا - قصر اختصاص محكمة أمن الدولة العليا على نظر التظلم من قرار فرض الحراسة أو إجراءات تنفيذ دون الأعمال المتعلقة بإدارة هذه الأموال وتصرف فيها والتي تدخل في اختصاص القضاء الأصلي إداريا كان أو عاديا -
- الفاء القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بالتطبيق لأحكام المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ و زوال اختصاص محكمة أمن الدولة العليا - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ باختصاص محكمة الحراسة بتشكيل هيئات لتبكيل محكمة أمن الدولة العليا لم يؤل إليها اختصاص الأخيرة بنص القانون - نتيجة ذلك : اختصاص المحاكم العادية بمقصود على المنازعات الناشئة من الحراسة المفروضة بالتطبيق للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ دون سواها ولا يمتد اختصاصها إلى ما انعقد الاختصاص فيه للقضاء الإداري طبقا لأحكام فرض الحراسة السابقة على القانون المذكور .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ تقضى بأنه يجوز لمن فرضت الحراسة على أمواله طبقا للمادة الثالثة من هذا القانون أن يتظلم من قرار فرض الحراسة أو أن يتظلم من إجراءات تنفيذه بطلب يرفع إلى محكمة أمن الدولة العليا. تشكل وفقا لأحكام المادة الثانية من ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف ومن ضابطين من الضباط القادة أو من ثلاثة من الضباط القادة وتطبق المحكمة في هذه الحالة الإجراءات التي ينص عليها قرار رئيس الجمهورية في أمر التشكيل ، وإذا كان القضاء الإداري والعادي كل في مجال اختصاصه. هو صاحب الاختصاص الأصلي بالفصل في جميع المنازعات ، والاستثناء هو سلب هذا القضاء بعض اختصاصاته ، فإنه يتعين تفسير هذا الاستثناء في أضيق الحدود ودون ثمة توسع . ولما كانت المادة الرابعة المشار إليها قد قصرت اختصاص محكمة أمن الدولة العليا على نظر التظلم من قرار فرض الحراسة أو إجراءات تنفيذه ، وكانت إجراءات تنفيذ قرار فرض الحراسة تحصل في تحديد الأشخاص المفروض عليهم الحراسة وحصر الأموال الخاضعة للحراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها وجردها وتسليمها ووضعها تحت يد الجهة الممهودة إليها بالحراسة ، دون الأعمال المتعلقة بإدارة هذه الأموال والتصرف فيها ، فمن ثم فإن هذه الأعمال

الاجبرية تظل من اختصاص القضاء الاصيل اداريا كان او عاديا وتخرج بهذه الخاتبة عن دائرة اختصاص محكمة أمن الدولة العليا . خاصة وان نتيجة أعمال الإدارة وما يثور بشأنها من منازعات لا تنكشف الا بعد رفع الحراسة ورد الأموال أو ما تبقى منها الى ذويها - كما هو الحال في المنازعة الماثلة - وبالتالي بعد انتهاء دور محكمة أمن الدولة العليا بصدها ، ومما يرشح لهذه التفرقة بين اجراءات تنفيذ الحراسة وبين ادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة والاختصاص بالفصل في المنازعات التي تتعلق بكل منها ، ان المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ آتفة الذكر عدت - وهي بصدد عزل القضاء عن ممارسة اختصاصه الاصيل - التصرفات والقرارات والتدابير والاجراءات التي رأت تحصينها ثم عممت ذلك ليشمل بوجه عام أي عطف أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة . بفرض الحراسة ولم تغفل ان تؤكد ان هذا الحظر يشمل الطعن المباشر كطلب الفسخ أو الالغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ والطعن غير المباشر عن طريق المطالبة بالتعويض ايا كان نوعه أو سببه ، ولو شاء القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ان ينوط بمحكمة أمن الدولة العليا الفصل في كل المنازعات المتعلقة بالحراسة او بعزل القضاء عن الفصل في المنازعات التي لم يتطرق الى بيانها لما أعوزته العبارة الواضحة الصريحة . ومن جهة اخرى ففسد أجرى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب هذه التفرقة على ما يبين من استعراض المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ منه . اذ ناطت المادة ٢٢ بمحكمة الحراسة المشكلة وفقا للمادة العاشرة من هذا القانون الفصل في التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة أو من اجراءات تنفيذه ، في حين أن المنازعات التي تنشأ بسبب الحراسة بين ذوي الشأن وبين الجهة المهود اليها بها اذا رد المال الى ذوي الشأن فقد اختص بها القضاء العادي .

ويتضح ذلك أيضا مما أشارت اليه المادتان ١٧ ، ١٩ من وجوب الالتزام بأحكام القانون المدني والواجبات الخاصة التي يقرها الحكم الصادر بفرض الحراسة ومنها تحديد المصروفات اللازمة لإدارة الاموال المفروضة عليها الحراسة .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فقد ألغى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بالتطبيق لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وزالت بذلك محكمة أمن الدولة ولم يعد لها بالتالى ثمة اختصاص بنظر المنازعة مشار هذا الطعن .

ومن حيث ان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لا يحكم واقعة النزاع المأثّل ، ذلك لانه لم يتضمن نصوصا تقضى بذلك ، كما ان محكمة الحراسة المشكّلة وفقا للملحة (٩) من هذا القانون بتشكيل مقابر لتشكيل محكمة أمن الدولة العليا لم يؤلّ اليها بنص خاص اختصاص محكمة أمن الدولة العليا ، يضاف الى ذلك ان اختصاص محكمة الحراسة فى نظرتظلمات المفروض عليهم الحراسة مقصور وفقا لحكم المادة ٢٢ سالفة الذكر على التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة واجراءات تنفيذه دون التظلم من القرارات السابقة الصادرة بفرض الحراسة ، وان اختصاص المحاكم العادية وفقا لحكم المادة ١٩ المشار اليها مقصور بدوره على المنازعات الناشئة عن الحراسة المفروضة بالتطبيق للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ دون سواها ، ذلك ان محور هذه المادة هو الاحكام الصادرة بفرض الحراسة والتزام المعهود اليه بالحراسة بناءا عليها بواجبات الحارس المنصوص عليها فى القانون المدنى والواجبات الخاصة التى يقررها الحكم الصادر بفرض الحراسة . وبناء عليه فان اختصاص المحكمة العادية المنصوص عليها فى هذه المادة يدور مع الحراسة المفروضة طبقا لاحكام القانون المذكور ولا يخرج عن اطارها ، ومن ثم لا يمتد اختصاص المحكمة العادية الى ما انعقد الاختصاص فيه للقضاء الادارى طبقا لاحكام فرض الحراسة السابقة على القانون المذكور .

ومن حيث انه بالببناء على ما تقدم يكون الاختصاص بالفصل فى الدعوى من اختصاص محكمة القضاء الادارى ويكون الحكم المطعون فيه اذ اخذ بغير هذا الفطر كما خالف القوانين ويتعين من ثم الحكم بالفائه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وباعادتها اليها للفصل فيها .

٤ طعن ٤٧٠ لسنة ١٧٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٤

لغاسدة رقم (٢٠٣)

المبسطة :

فرض الحراسة طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شان حالة الطوارئ ورفعها قبل العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل قانون الطوارئ الذى خول فى المادة ٣ مكررا (١) منه لمن فرضت الحراسة على امواله أن يتظلم من أمر فرض الحراسة او من اجراءات تنفيذه أمام محكمة امن الدولة العليا - خروج المنازعة فى قرار فرض الحراسة عن نطاق احكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه وخضوعها للاختصاص الاصيل المقرر لمحكمة القضاء الادارى باعتبار ان هذه القرارات قرارات ادارية مما يختص مجلس الدولة بجهة قضاء ادارى بطلب الفائها والتجويض عنها .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن طلب المدعى الفاء قرار فرض الحراسة عليه الصادر بقرار رئيس الجمهورية فى سنة ١٩٦١ طبقا للسلطات المخولة له فى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .
فالتأيت من استقراء احكام هذا القانون انه لم يحظر الطعن فى الاوامر الصادرة بفرض الحراسة ، كما لم يتناول القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ سالف الاشارة اليه تحصين هذه الاوامر من الرقابة القضائية وهو ما قالت به المحكمة العليا فى اسباب حكمها الصادر فى الدعوى رقم ٥ لسنة ٥٠ أنف الذكر من أن الاعمال التى حصنها هذا القانون لامتد الى القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية بفرض الحراسة ، ومع ذلك فقد انتهى هذا الحكم الى عدم دستورية هذا الحظر ، وفى ظل هذه الاحكام فرضت الحراسة على المدعى ورفعت كذلك . ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المذكور ، وتضمن اضافة مادتين برقم ٣ مكررا ودرقم ٣ مكررا (١) اليه ، ونصت المادة ٣ مكررا (١) «على أنه : يجوز لمن فرضت الحراسة على امواله طبقا للمادة ٣ ولكل ذى شان أن يتظلم من أمر فرض الحراسة أو أن يتظلم من

اجراءات تنفيذه ويكون التظلم بطلب يرفع بغير رسوم الى محكمة أمن دولة عليا تشكل وفقا لاحكام هذا القانون ويجب ان تختصم فيه الجهة الادارية التي تتولى تنفيذ الامر الصادر بفرض الحراسة ، كما يجب ان يختصم فيه من فرضت الحراسة على امواله اذا كان الطلب قد رفع من غيره .

وتفصل المحكمة في التظلم بتأييد الامر أو الاجراء أو الفائه أو تحديله . ولا يكون قرار المحكمة بالغاء أمر فرض الحراسة نافذا الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية . ويجوز لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة اشهر من تاريخ الرفض . وفى ١٠ من يونية سنة ١٩٧١ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب الذى عمل به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١٧ من يونية سنة ١٩٧١ ونصت المادة الأولى منه على « لا يجوز فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعيين الا بحكم قضائى فى الاحوال الواردة فى هذا القانون ووفقا للضوابط المنصوص عليها فيه » . وقضت المادة ١٠ بأن تفصل فى دعاوى فرض الحراسة محكمة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية . ونصت المادة ٢١ على أن الاحكام الصادرة من تلك المحكمة نهائية ، ولا يقبل الطعن فيها باى طريق من طرق الطعن . ومع ذلك يجوز لمن فرضت الحراسة على امواله طبقا لاحكام هذا القانون ولكل ذى شأن بعد مرور سنة من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة ان يتظلم من هذا الحكم أو أن يتظلم من اجراءات تنفيذه . ويكون التظلم بطلب يقدم الى المدعى العام ، وعلى المدعى العام أن يقدم هذا التظلم الى المحكمة مشفوعا برأيه . وتفصل المحكمة فى التظلم اما برفضه واستمرار الحراسة . ولما يرفع الحراسة عن كل أو بعض المال المفروضة عليه . ثم صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين فى القوانين القائمة ، الذى عمل به اعتبارا من ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ ونصت المادة ٨ منه على الغاء القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، والمادة ٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٩ من القانون رقم ٥٤ لسنة

١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية والمادة ٣ مكررا (١) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ.

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن الحراسة فرضت على المدعى فى سنة ١٩٦١ وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ. ولم يكن ثمة حظر فى القانون يحجب القضاء الإدارى عن مراقبة مشروعية هذا الامر بوصفه من القرارات الإدارية التى يختص القضاء الإدارى بطلب الفائها والتعويض عنها وظل الامر كذلك الى أن رفعت الحراسة عن المدعى فى سنة ١٩٦٤ ، وإذا كان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل قانون الطوارئ. المشار اليه قد خول فى المادة ٣ مكررا (١) منه لمن فرضت الحراسة على أمواله أن يتظلم من أمر فرض الحراسة أو من اجراءات تنفيذه امام محكمة أمن الدولة العليا ، فانه أيا كان الرأى فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القانون المشار اليه وما تضمنته من جواز التظلم من قرارات فرض الحراسة امام تلك المحكمة قد عدل من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بأن حجب ذلك القضاء على مباشرة اختصاصه فى نظر الطعون فى تلك القرارات باعتبارها قرارات إدارية يختص القضاء الإدارى بنظر الطعون فيها ، أو أن ذلك القانون قد استحدث طريقا آخر من طرق الطعن على القرارات المذكورة لا يتسلخ به اختصاص القضاء الإدارى بنظر الطعون المقدمة بشأنها . فان قرار فرض الحراسة ووضعهما وقد صدرا قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، فان المنازعة فى قرار فرض الحراسة المطعون فيه لا يتناولها هذا القانون ، وتخرج بهذه المثابة عن نطاق احكامه ، وتخضع للاختصاص الاصيل المقرر لمحكمة القضاء الإدارى والذى لا يسوغ التجاوز عنه الإبتناء على نص صريح واضمح الدلالة. فى حجب اختصاص مجلس الدولة عنه وهو ما لا يتوافر فى المنازعة الماثلة .
وفضلا عن ذلك فقد استمر العمل بأحكام المادة الثالثة مكررا (١) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المضافة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٨ المشار اليها الى أن أُلغيت بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمحل حريات المواطنين فى القوانين القائمة . وبهذه المثابة ألغى اختصاص محكمة أمن الدولة العليا فى نظر التظلمات المتعلقة .

بقرارات فرض الحراسة الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والذي بمقتضاه أصبح فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين لا يكون إلا بحكم قضائي تصدره المحكمة التي نصت عليها المادة العاشرة منه وناط بالمحكمة التي أصدرت حكمها بفرض الحراسة طبقاً لأحكام ذلك القانون نظر التظلمات التي ترفع من ذوى الشأن من هذا الحكم أو من إجراءات تنفيذه ، دون ثمة اختصاص لها بنظر التظلمات فى قرارات فرض الحراسة الصادرة قبل العمل بهذا القانون . وبناء على ذلك تكون محكمة القضاء الإدارى هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى المنازعة الماثلة وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر طلب المدعى إلغاء قرار فرض الحراسة على أمواله ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

ومن حيث انه لما كان الأمر كما تقدم فإنه يتعين الحكم بقبول الطعنين شكلاً وفى موضوعها بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الطعن فى قرار بيع العمارة موضوع المنازعة ، وطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على أموال المدعى وباختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر هذين الطلبين وبإعادتهما إليها للفصل فيهما ، والزام الجهة الإدارية مصروفات الطعن المقام من المدعى وأبقت الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ٦٥٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١١)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

الطعن على قرار الحراسة الصادر ببيع عقار وعدم الاعتماد بالثمن الذى يبيع به - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر طلب إلغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان طلب المدعى الحكم بعدم الاعتداد بثمن بيع الحراسة للعامة مثار النزاع يتمخض فى التكييف القانونى السليم على مدى المعنى المستفاد من سياق صحيفة الدعوى طعنا فى قرار الحراسة الصادر ببيع هذه العمارة بالثمن الذى بيعت به وعدم الاعتداد بهذا الثمن فى مواجهته للأسباب التى أقام عليها طعنه ، وهذا التكييف هو ما انتهى اليه المدعى فى مذكرته الختامية . واذا كان الامر كذلك وكانت المحكمة العليا قد قضت بعدم دستورية المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . فان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص بنظر طلب الغاء ذلك القرار باعتباره من القرارات الادارية التى يختص مجلس الدولة بنظر الطعن فى مشروعيتها . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد جانب الصواب فى قضائه ومن ثم يتعين الحكم بالغائه على هذا الشق والقضاء باختصاص محكمة القضاء الادارى ، وباحياله اليها للفصل فيه .

(طعن ٦٥٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١١)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

القرارات الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائى - جواز الطعن فيها استنادا الى عيب الانحراف .

ملخص الحكم :

لا حجة فيما أبدته جهة الادارة الطاعنة من الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى . ذلك ان الدعوى قائمة على انعدام الحالة الواقعية والقانونية التى كان يمكن لمجلس المراجعة بناء عليها استصدار القرار المطلوب الغاؤه ، أى على أساس انعدام ركن السبب ، وبذلك تكون الدعوى مستندة الى مخالفة هذا القرار للقانون ، لا على كونه تعسفيا بأسامة

استعمال السلطة ، فضلا عن ذلك فإن المشرع في المادة ١١ من قانون مجلس الدولة إذ لم يذكر عيب اساءة استعمال السلطة ، أو الانحراف بها ضمن أوجه الطعن في القرارات الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ، لم يقصد إلى أن يجعل الطعن في هذه القرارات التي هي قرارات إدارية وفقا للمعيار الشكلي - أضيق نطاقا من الطعن في سائر القرارات الإدارية بحيث لا يشمل عيب الانحراف ، وإنما سكتت عن ذكر هذا العيب لجرد استبعاد احتمال وقوعه في قرارات تلك الجهات بحكم أنها قرارات ذات طبيعة قضائية ، أو لصعوبة تصوره منفصلا عن عيوب الشكل والاختصاص ومخالفة القانون ، وعلى هذا الأساس فإنه لا حجة في القول بأن عيب الانحراف ليس من العيوب التي يجوز الاستناد إليها في مهاجمة قرارات الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر هذه المنازعة في غير محله قانونا خليقا بالرفض .

(طعن ١٢٤٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

خضوع القرارات الإدارية في شأن عملية الانتخاب للرقابة القضائية ما عدا ما قد يقضي به ويفرضه نص صريح قائم - جواز الطعن على القرارات الصادرة من لجنة الاعتراضات باعتبارها لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي - قرارها تأييد استبعاد أحد المرشحين لعضوية مجلس الشعب من كشوف المرشحين يعد قرارا إداريا مما أسند الاختصاص بالتعيين عليه إلى مجلس الدولة يحكم اختصاصه الإصلي بالفصل في المنازعات الإدارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور - لا يجوز الخلط بين هذا الطعن بين صحة العضوية التي يختص مجلس الشعب بالفصل فيها .

ملخص الحكم :

إن القرارات الإدارية الصادرة في شأن عملية الانتخاب كأصل عام وبحكم تكوينها الصحيح ليست عملا تشريعا أو برلمانيا مما ينهض به

البرلمان ، وإنما هي من الأعمال الإدارية التي تباشرها جهة الإدارة في مرحلة سابقة على ثبوت العضوية البرلمانية ، وليس في اضطلاع جهة الإدارة بهذه العملية أو في الرقابة القضائية على سلامة قراراتها الصادرة في شأنها ما يعنى مستأسا باختصاص البرلمان أو انتقاصا لسلطاته ، ذلك أن البرلمان لا يستأثر حقيقة بشئون أعضائه ومصائرهم إلا بعد أن تثبت عضويتهم الصحيحة فيه كما وإن الفصل في القرارات الإدارية الصادرة في شأن الطعون الانتخابية في أصل طبيعته محض اختصاص قضائي لا يفتقر عن غيره من الاختصاصات القضائية - ومقتضى ما تقدم أن القرارات الإدارية الصادرة في شأن عملية الانتخاب لا تنأى عن الرقابة القضائية أو تنسلخ عنها إلا في حدود ما قد يقضى به أو يفرضه نص صريح قاطع .

ومن حيث أن المادة ٩٣ من الدستور تقضى باختصاص مجلس الشعب

• بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه • ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض • وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس • ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس • كما تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب على أنه « يجب أن يقدم الطعن بإبطال الانتخاب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور إلى رئيس مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب مشتملا على الانتخاب الذى بطلت نتيجته على توقيع الطالب عليه • وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس الإجراءات التى تتبع في الفصل في صحة الطعون وفي تحقيق صحة العضوية » ، وقد نظم هذه الإجراءات الفصل الأول من الباب الثانى عشر من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب التى قررها المجلس بجلسته المعقودة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، هذا - ومن ناحية أخرى - تنص المادة ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه معذلا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ على أن

• تتولى فحص طلبات الترشيح والبت في صفة المرشح من واقع المستندات التي يقدمها طبقاً لحكم المادة السابقة واعداد كشوف المرشحين لجنة او اكثر .
في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة رئيس محكمة او ما يعادلها يختارها وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها .
ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير الداخلية ، كما تنص المادة ٩ من القانون المذكور على أن « يعرض كشف المرشحين والدائرة الانتخابية بالطريقة التي يعينها وزير الداخلية بقرار منه وذلك خلال الخمسة أيام التالية لقفل باب الترشيح ويحدد في هذا الكشف أسماء هؤلاء المرشحين والصفة التي ثبتت لكل منهم وفقاً لحكم المادة السابقة . ولكل مرشح لم يرد اسمه في الكشف المذكور أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في هذه المادة إدراج اسمه طوال مدة عرض الكشوف . ولكل مرشح الاعتراض على إدراج اسم أي من المرشحين أو لإثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين طوال مدة عرض الكشوف . وتفصل في الاعتراضات المشار إليها في الفترتين السابقتين - خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ قفل باب الترشيح - لجنة او اكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار او ما يعادلها وعضوية أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض او ما يعادلها على الأقل يختارها وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها » .

ومن حيث ان الدعوى الماثلة ليست طعناً في صحة عضوية احد من أعضاء مجلس الشعب مما اسند الى مجلس الشعب ذاته اختصاص الفصل فيه بنص المادة ٩٣ من الدستور والذي تعينت اجراءاته بتلك المادة وكذا بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن مجلس الشعب التي أوجبت ان يقدم الطعن بإبطال الانتخاب الى رئيس مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب مشتملاً على الاسباب التي بنى عليها ومصدقا على توقيع الطالب عليه - وليس فيما يسفر عنه وجه الحكم في هذه الدعوى ما يبطل عضوية احد من أعضاء مجلس الشعب او يزيلها عنه بقوة القانون ٠٠ اذ ان مناط: إبطال العضوية صدور قرار به

بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس الشعب حال الطعن امامه فى الميعاد ووفق الاجراءات الدستورية والقانونية المقررة لهذا الغرض ، وحقيقة الامر فى هذه الدعوى أنها محض طعن فى قرار لجنة الاعتراضات ك لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى - بحكم تشكيلها المتميز وطبيعة نشاطها الخاص - بتأييد استبعاد اسم المدعى من كشوف المرشحين ، والقرار الطعن محض افصاح عن ارادة تلك اللجنة التى عبرت عنها بمقتضى السلطة المخولة لها قانونا . وهو بهذه المثابة قرار ادارى مما اسند الاختصاص بالتعقيب عليه الى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الاصيل بانفصل فى المنازعات الادارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور وما خول بصريح نص البند ثامنا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ولا سبيل بعدئذ الى أن يفلت هذا القرار من الرقابة القضائية أو أن ينأى به عن قاضيه الطبيعى أو الى أن يخلط بينه وبين طعون صحة العضوية التى اختص مجلس الشعب بالفصل فيها والتى تتوجه اساسا الى نتيجة الانتخاب وما انطوت عليه من اعلان ارادة الناخبين وان انبسطت احيانا وبطريق التبعية على ما يعاصر ذلك او يسبقه من الاجراءات التى لا غنى عنها فى التمهيد ليوم الانتخاب ومقتضياته - ولا وجه بعدئذ الى الظن بأن نص البند اولا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة وما اسند الى محاكم المجلس من اختصاص الفصل فى الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية ، يعنى بمفهوم المخالفة استبعاد كل ما يتعلق بالانتخابات النيابية عن دائرة الاختصاص القضائى لمجلس الدولة ، ذلك ان ما انسلخ عن دائرة هذا الاختصاص على ما تقدم بيانه قوامه الطعون الخاصة بصحة العضوية النيابية وحدها والتى ورد فى شأنها نص صريح ، أما نص البند اولا المشار اليه فان مقتضاه ولازمة ان كافة الطعون المتعلقة بانتخابات الهيئات المحلية حتى ما يتعلق منها بطعون صحة العضوية لا ينفك اختصاصا كاملا لمحاكم مجلس الدولة ، على نحو ما تأكد به النص فى قانون الحكم المحلى ومفاد ما تقدم جميعها ان المنازعة الماثلة لا تنأى عن اختصاص محاكم مجلس الدولة وقد اصاب الحكم الطعن فيما قضى به من اختصاص بنظرها ورفض الدفع بعدم الاختصاص .

ومن حيث ان المدعى يستهدف بالشق المستعجل من دعواه والذي قضى فيه الحكم الطعن ، وقف تنفيذ القرار الصادر باستبعاد اسمه من كشف المرشحين للانتخابات النيابية . واذا كانت هذه الانتخابات قد تحقق اجرائها فعلا ، وفات وجه الاستعجال في وقف التنفيذ والقرض المقصود منه ، ولم يعد ثمة نتائج يتعذر تداركها او يقتضى تفاديها قبل فوات الاوان ، فان ركن الاستعجال في الدعوى كشرط لازم للقضاء بوقف التنفيذ ينحسر عنها بما لا مغطى معه من رفض الطلب .

ومن حيث ان المدعى وقد اقام دعواه متوافرة على ركن الاستعجال وظاهرها اسباب جادة ، اذ ان جريمة تبديد الاشياء المحجوزة الواقعة من المالك المعين حارسا - والتي ادين بسببها المدعى - تختلف عن جريمة خيانة الأمانة التي تعد من أهلية الناخب في الانتخاب ولا يصح قياسها عليها في هذا الصدد ذلك ان المانع من الانتخاب بسبب الحكم في جريمة خيانة الأمانة التي تعد من أهلية الناخب في الانتخاب ولا يصح قياسها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . اما تلك التي نصت عليها المادة ٣٤٢ من القانون المذكور فلا يعتبر بحسب طبيعتها وماهيتها القانونية خيانة امانة وان سوى القانون بينهما في العقاب اذ ان العقوبة فيها تنصرف الى التعدي على أوامر السلطة القضائية او الادارية المتعلقة بالحجز فهي جريمة من نوع خاص غايتها حماية اوامر الحجز القضائي والاداري ، ولا يقبل القياس في مجال الجرائم المانعة من حق الانتخاب والتي وروت على سبيل الحصر . واذا ذهب الحكم المطعون عليه غير هذا المذهب واعتبر الجريمة التي ادين بها المدعى مانعة من ترشيحه بما كان يتعين معه الفأوه لولا فوات وجه الاستعجال في دعواه على ما تقدم بيانه بما يكتفى معه بتعديل هذا الحكم ورفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الحكومة بالمصروفات .

(طعن ١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٩)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المسألة :

لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في المادة ٤٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ محض لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي

لا ينأى التعقيب على قراراتها عن الاختصاص الموقوف بحسبكم مجلس الدولة
بمقتضى المادة ١٠ (ثامنا) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

من حيث انه على موجب قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ يعهد بمباشرة التأمينات الاجتماعية الى الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية وتعتبر هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية تخضع لإشراف وزير
العمل ورقابته وتلحق ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة ، ويقضى القانون
المشار اليه فى الباب الرابع تحت عنوان - فى تأمين اصابات العمل ، بان
تتولى الهيئة علاج المصاب الى ان يشفى من اصابته او يثبت عجزه - مادة
(٢١) ، وعلى الهيئة اخطار المصاب بانتهاء العلاج وتاريخ عودته للعمل وبما
يتخلف لديه من عجز مستديم ونسبته - مادة (٢٤) ، ويجرى تقدير
درجة العجز المتخلف عن الإصابة عند ثبوته بشهادة من طبيب الهيئة -
مادة (٢٦) ، هذا وقد افرد الفصل الخامس من هذا الباب للتحكيم الطبى
حيث نصت المادة ٤٥ على ان للمؤمن عليه ان يتقدم خلال يومين من تاريخ
اخطاره طبقا لاحكام المادة ٢٤ بانتهاء العلاج او بتاريخ العودة للعمل او
بعدم اصابته بمرض مهنى وخلال اسبوعين من تاريخ اخطاره بعدم ثبوت
العجز او بتقدير نسبته بطلب إعادة النظر فى ذلك وعليه ان يرفق بطلبه
الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره وتقدم تلك الطلبات الى مكتب العمل
المختص بوزارة العمل وعلى الهيئة ان تودع الجهة المذكورة جميع الاوراق
المتعلقة بالاصابة محل النزاع فور طلبها ما لم تتم تسوية الخلاف - كما
نصت المادة (٤٦) على انه على مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العمل
احالة الموضوع على لجنة تحكيم تشكل من طبيب تندبه منطقة للعمل
المختصة وطبيب تندبه الهيئة وعلى اللجنة فى حالة الخلاف ان تضم اليها
الطبيب الشرعى المختص او طبيبا حكوميا فى الجهات النائية . وينظم
اجراءات عرض النزاع عليها وتقدير الاتعاب وتحديد الجهات النائية قرار
من وزير العمل ، فى حين تقضى المادة (٤٧) بأنه على مكتب علاقات العمل
المختص بوزارة العمل اخطار كل من المصاب والهيئة بقرار التحكيم الطبى

فور وصوله اليه ويكون ذلك القرار نهائيسا وغير قابل للطعن وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات - هذا وتحدد التزامات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل المصاىب فى المعونة والتعويض والمصاىب بحسبان حالة اصابته وما ينجم عنها من المعزى على التفصيل المبين فى الفصل الثالث من الجاىب الرابع من القانون المشار اليه .

ومن حيث ان الخصومة الماثلة فى مداها وجوهرها محض منازعة بين المدعية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حول مستحقاتها قبل الهيئة فى التعويض والمعاىب وفق ما ينتهى اليه تقدير نسبة المعزى الذى اى بها من جراء اصابتها ، وليست الدعوى طعنا من طعون الموظفين كى ما يدق فى بان المدعية تتجرد من وصف الموظف العمومى ، فمن الثابت أنها لا تخصم الهيئة فى علاقة وظيفية ولا تربطها بها رابطة عمل او توظيف من أى نوع ، كما وان لجان التحكيم الطبى لاتصدر قرارا فى منازعة من منازعات العمل بين العاملين وارباب الاعمال - وانما الصحيح من الامر ان الدعوى من قبيل الطعون المنصومى عليها فى المادة ١٠ (ثامنا) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تقضى باختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ، وهى طعون لا تتطلب وصف الموظف العمومى لدى استنهاض ولاية القضاء الادارى بنظرها ، اذ ليس ثم من ريب فى لجنة التحكيم الطبى التى تشكل من طبيب تندبه مصلحة العمل المختصة وطبيب تندبه هيئة التأمينات الاجتماعية يضاف اليهما حال الخلاف الطبيب الشرعى المختص او طبيب حكومى فى الجهات النائية التى تنظم اجراءات عرض النزاع عليها بقرار من وزير العمل ، لا يستوى لجنة خاصة ، وانما هى - بحكم انشائها بنسند من قانون التأمينات الاجتماعية وتشكيلها الذى تنفرد جهة الادارة باجرائه من بين عناصر ادارية بحكم الاصل ، وما اسند اليها من اختصاص الفصل فى منازعة ادارية وفق اجراءات ينظمها قرار ادارى طئادر من وزير العمل ، وبما ينبثق عنها من قرارات ذات اثر قانونى ملزم فى العلاقة بين الهيئة والعامل المصاىب - انما هى منقض لجة ادارية ذات اختصاص قضائى - لا ينأى التعقيب على

قراراتها عن الاختصاص الموقوف لحاكم مجلس الدولة بمقتضى المادة ١٠ (ثامنا) المشار إليها بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائى .

ومن حيث أن القرار المطعون عليه صدر من لجنة التحكيم الطبى فى ٣ من فبراير سنة ١٩٧٢ فى ظل المادة ٤٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى تقضى بأن يكون قرار التحكيم الطبى نهائيا غير قابل للطعن .

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين والذى يقضى فى مادته الأولى بإلغاء كافة صور موانع التقاضى الواردة فى نصوص بعض القوانين - ومن بينها المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها - ينص فى مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، التى تحقق فى ٨ من يونية سنة ١٩٧٢ وفى ذلك فقد نصت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون على أنه « اقتصر المشروع المقترح على هذه النصوص المانعة للتقاضى فى القوانين القائمة ، أى التى لا تزال قابلة للتطبيق على حالات مستقبله فمن ثم فقد كان من المتعين إزالتها نفاذا لحكم الدستور الجديد » ، وقد أثر المشروع هذه المعالجة للنصوص المانعة للتقاضى تجنباً لحدوث قلق فى العلاقات القانونية من شأنها المساس باستقرار المعاملات والأوضاع الاجتماعية السابقة .

ومن حيث أن البادئ فيما تقدم أن المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أضفت حصانة خاصة على قرارات التحكيم الطبى ونات بها عن التعقيب القضائى ، وأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء هذه الحصانة غير ذى اثر رجعى ولا يعمل به بصريح نصه ومفاد مذكرته الإيضاحية إلا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فلا يمس القرارات الحصينة بمولدها التى صدرت بلى قبل - مثل القرار الطعن ، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية مريانها على ما يتم فى ظلها من الوقائع

إذا ما ألغيت قاعدة ما واختلت مكانها لقاعدة جديدة ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الفائها ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل أي من القاعدتين القديمة والجديدة تخضع لحكمها فيما نشأ وترتبت آثاره في ظل القانون القديم يظل خاضعا له - كل ذلك ما لم يقض نص صريح بخلافه - وهذا وقد جرى قضاء المحكمة العليا على أن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت في ظل قاعدة قانونية معينة تظل محكومة بهذه القاعدة رغم الفائها ولو كانت مشتملة على نص مانع من التقاضي ما لم تقض المحكمة العليا بعدم دستورية هذا النص . وإذا كان من الثابت أن النص المانع من التقاضي بموجب المادة ٤٧ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه لم تقض المحكمة العليا بعدم دستوريته وقد نكلت المدعية عن الدفع بعدم الدستورية بما لا مناص معه من أعمال هذا النص ونفاذ حكمه على المنازعة الماثلة والتي يتعين من ثم القضاء بعدم جواز نظرها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذا أخذ بغير هذا النظر وقضى بالفاء القرار المطعون فيه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه القضاء بالفائه وبعدم جواز نظر الدعوى والزام المدعية المصروفات .
(طعن ٥٠٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المادة :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية .
٠٠ اللجنة الاستئنافية للجان الفصل في المنازعات الزراعية هي هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي تصدر قرارات إدارية - الأثر المترتب على ذلك : خضوع قراراتها للطعن بالألفاء ووقف التنفيذ أمام مجلس الدولة الدولة بهيئة قضاء ادلوى .

ملخص الحكم :

ان الواضح من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ان تشكيل اللجنة الاستئنافية المشار اليها يفلب عليه المنصر الادارى ولا تتبع هذه اللجنة الاجراءات القضائية فى نظر ما يعرض عليها من تظلمات ومن ثم فانها تعتبر هيئة ادارية ذات اختصاص قضائى وتكون قراراتها ادارية مما تخضع للطمىن بالالغاء ووقف التنفيذ امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وذلك طبقا لنص المادتين ١٠ و ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(طمن ١٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

اعتبار محكمة القضاء الادارى الجهة القضائية التى لها دون غيرها ولاية الفصل فى الطعون فى قرارات مجالس المراجعة المنشأة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن باعتبار انها قرارات ادارية صادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائى - صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وورود قواعد قانونية جديدة من مقتضاها الغاء نظام مجالس المراجعة - علم ورود نص به ينطوى على تحديد جهة قضائية معينة تختص بالفصل فى الطعون فى قرارات مجالس المراجعة التى أصدرتها المجالس قبل الغائها - اعمال قواعد الاختصاص الولائى الواردة فى قانون مجلس الدولة - نتيجة ذلك : ابقاء الطعون المذكورة منظرورة امام محكمة القضاء الادارى حتى يتم الفصل فيها طبقا للاجراءات والقواعد المقررة فى قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من مطالعة احكام القانونين رقمى ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما ان القانون الاول قد تضمن فى مجال تنظيم طريقة تحديد اجرة الاماكن الخاضعة لاحكامه النص على أن تتولى تقدير الاجرة لجان ادارية كما نص على انشاء مجالس مراجعة يجوز للملاك

والمستلجرين أن يتظلّموا إليها من قرارات لجان التقدير ، وكان مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يختص بنظر الطعون بالالغاء في قرارات مجالس المراجعة المذكورة في الحدود التي عينها القانون المشار اليه وقرار التفسير التشريعي رقم ٣ لسنة ١٩٤٦ الصادر في شأنه ، وظل الحال كذلك الى ان حكمت المحكمة العليا في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ القضائية دستورية بجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيما نصت عليه من منع الطعن القضائي في قرارات مجالس المراجعة ، وبذلك فتح باب الطعن في القرارات المذكورة على اطلاقه وبأثر رجعي انسحب الى تاريخ العمل بالنص المانع - ثم صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه والذي عمل به اعتبارا من ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ، ونصت المادة ١٣ منه على أن يكون الطعن في قرارات لجان التقدير أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدوائرها المكان المؤجر ، وقضت المادة ٤٠ منه بأن تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق احكامه ، ولزمت المادة ٤٢ منه مجالس المراجعة المنشأة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بحالة التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكامه الى المحاكم الابتدائية المختصة بالحالة التي تكون عليها وبغير رسوم وبذلك يكون القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد ألغى نظام مجالس المراجعة بأثر مباشر من تاريخ العمل بأحكامه في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية انها تسرى على الوقائع القانونية التي تتم في ظلها ، فاذا ألغيت القاعدة القديمة وحلت محلها قاعدة جديدة فانها تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ النفاذ ، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت في ظل أي من القاعدتين تخضع لحكمها ، فما نشأ منها وترتبت آثاره في ظل القانون القديم يظل خاضعا له ، وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره في ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده .

ومن حيث انه بناء على ذلك ولا كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد اورد قواعد قانونية جديدة من مقتضاها ان يلغى نظام مجالس المراجعة المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وان يكون الطعن فى قرارات لجان التقدير امام المحاكم الابتدائية التى اصبحت دون غيرها مختصة بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق احكامه ، وقد اصبحت هذه القواعد نافذة من تاريخ نشر القانون فى ١٨ من اغسطس سنة ١٩٦٩ فانه اعمالا لقاعدة الاثر المباشر للقانون فى خصوصية المنازعات المطروحة يكون قرار مجلس المراجعة المطعون فيه - والصادرة فى ٤ من اغسطس سنة ١٩٦٩ - قد صدر وترتبت آثاره فى ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم يكون المركز القانونى الذى ترتب على هذا القرار خاضعا للقانون المذكور وليس للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وبناء على ذلك لاتختص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعة فى القرار المطعون فيه عملا بمفهوم نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سائلة البيان ، لان هذه المنازعة لم تنشأ عن تطبيق احكامه .

ومن حيث انه طبقا لقواعد الاختصاص الواردة فى قانون مجلس الدولة فان محكمة القضاء الادارى هى الجهة القضائية التى لها دون غيرها ولاية الفصل فى الطعون فى قرارات مجالس المراجعة المنشأة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، باعتبار انها قرارات ادارية صادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائى ، ولا كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص على اختصاص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق احكامه ، وفى الطعون فى قرارات لجان تقدير الاجرة ، وامر بان تحال اليها التظلمات المعروضة على مجالس المراجعة بالحالة التى تكون عليها فى تاريخ العمل به ، بينما لم يورد اى نص ينطوى على تحديد جهة قضائية معينة تختص بالفصل فى الطعون فى قرارات مجالس المراجعة التى اصدرتها هذه المجالس قبل الفائها ، لذلك فانه يتمين ان تعمل فى شأنها قواعد الاختصاص الولاى الواردة فى قانون مجلس

الدولة.، ومن ثم تبقى الطعون المذكورة منظورة امام محكمة القضاء الادارى حتى يتم الفصل فيها وفقا للاجراءات والقواعد المقررة فى قانون مجلس الدولة .

ومن حيث انه لما تقدم ، لما كان الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح القانون فيما انطوى عليه قضاؤه ضمنا من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى ، وفيما قضى به من قبول الدعوى شكلا ورفضها موضوعا للاسباب التى قام عليها والتى تاخذ بها هذه المحكمة ، لذلك يكون الطعن غير قائم على سند صحيح من القانون ويتعين الحكم برفضه .

(طعن ٤٨٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٢)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

اعتبار القرارات الصادرة من لجنة نظر الطعون فى تقدير مقابل التحسين المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين العقارات التى يطرا عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة قرارات صادرة من جهة ادارية ذات اختصاص قضائى مما يعطى فيه امام القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن مدى اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة ، فالناظر فى هذا الشأن أن المادة ١٠ (ثامنا) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومن قبلها المادة ١١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، والتى مثلت فى مجالها الزمنى الدعوى امام محكمة القضاء الادارى ، تقضى باختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى - ووجه الخلاف فى هذا الشأن ما اذا كانت قرارات لجنة نظر الطعون فى تقدير مقابل التحسين المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون

رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن قرض مقابل تحسين المقارنات التي يطمحاً عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة تعتبر قرارات صادرة من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي مما يطمح فيه أمام القضاء الإداري أم أن تلك اللجنة تتمتع هيئة قضائية تصدر أحكاماً وقرارات قضائية لا توجه إليها دعوى الإلغاء وينتج الطعن عن اختصاص القضاء الإداري .

ومن حيث أن المادة ٧ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه تجيز لذوى الشأن الطعن فى قرارات لجان تقدير العقار الداخلى فى حدود منطقة التحسين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانهم بها ويؤدى الطاعن رسماً قدره ١٪ من القدر المتنازع عليه من مقابل التحسين . ويرد الرسم كله أو بعضه بنسبة ما يقضى به من طلبات الطاعن ، فى حين تنص المادة ٨ من القانون المذكور على أن « تفصل فى الطعون لجنة مؤلفة فى كل مديرية أو محافظة من :

١ - رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار أو وكيلها رئيساً .

٢ - مراقب المراقبة الإقليمية بوزارة الشئون البلدية والقروية الواقع فى دائرتها العقار أو من ينوب عنه .

٣ - مفتش المساحة أو من ينوب عنه .

٤ - مفتش المالية أو من ينوب عنه .

٥ - عضوين من أعضاء المجلس البلدى المختص يختارهما رئيس المجلس من غير الأعضاء الميعنين بحكم وظائفهم .

ويحل محل مراقب المراقبة الإقليمية . . . ، ولا يجوز أن يشترك فى عضوية اللجنة من يكون له أو لزوجته أو ل أحد أقاربه أو أصهاره الى الدرجة الرابعة أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قسماً عليه مصلحة فى التقدير وكذلك من يكون قد سبق له الاشتراك فى أعمال لجنة التقدير وتفصل هذه اللجنة فى الطعون فى ميعاد لا يتجاوز شهراً من تاريخ ورودها إليها وتكون قراراتها نهائية - هذا وتقضى المادة ٩ من القانون آنف

للبلدان بلقن يعلن الطاعن بوجوه الجلسة بكتاب موسى عليه يعلم الوصول قبل الجلسة بشمانية أيام على الأقل ويجوز ان يحضر بنفسه او يستعين بمحام يتقدم بدفاع مكتوب وللجنة ان تطلب ما تراه لازما من ايضاحات من الطاعن او وكيله أو باقى الخصوم ويصدر القرار مسببا .

ومن حيث ان اللجنة المشار اليها يغلب فى تكوينها بشكل ظاهر بالعنصر غير القضائى اذ تشكل من ستة أعضاء ليس من بينهم سوى قاض واحد ، فالغلبة ترجع فيها الى العنصر الادارى الذى لا يمثل الجانب القضائى معه الا قلة محدودة لا يطمئن معها الى توافر الضمانات الاساسية فى التقاضى وما يوسده من ثقة وطمأنينة يقر بها اطراف المنازعة ، وبهذه المثابة فان اللجنة اذ تفتقد فى تكوينها الغلاب خبرة القضاة وقدرتهم وما يطوقهم به القانون من تجرد وحيدة ، ولا تنصب قاضيا طبيعيا يتوافق مع الحق الدستورى الاصيل لكل مواطن فى الالتجاء الى قاضية الطبيعى وما كلفه المستور من صون لحق التقاضى وضماناته .

مادة ٦٨ من الدستور ، ، ولا تجوز حد اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى بحكم تشكيلها الادارى الغلاب ونسبه العنصر القضائى فيها ، مضافا الى ما هو مستفاد من نص المادتين ٨ ، ٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه من أن اللجنة تصدر قرارات نهائية ولا تصدر احكاما - ولا يغير من هذا النظر تنظيم بعض الاجراءات امام اللجنة على نسق البعض من الاجراءات المثبته أمام المحاكم اذ ان هذا التنظيم نتيجة طبيعية واثار تبعى لما يناط باللجنة من اختصاص قضائى وان كانت اللجنة لا تنصب معه هيئة قضائية تصدر احكاما ينأى الطعن فيها عن اختصاص القضاء الادارى .

وغنى عن البيان فى هذا المنحى أن ما توسل به كل من الطاعنين والمطعون ضده من احكام محكمة التنازع فى غير مجد فى هذا الصدد انه فضلا عن أن محكمة التنازع لا تصدر مبادئ ملزمة لجميع جهات القضاء ولا تحوز احكامها حجية فى غير ما قضت به .

فالتأثير ان محكمة التنازع لم يصدر عنها قضاء قط ينأى بقرارات لجان الطعون المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه

عن دائرة اختصاص محكمة القضاء الادارى وعليه وبناء على ما تقدم جميعا يروح لتلك اللجنة تكييفها الصحيح ووصفها الذى لا ينفك عنها كجنة ادارية ذات اختصاص قضائى فى مفهوم قانون مجلس الدولة مما يظن فى قراراته امام محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه لا وجه قانونا الى التمس ببطان تشكيل لجان الفصل فى الطعون المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، بمقولة ان قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ مكملا بلائحته التنفيذية قد انتظم الامر على وجه مقارن اقام لجانا اخرى تحل محل تلك اللجنة التى اضحت من ثم ملغاة فى حكم الغنىم الذى يلزم ما ينبثق عنها من قرارات - لا وجه الى ذلك قانونا ، ذلك أنه لئن كانت المادة ٤٠ من قانون نظام الادارة المحلية المشار اليه اجازت لمجلس المدينة ان يفرض فى دائرته رسوما متنوعة من بينها الرسوم على العقارات التى انتفعت من المشروعات العامة التى قام بها المجلس بحيث لا تجاوز قيمتها ٥٠٪ من الزيادة فى قيمة هذه العقارات ، كما نصت :مقرة الاولى من المادة ٧ من هذا القانون على أن تبين اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بتحديد اسس جمع الرسوم ذات الطابع المحلى وطريقة التنظيم منها وكيفية تحصيلها ٠٠ ، وفى ذلك انتظمت المواد من ١٢٧ الى ١٣٤ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ تشكيل لجان تقدير تلك الرسوم ونظم عملها واجراءات التظلم من قراراتها وتشكيل لجان فحص التظلمات واجراءاتها الا أن العمل بهذا النظام فى مجموعة مقيد بدائرة ما نصت عليه . انقرتان ٢ ، ٣ من المادة ٧٧ المشار اليها المضافتان بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ من اعتبار فرض تحصيل الرسوم المحلية المعمول بها قبل قانون نظام الادارة المحلية صحيحا واستمرار العمل به الى أن تلغى . أو تعدل المواد والرسوم المحلية وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ لمدة أقصاها ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ مددت الى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٩ . بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ بل وجديت . بعدد مدية لائحة . والنايط :

فى ذلك ان قرار لجنة الطعون المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والطعون عليه صدر بتاريخ ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ فى وقت لم يكن قد صدر فيه تنظيم جديد لمقابل التحسين يلقى به التنظيم الصادر بموجب القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه والذي ما فتىء الفعل به من ثم قائما وقتذاك بكافة قواعده واجراءاته ، وعليه فان لجنة الطعون المشار اليها اذ اصدرت قرارها الطعين فى ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ انما مارست اختصاصا معقودا لها بمقتضى القانون لم يكن قد خلع عنها او تجردت منه فى ذلك الحين ، وعليه فان النعى بطلان تشكيل تلك اللجنة والقرار الطعين المنبثق عنها - لهذا السبب - لا يستقيم على اساس حرى بالرفض -

(طعن ٣٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

الطعن فى قرارات المدير العام للجمارك فى شأن الغرامة التى تفرض عن المخالفات الجمركية المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من قانون الجمارك - محكمة القضاء الادارى هي المحكمة المختصة بالفصل فى هذه الطعون باعتبارها جهة قضاء التى يتعد لها ولاية الفصل فى هذه الطعون - تخويل المحاكم العادية اختصاص الفصل فى هذه الطعون كان بنص صريح قبل استحداث قضاء الالفاء واستثناء من الاصل العام الذى يقضى باختصاص القضاء الادارى بالفصل فى هذه الطعون .

ملخص الحكم :

ان المحكمة المختصة بنظر الطعون فى قرارات المدير العام للجمارك فى شأن الغرامات التى تفرض على المخالفات الجمركية المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من قانون الجمارك هي محكمة القضاء الادارى التى ينص عليها ولاية الفصل فى هذه الطعون . ولا وجه للقول بأن المشرع لم يقصد نقل اختصاص الفصل فى هذه الطعون الى محكمة القضاء الادارى ، ذلك أن تخويل المحاكم العادية اختصاص الفصل فى هذه الطعون كان بنص

صريح قبل استحداث قضاء الالفاء واستثناء من الأصل العام الذى يقضى باختصاص القضاء الادارى بالفصل فى هذه الطعون لذلك فان قانون الجمارك أمام المحكمة المختصة لا يعنى الا الاحتكام الى المحكمة المختصة بنظر الطعن فى القرارات الادارية وهذه المحكمة ليست الا محكمة القضاء الادارى وفقا للاصول العامة فى توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية ، ولو اراد المشرع ان يضيف هذا الاختصاص على القضاء العادى لكان مذهبه فى ذلك خروجاً على القواعد العامة فى توزيع الولاية بين القضائين الادارى والعادى ولنبه على ذلك صراحة ما دام مسلكه التشريعى غير مطرد مع الأصل العام كى لا يوقع الازهان فى متاهة لا منجاة منها ، يؤكد هذا ان قانون الجمارك الاخير رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ قد اسقط صراحة عبساره « المحكمة التجارية المختصة » واستبدل بها عبارة اخرى تفيد احتكامه للمحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة .

(طعن ٨٣٥ لسنة ١٢ - جلسة ١٨/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

القرار الصادر من مصلحة التباين بتجميد اموال احدى الشركات فى البنوك استيفاء للدين رأت المصلحة انه مستحق على الشركة لشركة اخرى خاضعة للحراسة - هو قرار ادارى يختص القضاء الادارى دون غيره بالفصل فيه - استجلاء حقيقة الدين موضوع هذا القرار - بحث يتصل بركسيز السبب .

ملخص الحكم :

ان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص دون غيره - وفقاً لحكم المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة - بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الافراد والهيئات بالفاء القرارات الادارية النهائية . والقرارات الادارية النهائية التى يختص لقضاء لادراى ، دون غيره ، بمراقبة مشروعيتها تتوافر له مقومات وجوده بمجرد افصاح الادارة أثناء قيامها بوظائفها عن ارادتها .

الملزمة بقصد إحداث أثر قانوني . وإذا أصبحت مصلحة التأمين ، وهي من السلطة الإدارية في الدولة ، أثناء مباشرتها مهام وظيفتها في الإشراف والرقابة على هيئات التأمين أعمالا لاحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون هيئات التأمين ، بقرارها المطعون فيه ، عن اتخاذ اجراءات بتجنيده مبلغ ١٩٩٤٩ جنيهًا من الاموال المستحقة للشركة المدعية باعتبار انه يمثل الوديعة التي اودعها شركة لندن ولاعكشير للتأمين لحساب الشركة المدعية وأنه بهذه المثابة قد آل الى الحكومة المصوبة ، فان هذا التصرف الذي اقصحت عنه مصلحة التأمين - وهو ليس من اجراءات الحجز الاداري في حكم القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الاداري والتي لاتعد من قبيل القرارات الادارية - هذا التصرف له كل مقومات القرار الاداري كتصرف ارادى متجه الى احداث اثر قانوني هو تحديد الديون المستحقة للحكومة قبل الغير والتخفظ عليها وتحصيلها على وجه يحقق المصلحة العامة . وبهذا يتوافر للقرار المطعون فيه مقومات القرار الاداري الذي يختص القضاء الاداري دون غيره بالفصل فيه واستظهار مدى مشروعيته على هدى من بحث اركانه وشروط صحته .

ومتي تحقق للقرار المطعون فيه مقومات القرار الاداري فانه لا ينحسر اختصاص القضاء الاداري عن دعوى طلب الفائه بدعوى ان المنازعة تدور حول وجود او سداد الدين موضوع هذا القرار ، ذلك ان اجراء هذا البحث واستجلاء الراى بشأن قيام هذا الدين ، الذى حمل جهة الادارة على التدخل باصدار قرارها ، يتصل ببحث ركن السبب فى القرار الاداري الذى تكاملت له مقوماته وانعقد اختصاص الفصل فيه بحكم القانون للقضاء الاداري .

(طعن ١٧٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٤)

فصل رقم (٢١٣)

المبدأ :

القرار الصادر بازالة بائى المبنى المملوك للمدعى والخارجة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع الشارع - متقابلة هذا القرار لقرار رئيس المجلس

(م ٢١ - ج ٢)

التنظيمي باعتبار ازالة العقارات البارزة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع الشارع من اعمال المنفعة العامة - اساس ذلك أن اعمال المنفعة العامة شملت العقارات البارزة عن خط التنظيم المذكور دون تلك الخارجة عنه - لا حاجة في أن مشروع نزع الملكية يتناول كل القطعة طالما أن قرار تقرير المنفعة العامة لم يشمل من هذه القطعة الا الجزء البارز عن خط التنظيم - القرار المطعون فيه ليس عملا تنفيذيا بل هو قرار اداري - اختصاص القضاء الاداري بنظر الطعن فيه .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع المثار بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر الدعوى وميناء ان القرار المطعون فيه لا يعمد ان يكون من قبيل الاجراءات التنفيذية المترتبة على صدور قرار السيد رئيس المجلس التنفيذي رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ بتقرير المنفعة العامة المشار اليه ، ومن ثم فانه لا ينشئ مركزا قانونيا جديدا وبالتالي لا يرتفع الى مستوى القرارات الادارية التي يختص القضاء الاداري بطلب الفائها فان هذا الدفع مردود بان القرار المطعون فيه استهدف ازالة باقى محطة البنزين المملوكة للمدعى بالقطعة رقم ٥٥٨ والخارجة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع شارع الجيش بمدينة السويس ، واذا صدر القرار على هذا النحو فانه يكون قد خالف احكام قرار السيد رئيس المجلس التنفيذي رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذي قضى في مادته الاولى . باعتبار ازالة العقارات البارزة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع شارع الجيش بالسويس من اعمال المنفعة العامة ، ومفهوم هذا النص ان اعمال المنفعة العامة شملت العقارات البارزة عن خط التنظيم المذكور دون تلك الخارجة عنه ، وهو الامر الذي اكده صريح المذكرة الايضاحية لهذا القرار حين اشارت الى ان محافظة السويس رأت توسيع شارع الجيش بازالة العقارات المتروكة والبارزة عن خط التنظيم المعتمد ، وقد استبان من رسم التنظيم المعتمد بالقرار المنشور بالجريدة الرسمية رقم ٩٦ في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ ان خط التنظيم لم يشمل جميع القطعة رقم ٥٥٨ المذكورة . وحتى كان الامر كذلك وكان قرار تقرير المنفعة العامة لم يشمل من القطعة رقم ٥٥٨ الا الجزء البارز عن خط التنظيم فان الجهة الادارية

اذ اصدرت القرار المطعون فيه بادخال الجزء المتبقى من هذه القطعة ضمن اعمال المنفعة العامة فانها تكون بذلك قد افصحت عن ارادتها الملزمة بقصد احداث مركز قانونى جديد لم يمس به قرار تقرير المنفعة العامة بالتمديد ، ولا ينال من ذلك استناد الجهة الادارية الى أن مشروع نزع الملكية (رقم ٣١١ ، بلديات السويس) قد تناول القطعة رقم ٥٥٨ بالكامل وذلك ان هذا المشروع وقد أعد تنفيذا لأحكام قرار رئيس المجلس التنفيذى رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ فانه ليس من شأنه أن يؤثر فى المركز القانونى للمدعى الذى يستمد من قرار تقرير المنفعة العامة المذكورة وبناء عليه فان القرار المطعون لايمد مجرد اجراء تنفيذى بل هو فى الحقيقة من الامر قرار ادارى تتوافر له مقوماته وخصائصه ويختص القضاء الادارى بنظر الطعن فيه ، ويكون الدفع المثار على غير سند من القانون حقيقا بالرفض .

(طعن ٦٥٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

الاستيلاء على مصنع وإن كان فى حد ذاته فعلا ماديا الا انه لا يتم الا تنفيذا لقرار لادى تفصح به جهة الادارة ، المتوط بها تنفيذ قانون التأميم ، عن ان المصنع هو من بين المنشآت التى ينطبق عليها هذا القانون - لا يسوغ النظر الى واقعة الاستيلاء مستقلة عن القرار الذى وقعت تنفيذا له - اساس ذلك - اثره : اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى - القول بان بحث ملكية المصنع يدخل فى اختصاص القضاء المدنى بقصد التوصل الى عدم اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة فى الاستيلاء مردود بان النزاع ينصب حول مشروعية القرار بمد اثر قانون التأميم الى المصنع المستولى عليه - القول بان قرارات لجنة التقييم غير قابلة للطعن مردود بانه لا يجوز لها ان تقوم ما لم يقصد للشرع الى تأميمه او تستبعد بعض العناصر التى ادخلها للشرع فى نطاق التأميم - الجراء على مخالفة ذلك - لا يكون لقرار لجنة التقييم من اثر ويكون كالمعدم سواء ولا يكتسب اية حصة

ملخص الحكم :

انه وإن كان من الامور المسئلة ان اختصاص مجلس النوكة ببيئة قضاء ادارى مقصور على النظر فى طلبات الالتقاء التى توجه الى القرارات الادارية النهائية ، اذا شايها عيب من العيوب التى نص عليها القانون ، دون الاعمال المادية ، غير انه استبان لهذه المحكمة من الاطلاع على اوراق الطعن ان الطاعنين يستهدفان بطعنهما القرار الذى صدر من المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى بعد اثر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - والذى قضى بتأميم شركة المدابغ المتحدة بالمكس - الى مصنع الفراء المؤجر من الملاك الى الشركة التى يملكها الطاعنان واذا كانت عملية الاستيلاء على المصنع هى فى حد ذاتها عملا ماديا ، غير أن هذا العمل لم يتم الا تنفيذا لقرار ادارى افسحت به المؤسسة المختصة ، باعتبارها الجهة الادارية التى ناط بها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنفيذ احكامه ، عن أن المصنع الذى يحوزه الطاعنان هو من ضمن المنشآت التى ينطبق عليها حكم ذلك القانون ، فلا يسوغ النظر الى واقعة الاستيلاء مستقلة عن القرار الذى وقعت تنفيذا له ، اذ هى ذات ارتباط وثيق به لأن كيانها القانونى مستمد منه ، وعلى هذا الوجه تكون الدعوى موجهة الى قرار ادارى نهائى استكمل كافة مقوماته ويدخل النظر فى طلب الفائه فى اختصاص مجلس الدولة ببيئة قضاء ادارى ولا اعتداد فى هذا الشأن بما يستشف من الحكم المطعون فيه من ان النزاع انحصر فى بحث ملكية مصنع الفراء موضوع الدعوى وهو أمر يدخل فى اختصاص القضاء المدنى - لا اعتداد بذلك - لأن النزاع المطروح لا ينصب على تعيين المالك الحقيقى لمصنع الفراء المبثوث عليه ، وإنما ينصب حول مشروعيه القرار الذى صدر من الجهة الادارية المختصة بعد اثر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الى مصنع الفراء الذى تحوزه الشركة التى يمثلها الطاعنان ، وهو لاشك قرار ادارى نهائى مما يجوز طلب الفائه ، اما بالنسبة الى ما اثارته الجهة الادارية فى دفاعها منه ان قرارات لجان التقييم هى قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها ، رأى طريق من طرق الطعن ، وما تقصده الجهة الادارية من وادى ذلك

من أن القضاء الإداري لا يختص بنظر المنازعة الخالية على أساس أن القاعدة المشار إليها من القواعد المعدلة للاختصاص ، فإنه أيضا دفاع على غير أساس ، ذلك لأن اختصاص لجان التقييم مقصور على تحديد سعر أسهم شركات المساهمة المومة التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة . أو مضي على آخر تعامل فيها أكثر من ستة شهور ، أو المنشآت غير المتخذة شكل شركات المساهمة ، وتنبه للجان المشار إليها في هذا الشأن . بسلطة تقديرية واسعة لا تخضع فيها لأي رقابة إدارية أو قضائية ، غير أنه من ناحية أخرى فإن التأميم في ذاته عمل من أعمال السيادة وتختص بأجرائه السلطة التشريعية وحدها . فهي التي تتولى ، في القانون الصادر بالتأميم . تحديد نطاقه وأحكامه وتمييز الشركات والمشروعات والمنشآت التي ينصرف إليها التأميم . أما لجان التقييم فليس لها أي اختصاص في هذا الشأن ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لها أن تقوم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو تستبعد بعض العناصر التي ادخلها المشرع في نطاق التأميم ، فإن فعلت شيئا من ذلك فلا يكون لقرارها من أثر ، ويكون كالمعم سواء ، ولا يكتسب قرارها أية حصانة ، ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ويحق للجهة الإدارية التي تتولى تنفيذ أحكام قانون التأميم . سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أصحاب الشأن تصحيح الوضع وإنفاذ أحكام القانون بصورة صحيحة . ويترتب على ذلك كله أن المرجع في تحديد المنشآت المومة إلى قانون التأميم ذاته وإلى القرار الذي تصدره الجهة الإدارية المختصة بتنفيذ أحكامه ، وغني عن البيان أن هذا القرار الأخير باعتباره قرارا إداريا نهائيا هو الذي يجوز أن يكون محلا للطعن ، وفي هذه الحالة يباشر مجلس الدولة بجهة قضاء االائق اختصاصه في بحث مشروعيته على مدى من الأحكام التي تفرغها قانون التأميم ، لمرة واحدة من غير أن يلتزمها أحكام القانون في شأن تحديد ما قصد المشرع إلى تأميمه فجاء بمطابقا للقانون لم أنه جاوز ذلك فوقع باطلا .

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

شراء بنك التسليف الزراعي والتعاوني مصانع علف الحيوانات التي يملكها المراد او هيئات لا يجوز لها ادارتها - تقدير الثمن بواسطة لجنة خاصة تشكل بقرار من وزير الزراعة - اختصاص المحكمة المدنية محدد بالنزاع الذي ينشأ بين اصحاب الشأن والادارة في تقدير الثمن - القرارات الادارية السابقة على تقدير الثمن - المنازعة في شأنها من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري - من قبيل ذلك القرار الاداري الصادر برفض شراء مصنع المظعون ضلحه .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحكمة المدنية محدد بالنزاع الذي ينشأ بين اصحاب الشأن والادارة في شأن تقدير الثمن ، وذلك وفقاً لصريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ومن ثم فلا يمتد هذا الاختصاص الى ما تتخذه الادارة من قرارات ادارية سابقة على تقدير الثمن اذ يظل الاختصاص بالنسبة لهذه القرارات متفقاً لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداري باعتباره الجهة المختصة وفقاً لقانون انشائه .

(طعن ٥٥٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٩)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

المجالس المحلية هيئات ادارية تباشر اختصاصها اداريا على مسجبل الادارة اللامركزية كاسلوب من اساليب التنظيم الاداري - ما يصدر عن هذه الهيئات اللامركزية من قرارات لا يجاوز حد القرارات الادارية الخاصة لرقابة القضاء الاداري بشأن القرارات الصادرة من الادارة المركزية .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر المنازعة بمقولة ان المجالس المحلية ليست من قبيل السلطات الادارية التنفيذية

ولا تكتسب قراراتها صفة القرار الإداري الخاضع لرقابة القضاء ،
فإن الثابت فى هذا الشأن بالرجوع الى الباب الخامس من الدستور
المختص لنظام الحكم والذي أفرد الفصل الاول منه لرئس الدولة والفصل
الثانى للسلطة التشريعية والفصل الثالث للسلطة التنفيذية ، أن الإدارة
المحلية ورد النص عليها بالدستور ضمن فروع السلطة التنفيذية اذ
انتظمها الفرع الثالث من الفصل الثالث فى ثلاث مواد حيث نصت
المادة ١٦١ من الدستور على تقسيم الجمهورية الى وحدات ادارية تتمتع
بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى ، ونصت المادة ١٦٢
على تشكيل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية
عن طريق الانتخاب المباشر ، فى حين نصت المادة ١٦٣ على ان يبين القانون
طريقة تشكيل المجالس الشعبية واختصاصاتها ومواردها المالية وضمانات
اعضاؤها وعلاقتها بمجلس الشعب والحكومة ودورها فى اعداد وتنفيذ
خطة التنمية وفى الرقابة على اوجه النشاط المختلفة - وتطبيقا لذلك صدر
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلى ونصت مادته
الاولى على أن وحدات الحكم المحلى هى المحافظات والمراكز والمدن والاحياء
والقرى ، وقضت مادته الثانية بان تتول هذه الوحدات انشاء وإدارة جميع
المرافق العامة الواقعة فى دائرتها فيما عدا المرافق القومية او ذات الطبيعة
الخاصة ، بينما نصت المادة الثالثة على أن يكون لكل وحدة من وحدات
الحكم المحلى مجلس محلى من اعضاء منتخبين انتخابا مباشرا ٠٠ وقصد
انتظمت احكام هذا القانون المجالس المحلية واختصاصاتها بدءا بالمجالس
المحلية للمحافظات والمجالس المحلية للمراكز ثم المجالس المحلية للمدن وانتهاء
بالمجالس المحلية للاحياء والمجالس المحلية للقرى ، وقد أسند لكل من هذه
المراكز اختصاص اشراف ورقابة على المجالس المحلية الأدنى والتصديق
على قراراتها فى حدود ما تقرره اللائحة التنفيذية ، والرقابة والاشراف
على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى فى حدود نطاقه ، وأبان القانون
ما يختص بكل مجلس ٠ من ذلك ما ينط بالمجالس المحلية للمراكز -
ومن بينها مجلس محلى مركز ميت غمر - من اختصاص فى اقرار مشروع
الخطة ومشروع الموازنة السنوية ومتابعة تنفيذها واقرار مشروع الحساب

الختامى ، وتحديد واقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والامكانيات الذاتية فى المشروعات المحلية ومتابعة تنفيذها واقتراح انشاء مختلف المرافق التى تعود بالنفع العام على المراكز ، وتحديد واقرار القواعد العامة لادارة واستخدام مستلزمات المركز والتصرف فيها واقتراح القواعد العامة لتنظيم تعامل اجهزة المركز مع الجماهير فى كافة المجالات واقتراح القواعد اللازمة لتنظيم المرافق العامة المحلية بالمركز ، واقتراح خطط رفع الكفاية الانتاجية وكفاءة اجهزة المرافق العامة « مادة ٤١ » ، كذلك فقد اجيز للمجلس المحلى للمركز مادة (٤٢) بعد موافقة الوزير المختص بالحكم المحلى او اللجنة الوزارية للحكم المحلى بحسب الاحوال ، التصرف بالمجان فى مال من اموال المركز الثابتة او المنقولة أو تأجيرها بايجار اسمى أو بقل من أجر المثل - هذا وقد نظمت المادة ١٣٢ من القانون المشار اليه الاشراف والرقابة على وحدات الحكم المحلى ، فقضت بأن تصدر قرارات المجالس المحلية نافذة فى حدود الاختصاصات المقررة لها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية ، ومع ذلك يجوز للمحافظ أو رئيس الوحدة المحلية المختص الاعتراض على أى قرار يصدر من المجلس المحلى بالمخالفة للخطة أو الموازنة المعتمدة أو ينطوى على أية مخالفة للقوانين واللوائح ، وله فى هذه الحالة اعادة القرار الى المجلس المحلى الذى أصدره مشفوعا بملاحظاته والاسباب التى بنى عليها اعتراضه وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار ، فاذا اصر المجلس المحلى للمحافظة على قراره عرض الامر على اللجنة الوزارية للحكم المحلى ، واذا اصر أى من المجالس المحلية للوحدات المحلية الأخرى على قراره عرض الامر على المجلس المحلى للمحافظة للبت فيه ، ويجب على اللجنة الوزارية للحكم المحلى أو المجلس المحلى للمحافظة البت فى شأن القرارات المعترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفع الامر الى كل منهما ، ويصدر قرار اللجنة أو المجلس فى هذا الشأن نهائيا ، كما نصت المادة ١٣٣ من القانون سالف البيان على أن تتولى اللجنة الوزارية للحكم المحلى فى الحدود المقررة فى هذا القانون ولائحته التنفيذية الرقابة على أعمال ونشاط المجالس المحلية والتنسيق بينها ،

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المجالس المحلية فرع من فروع السلطة التنفيذية ينهض بجملة اختصاصات ادارية تتعلق بالمرافق المحلية ، ويخضع كل مجلس منها لاشراف ورقاية المجلس المحلى الذى يعلوه يتوج تلك الرقابة على القمة منها رقابة عليا نيطة باللجنة الوزارية للحكم المحلى حيث تنفذ قراراتها وحدها فى شأن ما يعترض عليه من القرارات الصادرة من المجلس المحلى للمحافظة ، وبهذه المثابة فان هذه المجالس محض هيئات ادارية تباشر اختصاصا اداريا على سبيل الادارة اللامركزية كاسلوب من اساليب التنظيم الادارى قوامه اقتطاع جانب من الوظيفة الادارية التى تضطلع به السلطة التنفيذية واستناده الى هيئات اقليمية تعمل تحت رقابة السلطة التنفيذية مجتزئه البعض من اختصاصاتها ، فالامر فى حقيقته محض صورة من صور اللامركزية الادارية يقوم على توزيع الوظيفة الادارية بين السلطة المركزية وهيئات محلية منتخبة تباشر اختصاصها فى المجال الادارى المرسوم لها تحت رقابة واشراف السلطة المركزية ، وبهذه المثابة فان ما يصدر عن هذه الهيئات اللامركزية من قرارات لا يجاوز حد القرارات الادارية الخاضعة لرقابة القضاء الادارى بشأن القرارات الصادرة من الادارة المركزية على حد سواء ، وليس فى تشكيل المجالس المحلية عن طريق الانتخاب - كمظهر من مظاهر تشكيل الهيئات اللامركزية - ما يخلع عنها وصفها الحقيقى كهيئة ادارية ضمن فروع السلطة التنفيذية ، وبالمثل ايضا فان ما تمارسه المجالس المحلية من اختصاص رقابى فى الاشراف على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى فى حدود نطاقها ، وحق اعضائها فى توجيه الاسئلة والاستجابات ، لا يغير من طبيعتها او يقيم منها سلطة تشريع برلمانية ذلك ان السلطة التشريعية انما اوكلت الى المجلس النيابى على النحو المبين فى الدستور لا تقاسمه فيها او تشاركه المجالس المحلية ، وكذا فان من فروع السلطة التنفيذية وملحقاتها اجهزة رقابة تمارس اختصاصا رقابيا محضا ليس من شأنه أن يغير من وصفها او طبيعتها كهيئات ادارية - وعلى مقتضى ما تقدم فان الحكم الطعين أصاب فى قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة وبإختصاصه بنظرها بما يتفق وحكم القسانون على

ما تقدم ويتأكد به حق كل دعوى فى أن تلقى قاضيتها الطبيعى كحق
اصيل لا مربة فيه ثابت بنص الدستور ، لا وجه الى الحد منه أو الجدل فى
أسبابه . هذا وغير خاف فى هذا المنحى ان محكمة القضاء الادارى هي
صاحبة الاختصاص بنظر المنازعة بحسبانها من الطلبات التى يقدمها
الأفراد بالقضاء القرارات الادارية النهائية والتى وكل اليها أمر
الفصل فيها .

(طعن ٦٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

قرار محافظة القاهرة بنقل تلاميذ مدرسة الى مدرسة اخرى قرار
ادارى - اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى المتعلقة بالقائه .

ملخص الحكم :

ان الثابت من مطالعة الأوراق ، وما أوضح عنه المدعى فى مذكرته
الختامية انه قد استهدف إلغاء القرار الادارى الصادر من المجلس
التنفيذى لمحافظة القاهرة الصادر فى ٢٥ من يونيه سنة ١٩٧٣ بالموافقة
على نقل تلاميذ مدرسة كالوسيديان بشارع الجلاء ببولاق بالقاهرة الى
مدرسة لوباريان بمصر الجديدة مع تأجير المدرسة لإدارة غرب القاهرة
التعليمية ، بوصفه القرار المنشئ للمركز القانونى مثار المنازعة واذ كان
الأمر كذلك وكان المدعى قد أقام دعواه فى ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٣
فور صدور القرار المطعون فيه ، فإن الدفعين المثارين بعدم اختصاص
القضاء الادارى - بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرقعها بعد الميعاد يكونا
بهذه المثابة على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضهما .

(طعن ٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢١٨)

المادة ٢ :

مجلس ادارة هيئة اوقاف الاقباط الارثوذكس - ممارسته نشاطا اداريا - قراراته تعتبر قرارات ادارية يدخل النظر في طلب الفائها في اختصاص مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان مجلس ادارة هيئة اوقاف الاقباط الارثوذكس ، وقد ناط به القانون الاختصاص بتعيين وعزل القائمين على ادارة الاوقاف الخيرية للاقباط الارثوذكس ، وهو الاختصاص الذى كان معقودا من قبل للمحاكم الشرعية ، انما يمارس فى هذا الخصوص نشاطا اداريا دعت اليه اعتبارات الصالح العام ، ومن ثم تكون القرارات الصادرة منه قرارات ادارية يدخل النظر في طلب الفائها في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - تطبيقا لنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه انه لا ينبى على كون الهيئة المذكورة هيئة عامة ان تعتبر قراراتها دائما وبحكم اللزوم قرارات ادارية تخضع لرقابة القضاء الادارى بمقولة انه ينبى لتحقيق وصف القرار الادارى ان يكون كذلك بحكم موضوعه - لا وجه لذلك اذ المراد فى خلع صفة القرار الادارى على القرارات التى تصدرها الجهات الادارية والتى يدخل النظر فى طلب الفائها فى اختصاص القضاء الادارى ان ينطوى القرار على اقصاح الجهة الادارية اثناء قيامها بوظائفها وببناء على ما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح عن ارادتها الملزمة بقصد احداث اثر قانونى يكون جائزا وممكنا قانونا وبباعت من المصلحة العامة .

ومن حيث انه لا شبهة فى ان القرار محل الطعن هو قرار ادارى ، اذ هو اقصاح من هيئة الاوقاف الارثوذكس - وهى جهة ادارية مختصة - بمقتضى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم

١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ فصاحاله ، له اثر قانونى تمثلى فى تعين الطاعن ناظرا للوقف الخيرى . وبذلك يتوفر لهذا القرار مقومات القرار الإدارى وبهذه المثابة يختص القضاء الادارى بطلب الغائه .

(طعن ٤٤١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

القرارات الصادرة من هيئات التمثيل المهني فى شأن تأديب الاعضاء والتقييد فى السجلات وغيرها - قرارات ادارية مما يجوز الطعن فيها بالالغاء امام مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان قرارات هيئات التمثيل المهني سواء صدرت فى موضوع التأديب من هيئاتها المختصة أو صدرت من مجلس النقابة فى مسائل القيد بالسجلات أو فى غير ذلك من الاغراض ، هى قرارات ادارية قابلة للطعن فيها بدعوى الالغاء .

(طعن ٨٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

قرار اللجنة المشكلة لحصر تجار القطن والمسلمة - قرار ادارى نهائى يجوز مغاصمته بدعوى الالغاء .

ملخص الحكم :

انه يبين من استظهار أوراق الدعوى ان نظام التسويق التساوى للقطن بدأ يصدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ فى شأن محصول القطن الذى نص فى مادته الاولى على انه " اعتبارا من اول الموسم القطنى ١٩٦٢ - /

١٩٦٣ تتسلم لجنة القطن المصرية الاقطن الناتجة من محصول موسم ٦٣/٦٤ والواسم التالية له بالإسمار التي تحدد قبل بداية كل موسم بقراوات يصدرها وزير الاقتصاد ويحدد وزير الاقتصاد بقراوات منه شروط وأوضاع ومواعيد تسليم الاقطن الى لجنة القطن المصرية ، وقد جعل هذا القانون لجنة القطن المصرية هي المختصة بتسليم الاقطن وبيعها سواء للتصدير أو للاستهلاك المحلي ، وقد أثر هذا التنظيم على نشاط تجارة القطن وسماسته في الداخل وإن كان قد سمح لهم حسيما أفصححت عن ذلك المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر - أن يمارسوا نشاطهم في جميع الاقطن الزهر من المنتجين وحلبها ثم تسليمها الى اللجنة مما يحقق لهم ربحا تجاريا معقولا ، ثم ما لبثت أن صدرت في سنة ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ - قرارات اللجنة الوزارية للزراعة والرى واللجنة الوزارية للتنمية الزراعية بالعمل بنظام موحد لتسويق القطن تسويقا تعاونيا ببعض المحافظات وبنظام آخر في غيرها ، وفي سنة ١٩٦٥ أصدر نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى القرار رقم ٢٠ بنظام شامل للتسويق على مستوى الجمهورية ، وقد أدى تطبيق هذا النظام الى غل يد تجار وسماسة القطن عن مزاوله نشاطهم وفي ظل هذه الاوضاع أصدر وزير الاقتصاد قراره رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام المؤسسة المصرية العامة للقطن تضم مندوبا عن كل طوائف تجار القطن الشمر وتجار الزهر والسماسة ، لحصر طوائف تجار القطن بنوعية والسماسة في الداخل واعداد البيانات اللازمة عنهم وتدير اعمال لهم ، على ان ترفع اللجنة توصياتها في هذا الشأن الى وزير الاقتصاد ، وقد انتهت اللجنة الى وضع قواعد تنظيمية عامة يتم وفقا لها حصر طوائف تجار وسماسة القطن الذين يجرى تدبير اعمال لهم - من مقتضاها ان يكون هؤلاء التجار والسماسة مقيدين بسجل تجار وسماسة القطن قبل أوغسطس سنة ١٩٦٢ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ المبيّن اليه) وإن تكون أعمالهم دون الخامسة والستين وإن لا يتجاوز دخلهم الشهري فصلايا معينة ، وإذا كانت الأوراق قد خلّت مما يفيد ان وزير الاقتصاد اعترض على هذه القواعد بعد ابلاغها اليه - الامر الذي يفيد اقراره لها - فإن الثابت ان هذه القواعد وضعت موضع التنفيذ من كل

الجهات المعنية ، فقد ابتمتها وزارة الادارة المحلية للمحافظات بالكتاب الدورى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ المؤرخ ٩ من فبراير سنة ١٩٦٥ طالبة اعداد كشوف بالتجار والسمارة الذين تتوافر فيهم الشروط التى وضعتها اللجنة وأولها أن يكون التاجر أو السمسار مقيدا فى سجلات هيئة تنظيم تجارة الداخل فى كل محافظة حتى أول أغسطس سنة ١٩٦٢ وقد أقرتها لجنة الخلطة بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٦٥ حين وافقت على تعيين ثلاثة آلاف من تجار وسمارة القطر المسجلين بسجلات هيئات تنظيم تجارة الداخل فى كل محافظة حتى تاريخ أول أغسطس سنة ١٩٦٢ كما تضمنها كتاب نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى رقم ٤٣٩٠/١/١٠ المبلغ الى المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى فى ٣١ من يولية ١٩٦٥ .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن قرار اللجنة المطعون فيه هو قرار ادارى نهائى مما يجوز الطعن فيه أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعوى لا أساس له ، كذلك الشأن بالنسبة الى الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم نهائية القرار المطعون فيه .

(طعن ١٧٠ ، ١٧١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ يعطى الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأرض الزراعية ومالكها - المشرع أبقى على اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الطعون التى رفعت اليها قبيل العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ عن القرارات الصادرة من اللجان الاستثنائية - لمحكمة القضاء الإدارى سلطة التصديق للفصل فى موضوع الدعاوى القائمة أمامها بما تراه متفقا مع احكام القانون وذلك أيا كان الميب الذى شاب القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - قد ألقى بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - الذى قضت المادة الثالثة منه بأن تحال جميع المنازعات المنظورة فى تاريخ العمل به أمام لجان الفصل فى المنازعات الزراعية الى المحاكم الجزئية المختصة - وبأن تحال الى المحاكم الابتدائية المختصة التظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة امام اللجان الاستئنافية والمنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ وأنه يجوز الطعن أمام المحاكم الابتدائية المختصة فى القرارات النهائية الصادرة من اللجان المنصوص عليها فى الفقرة الاولى خلال ٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ، وان تستمر محكمة القضاء الادارى فى نظر الطعون التى رفعت اليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية .

ومن حيث ان الاستفادة من هذا النص فى ضوء ما جرى من مناقشات حول مشروع هذا القانون يجلس الشعب - ان الشارع قد فرض على محكمة القضاء الادارى باعتبارها جهة القضاء المختصة أصلا بالفصل فيما يقام من دعاوى طعنا فى القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه - فرض عليها بهذه المثابة ان تتصدى للفصل فى موضوع الدعاوى القائمة امامها بما تراه متفقا مع أحكام القانون وذلك أيا كان العيب الذى شاب القرار المطعون فيه - وحكمه ذلك واضحة تتمثل فيما أراده الشارع من سرعة الفصل فيما أقيم من دعاوى امام محكمة القضاء الادارى طعنا فى قرارات اللجان الاستئنافية استقرارا للمراكز القانونية فى مجال العلاقة بين مستأجرى الأرض الزراعية ومالكها ، ولا ينال من ذلك ما تحدى به الطاعنون من أنه وقد أنتهت محكمة القضاء الادارى الى أن القرار المطعون فيه صدر من هيئة ليست مشكلة تشكيلا صحيحا فقد صار فى حكم العدم ، ومن ثم ما كان يسوغ لها ان تتصدى لموضوع المنازعة ، اذ ان اناء القرار المطعون فيه للعيب المتقدم مقتضاه ان يصبح القرار الصادر من لجنة التفصيل فى

المنازعات الزراعية وهو قرار ابتدائي بطبيعته خارجا عن اختصاص هذه المحكمة ، وفقا لحكم الفقرة ٨ من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وبالتالي تتوافر له الحصانة التي تعصمه من السحب او الالغاء - لا ينال من ذلك ما تقدم اذ المسلم به أن التظلم من القرار الصادر من لجنة انفصل في المنازعات الزراعية أمام اللجنة الاستئنافية انما يطرح النزاع برمته أمام تلك اللجنة الاخيرة التي لها بحكم اختصاصها ان تسلط رقابتها على القرار المتظلم منه وان تفصل في النزاع من جديد في ضوء ما يقدم لها من مستندات وما تجريه من تحقيق كلما لزم الامر ، واذ كانت محكمة القضاء الاداري وقد نيط بها التصدي للفصل في موضوع النزاع حسبما سلف البيان فان سلطاتها في هذا الشأن انما تتسع لوزن مشروعيه القرارات الصادرة في شأن المنازعة سواء من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية أو من اللجنة الاستئنافية وذلك استظهارا للحقيقة في هذا الصدد وبيان حكم القانون فيها بما يحسم النزاع كلية .

(طعن ١٣٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الاراضى الزراعية ومالكها - المحكمة المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالاراضى الزراعية وما في حكمها - اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر الطعون التي رفعت اليها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٧/٣١ عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الحكم :

صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . ببعض الاحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الاراضى الزراعية ومالكها معذلا في مادته .

الاولى المواد ٣٣ ، ٣٣ مكررا ، (د) ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ومضيفا بمادته الثانية الى هذا المرسوم بقانون مادتين جديدتين برقم ٣٩ مكررا و ٣٩ مكررا (ا) ونصت المادة ٣٩ مكررا على أن تختص المحكمة الجزئية - أيا كانت قيمة الدعوى - بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية وما فى حكمها من الأراضي البور والصحراوية والقابلة للزراعة الواقعة فى دائرة اختصاصها والمبينة فيما يلى : - المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجابية بين مستأجرى الأراضي الزراعية ومالكها ، ونصت المادة ٣٩ مكررا (ا) على أنه يجوز استئناف الاحكام الصادرة من المحكمة الجزئية المختصة طبقا لاحكام المادة السابقة - أيا كانت قيمة الدعوى وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم امام المحكمة الابتدائية المختصة ، ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أن تحال الى المحاكم الجزئية المختصة جميع المنازعات المنظورة فى تاريخ العمل بهذا القانون أما لجان الفصل فى المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية . كما تحال الى المحاكم الابتدائية المختصة التظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة أمام اللجان الاستئنافية ، المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه . وتستمر محكمة القضاء الادارى فى نظر الطعون التى رفعت اليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية ، ونصت المادة السادسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أن يعمل به من تاريخ نشره ، وقد تم نشره فى الجريدة الرسمية العدد (٣١) تابع بتاريخ ٣١ من يوليو ١٩٧٥ ومن ثم فانه اعتبارا من هذا التاريخ يمتنع على محكمة القضاء الادارى نظر الطعون التى ترفع اليها عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، أما ما يكون قد رفع الى هذا المحكمة من هذه الطعون قبل ٣١ من يوليو ١٩٧٥ فانها تستمر فى نظره نزولا على صريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

مجلس الدولة - اختصاص - دعوى تهينة الدليل - اختصاص محاكم مجلس الدولة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بنظر دعوى تهينة الدليل حين يتوافر في المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية - عدم قبول دعوى تهينة الدليل على استقلال ان رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية .

ملخص الحكم :

استثناء في مجال القانون الخاص ، ويجوز رفع هذه الدعوى في مجال القضاء الادارى اذا رفعت مرتبطة بدعوى من دعاوى الالفاء او من دعاوى القضاء الكامل او من دعاوى المنازعات الخاصة بالعقود الادارية . واختصاص القضاء الادارى بنظر دعوى تهينة الدليل المرتبطة بدعوى موضوعية مما تدخل في اختصاصه يقوم على القاعدة التى تجعل قاضى الاصل هو قاضى الفرع ، فيختص القضاء الادارى بنظر دعوى لتهينة التدليل باعتبارها منازعة متفرعة عن النزاع الموضوعى الاصل الذى يدخل في ولايته القضائية وبوجب احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ صار مجلس الدولة قاضى القانون العام فى المنازعات الادارية بالنص على اختصاصه بنظر سائر المنازعات الادارية فى البند الرابع عشر من المادة العاشرة ، ومن ثم اصبحت محاكم مجلس الدولة فى ظل هذا القانون تختص بنظر دعوى تهينة الدليل حين يتوافر فى المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية ، فلا تقبل دعوى تهينة الدليل على استقلال ان رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية ، والثابت فى هذه المنازعة ان المدعين اقاموا الدعوى بطلب الحكم بصفة مستعجلة باثبات حال الارض المتنازع عليها وما عليها من مبان ومنشآت وغراس واشجار مع تقدير قيمتها وقيمة الاضرار التى لحقت بهم من جراء الاستيلاء على الارض وازالة ما عليها من المنشآت والمزروعات الا انهم - اى المدعين - لم يضمنوا دعواهم المنازعة بطلب الالفاء او التعويض فى القرار رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٥ الصادر من محافظ

الاسماعيلية بإزالة التعديلات على الأرض سالفة الذكر . ومن ثم فإنه ولئن كانت دعوى اثبات الحالة تدخل فى ولاية محاكم مجلس الدولة ، إلا أنها لا تقبل ان رفعت استقلالا وغير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية . وبالتالي تكون الدعوى الماثلة غير مقبولة لعدم ارتباطها بطلب موضوعى سواء بالغاء القرار الادارى سالف الذكر او بالتعويض عن الاضرار التى نتجت من جراء صلبوره وتنفيذه . واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، الامر الذى يتعين معه القضاء بالفائه وبعدم قبول دعوى اثبات الحالة المرفوعة غير مرتبطة بطلب موضوعى يتحقق فى شأنه وصف المنازعة الادارية . وعلى ذلك فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ، وبعدم قبول الدعوى ، وبالزام المدعين بمصروفات الدعوى .

(طعن ٨٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)

لائحة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

اختصاص - دعوى « دعوى تهية الدليل » « مناه قبولها » (ومنازعة ادارية) اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر دعوى تهية الدليل بموجب أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ متى توافر فى المنازعة المرفوعة أمامها وصف المنازعة الادارية - عدم قبول دعوى تهية الدليل ان رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية اقامة دعوى بطلب الحكم بصفة مستعجلة بنسب خبير هندسى تكون ماهوريته فتاينة الارض البينة بمسحطة الدعوى ، وبيان حالتها ومدى ما تتكلفه من مصاريف لاعادتها الى حالتها التى كانت عليها قبل اتلافها مع بقاء الفصل فى المصاريف - عدم تضمين الدعوى اية طلبات موضوعية اخرى كطلب التضمين او التعويض عميل تلف من أرضه أو الطعن على العقد الادارى محل الترخيص - أثر ذلك - الحكم بعدم قبول الدعوى وليس بعدم الاختصاص (١) .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد اضطرر على أن اختصاص القضاء الإداري لا يمتد إلى دعوى تهينة الدليل المرفوعة استتقلال عن دعوى موضوعية مما يدخل في اختصاصه . وقد أجازت هذه الدعوى استثناء في مجال القانون الخاص . ويجوز رفع هذه الدعوى في مجال القضاء الإداري إذا رفعت مرتبطة بدعوى من دعاوى الإلغاء أو من دعاوى القضاء الكامل أو من دعاوى المنازعات الخاصة بالعقود الإدارية واختصاص القضاء الإداري بنظر دعوى تهينة الدليل المرتبطة بدعوى موضوعية مما يدخل في اختصاصه يقوم على القاعدة التي تجعل قاضي الأصل هو قاضي الفرع . فيختص القضاء الإداري بنظر دعوى تهينة الدليل ، باعتبارها منازعة متفرعة عن النزاع الموضوعي الأصلي الذي يدخل في ولايته القضائية وبموجب أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ صار مجلس الدولة قاضي القانون العام في المنازعات الإدارية بالنص على اختصاصه بنظر سائر المنازعات الإدارية في البند الرابع عشر من المادة العاشرة ومن ثم أصبحت محاكم مجلس الدولة في ظل هذا القانون تختص بنظر دعوى تهينة الدليل ، حين يتوافر في المنازعة المرفوعة أمامها وصف المنازعة الإدارية - فلا تقبل - دعوى تهينة الدليل على استتقلال أن رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الإدارية الموضوعية .

(طعن ٣٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

تعلق :

(١) هذا المبدأ استقر لما سبق أن قضت به هذه المحكمة في الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٦ القضائية بجلسته ١٩٨٢/٢/٢٠ - والطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٥ ق المحكوم فيه بجلسته ١٩٨١/٢/٢٨ .

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قوارب النيابة العامة بوصفها سلطة إدارية - في مسائل حفظ النظام الاجتماعي تخضع لرقابة القضاء الإداري - القضاء بعدم اختصاصه بنظر

الدعوى - تأسيسا على أن تلك القرارات تقلد أخص «قومات القرارات الإدارية - خطأ في تطبيق القانون - إلغاء واختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن النيابة العامة تصدر قرارات قضائية تخرج عن ولاية رقابة القضاء الإداري القرارات الإدارية ، وهذه القرارات القضائية هي ما يصدر عن النيابة العامة من أوامر في نطاق اختصاصها القضائي المحدد بالقانون ، كما تصدر النيابة العامة قرارات إدارية تدخل في جملة ما يعرف بقرارات الضبط الإداري بوصفها الجهة المشرفة على رجال الضبطية القضائية لمعاونتهم في تحقيق مهمتهم في حفظ النظام الاجتماعي وتوفير الهدوء والسكينة بين الأفراد في المجتمع توكيلا من وقوع الجرائم ، وتخضع هذه الأوامر بوصفها قرارات إدارية لرقابة القضاء الإداري .

وليس من لايحب أن القرار المطعون فيه قد صدر من النيابة العامة بوصفها سلطة إدارية في غير نطاق اختصاص النيابة العامة القضائي وهو يرتب آثارا قانونية مؤقتة ، ومن ثم يعتبر من القرارات الإدارية التي تمتد إليها ولاية رقابة القضاء الإداري لمشروعية القرارات الإدارية وقد أخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون فيما ذهب إليه من أن قرارات النيابة العامة في شأن الحياة والتكوين ومنع التسلول في المازعات المدنية تفتقد أخص مقومات القرارات الإدارية ذلك أن هذه القرارات - هي قرارات إدارية وبالتالي تنعقد لمحاكم مجلس الدولة ولاية النظر في طلبات الغائها ووقف تنفيذها . واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فانه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعميه بما يوجب الحكم بالغائه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ولائيا بنظر الدعوى .

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ

قرار صادر من النيابة العامة في نزاع مدنى يمت - يعتبر قرار
ادارى يخضع لرقابة المشروعية التى للقضاء الادارى - احتفاظ العامل
لمسكنه القاطن فيه بصفته ، وهين ببقائه فى العمل او عدم انتهاء خدمته
او نقله الى مكان آخر .

مبايعة الحكم :

من حيث ان القرار الادارى الذى تصدره النيابة العامة بالتعيين من
الحيازة لا يمس أصل الحق فى تلك الحيازة الذى يختص القضاء المدنى
بفصل النزاع فيه ، ويقتصر قرار النيابة العامة فى حفظ السكينة - الجريمة
بغير منع لذوى الشأن فى المطالبة بما يستحقه من الحيازة لدى المحكمة
المدنية المختصة ولا يكون عيب لهذا الاختصاص فى القرار المطعون فيه ،
ويكون الحكم المطعون فيه اذ رآه معدوماً لمثل هذا الفصـب قد أخطأ صحيح
القانون .

ومن حيث أن الثابت من ظاهـر الأوراق أن المسكن المتنازع على حيازته
مخصص لاقامة مدير فرع شركة النيل العامة لنقل البضائع بالمنصورة ،
ويقع فى مباني ذلك الفرع ، فإن شغل هذا المسكن يتم بسبب العمل ويدور
مع استاده .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد نقل من عمله
بفرع الشركة بالمنصورة الى القاهرة ، ومن ثم يكون قرار تمكين الطاعنة من
المسكن يشغله من يقوم على ادارة عملها بعد نقل المدعى (المطعون ضده)
متفقاً وما تقتضيه صالح النشاط الذى تنهض به الطاعنة فى النقل العام
وضمان استمراره بمدير يهيم له ان يسكن لرعاية الاسرة ولا تبسـدو فى
القرار المطعون فيه مخالفة جديـة تسوغ طلب وقف تنفيذه ، ويكون الحكم
بهذا الوقف حقيقاً بالالفاء ، وطلب الوقف حقيقياً بالرفـض .

(طعن ٦٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٢)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

قرار صادر من النيابة العامة بالتمكين في منازعات الجباة المدنية حيث لا يرقى الأمر الى حد الجريمة الجنائية - بهدف الإبقاء على الحالة الظاهرة - استناد القرار على أقوال الشهود هذا القرار قرار إدارى صادر فى حدود اختصاص النيابة العامة .

ملخص الحكم

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرارات النيابة العامة بالتمكين فى منازعات الجباة المدنية حيث لا يرقى الأمر الى حد الجريمة الجنائية تعد من القرارات الإدارية لصدورها من النيابة العامة بوضعها سلطة إدارية . اجتفاء تحقيق أثر قانونى ملزم يتعلق بمراكز ذوى الشأن بالنسبة الى عين النزاع ، وهى اذ تستهدف حقوق الأمن وتحقيق استقرار النظام العام ، تبقى على الحالة الظاهرة الى أن يقضى القضاء المختص فى أصل الحق المتنازع فيه ، وفى هذا النطاق تخضع هذه القرارات لرقابة القضاء الإدارى لاستظهار مدى مطابقتها لاحكام القانون .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان قرار النيابة العامة المعلن فيه وقد صدر فى غير مجال الجريمة الجنائية بتمكين المدعى عليه الأول من البقاء بعين النزاع على أساس ما توافرت عليه أقوال الشهود فى تحقیقات المحضر رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٨٠ إدارى الشرق ، وإبقاء على الحالة الظاهرة التى أیدها الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٩/٦٥ مدنى كلى المشار اليه هذا القرار يكون قد صدر من النيابة العامة فى حدود وظيفتها الإدارية فى هذا المجال وبناء على أسباب تسوغه قانونا بما يحيله قرارا صحيحا مطابقا لاجسام القانون وبالتالي يفدو الطعن عليه فى غير محله حريا بالرفض .

ومن حيث أنه لا وجه لاعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة لتقضى بما تقدم على النحو الذى أرتأته هيئة مفوضى الدولة فقد

استنفدت المحكمة المطعون في حكمها ولائيا في نظر الدعوى ، واذا خالف هذا الحكم احكام القانون لما تقدم من اسباب فقد وجب القضاء بالفائه برفض دعوى المدعى والزامه المصروفات .

(طعن ٩٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

قرار صادر من النيابة العامة في نزاع مدنى بحت - يعتبر قرار ادارى يخضع لرقابة الشروعية التى للقضاء الادارى .

ملخص الحكم :

جرى قضاء المحكمة على أن قرارات النيابة العامة فى منازعات الحيابة حيث لا يشكل الأمر جريمة جنائية ، وتكون المنازعة مدنية بحتة لا تعتبر قرارات قضائية ، وانما هى قرارات ادارية صادرة من النيابة العامة بما لها من سلطة ادارية لمعاونة سلطات الضبط الادارى فى ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها ورفع اسباب الاحتكاك بين ذوى الشأن متجه فى ذلك الى احداث اثر قانونى يتمثل فى تمكين أحد طرفى المنازعة من حيازة عين النزاع ومنع التعرض له فى هذه الحيابة ، وبهذه المثابة يعد قرارها فى هذا الشأن قرارا اداريا مما تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى طلب وقف تنفيذه والفائه .

(طعن ٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١/٨/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

قرار نيابة فى منازعات الحيابة - طلب عدم الاعتداد بقرار النيابة أمام القضاء المستعجل - احواله لمحكمة القضاء الادارى للاختصاص - طلب عدم الاعتداد ينطوى على ذات المعنى فى طلب الافاء .

ملخص الحكم :

أُطرد قضاء هذه المحكمة على أنه طلب عدم الاعتداد من قرار النيابة أمام القضاء المستعجل هو ذات المعنى الذى ينطوى عليه طلب الإلغاء فى مفهوم النظام القضائى لحاكم مجلس الدولة طبقا لقانون رقم ٧٢/٤٧ ، اذ المبره بمداول وفحوى الطلبات المرفوع بها الدعوى بفض النظر عن الالفاظ المستعملة فى أبنائها ، وبالتالي تكون دعوى المدعى قد أنطوت على طلب إلغاء القرار المطعون فيه من قبل إحالتها الى محكمة القضاء الادارى .

(طعن ٣٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ

قرارات النيابة فى منازعات الحيازة - عدم مساهمها باصل النزاع -
إبقاء على الحالة الظاهرة - الاستهانة فى ذلك بالقرائن وظروف الحال التى
تنبئ عن واقع اليد الظاهر - عدم مراعاة ذلك - إلغاء .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرارات النيابة العامة بالتمكين فى منازعات الحيازة المدنية لا تفصل فى أصل النزاع وإنما يبقى على الحالة الظاهرة حفاظا على الأرض وتحقيقا لاستقرار النظام العام .

ومن ثم يتعين الأخذ بالقرائن وظروف الأحوال التى تنبئ عن واقع اليد الظاهر على الأرض المتنازع عليها الجدير بالبقاء فيها الى أن يقضى القضاء المختص فى أصل الحق المتنازع عليه .

وإذ اغفل قرار النيابة ذلك فإنه غير قائم على سبب صحيح - حريا
بالإلغاء .

(طعن ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة - إيسراده
لاحكام تنظيم الهيئة التي تتولى تأديب طلبة الأكاديمية - عدم امسبائه
حصانة على الاحكام التي تصدرها - تكييفها - قرارات تأديبية - اختصاص
محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلب الفائه .

ملخص الحكم :

من حيث أن مفاد المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء
أكاديمية الشرطة هو خضوع طلبة تلك الأكاديمية لقانون الاحكام العسكرية
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في إطار ما نظمته نصوص قانون الأكاديمية ، وإذ عني
هذا القانون بتنظيم الهيئة التي تتولى تأديب أولئك الطلبة بوبين طريقة
تشكيلها والتصديق على أحكامها لم يسبغ حصانة عليها من الطعن القضائي،
كما لم يحل في شيء من ذلك الى ما تضمنه قانون الاحكام العسكرية المشار
اليه في شأن أحكام المحاكم العسكرية المشكله طبقا له ونصه على عدم
جواز الطعن فيها أمام أى هيئة قضائية فلا يكون ثمة نص من القانون يختص
ما تصدره المحكمة العسكرية التي تجزى طلبة أكاديمية الشرطة بوقف
الاحكام القضائية خلافا لما جرى عليه القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن
ضباط الشرطة من النص على محاكمتهم أمام مجالس تأديب لا تصدر
بجزائهم أحكاما قضائية بل قرارات تأديبية لا تنشأ عما يهيمن عليه قضاء
مجلس الدولة من رقابة المشروعية على القرارات الإدارية الجزائية ، ويكون
حكم المحكمة العسكرية الصادر بفصل ابن المطعون ضده هو في حقيقته
قرارا تأديبيا تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلب الفائه .

(طعن ١١٨٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

النص على ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات النهائية الصادرة في منازعات الضرائب والرسوم وهيئة بصور القانون الذى ينظم نظر هذه المنازعات غير مانع من اختصاص تلك المحاكم سواء بالفصل فى منازعات الضرائب والرسوم التى لم ينظم لها المشرع طريقا قضائيا لظمن أو بالفصل فى كل قرار ادارى يتعلق بهذه المنازعات ولا يتسم النص الذى يحدد اختصاص القضاء العادى ليشمله - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر منازعة تلور حول الغاء قرار مصلحة الجمارك السلبى بالامتناع عن اعفاء رسائل الاخشاب الزان التى استوردتها الشركة الطاعنة من الرسوم الجمركية استنادا الى نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض مواد البناء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات - التكييف القانونى لتلك المنازعة سواء اعتبرت منازعة ضريبية أم منازعة فى قرار ادارى بالامتناع عن الاعفاء من رسوم جمركية فان الاختصاص بنظرها يتحدد لمحاكم مجلس الدولة دون المحاكم العادية بحسبانها منازعة ادارية وباعتبار ان مجلس الدولة هو القاضى الطبيعى للمنازعات الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣ تنص على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : - (سادسا) الطعون فى القرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية فى منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذى ينظم كيفية نظر هذه المنازعات امام مجلس الدولة ، وتنص الفقرة الاخيرة من المادة الثانية من مواد اصدار ذات القانون على أنه « بالنسبة الى المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم فيصدر قانون خاص ينظم كيفية نظرها امام مجلس الدولة ، ومقتضى ذلك ان المشرع قد قدر ان المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم هى اقرب الى بيئة وطبيعة وتخصص جهة القضاء الادارى منها الى المحاكم العادية ، وذلك باعتبارها منازعات ذات طبيعة ادارية بحتة ، ولهذا اختصت محاكم مجلس الدولة دون غيرها بولاية

الفصل فيها ، بيد أنه نزولا على اعتبارات محض عملية ، لم يشأ أن يجعل هذا الاختصاص نافذا فورا ، بل علقه على صدور قانون خاص ينظم كيفية نظر تلك المنازعات أمام المجلس ، واذا لم يصدر هذا القانون بعد ، فالأصل ان الجهات القضائية الحالية تظل مختصة بنظر المنازعات المذكورة ونفسا لقوانينها الخاصة .

ومن حيث انه مما تجدر الإشارة اليه في هذا الخصوص ان نص البند سادسا من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، ليس بجديد أو مستحدث ، وانما هو ترديد لما ورد في شأن الطعون المتعلقة بمنازعات الضرائب والرسوم في كل من قانوني المجلس رقمي ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فانه منذ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وولاية الفصل في هذه المنازعات معقودة لمحاكم مجلس الدولة ، الا ان لقرار هذه الولاية ما يزال موقوفا لحين صدور القانون المنظم لنظر تلك المنازعات ٥

ومن حيث أنه ولئن كان مجلس الدولة لم يتمتع بعد بالاختصاص الشامل في منازعات الضرائب والرسوم الا أن ذلك لا يعنى بحسب ما لا انحسار ولايته عن نظر كافة الطعون في القرارات الادارية الصادرة في شأن الضرائب والرسوم . فقد أطرده صحيح قضاء محكمة القضاء الاداري في هذا الشأن حتى قبل اسناد ولاية الفصل في هذه المنازعات لمحاكم المجلس لأول مرة بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، على اختصاصها بنظر منازعات الضرائب والرسوم التي لم ينظم القانون لها طريقا خاصا للطعن امام أية جهة قضائية وذلك باعتبارها من قبيل طعون الافراد والهيئات في القرارات الادارية النهائية ، مما يدخل في عموم اختصاص محاكم مجلس الدولة ويتمثل ذلك فيما استقر عليه المجلس من اختصاصه بهيئة قضاء اداري بنظر الطعون الخاصة بالضريبة على العقارات المبنية وضرائب الاطيان الزراعية والرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الطابع المحل وحتى في نطاق الضرائب والرسوم المنصوص على اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات الخاصة بها . فقد جرى للقضاء الاداري على أن هذا الاختصاص انما يتحدد بجوئ

النص ، فلا يمتد الى أى قرار ادارى لم يشمل ذلك الاختصاص المحدد نصا .
وقد أقرت هذه المحكمة مسلك القضاء الإدارى فى هذا الخصوص . وإذا كان
الأمر قد استقر على اتباع هذا المسلك قبل ان يصبح مجلس الدولة صاحب
الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية طبقا لنص المادة ١٧٢ من
المستور والبنء الرابع عشر من المادة (١٠) من قانون المجلس الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه يكون أولى بالاتباع بعد تخويل المجلس
هذه الولاية العامة وبحسبان المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم
منازعات ادارية صرفة .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك ، وكان النص على أن ولاية محاكم
مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات النهائية الصادرة فى منازعات
الضرائب والرسوم رهينة بصدور القانون الذى ينظم نظر هذه المنازعات
غير مانع من اختصاص تلك المحاكم سواء بالفصل فى منازعات الضرائب
والرسوم التى لم ينظم لها المشرع طريقا قضائيا للطعن أو بالفصل فى كل
قرار ادارى يتعلق بهذه المنازعات ولا يتسع النص الذى يحدد اختصاص
القضاء العادى ليشمله . وكان من الثابت ان المنازعة الماثلة انما تدور حول
الغاء قرار مصلحة الجمارك السلبى بالامتناع عن اعفاء رسائل الاختساب
الزبان التى استوردتها الشركة الطاعنة من الرسوم الجمركية استنادا الى نص
المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض مواد
البناء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على
الواردات ، فإنه أيا ما كان التكييف القانونى لتلك المنازعات أى سواء اعتبرت
منازعة ضريبية أم منازعة فى قرار ادارى بالامتناع عن الاعفاء من رسوم
جمركية فإن الاختصاص بنظرها انما ينعقد لمحاكم مجلس الدولة دون المحاكم
العادية ، ذلك أن المشرع اذ لم يعهد للقضاء العادى بنظر الطعون المتعلقة
بالرسوم المذكورة ، فإن المنازعة فيها بحسبانها منازعة ادارية تكون من
اختصاص القاضى الطبيعى للمنازعات الادارية أى القضاء الإدارى ، ونظرا
لأن الحكم المطعون فيه ذهب منمها مقاييرا بأن قضى بعدم اختصاص المحكمة
بنظر الدعوى فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ويتعين من ثم التأؤه
والقضاء باختصاص محكمة القضاء الإدارى « دائرة الاسكندرية » بنظر
الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها مع الزام الجهة الادارية بالمصاريف .

قاعدة رقم (٢٢٣)

البدا :

اختصاص مجلس الدولة بسائر المنازعات الادارية - اختصاص مجلس الدولة بنظر منازعة ادارية محورها مدى مشروعية قرار مصلحة الجمارك بعدم السماح لمصاحب الشأن بسحب رسالة خاصة بشركة تجارية بقصد استيفاء دين المصلحة الناتج عن الترخيص بشغل مساحة بالمخزن التابع لهيئة الميناء - المنازعة المطروحة يصدق عليها وصف المنازعة الادارية لأن الذى أدى اليها هو انعلاقة التى نشأت بين جهة ادارية تقوم فى احد المرافق العامة وبين المدعى وكان موضوعها استعمال المال العام فى تخزين مهمات للمدعى وكان سبب المنازعة هو استعمال جهة الادارة لسلطتها المنصوص عليها فى القوانين واللوائح فى احتجاز مهمات المدعى حتى يؤدى مقابل الانتفاع .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان دستور مصر سنة ١٩٧١ قد نص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى - وقد صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونص فى المادة (١٠) على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : (أولا) (خامسا) الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الادارية النهائية ، (رابع عشر) سائر المنازعات الادارية - ومقتضى ذلك ان مجلس الدولة اضحى بما عقد له من الاختصاص بموجب الدستور وصحيح القانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية بحسبانه القاضى الطبيعى والموئل والملاذ فى هذا النوع - وأصبح اختصاصه جامعا مانعا ولم يعد اختصاص المجلس على ما كان عليه بنى قبل اختصاصه محدودا على سبيل الحصر قاصرا على طائفة بعينها من المنازعات الادارية .

ومن حيث ان المسلم به ان للمحكمة ان تحدد الوقائع المنتجة فى حسم النزاع وان تسبغ التكييف القانونى على انطباعات المطروحة فى الدعوى دون التقيد بالمعارات التى لجأ اليها أصحاب الشأن فى صياغة طلباتهم ومتى

كان السيد /..... قد أقام دعواه أمام محكمة الاسكندرية للامور المستعجلة طالبا تمكينه بصفته حارسا قضائيا على شركة القاهرة التجارية من سحب رسالة الكسب الخاصة بالشركة المذكورة والمودعة بالمخزن رقم ٤٤ التابع لهيئة الميناء لتعذر تصديرها وعدم التعرض له ماديا أو قانونيا بحسبان ان مصلحة الجمارك قد اعترضت على قيامه بسحب الرسالة المذكورة على أساس ان الشركة المذكورة لمدينة لمصلحة الجمارك بايجار مساحة ٧٥٠٠ مترا مربعا خلال الفترة من سبتمبر سنة ١٩٦٣ حتى ١٩٦٥/٦/٣١ - وليس من ريب في أن التكييف القانوني السليم لتلك الطلبات هو اعتبارها منازعة ادارية محورها مدى شرعية قرار مصلحة الجمارك بعدم السماح لصاحب الشأن بسحب رسالة الكسب الخاصة بالشركة المذكورة بقصد استيفاء دين المصلحة الناتج عن الترخيص بشغل المساحة المشار اليها مما يدخل في صميم ولاية مجلس الدولة ولا مسند فيما ذهب اليه الحكم محل الطعن - من ان المدعى لم يختصم قرارا اداريا معينا على وجه التحديد وان طلباته لا تدخل في اطار أى من المسائل التى تختص بها محاكم مجلس الدولة والمنصوص عليها فى المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اذ فضلا عن أن المنازعة تقوم على اختصام قرار مصلحة الجمارك وهو القرار الإيجابي المستفاد من مسلك المصلحة وتمسكها بعدم تمكين صاحب الشأن من سحب رسالة الكسب الخاصة بالشركة المذكورة فإن المنازعة المطروحة يصدق عليها وصف المنازعة الادارية ذلك لأن السبى أدى اليها هو العلاقة التى نشأت بين جهة ادارية تقوم على أخذ المرافقة العامة وبين المدعى وكان موضوعها استعمال المال العام فى تخزين مهمات للمدعى وكان سبب المنازعة هو استعمال جهة الادارة لسلطانها المنصوص عليها فى القوانين واللوائح فى احتجاز مهمات المدعى حتى يؤدى مقابيل الانتفاع الذى تناوله مجلس الادارة وإذا كانت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة قد طوت فى البتود (أولا) حتى (ثالث عشر) منازعات ادارية معينة بصريح النص فلا يمدو الأمر ان تكون هذه المنازعات قد وردت على سبيل المثال والقول بغير ذلك ينطوى على مخالفة لنص الدستور وافرأغ للبند (رابع عشر) - والذى نص على اختصاص مجلس الدولة بنسائر المنازعات الادارية من مضمونه وتجزئته من فحواه - بالإضافة الى أن قانون السلطة

القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد أفرد الفصل الثانى من الباب الأول (المواد من ١٥ الى ١٧) تحت عنوان ولاية المحاكم ونصت المادة ١٥ على أن « فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى جميع المنازعات والجرائم ... » بما لا مجال بعده للقول باختصاص مجلس الدولة المحدد حصرا فى مجال المنازعات الادارية واعتباره القاضى الطبيعى فى هذا النطاق - ويكون الحكم المطعون فيه - والحالسة هذه - قد جانب الصواب وخالف صحيح حكم القانون مما يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية وبإعادتها اليها للفصل فيها .

(طعن ٤٥٧ لسنة ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

المنازعة القائمة بين احدى الجهات العامة التى تتولى ادارة الفرقى العرفى بوسائل القانون العام وبين أحد موظفيها حول قرار منها بمنحه من السفر الى الخارج وهو تصرف تتجلى فيه وجه السلطة العامة - اعتبار هذه المنازعة بحق منازعة ادارية يختص بتظرها القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٧٢ من الدستور تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » ومؤدى ذلك أن المشرع الدستورى أفرد لمجلس الدولة نصا خاصا يؤكده من وجوده ويكفل بقائه ويدعم فى اختصاصه وذلك بأن فاط به الولاية العامة فى جميع المنازعات الادارية ومن ثم أصبح المجلس لأول مرة منذ انشائه صاحب الاختصاص الاصيل فى هذا الشأن وقاضى القانون العام فى هذه المنازعات ولقد كان طبيعيا أن يكون لما قرره الدستور على هذا الوجه صدى فى قانون المجلس.

ذاته ، ومن هنا نصت المادة (١٠٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : (أولا) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

(ثانيا) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .

(ثالثا) الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات .

(رابعا) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بأحالتهم الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بشير العاريق التأديبي .

(خامسا) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

(سادسا) الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة .

(سابعا) دعاوى الجنسية .

(ثامنا) الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ...

(تاسعا) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

(عاشرا) طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية .

١. حادى عشر) المنازعات الخاصة بقعود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريدات أو يلى عقد ادارى آخر .

(ثانى عشر) الدعاوى التأديبية المنصوص عليها فى هذا القانون .

(ثالث عشر) الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا .

(رابع عشر) سائر المنازعات الادارية .

..... » ويستفاد من هذا النص انه جاء تنفيذا وتأكيدا لما قضى به الدستور من انعقاد الولاية العامة فى شتى المسائل الادارية لمجلس الدولة باعتباره قاضى القانون العام فى هذه المسائل بعد ان كان قاضيا ذا اختصاصات محدودة ومعينة على سبيل الحصر . واذا كانت المادة العاشرة هذه قد عدت فى بنودها من (أولا) حتى (ثالث عشر) منازعات ادارية معينة ، ثم اردت هذا التعداد بعبارة « سائر المنازعات الادارية » وهى عبارة وردت على سبيل التعميم بعد التخصيص ، فان الأمر يقتضى منطقيا حملها على عمومها وصرفها الى كافة المسائل التى يصدق عليها وصف المنازعات الادارية وعدم تخصيصها ببعض منها ، مع تأويل التعداد التقدم على أنه ما جاء الا من قبيل التمثيل لا الحصر .

ومن حيث ان دعوى المدعى تقوم أساسا على طلب إلغاء القرار الصادر من البنك المركزى المصرى برفض الموافقة على سفره الى الخارج ، وتعويضه عن الضرر الذى حاق به من جراء هذا القرار وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على ان اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر منازعات الموظفين العموميين هو اختصاص محدد بما ورد على سبيل الحصر فى البنود المختلفة للمادة العاشرة من قانون المجلس ، وأنه على مقتضى ذلك فالقرارات التى لم ترد صراحة ضمن التعداد الوارد بهذه البنود وتنحصر ولاية المجلس عن نظر طلبات الفائها ، وإن ما ورد فى البند الرابع عشر من اضافة وردت على نص المادة العاشرة وشملت النص على « سائر المنازعات الادارية » لم يقصد بها سوى بيان ما يعد من المنازعات

الإدارية خارج النطاق الذى تعرضت له باقى البنود الأخرى ، وهو لا يتضمن توسعة للاختصاص المتعلق بمنازعات الموظفين العموميين الوارد بالبنود الخاصة بها ، والذى حرص المشرع على استيفاء النص المحدد لها على سبيل الحصر كما كان فى القوانين السابقة .

ومن حيث أن هذا القضاء غير مخصص ذلك انه على ما سبق بيانه ، فإن الاعتماد الذى أوردته المادة العاشرة من قانون المجلس فى بنودها الثلاثة عشر الأولى إنما أتى على سبيل المثال لا الحصر بمعنى أنه غير جامع لكسل المنازعات الإدارية ، أما البند الرابع عشر فقد ورد النص فيه بصيغة عامة ، تدل على أن المشرع قصد أن يكون مجلس الدولة دون غيره مختصا بالنظر فى جميع المسائل التى يصدق عليها وصف المنازعة الإدارية ، سواء كانت من جنس المنازعات والقرارات المعدة فى البنود الثلاثة عشر السابقة عليه أو لم تكن تماثلها ، وأساس ذلك أن النص العام يؤخذ على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد أو يحد من تطبيقه ، ولو قيل بغير ذلك لأدى الأمر الى الوقوع فى مخالفة لحكم الدستور صراحة ولقد نص البند الرابع عشر من المادة المذكورة عديم الفائدة والجدوى بل مجرد لغو ينزه عنه المشرع .

ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك ، وكانت محاكم مجلس الدولة قد أصبحت بمقتضى الدستور والقانون صاحبة الولاية فى المنازعات الإدارية ، وكانت المنازعة الماثلة قائمة بين إحدى الجهات العامة التى تتولى إدارة المرفق المصرفى وبوسائل القانون العام وبين أحد موظفيها ، حول قرار منها بمنحه من السفر الى الخارج وهو تصرف يتجلى فيه وجه السلطة العامة . فمن ثم تعتبر هذه المنازعة بحق منازعة إدارية يختص بنظرها القضاء الإدارى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب مذهباً مغايراً بأن قضى بعدم اختصاص المحكمة فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ، ويتعين من أجل ذلك إلغاؤه ، والقضاء باختصاص محكمة القضاء الإدارى « دائرة الاسكندرية » بنظر الدعوى بحسبانها منازعة إدارية وإعادتها إليها للفصل فى مجموعها مع إبقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن ٤٠٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٦)

المبدأ

قيد أحد الأفراد في سجل الخطرين على الأمن - اعتباره قرارا اداريا
قوامه افصاح الجهة الادارية المختصة عن ايرادها بما لها من سلطة في ادراج
شخص ما في سجل الخطرين على الامن اقتناعا منها بالقرار مسلكه وانحراف
سلوكه ورجحان النزعة الاجرامية في منهجه وذلك بقصد احداث اثر لا ريب
فيه ولا جعود له وهو ان يكون المدرج اسمه في سجل الخطرين في صدارة
من تحوم حولهم التبهات وتشير اليهم اصابع الاتهام عند وقوع جريمة
من الجرائم التي حشر تحت لوائها وان يوضع في موطن الريبة حيثما يتطلب
الامر الرجوع الى جهات الامن لوقوف على رايها بالنسبة لصحيفة صاحب
الشان ومدى نقائها فضلا على ما يستتبعه ذلك من متابعة وملاحقة لا جدال
في كونها تنال من السمعة وتتقص من القدر - نتيجة ذلك : اختصاص
محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة
بنظر المنازعة المطروحة استنادا الى ان القيد في سجل الخطرين على الأمن
العام لا يعتبر قرارا اداريا وذلك على التفصيل المشار اليه - فانه يرد على
ذلك بأنه ليس من ريب في ان القيد في سجل الخطرين يعتبر قرارا اداريا
قوامه افصاح الجهة الادارية المختصة عن ايرادها بما لها من سلطة في ادراج
شخص ما في سجل الخطرين على الامن اقتناعا منها باعتوار مسلكه وانحراف
سلوكه ورجحان النزعة الاجرامية في منهجه - وذلك استنادا لما اوردته من
جرائم وصدر ضده من احكام او في ضوء ما تجمع لديها من معلومات نتيجة
التحريات التي تقوم بها في مجال مكافحة الجريمة . وذلك بقصد احداث
اثر لا ريب فيه ولا جعود له وهو ان يكون المدرج اسمه في سجل الخطرين
في صدارة من تحوم حولهم التبهات وتشير اليهم اصابع الاتهام عند وقوع
جريمة من الجرائم التي حشر تحت لوائها - وان يوضع في موطن الريبة
والنقص حيثما يتطلب الامر الرجوع الى جهات الامن للوقوف على رايها
بالنسبة لصحيفة صاحب الشان ومدى نقائها - وهو ما طبقت عليه الجهة الادارية

عملا بالنسبة للمطعون ضده بأن رفضت تجديد رخصة سلاحه مستندة في ذلك الى كونه مدرجا بسجل الخطرين على الأمن . هذا فضلا عما يستتبعه القيد في سجل الخطرين على الأمن العام من متابعة وملاحقة لا جدال في كونها تنال من السمعة وتنتقص من القدر - ومتى كان ذلك - فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس من القانون واجب الرفض .

وحيث انه عن الموضوع فانه يبين من استقراء الاحكام المنظمة للقيد في سجل الخطرين على الأمن - ان مصلحة الأمن العام قد اصدرت الكتاب الدوري رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالكتاب رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تسجيل المجرمين الخطرين على الأمن والذي تضمن الاحكام التي يتم على اساسها حصر المجرمين الخطرين - وتحديد درجة خطورتهم وانشاء ملفات لهم وقد نص على أن يعتبر مجرما خطرا . . . كل من سبق الحكم عليه أو اتهمه ولو مرة واحدة في . . . الاتجار في المخدرات أو تهريبها . . . ومن اشتهر عنه ارتكاب تلك الحوادث . . . ولو لم يحكم عليه أو يتهم فيها ونص على أن تلغى جميع الكتب الدورية والتعليمات السابق صدورها في هذا الشأن . . . وجاء في خاتمة هذا الكتاب ان الوزارة تأمل في أن تنشط أجهزة البحث في حصر كل من يدخلون ضمن الفئات الواجب تسجيلها وتسجيل من لم يسبق تسجيله وموالة اضافة كل الحالات الجديدة حتى تكون وحدات التسجيل الجنائي هي المصدر الوحيد الموثوق به في شأن المجرمين الخطرين وحيث ان مفاد ما تقدم ان يكون مناط القيد في سجل الخطرين على الأمن العام رهينا بصدور حكم بالآذانة في جريمة من الجرائم التي حددها على سبيل الحصر - أو أن يكون صاحب الشأن قد اتهم أو اشتهر عنه ارتكاب تلك الجرائم - وليس من ريب في أنه في الحالتين الأخيرتين يتعين أن يكون القيد مستندا الى اصول ثابتة في عيون الاوراق من شأنها ان تؤدي الى استخلاص النتيجة التي تبتتها الادلة استخلاصا سائغا ومنتجا في امكان اسناد دصفة المجرم الخطر في هذه الحالة وحشره جنبا الى جنب مع أولئك الذين دسقوا باحكام جنائية ولا جدال هنا في امتداد الرقابة القضائية لما استندت اليه الجهة

الادارية من أسباب سواء في مجال قيامها بأن تستمد من أصول تنتجها ماديا
أو قانونا - أو بالنسبة لتكييفها بفرض وجودها وكونها تؤدي الى النتيجة
التي خلصت اليها .

وحيث انه بتطبيق تلك الاصول في خصوصية الطعن المائل لسان
الثابت من الاوراق أن قيد المطعون ضده في سجل الخطرين قد تم في ظل
التعليمات السابقة على العمل بالكتاب الدوري رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٦ في
أكتوبر سنة ١٩٦٦ والتي كانت تقضي بإدراج المعروف عنهم الاتجار
بالمخدرات خاصة من يملك منهم سيارة جيب في سجلات الخطرين
واعتقالهم ووضع أموالهم تحت الحراسة وطبقا لذلك فقد صدر قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٠٩٨ لسنة ١٩٦٦ بوضع أموال المطعون ضده تحت الحراسة
كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٧ لسنة ١٩٦٦ باعتقاله وقد تم
الغاء قرار الاعتقال في ١٩٦٧/٧/٢٧ وانهاء الوضع تحت الحراسة في سنة
١٩٦٧ لذلك ولما كان مجرد الاعتقال ووضع الاموال تحت الحراسة ليست من
الأسباب المبررة في ذاتها للإدراج في سجل الخطرين سيما وانها اجراءات
استثنائية تمت في ظل حالة الطوارئ وقد تم المدول عنها كما أن الجهة الادارية
لم تقدم أى دليل يؤيد الشبهات التي استندت اليها في ادراج المطعون ضده
في سجل الخطرين قبل العمل بالكتاب الدوري رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦
والادلة القاطعة الحاسمة التي تستند اليها في استمرار قيده طبقا لاحكام
الكتاب الدوري المشار اليه والذي صدر ليكون التنظيم الدائم والمتكامل
للقيد في سجل الخطرين ومن ثم يكون قرار ادراج اسم المطعون ضده في
سجلات الخطرين غير قائم على أسباب صحيحة فاقدا أساسه القانوني
ويكون الحكم المطعون فيه وقد خلص الى الغائه قد أصاب الحق فيما انتهى
اليه ويكون الطعن ولا أساس له من الواقع أو القانون جديرا بالرفض مع
الزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات
المدنية والتجارية) .

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة - القرار الصادر من الثلاثية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتشكيل مجلس نقابة مؤقت - والقرار الصادر عن هذا التشكيل المؤقت بتجديد موعد الانتخابات لمجلس نقابة جديد - الدفع بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - طلب إلغاء القرار السليبي بامتناع مجلس النقابة المؤقت عن تمكين مجلس النقابة الشرعي من ممارسة ولايته - اختصاص القضاء الإداري - القرار الصادر من اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتشكيل مجلس نقابة مؤقت - قرار إداري مستكمل الأركان والعناصر - هو تمييز من اللجنة الثلاثية بما لها من سلطة بمقتضى القانون - ومن شأن هذا القرار إنشاء مركز قانوني لمن اختارتهم أعضاء اللجنة المؤقتة يغول لهم مزاوله اختصاصات مجلس النقابة العامة - كما من شأنه إلغاء مركز قانوني قائم وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لأنه يعنى ضمنا إلغاء مجلس النقابة المنتخب - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظره .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الصادر بقانون المحاماة في في ٣١ من مارس سنة ١٩٨٣ (والمنشور في ذات التاريخ) ينص في مادته الثانية على أن " تشكيل لجنة مؤقتة من أحد عشر محاميا من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض المشهود لهم بالحيدة والاستقلال ممن مضت على اشتغالهم بالمحاماة عشرون سنة على الأقل الا بحق لاي منهم الترشيح في أول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل بأحكام القانون المرافق ، وتتولى هذه اللجنة الإشراف على انتخابات التقييب وأعضاء مجلس النقابة العامة في أول انتخاب يتم طبقا لأحكام القانون المرافق .

وللجنة أن تشكل لجانا فرعية من المحامين غير المرشحين لمعاونتها في الإشراف على الانتخابات المذكورة في قرار لجان الانتخاب .

وتتولى اختبار أعضاء اللجنة المشاورة في الفقرة الأولى لجنة ثلاثية برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوته رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة استئناف القاهرة .

وينص في مادته الثالثة على أن تتولى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في القانون المرافق ، وتختار من بين أعضائها رئيسا لها تكون له الاختصاصات المقررة لنقيب المحامين المنصوص عليها في القانون المذكور ، ووكيلا ، وأميناً للصندوق وتباشر اللجنة اختصاصات لجان قبول المحامين واللجان الأخرى المنصوص عليها في القانون المشار إليه .

وواضح من هذه النصوص أن تشكيل اللجنة المؤقتة التي تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين إنما يتم بالقرارات التي تصدرها اللجنة الثلاثية التي وكل إليها القانون اختيار أعضائها الأحد عشر من بين من تتوافر فيهم الشروط التي بينها من المحامين وهم كثرة ، ولم يتم المبرر بتشكيل اللجنة المذكورة في القانون ذاته ، كما يذهب إلى ذلك الطعن ، والا فما كان ثمة حاجة إلى أن يعهد القانون باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة إلى اللجنة الثلاثية ، وبدون قرار اللجنة الأخيرة باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة لا تشكيلها اللجنة المؤقتة ولا يقوم لها قائمة أو يكون لها وجود .

وما من ريب في أن قرار اللجنة الثلاثية باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة التي تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين ، وتشرف على أول انتخابات تجري طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة هو قرار إداري مستكمل الإكسان والعناصر ، فهو تعبير من اللجنة الثلاثية ، بمالها من سلطة بمقتضى القانون ، وهي في ممارستها هذه السلطة لجنة إدارية ولو كانت مشكلة من ثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية ، مادام أن العمل الذي تمارسه ، وهو تشكيل لجنة مؤقتة لتتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين ، وتشرف على انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة ، هو عمل

ادارى لا يرب فيه ، ومن شأن قرارها بتشكيل اللجنة المذكورة إنشاء مركز قانونى لمن اختارتهم أعضاء اللجنة المؤقتة تخولهم مزاولة اختصاصات مجلس النقابة العامة ، كما من شأنه إلغاء مركز قانونى قائم وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على ما أوضحه الحكم المطعون فيه ، هو قيام مجلس النقابة المنتخب قانونا ، والذى يتأثر بقرار إنشاء اللجنة المؤقتة ، وهو قرار يعنى ضمنا إلغاء مجلس النقابة المذكور ، ومن ثم يحق لمجلس النقابة المنتخب الطعن فيه بطلب وقف تنفيذه وإلغائه لما تتضمنه من مساس بمركزه القانونى ، ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظره .

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

المادة ١٧٢ من الدستور تنص على ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى المناوئ التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ٠ نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - مجلس الدولة امضى بما عقد له من اختصاصات بموجب الدستور والقانون المتخذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية - ما ورد النص عليها صراحة فى المادة العاشرة بصيغتها من القرارات الادارية وردت على سبيل المثال دون ما يعنى ذلك خروج غيرها من القرارات الادارية من اختصاص محاكم مجلس الدولة والا اتفق ذلك على مخالفة دستورية فضلا عن مخالفة القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن رقابة المهن التعليمية - انهاء الشخصية الاعتبارية على التقدير وتحويلها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة فى مجال تنظيم مزاولة المهنة - النقابة المهنية شخص من اشخاص القانون العام والقرارات التى تصدرها بهذه الصفة هى قرارات ادارية تنسب عليها ولاية محاكم مجلس الدولة سواء بالنسبة الى طلب إلغائها او التعويض عنها - أساس ذلك - تطبيق : طلب إلغاء القواعد السلبية المتخذة فى امتناع النقابة عن الاستجابة الى طلب حلولى المسمى محل اخر فى منصب رئيس

النقابة الفرعية هذه الدعوى تفدو وفقا لصحيح حكم القانون من دعاوى الافناء .
وفي مجال المنازعات الادارية التى تدخل فى ولاية محاكم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٧٢ من الدستور تنص على ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى . واعمالا لهذا النص الدستورى نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على ان تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية ، اولا ٠٠٠٠ (خامسا) الطلبات التى يقدمها الافراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية . (رابع عشر) سائر المنازعات الادارية . ، ومقتضى ذلك ان مجلس الدولة اضحى بما عقد له من اختصاصات بموجب الدستور والقانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية وقاضيتها الطبيعى بحيث لا تنأى منازعة ادارية . عن اختصاصه الا ينص خاص فى القانون وفقا للدستور وبحسبان ان القرارات الادارية التى ورد النص عليها صراحة فى المادة العاشرة سالفة الذكر انما وردت على سبيل المثال واشدت قرارات ادارية بنص القانون دون من يعنى ذلك خروج غيرها من القرارات الادارية من اختصاص محاكم مجلس الدولة والا يخلو ذلك على مخالفة دستورية فضلا عن مخالفة القانون .

ومن حيث انه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المحن التعليمية انه اخص على النقابة الشخصية الاعتبارية دخولها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة فى مجال تنظيم مزاوله مهنته وهى مرفق عام مما يدخل املا فى صميم اختصاص الدولة بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة ، وليس من شأن النقابة المهنية من اشخاص القسانون العام والقرارات التى تصدرها بهذه الصفة هى قرارات ادارية تنبسط عليها ولاية محاكم مجلس الدولة سواء بالنسبة الى طلب الغائها أو للقمويض عنها ، ولا يؤخذ من نص الفقرة الاخيرة من المادة ٥٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ للشعار اليه الذى خول بعضو

النقابة حق الطعن أمام محكمة القضاء الإداري في القرار الذي يصدر بإسقاط عضويته ، ضد اختصاص محاكم مجلس الدولة على هذا النوع فحسب من القرارات الإدارية التي تصدرها النقابة لمجاورة ذلك التفسير لصريح نص الدستور وقانون مجلس الدولة المنفذ له وكلاهما لاحق على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ وقاطع في الدلالة على اعتبار محاكم مجلس الدولة قاضي القانون العلم بالنسبة إلى صائر المنازعات الإدارية والتي يتدرج فيها كل منازعة تتعلق بقرار إداري .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت دعوى المدعي تهدف إلغاء القرار السلبي المتمثل في اقتناع النقابة على الاستجابة إلى طلب الحلول محل السيد / (.....) في منصب رئيس النقابة الفرعية للمعلمين بشرق الاسكندرية للمدة الباقية من عضوية الأخير فان تلك الدعوى تقدر وفقا لمصحيح حكم القانون من دعاوى الإلغاء وفي مجال المنازعات الإدارية التي تستجيب عليها ولاية محاكم مجلس الدولة ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تأويله القانون وتطبيقه فاستحق القضاء بالفائه وباختصاص محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية بنظر الدعوى واعادتها إليها للفصل فيها .

لهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي موضعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص مجلس الدولة بينة قضاء إداري بنظر الدعوى وباعادتها إلى دائرة القضاء الإداري بالاسكندرية للفصل في موضوعها .
(طعن ١٢٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

تفني أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين بأن يقدم طلب القيد إلى اللجنة المختصة بالنقابة لدراسته وتقديم توصياتها بشأنه ، ثم تعرض هذه التوصيات على لجان القيد التي تقرر -

قيد الاسم في الجدول بعد التحقق من توافر شروط القبول في طلب القيد - على لجنة القيد أن تصدر قرارها بقبول أو رفض طلب القيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة - علم تحديد لجنة القيد الأوراق التي تطلب استيفاءها من الشعبة المختصة وانقضاء ثلاثة أشهر من تقديم طلبات القيد إلى النقابة دون البت في الطلبات بالقبول أو بالرفض المسبب يقيم لجنة قانونية في حق نقابة المهندسين لصالح طالب القيد مؤداها أن لجنة القيد قررت رفض طلب القيد دون أية أسباب الرضا بالمخالفة لأحكام قانون نقابة المهندسين - حق طالب القيد في الطعن على القرار الصادر برفض طلب القيد أمام محكمة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن وهو المتعلق بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان من ناحية ولفيها بغير الطريق القانوني من ناحية أخرى - فإن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين يقضى في المادة الرابعة منه بأن يقدم طلب القيد إلى الشعبة المختصة بالنقابة لدراسته وتقديم توصياتها بشأنه ، ثم تعرض هذه التوصيات على لجان القيد التي تقرر قيد الاسم في الجدول بعد التحقق من توافر شروط القبول في طالب القيد ، فإن قررت لجنة القيد رفض الطلب فقد أوجب القانون عليها تسبيب قرارها وفي جميع الأحوال فإنه يجب أن يصدر قرار اللجنة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة . وأجازت المادة الخامسة من القانون لطالب القيد الذي تقرر لجنة القيد رفض طلبه ، أجازت له المتظلم من القرار الصادر برفض قيده إلى مجلس النقابة وذلك خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ إعلان القرار . وفي خصوص هذه المنازعة فإن النابت أن المدعين تقدموا في شهر أكتوبر من سنة ١٩٧٤ بطلبات القيد بعد تسديد الرسوم ومعهما الأوراق المطلوبة وغرست طالباتهم على الشعبة المختصة التي أوصت برفضها بحجة أن بكالوريوس هندسة الهندسة الصناعي الذي يمنحه المعهد الفني التابع للمصانع الحربية وصناعات الطيران لا يعادل بكالوريوس المهندسين من الجامعات المصرية في مجاله تطبيق قانون نقابة المهندسين . وقد أحيلت الأوراق والطلبات إلى لجنة

القيـد التي لم تصدر قراراً حتى الآن ، وتقول نقابة المهندسين - بنة القيد ردت الطلبات والأوراق الى الشعبة المختصة لاستيفاء بعض البيانات والأوراق ، الا انها لم تبين ماهية البيانات والأوراق التي طلبت لجنة القيد استيفاءها . والذي تستخلصه هذه المحكمة من الأوراق ان لجنة القيد شأنها في ذلك شأن الشعبة المختصة قد رفضت ضمنها قبول طلبات القيد المقدمة من المدعين والمتدخلين انضمامياً اليهم لعدم تعادل مؤهلهم الدراسي مع بكالوريوس الهندسة من إحدى الجامعات المصرية . ويستفاد ذلك من اعادة الأوراق والطلبات الى الشعبة دون ان تجدد لجنة القيد ماهية الأوراق التي تطلبها لاعادة النظر في طلبات القيد والبت فيها بالقبول أو بالرفض .

وقد اوجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ على لجنة القيد ان تصدر قرارها بقبول أو برفض طلب القيد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة . واذا لم تجدد لجنة القيد الأوراق التي تطلب استيفاءها من الشعبة المختصة فان انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم طلبات القيد الى النقابة دون البت في الطلبات والقبول أو بالرفض المسبب يقيم قرينة قانونية في حق نقابة المهندسين لصالح طالب القيد مؤداها ان لجنة القيد قررت رفض طلب القيد دون ايداء اسباب الرفض - بالمخالفة لاحكام قانون نقابة المهندسين الذي يوجب على لجنة القيد تسبب قرار رفض طلب القيد والبت في طلب القيد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة . ويترتب على رفض طلب القيد رفضاً صريحاً مسبباً ، او رفضاً ضمنياً مستفاداً من انقضاء ميعاد الاشهر الثلاثة من تاريخ استيفاء الأوراق كشوء حتى جديد لطالب القيد فهم الظعن على القرار الصادر برفض طلب القيد امام محكمة القضاء الإداري ولا يجوز لنقابة المهندسين ان تترك الى واقعة صكوت لجنة القيد عن اصدار قرار برفض طلب القيد للقول بان ميعاد الاشهر الثلاثة لم يبدأ بعد - لان هذا القول يؤدي الى مصادرة حق طالب القيد في الالتجاء الى القضاء الإداري لانه لو كانت لجنة القيد جادة في طلبها لاستيفاء بعض الأوراق لكانت عليها ان تجدد الأوراق المطلوبة التي ترى من الزمها طلبت في طلبات القيد الا ان الأوراق النزاع خالية تماماً من أي

اشارة الى ماهية الاوراق التي تدعى نقابة المهندسين ان لجنة القيد بهما طلبت استيفاءها من المدعين والمتدخلين . وفي كل الاحوال فقد جاوزت لجنة القيد بنقابة المهندسين كل اجل مقبل للبت في طلبات قيد المدعين والمتدخلين المقدمة اليها في اكتوبر سنة ١٩٧٤ ثم رفع المدعون دعاوهم في ١٩٧٧/٦/١٦ وقضلا عن ذلك فان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ جعل لتظلم من قرار لجنة القيد الى مجلس النقابة امرا جوازيا لصاحب الشأن الذي يكون له ان يتظلم من قرار لجنة القيد برفض قبول طلب القيد الى مجلس النقابة او ان يقيم الدعوى مباشرة امام محكمة القضاء الادارى غير مسبوقة بالتظلم الى مجلس النقابة والثابت في خصوص هذه المنازعة ان المدعين وان لم يتظلموا من القرار الضمنى برفض طلبات قيدهم الا انهم ارسلوا في ١٩٧٧/٤/١٧ انذارا على يد محضر الى تقييب المهندسين يتضمن تظلمهم من قرار رفض قيدهم ويطلبون فيه قيدهم في النقابة . ومضى ذلك ان الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على اساس سليم من القانون ، وهو دفع حقيقى بالرفض . واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع فانه في هذا القضاء يكون قد جاء مطابقا لاحكام القانون ، ويكون الطعن في قضائه في هذا الشق من المنازعة على غير اساس سليم من القانون .

(طعن ١٣٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

نقابة الأطباء هي من أشخاص القانون العام - انشؤها يتم بقانون وانغراضها واهدافها ذات نفع عام - قرارات النقابة التي تصدر في موضوع التأديب وفي مسائل القيد وغيرها تعتبر قرارات ادارية - قرار مجلس النقابة باحالة الطبيب الى هيئة التأديب هو قرار ادارى نهائى في خصوص تلك الاحالة - جواز الطعن بالالغاء في قرار الاحالة مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى اذا شاب عيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة - رقابة المحكمة على مشروعية قرار الاحالة تلف عند حد التثبيت من صدور قرار الاحالة من جهة ناطق بها قانون نقابة الأطباء إصدار قرارات

احالة الأطباء أعضاء النقابة الى الهيئة التأديبية ومن قيام قرار الاحالة بحسب الظاهر على سببه المبرر له قانونا ولا تملك لخص وتمحيص الوقائع المكونة لركن السبب في قرار الاحالة حتى لا تتحول الى محكمة تأديبية لا يخولها القانون هذه السلطة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة (٥٧) من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الأطباء - تقضى بان ترفع الدعوى امام هيئة التأديب الابتدائية بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية او بقرار من مجلس النقابة وقد صدر قرار احالة المدعى الى هيئة التأديب الابتدائية بناء على قرار مجلس النقابة العامة الصادر بجلسته ١٩٨٠/١/١٠ . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان نقابة الأطباء هي من اشخاص القانون العام ذلك ان انشائها يتم بقانون واغراضها وأهدافها ذات نفع عام ، ولها على أعضائها سلطة تأديبية ولا يجوز لغير أعضائها مزاوله مهنة الطب ، واشترك الأعضاء في النقابة أمر حتى وللنقابة سلطة تحصيل رسوم الاشتراك في مواعيدها ، وللنقابة الشخصية المعنوية وقد حولها القانون حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة، وهي تستعين في أداء وظائفها بسلطات عامة ، ولذلك فانها تعتبر شخصا اداريا من اشخاص القانون العام ، وقرارات النقابة التي تصدر في موضوع التأديب وفي مسائل القيد وغيرها تعتبر قرارات ادارية ، ذلك أن السلطة التأديبية من الوسائل الادارية في تقويم سير المرافق العامة ولذلك فان كل ما يصدر من قرارات من الهيئات القوامة على سيرها هذه المرافق العامة يعتبر قرارات ادارية . وقرار مجلس النقابة بأحالة الطبيب الى هيئة التأديب هو قرار اداري نهائي في خصوص تلك الاحالة ، ذلك أن مجلس النقابة الفرعية او مجلس النقابة العامة - أيهما - هو المختص دون سواه في تقرير احالة الطبيب الى هيئة تأديب الأطباء وليس ثمة سلطة اعلى تملك التعقيب على هذا القرار في موضوع الاحالة الى مجلس التأديب . فهو قرار اداري نهائي في التدرج الرئاسي ، ومجلس النقابة اذا يصدره يستنفذ سلطته فلا يملك الرجوع فيه او العدول عنه ، وللقرار فضلا عن ذلك أثره

القانونى بالنسبة الى عضو النقابة المحال الى المحاكمة التأديبية وبالنسبة الى الهيئة المختصة بمحاكمته تأديبياً ، فتنقل الدعوى بمجرد صدوره من مرحلة التحقيق الى مرحلة المحاكمة وينشأ اختصاص الهيئة التأديبية ويكون عليها السير فى اجراءات المحاكمة الى نهايتها وهذا هو توجه النهائية فى قرار الاحالة الى الهيئة التأديبية بنقابة اطباء . ولذلك فانه يجوز الطعن بالالغاء فى قرار الاحالة الى الهيئة التأديبية مستقلاً عن الحكم التأديبى النهائي اذا شاب عيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة فى باب بيان اسباب انطمن بالالغاء فى القرارات الادارية النهائية . ويعتبر قرار مجلس النقابة بأحالة المدعى الى الهيئة التأديبية قراراً ادارياً نهائياً صادراً ضد احد الافراد ويجوز الطعن فيه بالالغاء استقلاً عن القرار التأديبى الذى تصدره الهيئة التأديبية وذلك امام محكمة القضاء الادارى طبقاً لحكم المادة (١٠) الفقرة خامساً والمادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى بشقيها العاجل والموضوعى - لعدم وجود قرار ادارى نهائى يرد عليه الطعن بطلب وقف التنفيذ والالغاء فانه - اى الحكم المطعون فيه - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وجاء معيباً بما يوجب الحكم بالغاءه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كان الاصل أنه لا يسوغ الحكم فى اندعى الادارية الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وابداء الراى القانونى فيها مسبباً وأنه يترتب على الاخلال بهذا الاجراء بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى ، الا أن هذا الاصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الادارى المطلوب الغاؤه ، ذلك أن ارجاء الفصل فى طلب وقف التنفيذ الى حين اكتمال تحضير الدعوى وإعداد تقرير مسبب فيها من هيئة مفوضى الدولة ينطوى على اغفال لطلب وقت التنفيذ وتفويت لاغراضه . ، وأهدار لطابع الاستعجال الذى يتم به ويقوم عليه . ويدهى أن - للمحكمة قبل ان تفصل فى موضوع طلب وقف التنفيذ ان تفصل صراحة وعلى وجه قاطع فى بعض المسائل الاولية كالدفع بعدم الاختصاص ، أو كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار

المطعون فيه لا تتوافر له مقومات القرار الادارى النهائى ذلك ان الفصل فى هذه الدفوع وهذه المسائل الاولية ضرورى ولازم قبل ان تعرض المحكمة لموضوع طلب وقف التنفيذ ، لما تنسم به - شأنها فى ذلك شأن طلب وقف التنفيذ - بطابع الاستعجال ولذلك فانه يجوز للمحكمة ان تفصل فيها دون ان تعلق حكمها على ضرورة استيفاء اجراءات تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة واعداد تقرير مسبب فيها من هيئة مفوضى الدولة ولذلك فانه مما لا يعيب الحكم المطعون فيه قضاءه فى مسألة قبول الدعوى بشقيها قبل ان تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضيرها واعداد تقرير مسبب بالرأى القانونى فيها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان هيئة مفوضى الدولة قد مثلت فى الدعوى وفى الطعن وقدم تقرير الطعن فى الحكم المطعون فيها منها ، كما قدمت تقريراً بالرأى القانونى سبباً فى مرحلة الطعن امام المحكمة الادارية العليا . الطرفان بدفاعهما ، ومن ثم فان الدعوى تكون مهتأة للحكم فى موضوعها .

ومن حيث ان الثابت من مجلس النقابة العامة للاطباء قرر بجلسته المنعقدة فى ١٠/١/١٩٨٠ حالة المدعى (.) مفوضى الى الهيئة التأديبية لمخالفته آداب المهنة فى مزاولته لعمله بناء على الشكاوى الواردة الى النقابة من المرضى الذى عولجوا لديه ، وبطريقة النشر فى الصحف التى اتبعتها ، ولرفضه الادلاء بأقواله أمام لجنة التحقيق المشككة من المجلس ولتطاوله على الاطباء ومهنة الطب فيما أملاه أثناء ذلك التحقيق وخطرت النقابة رئيس الهيئة التأديبية بالنقابة العامة للاطباء بهذا القرار فى ٢٩/١/١٩٨٠ . وفى ١٢/٢/١٩٨٠ اخطر رئيس الهيئة التأديبية المدعى بأنه تحدد لانعقاد الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء جلسة يوم الاربعاء الموافق ٥/٨/١٩٨٠ لنظر الدعوى التأديبية هذه وفى ٢٣/٢/١٩٨٠ أقام المدعى دعواه أمام محكمة القاهرة للامور المستعجلة بطلب وقف تنفيذ وطلب الغاء قرار مجلس النقابة بأحالته الى الهيئة التأديبية لنقابة الاطباء واذا استوفت

الدعوى اوضاعها القانونية فضلا عن اقامتها فى ميعاد القانونى لرفعها وكان رفعها أمام محكمة غير مختصة ولائيا بنظرها من شأن قطع سريان ميعاد الطعن بالالفاء فى قرار الاحالة محل الطعن ، فان الدعوى تكون مقبولة شكلا .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الاطباء ينص فى المادة (٥٣) على أن يرفع مجلس النقابة الفرعية اندعوى التأديبية أمام الهيئة التأديبية للنقابة . وتنص المادة (٥٧) على ان ترفع الدعوى أمام هيئة التأديب الابتدائية المشكلة بالنقابة بناء على قرار مجلس النقابة الفرعية أو بقرار من مجلس انقابة او طلب النقابة العامة . واذا صدر قرار مجلس النقابة العامة للاطباء فى ١٠/١/١٩٨٠ بأحالة المدعى الى انهيئة التأديبية للاطباء لمحاكمته تأديبيا عن الوقائع الواردة فى محضر مجلس النقابة فان قرار الاحالة المطعون فيه قد صدر من جهة تملك قانونا سلطة اصداره طبقا للقانون رقم ٤٥ لسنة ٦٩ والثابت من الاوراق ان المدعى دعى لتحقيق معه فى النقابة أمام لجنة تحقيق مشكلة لهذا الغرض وكان ذلك فى ٢٧/١١/٧٩ وقد حضر المدعى فعلا امام لجنة التحقيق الا أنه انسحب دون أن يدل بجميع أقواله ورفض الاستمرار فى التحقيق . ولا يعيب قرار الاحالة النص عليه بعدم صلاحية رئيس الهيئة التأديبية الدكتور (. . . .) ذلك أن الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء مشكلة برئاسة الدكتور (. . . .) طبقا لقرار مجلس النقابة الصادر فى ٢٠/٤/١٩٧٨ ولا يعيب قرار احالة المدعى الى الهيئة التأديبية وجود مانع يجعل رئيس الهيئة التأديبية غير صالح قانونا لمحاكمة المدعى تأديبيا وفى وسع المدعى طرح السبب القانونى والسبب الثالث من اسباب طعنه على قرار الاحالة على الهيئة التأديبية المختصة وفى رقابة مشروعية قرار احالة المدعى الى الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء تقف رقابة المحكمة عند حد التثبيت من صدور قرار الاحالة من جهة ناطق بها قانون الاطباء اصدار قرارات احالة الاطباء اعضاء النقابة الى الهيئة التأديبية ، ومن قيام قرار الاحالة بحسب الظاهر على سببه المبرر له قانونا وهو وجود المخالفة التأديبية او الخروج على أحكام قانون نقابة الاطباء أو الإخلال بأداب

مهنة الطب وتقاليدها أو الامتناع عن تنفيذ قرارات النقابة أو ارتكاب الأمور المخلة بشرف المهنة أو التي تحط من قدرها أو الاعمال في عمل يتصل بالمهنة ولا تملك المحكمة وهي بصدد رقابة مشروعية قرار احالة المدعى الى الهيئة التأديبية فحص وتحخيص الوقائع المكونة لركن السبب في قرار الاحالة حتى لا تتحول الى المحكمة التأديبية موضوعية حيث لا يخولها القانون هذه السلطة . ومتى كان قرار احالة المدعى الى الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء الصادر من مجلس النقابة العامة للطباء في ١٠/١/١٩٨٠ قد صدر من مهنة تملك قانونا سلطة اصداره طبقا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ وكانت اسباب الطعن عليه جميعها في غير محلها وكان ثمة اتهامات متعلقة بأسلوب ممارسة مهنة الطب منسوبة الى المدعى ، فان قرار الاحالة له الى الهيئة التأديبية بنقابة الاطباء يكون لهذه الاسباب قد استوفى اوضاعه القانونية ويكون الطعن عليه بطلب وقف التنفيذ وبطلب الالفاء في غير محله ، الامر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى والزام المدعى بمصروفاتها - ولا مصروفات على الطعن لاقامته من رئيس هيئة مفوضي الدولة .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ، ورفض الدعوى ، والزام المدعى بمصروفات الدعوى ، ولا مصروفات عن الطعن .

(طعن ١٥١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

القرارات الصادرة من قائد الجيش الثالث الميداني باسبغها استيلاء وحدات القوات المسلحة على ارض النزاع هو قرار من طبيعة ادارية لاتصاله بالشئون والمسائل اليومية المعتادة وادارة اعمال القوات المسلحة ولا يعلق بالاجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة في الداخل والخارج ودعم اركان الامن كما لا يتصل بعمليات الحرب ولم يصدر كنتيجة مباشرة

العمليات الحربية - لا يعتبر هذا القرار من اعمال الحرب ولا يدخل ضمن اعمال السيادة بل يعتبر عملا اداريا بطبيعته ويخضع لرقابة القضاء الادارى ويدخل الفصل فى طلب وقف تنفيذه والغائه فى الاختصاص الوظيفى والتنوعى لمحكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاوراق بحسب الظاهر وبالقدر اللازم للفصل فى الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه انه جاء فى كتاب الادارة العامة للقضاء العسكرى ان الارض المتنازع عليها كانت تستخدم استراحة للوحدة ٨٩٨٨ وقت أن كانت تحت قيادة (.) (المدعى الأول) وتستخدمها حاليا الوحدة رقم ١٤٥٨ وقد جرى هذا الاستخدام من سنة ١٩٧٣ حتى الان . وقد استغل المدعى الاول سلطته فى الوحدة العسكرية واستولى على الارض التى كانت تستخدمها الوحدة العسكرية قيادته . وجاء فى كتاب مديرية الاسماعيلية للاصلاح الزراعى تفتيش املاك الاسماعيلية (التعديلات) المؤرخ ١٩٨١/٥/٢٣ أن المدعين تقدما الى التفتيش بطلب فى ١٩٨٠/٢/١٨ لربط قطعة أرض املاك دولة باسميهما بناحية كسفرية واضعين اليد عليها بالمبانى وبمعاينة الارض اتضح ان مساحتها ١٢٤٨ مترا بالمبانى ضمن انقطة ٤٧٠ بفائدة بحوض سيراليوم الشرقى ٢ قسم ٣ الساحل ويرجع تاريخ الاشغال الى عام ١٩٧٨ والتعدى عبارة عن سكن وحظيرة للدواجن وسور بالمبانى من الجهة القبلىة وبداخل الارض مظهر وبعض الاشجار ومستخدمه مصيف وقد اعترف المدعيان بملكيه الحكومة الصريحة لهذه الارض وتعهدا بسداد الربيع المستحق عليها بالفئة التى تقدرها الاملاك وسداد جميع المستحقات عليها من تاريخ الاشغال وتم اخذ اقرار عليها بذلك وتحذر محضر معاينة بحضور شيخ الناحية وان بناء على ذلك تم ربط الارض المتنازع بشأنها كوضع يد للمدعين وبفئة ايجارية مقدارها ٢٠٠ مليم للمتر المربع سنويا من اول سنة ١٩٧٨ وحتى سنة ١٩٨٠ ثم المعنى ربط المباني بعد ازالة المباني المقامة على الارض وزراعتها ثم توقف الحصر عن هذه الارض من أول سنة ١٩٨١

سواء بالمباني او الزراعة تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي للمحافظة بايقاف الربط على ساحل البحيرات المرة حيث اعتبرت المنطقة سياحية وانشي لها جهاز خاص بالمحافظة . واذاف التفتيش ان قطعة الارض المتنازع عليها هي املاك (اميرية) ملك للدولة ولا يوجد عقد ايجار بين الاملاك وبين المدعين وجاء في كتاب متعلقة املاك الاسماعيلية (تعديلات) مديرية الاسماعيلية للاصلاح الزراعى المؤرخ ١٧/٢/١٩٨١ رقم ١٣٨ انه لا يوجد عقد ايجار مبرم بين المدعين والادارة وانه يتم ربط المباني بطريق التمدى وربط الزراعة بطريق حصة الحقية وفي الحالتين يحصل الربح المستحق للدولة من المنتفع او المنطقة التى تقع ضمنها ارض النزاع تابعة لجهاز تنمية وتطوير ساحل البحيرات المرة كمطقة سياحية لمحافظة الاسماعيلية . وجاء فى كتاب مديرية المساحة بالاسماعيلية المؤرخ ١٧/٣/١٩٨١ انه بالرجوع الى سجلات المساحة اتضح ان القطعة رقم ٤٧٠ بحوض سرايوم الشرقى رقم ٢ قسم ثالث مسطحها ١١ س ر ١٣ ط ٥ هـ هي املاك اميرية . وجاء فى كتاب قيادة الجيش الثالث الميدانى شعبة العمليات المؤرخ ١٥/٤/١٩٨١ ان قطعة الارض المتنازع عليها يقيم فيها قوات العسكرية تباعا بعد ان تسلمها من القوات البريطانية سنة ١٩٥٤ عند جلائها عن ارض مصر سنة ١٩٥٤ والمسمى الاول كان يعمل ويقيم فى الوحدة العسكرية المتمركزة فى ارض النزاع هي ارض ملك للقوات المسلحة وتقع فى ارض معسكرات القوات المسلحة ولا يعقل ان يمتلك احد الافراد قطعة من الارض داخل حدود احد معسكرات القوات المسلحة . وقد تشكلت لجنة فى القوات المسلحة لدراسة الموضوع انتهت الى عدم قانونية عقد التنازل عن وضع اليد المقدم من المدعين وانه لاحق للمدعين فى وضع اليد او تملك ارض النزاع التى يتبقى ان تستمر فى حيازة القوات المسلحة العسكرية . وبناء على رأى اللجنة صدر قرار قائد الجيش الثالث الميدانى بان يحتفظ قائد اللواء ١٦٦ على ارض النزاع ويكون مسئولوا عنها مسئولية كامية وتقوم النيابة العسكرية بالتحقيق واخطار المدعين بعدم التعوض للقوات المسلحة فى حيازتها لارض النزاع . وبموجب كتابى القوات المسلحة المؤرخين ٣/٧/١٩٨٠ اخطر المدعين بانه لا حق لهما فى وضع اليد او تملك ارض النزاع .

ومن حيث انه ليس من ريب أن القرار المطعون عليه والصادر من قائد الجيش الثالث الميداني في ١٩٨٠/٧/٣ باستمرار استيلاء وحدات القوات المسلحة على أرض النزاع هو قرار من طبيعة إدارية لاتصاله بالشئون والمسائل اليومية المعتادة في إدارة أعمال القوات المسلحة ولا يتعلق بالاجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة في الداخل او الخارج ودعم اركان الامن كما لا يتصل بعمليات الحرب ولم يصدر كنتيجة مباشرة العمليات الحربية ولذلك لا يعتبر هذا القرار من أعمال الحرب ولا يدخل ضمن أعمال السيادة بل يعتبر عملاً إدارياً بطبيعة ويخضع لرقابة القضاء الإداري ويدخل الفصل في طلب وقف تنفيذه والفائه في الاختصاص الوظيفي والنوعى لمحكمة القضاء الإداري . واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعد اختصاص المحكمة ولائها بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها فإن هذا القضاء - في مسألة الاختصاص - يكون قد جاء مصادفاً صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن على الحكم المطعون فيه في مسألة الاختصاص في غير محله حقيقة بالرفض - في هذا الشق منه .

ومن حيث انه من موضوع الطلب المستعجل - فانه يبين من الاوراق بحسب الظاهر أن أرض النزاع من أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص) كما هو ثابت من كتب مديرية المساحة بالاسماعيلية وتفتيش املاك الاسماعيلية للاصلاح الزراعى ، وانه لا توجد علاقة ايجارية من اى نوع بين المدعين من ناحية وبين الجهات الادارية صاحبة الولاية على أرض النزاع وان ما يتم تحصيله من المدعين من مال عن هذه الارض ليس اكثر من مقابل الانتفاع بأرض حكومية تم وضع اليد عليها خفيه وبلا رضاء ومقبول مسبقين من جانب الادارة . والثابت من الاوراق بحسب الظاهر أيضاً أن أرض النزاع تنتفع بها القوات المسلحة وتتمركز فيها بعض وحدات الجيش الثالث الميداني . وان المدعى الاول كان قائد احدى - الوحدات العسكرية التي عسكرت في أرض النزاع وانه (شيد) عليها استراحة من مواد بنناء مملوكة للقوات المسلحة وكما تنكر الادارة كل علاقة ايجارية مع المدعين عن

ارض النزاع فانها تنكر كل علاقة تقيم للمدعين اى حق عينى على الارض المذكورة ، فالمدعيان لا يستأجران ارض النزاع ولا يملكانها ولا يضمنان اليد عليها لان الارض المذكورة فى الحيازة الفعلية لبعض وحدات الجيش الثالث الميدانى وكانت دائما فى حيازة القوات المسلحة المصرية بعد انتهاء الاستيلاء عليها بواسطة قوات الجيوش البريطانية حتى سنة ١٩٥٤ التى تحقق فيها جلاء تلك القوات الفاصبة عن ارض مصر ومن ذلك الوقت ظلت ارض النزاع فى حيازة القوات المسلحة المصرية دائما . وبناء على ذلك يكون القرار الصادر من قائد الجيش الثالث الميدانى باستمرار تحفظ القوات المسلحة على ارض النزاع وعدم تسليمها للمدعين بحسب الظاهر سائما ومطابقا للقانون . ويكون طلب الحكم بوقف تنفيذه فى غير محله بعدم قيامه على اسباب ترجع الحكم فى الموضوع بالفائه . واذ قضى الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون فى هذا القضاء فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بالفائه فى هذا الشق من قضائه والحكم برفض طلب وقف التنفيذ والزام المدعى بمصروفات هذا الطلب .

ومن حيث انه لا تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه فى قضائه الصادر فى طلب وقف التنفيذ ، وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار الصادر من قائد الجيش الثالث الميدانى باستمرار انتفاع القوات المسلحة بأرض النزاع ، والزام المدعين بمصروفات هذا الطلب .

(طعن ١٩٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفاء قسرا الوزير المختص بنتجيه عضو أو أكثر من أعضاء مجلس ادارة إحدى شركات القطاع العام - قرار التنحية قرار ادارى يصدره الوزير المختص بما يملكه من

سلطة عامة فرضها القانون - لوجه لحد الازر الشخصية الاعتبارية الخاصة
شركات القطاع العام الى ما يفرج عن اختصاصات اجهزتها الذاتية ولا يدخل
فيها عمله لتسيير الشركة ادارة ورقابة - اساس ذلك •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار الوزير المختص بتنحية عضو أو أكثر من أعضاء
مجلس ادارة أحد من شركات القطاع العام انما يصدرها بمشروعية القانون
دون الاضرار بمصلحة العمل في تلك الشركات وحفظا لأموال الدولة القائمة على
استثمارها وقد عهد الى الوزير المختص السسير على رعايتها وان يكف من
جانبه بأسى من يتهددها في مجلس ادارة الشركة اذا قدر من خطر الامر مالا
يحتمل ان يرجا الى انعقاد الجمعية العمومية لتمخص عمل مجلس الادارة
واداء كل من اعضائه • ويأتى قرار الوزير بتنحية عضو مجلس الادارة الذى
يخشى ضره تدبيراً معجلاً من خارج اجهزة الشركة ليعدل جهاز الادارة فيها ،
وقد جرى نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على ان يستمر
صرف مرتبات الاعضاء الذين ينحون ومكافآتهم اثناء مدة التنحية ، وعلى ان
ينظر خلال هذه المدة فى شأنهم وللوزير تعيين مفوض او اكثر لمباشرة سلطات
مجلس الادارة او رئيسه ، ولا يجاوز القرار بهذه المشابة الى شىء يتعلق
بعلاقة عضو مجلس الادارة بالشركة باعتباره عاملاً فيها • ويكون قرار
التنحية قراراً ادارياً يصدره الوزير المختص بما يملكه من سلطة عامة فرضها
القانون ولا يغير من ماهية هذه السلطة ولا من طبيعة القرار الصادر عنها
ان يسود النص عليها فى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام
الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ . باعتبار هذه الشركات من اشخاص
القانون الخاص الاعتبارية وقد اسبغ عليها المشرع شكل شركات المساهمة
فلا تخضع فى ادارتها ولا فى علاقاتها بالعاملين فيها لاحكام القانون الادارى
ذلك ان موضع النص فى اطار التشريع لا يغير من طبيعة الحكم القانونى
الذى يتضمنه ، وشركة القطاع العام ، وان اعتبرت من شركات المساهمة ،
الا ان القانون قد اختصها ببعض احكام متميزة اقتضتها ملكية الدولة

رؤوس أموالها ، ولا وجه لمد اثار شخصيتها الاعتبارية الخاصة الى ما يخرج عن اختصاصات اجهزتها الذاتية ولا يدخل فيما تعمله لتسيير شئون الشركة ادارة ورقابة . ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب في اعتباره قرار تنحية المدعى عن عضوية مجلس ادارة شركة القطاع العام قرارا اداريا لايقبل دفع بعدم اختصاص قضاء مجلس الدولة بنظره ويتعين رفض ما قضاة الطعن عليه في ذلك .

(طعن ١٤١٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

الاعانة المقررة للمدارس الخاصة الغائصة لاحكام قانون التعليم الخاص رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ هي اعانة اوجب القانون صرفها لهذا المدارس وسيتمد القانون على هذه المدارس اصل الحق في هذه الاعانة من احكام القانون - موقف الادارة المتمثل في الامتناع عن صرف هذه الاعانة اذا ما توافرت شروط منحها يشكل قرارا اداريا سلبيا بالامتناع عن صرفها بينما هي واجبة بحكم القانون - دخول هذه المنازعة حول هذا القرار في الاختصاص الولائي لبحاكم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على احكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ انه اخذ منهج القوانين السابقة عليه في تحديد المسائل التفصيلية التي تدخل في الاختصاص الوظيفي لحكم مجلس الدولة في الفقرات الثلاثة عشرة الاولى من المادة العاشرة ، ثم انفرد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بحكم مستحدث اوردته في الفقرة الرابعة عشرة من المادة العاشرة يجعل محاكم مجلس الدولة بموجبه ولاية الفصل في « سائر المنازعات الادارية » وقد اصبح مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري . بموجب هذا الحكم المستحدث ، ولأول مرة - هو قاضي القانون العام في المنازعات الادارية . بيد ان كان اختصاصه بنظر هذه المنازعات مقصورا على ما تجلده

نصوص قانون مجلس الدولة على سبيل الحصر من هذه المنازعات . وليس من ريب أن الإعانة المقررة للمدارس الخاصة الخاضعة - لأحكام قانون التعليم الخاص - أوجب القانون صرفها لهذه المدارس ويستند القائمون على هذه المدارس أصل الحق في هذه الإعانة من أحكام القانون ، ومن ثم فإن موقف الإدارة المتمثل في الامتناع عن صرف هذه الإعانة إذا ما توافرت شروط منحها يشكل قرارا إداريا سلبيا بالامتناع عن صرفها بينما هي واجبة بحكم القانون وتدخل المنازعة حول هذا القرار في الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة ، كما تدخل في الاختصاص النوعي والمحلي لمحكمة القضاء الإداري دائرة المنصورة - طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة وقرار رئيس مجلس الدولة بإنشاء دائرة لمحكمة القضاء الإداري بمدينة المنصورة . واذ قضت محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالزمام المدعى بالمصروفات فإن هذا الحكم يكون قد جاء معينا في القانون بما يوجب الحكم بالفائه ، وباختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى وبأحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة للحكم في موضوعها .

ومن حيث أنه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى ، وبأحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري دائرة المنصورة للحكم في موضوعها مجددا ، مع إبقاء الفصل في المصروفات للحكم الذي تنتهي به الخصومة ، ولا مصروفات عن الطعن المقام من هيئة مفوضى الدولة .

(طعن ٨٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي - الطعن على قرار لجنة الاعتراضات ليس في أسفار نتيجة الانتخاب

عن فوز المطعون في صفته او غيره من المرشحين ما ينزع عن المحكمة اختصاصها بنظر الدعوى .

ملخص الحكم :

من حيث ان المنازعة الماثلة ليست طعنا في صحة عضوية احد اعضاء مجلس الشعب مما وسد اختصاص الفصل فيه لمجلس الشعب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور ووفقا للاجراءات الواردة بها وبالمادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وليس فيما يسفر عنه وجه الحكم في هذه المنازعة ما يبطل عضوية احد اعضاء المجلس ، اذ ان ابطال العضوية مناطه صدور قرار به من مجلس الشعب باغلبية ثلثي اعضائه . وواقع الامر ان المدعى انما يطعن في قرار لجنة الاعتراضات - كلجنة ادارية ذات اختصاص قضائي ، بحكم تشكيلها المتميز وطبيعة نشاطها - برفض طعنه في الصفة التي اثبتت لاحد المرشحين عن الدائرة ٦ بمحافظة الشرقية . والقرار الطعن محض افصاح عن ارادة اللجنة التي عبرت عنها بمقتضى السلطة المخولة لها قانونا وهو بهذه المثابة قرار اداري مما اسند اختصاص التعقيب عليه الى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الاصيل بالفصل في المنازعات الادارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور وما خول بصريح نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائي ، ولا سبيل بعدئذ الى ان يفلت هذا القرار من الرقابة القضائية او ان ينأى به عن قاضيه الطبيعي او الى ان يخلط بينه وبين طعون صحة العضوية التي استأثر مجلس الشعب بالفصل فيها - وليس في اسفار نتيجة الانتخاب عن فوز المطعون في صفته او غيره من المرشحين ما ينزع عن المحكمة اختصاصها بنظر الدعوى اذ لا يتعدل هذا الاختصاص الا بقانون مضافا الى ان المدعى وعلى ما سلف البيان لم يطلب في دعواه ابطال عضوية احد اعضاء مجلس الشعب وانما طلب الفاء قرار ما تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيه طبقا للقانون ومما لا يملك مجلس الشعب

التصدي لالفائه ، ومن ثم فان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى من شأنه ان يحجبها عن اختصاصها الذى عينه لها قانون مجلس الدولة ويحول بين المدعى والدجوء الى قاضيه الطبيعى وفقا لما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور .

ومن حيث انه لما تقدم يفدو الحكم الطعين وقد اخطأ تطبيق القانون وتاويله مما يتعين معه الحكم بالفائه باعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مع الزام وزارة الداخلية مصروفات الطعن .

(طعن ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٦)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

طلب الفاء قرار الجهة الادارية ممثلة فى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية السلبى بالامتناع عن الفاء الخصم الذى تم بمناسبة التحويل الذى اجرته المدعية من حسابها غير المقيم لدى احد البنوك المحلية الى حساب احدى السفارات الاجنبية بالقاهرة - هذه المنازعة ادارية بطلب الفاء قرار ادارى وليست منازعة تجارية - اختصاص محاكم مجلس الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفوع التى اثارتها الحكومة فى الدعوى والطعن المائل والصفه وسابقة الفصل فى الدعوى ، فجميعها مردوده ولا مسند لها من القانون ، وذلك أن اختصاص القضاء الادارى ينظر تلك المنازعة قائم نظرا الى أن محل الدعوى مثار الطعن - وعلى ما يبين من عريضتها - هو طلب الفاء قرار الجهة الادارية ممثلة فى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية - السلبى بالامتناع عن الفاء الخصم الذى تم فى ١٩٧٤/٤/١ بمناسبة التحويل الذى اجرته المدعية من حسابها غير المقيم لدى بنك الاسكندرية فرع قصر النيل الى حساب السفارة الفرنسية

بالقاهرة ، وبهذه المثابة كانت المنازعة إدارية بطلب إلغاء قرار إداري وليست منازعة تجارية ولذا تختص بها محاكم مجلس الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

(طعن ٤٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٢)

قاعدة رقم (٢٤٥)

الباب :

مؤدى نص المادة ٩٥ من قانون التعاون الانتاجى الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ أن لكل ذى شأن حق التظلم والطعن القضائى فى القرارات الصادرة من الجهات الادارية ذات الاختصاص فى بعض الشئون المتعلقة بالمنظمات التعاونية ومن بينها القرارات الخاصة برفض طلبات شهر هذه المنظمات على اختلاف أنواعها - سلوك طريق التظلم قبل اللجوء الى القضاء بطلب إلغاء تلك القرارات على أن يقدم التظلم فى ميعاد معين الى لجنة يتوافر فى تشكيلها العنصر القضائى الى جانب العناصر الفنية المتخصصة فى المجال التعاونى - التظلم أمام هذه اللجنة كشرط للجوء الى القضاء بطلب إلغاء تلك القرارات على أن يقدم التظلم فى ميعاد معين الى لقبل دعوى الإلغاء - عدم صدور قرار من سلطات الاختصاص بتشكيل اللجنة - لا يكون لصاحب الشأن سوى اللجوء الى قاضيه الطبيعى رأسا للطعن فى القرارات سائلة الذكر - لا يقصد من نص المادة ٦٨ من الدستور أن يكون حق التقاضى معلقا على محض هوى الإدارة او متوقف على مشيئتها واختيارها - تراخى جهة الادارة فى اصدار قرار تشكيل اللجنة المختصة بنظر التظلمات من هذه القرارات ينطوى فى حقيقة الامر على مصادرة لحق التقاضى بإجراء من جانب جهة الادارة وحدها والحيولة بين ذوى الشأن وبين اللجوء الى القضاء باعتباره الملاذ الطبيعى الذى يلجأ اليه الناس طلبا للانصاف والحماية من المظالم - اختصاص مجلس الدولة بنظر دعاوى إلغاء هذه القرارات بصرف النظر عن عدم اتخاذ الاجراء الذى يوجبه القانون قبل رفضها وهو التظلم السابق لتعذرده فعلا وقانونا .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه وقد صدر من الجهة الادارية المختصة - بمقتضى ما لها من سلطة على القانون - برفض طلب شهر الجمعية الانتاجية

لعمال فرز الحاصلات الزراعية فانه يعد قرارا نهائيا اجاز القانون التنظيم منه ، وهذا لا يتأتى الا بالنسبة للقرارات الادارية النهائية القابلة للتنفيذ ومن ثم يختص القضاء الادارى بالفصل فى طلب الغاء ذلك القرار طبقا لنص المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث انه فى ضوء ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بأن نظر القرار المشار اليه هو مما يخرج عن حدود ولاية القضاء الادارى فانه يكون قد خلط بين مسألتين هما عدم الاختصاص وعدم القبول . مما لاشك فيه ان محكمة القضاء الادارى التى اصدرت الحكم تختص اصلا بالفصل فى طلب الغاء القرار المتقدم بحسبانه قرارا اداريا نهائيا ، ولا يغير من طبيعته هذه اشتراط سلوك طريق التظلم قبل رفع الدعوى الخاصة بالالغاء ففى عن البيان أن ما يترتب على مخالفة هذا الحكم من آثار أن يتمثل فى جعل سلطة المحكمة فى نظر تلك الدعوى منتهية لتخلف شرط خاص من الشروط المقررة لقبولها . واذا كان الشرط المذكور هو بمثابة قيد يرد على الدعوى التى ما شرعت الا لحماية الحق ، فانه لا شأن له على الاطلاق بامر اختصاص المحكمة بنظر الدعوى او عدم اختصاصها ، بمعنى انه لاينزع هذا الاختصاص من المحكمة ولا يسلبها اياه متى كان ثابتا لها وفقاصلا للاصول العامة فى التشريع ، وانما يقتصر اثره على منع المحكمة من سماع الدعوى بعدم قبولها . ومتى كان الامر كذلك وكانت محكمة القضاء الادارى قد ذهبت غير هذا المذهب حيث قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة بطلب الغاء القرار الصادر من مديرية التعاون الانتاجى بمحافظة الاسكندرية برفض طلب شهر الجمعية التعاونية الانتاجية لعمال فرز الحاصلات الزراعية بالاسكندرية فانها تكون قد خالفت صحيح حكم القانون .

ومن حيث انه من ناحية اخرى ، فانه ولئن كان المشرع قد نظم طريقا معينة للطعن قضاء فى قرارات الجهات الادارية المختصة الصادرة فى بعض الامور الخاصة بالمنظمات التعاونية ومن بينها تلك المتعلقة برفض

طلب شهر هذه المنظمات وواجب بمقتضى تلك الطريق اتخاذ اجراء معين قبل سلوك طريق الطعن ويتمثل هذا الاجراء فى التظلم من القرارات المذكورة الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٩٣ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الا انه من الطبيعى القول بان اعمال هذا الحكم انما يتوقف على قيام اللجنة فعلا اى ان يكون قد صدر قرار من سلطات الاختصاص بتشكيلها وتحديد الاجراءات الخاصة بالتظلم امامها . فاذا لم تكن اللجنة قد برزت الى حيز الوجود لعدم صدور قرار بتشكيلها فلا يكون امام صاحب الشأن من سبيل - والحال هكذا - سوى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى راسا للطعن فى القرارات المتقدم ذكرها ولو قبل بغير ذلك لادى الامر الى حرمان ذوى الشأن من ممارسة حقهم الاصيل فى التقاضى وهو حق حرص الدستور على التاكيد عليه بالنص فى المادة ٦٨ منه على ان « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى » ثم انه من غير المتصور ان يكون حق التقاضى معلقا على محض هوى الادارة او متوقفا على مشيئتها واختيارها فان شأت اغلقت ابواب التقاضى امام الناس بالنسبة للقرارات المشار اليها ، وذلك بتراخيها او امتناعها لمدة غير معلومة عن اصدار قرار بتشكيل اللجنة المختصة بنظر التظلمات من هذه القرارات ، وان شأنت فتحت السبيل امامهم للطعن فى ذات القرارات وتلك بغير شك نتيجة شاذة تنطوى فى حقيقة الامر على مصادرة لحق التقاضى باجراء من جانب جهة الادارة وحدها والحيلولة بين ذوى الشأن وبين اللجوء الى القضاء باعتباره الملاذ الطبيعى الذى يلجأ اليه الناس طلبا للانصاف والحماية من المظالم .

ومن حيث ان الثابت ان الطاعن ابلغ بقرار الجهة الادارية المختصة برفض طلب شهر الجمعية التعاونية مثار النزاع فى ١٧/١/١٩٧٧ ، وانه رفع دعواه بطلب الغاء هذا القرار بتاريخ ٢٦/١/١٩٧٧ اى فى وقت كان قدمضى على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر فى ١٨/١/١٩٧٥ اكثر من سنة واربعة اشهر ، ومع ذلك لم يكن قد صدر القرار الخاص بتشكيل اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٣ من هذا

القانون ، كما لم يكن ثمة أجل محدد أو معلوم يصدر فيه هذا القرار مما ينبغي الا يكون لعدم صدور ذلك القرار أى أثر على حق الطاعن فى الطعن على قرار رفض شهر الجمعية التى يمثلها وبالتالي تكون دعواه المرفوعة فى هذا الشأن امام القضاء الادارى مقبولة شكلا لرفعها فى الميعاد بصرف النظر عن عدم اتخاذ الاجراء الذى بموجبه القانون قبل رفعها وهو التظلم السابق لتعذرده فعلا وقانونا .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه ، اذ انتهى الى عدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى المذكورة فانه يكون قد وقع مخالفا للقانون ويتعين من ثم القضاء بالفائه ، والحكم باختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى ، وباعادتها اليها للفصل فيها ، مع الزم الجهة الادارية بمصاريف الطعن .
(طعن ١٢٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

قرار بالاستيلاء على اطيان احد الأفراد على اعتبار انه قد فروخت عليه الحراسة - هذا الشخص لم يكن من بين المفروض عليهم الحراسة - فيلم هيئة الاصلاح الزراعى بتاجير اطيان هذا الشخص لصغار المزارعين على اعتبار انه خاضع للحراسة - مطالبة هذا الشخص باعادة وضع يده على الاطيان التى يملكها وتسليمها اليه تسليما فطريا من تحت يد المستأجرين استنادا الى عدم نفاذ العقود التى أبرمتها الهيئة العامة الاصلاح فى حقه - المنازعة حول صحة عقود الايجار سالفة الذكر وحيازة الاراضى التى يملكها هذا الشخص هى منازعة مدنية بحتة - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظرها - احوالها الى المحكمة المختصة وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن الطاعن يهدف من طعنه الى الحكم بأحقية فى إعادة وضع يده على الأطيان التى يملكها وتسليمها اليه

تسليماً فعلياً من تحت يد المستأجرين لها استناداً الى عدم نفاذ العقود التي أبرمتها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتأجير هذه الأقطان في حقّه ، وينص الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بغير ذلك ، ولا ريب أن المنازعة في هذا الخصوص ، وهي تدور حول صحة عقود الإيجار سالفة الذكر وحيازة الأرض التي يملكها الطاعن ، هي منازعة مدنية يحث تخضع لأحكام القانون المدني وتنتأ من ثم عن الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى أن الطاعن لم يعترض على عقود الإيجار سالفة الذكر وأنه قام باستلام الأجرة من المستأجرين لأطيانه مما قد يعتبر رضاء منه بهذه العقود وتسرى بذلك في حقّه ، فانه يكون قد تصدى للفصل في أمر لم يعقد القانون بمحاكم مجلس الدولة ولاية الفصل فيه بل أسند هذا الاختصاص لمحاكم القضاء العادي ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين لذلك القضاء بالفائه فيما قضى به في هذا الشأن وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى في هذا الخصوص .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أن ، على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية . فانه يتعين على هذه المحكمة أن تأمر بإحالة الدعوى في شقها المذكور الى محكمة المنيا الابتدائية باعتبارها المحكمة المختصة بنظرها مع أبقاء الفصل في المصروفات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة : « بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض طلب المدعي إعادة وضع يده على الأقطان المسجلة الى المستأجرين وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذا الطلب وبإحالته الى محكمة المنيا الابتدائية للفصل فيه وأبقت الفصل في المصروفات » .

(طعن ٩٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٣)

المبدأ :

اختصاص محاكم مجلس الدولة - مناعة كون القرار المطعون فيه قرارا اداريا المعنى الاصطلاحي للقرار الادارى - عقد ايجار ليست الادارة طرفا فيه - تدخل الجهة الادارية بوصفها سلطة علمه يتحويل العين المؤجرة الى مرفق عام تديره الدولة - قرار ادارى بما يختص القضاء الادارى برقابته - القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى - خطأ فى تطبيق القانون .

ملخص الحكم :

ان اختصاص محاكم مجلس الدولة منوطا بكون القرار الادارى المطعون فيه قرارا اداريا بالمعنى الصحيح للقرار الادارى فى تطبيق قانون مجلس الدولة وفى فقه القانون الادارى ، ومن ثم تختص بالحكم بوقف تنفيذه بصفة مستعجلة وطلب الغائه .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم ، فان قرار وزير السياحة والطيران المدنى بتحويل مبنى مطابخ الحرمك بالمنتزه الى مرفق عام تديره رئاسة الجمهورية - لا بوصفه أحد أطراف عقد الأيجار المبرم بين شركة المنتزه والمقلم وبين مورث المدعين بشأن تأجير الدور الأرضي الملحق بمبنى مطابخ الحرمك القديمة لفرض السكن - لأن الإدارة ليست طرفا فى هذه العلاقة الايجارية - ولكن بوصفه سلطة ادارية عامة فى شأن من شئون ادارة مرفق عام هو قصر المنتزه وما يتصل به من مبانى ملحقة ومجاوره . ثم صدر قرار محافظ الاسكندرية تنفيذا لقرار وزير السياحة والطيران المدنى ، وبذلك يكون الطعن واردا على قرار ادارى صادر من سلطة ادارية فى شأن من شئون ادارة مال عام هو قصر المنتزه ووضعه بأكمله مع ملحقاته تحت رئاسة الجمهورية وبهذه الصفة يكون القرار الادارى المطعون فيه قرارا اداريا مما يدخل فى الاختصاص الولائى النوعى لمحكمة القضاء الادارى ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة القضاء

الادارى بالاسكندرية ينظر الدعوى وباحالتها الى محكمة الاسكندرية الابتدائية فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون - الأمر الذى يوجب الحكم بالفائه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ينظر الدعوى باختصاص دائرة القضاء الادارى بالاسكندرية وباعادة الدعوى اليها للفصل فيها مجددا .

(طعن ١٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٥)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

قرار وزير السياحة والطيران المدني باخلاء مبنى المطايخ بمنطقة المنتزه من شغليه اداريا وتسليم المبنى المذكور بعد اخلائه الى رئاسة الجمهورية - هذا القرار قرار ادارى صادر من سلطة ادارية فى شأن من شئون ادارة مال عام هو قصر المنتزه ووضعه بأكمله مع ملحقاته تحت ادارة رئاسة الجمهورية حماية على الاختصاص الولائى والنوعى لمحكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

اختصاص محاكم مجلس الدولة مناطه أن يكون القرار المطعون فيه قرارا اداريا بالمعنى الاصطلاحي للقرار الادارى . أما اذا صدر القرار فى مسألة من مسائل القانون الخاص فانه يخرج عن عداد القرارات الادارية التى يختص بها محاكم مجلس الدولة وتناى بطبيعتها عن اختصاص الولائى لتلك المحاكم وفى خصوصية تلك المنازعة فان صدور قرار وزير السياحة بتحويل مبنى مطايخ الحرمك بالمنتزه الى مرفق عام تديره رئاسة الجمهورية ، وقد اصدر وزير السياحة هذا القرار لا بوصفه أحد أطراف عقد الايجار المبرم بين شركة المنتزه والمقطع وبين مورت المدعية بشئان تأجير الدور الارضى الملحق بمبنى مطايخ الحرمك القديمة لغرض السكن ، ولكن بوصفه سلطة ادارية عامة فى شأن من شئون ادارة مرفق عام هو قصر المنتزه وما يتصل به من مباني ملحقة ومجاوره ثم صدر قرار محافظ

الاسكندرية تنفيذا لقرار وزير السياحة • والتكليف القانوني لهذه الأجازة أنها تتضمن ترخيصا بالانتفاع بجزء من أموال الدولة العامة وعلى ذلك تكون المنازعة حول أحقية الإدارة إنهاء الترخيص بانتفاع المدعية بجزء من ملحقات قصر المنتزه • وعلى ذلك يكون طعن المدعية واردا على قرار ادارى صادر من سلطة ادارية فى شأن من شئون ادارة مال عام هو قصر المنتزه مما يدخل فى الاختصاص الولائى والنوعى لمحكمة القضاء الادائى طبقا لقانون مجلس الدولة •

(طعن ١٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٣)

ثانيا : دعاوى الجنسية :

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

اختصاص القضاء الادارى وحده بدعاوى الجنسية طبقا لاحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - شمول هذا الاختصاص للدعاوى الجنسية الاصلية وغيرها •

ملخص الحكم :

لا خلاف على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى الطعون التى ترفع بطلب إلغاء القرارات الصريحة التى تصدرها الجهة الادارية بالتطبيق لقانون الجنسية ، وكذا القرارات الحكيمة التى ترفض أو تمتنع الجهة المذكورة عن اتخاذها فى شأن الجنسية ، وفى طلبات التعويض عن هذه القرارات جميعا • ومناط الاختصاص فى هذه الحالة وفقا لنص الفقرتين الأخيرتين من المادة الثامنة ولنص المادة التاسعة من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وأن يكون طلب التعويض عن قرار من هذه القرارات • وغنى عن البيان أنه اذا ما أثيرت أمام

القضاء الإدارى مسألة أولية فى شأن الجنسية بصفة تبعية أثناء نظر منازعة أخرى أصلية معروضة عليه أو على القضاء العادى يتوقف الفصل فيها على الفصل فى تلك المسألة فانه يلزم الفصل فى المنازعة المتعلقة بالجنسية لامكان الفصل فى الدعوى الأصلية وذلك على تفصيل لا يحتمل المقام التعرض له فى الخصوصية الراحنة • وثمة الدعوى المجردة بالجنسية ، وهى الدعوى الأصلية التى يقيمها استقلالاً عن أى نزاع آخر أو أى قرار إدارى أى فرد له مصلحة قائمة أو محتملة وفقاً لنص المادة الرابعة من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية فى أن يثبت أنه يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو لا يتمتع بها إذا ما أنكرت عليه هذه الجنسية ونوزع فيها أو من كان يهيمه من الوجهة الأدبية الحصول على حكم مثبت لجنسيته احتياطاً لنزاع مستقبل • ويكون الموضوع الأصلى المباشر لهذه الدعوى هو طلب الحكم لرافعها بكونه مصرياً أو غير مصرى وتختصم فيها وزارة الداخلية بوصفها الطرف الآخر الذى يمثل الدولة فى رابطة الجنسية أمام القضاء ، لكى يصدر حكم مستقل واحد يكون حاسماً أمام جميع الجهات وله حجية قاطعة فى شأن جنسية المدعى بدلاً من أن يلجأ الى وزير الداخلية بالتطبيق لنص المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة لاعطائه شهادة بالجنسية المصرية ، بعد التحقق من ثبوت هذه الجنسية ، تكون لها حجيتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من الوزير المذكور • وقد كان المشرع الى ما قبل قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لا ينظم هذه الدعوى ولا يعين جهة القضاء المختصة بنظرها الا أن تكون فى صورة طعن بطلب إلغاء قرارى إدارى إيجابى أو سلبى صادر من وزارة الداخلية برفض الاعتراف لصاحب الشأن بالجنسية المصرية أو رفض تسليمه شهادة بها تاركاً قبولها للقواعد العامة بوصفها دعوى وقائية تهدف الى تقرير مركز قانونى وإلى حماية الحق الذاتى فى الجنسية استناداً الى المصلحة الاحتمالية • فلما صدر القانون المذكور استحدثت فى مادته الثامنة حكماً خاصاً بدعوى الجنسية يقضى بأن « يختص مجلس الدولة بمهمة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية ، ويكون

له فيها ولاية القضاء كاملة : أولا - ٠٠٠ تاسعا - دعاوى الجنسية ،
وهذا النص صريح فى اسناد الاختصاص الى القضاء الادارى دون غيره
بالفصل فى دعاوى الجنسية التى تكون له فيها ولاية القضاء كاملة ٢٠
ويتناول بداهة حالة الطعن بطلب الفاء القرارات الادارية الصريحة
والحكمية الصادرة فى شأن الجنسية واليهما ينصرف الحكم الوارد فى
الفقرة قبل الأخيرة من هذه المادة التى يشترط فى هذه الحالة أن يكون
مبنى الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين
أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتاويلها أو إساءة استعمال السلطة ٢١
كما يدخل فى مدلول عبارة « دعاوى الجنسية » التى وردت فى البند
تاسعا من المادة المذكورة الدعاوى الأصلية بالجنسية ، وآية ذلك - فى
ضوء ما سلف التنويه اليه من مناقشات أثناء إعداد مشروع القانون رقم
١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية - أنه لو قصر فهم هذه العبارة
على الطعون بطلب الفاء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الجنسية لما
كان لاستحداثها أى جدوى أو معنى يضيف جديدا الى ما استقر عليه
القضاء الادارى من اختصاصه بنظر هذه الطعون بحسب تشريعات مجلس
الدولة السابقة على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن أن القرارات التى
تصدرها السلطة التنفيذية تطبيقا لقانون الجنسية إنما تعتبر أعمالا ادارية
تخضع لرقابة القضاء الادارى لكون قواعد الجنسية من أوثق المسائل صلة
بالقانون العام وبالحقوق العامة والسياسية مما يخرجها من نطاق الأحوال
الشخصية من جهة ، ولكن ما تصدره الادارة من قرارات تنفيذا للتشريعات
الصادرة من الدولة فى شأن الجنسية لا يعتبر من جهة أخرى من الأعمال
المتعلقة بالسياسة العليا للدولة ويبعد تبعا لذلك عن دائرة أعمال السيادة
وهذا الا أن انصراف قصد الشارع فى قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ الى الدعاوى الأصلية بالجنسية الى جانب الطعون بطلب
الفاء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الجنسية يستنتج بجلاء من
استعماله اصطلاح « دعاوى الجنسية » لأول مرة فى البند تاسعا من
المادة الثامنة من هذا القانون ٢٢ وهو الذى درج على التحدث عن « الطعون ،
و المنازعات ، و الطلبات » عندما تكلم فى المادة الثامنة المشار اليها -

ومن قبل في مختلف قوانين مجلس الدولة المتعاقبة - عن المسائل التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فيها وبذلك حصر الشارع بالنص الجديد الاختصاص بنظر هذه الدعاوى فى القضاء الادارى وحده دون غيره ، وحسم بهذا النص ما كان قائما فى شأنها من خلاف بين القضاء العادى والقضاء الادارى .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

مدى اختصاص جهتي القضاء الادارى والمدنى بالفصل فى دعاوى الجنسية قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان قانون الجنسية العثمانى الصادر فى سنة ١٨٦٩ ، وكذلك قانون الجنسية المصرى الصادر فى سنة ١٩٢٦ ، وقانون الجنسية الصادر فى سنة ١٩٢٩ لم يبين أيهما - وكان ذلك قبل انشاء القضاء الادارى - الجهة القضائية التى تختص بنظر المنازعات الخاصة بالجنسية . وقد صدر بعد ذلك قانون انشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وجاء خلوا من النص بوجه خاص على الدعاوى المتعلقة بالجنسية فيما عدا ما نص عليه بصفة عامة فى البند (٦) من المادة الرابعة منه من اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى « الطلبات التى يقدمها الأفراد بالغاء القرارات الادارية النهائية » . وكذلك الحال فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة . وعندما وضع مشروع القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية اراد المشرع علاج هذا النقص بنص فى التشريع بحسم الخلاف فى الاختصاص القضائى بمنازعات الجنسية ويقضى بان تختص المحاكم المدنية الكلية بالنظر فى جميع المسائل المتعلقة بالجنسية سواء اكانت فى صورة دعوى أصلية أم فى صورة طعن فى قرار

من قرارات وزير الداخلية ، وذلك باعتبار الجنسية من عناصر الحالة المدنية ، على أن تمثل فيها النيابة العامة . ثم عدل المشروع بأن نص فيه على اختصاص المحاكم المدنية الكلية بالنظر فى دعاوى الاعتراف بالجنسية المصرية أما الطعن فى القرارات الادارية الصادرة فى شأن مسائل الجنسية المصرية فتختص به محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة . وقد اتجه رأى الى أن يعهد بالمنازعات فى مسائل الجنسية الى القضاء الادارى وحده ، سواء رفعت اليه بصفة أصلية أم فى صورة مسألة أولية فى خصومة أخرى ، أم طعنا فى قرار ادارى ، وذلك على أساس كون الجنسية من أنظمة القانون العام الذى يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات المتعلقة به . ثم رأى أخيراً حذف هذا النص اكتفاء بما لمحكمة القضاء الادارى من اختصاص فى هذا الشأن . وعلى هذا صند قانون الجنسية المشار اليه غفلا من نص يتناول بيان الجهة القضائية التى تسند اليها ولاية الفصل فى مسائل الجنسية . وهذا أيضاً هو ما أتبعه المشرع فى قانون الجنسية المصرية رقم ٩٣١ لسنة ١٩٥٦ الذى لم يتعرض لبيان الاختصاص القضائى فى منازعات الجنسية أو لحكم الدعوى الأصلية بالجنسية . كما أن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة لم يستحدث جديداً فى هذا الخصوص . ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، ونص لأول مرة فى البند تاسعا من مادته الثامنة على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى « دعاوى الجنسية » التى تكون له فيها ولاية القضاء كاملة .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٨)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بالجنسية - اشتراك القضاء العادى فى نظرها -
الاختلاف فى تفسير النصوص التى بنى عليها - زوال هذا الاشتراك على

أى حال يصدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة
فى الجمهورية العربية المتحدة .

ملخص الحكم :

ان اختصاص القضاء الوطنى بمنازعات الجنسية قد استفادة القضاء
المذكور من نص المادة ٩٩ من قانون المرافعات التى تقضى بأنه على النيابة
أن تتدخل فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالجنسية والا كان
الحكم باطلا ، وذلك لأن تدخل النيابة كطرف فى المنازعة قد شرع رعاية
لصالح الدولة - ومهما يكن من أمر فى اختصاص القضاء الوطنى فى
مسائل الجنسية على ما ثار حوله من جدل باعتبار أن مشروع قانون
الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ كان يتضمن النص على ذلك ، ثم أسقط
منه وجعل الاختصاص للقضاء الإدارى فى المادة ٢٤ منه - مهما يكن من
أمر فى ذلك فقد زال هذا الاشتراك فى الاختصاص بعد أن صدر القانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى الجمهورية العربية
المتحدة ، ناصا فى الفقرة التاسعة من المادة الثامنة منه على أن يختص
مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى دعاوى الجنسية ،
فأصبح وحده هو الجهة المختصة بالفصل فى تلك المسائل ، ويحوز قضاؤه
فيها حجية مطلقة على الكافة فى هذا الشأن بالتطبيق للمادة ٢٠ منه .
(طعن ٢٣٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/١٣)

ثالثا : دعاوى العقود الادارية :

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالعقود
الإدارية - يستتبع كزوما اختصاصه بالفصل فيما ينبثق عن هذه المنازعات
من أمور مستحقة ما دام القانون لم يسلبه ولاية الفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان القضاء الادارى يختص دون غيره بالفصل موضوعا فى منازعات العقود الادارية فيلزم أن يختص تبعا بالفصل فيما ينبثق منها من أمور مستعجلة ، ما دام القانون لم يسلبه ولاية الفصل فى الأمور المستعجلة التى تثيرها تلك المنازعات ويعهد بها الى جهة أخرى .

(طعن ٨٩١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٢٠)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالعقود الادارية - يختص ايضا بالفصل فيما يتفرع عن هذه المنازعات من أمور مستعجلة - مثال طلب تدب خبير .

ملخص الحكم :

لا كان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص دون غيره بالفصل فى المنازعات الخاصة بالعقود الادارية وذلك طبقا لما تقضى به المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فانه يختص تبعا بالفصل فيما يتفرع عن هذه المنازعات من أمور مستعجلة ومن ثم يدخل فى اختصاصه النظر فى طلب تدب خبير فى شأن نزاع قسام بخصوص العقد الادارى المبرم بين المدعى وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

(طعن ١٣٦١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى الأمور المستعجلة المنبثقة عن منازعات العقود الادارية - سلطان القضاء الكامل عند مباشرته بمجلسه

الولاية وحدوده - له سلطة تقدير عناصر الموضوع بحيث لا يعدله سوى قيام حالة الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق .

ملخص الحكم :

يملك القضاء الكامل عند مباشرته ولاية الفصل في الأمور المستعجلة سلطان التقدير لعناصر النزاع المطعون عليه ولا يحده في ذلك سوى قيام الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق . والاستعجال هو الضرورة الملحة التي توجب حل مؤقت لنزاع يخشى على الحق فيه من مضي الوقت ، لو ترك حتى يفصل فيه موضوعا . والاستعجال حالة مرنة غير محددة ليس ثمة معيار موحد لها يمكن تطبيقه في كل الأحوال بل ظواهر الاستعجال متعددة وقد تبرر في حالة وتختلف عنها في أخرى والمرجع في تقديره الى القضاء بحسب ظروف كل دعوى على حدتها . فإينما لمس هذه الضرورة كسأن تصديه للمسألة جائزا . وأما عدم المساس بأصل الحق فليس المقصود به عدم احتمال لحوق ضرر ما بأحد الطرفين بل أن الضرر قد يكون محتلا بل قد لا يقبل علاجاً أو إصلاحاً ، لأن ولاية الفصل في الأمور المستعجلة هي ولاية قضائية في أساسها ، والقضاء الكامل في مباشرتها وأن كان لا يفصل في أصل الحق إلا أنه يحيمه مؤقتاً متى تحسّن من تقديره لعناصر النزاع أن أحد الطرفين هو الأولى بالحماية فينشئ بينهما مركزاً وقتياً يسمح بتحمل المواعيد والإجراءات التي يقتضيها الفصل في الموضوع فهو ليس ممنوعاً من بحث الحقوق المتنازع عليها ومدى آثارها . بل له في هذا سلطات تقدير مطلق وإنما هو مقيد بالأ يقرر إلا حلولاً وقتية تحتفظ تلك الحقوق حتى يفصل فيها موضوعاً حتى ولو ترتب على تلك الحلول لحوق ضرر ما بأحد الطرفين .

(ملعن ٩٨٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٢٠)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

المتنازعة في شأن القرار الصادر استناداً الى عقد ادارى - اختصاص محكمة القضاء الادارى دون غيرها بالفصل في المنازعة المذكورة اختصاص

شامل مطلق لأصل تلك المنازعة وما يتفرع منها - يستوى في ذلك ما يتخذ منها صورة قرار إداري وما لا يتخذ هذه الصورة طالما توافرت في المنازعة حقيقة التعاقد الإداري - مقتضى ذلك أن القضاء الإداري يهمل في الوجه المستعجل من هذه المنازعة لا على اعتبار أنه من طلبات وقف التنفيذ المتفرعة من طلبات الإلغاء بل على اعتبار أنه من الطلبات الفرعية المستعجلة التي تعرض على قاضي العقد .

ملخص الحكم :

إذا كان الظاهر من الأوراق أن القرار منازع قد صدر من منطقة بور سعيد الطبية وأكده وزارة الصحة استنادا إلى المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة الخاصة بالمناقصات والتوريدات الملحق بالعقد المبرم بين المنطقة والمدعى ، ومن ثم فإن المنازعة في شأن هذا القرار تدخل في منطقة العقد الإداري فهي منازعة حقوقية وتكون محلا للطمح على أساس استبعاد ولاية القضاء الكامل لمحكمة القضاء الإداري دون ولاية قضاء الإلغاء . فتفصل المحكمة فيما يطرح عليها من منازعات أصلية أو منازعات متفرعة عنها اعتبارا بأن محكمة القضاء الإداري أصبحت بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة هي وحدها دون غيرها المحكمة المختصة بالمنازعات الخاصة بالعقود الإدارية ولم تعد هناك جهة قضائية أخرى تختص بالفصل في المنازعات سواء أكانت أصلية أو فرعية واختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المذكورة اختصاص شامل مطلق لاجل تلك المنازعات وما يتفرع عنها ويستوى في ذلك ما يتخذ منها صورة قرار إداري وما لا يتخذ هذه الصورة طالما توافرت في المنازعة حقيقة التعاقد الإداري وعلى مقتضى ذلك يفصل القضاء الإداري لا على اعتبار أنه من طلبات وقف التفسير المتفرعة من طلبات الإلغاء بل على اعتبار أنه من الطلبات الفرعية المستعجلة التي تعرض على قاضي العقد لاتخاذ إجراءات وقتية أو تحفظية لا تحتل التأخير وتدعو إليها الضرورة لدفع خطر أو نتائج يتعذر تدراكها وحماية للحق إلى أن يفصل في موضوعه ولا يهم في هذا الصدد أن يصف صاحب الشأن طلبه بأنه وقف تنفيذ إذ العبارة في وصف الطلب بحقيقته وجوهره

وهدفه حسبما يظهر من أوراق الدعوى وعلى حسب التصوير القانوني الصحيح المستفاد من وقائعها .

وإذا كان المدعى يقصد مما سماه طلب وقف التنفيذ الى النظر فى اتخاذ اجراء عاجل مؤقت لدفع الاضرار والنتائج المترتبة على قرار المنطقة الطبية بشأن فسخ العقد ومصادرة التأمين وشطب اسمه من المتعهدين وعدم السماح له بالدخول فى مناقصات وهذا الطلب متفرع عن النزاع الموضوعى ومن ثم فان القضاء الادارى يفصل فى هذا الطلب بناء على قاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع وفى الحدود والضوابط المقررة فسى الطلبات المستعجلة فتتظر المحكمة أولا فى قواعد الاستعجال على حسب الحالة المعروضة والحق المطالب به بأن تستظهر الأمور التى يخشى عليها من فوات الوقت أو النتائج التى يتقرر تداولها أو الضرر المحقق بالحق المطلوب المحافظة عليه ثم تستظهر بعد ذلك جديـة الأسباب أو عدم جديتها بالنسبة اليها فى ظاهرها فتحكم على مقتضى هذا النظر حكمها المؤقت فى الوجه المستعجل للنزاع باتخاذ الاجراء المطلوب أو رفضه دون المساس بأصل الحق المتنازع فيه أى دون المساس بالناحية الموضوعية للنزاع وهى التى تفصل فيها المحكمة بعد ذلك فصلا نهائيا على مقتضى ما تبينه من دلائل موضوعية يقدمها كل من طرفى الخصومة .

(طعن ١١٠٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٥٦)

البدا :

القرارات التى تصدرها الجهة الادارية فى شأن العقود الادارية نوعان - النوع الاول : القرارات التى تصدرها اثناء المراحل التمهيدية للتعاقد وقبل ابرام العقد وتسمى القرارات التفصيلية المسبقة وهى قرارات ادارية نهائية تخضع لما تخضع له القرارات الادارية النهائية من احكام فى شأن طلب وقف تنفيذها واغائها - النوع الثانى : القرارات التى

تصدرها الجهة الادارية تنفيذا لعقد من العقود الادارية واستنادا الى نص من نصوصه - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المنازعات الناشئة عنها والطلبات المستعجلة سواء كانت مطروحة عليها بصفة اصلية ام باعتبارها فرعا من المنازعة الاصلية المروضة عليها باعتبار ان القضاء الادارى هو وحده دون غيره صاحب الولاية الكاملة بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ينبغي فى ضوء هذا التنظيم لعملية العقد الادارى المركبة التفرقة بين نوعين من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية فى شأن العقود الادارية . النوع الاول ، وهو القرارات التى تصدرها أثناء المراحل التمهيدية للتعاقد وقبل إبرام العقد وهذه تسمى القرارات المنفصلة المستقلة ، ومن هذا القبيل القرار الصادر بطرح العمل فى مناقصة والقرار الصادر باستبعاد أحد المتنافسين والقرار الصادر بالغاء المناقصة أو بإرسائها على شخص معين ، فهذه القرارات هى قرارات ادارية نهائية شأنها شأن أى قرار ادارى نهائى وتنطبق عليها جميع الأحكام الخاصة بالقرارات الادارية النهائية ، والنوع الثانى ، وينتظم القرارات التى تصدرها الجهة الادارية تنفيذا لعقد من العقود الادارية واستنادا الى نص من نصوصه كالقرار الصادر بسحب العمل من تعاقد معها والقرار الصادر بمصادرة التأمين أو بالغاء العقد ذاته ، فهذه القرارات يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات التى تنور بشأنها لا على أساس اختصاصه بنظر القرارات الادارية النهائية وإنما على أساس اعتباره المحكمة ذات الولاية الكاملة بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الادارية بالتطبيق للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس العولة والذي يقضى باختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بعقد الالتزام أو الاشتغال العامة أو التوريد أو بأى عقد ادارى آخر . وغنى عن البيان ان اختصاص القضاء الادارى بالنسبة الى هذا النوع الثانى من القرارات هو اختصاص مطلق

لاصل المنازعات وما يتفرغ عنها اذ ليست هنالك جهة قضائية اخرى له ولاية الفصل فى شيء من هذه المنازعات . وهذا التنظيم القضائى يجعل القضاء الادارى مختصا بالفصل فى الطلبات المستعجلة التى تنطوى على نتائج يتعذر تداركها أو طلبات يخشى عليها من فوات الوقت أو اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير أو اجراءات وقتية أو تحفظية حماية للحق الى أن يفصل فى موضوعه والقضاء الادارى اذ يفصل فى هذه الطلبات انما يفصل فيها سواء اكانت مطروحة عليه بصفة اصلية أم باعتبارها فسرعا من المنازعة الاصلية المعروضة عليه وذلك على اعتبار ان القضاء الادارى هو وحده دون غيره قاضى المقدر .

ومن حيث إنه وقد ثبت مما تقدم ان الجهة الادارية لم تبرم أى عقد مع الشركة الطاعنة وإن كل ما سلكته بخصوص هذا النزاع - على ما سبق ايضاحه - لا يعدو أن يكون من قبيل الاجراءات التمهيدية والتحضيرية السابقة على التعاقد وهى اجراءات تشكل فى طبيعتها القانونية قرارات ادارية مستقلة ومن ثم فانها تخضع لما تخضع له القرارات الادارية النهائية من احكام فى شأن طلب وقف تنفيذها أو الغائها .

ومن حيث ان المادة ٧٣٠ من القانون المدنى تقضى بانه « يجوز للقضاء ان يأمر بالحراسة » :

١ - فى الاحوال المشار اليها فى المادة السابقة اذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة (الحراسة الاتفاقية) .

٢ - اذا كان صاحب المصلحة فى منقول أو عقار قد تجميع لديه من الاسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزة .

٣ - فى الاحوال الاخرى المنصوص عليها فى القانون « ولما كانت الحراسة القضائية وهى نيابة قانونية وقضائية لان القانون هو الذى يحدد نطاقها والقضاء هو الذى يسبغ على الحارس صفته تاركا تحديد نطاق مهمته للقانون ، لما كانت الحراسة القضائية من الاجراءات الرقعية التى

تنفيذها ضرورة المحافظة على حقوق اصحاب الشأن ومصالحهم ودفع
الخطر عنها شأنها في ذلك شأن الطلب الوقتي بوقف تنفيذ القرار
الاداري .

ومن حيث ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
مجلس الدولة تقضى بانه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذه
القرار المطلوب الغاؤه على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه اذا
طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر
تداركها ، وقد جرت احكام القضاء الاداري على أن مفاد هذا النص أن
المشرع قصد كشرط جوهرى لقبول طلب وقف التنفيذ ان يكون واردا في
صحيفة دعوى الالفاء ذاتها ، وهذا الشرط الشكلي يستوى في المرتبة مع
الشرط الموضوعى وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج قد يتعذر تداركها
اذ وردت صياغة المادة بالنسبة الى الشرطين على حد سواء وذلك للاهمية
والخطورة التى تنتج فى نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الاداري فأراد
ان يحيطه بضمانة توافر الشرطين الشكلي والموضوعي معا .

ومن حيث ان الشركة الطاعنة اقامت دعواها مقتصرة اياها على طلب
وقتي حاصلة تعيين رئيس مجلس ادارتها حارسا قضائيا على أرض النزاع
دون ان يقترب هذا الطلب بطلب موضوعي يتناول الفاء القرار الاداري
بالامتناع عن ارساء الممارسة عليها فان الدعوى تندو - والحالة تلك -
غير مقبولة عملا بحكم المادة ١/٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
السالف ذكره .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد قضى بهذا النظر المتقدم فانه
يكون قد أصاب القانون في صححيه ويكون النعى عليه غير قائم على سند
من القانون يؤيده مما يقتضى معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه
موضوعا والزام الشركة الطاعنة بالمصروفات » .

(طعن ٦٦٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٩)

المادة :

اختصاص جهة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمعقود الإدارية اختصاص شامل مطلق فصل تلك المنازعات وما يفرع عنها شأن الطلبات المستعجلة - للمحكمة ان تفصل في الطلب المستعجل المتفرع من العقد الإداري في الحدود وبالصواب المقررة للفصل في الطلبات المستعجلة - لا يجوز الخلط بين الطلب المستعجل وبين طلب وقف التنفيذ لانه لا يتعلق بقرار إداري وانما ينبثق عن رابطة عقدية ويدخل في منطقة العقد وتستهضي له ولاية القضاء الكامل دون ولاية الالغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان طلب الالغاء وبالتالي طلب وقف التنفيذ لا يردان الا على القرار الإداري الذي تصدره جهة الادارة مفصحة عن ارادتها الملزمة استنادا الى السلطة التي خولتها اياها القوانين واللوائح - اما اذا كان الاجراء صادرا من جهة الادارة استنادا الى نصوص العقد الإداري وتنفيذا له فان هذا الاجراء لا يعد قرارا إداريا وبالتالي لا يرد عليه طلب الالغاء أو طلب وقف التنفيذ وانما يعد من قبيل المنازعات الحقوقية التي تعرض على قاضي العقد وتكون محلا للطعن باستعداء ولاية القضاء الكامل ، وغنى عن البيان ان اختصاص جهة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمعقود الادارية اختصاص شامل مطلق لاصل تلك المنازعات وما يفرع عنها شأن الطلبات المستعجلة ، فما دامت مختصة بنظر الاصل فهي مختصة بنظر الفروع التي يطلب المستعجل ، كل ما في الامر ان المحكمة تفصل في الطلب المستعجل المتفرع عن العقد الإداري في الحدود وبالصواب المقررة للفصل في الطلبات المستعجلة بان تستظهر الامور التي يخشى عليها من فوات الوقت أو النتائج التي يتعذر تعديدها والضرر المحقق بالحق المطلوب المحافظة عليه ثم تستظهر بعد ذلك جدية الاسباب أو عدم جديتها بالنسبة اليها في ظاهرها - بيد ان الطلب المستعجل في

هذه الحالة لا يخلط بينه وبين طلب وقف التنفيذ لانه لا يتعلق بقرار
ادارى وانما ينبثق عن رابطة عقدية ويدخل فى منطقة العقد ويستنتج
له ولاية القضاء الكامل دون ولاية الانهاء .

ومن حيث ان مدار المنازعة فى الدعوى الماثلة رهين فى جوامع
يمدى حقوق طرفيها عند نهاية مدة الالتزام سواء بالنسبة الى عقد الالتزام
الاصلى او الكميل المبرمين بين الجهة الادارية وشركة اسسمدة الشرق فى
٨ من اغسطس سنة ١٩٤٥ بخصوص تحويل قمامة القاهرة وضواحيها
ومخلفات المذابح العمرية والفرعية بها الى اسسمدة عضوية وغيرها وما
ترنو اليه الشركة المدعية بطلبها المستعجل من الحفاظ على ما تدعيه من
حقوق يخشى عليها من فوات الوقت - ومثل هذه المنازعات جميعا لا تتجاوز
حقيقة العقد الادارى ولا تنبؤ عن دائرته ومن ثم تدخل فى ولاية القضاء
الكامل دون ولاية الانهاء ولا يرد عليها وقف التنفيذ المتعلق بالقرارات
الادارية .

(طعن ٦٠٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

الجهة المختصة بالنظر فى المنازعات التى تثور حول الديون التى
تستوفى باتباع اجراءات الحجز الادارى او صحة بطلان هذه الاجراءات .
الطلب الذى يبنى بشأن الحجز يعد طلبا تبعا بالنسبة الى المنازعة التى
تثور بصفة اصلية - الاختصاص بنظره ينمق للجهة التى تختص بنظر
المنازعة الاصلية - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان قانون الحجز الادارى قد خلا من اى نص من شأنه ان يؤثر
او يعدل فى الاختصاص المقرر طبقا للقانون والقواعد العامة سواء
بالنسبة الى القضاء العادى او القضاء الادارى ، كل فى حدود اختصاصه

بالنظر في المنازعات التي تنور حول الديون التي تستوفي باتساع إجراءات الحجز الإداري أو صحة أو بطلان إجراءات هذا الحجز ، وقد أحالت المادة ٧٥ من قانون الحجز الإداري فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون على أحكام قانون المرافعات ، ومن ثم فانه يتمين الرجوع في تحديد الاختصاص بنظر المنازعات التي يثيرها قانون الحجز الإداري الى قانون المرافعات وغيره من القوانين المنظمة لاختصاص الجهات القضائية .

ومتي ثبت ان المنازعات الماثلة تدور - حسبما سلف البيان - بصفة أصلية حول مدى استحقاق الجهة الإدارية للمبالغ التي تطالب بها المدعين نتيجة تنفيذ عقد إستغلال المدية ولا خلاف بين الطرفين في أن هذا العقد هو عقد إداري ، ولما كان من المقرر ان مجلس أدولة هيئة قضاء إداري يختص بنظر المنازعات المتعلقة بالقعود الادارية بما له من ولاية كاملة في هذا الشأن ، فلا تنور شبهة في اختصاصه بنظر موضوع الطلب الأصلي في الدعوى ، وانما ينور الجدل حول معنى اختصاص هذا القضاء بالفصل في موضوع الطلب التبعي او بطلان الحجز .

ومن حيث ان الفصل في المنازعة المتعلقة باستحقاق الهيئة للمبالغ التي قررت الحجز من أجلها على المدعين - وعلى من اختصاص القضاء الإداري على نحو ما تقدم - يؤثر تأثيرا حقيقيا في قضائها بالنسبة الى صحته او بطلان الحجز ، ولذلك فله استقر في الفقه والقضاء ان الطلب الذي يبنى في شأن الحجز بعد طلبه تبعيا بالنسبة الى المنازعة التي تنور بصفتها أصلية حول الدين الذي يجري الحجز وفاء له .

ومن حيث ان المبادئ المقررة ان المحكمة التي تنظمن في الطلب الأصلي تختص بالفصل في الطلب الفرعي ، علا بقاعدة ان التسرع يتبع الأصل على أساس ان الطلب الفرعي ، لا يضيف شيئا في الواقع الى موضوع الطلب الأصلي ولا يثير الا منازعة تابعة للنزاع الذي اقيمت به الدعوى ، ولا سيما اذا لم يكن في ذلك خروج على نص صريح من

النصوص المعدلة للاختصاص الولائي أو النوعي - وقد أوضحنا فيما تقدم أن قانون الحجز الإداري قد خلا من أي نص في هذا الشأن - هذا المبدأ واجب الاتباع من باب أولى بالنسبة إلى الطلب التبعية الذي يعتبر أوفق في اتصاله بالطلب الأصلي من الطلب الفرعي .
ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون القضاء الإداري مجتمعاً بالنهض في الدعوى الماثلة بطلبها الأصلي والتبعية ، طالما أن اختصاصه يظهر الطلب الأصلي ليس محل منازعة ، ومن ثم فلا سند من القانون للدفاع المبني بعدم اختصاص القضاء الإداري بتظفر الدعوى - ويتعين لذلك رفضه .

(طعن ١١٧٤ لسنة ١٤٠٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المسألة :

اعتبار عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام عقد إداري وثيق الصلة بعقد الأشغال العامة يأخذ حكمه ويعتبر من قبيله - انعقاد اختصاص الفصل في المنازعات المتعلقة به لمحاكم مجلس الدولة صاحب الولاية في هذا الشأن دون المحاكم المدنية - تطبيق : تعهد بالمشاركة بقطعة أرض في نفقات مشروع من مشروعات الأشغال المتعلقة بمقابل قيام الإدارة بتنفيذ هذا المشروع - توافر مقومات عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام في هذا التعهد - اعتباره عقد إداري ينأى عن القواعد المألوفة في مجالات القانون الخاص ولا يتقيد في شأنه بأوضاع الجهة المقررة في القانون المدني - خضوع المنازعات المتعلقة بتنفيذ أو التكرار عنه في اختصاص القضاء الإداري بحسبانها منازعات متفرعة عن عقد إداري .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن البادي فيما تقدم أن المدعى عليه تعهد بتاريخ ٦ من يونيو سنة ١٩٦٢ بالمشاركة بقطعة أرض مساحتها فدان في نفقات مشروع من مشروعات الأشغال العامة (مشروع مجلس القرية والنادي

الرئفى بتأجبة طرفا) - مقاييم قيام الإدارة بتنفيذ هذا المشروع . وتتوفر
فى هذا العهد مقومات عقد المهادنة فى شهرى ذو الحجة وعام ١٤٠٠ هـ وهو عقد
ادارى وثيق الصلة بقود الاشغال العامة وبالحق بملكها ويضمن من قبله
ويمتاز بخصائص العقد الادارى التى تنأى به عن القواعد المألوفة فى
مجالات القانون الخاص فلا يتقيد فى شأنه بأوضاع الهبة المتبعة فى
القانون المدنى وانما قد طبع قواعده باحتياجات المرفق العام الذى يهد
العقد الى ختمته وانسحاب التنازع العام التى تستهدف المساهمة تحقيقها .
وبهذه المناسبة وبحسبان هذا العقد عقدا اداريا فان المنازعات المتعلقة بتنفيذه
او النكول عنه تدخل فى اختصاص القضاء الادارى بحسبانها منازعات
متفرعة عن عقد ادارى ويتمتع اختصاص الفصل فيها لمحاكم مجلس
الدولة فتنسب الى الولاية فى هذا الشأن دون المحاكم المدنية .

ومن حيث ان الحكم الطعن اذ ذهب غير هذا للذهب ففى عدم
اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة وأحالتها الى المحكمة المدنية للفصل
فيها ، قد جانب حكم القانون بما يقتضى معه قبول الطعن شكلا وفى
موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وإعالة الدعوى الى المحكمة الادارية
بمدينة اسبوطا للفصل فيها اذ يعتقد لها هذا الاختصاص وفق
المادة ١٤ (٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مادام ان
قيمة للمنازعة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه ، والزام المطعون ضده مصروفات الطعن
وابقاء الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ١٠٢٥ لسنة ١٥٠٠ ق ١٠٠٠ جلسة ١٩٧٨/١/٧)

الاجابة رقم (٣٦٠)

المسألة :-

- اعتبار العهد ببيعة الحكومة اعطاء ادارية تتولى فيه خصائص
ومميزات العقد الادارى - المنازعة فى هذا الشأن تدخل فى اختصاص مجلس
الدولة بهيئة قضاء ادارى ، باعتباره الجهة صاحبة ولاية القضاء الكامل
فى منازعات العقود الادارية - مجلس الدولة - تطبيق : اختصاص مجلس

الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة في العقد المبرم بين أحد ضباط القوات المسلحة والجهة الادارية المتضمن التزامه بتقديتها مدة معينة باعتبارها من منازعات العقود الادارية -

ملخص الحكم :

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ومن قبله القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ وان كان يستفاد من ظاهر ديباجته التي اشار فيها الى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة ومن المذكرة الايضاحية له انه مهدف الى ابعاد مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وجاء نص المادة الاولى من العموم والشمول في هذا الشأن الا ان الدعوى الماثلة - وان كان المدعى فيها ضابطاً بالقوات المسلحة - تتصل بمنازعة نازت بخصوص عقد ادارى ومتفرقة عنه ، وقد استقرت احكام القضاء الادارى على اعتبار التمهيد بخدمة الحكومة عقدا اداريا تتوافر فيه خصائص ومميزات العقد الادارى ، وبهذه المثابة فان المنازعة بشأنه تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى باعتباره الجهة صاحبة ولاية القضاء الكامل في منازعات العقود الادارية ، فهو وحده دون غيره المختص بالفصل فيما يثور بضدها من منازعات او اشكالات - وعلى هذا واذا كانت المنازعة المطروحة لا تتصل بوظيفة المدعى باعتباره من ضباط القوات المسلحة بل تتصل بعقد ادارى ابرم بينه وبين الجهة الادارية متضمنا التزامه بتقديتها مدة معينة وقد نكل عن هذا الالتزام ومن ثم فان هذه المنازعة بذلك الوصف تدخل في اختصاص مجلس الدولة وفقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ويكون للدفع بعدم الاختصاص في غير محله وجوب الرفض » .

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

العقد الذي تبرمه مصلحة الناجم والمهاجر بتأجير أرض خارج مناطق البحث والاستغلال عقد إداري - اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات المتعلقة به .

ملخص الحكم :

مصلحة الناجم والمهاجر لا تقوم - طبقا لما تقضى به القوانين المتعاقبة في شأن الناجم والمهاجر - بتأجير اراض خارج مناطق البحث والاستغلال لاقامة مبان أو منشآت أو مد خطوط ديكوفيل او لتكون (أحواش تشوين) الا تبعا لترخيص بالبحث او عقد استغلال منجم او محجر فمثل هذه العقود تعتبر عقودا تبعية كتراخيص البحث وعقود الاستغلال ومتفرعة منها ، ومن المبادئ المقررة ان العقد التبعية او المتفرع عن عقد أصلي يسرى عليه ما يسرى على العقد الاصلي ، ومن ثم تأخذ عقود تأجير هذه الأراضي حكم تراخيص البحث وعقود استغلال الناجم والمهاجر ، ولا خلاف في أن هذه التراخيص تعتبر قرارات ادارية كما تعتبر عقود الاستغلال المترتبة عليها عقودا ادارية وبهذا جرى قضاء هذه المحكمة ، ومن ثم يكون نظر هذه المنازعة ، بحسبانها متعلقة بعقد إداري - على التفصيل المتقدم - من اختصاص مجلس الدولة بهتية قضاء إداري - ويكون الدفع بعدم اختصاص هذا القضاء بنظرها في غير محله خليقا بالرفض .

(طعن ١٤٠١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٣٦)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

صدور العقد من جهة نائبة عن الدولة واتصاله بنشاط مرفق من المرافق العامة وتضمنه شروطه غير مألوفة في نطاق القانون الخاص - توأله مقومات العقد الإداري فيه - اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعة

فيه . تطبيق : التصريح بالاستفناع بكازينسو في منطقة الشاطئ بالمعمورة يعتبر من المنافع العامة والمقصود حق استغلاله على شركة المعمورة للاسكان والتنمية - التصريح تم عن الشركة بوصفها نائبة عن الدولة في ادارة واستغلال مرفق الشاطئ، ولكونه متصلا بنشاط مرفق الشاطئ وتضمنه شروطا غير ملوثة في نطاق القانون الخاص - اعتباره عقدا اداريا - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالنظر في هذه المنازعة .

ملخص الحكم :

من حيث ان القانون رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤ ينص في مادته الاولى على ان « يدخل وزير الشؤون البلدية والقروية سلطة التعاقد نيابة عن الحكومة المصرية وادارة تصفية الاموال المصادرة والهيئة العليا للاصلاح الزراعى مع الشركة المصرية للاراضى والمباني فى شأن استغلال منطقة قصر المنتزه وبيع الاراضى الزراعية المجاورة لهذا القصر فى ناحيتى المنتزه والمعمورة والترخيص فى انشاء منطقة سكنية ممتازة فى هذه الاراضى واستصلاح منطقة جبل المقطم وتمييزها وذلك وفقا لاحكام والشروط المرافقة » واستنادا الى هذا القانون ابرم عقد بتاريخ ١٩٥٤/١١/٩ بين وزير الشؤون البلدية والقروية - بصفته نائبا عن الجهات المحددة فى النص المذكور وبين الشركة المصرية للاراضى والمباني ، ونص هذا العقد فى البند ٢٥ على ان « يبيع الوزير الى الشركة الاراضى الزراعية المجاورة لقصر المنتزه بالاسكندرية التابعة لزاما ناحيتى المنتزه والمعمورة مركز كفر الدوار والبائع مسطحها ٠٠٠ » ونص البند ٢٨ على ان « تلتزم الشركة بتقسيم الاراضى جميعها طبقا لهمايون تقسيم الاراضى ٠٠ » ونص البند ٣٠ على انه « للشركة الحق بموافقة الحكومة فى اقامة كباين انيقة فى المنطقة الواقعة على الشاطئ وهى التى ستعتبر فى مشروع التقسيم من المنافع العامة على ان تمتوى الحكومة خمسة جنيهاات عن كل كايبة ومن المتفق عليه انه لا يجوز للحكومة اعطاء اى تصريح لائى شخص هو اية هيئة لاستغلال مرفق الشاطئ او لاقامة اى كباين او مولات دائمة او مؤقتة بخلاف

الشركة المشتريّة ، وقد صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بتصنيفية هذه الشركة • وبإنشاء المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية ونص في مادته الخامسة على أن « تؤول الى هذه المؤسسة جميع اموال وحقوق وموجودات الشركة المشار اليها والتزاماتها وتولى المؤسسة ادارة مرفق التعمير والانشاءات السياحية الذي كانت تقوم عليه الشركة المصفاة ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٩ لسنة ١٩٦٤ بتحويل المؤسسة المذكورة الى شركة مساهمة عربية تسمى (الشركة العامة للتعمير (السياحي) وتبعية المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير ونصت المادة الخامسة على أن تؤول الى هذه الشركة جميع اصول وموجودات وحقوق المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية وتعد الشركة خلفا عاما للمؤسسة المذكورة » وبذلك آلت الى الشركة الاخيرة التي صار اسمها شركة المعورة للاسكان والتعمير جميع حقوق والتزامات الجهات التي تولت شئون المرفق المشار اليه منذ اسناده الى الشركة المصرية للاراضي والمباني في ١٩٥٤/١١/٩ •

ومن حيث انه بالاطلاع على المستندات والخرائط المودعة من طرفي الخصومة للكباين وهي المنطقة التي عرفها المقد المؤرخ ١٩٥٤/١١/٩ في الخصومة ، تبين ان الكازينو موضوع النزاع ، مقام في منطقة الشاطيء البند ٣٠ سالف البيان بانها (من المنافع العامة) كما تبين ان الترخيص الصادر من الشركة الطاعنة الى الماطون ضده بالانتفاع بالكازينو المذكور والمؤرخ في ١٩٦٩/٤/٣٠ ينص على أن مدته ثلاث سنوات تنتهي في ١٩٧٢/٤/٣٠ وان الشروط الخاصة بترخيص شغل الكازينوهات والمحلات التجارية بشاطيء المعورة والموقع عليهما من الطبرفين تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا الترخيص وقد نص البند ٢٢ من هذه الشروط على انه « اذا انتهت مدة الترخيص أو ألغى لاي سبب وجب على المرخص له تسليم العين فوراً للشركة والا كان ملزماً بسداد خمسة خنيهاات عن كل يوم من ايام التأخير حتى تاريخ التسليم مع الاعتراف بحق الشركة في اخلائها بالطريق الإداري » كما نص البند ٢٤ من الشروط المذكورة على انه (لرئيس

مجلس إدارة الشركة الحق في سحب الترخيص ومصادرة التأمين دون حاجة الى إنذار أو تنبيه أو اتخاذ أى إجراء قضائي آخر وذلك فى الحالات التالية : (أ) إذا طرأت أسباب تستوجبها دواعى الصالح العام وفى هذه الحالة يرد للمرخص له مقابل المدة الباقية من فترة الترخيص (ب) ٠٠٠٠

ومن حيث إنه يبين من العرض المتقدم إن الكازينو مثار المنازعة مقام فى منطقة الشاطيء المتبيرة من المنافع العامة والمقصود حق استغلالها بلى الشركة الطاعنة استيناهل الى البند ٣٠ من العقد المؤرخ ١٩٥٤/١١/٩ السالف ذكره ، ومن ثم يكون التصريح للمطعون ضده بالانتفاع بالكازينو المذكور قد تم من الشركة الطاعنة بوصفها نائبة عن الدولة فى إدارة واستغلال مرفق الشاطيء بالتحديد الوارد فى البند ٣٠ المشار اليه ، وبالتالى تتوافر فى هذا التصريح مقومات العقد الادارى باعتباره صادرا من جهة نائبة عن الدولة ، ولكونه متصلا بنشاط مرفق الشاطيء ، ولانه كما سبق البيان قد تضمن شروطا غير مألوفة فى نطاق القانون الخاص لعل أبرزها ما تضمنه البندان ٢٢ و٢٤ من لائحة شروط ترخيص شغل الكازينوهات والمجلات التجارية بشاطيء المعبورة والتي اعتبرت احكامها جزءا لا يتجزء من العقد الادارى المذكور .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان محاكم مجلس الدولة تكون هى المختصة دون غيرها بنظر المنازعة الماثلة وذلك استنادا الى المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى عدت المسائل التى تختص بها تلك المحاكم دون غيرها فى البند ٦١ منها « المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الاشتغال العامة أو التوريدات أو باقى عقد ادارى آخر » ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فى قضائه سالف البيان ، ويتعين الحكم بالقائه ، وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى وباعادتها اليها للفصل فيها ، مع الزام المطعون ضده مضرقات هذا الطعن .

الفرع الرابع : دعاوى التعويض

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات الإدارية التي يختص أصلاً بطلبائها ، مالم يمنح بنص صريح في القانون .

ملخص الحكم :

ان مجلس الدولة بهيئة قضائية إدارية يختص دائماً بالحكم في طلب التعويض عن القرارات الإدارية التي يختص بطلبائها أصلاً إلا اذا منع بنص صريح في القانون من ذلك ، وطالما انه لا يوجد نص قانوني مانع من هذا القبول فإن المحكمة تكون مختصة بنظره .

٢ طعن ٥٦١ لسنة ٥ قبل جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٦١

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

طلبات ضباط مصلحة السجون تعويضهم عن فصلهم بغير الطريق التأديبي - دخولها في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة أو اللجان الأخرى المنصوص عليها في القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ خاص بالقوات المسلحة التي عرفها بأنها هيئة عسكرية نظامية تتألف من ضباط وعتولات وضباط تصنيف وجنود القوات العاملة الأتية :

(١) القوات الرئيسية وتتكون من :

١ - الجيش .

٢ - القوات البحرية .

٣ - القوات الجوية .

(ب) القوات الفرعية وتتكون من :

١ - قوات السواحل .

٢ - قوات الحدود .

٣ - القوات البحرية بمصلحة الموانئ والمناوئ .

(ج) القوات الاضافية وهي :

(١) قوات الاحتياط . (٢) الاحتياط التكميلي (الضباط وقصاصات

الصف للمكلفين) . (٣) قوات الحرم الوطنى . (٤) القوات الاخرى التى

تقتضى الضرورة انشاعها .

ولم يذكر من بينهم ضباط مصلحة السجون مما يدل على أن المشرع لم يعتبرهم من رجال القوات المسلحة ، وبالتالى فانه القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة المشار اليها آنفا والذي نص فى المادة الاولى منه على أن : تنشأ بوزارة الحربية لجنة تسمى اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة وتختص هون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وتنشأ لجنة اخرى تسمى اللجنة الادارية بكل من أفرع القوات المسلحة يضبر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية ، هذا القانون لا يمكن أن يسرى عليهم اذ هو لم يخل هذه اللجان اختصاص فى شؤون ضباط مصلحة السجون ، وبالتالى تكون دعاوى التعويض المرفوعة من ضباط مصلحة السجون من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء احدى دوائر الدولة . وذلك اعلاا لنص المادتين ٩٠٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة (طعن ٦١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٤)

الجمعية العامة (١٩٦٥)

المبدأ :

المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ -منهما
الذين في قرارات الوزير بتحديد العقارات التي تقوم بخدمة لها صفة
النفع العام وقراراته بخلاء المستثمر منها - مع عدم شمول النفع لدعوى
التعويض عن هذه القرارات .

مفخص الحكم :

ان الدفع بعدم القبول الذي شيدته الحكومة على المادتين ٢ ، ٣ من
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ المتعلق بعدم خضوع المحلات العامة المملوكة
للدولة والبلديات والمؤسسات العامة لقوانين الإيجار النافذة في الاقليم
السوري في غير محله ، ذلك ان المادة الاولى منهما تقضى بالآتي : « يحدد
الوزير المختص العقارات التي يقوم بخدمة لها صفة النفع العام بقرار منه
لا يخضع لاي طريق من طرق المراجعة » . وتنص المادة الثانية منهما على
انه « يجوز بقرار من الوزير المختص اخلاء العقارات المستثمرة والتي
تعتبر قائمة بخدمة لها صفة النفع العام خلال شهرين من تاريخ تبليغ
القرار الى ذوي الشأن والاجاز اخلاؤها بالطرق الادارية ولا يخضع قرار
الاخلاء لاي طريق من طرق المراجعة » .

ويبين من صراحة النصين السابقين ان عدم الخضوع لاي طريق من
طرق المراجعة انما يتصب على القرار الذي يصدره الوزير المختص بتحديد
العقارات التي تقوم بخدمة لها صفة النفع العام وعلى القرار الذي يصدره
الوزير المختص باخلاء تلك العقارات ولا يمتد الى دعاوى المطالبة بالتعويض
عن تلك القرارات بحال من الاحوال ، اذ ان هدف الدعوى لا يمنع من
مساعيها الا اذا نص المشرع على ذلك صراحة ثم يكون الدفع المبدى من الحكومة
على غير أساس من القانون وبالتالى خليفاً بالرفض .

(طعن ٦٥ لسنة ٥٠ - جلسة ١٩٦١/٥)

قائمة (م) (٢٠٢٠)

المبدأ :

نفس اختصاص مجلس القوائم بضموم التعويض عن الضرر الناشئ عن عملية ضبط السفينة - التعويض عن الضرر الناشئ عن قرصنة الملاحة بعيدة عن اجراءات الضبط من اختصاص القضاة الاداري لا لمحكمة القوائم .

ملخص الحكم :

يتضح من استقراء نصوص الأمر العسكري رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٢ أن اختصاص مجلس القوائم مقصور على : أولا - القضاء بصحة أو بطلان عملية ضبط السفينة ، وفي الحالة الأولى يأمر بمصادرتها ، وفي الحالة الثانية يأمر بالإفراج عنها أو بأداء ثمنها إذا كانت قد استهلك أو حصل التصرف فيها . ثانيا - المنازعات الناشئة عن عملية الضبط ، وطلبات التعويض عن أي ضرر يكون قد لحق صاحب السفينة أو السلع من اجراءات الضبط ، ومقتضى ذلك ان المجلس لا يختص بالنظر في طلبات التعويض الا اذا كان عن ضرر نشأ عن عملية الضبط ذاتها ، فاذا نشأ الضرر عن قرارات ادارية يعسقم عن اجراءات للضبط لم يكن لمجلس القوائم أي اختصاص في طلب التعويض عنها ، فاذا ثبت ان طلب التعويض في الدعوى الحالية ليس عن اجراء من اجراءات الضبط ، وانما نشأ عما تدعيه الشركة المدعية من تصرف اداري مخالف للقانون ببيع السلعة التي قرر مجلس القوائم الإفراج عنها وتسليمها إليها ، وهو بعيد كل البعد عن التعويض عن عملية الضبط ، فان محكمة القضاء الإداري تكون هي المختصة بنظر الدعوى ، ولا اختصاص لمجلس القوائم فيها .

(طعن ٦٣٨ لسنة ٣ رقم جلسة ١٩٥٨/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

دعوى تهمة دليل يقوم في نزاع مستقبل - اختصاص القضاء الإداري
بنظرها منوط بأن يكون النزاع المستقبل مما يدخل في ولايته الكاملة لا في
ولاية الإلغاء .

ملخص الحكم :

إن اختصاص القضاء الإداري هو اختصاص موجد ، وينحصر بالنسبة
لقضاء الإلغاء فيما حده القانون بالمثل وعلى سبيل الخصم منه القرارات
الإدارية الممينة ، ومن أن يمتد هذا الخصوص إلى دعاوى تهمة الدليل على
التي أجازت استثناء في مجال القانون الخاص ، وتطور ذلك في القضاء
الكامل في مجال القضاء الإداري .

(طعن ٤٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بإلغاء القرارات الإدارية
والتعويض عنها - اختصاصه بقضاء التعويض عن هذه القرارات سواء كان
أساس المسؤولية هو الخطأ أو المخاطر .

ملخص الحكم :

إن الفصل في المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية إلغاء أو تعويضاً
معمود كاصل عام للقضاء الإداري إلا ما استثنى بنص خاص فحيث
لا يقضى القانون بإخراج قضايا التعويض عن القرارات الإدارية من نطاق
اختصاص القضاء الإداري فإنه يختص بالفصل فيها ، يستوى في ذلك أن
يكون الخطأ هو أساس مسؤولية الإدارة متمثلاً في علم مشروعية

قراراتها الادارية ، أو أن تكون المخاطر هي أساس مسئوليتها قبل الأفراد حيث ينص القانون على ذلك أخذا بقواعد العدالة وتحقيقا لمبدأ المساواة أمام التكاليف العامة .

(طعن ٥٩٨ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٤)

قاعدة رقم (٣٦٩)

البدا :

قرار رئيس الجمهورية الصادر باعتقال أحد الأشخاص استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قرار ادارى له كل مقومات القرار الادارى كتصرف ادارى متجه الى أحداث اثر قانونى هو الاعتقال مما يختص القضاء الادارى بنظر دعوى التعويض عنه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق انه فى الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٣ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٩٣٣ لسنة ١٩٦٢ بإعفاء المدعى من منصبه كرئيس لمجلس ادارة شركة اسكندرية للتأمين ، حيث لجأ الى محكمة القضاء الادارى فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٧٢ طالبا الحكم له بإلغاء هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وأثناء نظر الدعوى صدر بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المفسولين بغير الطريق التأديبى الى وظائفهم ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن أحكام هذا القانون تسرى على العاملين المدنيين بالجهــاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبى فى الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ يستوى فى ذلك أن يكون العامل المفسول قد قدم طلبا للإفادة من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ أم أن يكون قد أقام دعواه قبل صدور هذا القانون وذلك طالما أن المشرع قضى فى المادة ١٢ من هذا

القانون بتطبيق القواعد الموضوعية التي تضمنها على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكامه أمام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه ، ومن ثم يسرى هذا القانون على المنازعة الماثلة وتجرى أحكامه في شأنها وإن لم يقدم المدعى طلبا للاستفادة من هذه الأحكام - كذلك فإن انتهاء المدعى الى إحدى شركات القطاع العام لا يحول دون سريان هذا القانون في شأنه إزاء شمول حكمه على ما تقدم كافة العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها .

(طعن ٦٧٥ ، ٧٩٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

القائمة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

امتناع الوزارة عن تنفيذ حكم واجب النفاذ - بعد قرارا إداريا صادرا من الوزارة برفض التنفيذ - يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بطلب التعويض عن هذا القرار .

ملخص الحكم :

إن المدعى يطلب الحكم بالزام وزارة التربية والتعليم بأن تدفع اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه: كتعويض عن الإضرار التي أصابته نتيجة امتناعها عن إعادته الى الخدمة تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه في الدعوى رقم ٣٨٦٩ لسنة ٩ القضائية بإلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٤/٣/٢٢ بفصله من الخدمة تأسيساً على أن تجاهل الوزارة للحكم وعدم احترامه انتهاكاً لحجيته يشكل مغالفة قانونية تستوجب مسئوليتها ، وهذا الطلب مسو في تكليفه القانوني بطلب تعويض عن القرار الإداري الصادر من الوزارة برفض تنفيذ الحكم المشار اليه ، مما يختص بنظره مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري طبقاً للمادتين ٨ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة .

(طعن ١١٧٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٨)

(٢٧٠ - ج ٢)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة - نصه على أن تعد المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية كشوفاً من واقع عملية حصر العقارات التي تقرر لزومها للمصلحة العامة يبين فيها العقارات والمنشآت التي تم حصرها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التي تقدر لهم - اختصاص القضاء الإداري بنظر الطعن في القرار الصادر من مصلحة المساحة بعدم قبول اعتراض أصحاب الشأن على البيانات الواردة في كشوف الحصر بالنسبة للأطيان التي يضعون اليد عليها - اختصاصه بنظر طلب التعويض عن هذا القرار .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لاختصاص القضاء الإداري بالفصل في طلب التعويض عن القرار الصادر من مصلحة المساحة بعدم قبول اعتراض المطعون ضدهم على البيانات الواردة بكشوف الحصر بالنسبة للأطيان التي يضعون اليد عليها ، فقد نصت المادة ٥ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن يكون حصر العقارات والمنشآت التي تقرر لزومها للمصلحة العامة بواسطة لجنة مؤلفة من مندوب عن المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ومن أحد رجال الإدارة المحليين ومن الصراف ، وتنص المادة ٦ من القانون المذكور على أن تصد المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية كشوفاً من واقع عملية الحصر سالفة الذكر تبين فيها العقارات والمنشآت التي تم حصرها ومساحتها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها ومحال إقامتهم والتعويضات التي تقدر لهم وتعرض هذه الكشوف ومعها خرائط تبين مواقع هذه الممتلكات في المقر الرئيسي للمصلحة وفي المكتب التابع لها بعاصمة المديرية أو المحافظة وفي مقر العملة أو مقر البوليس لمدة شهر ويختبر الملاك وأصحاب الشأن بهذا العرض بخطاب موصى عليه بعلم الوصول . . . وتنص المادة ٧ على أن لدوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق خلال ثلاثين يوماً

من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشف والمنصوص عليهما في المادة السابقة ، الاعتراض على البيانات الواردة بها وتقدم الاعتراضات المذكورة الى المقر الرئيسي للمصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أو الى المكتب التابع لها بعاصمة المديرية أو المحافظة الكائن في دائرتها العقارات وإذا كان الاعتراض متعلقا بحق على العين الواردة في الكشف المتقدمة الذكر وجب أن يرفق به كافة المستندات المؤيدة له وتاريخ شهر الحقوق المقدم بشأنها الاعتراض وأرقامها أما إذا كان الاعتراض منصبا على التعويض وجب أن يرفق به إذن يريد يساوى ٢٪ من قيمة الزيادة محل الاعتراض بحيث لا يقل هذا المبلغ عن ٥٠ قرشا ولا يجاوز عشرة جنيهات ويعتبر الاعتراض كأن لم يكن إذا لم يرفق به هذا الرسم كاملاً وفي جميع الأحوال يجب أن يشتمل الاعتراض العنوان الذي يعلن فيه صاحب الشأن ، ونص القانون في المادة ١٢ على أن ترسل المصلحة ما يقدم اليها من اعتراضات خاصة بالتعويضات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المحددة لتقديمها الى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة أيام الى القاضي الذي يندبه لرئاسة لجنة الفصل في هذه المعارضات وعلى أن يقوم قلم الكتاب باخطار المصلحة وجميع أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بالتاريخ المحدد لنظر المعارضات فجعلت رئاستها لقاضي يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات وعضويتها لائنين من الموظفين الفنيين أحدهما من مصلحة المساحة والثاني عن المصلحة نازعة الملكية على أن تفصل اللجنة في المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها اليها . ونص في المادة ١٤ على حق المصلحة وذوي الشأن في الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بالقرار المذكور وتنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا .

وبين من ذلك أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين أنشأ لجنة ادارية ناطق بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية وذوي

الشأن عن التعويضات المقدومة لهم عن نزع الملكية وجعل الطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية وولاية المحكمة في هذه الحالة مقصورة على النظر في هذه الطعون ، ومن ثم فلا اختصاص لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في الطعون المتعلقة بالتعويض التي تنظرها المحكمة الابتدائية بنص خاص ، أما ما تختصه المصلحة القائمة على اجراءات نزع الملكية في مجال نزع الملكية وفي غير نطاق تقدير التعويض من تصرفات تتمخض عن قرارات إدارية مستكملة لأركانها فإن طلب التعويض عنها يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري إذا صدرت معيبة بأحد العيوب المنصوص عليها في المادة ٨ من قانون مجلس الدولة .

وما صدر من تفتيش مساحة بينها من عدم قبول اعتراض المدعين على البيانات الواردة بالكشوف التي أعدتها المصلحة من واقع عملية الحصر هو انكار صفتهم كأصحاب شأن يجوز لهم التقدم بالاعتراضات طبقا للمادة ٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهذا التصرف الإداري يتمخض الاعتراض كان لم يكن اذا لم يفرق به هذا الرسم كاملا ، وفي جميع عن قرار إداري من جهة كونه افصاحا عن ارادة الجهة الادارية الملزمة بناء على سلطاتها العامة المخولة لها بمقتضى القانون بقصد احداث مركز قانوني بالنسبة للمطعون عليهم وهو قرار لا ينصب على منازعة في تقدير التعويض الذي جعل القانون نهايته الى المحكمة الابتدائية المختصة ومن ثم يختص القضاء الإداري بالفصل في طلب التعويض عن هذا القرار طالما ان الدعوى كلفت على أساس أن القرار آنف الذكر صدر مخالف للقرارين .

(طعن ٤٤٩ ، ٤٥٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢)

العبارة رقم (٢٧٣) .

المبدأ :

قرار وزير الصحة بطلب أحد العاملين بالقطاع العام بمقتضى ما حوله قانون العاملين بالقطاع العام من سلطة تفتي العامل من شركات القطاع العام الى المؤسسات العامة - قرار إداري من عمل السلطة العامة فيجب تملكه

من أوجه التنظيم الاقتصادي القومي وأن ورد ابتداء على وضع عامل في شركة لا تعتبر من الأشخاص العامة ولا يعتبر من ثم فيها موظفا عاما - انطوى قرار النذب على اخذ العامل بجزء تاديبى مقنع أو اقتران اصداره بعمل يضار منه العامل في سمعته أو ينال من اعتباره - اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر طلبى التعويض عن الضرر المترتب على النذب فى هذه الحال - أساسى ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار النذب الذى طلب التعويض عنه أصدره وزير الصحة بمقتضى ما خوله قانون العاملين بالقطاع العام من سلطة نذب العامل من شركات القطاع العام الى المؤسسات العامة فهو قرار ادارى من عمل السلطة العامة فيما تملكه من أوجه التنظيم الاقتصادي القومي ، وأن ورد ابتداء على وضع عامل فى شركة لا تعتبر من الاشخاص العامة ولا يعتبر من ثم فيها موظفا عاما ، فاذا انطوى قرار النذب على اخذ العامل بجزء تاديبى مقنع أو التى يقترن اصدارها بعمل يضار منه العامل فى سمعته أو ينال من اعتباره ، واستندت الدعوى الى مثل ذلك العمل الذى لا يكشف عن وقائع محددة تقتضى المساءلة التأديبية ، فان محكمة القضاء الادارى تكون مختصة بنظر طلب التعويض عن الضرر المترتب على النذب فى هذه الحال . واذا كان ما أشيع عن المدعى فى الشركة وإن تعلق بنزاعته وسمعته إلا أنه لم ينسب اليه أية واقعة محددة ، فتكون الدعوى من اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ولا يكون وجه للدفع من وزارة الصحة بعدم الاختصاص سواء الولاى أو النوعى ويتعين ألتفاتا عنهما قانونا كما لا يجرى تلك الوزارة التمسك بأن القرار الذى أصدرته إنما يتعلق بتحقيق مصلحة الشركة التى كان يعمل بها للمدعى ويجب أن تتحمل هذه الشركة من دون الوزارة التعويض الذى يثبت استحقاقه عن هذا القرار وقد تبين صدوره عن مقتضيات تسيير مرفق الدواى الذى تهيجن الوزارة على شئونته ولا تنأى عن أن تسأل عما تنطبه فيه مع الشركات والمؤسسات ذوات التمسك فى كل مورد .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن ما استند اليه قرار ندب المدعى من شائعات تمس سمعته ونزاهته في عمله بحسابات الشركة ، قد تشبوه بعض العاملين في صعيد الشركة بغير مقتضى ولا عذر في جانب المسؤولين، فقمصر هؤلاء في اتخاذ الحيطة اللازمة لتحفظ على المدعى ظاهرا باعتباره عند اصدار قرار ندبه ، وقد أودى المدعى من هذا التقصير في مشاعره ، فحقّ تعويضه عن الضرر الادبي - الذي حاق به ، واذا قرر الحكم المطعون فيه هذا التعويض ، وفقا لما رأى مناسيته لجبر الضرر وبقي أن يخالف شيئا من أحكام المسؤولية ، فلا يكون وجه للتعقيب على الحكم في هذا الشأن .

ومن حيث أن ندب العاملين هو في ذاته حق للإدارة تعمله وفقا لمقتضيات القيام على مختلف الوظائف ، ولا يتعلق للعامل من حق في شيء من مزايا الوظيفة التي يفادرها منتدبا باعتبار هذه المزايا من مميزات الاعباء الخاصة بتلك الوظيفة ولا يستحقها الا من يقوم فعلا على هذه الاعباء ولا يكون المدعى محقا في طلب التعويض عما كان يتقاضاه في وظيفته بالشركة بعد اذ ندب الى وظيفة أخرى بالمؤسسة العامة للدوية وأصبح ولا حق له الا في مقررات الوظيفة التي يقوم على عملها حقيقة ، ويكون صحيحا رفض الحكم له بهذا التعويض .

ومن حيث أنه لكل ما سلف يكون كل من الطعنين حقيقا بالرفض ويلزم كل طاعن مصروفات طعنه :

(طعن ٩٧٧ ، ٩٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

ولاية محاكم مجلس الدولة في نظر طلب التعويض عن امتناع سكرتارية الحكومة عن اتخاذ اجراءات سفر احد المواطنين لاستكمال علاجه في الخارج - دعوى التعويض منشؤها بسبب اخلته جهة الادارة (السكرتارية العامة للحكومة) في نطاق القانون العام وتبدى فيه واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها وهي بهذه الكتابة عين المنازعة الادارية التي يختص بالفصل

فيها محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور والمادة (١٠) بند رابع عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الحكم بالتعويض على أساس خطأ السكرتارية العامة للحكومة لقمودها عن اتخاذ الإلزم بشأن كتاب الإدارة العامة للقومسيونات الطبية - القضاء بالتعويض عن مجرد تفويت فرصة استكمال العلاج في الخارج في الوقت المناسب أخذا في الاعتبار احتمالات الفشل والنجاح للعلاج في الخارج وإن كل الضرر لا يمكن القطع بأن مرجعه العلاج في الداخل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا محل لما يثيره طعن الحكومة رقم ٨٧٨ لسنة ٢٦ القضائية عن ولاية محاكم مجلس الدولة في القضاء بالتعويض للطعون ضده عن امتناع سكرتارية الحكومة عن اتخاذ اجراءات سفره لاستكمال علاجه في الخارج وبمقولة أن هذه الولاية لا تتناول طلب التعويض عن العمل المادى ذلك أن دعوى التعويض الصادر فيها الحكم المطعون فيه منشؤها مسلك أخذته جهة الادارة (السكرتارية العامة للحكومة) في نطاق القانون العام وتبدى فيه واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها وهى بهذه المثابة عين المنازعة الادارية التى يختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور والمادة (١٠) فقرة رابع عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وعلى ذلك فلا أساس المدفع بعدم الاختصاص الولائى بنظر طلب التعويض عن موقف سكرتارية الحكومة ازاء اجراءات سفر المطعون ضده لاستكمال علاجه في الخارج ويتعين من ثم اخراجه

ومن حيث أن وقائع المنازعة لا خلاف عليها وهى تتحصل حسبما بين من الأوراق فى أن المدعى أصيب بمرض شديدة بالقرنية بالعنين اثنى عشر العمل وتقرر سفره الى اسبانيا للعلاج لمدة ثلاثة شهور وصدر بذلك قرار رئيس الوزراء رقم ٤٢٨٦ لسنة ١٩٦٦ فى ١١/٢/١٩٦٦ الا أن الطبيب المعالج فى اسبانيا رأى تحويله الى الطبيب المختص فى روما ووافقت اللجنة الطبية على سفره الى روما للعلاج لمدة شهرين وصدر بذلك قرار رئيس الوزراء رقم ٩٦٩ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ٨/٣/١٩٦٧ ثم تواتل بعد ذلك قرارات رئيس الوزراء بحد فترة علاجه فى الخارج وبعد عودته عرض على اللجنة الطبية

المختمة بجلية ١٧/٦/١٩٦٩ قرأت لمحوطه ثمركز التخصص بمستشفى القوات المسلحة بالمعادى لمدة شهر بنفقات مائة جنيه وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٩ كشف عليه بمعرفة اللجنة الخاصة بمستشفى القوات المسلحة بالمعادى وتبين لها أن العين اليمنى ضامرة واليسرى مجرى لها عملية استبدال جزء من القرنية بعنسة بلاستيكي وضغط العين مرتفع ولله نظرا لمعم توافر الخبرة الكافية لمثل هذه العملية رمت اللجنة سفر المريض ((للمدى)) الى ايطاليا لاستكمال علاجه لدى الطبيب الايطالى الذى أجرى له العملية الاولى وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٩ رفعت الادارة العامة للقومسيونات الطبية مذكرة بهذا الشأن الى سكرتير علم الحكومة الا أن سكرتارية الحكومة لم تصد الادارة المذكورة بقرار رئيس الوزراء الخاص بسفر المذكور ولم ترد على المذكرة المرسله اليها سالفة الذكر وبتاريخ ٢١/٧/١٩٧١ أعيد عرض حالته على اللجنة فحولته الى مركز التخصص بمستشفى القوات المسلحة بالمعادى لمدة شهر وبنفقات مائة جنيه وبتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٢ طلب السيد أمين عام مجلس الوزراء إحالة المذكور على اللجنة الطبية المختصة من جديد ثم إحالة النتيجة على الشركة التى يعمل بها لتتحمل كافة التكاليف المقترحة وبجلسة ٣١/٥/١٩٧٢ عرض المذكور على اللجنة الطبية وتبين لها أن العين اليمنى ضامرة والعين اليسرى مجرى لها عملية زرع لعنسة بلاستيكي مع جلوكوما تاقوية ومجال الضوء ردىء فى جميع الاتجاهات وصدر القرار بأن حالة العين اليسرى نهائية ولا جدوى من علاجها بالداخل والخارج وقد تظلم المدعى من هذا القرار وأعيد عرضه على اللجنة الطبية بتاريخ ١٨/٩/١٩٧٢ فأيدت قرارها السابق وأخطر المذكور به بكتاب القومسيون الطبى المسؤرخ ٢٣/٩/١٩٧٢ ثم عرض أخيرا على اللجنة الطبية بجلسة ١٢/٥/١٩٧٤ بناء على طلب جهة عمله فأصدرت قرارها بعدم جدوى العلاج فى الداخل أو الخارج ٥

ومن حيث أنه بالنسبة لما تضمنه طعن الحكومة من أسباب عداها ان الحكم المطعون فيه لم يبين السند القانونى لالزام السكرتارية العامة للحكومة بالتعويض ورغم تسليمه بمسألة القرار الادارى المطعون فيه ورفض طلب التعويض عنه ما تقدم فإن الخاتمة أن المدعى كان يطعن على قرار القومسيون

الطبي العلم الصادر بجلسة ١٩٧٤/٥/١٢ بعدم جدوى علاجه فى الداخل
أو الخارج ثم اختصم رئيس الوزراء بصفته الرئيس الاعلى للأمانة العامة
لمجلس الوزراء (السكرتارية العامة للحكومة) لما تبين أن اللجنة الطبية
المختصة بوزارة الصحة قد ناظرته بجلسة ١٩٦٩/٦/١٧ وقررت تحويله
لمركز التخصصى بقسم الرمد بمستشفى القوات المسلحة بالمعادي الذى
رأى أن حالته تستدعى السفر لمعالجه لدى الطبيب الايطالى الذى أجرى له
العملية الاولى وإن الادارة العامة للقومسيونات الطبية رفعت مذكرة بهذا
الشان الى السكرتارية العامة للحكومة بكتابتها رقم ٢١ المؤرخ ١/١/١٩٧٠
لاتخاذ اللازم الا أن تلك الجهة لم تتخذ أى اجراء فى هذا الامر ، ولما كان
هذا المسلك من جانب السكرتارية العامة للحكومة متار لمنازعة المدعى على
ما تقدم فضلا عن طعنه على قرار القومسيون الطبى سالف الذكر فانه
لا يكون ثمة ارتباط أو تلازم بين قضاء الحكم المطعون فيه وطلب الانفساء
أو التعويض عن القرار المطعون فيه وذلك المتعلق بمسلك السكرتارية
العامة للحكومة سالف الذكر واذ استظهر الحكم المطعون فيه عدم مشروعية
هذا المسلك وجعله أساسا لقضائه فى طلب التعويض - فانه لا يكون قد
أغفل بيان سنده الذى يحول عليه فى قضائه بحسبان أن الامر كان يقتضى
من هذه الجهة إما أن تتخذ الاجراءات اللازمة لسفر المطعون ضده لاستكمال
علاجه فى الخارج بناء على الاوراق المرسلة اليها من الادارة العامة للقومسيونات
الطبية بتاريخ ١/١/١٩٧٠ وإما أن ترد على ما طلب منها بالانفصاح عن
وجهة نظرها إن كان لها وجهة نظر مغايرة اما قصورها عن اتخاذ أى اجراء
فى الوقت الذى كانت فيه الفرصة سانحة للمطعون ضده لاستكمال علاجه
فى الخارج فى الوقت المناسب فانه ولا شك ملخذه عليها يشكل ركن الخطأ فى
المسئولية وساهم يلا ريب فيها لحق المذكور من أضرار تمثلت فى تفويت هذه
الفرصة عليه بغير مقتضى وجدير بالبيان أن ما بدا بعد فوات الاوان من
السكرتارية العامة للحكومة إزاء موضوع استكمال علاج المطعون ضده
لا يؤثر على الخطأ الثابت فى حقها على الوجه سالف الذكر ويضحي الطعن
بهذه المثابة على غير أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض .

ومن حيث أنه عن طعن المدعى رقم ١٥٢١ لسنة ٢٦ القضائية فهو يقوم على تعيب قرارات القومسيون الطبي العام المتوالية بدءاً من قراره الصادر فى ١٧/٦/١٩٦٩ بتحويله الى المركز التخصصى بمستشفى القسوّات المسلحة بالمعادى حتى قراره الصادر فى ١٢/٥/١٩٧٤ بأن حالته المرضية نهائية ولا جدوى من علاجها فى الداخل أو الخارج ، كما ينمى الطعن أيضاً على الحكم المطعون فيه الاجحاف بحق الطاعن فى التمريض المناسب . ولا كانت دعوى المدعى قد استهدفت فيما استهدفت إلغاء قرار القومسيون الطبي العام الصادر فى ١٢/٥/١٩٧٤ دون غيره من قرارات سبق أن أصدرها ومن ثم لا ينصرف أثر الدعوى وكذلك الحكم الصادر فيها الا الى القرار المطعون فيه دون سغيره ما دام لم يطعن فى قرارات القومسيون الطبي العام الاخرى على مقتضى الاوضاع والاجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع المتقدمة أن القرار المطعون فيه قد صدر فى ١٢/٥/١٩٧٤ أى بعد مدة تربو على خمس سنوات من تاريخ عبودة الطاعن من رحلة علاجه فى الخارج فى غضون شهر فبراير ١٩٦٩ كما ذكر فى دعواه وقد استند هذا القرار الى الحالة المرضية التى أصبح عليها الطاعن فى تاريخ الجلسة التى صدر فيها وفقاً للتقرير الفنى للجنة التى لم يداخله انحراف أو إساءة لاستعمال السلطة ومن ثم فلا مجال للنمى على الحكم المطعون فيه بشىء فى خصوص قضائه برفض طلب إلغاء هذا القرار واستناداً الى أسبابه التى تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسباباً لقضائها أما عن التعويض المقضى به فإن المستظهر من أسباب الحكم المطعون فيه فى هذا المجال أنه قام على أساس خطأ السكرتارية العامة للحكومة فى تمهدها عن اتخاذ اللازم بشأن كتاب الإدارة العامة للقومسيونات الطبية المسوّرخ ١/١/١٩٧٠ على التفصيل المتقدم بيانه وبهذه المثابة كان القضاء بالتمريض عن مجرد تفويت فرصة استكمال علاج الطاعن فى الخارج فى الوقت المناسب اخذاً فى الاعتبار احتمالات الفشل والنجاح للعلاج فى الخارج وإن كل الضرر لا يمكن بالقطع بأن مرجعه العلاج فى الداخل وفى هذا النطاق يكون

الحكم المطعون فيه قد التزم التقدير السليم لعناصر الدعوى وبالتالي يقدو
الطعن عليه بالنسبة لما قضي به من تعويض في غير محله .

(طعن ٨٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

لا يشترط في القرار الإداري - كاصل عام - أن يصدر في صيغة
معينة أو بشكل معين بل ينطبق هذا الوصف ويجرى حكمه كلما أفصححت
الإدارة أثناء قيامها بوظائفها عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانوني -
إزالة التعدي الذي يقع على أموال الدولة هو من أهم واجبات الإدارة الملقاة على
عاتقها إذ نصت المادة ٩٧ من القانون المدني على أنه عند حصول تعد على
هذه الأموال يكون للجهة صاحبة الشأن إزالة التعدي إداريا بحسب ما تقتضيه
المصلحة العامة - وإقامة الإزالة تكشف وفقا للظروف المحيطة بها عن أن
ثمة قرارا إداريا صدر من جهة الإدارة بإزالة التعدي الذي رأت أنه وقع على
مال مملوك للدولة - ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت صدور
قرار إداري بإزالة التعدي وبالتالي يكون ما قامت به جهة الإدارة بواسطة
تابعيها من إزالة التعدي الواقع على أملاك الدولة يعتبر عملا ماديا يخرج
نظر التعويض عنه عن الاختصاص الولائي لمجلس الدولة - ما ذهب إليه
الحكم في هذا الصدد غير سديد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القضاء الإداري مستقر على أنه لا يشترط في القرار
الإداري - كاصل عام - أن يصدر في صيغة معينة أو بشكل معين ، بل
ينطبق هذا الوصف ويجرى حكمه كلما أفصححت الإدارة أثناء قيامها بوظائفها
عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانوني . ولا جدال في أن إزالة التعدي
الذي يقع على أموال الدولة هو من أهم واجبات الإدارة الملقاة على عاتقها إذ
نصت المادة ٩٧٠ من القانون المدني على أنه عند حصول تعد على هذه الأموال
يكون للجهة صاحبة الشأن إزالة التعدي إداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة
العامة .

ومن حيث أنه لا شبهة في أن ما أبدته إدارة الشئون القانونية من وجوب اتخاذ الاجراءات لازالة السور القى بناء المدعيان لا يعدو في الحقيقة أن يكون بمثابة رأى قانونى ارتأته هذه الادلية بشأن التعدى الواقع على أملاك الدولة عند بحثها لموضوع هذا التعدى ، وبالتالي لا يعتبر هذا الرأى القانونى قرارا اداريا بازالة السور ، ومما يؤكد ذلك العبارة الواردة فى بلاغ مدير الادارة الهندسية بمجلس مدينة بلقاس المقدم الى مأمور المركز المؤرخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٧٥ من أن الادارة القانونية بالمجلس رأت اتخاذ الاجراءات لهم السور هذا ، وما كان للادارة القانونية المذكورة الا أن تقرر لعلها بأن الاجراءات الواجب اتخاذها بعد ابداء رأبها انما هي من اختصاصات الادارة وليست من اختصاصها ومن هذه الاجراءات صدور القرار الادارى بازالة التعدى . وعلى ذلك فان واقعة الازالة تكشفَ وفقسا للظروف المحيطة بها عن أن ثمة قرارا اداريا صدر من جهة الادارة بازالة التعدى الذى رأت أنه وقع على مال مملوك للدولة ، ومن ثم يكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت صدور قرار ادارى بازالة التعدى الواقع من المدعين ، وبالتالي يكون ما قامت به جهة الادارة بواسطة تابعيها من ازالة التعدى الواقع على أملاك الدولة يعتبر عملا ماديا يخرج نظر التمييز عنه عن الاختصاص الولائى بمجلس الدولة - ما ذهب اليه الحكم من ذلك غير سديد .

ولما كان قد اتضح مما صلف بيانه أن قرارا صدر من جهة الادارة بازالة السور الذى أقلمه المدعيان والذى قدرت أنه يمثل تمديدا على أملاك الدولة ، ومن ثم يخضع هذا القرار لرقابة المشروعية التى للقضاء الادائى على القرارات الادارية ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه الحكم بالفائه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى (دائرة المنصورة) للفصل فى موضوعها .

الفصل الثالث : توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري
أولا : أحكام عامة في توزيع الاختصاص :

المادة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

تحديد « اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري » • وروده على سبيل الحصر في قانون مجلس الدولة - مقتضاء اعتبار جهات القضاء الأخرى التي لم يحدد القانون اختصاصها على سبيل الحصر ، هي المحاكم ذات الاختصاص العام •

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة النصوص المختلفة لقانون مجلس الدولة أن المشرع آثر أن يحدد اختصاصه بنظر منازعات معينة على سبيل الحصر ومن مقتضيات هذه الطريقة أن تكون محاكم ذات اختصاص ضيق وأن يكون اختصاص الجهة الأخرى التي لم يحدد اختصاصها على سبيل الحصر أوسع لأنها تكون بذلك صاحبة الاختصاص العام •

(طعن ١٠٤٢ لسنة ٩٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٢)

تطبيق :

• ما عاد لهذا الحكم قائمة بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

المادة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

الاختصاص المتعلق بالولاية أو الوظيفة - يكون بعته سابقا بحكم اللزوم على البحث عن أي محاكم الجهة الواحدة هي المختصة بنظر النزاع •

ملخص الحكم :

ان قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة إنما تحدد جهة القضاء الواجب رفع النزاع أمامها ، أما قواعد توزيع الاختصاص بين محاكم الجهة

الواحدة فهي تعدد نصيب كل من هذه المحاكم في الاختصاص المنسوبة
بالجهة التي تتبعها ، وبهذه المثابة فإن بحث الاختصاص المتعلق بالولاية
أو الوظيفة يكون سابقا بحكم اللزوم على البحث عن أى من محاكم الجهة
الواحدة هي المختصة بنظر النزاع ذلك لأن أى بحث من هذا القبيل
يفترض بداهة أن الجهة القضائية التي تتبعها هذه المحاكم هي المختصة
أصلا بنظر النزاع . وعلى ذلك فلا يكون هناك مجال لتطبيق قواعد
الاختصاص النوعي أو المحلي ما لم يكن النزاع داخلا أصلا في اختصاص
الجهة القضائية التي تتبعها محاكم الجهة الواحدة .

(طعن ٨١٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

المنازعة حول الرسوم القضائية متفرعة من المنازعة الأصلية - اختصاص
مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالمنازعة الأصلية يوجب اختصاصه
بالمنازعة الفرعية - لا يدخل في ذلك الاختصاص المانع للجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع .

ملخص الحكم :

لا جدال في أن النزاع الراهن حول الرسوم المستحقة متفرع من
النزاع الأصلي في الدعوى رقم ١٥٢٨ لسنة ٦ القضائية (محكمة القضاة
الادارى) الذى لا شبهة في أنه من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء
ادارى فقد لزم أن يكون هو الآخر من اختصاصه اذ القاعدة هي أن الفرع
يتبع الأصل في تحديد الاختصاص ومن ثم فإن التحدى بأنه من اختصاص
الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة لا يقوم على أساس
سليم من القانون .

(طعن ٨٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٧٨)

الباب :

المادة ١١٠ مرافعات - التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها
ويستنتج عليها المعاوذة في بحث مسألة الاختصاص .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١١٠ مرافعات تنص على أنه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأسر بإحالة الدعوى بعالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية - وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » .

وقد هدف المشرع من النص على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها اذا أحييت اليها تبعاً لحكم صادر من المحكمة المحيلة بعدم اختصاصها - ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية - هدف المشرع من ذلك الى التأكيد على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل في موضوعها حسبما للمنازعات القضائية بوضع حد لها تنتهي عنده ، وحتى لا تتعارض الاحكام الصادرة بعدم الاختصاص في المنازعات من محكمة الى أخرى بما يضيع وقت جهة القضاء والمتقاضين وبما أدى الى التناقض بين أحكام المحاكم - ومن ثم فقد بات ممتنعاً على المحكمة التي تحال اليها الدعوى مع الحكم الصادر بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث في مسألة الاختصاص أياً ما كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص ولو كان الحكم الصادر بعدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ، إذ قرر المشرع ان الاعتبارات التي اقتضت الاخذ بهذه القاعدة تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى .

وبناء على ذلك - فإنه طبقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات - لا يجوز للمحكمة التي تحال اليها الدعوى ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ، أن تستأنف النظر من جديد في مسألة الاختصاص بما قد يؤدي

بها الى الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى للمحال اليها . ذلك ان المحكمة المحال اليها الدعوى ملتزمة بحكم القانون بالفصل في موضوع المنازعة كما يستند هذا الالتزام أيضا الى حجية الحكم الحائز لقوة الشيء المقضي الصادر بعدم اختصاص المحكمة المحيلة وبإحالة الدعوى الى المحكمة المحال اليها وتعيينها للفصل في موضوع المنازعة المحال . ولو كان المشرع في المادة ١١٠ من قانون المرافعات يقصد الى تحويل المحكمة المحال اليها الدعوى ولاية الفصل في مسألة الاختصاص من جديد بما قد يؤدي الى صدور حكم جديد منها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المحال فانه - أي المشرع - ما كان في حاجة الى التأكيد في نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على التزام المحكمة للمحال اليها الدعوى بنظرها :

(طعن ٢٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٥)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ - اذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بعالتها الى المحكمة المختصة - التزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها بمعنى التزامها وجوبا بالفصل في الدعوى المحالة اليها بعالتها - لا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تتسلب من اختصاصها وأن تعاود البحث في موضوع الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة وسلامة الحكم الصادر فيها بمسئم الاختصاص والاسباب التي بني عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية - الأثر المترتب على ذلك : لا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تحيلها لمحكمة أخرى .

ملخص الحكم :

أقامت المحكمة قضاها على أن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على إحالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان الابتدائية في تاريخ العمل بالقانون المذكور الى المحاكم الجزئية وكذا حالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان الاستئنافية الى المحاكم الابتدائية

ونصت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة سالف الذكر على أن تستمر محكمة القضاء الإداري في نظر الطعون التي رفعت إليها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور عن القرارات الصادرة عن اللجان الاستئنافية واذ عمل بالقانون المذكور من ١٩٧٥/٨/٢ وأحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الإداري من محكمة الزقازيق بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٦ أى بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . ومن ثم فتصبح محكمة القضاء الإداري غير مختصة بنظر الدعوى .

ويقوم الظمن على أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد أوجبت على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متصلا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . وقد خالف الحكم المطعون فيه أحكام هذه المادة .

وحيث أنه من الثابت في هذه المنازعة أن محكمة الزقازيق الابتدائية أصدرت حكما في ١٩٧٥/١١/٢٦ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الإداري وأحيلت الدعوى تبعا لذلك الى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة ثم الى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بعد إنشائها بقرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٨ .

وحيث أن المشرع أوجب في المادة ١١٠ من قانون المرافعات على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تعيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها يعنى التزامها وجوبا بالفصل في الدعوى وذلك أن المشرع قد استهدف من حكم نص المادة ١١٠ سالف الذكر حسن المنازعات ووضع حد لها لا تنقادها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى وفي

ذلك ما فيه من مضجعة للوقت وإنه انزاء صراحة نص تلك المادة والطلاق فقد
 بات متمتعا على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بحكم بعدم الاختصاص من
 المحكمة المحيلة أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص إذا كانت طبيعة
 المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والأسباب
 التي بني عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية لا يقدّر المخرج
 أن الاعتبارات التي اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسمى على ما يعطيه التنظيم
 القضائي من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى .

وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم وقد استبان أن الدعوى رقم ٢٥٧
 لسنة ١ ق التي طرحت على محكمة القضاء بالمنصورة قد أحيلت إليها بحكم
 من محكمة الزقازيق الابتدائية فإنه كان جريا بمحكمة القضاء الإداري أن
 تنصدي في الدعوى ولم تكن تملك التحلل من ذلك ، أما وقد أصدرت
 بدورها حكما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فإنها تكون قد خالفت صريح
 نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وما استقر عليه هذه المحكمة ويكون
 حكما خليفا بالالفاء مما يتعين معه الحكم بالفناء الحكم المطعون فيه وإعادة
 الدعوى مجددا الى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة للفصل فيها .

فلهذه الأسباب . . حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع
 بالفناء الحكم المطعون فيه واختصاص محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بنظر
 الدعوى وإعادة الأوراق إليها للفصل فيها وأبقت الفصل في المصروفات .
 (طعن ٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبسطة :

المادة ١٢٠ مرافعات - تلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها
 والحكم فيها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية - لا يجوز للمحكمة
 المحال إليها الدعوى أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص أو الأسباب
 التي بني عليها - التزام المحكمة المحال إليها بنظرها لا يغل بحق صاحب

النشأن في الطعن على الحكم الصادر بعدم الاختصاص والاحالة بطرق الطعن المناسبة خلال الميعاد - اذا فُوت المدعى على نفسه طريق الطعن فإن الحكم يحوز قوة الأمر المقضى ولا يمكن بالامكان اثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى .

ملخص الحكم :

ان عناصر هذا النزاع تنحصر حسبما يبين من الأوراق في أن السيد (.) أقام الدعوى أمام محكمة اسكندرية الابتدائية قيدت برقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٦ عمال كل ، طالبا الحكم بأحققته في الترقية الى وظيفة مدير الادارة العامة للشئون المالية بالفئة الأولى مع الزام الشركة المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وبجلسة ١٩٧٦/٥/٢٠ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحتالتها الى المحكمة الادارية بالاسكندرية التي قضت بعدم اختصاصها وأمرت باحتالتها الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للاختصاص . حيث قيدت بجدول محكمة القضاة الادارى برقم ٦٦٩ لسنة ٢٢ ق .

وبجلسة ١٩٨٠/٨/٢٧ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى والازمت الشركة المدعى عليها بالمصروفات واقامت قضاها على أساس ان العاملين في شركات القطاع العام ليسوا من الموظفين العموميين متخصصون لاختصاص محاكم القضاء العادى .

ومن حيث أن الطعن يقوم على ما ورد في تقرير الطعن وحاصله أن الحكم المطعون فيه خالف أحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تنص على أنه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تامر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية . وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى واضطر على أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة المحال

اليها الدعوى بغيرها - إلى بالفصل في موضوعها ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية ، وأنه إزاء صراحة هذا النص وإطلاقه فقد باتت ممتنعاً على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص اليها والأسباب التي بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ، وهذا الالتزام لا يحل بحق المدعى في الطعن على الحكم الصادر بمصطنع الاختصاص والإحالة بطرق الطعن المناسبة فإذا ما فوت المدعى على نفسه طريق الطعن فإن الحكم يحوز قوة الأمر المقضى به ولا يعدو بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى .

ومن حيث أن الحكم الملغى فيه ، قد خالف هذا النظر ، فيكون قد صدر مخالف صحيح حكم اتفاقون وبالتالي يتعين القضاء بالغائه وبإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية للفصل في موضوعها وأبقت الفصل في المصروفات .

(طعن ١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٢)

وبذات هذا المعنى طعن ٨٩٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣/١٩/١٩٨٨ .

تعليق :

حكمت دائرة الإحدى عشر بالمحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٨٦/٤/٢٧ بأنه إذا كان الحكم بعدم الاختصاص والإحالة ، وكانت الإحالة إلى محكمة غير مختصة ولائياً تحكم المحكمة المحال اليها بعدم اختصاصها .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

المادة ١١٠ مرافعات - يتعين لتطبيقات حكمها أن يكون النزاع محدد المعالم سواء فيما يتعلق بالخصوم أو بالطالبات المرفوع بشأنها الدعوى .

ملخص الحكم :

أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه « على المحكمة إذا تفتت بعدم اختصاصها أن تأثر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية » .

ومن حيث أنه يصح تطبيق هذه المادة أن يكون النزاع محدد المعالم سواء فيما يتعلق بالخصوم فيه أو بالطلبات المرفوعة بشأنها النزاع . وهذا ما لا يتوافر في النزاع الحالي إذ أن الخصم الرئيسي في هذا النزاع هو الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ولم يوجه الطاعنان أية مطالبات لأشخاص آخرين يمكن معها التعرف على المحكمة المختصة بنظرها . مما يترتب عليه ألا يكون ثمة محل لتطبيق المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٢٠١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

وفقا للمادة ١١٠ من المرافعات تلزم المحكمة المحالة إليها الدعوى بالفصل فيها . - الحكم الصادر بالإحالة يعد صيورته نهائيا يعتبر حجة على الخصوم جميعهم وهو أمر لا يقبل التجزئة - امتداد هذه الحجية إلى الخلف العام أو الخاص للخصوم فلا يجوز لأي منهم طلب معاودة البحث في الاختصاص حتى ولو لم يكن قد اختصم أو مثل في الدعوى طالما أنه يعتبر من الخلف العام أو الخاص لأحد الخصوم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هذا الطعن يقوم أولا : على القول بنقض الحكم المطعون فيه فيسقط قضي به من رفض ما دفت به الطاعنة من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن ما اعتبرت عليه المحكمة في ذلك هو التزامها بالحكم الصادر في الدعوى ابتداء من محكمة القاهرة الابتدائية في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٥ بعدم اختصاصها بنظرها وحالتها إلى محكمة القضاء الإداري لنهائيتها

وجبيته . وهذا الحكم لا تحتاج به الشركة الطاعنة التي لم تدخل في الدعوى إلا بعد صدوره ، ولدى إحالتها الى محكمة القضاء الإداري وطرحها عليها وذلك في ١٩٧٧/٢/٨ تاريخ إعلانها بالخصومة فهي لم تدخل أو تمسح لدى طرح النزاع المقضى فيه بذلك الحكم إذ لم تختصم أمام المحكمة التي أصدرته فيتبني عنه قوة الشيء المقضى فيه بالنسبة إليها والتزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ولا يدخل بحق الشركة في الطعن في هذا الحكم كما يقوم ثانياً : على تخطئة الحكم في رفضه الدفع بتقادم حق المطعون ضده في إقامة الدعوى بالتقادم الحولي إذ أنه تناقض في أسبابه لذلك ، فاعتبر علاقة المطعون ضده بالطاعنة علاقة تنظيمية وليست علاقة عقدية مع أنه في موضع آخر ، اعتبر عقدية وهو الواقع مما يخضعها بالمادة ٢٨٩ من القانون المدني فيقضى الحق في إقامتها باعتبارها مطالبة تاجر برضى سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل وهو تقادم خاص أما التقادم الخمسي فيرد على الحق في الأجر ذاته ، ويبدأ من وقت استحقاقه لانتهاء العقد ولذا تكون دعواه قبل الشركة قد سقطت ومن باب الاحتياط ، أضافت الطاعنة أن الدعوى ، على غير أساس موضوعاً مما كان يقتضى الحكم برفضها .

وهن حيث أنه عن التوجه الأول من وجوه هذا الطعن فهو أن المدعى بأن المحكمة لم تخطئ حين قضت برفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباختصاصاتها بذلك لسبق الفصل في هذه المسألة من قبل المحكمة المدنية بجكها الصادر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٥ . بعدم اختصاصها بنظرها دعاها وبإحالتها الى محكمة القضاء الإداري ولل اختصاص . وهو حكم نهائي تلزم به المحكمة المحال إليها والخصوم فلا تعود هذه المسألة مطروحة للبحث من قبل أيهم إذ أصبح أمر الاختصاص بنظر الدعوى مفروغاً منه بهذا الحكم الفاصل في هذا الشأن نهائياً وهو أمر لا يقبل التجزئة ، وهو حجة على الخصوم جميعهم وهو إلى ذلك وفي ولحق الدعوى حجية على الشركة حتى لو صح أنها لم تختصم بعد وإن قبلها أمام المحكمة وتقديماً للتخبر مستنداتها ودفاعها التي أشارت إليها لا يكفي إذ هي خلف للمركتين المدعى عليهما في علاقتهما بالمدعى حيث انتحق بها بطريق النقل إليها من الشركة الثانية بحالته التي

كان عليها وحسبها، ليس على سلطة قانونية، فتمتثل بها - امتداداً لدور خدمتهم السابقة بكافة طائفتها - ينتهي إليه الحكم الذي يصدر في الدعوى فيها. المحصورة في نفسها، أو كلها حجة عليها لأنها ممثلة في الدعوى بنفسها، لا للمترشحين المذكورين ومنهم ثم لا يكون من معني اليهود إلى إثارة مستعالة الاختصاص المقتضى فيها بحكم نهائي له حجته قبل كل خصم وخلفه سواء كان الخلف عاماً أو خاصاً، ولذلك فلا وجه لانكار سلطة المحكمة الحال إليها في الفصل في النزاع لسبق الفصل في ذلك بحكم جائز حجية الأمر المقتضى ومن ثم يكون الحكم على صواب في تقرير اختصاصه بالدعوى ونظرها.

(طعن ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تلمر بأحوال الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وتلتزم المحكمة الحال إليها الدعوى بنظرها - بالتزام المحكمة الحال إليها الدعوى بنظرها منوط بالأسباب التي بنت عليها المحكمة التحيل قضائها بعدم اختصاصها وبالأحوال وذلك احتراماً لحجية هذا الحكم - إذا تبينت المحكمة الحال إليها الدعوى أنها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب أخرى غير تلك التي قام عليها الحكم بالأحوال وإن من شأن هذه الأسباب الجديدة أن ينقضي الاختصاص بنظر الدعوى المحكمة أو جهة أخرى غير تلك التي قضت بانتهاء الأمر بعدم اختصاصها فإن للمحكمة الحال إليها الدعوى أن تعالو الحكم باختصاصها دون أن يعتبر هذا اخلالاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات الشهاد إليها - أساس ذلك - مثال : أن تقام منازعة أمام محكمة مدنية بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية حول قرار إداري أصدرته هذه الجهة فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبأحوالها إلى القضاء الإداري تأسيساً على أن المنازعة تنحصر على قرار إداري دون أن تتبين المحكمة أن المنازعة باعتبارها قائمة بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية

تدخل في اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليه في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن شركات العام دون غيرها من الجهات القضائية ففي هذه الحالة يجوز لمحكمة القضاء الإداري أن تحكم بدورها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى هيئة التحكيم المختصة استناداً إلى سبب قانون آخر وهو حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن العلن في الحكم المشار إليه يقوم على الأسباب التالية :

١ - أن محكمة القضاء الإداري غير مختصة بنظر الدعوى ، ذلك أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنيط الاختصاص بنظر التظلم من أوامر تقدير الرسوم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر . وإن القول بالتزام محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى عملاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، جدير بأعسادة النظر فيه .

٢ - أن صحيفة الدعوى باطلة لعدم توقيعها من محام ، إذ الثابت أن المدعية تطلعت من أمر التقدير المعلن فيه بتقرير من زوجها بقلم كاتب محكمة الزيون الجزئية .

٣ - أنه طبقاً لحكم المادة ٩١ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه :

فلنزه بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن والأراضي الزراعية التي لم تفرض عليها ضريبة والأراضي المعلقة المنيعة والمباني المستحقة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمنقولات بقدر الرسم مبدئياً على القيمة المبينة في المجرى أو التي يوضحها الطالب وبعد التجري عن القيمة الحقيقية يحصل رسم تكامل عن الزيادة .

وبما كلفه التمايل بالمحور من مجموع التزايد بنصيبه على أرض قضاء داخله كرمعت المديونة فقد أوجبته المحرر بالتحويل إلى وقامت لجنة التحويل المحفلة :

بالمكتب. بتقدير قيمة التعامل وقت التصديق على المحرر وليس سنة ١٩٧٤ كما يدعى المظالم ، ولجنة التحريات هي لجنة فنية متخصصة راعت جميع الظروف المحيطة بالتعامل .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بأحالة الدعوى بمجالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ٠٠٠٠ وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » - الا أنه يتعين ايمان النظر في حكم هذا النص لاستظهار مداه وتحديد ضوابط تطبيقه بما يوفق بين الغايات التي استلهمها المشرع من تقرير هذا الحكم ، وفي ذات الوقت احترام القواعد العلمية في الاختصاص . وفي هذا الصدد فإنه لا يسوغ في مجال التطبيق تفسير حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات فيما نصت عليه من التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ، تفسيراً حرفياً ضيقاً يقف عند ظاهر النص ، لينتهي الى القول بالتزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها أياً كان وجه عدم الاختصاص الذي ارتأته المحكمة المحلية أو سبب الاختصاص الذي استندت اليه هذه المحكمة في قضائها بأحالة الدعوى الى المحكمة المحال اليها . وانما يتعين - حسبما سبق بيانه - تطبيق هذا النص في نطاقه الصحيح . وقد مال الفقه - في محاولة للتخفيف من غلواء تفسير نص المادة ١١٠ تفسيراً حرفياً وما قد يؤدي اليه ذلك من خروج بين على قواعد الاختصاص نتيجة ما قد تقع فيه بعض الاحكام القضائية من خطأ أو لبس في تبين أوجه عدم اختصاصها . أو اختصاص المحاكم والجهات القضائية الأخرى - مال الفقه الى القول بأن التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها منوط بالاسباب التي بنت عليها المحكمة المحيلة قضاها بعدم اختصاصها وبالأحالة وذلك احتراماً لحجية هذا الحكم . اما اذا تبينت المحكمة المحال اليها الدعوى أنها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب أخرى غير تلك التي قام عليها حكم الاحالة ، وان من شأن هذه الأسباب الجديدة ان ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أو جهة أخرى غير تلك التي قضت بأدى الأمر بعدم اختصاصها ، فإن للمحكمة المحال اليها الدعوى

أن تعادو الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة أو الجهة التي تبينت اختصاصها دون أن يعتبر ذلك اخلافاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات المشار اليها . ومثال ذلك أن تقام منازعة أمام محكمة مدنية بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية حول قرار إداري أصدرته هذه الجهة ، فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى القضاء الإداري تأسيساً على أن المنازعة تنصب على قرار إداري ، دون أن تبين المحكمة أن المنازعة بلتبارها قائمة بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية تدخل في اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن شركات القطاع العام - دون غيرها من الجهات القضائية .

ففي هذه الحالة يجوز لمحكمة القضاء الإداري أن تحكم بدورها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى هيئة التحكيم المختصة استناداً الى سبب قانوني آخر وهو حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذي يختص هيئات التحكيم - دون غيرها - بالفصل في المنازعات القائمة بين شركات القطاع العام والجهات الحكومية أو الهيئات العامة ، كذلك اذا ما قضت محكمة إدارية بعدم اختصاصها بنظر دعوى اقيمت امامها وبإحالتها الى محكمة القضاء الإداري ، فلما تبينت المحكمة الأخيرة أن النزاع يدخل في الاختصاص الوظيفي لمحاكم القضاء العادي ، كان يكون نزاعاً مدنياً على سبيل المثال ففي هذه الحالة لا يسوغ القول بالتزام محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى المحالة عملاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، وإنما يجوز لهذه المحكمة بعد اذ تبينت أن النزاع مدني بطبيعته - أن تقضي بعدم اختصاصها بنظره وبإحالتها للمحكمة المختصة وهي المحكمة المدنية ، ويكون الحكم الأخير بعدم الاختصاص وبالإحالة قائماً في هذه الحالة على سبب قانوني آخر خلاف الأسباب التي قام عليها حكم المحكمة الإدارية بعدم الاختصاص والإحالة الى محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه لا في الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير

بتلك الرسوم ويعلمن هذا الأمر لى ذوى الشأن بكتاب موسى عليه مصحوب
بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة .

ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة
المنصوص عليها فى المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أمام من
تاريخ الإعلان وألا أصبح الأمر نهائيا . ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى؛
كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية على صورة
أمر التقدير من المحكمة الواقع فى دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه ذلك
الأمر ؛ ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير ، أو بتقدير فى
قلم الكتاب ، ويرفع التظلم الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب
الذى أصدر الأمر يكون حكما غير قابل للطعن . . ومفاد ذلك ان المحكمة
المختصة بنظر التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية ، هى المحكمة
الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر المتظلم منه
كانت قد أقامت المعنوى رقم ١١٦٣ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة الزيتون
الجزئية طالبة الحكم بقبولها شكلا وفى الموضوع بالقاء أمر التقدير الصادر
من مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالقاهرة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٥ عن
المحرر المشهر برقم ٢١٨٨ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧١ مع الزام المكتب المذكور
المصروفات وشمول الحكم بالنفاذ المسجل بلا مصروفات ، وقالت المدعية -
شرحا لدعواها - انها اشترت عام ١٩٦٩ قطعة أرض قضاء مساحتها ٣٢٠ر٢٠
مترا رقم ١٣٢٩ ضمن ٢٠٨ كدستر بحوض عرفى الغربى رقم ١٦ بناحية
الزهراء قسم المطرية محافظة القاهرة بمبلغ اجمالى ٨٤٨ جنيه ، وبتاريخ
١٩٧٠/٤/٢ تقدمت الى مأمورية الزيتون للشهر العقارى والتوثيق بطلب
رقم ٥٧٥ لاتخاذ اجراءات شهر العقد وظل الطلب متداولاً فى دروب المأمورية
الى أن تم شهره بتاريخ ١٩٧٩/٣/٣١ برقم ٢١٨٨ ، وتم سداد الرسوم
المستحقة عليه ومقدارها ٢٤٩٨٠ جنيه . . الا أنه بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٥
ارسلت مصلحة للشهر العقارى والتوثيق خطابا للمدعية تكلفها بدفع مبلغ
وقدره ٦٨ر٤٠٠ جنيه كرسوم تكميلية عن شهر العقد المذكور . وقد انقاد
المستولون بالمكتب بان سعر المتر من الارض المشتراة قدرته ادارة الشهر

العقارى بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه وجملة ثمن الارض ٥٠٨٢٣٠٠ ، ومن ثم يستحق على المدعية مبلغ ٦٨٨٥٠ جنيه .

وبتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٥ أعلنت مصلحة الشهر العقارى المدعية بأمر تقدير رسوم بمبلغ ٦٨٨٥٠ جنيه وأردفت المدعية انها تعارض فى هذا الأمر لسببين :

١ - ان عقد الشراء المشهر فى ٣١/٣/١٩٧١ برقم ٢١٨٨ - كان قد تم عام ١٩٦٩ وكان سعر المتر من الارض وقتذاك ٥٠٠ جنيه الا أن اجراءات الشهر ظلت أكثر من عام كما ان أمر التقدير المعارض فيه صدر بعد المقيد بحوالى سبع سنوات .

٢ - ان محافظة القاهرة اشترت جزءا من الأرض بسعر المتر ٢ جنيه . وبجلسة ٧/١٢/١٩٧٦ قضت محكمة الزيتونى الجزئية بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها الى القضاء الادارى .

وقد احيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى وقيدت بجدولها برقم ٨٣١ لسنة ٣١ ق وتداولت بجلساتها ، وبجلسة ٢٤/٦/١٩٨٠ قضت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وبالفاء انقرار المطعون فيه وبالزام الحكومة بالمصروفات .

واقامت قضاها فيما يتعلق باختصاصها بنظر الدعوى على أساس ان حالة الدعوى من محكمة الى أخرى بالتطبيق لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم المحكمة المحال اليها بنظر الدعوى المحالة دون معاداة البحث فى اختصاصها . وبالنسبة للموضوع شيلت المحكمة قضاها بالفاء القرار المطعون فيه على أساس أنه صدر فى ١٨/١٢/١٩٧٥ لى بعد فوات مدة طلربت على خمس سنوات من تاريخ شهر عقد البيع الصادر لصالح المدعية فى ٣١/٣/١٩٧١ ، ودون بيان الاسباب التى قلم على أساسها تحديد القيمة التى قدرها للارض المبهية بمراعاة ما لحق اثمان الاراضى من زيادة كبيرة خلال

٢٠- في المحلة

تلك الفترة . الأمر الذي يكشف عن أن هذا التقدير لم يتم معاصرا لتاريخ شهر العقد ولا متفقا مع القيمة الحقيقية للأرض في ذلك التاريخ .

ومن حيث أنه بالإطلاع على حكم محكمة الزيتون الجزئية الصادر بجلسة ١٢/٧/١٩٧٦ في الدعوى الماثلة والقاضي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها الى القضاء الإداري ، ويبين أنها اقامت قضاها على أساس ان اختصاصها مقصور على المارضة في أوامر تقدير الرسوم القضائية . ولم تبين المحكمة نص المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها باعتباره قانونا خاصا اسند بصراحة الاختصاص في التظلم من أوامر تقدير رسوم التوثيق والشهر الى المحكمة الابتدائية الكائن بدانرتها المكتب الذي اصدر الأمر للتظلم منه . ومن ثم لم يرد لهذا النص ذكر في أسباب حكمها ، ولم تدخله المحكمة في اعتبارها عندما أمرت بإحالة الدعوى الى القضاء الإداري . وبناء عليه فإن حكمها بالإحالة الى محكمة القضاء الإداري لا يلزم هذه المحكمة بنظر الدعوى بالمخالفة لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ وكان يتعين على هذه المحكمة وقد تبين وجه عدم اختصاصها بنظر الدعوى وان ثمة سببا قانونيا آخر - خلاف ما استندت اليه محكمة الزيتون الجزئية في حكمها بعدم الاختصاص والإحالة - يجعل الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أخرى هي محكمة شمال القاهرة الابتدائية الكائن بدانرتها مكتب الشهر العقاري الفى لمصدر أمر التقدير المتظلم منه - كان يتعين عليها لهذه الأسباب الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة المختصة حسبما تقدم .

ومن حيث انه وقد قضت محكمة القضاء الإداري في حكمها المطعون فيه بخلاف ما تقدم ، فرأت انها ملتزمة بنظر الدعوى عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، وفصلت في موضوع النزاع بحكمها المطعون فيه فمن ثم تكون قد أخطأت في تطبيق صحيح حكم القانون ، ويتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى ، وبإحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للاختصاص مع ابقاء الفصل في المصروفات .

١- فلسفة الاختصاص

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بالنقض الحكم المطعون فيه وعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى محكمة شمل القاهرة الابتدائية للاختصاص وأبقت الفصل في المصروفات .

(طعن ١٥٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٩)

تراجع أحكام المحكمة الإدارية العليا على خلاف هذا المبدأ سبق نشرها .
بذات المبدأ حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسته ٢٦ من فبراير ١٩٨٣ (الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٥ ق عليا : وتراجع مجموعة مبادئ المحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر عاماً الجزء الثاني - دعوى - الحكم بمسبب الاختصاص والأحوال) .

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

أقلية العامل دعواه بالطعن على قرار التنب أمم محكمة القضاء الإداري - صدور حكم محكمة القضاء الإداري بعدم الاختصاص وأحوال الدعوى إلى المحكمة التأديبية - أنه وأن كانت المنازعة تدخل أساساً في اختصاص القضاء العادي إلا أن حكم عدم اختصاص يفيد المحكمة التأديبية ويلزمها بالنقض في الدعوى - أساس ذلك : المادة ١٧٠ من المصوبات :

ملخص الحكم :

ولئن كانت المنازعة في قرار تنب المطعون ضده تدخل في اختصاص القضاء العادي باعتباره من العاملين بشركات القطاع العام وهي شريفة خاصة حسبما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة ، وباعتبار أن التنب ليس من الإجراءات التأديبية المقررة صراحة في نظام العاملين بالقطاع العام ويخرج

تبعا لذلك من اختصاص القضاء التأديبي في الآونة وقد أقام المطعون ضده دعواه بطلب إلغاء قرار التنب أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية وقضت هذه المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وأحالتها إلى المحكمة التأديبية المختصة ، وحاز هذا الحكم قوة الشيء المقضي بعدم الطعن فيه ، وكان هذا الحكم ينطوي على قضاء ضمنى باختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر المنازعة ، لأن الاختصاص الولاى سابق على الاختصاص النوعى ، فإن المحكمة التأديبية المحالة إليها الدعوى تكون ملزمة بالفصل فيها وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ويكون الدفع بعدم اختصاصها ولائيا غير قائم على سند من القانون .

(طعن ١٢٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

تلتزم المحكمة اذ تحكم بعدم اختصاصها بالاحالة الى المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

يعتبر من قبيل الخطأ فى تطبيق القانون الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائيا بنظر الدعوى دون إحالتها إلى المحكمة المختصة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . والتزام المحكمة وهى تحكم بعدم الاختصاص بأن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة التزام مطلق لا تترخص فيه المحكمة ، ويعتبر أثر سبق الفصل فى الدعوى على فرض صحته من الأمور التى تقدرها المحكمة المختصة بالفصل فى النزاع دون المحكمة التأديبية. التى كفت يدعا عن الفصل فيه .

(طعن ٨٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٣)

القاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

الالتزام الواقع على المحكمة اتصال عليها بالدعوى بالفصل فيها إنما يكون متى كان الحكم بعدم الاختصاص والإحالة صادراً من المحكمة المختصة من تلقائها وليس مجرد اتفاق طرفي الدعوى على ذلك .

ملخص الحكم :

إن الالتزام الذي تفرضه المادة ١١٠ من قانون المرافعات على المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها والفصل فيها حتى ولو كانت غير مختصة ولائياً بنظرها إنما يسرى على ما إذا كانت الإحالة قد تمت بناء على طلب طرفي الدعوى دون أن تحكم المحكمة المحالة منها الدعوى بعدم اختصاصها بذلك من تلقاء ذاتها . فإذا ما تبين للمحكمة المحال إليها الدعوى عدم اختصاصها بنظرها ان تحكم بعدم الاختصاص مع إحالة الدعوى مرة أخرى إلى المحكمة المختصة .

(طعن ١١٩٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٧)

القاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

التنازع السلبي في الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية - اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالفصل فيه - أساس ذلك : المحكمة الإدارية العليا وهي آخر المراحل في نظام التدرج القضائي في مجلس الدولة أن تجد جهة القضاء الإداري المختصة بنظر الدعوى غير مقيدة بتقليب أحد الحكمين لسبق صلوره على الآخر أو لعدم الطعن فيه وهما لم ينهيا الخصومة في الدعوى - أساس ذلك : ألا يترك هذا التنازع السلبي بلا رقابة من جهة تعالجه وتحصنه وحتى لا يؤدي إلى الحرمان من حق التقاضي - قضاء محكمة القضاء الإداري بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الإدارية - قضاء المحكمة الإدارية بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الأولى ثانية - حكم محكمة القضاء الإداري بعد إعادة الدعوى إليها بعدم جواز نظرها لسبق

الفصل فيها - غير صحيح - أساس ذلك : إن حكمها السابق بعدم الاختصاص لم يثب الخصومة في الدعوى - حكم المحكمة الإدارية العليا بالقضاء. الحكم المطعون فيه ويجوز نظر الدعوى وباختصاص محكمة القضاء الإداري - بالنزاع وباحالته إليها للفصل فيه .

ملخص الحكم :

إن الطعن في الحكم المطعون فيه يثير النزاع في المسألة التي فصلت فيها من أساسها ، وهي مسألة الاختصاص بنظر الدعوى ، إذ باقتصاص الحكم المطعون فيه على القضاء فيها ، تعتبر هي المسألة منار النزاع التي يطرحها الطعن ويتعلق بها ، وللمحكمة الإدارية العليا بما لها من سلطة التعقيب على الحكم المطعون فيه أن تنزل عليها حكم القانون دون أن يغفل بعدها عن أعمال ولايتها هذه ، ما قيل من نهائية الحكمين السلبيين من الاختصاص بنظر الدعوى قبل الحكم المطعون فيه الصادر في الخصومة فالفاته وفي الدعوى ذاتها بنتيجة تناول الاحالة بين المحكمتين بهما ، إذ فضلا عن أن كليهما ، على مقتضى ذلك لم يثب الخصومة في الدعوى ، إذ لم يتصدىا كالثالث أيضا ، للفصل في موضوعهما ، وبهما وبالحكم المطعون فيه لم يحسم النزاع في مسألة الاختصاص ذاتها ، التي يثيرها الطعن فيه ، مما يستوجب أن يكون للمحكمة الإدارية العليا وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي في جهة القضاء الإداري المختصة بنظر الدعوى ، حيث لا يتعلق الخلاف بأى المحكمتين تختص بنظرها فيها ، الكلمة العليا في هذه المسألة ، غير مقيدة بتغليب أحد الحكمين على الآخر لسبق صدوره على الثاني ، رغم مخالفة القانون ، أو لعدم الطعن فيه ، وهما لم ينهيا الخصومة في الدعوى ، حتى وصل أمرها إلى المحكمة المطعون في حكمها ، كما أن التزام المحكمة المحال إليها بالاحالة محدود بالأسباب التي بنى عليها ، وهي وضع المدعى عندئذ ، وغنى عن البيان ، أن المحكمة الإدارية العليا هي التي تحدد الاختصاص بين أى من المحكمتين عنه تسلب كل منهما من الاختصاص وهي التي تقضى بالقول الفصل عند تعارضهما ، إذ من سلطتها وهي تفصل في الطعن في الحكم الأخير وهو ما يثير الطعن في سابقه ، أن تقرر أى المحكمتين تختص

بالدعوى ، حتى لا يترك أمر هذا التنازع بلا رقابة من جهتها تماثلة وتلصص .
وحتى ولا تؤول الآخر ، كما ينتهى اليه الحكم الأخير الى الحرمان من حق
التقاضى .

ومن حيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى حدد طلبه فيها
بوضوح ، فى أنه يطلب « انفاذ القانون وتسوية حالته ومنحه الدرجة التاسعة
منذ دخوله الخدمة فى سنة ١٩٣٩ ليصل للدرجة الرابعة فى ١٩٦٢/٦/٣٠ ،
وأن هذا ما تقلم به الى الجهة المدعى عليها فلم تجبه اليه ، فأقام
هذه الدعوى وبين أسانيد ذلك بأنه مقتضى تطبيق قرار مجلس ادارة
المؤسسة الصادر فى ١٩٦٢/٨/٢٩ بشأن تسوية حالة العاملين بها بعد
اسقاط - الالتزام الممنوح لشركة لبيون التى التحق بها أولا بالقانون ١٢٢
لسنة ١٩٦١ . والدعوى على هذا تكون وفقا لما ورد فى صحيفة وكل ما
تضمنته جزء لا يتجزأ ، ويكمل بعضه بعضا تكون من اختصاص محكمة
القضاء الادارى منذ أقامها المدعى وتوجه بها اليها ، وهو ما زال على طلباته
لم يعدلها ومن ثم فلا معنى للوقوف عند ما تضمنته خاتمتها من أنه يطلب
تسوية حالته بإرجاع أقدميته فى التاسعة وجعلها من فبراير ١٩٣٩ » اذ أن
ذلك محمول على ما قدمه مما سلف ذكره ومرتبطة به ارتباطا لا يقبل التجزئة،
فهو لم يرد بدعواه ، كما هو واضح ، الوقوف عند حد تعديل أقدميته فى
التاسعة بردها الى ذلك التاريخ ، بل أراد صراحة تدرجه بعدئذ على أساس
ترقيته من درجة الى أعلى كل أربع سنوات بعدها ، على ما يقضى به البند (٥)
من ذلك القرار ، ليبطل بذلك كما طلب - ولم تجبه الادارة للفتة الرابعة فى
يناير ١٩٦٢ . وليس بلوغه هذه الدرجة ، كما ذهب الى ذلك أثره او احتمالا
لاجابته الى طلب ارجاع أقدميته الى التاسعة اذ هذا الطلب بعض ما طلبه فى
دعواه ، فهو لم يقف عنده بل طلب ، فى صراحة ووضوح ، تدرج أقدميته
الى الفتة الرابعة فى ١/١/١٩٦٢ ، وما نعلق به الحكم من أن التسوية التى
تجربها له الادارة فيما لو اجيب الى طلباته ، وهى لا زالت أمرا احتماليا ،
لا تعدو أثرا من آثار الحكم - غير صحيح ، لأن الدعوى وهى يحكم الاساس
الذى رفعت به الطلبات المطروحة فيها هى بلوغ الرابعة على أساس تدرجه

وفقا للقاعدة السالفة الذكر ، فى ١٩٦٢/١/١ ، مما يدخل فى اختصاص المحكمة ، ولا يخرجها من اختصاصها أن تكون هذه الطلبات على غير أساس قانونا ، لأن ما يترتب على عدم صحة الدعوى هو رفضها الا الحكم بعدم الاختصاص ، ولأن المحكمة ، كما هو مقرر ، هى التى تفصل فى أمر كون الدعوى صحيحة فتجيبه الى طلباته أو ترفضها ، ولا يقبل منها التنصل من اختصاصها بحجة أن اجابته لا زالت أمرا احتماليا ، لأن هذا هو الموضوع الذى عليها بعد ثبوت اختصاصها الفصل فيه ، وينسجم الأمر فى خصومة بحكمها فيه ، فلا معنى للاحتجاج بأن ذلك ما زال أمرا احتماليا ، لأن فيه مصادرة على المطلوب ، ولا وجه لها ، ما دام أن طلبات المدعى تبلغ به المستوى الأول بما يجعلها متعلقة بأمر العاملين وماسة بمراكز من سبقوه اليه وهى من اختصاصها .

ومن حيث أن الحكم المعلوم فيه خطأ فى تأويل القانون وتطبيقه فى قضائه ، بعد اعادة الدعوى اليه بحكم المحكمة الادارية بالاسكندرية ، بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها من قبل محكمة القضاء الادارى بحكمها السابق ، اذ أنه لم يسبق لها أن تصدت لموضوعها ، بل اقتصر بحثها فى الحكم الذى اشارت اليه على مسألة الاختصاص متنها الى التسلب منه ، دون التعرض لموضوعها ومن ثم يكتسب حكمها قوة الأمر المقضى فى الخصوص ، ولا يعدو حكمها بعدم جواز نظر الدعوى مع تخلف موجه . ان يكون قضاء وبغير مقتضى للمرة الثانية منها بعدم الاختصاص . وهو من هذه الجهة أيضا غير صحيح ، لأن الاختصاص بنظر الدعوى هو من هذه الجهة أيضا غير صحيح ، لأن الاختصاص بنظر الدعوى منمقد لها منذ أقامها المدعى . على ما تقدم بيانه . وهو فوق ذلك غير صحيح فى ضوء ما آل اليه وضع المدعى ، مما أورده حكم المحكمة الادارية ، باعادتها له ، اذ تتعلق الدعوى به ، وهو من عداد الموظفين التى تختص به دعاوهم ، وتؤول على تعديل أقدميته فى درجة الأخيرة وما قبلها . ومن أجل ذلك يكون الحكم غير صحيح من كل وجه ، ونتيجة على ما سبق غير مقبولة لما يؤدى اليه من حرمان المدعى من التقاضى الادارى المنعقد لمحاكمه نتيجة لتسلبها من الاختصاص غير مرة .

ومن حيث انه لا تقدم يكون الحكم المطعون فيه في غير محله ، ويتعين لذلك للقضاء بإلغائه وبجواز نظر الدعوى وباختصاص محكمة القضاء الادارى بها واعادتها اليها للفصل فيها .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه ، بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وبجواز نظر الدعوى وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر النزاع وباحالتها اليها للفصل فيه .

(طعن ٨٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢ - بذات هذا المعنى طعن ٧٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٣)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية -
تنازع سلبى - اختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل فيه - اساس ذلك -
الحكم بعدم الاختصاص لم يفصل في موضوع النزاع حتى تكون له قبوة
الشيء المحكوم فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان هيئة مفوضى الدولة قد طعنتم بمقتضى طعنها المائل في الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى (دائرة التسويات) بجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨١ فى الدعوى رقم ٧٦٢ لسنة ٣٢ القضائية سالف الذكر ، وكان من المقرر انه يترتب على الطعن فى الحكم امام المحكمة الادارية العليا طرح النزاع برمته امامها لتفصل فيه من جديد ، ويكون لها فى ذلك ما لمحكمة الدرجة الاولى من سلطة فى هذا الصدد ، فتحدد المحكمة المختصة بنظر النزاع على الوجه الصحيح الذى يتفق واحكام القانون ، وتبحث وقائع الدعوى وتعيد تقديرها من واقع ما قدم اليها من مستندات

ومن واقع دفاع الخصوم ، وتطبق القاعدة القانونية التي تراها صحيحة على وقائع الدعوى وما الى ذلك . وفى ضوء هذا التكييف فان الطعن المائل اذ اثار مسألة التنازع السلبى فى الاختصاص بين المحكمتين - سالفتى الذكر فانه لا محيص والحالة هذه من التصدى لحكم هاتين المحكمتين - لتحديد اى منهما ينعقد له الاختصاص بنظر النزاع ، اذ من الاصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تادية الحقوق لأصحابها الا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعا تنازعا سلبيا فيما بينها فى هذا الاختصاص بينما ولاية القضاء معقودة بنص القانون للجهة القضائية التى تتبعها هاتان المحكمتان ، مما لا مندوحة معه اذا ما أثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة الادارية العليا من أن تضع الأمر فى نصابه الصحيح فيتعين على المحكمة المختصة بنظر الدعوى وتحيلها اليها للفصل فيها . ولا وجه للتحدى عندئذ بحجية أى حكم لفوات ميعاد الطعن فيه لأن مثل هذا الحكم لم يفصل فى موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشئ المحكوم فيه فى هذا الخصوص وانما اقتصر على النظر فى الاختصاص منتها الى التسلب منه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك واذا كان الثابت من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه رقى الى الفئة الرابعة بمقتضى القرار الادارى رقم ٤٥٨ فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ فانه يكون شاغلا احدى وظائف المستوى الأول التى ينعقد الاختصاص بنظر منازعات العاملين الشاغلين لها لمحكمة القضاء الادارى ، الأمر الذى يتعين معه والحالة هذه ، القضاء بالغاء الحكمين الصادرين من محكمة القضاء الادارى فى الدعويين رقم ١١٤٩ لسنة ٢٧ القضائية ورقم ٧٦٢ لسنة ٣٢ القضائية سالفى الذكر وباختصاص محكمة القضاء الادارى (دائرة التسويات) بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها .

طعن ٧٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٣ - بذات هذا المعنى

طعن ٨٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٣/٤/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

اختصاص - احوالة - المادة ١١٠ مرافعات - التزام المحكمة المصال
الرجاء الدعوى بنظرها ويمتنع عليها مفادرة البحث في مسألة الاختصاص
اذا كانت طبيعة المنازعة المطروحة .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١١٠ مرافعات توجب على المحكمة اذا قضت بعدم
اختصاصها ان تأمر باحوالة الدعوى بعاليتها الى المحكمة المختصة ولو كان
عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها
ويمتنع على المحكمة التي تحال اليها الدعوى أن تفادى البحث في الاختصاص
اذا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر بعدم الاختصاص
الاسباب التي بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالمنطقة .

ومن حيث أن الدعوى موجهة قرار ادارى نهائى استكمل مقوماته وتدخل
في الاختصاص الولائى والنوعى والمحلى كمحكمة القضاء الادارى
بالمقصورة .

وليس دعوى موجهة الى وقف الاعمال الجديدة وهى من دعاوى الحياة
التي يختص بها القضاء المدنى المستعجل .
واذا قضت محكمة القضاء الادارى بالمنصورة بعدم اختصاصها بنظر
الدعوى ، فان هذا القضاء يكون قد جاء على خطأ فى تطبيق القانون وتاويله
بما يوجب الحكم بالافائه وباعادة الدعوى اليها لتفصل فيها مجددا .

(طعن ٥٠٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧)

ثانيا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاة الإداري والمحكمة الإدارية العليا :

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

المادة ١٣ مكرر (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعي - اختصاص اللجان القضائية للاصلاح الزراعي -
المحكمة الادارية العليا لا تختص سوى بنظر الطعون في القرارات الصادرة
من اللجان القضائية الخاصة بتحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص
ملكية الاراضي المستولى عليها او التي تكون محلا للاستيلاء لتحديد ما يجب
الاستيلاء عليه قانونا - يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية العليا نظير
الطعون في القرارات التي تصدرها اللجان القضائية والخاصة بتوزيع
الاراضي المستولى عليها على المنتفعين - اساس ذلك - الحكم بعدم الاختصاص
والاحالة الى محكمة القضاء الإداري - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من المسلم به ان ترتيب المحاكم وتحديد اختصاصها
من النظام العام الامر الذي يخول المحكمة ان تتصدى من تلقاء نفسها
لبحث مدى اختصاصها بنظر الطعن لتنزل حكم القانون فيه ويبين من
مطالعة نص الفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ١٣ مكررا (١) من المرسوم بقانون
رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي انهما يقضيان بتشكيل
لجنة قضائية او اكثر تختص دون غيرها عند المنازعة بما يأتي :

١ - تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضي
المستولى عليها او التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المقدمة من
الملك وفقا لاحكام هذا القانون ، وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه .

٢ - الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضي المستولى عليها على
المنتفعين وتنص الفقرة الرابعة على أنه استثناء من أحكام قانون السلطة
القضائية يتمتع على المحاكم النظر في المنازعات التي تختص بها اللجان
القضائية المشار اليها ، وتحال فوراً جميع المنازعات المنظورة أمام جهاز

القضاء ما دام باب المرافعة لم يغفل فيها الى تلك اللجان والفقرة الخامسة على أنه يجوز لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة ، ويرفع الطعن بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفقا للأوضاع وبالشروط المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بذلك وواضح من النص المذكور . وتقضى المادة ١٣ مكررا (٢) على أنه فيما عدا القرارات الصادرة من اللجان القضائية فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة السابقة لا تكون القرارات الصادرة من اللجنة القضائية نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . وواضح من النصوص المتقدمة أن المحكمة الادارية العليا لا تختص سوى بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعى فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكررا وهى الخاصة بتحقيق الاقرارات والديون المقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه قانونا وبهذه المثابة لا تختص هذه المحكمة بنظر الطعون فى القرارات التى تصدرها اللجان القضائية المذكورة فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها على المنتفعين وهى المنصوص عليها فى البند (٢) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكررا (١) سألغة الذكر على أساس أن اختصاصها بنظر هذه المنازعات هو اختصاص استثنائى من القاعدة العامة التى تجعل الاختصاص بنظر الطعن فى القرارات الادارية النهائية لمحكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن واحالته بحالته الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيه عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

لائحة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

مناطق اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعون المقدمة عن قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى أن يكون موضوع المنازعة متعلقا بالاستيلاء على الأراضى طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى أو أن يكون النزاع متعلقا بفحص ملكية الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء - إذا كان اختصاص اللجان القضائية مناطق قانون آخر من غير قوانين الاصلاح الزراعى لا تكون المحكمة الادارية العليا مختصة بالطعن فى قرار اللجنة القضائية - مثال : المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عنه - الحكم بعدم الاختصاص والاحالة - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعون المقدمة عن قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى مناطق المادتين ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ، ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . وطبقا لهذين النصين يشترط لاختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون المقدمة عن قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى أن يكون موضوع المنازعة متعلقا بالاستيلاء على الأراضى طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى أو أن يكون النزاع متعلقا بفحص ملكية الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء طبقا لالقرارات المقدمة من الملاك وفقا لأحكام هذه القوانين أما إذا كان اختصاص اللجنة القضائية بنظر النزاع مناطق قانون آخر من غير قوانين الاصلاح الزراعى فإن المحكمة الادارية العليا لا تكون مختصة بنظر الطعن فى قرار اللجنة القضائية الصادر عن النزاع إذ أن اختصاصها طبقا للقانونين رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المعدل للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٩ هو اختصاص استثنائى أضفاه عليهما المشرع بنصوص خاصة فى هذين القانونين .

ومن حيث أن اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بنظر النزاع المعروض يردده الى نص المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم تأجير أموال الدولة والتصرف فيها ويجرى « تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الواردة في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالفصل في المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عن آكله » .

ومن حيث أن محكمة القضاء الاداري هي المحكمة صاحبة الولاية العامة في المنازعات الادارية ومن ثم تكون هي المحكمة المختصة بنظر الطعن في قرار اللجنة القضائية المعروض .

ومن حيث أن المادة ١٠٩ من قانون المرافعات تنص على أن « الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها كما تنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه اذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة » .

(طعن ٦٧٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر الطعون في قرارات مجالس تاديب الطلاب - أساس ذلك : المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة يشترط لاختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التاديب والتي تعتبر بمثابة احكام أن تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها أمام أي جهة أعلى - لا يتوفر الشرط المتقدم في قرارات مجالس تاديب الطلاب الذي يجوز التظلم منها الى رئيس الجامعة وفقا لنص المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قصرت اختصاص المحكمة الادارية العليا على نظر الطعون المقدمة فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية فمن ثم يخرج عن اختصاص نظر الطعن المائل المقدم اليها عن قرار مجلس تأديب الطلاب بجامعة طنطا اذ ينعقد الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الادارى (دائرة الافراد) التى تختص - وفقا لنص المادة العاشرة من القانون بنظر الطلبات المقدمة من الافراد بإلغاء القرارات الادارية النهائية واذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار القرارات الصادرة من بعض مجالس التأديب بمثابة الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التى يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا أن مناط هذا القضاء ان تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها أمام أى جهة أعلى الأمر الذى لا يتوافر فى القرار المطعون فيه الذى يجوز التظلم منه الى رئيس الجامعة على ما تقضى به المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعيّن الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى (دائرة الافراد) للاختصاص عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات مع ابقاء الفصل فى المصروفات للمحكمة المذكورة .

ان المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قصرت اختصاص المحكمة الادارية العليا على نظر الطعون المقدمة فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية فمن ثم يخرج عن اختصاص نظر الطعن المائل المقدم اليها عن قرار مجلس تأديب الطلاب بجامعة طنطا اذ ينعقد الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الادارى (دائرة الافراد) التى تختص - وفقا لنص المادة العاشرة من القانون بنظر الطلبات المقدمة من الافراد بإلغاء القرارات الادارية النهائية واذا كان قضاء هذه المحكمة قد

جرى على اعتبار القرارات الصادرة من بعض مجالس النقاديب بمثابة الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التى يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا أن مناط هذا القضاء أن تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها امام أى جهة أعلى الأمر الذى لا يتوافر فى القرار المطعون فيه الذى يجوز التظلم منه الى رئيس الجامعة على ما تنص به المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة القضاء الادارى (دائسنة افراد) للاختصاص عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات مع ابقاء الفصل فى المصروفات للمحكمة المذكورة .

(طعن ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٢)

تعليق :

حكمت المحكمة الادارية العليا (الدائرة المستحدثة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) فى الطلب رقم ٦ لسنة ١ فى الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٩ ق باختصاصها بنظر الطعون فى قرارات مجالس النقاديب التى لا تخضع للتصديق من جهات ادارية ، اذ يجرى على قرارات هذه المجالس بالنسبة الى الطعن فيها ما يجرى على الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، أى يطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا عملا بنص المادتين ٢٢ و ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

ثالثا : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والاحكام الادارية

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية - عدم وجود اختصاص علم أصيل واختصاص استثنائى لأى من هاتين الهيئتين اشتراك كل من الهيئتين فى الاختصاص على قدم المساواة من حيث مبدأ

الولاية فيما اتحدت فيه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين -
توزيع هذا الاختصاص بمراعاة التدرج القضائي بينها وفقا لأهمية
النزاع .

ملخص الحكم :

متى كان المرجع فى تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية هو الى أهمية النزاع وكان تقدير هذه الأهمية يقوم على اسس واقعية منضبطة على نحو ما سلف بيانه مردها الى المستوى الوظيفى وخطورة المسئولية والدرجة المالية ومقدار المرتب وما الى ذلك من ضوابط ومعايير يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية والقليلة الأهمية ومثيلات كل منها ، لقيام الفارق بينها بحكم طبائع الأشياء . فليس ثمة اختصاص عام أصيل واختصاص استثنائى لآى من هاتين الهيئتين ، بل مشاركة فى الاختصاص على قدم المساواة من حيث مبدأ الولاية فيما اتحدت فيه هذه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين ، وتوزيع لهذا الاختصاص بين الهيئتين المذكورتين بمراعاة التدرج القضائي بينهما وفقا لأهمية النزاع بما يجعل كل منهما أصيلة فيما أسند اليهما الاختصاص بنظرة معزولة عما سواه . وآية ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة من قولها : « وكل ذلك بحيث تختص محكمة القضاء الادارى وحدها بالفصل نهائيا فيما نص عليه فى البندين أولا وسادسا ، تختص بالاشتراك مع المحاكم الادارية بالفصل فيما نص عليه فى البنود : ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا وسابعا » ، وهذا الاختصاص المشترك بالفصل فيما نص عليه فى البنود : ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا من المادة الثامنة من القانون فى شئون الموظفين العموميين هو ما تحدثت عنه المادتان ١٣ و ١٤ منه ، ووزعت فيه الاختصاص بين المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى بصفة نهائية على اساس أهمية النزاع بما يتماشى مع التدرج القضائي بين كل من هاتين الهيئتين . ومما يؤكد هذا النظر ما ورد فى كلتا المادتين المشار اليهما من قول الشارع « عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة

العالية أو بالضباط ، في المادة الأولى ، وعدا ما تختص به المحاكم الإدارية في الثانية ، الأمر الذي يفيد تبادُل الاستثناء بين الهيئتين ، وما بدأ الشارع بالمحاكم الإدارية إلا اقتصادا في العبارة وإيجاز في السرد :

(طعن ١ لسنة ٤ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

مناطق توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية هو أهمية النزاع - استناد هذا المعيار إلى قاعدة مجردة مردعا إلى طبيعة النزاع في ذاته ودرجة خطورته من حيث مرتبة الموظف ومستوى الوظيفة التي يشغلها في التدرج الوظيفي وأهميتها - انطباق هذا المعيار كلما تحققت حكمته التشريعية - علم ارتباطه بتعبير اصطلاحي خاص قصد به معنى محدد في قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - عبارة « الموظفين الداخلين في الهيئة في الفئة العالية » الواردة في المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة - وجوب فهمها على أنها وصف عام للضباط الذي يتخذ أساسا لتقدير الأهمية سواء طابق هذا الوصف الاصطلاح الوارد في قانون نظام موظفي الدولة أو في ميزانية الدولة العامة أو صادف حالة واقعية مماثلة قائمة بموظف عمومي خاضع لأحكام قانون آخر - شمول قاعدة توزيع الاختصاص الوارد في المادة ١٣ ، ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين سواء الخاضعين منهم لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين - صفة الموظف الداخل في الهيئة في عرف الاصطلاح الجاري في النظام الحكومي تتوافر في الموظف التابع للمؤسسة العامة وإن لم تضاف عليه بحرفيتها هذه التسمية متى اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها - عدم التمسك بوجوب التزام حرفية تعبير « الموظفين الداخلين في الهيئة في الفئة العالية » بمطلوه اللفظي المحدد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ -

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة نص في المادة ١٣ منه على أن « تختص المحاكم الإدارية بصفة نهائية : (١) بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود » ثالثا ،

و « رابعا » و « خامسا » من المادة ٨ عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط وفى طلبات التعويض والترتبة عليها ٠ (٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات المكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم ٠ ونص فى المادة ١٤ على أن « تختص محكمة القضاء الادارى بصفة نهائية بالفصل فى الطلبات والمنازعات المنصوص عليها فى المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ عدا ما تختص به المحاكم الادارية » ٠ وقد ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه خاصا بهاتين المادتين « ٠٠٠ » وغنى عن البيان أن محكمة القضاء الادارى بحسب النظام الحالى الذى تتحمل فيه وحدها عبء الفصل فى هذه الكثرة الهائلة من القضايا ٠٠٠ لن تستطيع والحالة هذه الفصل فى القضايا بالسرعة الواجبة مع أهمية ذلك كى تستقر الأوضاع الادارية ولو زيد عدد دوائرها أضعا ٠ لذلك كان لابد من علاج هذه المشكلة ، والنظام المقترح يوزع العبء بين محكمة القضاء الادارى وبين المحاكم الادارية على أساس أهمية النزاع ٠٠٠ ، ويتضح من هذا أن مناط توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى وبين المحاكم الادارية - بمراعاة التدرج القضائى بينهما - هو أهمية النزاع ، ويستند معيار الأهمية فى هذا المقام الى قاعدة مجردة مردها الى طبيعة النزاع فى ذاته ودرجة خطورته منظورا اليها من حيث مرتبة الموظف المستمدة من مستوى الوظيفة التى يشغلها فى التدرج الوظيفى وأهميتها ٠ ومتى كان الفصيل فى تعيين الاختصاص القائم على أهمية النزاع هو هذا المعيار المجرد فإنه ينطبق كلما تحققت حكمته التشريعية غير مرتبطة بتعبير اصطلاحى خاص قصد به معنى محدد فى اطار قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، والافات هذه الحكمة - فتفهم عبارة « للموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية » الواردة فى المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على انها وصف عام على سبيل الحصر للضباط الذى يتخذ أساسا لتقدير الأهمية ، سواء طابق هذا الوصف الاصطلاح الوارد فى قانون موظفى الدولة أو فى ميزانية الدولة العامة ، أو صادف حالة واقعية ماثلة

قائمة بموظف عمومي خاضع لأحكام قانون آخر ، ذلك أن المشرع في قانون مجلس الدولة لم يخص بالعبارة آنفة الذكر الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية بحسب تعريفهم في قانون نظام موظفي الدولة والجداول الملحقه به أو في ميزانية الدولة العامة الخاصة بالحكومة المركزية فحسب، وإنما اتبع هذه المصطلحات على حكم الغالب ، وعنى بذلك من في مستواهم الوظيفي من حيث طبيعة العمل ونوع الوظيفة ومرتبها في مدارجها بما لا يمنع من تأويل هذا الاصطلاح بما يقابله ويتبادل معه معنى ومدلولاً في مفهوم القواعد واللوائح التي تحكم حالة الموظفين العموميين في كل مصلحة أخرى أو هيئة عامة من الهيئات التي تستقل بأنظمة خاصة لموظفيها وميزانياتها ولا تلتزم النظام الوظيفي أو المالي المتبع في شأن الموظفين الحكوميين ، وبذلك تشمل قاعدة توزيع الاختصاص الواردة في المادتين ١٣ و ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين كافة وتنسج لهم جميعاً ، الخاضعين منهم لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين ، تحقيقاً للمساواة بينهم في المعاملة القضائية كما هو الحال بالنسبة الى الموظفين العموميين ذوي الكادرات الخاصة الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة - كرجال القضاء وإدارة قضايا الحكومة وأعضاء مجلس الدولة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات - ولا يحكمهم قانون نظام موظفي الدولة أساساً ، وكما هو الحال كذلك بالنسبة الى موظفي المؤسسات العامة الداخلة في إطار الدولة المصام وفي نطاق وظيفتها الادارية بعد اذ امتد نشاط هذه الاخيرة الى مختلف المرافق التي يتبعها موظفون عموميون ولا تتقيد بالاوضاع والنظم المالية المقررة لموظفي الادارة الحكومية سواء في تبويب الميزانية أو في تقسيم الوظائف والدرجات ، كما لا تلتزم مصطلحاتها بنصها وتعابيراتها بل تنفرد بنظمها وتعابيراتها الخاصة وان قارب فيها ترتيب الوظائف وطبيعتها ومستوياتها نظرهما في الكادر العلم . ومن ثم فان صفة الموظف الداخل في الهيئة في عرف الاصطلاح الجاري في النظام الحكومي تتوافر في الموظف التابع للمؤسسة العامة وان لم تصف عليه بعرفيتها هذه التسمية ، متى اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها حسبما يتلادمع طبيعة نظام المؤسسة

وأوضاع ميزانيتها ومركزه فيها ، فهو ، فى الحكومة غيره فى المؤسسة بيد أن المركز القانونى لطلبهما واحد ، وبالتالي فإن حكمها من حيث الاختصاص باعتباره أثرا من الآثار المترتبة على هذا المركز واحد كذلك . وبالقىاس ذاته تتحدد الفئة العالية ، فما هذه التسمية الا مظهر الاهمية التى هى معيار توزيع الاختصاص ، وتحقق هذه الاهمية بتوافر عناصرها بالفعل فى أى صيغة رتبت ، فيعرف نظراء الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية فى المؤسسات العامة بحقيقة أوضاعهم الوظيفية والمالية لا بوصفهم وتسهمياتهم . ومتى كان الأمر كذلك فلا تعديل ولا تغيير فى قواعد الاختصاص بل اعمال لها وتطبيق صحيح لضوابطها بروحها ومفزاها بما يتفق وحكمة التشريع ويتلام مع طبيعة نظم التوظيف وتقسيم الوظائف والدرجات وأوضاع الميزانية التى تقرها اللوائح الخاصة بالمؤسسات العامة . أما الاستمساك بوجوب التزام حرفية تعبیر « الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية » بالمدلول اللفظى المحدد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فلزم ما لا يلزم ، بل اعراض عن مفهوم القانون ذاته فيما يتعلق بالموظفين الشاغلين للوظائف العليا ذات جوهر قصد الشارع فى قانون مجلس الدولة بما قد يفضى الى الخروج المربوط الثابت الذين لا يدخلون فى نطاق تقسيم الوظائف الداخلة فى الهيئة المنصوص عليه فى المادة الثانية من قانون نظام موظفى الدولة ، وهو تقسيم هذه الوظائف الى فئتين : عالية ومتوسطة ، وتقسيم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وإدارى للاولى وفنى وكتابى للثانية ، اذ لم ترد وظائفهم فى الجدول الثانى المرافق لهذا القانون ضمن وظائف الكادر الفنى العالى والإدارى ، وهو منطق غير مقبول ان يخرج أفراد هذه الفئة من الموظفين من اختصاص محكمة القضاء الإدارى ويخضعون فى منازعاتهم الإدارية لولاية المحاكم الإدارية ، مع أن وظائفهم فى مدارج السلم الإدارى تتعادل وتتساوى مع وظائف الكادر الفنى العالى والإدارى المقررة بهذا الوصف فى الجدول الثانى من القانون ، الأمر الذى يتنافى مع ما قصده

الشارع من جعل أهمية النزاع المشتقة من مرتبة الوظيفة مناط تحديد الاختصاص .

(طعن ١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢ ، طعن ٩٤٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية -
مناط أهمية النزاع - معيار هذه الأهمية مجرد - مرده طبيعة النزاع في ذاته - مرتبة الموظف مستمدة من مستوى وظيفته انتمى تفضي على منازعاته الأهمية التي تحدد جهة الاختصاص - تعلق النزاع بموظف داخل الهيئة من الفئة العالية وتأثيره على مراكز الموظفين من هذه الفئة يجعل الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ينص في المادة (١٣) منه على أن « تخصص المحاكم الإدارية ١ - بالفصل في طلبات الفناء القرارات المنصوص عليها في البند ثالثا ورابعا وخامسا عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط في الاقليم المصري وعدا ما يتعلق منها بموظفي الحلقة الاولى وما فوقها في الاقليم السوري وفي طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات ، ٢ - بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا في البند السابق أو لورثتهم وتنص المادة (١٤) على أن تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في كل الطلبات والمنازعات المنصوص عليها في المادة ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ - عدا ما تختص به المحاكم الإدارية - وقد نبأت أحكام هاتين المادتين ترديدا لما نصت عليه المادتان ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة وقد جاء بالذاكرة

الإيضاحية لهذا القانون الأخير خاصا بهاتين المادتين ٥٥٠ و ٥٥١. وغنى عن البيان أن محكمة القضاء الإداري بحسب النظام الحالي الذى تتحمل فيه وحدها عبء الفصل فى هذه الكثرة الهائلة من القضايا ٥٥٠ لن تستطيع والحالة هذه ، الفصل فى القضايا بالسرعة الواجبة مع أهمية ذلك ، كى تستقر الأوضاع الإدارية ولو زيد عدد الدوائر أضعافا ، لذلك كان لابد من علاج لهذه المشكلة ، والنظام المقترح يوزع العبء بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية على أساس أهمية النزاع ٥٥٠ ، ٥٥١ .

ويتضح من ذلك حسبما سبق وقضت به هذه المحكمة من أن مناهج توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية - بمراعاة التدرج القضائي بينهما ، هو أهمية النزاع ويستند معيار الأهمية فى هذا النزاع الى قاعدة مجردة مردها الى طبيعة النزاع فى ذاته ودرجة خطورته منظورا اليه من حيث مرتبة الموظف مستمدة من مستوى الوظيفة التى يشغلها فى التدرج الوظيفي وأهميتها وفى ضوء ذلك فإن مرتبة الموظف مستمدة من مستوى الوظيفة التى يشغلها هى وحدها التى تضى على منازعاته قدرا من الأهمية تتحدد بمقتضاء الجهة ذات ولاية الفصل فيها ومن ثم فإنه كلما تعلق النزاع بموظف داخل الهيئة من الفئة العالية وكان الفصل فيه يؤثر على مراكز الموظفين من هذه الفئة ينعقد الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري .

(طعن ٥٩٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

وظيفة مدرس مادة الطبيعة بمرتبة قدره ٥٥٠ ج سئويا مشافها اليه ٥٠ ج نظير الاشراف على التعامل - هى فى القمة من الوظائف الفنية فى مرفق التعليم - عدم وجود كادر خاص بموظفى كلية فيكتوريا - لا يجرى هذه الوظيفة من أهميتها التى هى مناط تعيين الاختصاص - افتراض قيلم علاقة

المدعى بكلية فيكتوريا على رابطة أساسها عقد استخدامه - أحكام هذا
المقد قاعدة تنظيمية تضعه في مركز لائى يخضع لأحكام القانون العام -
علم وجود التنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا فى الهيئة أو فى
الفئة العانية أو مشبها بذلك - اختصاص محكمة القضاء الإدارى دون
المحاكم الإدارية بنظر المنازعة المتعلقة باتقرار الصادر بفصله .

ملخص الحكم :

إن وظيفة مدرس مادة الطبيعة التى كان يشغلها المدعى ومرتبته الذى
كان يتقاضاه وقدره ٥٥٠ جنيها سنويا مضافا اليه ٥٠ جنيها - نظير
الإشراف على المعامل والمؤهل الذى يحمله - وهو الدكتوراه من جامعة
شييفيلد - هذه الوظيفة هى فى القمة من الوظائف الفنية فى مرفق التعليم .
ولا يقدح فى هذا أو يجرّد الوظيفة من أهميتها المستمدة من طبيعة
خصائصها والتى هى مناط تعيين الاختصاص عدم وجود كادر خاص
بموظفى كلية فيكتوريا ، ذلك أن مرتب وظيفة المدعى يصعد الى مستوى
يناهز المرتبات العالية فى الدولة ، الأمر الذى يجعله فى حد ذاته يدخل
فى نطاق المرتبات المقررة لوظائف الفئة العالية بحسب قانون نظام
الدولة . ومتى كان هذا هو وضع المدعى فلا يغير من الأمر - فيما يتعلق
بتعيين الهيئة المختصة بنظر دعواه الحالية - كون علاقته بكلية فيكتوريا
كانت تقوم على رابطة أساسها عقد استخدامه الذى ظل معاملا بأحكامه ،
لأنه على فرض صحة هذا التكييف فإن أحكام العقد ذاتها تكون هى
القاعدة التنظيمية التى تحكم حالته والتى تضعه فى مركز لائى يخضع
لأحكام القانون العام ، وهى مع ذلك لا تمنع من سريان أحكام نظام
التوظيف فى حقه فيما لا يتعارض مع ما هو وارد بهذا العقد . ولا تنافر
بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا فى الهيئة أو من الفئة العاليسة
أو مشبها بذلك حكما . ولما تقدم من أسباب ، فإن الاختصاص بنظر
هذه المنازعة يكون لمحكمة القضاء الإدارى دون المحاكم الإدارية .

المبدأ :

وظيفة مرشد بهيئة قناة السويس - وظيفة في القمة من الوظائف الفنية لهيئة قناة السويس - اغفال تبويب هذه الوظيفة بين وظائف كادر موظفي هيئة القناة ودرجاته والاكتفاء برصد مبلغ اجمالي للارشاد في ميزانية الهيئة لاعتبارات تتعلق بوضع هذه الوظيفة - لا يجرّد هذه الوظيفة من أهميتها المستمدة من طبيعة خصائصها والتي هي مناط تعيين الاختصاص افتراض قيام علاقة المرشد بهيئة قناة السويس على رابطة أساسها عقد استغلاء - عدم اعتبار هذا العقد عقد عمل رضائي بالمعنى المفهوم في فقه القانون الخاص - أحكام هذا العقد قاعدة تنظيمية تضعه في مركز لائحي يخضع لأحكام القانون العام - سريان أحكام لائحة موظفي الهيئة في حقه بما لا يتعارض مع ما هو وارد في العقد - عدم وجود تناقض بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو في الفئة العالية أو مشبها بذلك حكما - اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية بنظر التنازع المتعلقة بالقرار الصادر بفصل المرشد .

ملخص الحكم :

ان وظيفة مرشد - التي كان يشغلها المدعى والموصوفة في الميزانية بأنها دائمة - هي في القمة من الوظائف الفنية بهيئة قناة السويس ، وفي الذروة منها دقة وخطورة . وبداهة هذا النظر تتجلى من طبيعتهما بحكم كونها عصب النشاط الملاحي في مرفق المرور بالقناة . ولا يقدح في هذا أو يجردهما من أهميتهما المستمدة من طبيعة خصائصها والتي هي مناط تعيين الاختصاص خلو الجداول الواردة بالكادر الخاص بموظفي هيئة القناة من النص عليها بين مختلف الوظائف الفنية والإدارية والكتابية التي تضمونها ومنها ما يشغلها موظفون معتبرون من الفئة العالية وهم دون المرشدين . كما لا يقلل من أهمية هذه الوظيفة كون مرتبتها الأصلية بغير العلاوات والإضافات زهيدا نسبيا بالمقارنة بالأجر الكلي الذي يتقاضاه المدعى فعلا بسائر مشتملاته والذي لا يتمثل في هذا الراتب الرمزي فحسب بل يرقى الى رقم عريض في نهاية كل شهر تبعا لعدد السفن

التي يتولى مهمة ارشادها ، ذلك أن هذه الإضافات إنما هي معتبرة
مكملة للراتب الأصلي . بيد أنه لما كان حدما الأعلى مرنا دائب التفاوت
وغير ثابت ، وكانت تصعد بالراتب الى مستوى يناهز أعلى المرتبات فى
الدولة أو يفوقها قدرا ، فقد اقتضى وضعها الخاص الذى انفردت به
اغفال تبويبها بين وظائف كادر موظفى هيئة القناة ودرجاته ، والاكتفاء
بإدراج مبلغ اجمالى للارشاد فى ميزانية الهيئة . وحسب وظائف المرشدين
دليلا على أهميتها أن المبلغ الذى اعتمد لها فى البند ٩٤٢ ص ٢٦ من
ميزانية السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ هو مليون من الجنيئات ، وهو
مبلغ طائل لو قورن بالاعتمادات المرصودة لسائر الوظائف الدائمة الأخرى
فى الهيئة . على أن المرتب الرمزى المجرى للمدعى فى حد ذاته هو داخل
فى نطاق المرتبات المقررة لوظائف الفئة العالية بحسب قانون نظام موظفى
الدولة . ومتى كان هذا هو وضع المدعى فلا يشير من الامر فيما يتعلق
بتعيين الهيئة المختصة بنظر دعواه الحالية كون علاقته بهيئة قناة
السويس كانت تقوم على رابطة أساسها عقد استخدامه الذى ظل معاملا
بأحكامه ، لأنه على فرض صحة هذا التكييف فى الجدل المحض فإن أحكام
العقد - وهو ليس عقد عمل رضائى بالمعنى المفهوم فى فقه
القانون الخاص - تكون هى القاعدة التنظيمية التى تحكم حالته
والتي تضعه فى مركز لائى يخضع لأحكام القانون العام . وهى مع ذلك
لا تمنع سريان أحكام لائحة موظفى الهيئة فى حقه فيما لا يتعارض مع ما هو
وارد بهذا العقد طبقا لنص المادة ٩٥ من تلك اللائحة التى لا تزال قائمة
ونافذة ، بقطع النظر عن الطعن فيها أمام القضاء ما دامت لم تلغ بعد .
ولا تنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلًا فى الهيئة أو من الفئة
العالية أو مشبها بذلك حكما ، إذ نصت المادة الرابعة من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة على أن « الوظائف
الداخلية فى الهيئة اما دائمة واما مؤقتة حسب وصفها الوارد فى الميزانية » .
ونصت المادة ٢٦ منه فى شقها الأخير على ما يأتى : « ٠٠٠ أما الموظفون
المعينون على وظائف مؤقتة فأحكام توظيفهم وتاديبهم وفصلهم يصدر
بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد

وبعد أخذ رأى ديوان الموظفين ، وقد صدر قرار مجلس الوزراء فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالموافقة على الشروط الواردة بنموذج عقد الاستخدام الذى أعده ديوان الموظفين ، ولا تقدم من أسباب فان الاختصاص بنظر هذه المنازعة يكون لمحكمة القضاء الادارى دون المحاكم الادارية .

(طعن ٩٤٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

القرار المطعون فيه يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - دخوله فى اختصاص محكمة القضاء الادارى دون المحاكم الادارية .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، اذ نصت على اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فى انطبالات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة او بالترقية او بمنح علاوات ، قد استثنت من ذلك ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية او بالضباط ، فجعلته من اختصاص محكمة القضاء الادارى . فاذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه يمس مراكز موظفين من الفئة العالية (بالكادر الادارى) فهو بهذه المثابة من اختصاص محكمة القضاء الادارى .

(طعن ٤٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٦ ، طعن ٣٤٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٩)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

كتاب العدل - توليهم اعباء وظيفية عامة منذ قانون كتاب العدل العثمانى المؤرخ ١٥/١٠/١٩٢٩ - مماثلة مركزهم لمركز الموظفين من الحلقة

**الأولى - دخول المنازعات المتعلقة بهم في اختصاص محكمة القضاء الإداري
دون المحكمة الإدارية .**

ملخص الحكم :

ان كتاب العدل ، بحكم منصبه ، يعتبر - منذ أن كان خاضعا لقانون كتاب العدل العثماني المؤرخ ١٥/١٠/١٩٢٩ والنافذ بالأقليم السوري - من عناصر الإدارة ويسهم في تسيير مرفق عام وهو اذ يقوم بتنظيم وتوثيق العقود وغير ذلك مما وكله اليه المشرع انما يخضع لرقابة وزارة العدل في التدرج الرئاسي وكونه يتقاضى عائدات بدلا من الرواتب فذلك لا يمنع من القول انه كان يتولى أعباء وظيفه عظمة ومركزه لانه تحكمه قواعد القانون العام ، ولا ريب أن مركز كاتب العدل يعتبر مائلا لمركز الموظفين من الحلقة الاولى يؤكد ذلك أن قانون كتاب العدل الجديد رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ قد صنف وظائفهم في المرتبة الخامسة فما فوق وهي مراتب الحلقة الاولى حسب قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ الصادر في ١٠/١١/١٩٤٥ ولذلك يكون الاختصاص منعقدا لمحكمة القضاء الإداري دون المحكمة الإدارية .

(طعن ٧٩ لسنة ٢ ق - جلسة ٢١/٨/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري -
الفاء قرار ايفاد الطالب المتطوع بالجيش وملاحقته بالنفقات الدراسية بالتضامن مع كفيله - دخوله في اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية - حكم المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها وأحالة التمسعي الى المحكمة الأولى صحيح - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

لا اختصاص للمحكمة الإدارية بنظر الفاء قرار ايفاد الطالب المتطوع في الجيش في البعثة وملاحقته بالنفقات الدراسية بالتضامن مع الكفيل

على أساس أن المنازعة تدور حول أحكام عقدين إداريين وعلى أن اختصاص المحاكم الإدارية مبني على سبيل الحصر وليس فيه مثل هذه المنازعة وإن اختصاص محكمة القضاء الإداري بكل ما يدخل في اختصاص القضاء الإداري أعم وأشمل من اختصاص المحكمة الإدارية ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضي بعدم الاختصاص قد أصاب وجه الحق في قضائه وكذلك في إحالته الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري المختصة إذ المحكمة الأولى والثانية تنظران المنازعة لأول مرة أي تعتبران في درجة واحدة في هذا الصدد كما أنهما تتبعان جهة قضائية ذات وظيفة واحدة وليس في قانون أصول المحاكمات المدنية ما يمنع منها .

(طعن ١٠٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

موظفو مصلحة الجمارك - تحديد المحكمة المختصة بنظر المنازعات الخاصة بهم - مرد هذا إلى تصنيف مراتب هؤلاء الموظفين بما يقابل التصنيف الوارد في قانون الموظفين الأساسي وبالنظر إلى مستوى الوظيفة بحسب أهميتها وخطورة مسؤوليتها في سلم الوظائف وتدرجها - المناط في ذلك هو باعتبار مرتب الوظيفة الذي اتخذ قانون الموظفين معياراً في هذا التصنيف - مثال .

ملخص الحكم :

لئن كان ملاك موظفي الجمارك المموري قد خلا من تقسيم وظائفه إلى حلقات على غرار التقسيم المفصل في قانون الموظفين الأساسي ، إلا أنه ليس مؤدى هذا أن يعتبر جميع موظفي تلك المصلحة في عداد موظفي الملاك الأدنى الذين تنظر المنازعات الخاصة بهم المحكمة الإدارية ، بل المرد في تصنيف مراتب هؤلاء الموظفين بما يقابل التصنيف الوارد في قانون الموظفين الأساسي هو بحكم طبائع الأشياء إلى مستوى الوظيفة بحسب أهميتها وخطورة مسؤوليتها في سلم الوظائف وتدرجها . وغنى عن القول أن المناط في ذلك هو باعتبار مرتب الوظيفة الذي اتخذ قانون الموظفين

الأساسى معيارا فى هذا التصنيف ، فان كان المرتب يرقى بالوظيفة الى الحلقة الأولى فما فوقها فان الاختصاص بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الموظفين يكون معقودا بحكمة القضاء الادارى ، والا فانه يكون للمحكمة الادارية ٢

فاذا كان الثابت ان المدعى قد رفع الى الدرجة الخامسة واستحق بذلك راتبيا يوازى الراتب المقرر للدرجة الثانية بالمرتبة الخامسة الداخلة فى الحلقة الأولى بحسب المادة السادسة من قانون الموظفين الأساسى ، فان المنازعة تكون والحالة هذه من اختصاص محكمة القضاء الادارى دون المحكمة الادارية وذلك بالتطبيق لاحكام المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، واذ فصلت المحكمة الادارية بدمشق فى موضوع هذه الدعوى فانها تكون قد جاوزت اختصاصها ، ويكون الطعن فى هذا الحكم - وقد قام على عدم اختصاص المحكمة الادارية بنظر الدعوى - على أساس سليم من القانون ، مما يتعين معه قبوله شكلا ، والقضاء فى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ، والزام المدعى بمصروفات الدعوى جميعا ، بما فى ذلك مصروفات هذا الطعن ما دام قد أقامها - كما هو ثابت من صحيفة افتتاحها - أمام « دائرة المحكمة الادارية المنعقدة فى دمشق » بالعريضة المودعة ديوان المحكمة فى ١٥ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٥٩ فى ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ٢١ من شباط (فبراير) سنة ١٩٥٩ والمعمول به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، وقد نشر فى يوم اصداره ، ولا عذر له فى الفهم بانه انما قصد محكمة القضاء الادارى الموازية للمحكمة العليا المخلفة ، ما دام القانون المشار اليه يفرق فى التكوين والتشكيل بين المحكمة الادارية ومحكمة القضاء الادارى وكذلك فى توزيع الاختصاص بينهما ، والمدعى وشأنه فى رفع دعواه من جديد أمام المحكمة المختصة ان كان ما زال لذلك وجه .

(طعن ٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

المنازعة حول استحقاق أو عدم استحقاق مكافأة عن أعمال إضافية -
تعتبر منازعة في مكافأة - اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيها بالنسبة
لن عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية ، والضباط •

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن مثار المنازعة هو ما إذا كان المظنون عليه يستحق
أم لا يستحق مكافأة عن الأعمال الإضافية التي أداها في غير أوقات العمل
الرسمية خلال مدة معينة ، فإن الدعوى تكون - طبقا للتكييف القانوني
السليم - عبارة عن منازعة في مكافأة مما تختص المحاكم الإدارية بالفصل
فيها بالنسبة الى من عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية
والضباط ، وذلك اعمالا للبندين الأول والثاني من المادة ١٣ من القانون
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة • ومن ثم فإن المحكمة
الإدارية تكون قد خالفت القانون بقضائها بعدم اختصاصها بنظر هذه
الدعوى ، بناء على تكييفها لها تكييفًا خاطئًا يصورها بأنها دعوى تعويض
نظير ما حل بالمدعى من ضرر لامتناع وزارة المالية عن الموافقة على تقرير
مكافآت له ولزملائه •

(طعن ٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٥)

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

المنازعة في استحقاق بدل التخصص من عهده تعتبر منازعة في راتب
- اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيها بالنسبة لن عدا الموظفين الداخلين
في الهيئة من الفئة العالية والضباط - عدم صدور قرار مجلس الوزراء
بتحديد فئة بدل التخصص - لا أثر له في تحديد الاختصاص •

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن مثار المنازعة هو في الواقع من الامر ما اذا كان المطعون عليه يستحق بدل تخصص أو لا يستحقه ، فإن الدعوى تكون في حقيقتها منازعة في راتب ، اذ أن هذا البديل هو في حقيقته من الرواتب الاضافية ، وبذلك تختص المحاكم الادارية بالفصل في المنازعات الخاصة بها بالنسبة الى من عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط طبقا للبندين الأول والثاني من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وذلك سواء صدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص الذي يستحقه المطعون عليه زملاؤه أم لم يصدر ، ولا أثر لذلك في تحديد الاختصاص الذي يقوم على تكييف الدعوى باعتبارها منازعة في راتب ، وانما تستظهر المحكمة المختصة اثر عدم صدور هذا القرار كعنصر من عناصر المنازعة عند الفصل في موضعها ، وهل هو من القومات الأساسية لمثل هذا الراتب الذي لا يقوم الا به ، أم لا •

(طعن ٣٤٧ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بالتعيين في وظائف العهد والشايخ - من المنازعات المتعلقة بموظفين من غير الفئة العالية - اختصاص المحاكم الادارية دون محكمة القضاء الاداري بنظرها •

ملخص الحكم :

ان الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « تختص المحاكم الادارية بصفة نهائية بالفصل في طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها في البنود (ثالثا ورابعا وخامسا) من المادة ٨ عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في

الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط ، وفق طلبات التعويض المترتبة عليها ، وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٨ المشار إليها على : « الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعون في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة الترقية أو بمنح علاوات » . ومقتضى هذين النصين أن المحاكم الادارية تختص وحدها بصفة نهائية في نظر الدعاوى الخاصة بالتعيين في الوظائف العامة باستثناء الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط . ولا جدال في أن العدة بحكم منصفه عامل أساسى في البنيان الادارى بالاقليم الجنوبى للجمهورية العربية المتحدة اذ يمثل الادارة المركزية في القرية ويسهم بقسط كبير في تسيير مرافقها العامة فهو بهذه المنابة من موظفى الدولة العموميين ، يتولى أعباء وظيفه عامة في الدرج الرياسى ، ويتمتع بسلطات عديدة ، وتحكمه اللوائح العامة ، ويصدر القرارات الادارية في حدود اختصاصه ، ولو كان لا يتناول مرتباً ولا يعتزل مركزه عند بلوغه سناً معينة . يؤكد ذلك أن المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالانتخاب نصت على أنه « لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العمومية ، ويدخل في ذلك كل موظفى ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية وكل موظفى وزارة الأوقاف ومستخدميها وكذلك العمد ، » ونصت المادة ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ انخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات على أنه « لا يجمع بين عضوية مجلس المديرية وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، والمقصود بالوظائف العامة : كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ، ويدخل في ذلك كل موظفى ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية أو المحلية أو القروية وكل موظفى ومستخدمى وزارة الاوقاف والمعاهد الدينية ، وكذلك العمد والمشايخ » . ولما كانت وظائف العمد والمشايخ ليست من بين الوظائف الداخلة في الهيئة من الفئة العالية ، فان المنازعات المتعلقة بالتعيين فيها لا تختص بها محكمة القضاء الادارى ، وانما تكون من اختصاص المحاكم الادارية بصفة نهائية .

قاعدة رقم (٣٠٥)

المبدأ :

القرارات الصادرة من لجنة الفصل في الطلبات التي تقدم طعنا في كشوف الجائز ترشيحهم للعمدية - تعد في النظر الصحيح قانونا قرارات بالتعيين مالا في وظيفة العمدية - اختصاص المحاكم الادارية بها دون محكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص المحاكم الادارية بنظر الدعوى بمقولة أن القرارات التي تصدر من لجنة الفصل في الطلبات التي تقدم طعنا في كشوف الجائز ترشيحهم للعمدية هي من القرارات الادارية النهائية التي نصت عليها الفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والتي تختص بها محكمة القضاء الادارى ، فان قرارات اللجنة المشار اليها تعد في النظر الصحيح قانونا ، قرارات بالتعيين مالا في وظيفة العمدية وتندرج تحت الفقرة ٣ من المادة الثامنة سابقة الذكر وتختص بها المحاكم الادارية دون محكمة القضاء الادارى لعدم تعلقها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية او بالضباط . ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله .

(طعن ٥٩٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٣)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

تنازع سلبى فى الاختصاص بين المحكمة الادارية لوزارة الداخلية وبين محكمة القضاء الادارى - حكم المحكمة الادارية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعد صدور حكمى علم الاختصاص مع الاحالة - الطعن فى الحكم الاخير يحرك رقابة المحكمة الادارية العليا على الحكمين السابقين رغم قوأت ميعاد الطعن فيهما - اناس ذلك .

ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة الادارية المطعون فيه الصادر منها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو في واقع الأمر محمول على حكمها الاول القاضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، واذا كان هذا الحكم لم يطعن فيه فان اتصال المحكمة الادارية بالدعوى بعد احالتها اليها من محكمة القضاء الادارى قد طرح عليها هذا الذى سبق لها القضاء فيه وبذلك فرض عليها حكمها المطعون فيه فجدد بذلك هذا التنازع السلبى الذى تخالفت فيه وجهتا النظر بينها وبين محكمة القضاء الادارى . ولو صح بازاء الطعن الحالى الاقتصار على مراقبة الحكم المطعون فيه دون مبناه الذى قام عليه لانتهى الامر ببقاء التنازع السلبى بلا رقابة مهينة تعالجه وتحسمه وهى نتيجة تقضى الى قصور فى العدالة وانكار للقضاء .

ولا وجه للتحدى بامتناع التصديق لحكم المحكمة الادارية الاول القاضى بعدم الاختصاص لنهائيته بعد فوات ميعاد الطعن فيه ذلك ان الطعن فى حكمها الاخير بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من شأنه ان يحرك امام هذه المحكمة الرقابة على حكمها الاول القاضى بعدم الاختصاص لان هذا الحكم وثيق الارتباط بالحكم المطعون فيه باعتباره قوامه ومبناه واساسه الذى قام عليه ويتعين من اجل ذلك تسليط الرقابة على حكم المحكمة الادارية الاول كى تضع هذه المحكمة الامر فى نصابه وتبين وجه الحق فيما قضت به تلك المحكمة الادارية بغير حق من عدم اختصاصها بنظر موضوع الدعوى .

هذا والغاء الحكم المطعون فيه ، وهو محمول على حكم المحكمة الادارية الاول يتناول بالضرورة الغاء هذا الحكم فيما قضى به من عدم اختصاص بنظر موضوع المنازعة ويتعين من ثم الغاء حكم المحكمة الادارية لوزارة الداخلية القاضى بعدم اختصاصها والقضاء باختصاص المحكمة الادارية المذكورة بنظر الدعوى واحالتها اليها للفصل فى موضوعها .

(طعن ١٢٢٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٠)

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبدأ :

صلى الله عليه وسلم من محكمة القضاء الإدارى باعتبار المدعين أسبق فى أقدمية الدرجة السادسة التنسيقية من المطعون عليهم وقتذاك - المنازعة فيما إذا كان مقتضى هذا الحكم أن يوضع المدعيان فى كشف أقدمية الدرجة المذكورة قبل المطعون فى ترفيتهم أم أن مقتضاه غير ذلك - هذه المنازعة ليست دعوى مبتدأة وإنما هى دعوى لتحديد مقصود المحكمة فيما انتهت اليه من نتيجة مربوطا بالأسباب التى قام عليها قضاؤها - اختصاص محكمة القضاء الإدارى التى أصدرت الحكم بنظر هذه المنازعة طبقا للمادة ٣٦٦ مرافعات - لا يغير من ذلك أن المنازعة كانت تقوم بين موظفين فى الكادر الكتابى وأصبحت بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحكمة الإدارية .

ملخص الحكم :

إذا كان مثار المنازعة هو ما إذا كان من مقتضى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى باعتبار المدعين أسبق فى أقدمية الدرجة السادسة التنسيقية من المطعون عليهم وقتذاك أن يوضعا فى كشف أقدمية الدرجة المذكورة قبلهم أم أن مقتضاه غير ذلك ، فإن المنازعة على هذا الوجه هى فى حقيقتها خلاف بين المدعين والإدارة فى فهم الحكم وتأويل مقتضاه ، والمنازعة بهذه المثابة ليست دعوى مبتدأة وإنما هى دعوى فى فهم الحكم وتحديد مقصود المحكمة فيما انتهت اليه من نتيجة ، مربوطا ذلك بالأسباب التى قام عليها قضاؤها ، ولهذا الخلف فى الفهم ما قد يبرره على حسب الظاهر ، لأن الأسباب فى ذاتها لم تتضمن تحديد الترتيب فى الأقدمية بين ذوى الشان ، وإن كانت النتيجة انتهت الى إلقاء ترك المدعين فى الترقية فى دورهما ، مما يقتضى من المحكمة التى أصدرت الحكم تحديدا فى هذا الخصوص . وعلى هذا الوجه تكون المحكمة المختصة هى التى أصدرت الحكم طبقا للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات ، للحكمة التشريعية الظاهرة لذلك ، وهى أن المحكمة التى أصدرت الحكم هى الأقدر على فهم

مقصوده وتحديده وإزالة ما قد يثور من غموض ، وهي هنا محكمة القضاء الإداري . ولا يخير من ذلك أن المنازعة كانت تقوم بين موظفين في الكادر الكتابي وأصبحت بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحكمة الإدارية دون محكمة القضاء الإداري ، لأن محل أعمال حكم القانون الجديد أو أن الدعوى أقيمت ابتداء بعد هذا القانون أو كانت مقامة قبل نفاذه ولما يفصل فيها من محكمة القضاء الإداري ، أما إذا كان قد فصل فيها من محكمة القضاء الإداري وكانت المنازعة مقصورة على تفسير الحكم ، ففنى عن القول أنها هي التي تختص بهذا التفسير بالتطبيق للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات .

(طعن ٢٤٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٥٩)

قلمنة رقم (٣٠٨)

المسألة :

القانون المعدل للاختصاص يسرى على ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيه من الدعوى قبل تاريخ العمل به - القانون الملقى لولاية جهات القضاء في نوع من المنازعات يسرى على ما لم يفصل فيه من الدعوى حتى ولو كان باب المرافعة قد قفل فيها قبل العمل به .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من قانون المرافعات قد رددت في صدرها أصلا مسلما ، وهو أن نصوص قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به ، ثم أخرجت تلك المادة من هذا النطاق الأسباب الملطفة التي نصبت عليها في فقراتها الثلاث ، بالقيود والقيود التي ذكرتها ، للمحكمة التشريعية التي كشفت عنها المفكرة الإيضاحية . من ذلك ما أشارت إليه الفقرة الأولى من أن القوانين الجديدة « المعدلة » للاختصاص تسرى على ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيه من الدعوى قبل تاريخ العمل بها . وترتبط على ما تقدم ، إذا جاء القانون الجديد ملغيا ولاية جهات القضاء في نوع من

المنازعات فانه يسرى على المنازعات التى لم يفصل فيها ، حتى ولو كان باب المرافعة قد قفل فيها قبل العمل به ، لأن مثل هذه الحالة اذا كانت لا تخضع لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى فان صدر هذه المادة ينطبق عليها .

(طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبسطة :

القانون الجديد المعدل للاختصاص - سريانه على الدعاوى السابقة التى لم يقفل فيها باب المرافعة - المادة الأولى بند (١) من قانون المرافعات - القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الإدارى وأصبحت طبقا للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحاكم الإدارية - إحالتها الى المحاكم الأخيرة ما دامت غير مهينة للحكم - المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر .

ملخص الحكم :

تقضى المادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بأحالة القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الإدارى التى أصبحت من اختصاص المحاكم الإدارية بحالتها الى هذه الأخيرة ، واستثنت من ذلك حالة تلك الدعاوى التى لم يمسح لها من قبل المحاكم الإدارية فى القوانين المعدلة للاختصاص أن يسرى حكمها على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات طبقا لما نصت عليه المادة الأولى بند (١) من قانون المرافعات للدعوى والتجارية ، ما لم يكن تاريخ العمل بها بعدم اقفاله باب المرافعة فى الدعوى . فاذا ثبت أن الدعوى كانت مؤجلة أجلا عاديا أمام محكمة القضاء الإدارى وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى نص على أن أمثال هذه الدعوى يصبح من اختصاص المحاكم الإدارية ، فإن الحكم المطعون فيه - اذ قضي فى موضوعها - يكون قد خالف القانون فيما يتعلق بالاختصاص ويثعين الحكم بألفائه بأحالة الدعوى الى المحكمة الإدارية المختصة .

(طعن ٢٦٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

المبدأ :

منزعة في اعانة غلاء معيشة على معاش مستحق لأحد الضباط -
رفعها أمام المحكمة الادارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ سنة
١٩٥٥ الذى نص فيه على أن تصبح أمثال هذه الدعاوى من اختصاص محكمة
القضاء الادارى - نفاذ هذا القانون قبل صيرورة الدعوى مهية للحكم -
وجوب إحالتها الى محكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم
مجلس الدولة (الذى أصبح نافذا من ١٩٥٥/٣/٢٩) نصتا على اختصاص
محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات
والكفالات المستحقة للموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالیه
أو بالضباط ، ونصت المادة ٧٣ من القانون المذكور على أن « جميع الدعاوى
المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى أحكام هذا
القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل
فيها نهائيا وجميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة القضاء الادارى
وأصبحت من اختصاص المحاكم الادارية والعكس تحال بحالتهما الى
المحكمة المختصة بقرار من رئيس المحكمة المنظورة امامها الدعوى ما لم تكن
مهية للفصل فيها ، وتحال فورا بحالتها الى لجنة التاديب والتظلمات جميع
القضايا المأخوذة بأعضاء المجلسة التى أصبح من اختصاصها الفصل فيها
ويبلغ ذور الشئان جميعا بقرار الاحالة » .

وغنى عن البيان أن الدعوى المطعون فى حكمها - وهى خاصة بمنازعة
فى اعانة غلاء معيشة على معاش مستحق لأحد الضباط - قد أصبحت من
تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص محكمة القضاء
الادارى ما لم تكن مهية للفصل فيها من المحكمة الادارية التى سبق أن
رضعت اليها ، فإذا كان الثابت أن إدارة المعاشات المدعى عليها أجابت

على الدعوى فى ١٩٥٥/٥/٨ بمذكرة ، ثم تحدد لنظرها جلسة ١٩٥٥/٥/١٧ وفيها كلفت المحكمة مفوض الدولة تقديم مذكرة بالرأى القانونى ، فان هذا واضح فى الدلالة على أن الدعوى لم تكن مهية للفصل فيها وقت الفصل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وتكون المحكمة قد أخطأت فى تطبيق القانون وقضت فى دعوى أصبحت غير مختصة بالفصل فيها ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الادارية بنظر الدعوى ، وبإحالتها الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها .

(طعن ١٤٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠)

قائمة رقم (٣١١)

المقدمة :

حالة الدعوى المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى والتي لم يقبل باب المرافعة فيها الى المحكمة الادارية متى كان الاختصاص بنظرها قد استند الى تلك المحكمة بموجب القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - لا يعول دون تلك الاشارة مهور فرار سابق من اللجنة القضائية بعدم الاختصاص ، ما دام أن اللجنة لم يسبق لها التصديق للموضوع بل التصر منها البحث على مهالة الاختصاص .

ملخص الحكم :

لما كان المدعى ليس من طائفة الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية ، فان دعواه - وقد كانت أصلا باعتبارها منازعة فى راتب من اختصاص اللجان القضائية ثم من اختصاص المحكمة الادارية التى حلت محلها بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم المحاكم الادارية - تكون أيضاً من اختصاص المحكمة الادارية طبقاً لنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة . ولما كان هذا القانون قد صدر وعمل به فى شهر مارس سنة ١٩٥٥ أثناء نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى ، ولم تكن هذه الدعوى مهية

لافصل فيها ، وقد تأكد بمقتضاء اختصاص المحكمة الادارية دون محكمة القضاء الادارى بنظرها ، فانه كان يتعين طبقا لنص المادة ٧٣ من القانون المشار اليه احوالها بحالتها الى المحكمة الادارية المختصة ، وذلك بقسار من رئيس المحكمة المنظورة امامها ، وهو ما تم فى شأنها بالفعل ومما انبنى عليه تصحيح وضعها ، اذ ما كان ينبغى بوضعها دعوى خاصة بمنازعة فى مرتب ان ترفع مباشرة الى محكمة القضاء الادارى ، كما ذهبت الى ذلك اللجنة القضائية حين رفعت اليها ابتداء فلعبت الى عدم اختصاصها ، بذريعة انها ليست من قبيل المنازعة فى المرتب ، بل كن يتعين ان يكون ذلك بطريق الطعن فى قرار هذه اللجنة بعد ان تفصل فى موضوعها ، ذلك ان الاصل فى القوانين المعدلة للاختصاص ان يسرى حكمها باثره الحال المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها طبقا لما نصت عليه المادة الاولى بنسب (١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ما لم يكن تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، والدعوى الحالية لم تكن قد تمت فيها مرافعة بعد وقت نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وسواء كانت الدعوى مقبولة او غير مقبولة امام محكمة القضاء الادارى او امام اللجنة القضائية التى حلت محلها فيما بعد المحكمة الادارية فان احوالها الى هذه الاخيرة كانت واجبة وصحيحة تنفيذا لحكم المادة ٧٣ من القانون المذكور ، ما دام لم يسبق للجنة القضائية ان تصدت لموضوعها بالفصل فيه ، بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص دون التعموض لموضوع المنازعة .

(طعن ١٤٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

طاعة رقم (٣١٢)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى وفقاً لأهمية النزاع - استناد معيار أهمية النزاع الى مستوى الوظيفة التى يشغلها الموظفون العموميون - فى الحالة التى لا يشتغل فيها للمنى ايسر من المستويات الوظيفية المحددة فى قوانين العاملين ، يحدد الاختصاص وفقاً لأهمية الوظيفة ومقدار المرتب المقرر عنها - يبين ذلك - مثال .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كانت الرابطة بين المدعى وبين الشركة المذكورة هي عقد عمل ، فإن المدعى يعتبر من العاملين بالشركة المصنفة في مفهوم المادة (١٢) من قرار رئيس الجمهورية الصادر في أول يولية سنة ١٩٥٧ بإنشاء إدارة مرفق مياه القاهرة ، وبالتالي أضحي من العاملين في المرفق الذي تديره مؤسسة عامة ويصدق عليه صفة الموظف العام .

ومن حيث أن المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حدد اختصاص المحاكم الادارية في المادة (١٤) وقضى في الفقرة الاولى منها بأن تختص المحاكم الادارية بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البندين ثالثا ورابعا من المادة (١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثالث والمستوى الثاني وما يعادلهم ونصت المادة (١٢) على أن تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة (١٠) عدا ما تختص به المحاكم الادارية ، ولما كان الامر كذلك فإن المرجح في تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الادارية هو أهمية النزاع ويستند معيار الأهمية في هذا المقام الى قاعدة مجردة مرددة قيمة النزاع كما هو الشأن في توزيع الاختصاص بالنسبة للعقود الادارية ، والى مستوى الوظيفة التي يشغلها الموظفون العموميون وخطورتها ومسئولياتها وما الى ذلك من معايير يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية والقليلة الأهمية وما يعادلها وذلك بالنسبة للمنازعات الخاصة بالموظفين العموميين .

ومن حيث أنه لما كان المدعى لا يشغل أيا من المستويات الوظيفية المنصوص عليها في كل من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٨ والتي أخذ بها قانون مجلس الدولة معيارا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الادارية ، الا أن وظيفة المدعى - وهي الإشراف على علاج العاملين بالمرفق - تعتبر

من الوظائف الرئيسية بالمرفق منظوراً في ذلك الى أهميتها وخطورتها ومستواها ومدة خدمة المدعى الطويلة بالمرفق يضاف الى ذلك أن الأجر الشامل للمدعى ويبلغ ٥٠٠ مليم و ٥١ جنيه قد جاوز بداية المستوى الأول طبقاً لنظام العاملين المثناز اليه ، ومن ثم فإن وظيفة المدعى على هذا النحو ترقى في مستواها الى أعلى من المستوى الثاني ، ومن ثم تختص محكمة القضاء الإداري بنظر النزاع الماثل ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالفسائه وباختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى ، وبإعادتها اليها لتقضى في موضوعها مع الزام الهيئة المطعون ضدها بمصروفات الطعن .

(طعن ٦٥٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٩)

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

مخاصمة القرارات الادارية قضائيا - يكون امام محكمة القضاء الإداري
او المحاكم الادارية بحسب الأحوال .

ملخص الحكم :

ان الأصل في مخاصمة القرارات الادارية قضائيا سواء كانت صادرة من السلطات التنفيذية أم من غيرها من الجهات الادارية - انما يكون امام محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الادارية حسب الأحوال ويكون لدوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة حق الطعن فيما تصدره هذه المحاكم من أحكام امام المحكمة الادارية العليا - ونصوص القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شان تنظيم مجلس الدولة قاطعة فى خضوع قرارات مجالس التأديب لهذا الاصل .

(طعن ١٦٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة - اختصاص محكمة القضاء الإداري بالنظر في منازعات العاملين المدنيين في الدولة من الدرجات السابعة فما فوقها أيا كان نوع الكادر الذي ينتمي إليه العامل - إحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة قد جعل من اختصاص محكمة القضاء الإداري النظر في منازعات العاملين المدنيين في الدولة من الدرجة السابعة فما فوقها ومنها المنازعات الراضية أيا كان نوع الكادر الذي ينتمي إليه العامل فإنه يتعين من ثم إحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

(طعن ١٥٣٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٣)

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - كون المدعى وقت إقامته دعواه ووقت الفصل فيها يشغل درجة بالكادر المتوسط - من شأنه أن يجعل الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري له مسنده وقت إيداعه - ترقية المدعى بعد ذلك إلى الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي ثم نقله إلى الدرجة السابعة تنظيلاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - الدفع بعدم الاختصاص يصبح غير ذي موضوع - أساس ظاهري .

ملخص الحكم :

لئن كان الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري كاذباً له مسنده القانوني وقت إيداعه لأن المدعى كان يشغل درجة بالكادر المتوسط

الا أنه وقد رقي المدعى بعد ذلك الى الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي فى سنة ١٩٦٢ ثم نقل الى الدرجة السابعة تنفيذا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون نظام العاملين المدنيين - حسبما بين من ملف خدمته - فان هذا الدفع أصبح غير دى موضوع بعد أن عدل نص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ فأصبحت المحاكم الادارية مختصة بالفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية وفى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والكافآت عدا ما تعلق من كل ذلك بالعاملين المدنيين بالدولة من الدرجة السابعة فما فوقها أو ما يعادلها أو بالضباط أو فى طلبات التعويض المترتبة على القرارات الادارية المذكورة ، اذ ترتب على هذا التعديل أن أصبحت محكمة القضاء الادارى مختصة بالنظر فى كل الطلبات والمنازعات المتعلقة بالعاملين المدنيين بالدولة من الدرجة السابعة فما فوقها بعد ادماج الكادرات ، وذلك وفقا للحكم الذى استحدثه التعديل المشار اليه ، وبالتالي أصبحت هى المختصة بنظر هذه الدعوى الامر الذى يتعين معه القضاء برفض هذا الدفع .

(طعن ٥٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٧)

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

طلب التعويض بسبب امتناع الإدارة عن تسوية الحالة - اختصاص المحكمة به طالما ينمقذ لها اختصاص نظر طلب التسوية - أساس ذلك - طلب التعويض فى هذه الحالة بديل للتسوية ويأخذ حكمها .

ملخص الحكم :

انه بين من مقارنة نصوص المادتين ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة أن المشرع أراد أن يكون الاختصاص فى الفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والكافآت المستحقة للموظفين الداخلين فى الهيئة مرجعه الفئة التى ينتمى

أليها الموظف فإن كان من الفئة العالية عقد الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري وإن كان من غير هذه الفئة انعقد هذا الاختصاص للمحكمة الإدارية المختصة فمتى كان الثابت أن المدعى لم يكن من موظفي الفئة العالية وطلب بدعواه أمام المحكمة الإدارية تمويضا بسبب امتناع الإدارة عن تسوية حالته فإن هذا الطلب في حقيقته إنما هو بديل للتسوية ومحمول عليها افتراضا وبالتالي يأخذ حكمها من حيث اختصاص الجهة التي انعقد لها نظرها فتختص بنظره المحكمة الإدارية ولا تختص بنظره محكمة القضاء الإداري .

(طعن ٥٨٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

القرارات التي تصدرها مجالس تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة مجرد أعمال تفسيرية تخضع لتصديق السلطة الرئاسية ليس لها منزلة الأحكام التأديبية التي يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا - القرار الصادر بالتصديق على قرار مجلس التأديب هو القرار الإداري النهائي الذي يرد عليه الطعن - اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية بحسب قواعد توزيع الاختصاص - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

إن مفاد نصوص لائحة جزاءات العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة الصادرة بقرار السيد نائب رئيس الجمهورية في سنة ٩١٦٤ وبخاصة حكم المادة ٢٢ منها أن العاملين بالهيئة يخضعون في تأديبهم لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة . وترتبا على ذلك تختص السلطة الرئاسية بالهيئة بتوقيع الجزاءات التأديبية بما فيها جزاء الفصل من الخدمة على العاملين الذين

لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، دون ثمة اختصاص للمحكمة التأديبية فى شأنهم ، واذ ناطت لائحة الجزاءات بمدير عام الهيئة تشكيل مجالس تأديب فى الهيئة يكون لمدير عام الهيئة أو من يفوضه أن يحيل إليها ما يرى حالته من مخالفات جسيمة أو ذات الطابع الخاص ، وعلقت اللائحة اعتبار قرارات مجلس التأديب نهائية على تصديق مدير عام الهيئة أو من يفوضه فى ذلك ، فان مؤدى ذلك ، وبمراعاة ما سلف بيانه أن تأديب العاملين بالهيئة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا منوط وفقنا لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بالسلطات الرئاسية بالهيئة ، أن تكون قرارات مجلس التأديب هذه مجرد أعمال تحضيرية ليست لها أية صفة تنفيذية - وبهذه المثابة لا تكون لهذه القرارات منزلة الاحكام التأديبية التى يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا ، ويكون القرار الذى يصدره مدير عام الهيئة أو من يفوضه بالتصديق على الجزاء الموقع هو القرار النهائى الجسدى بالاخصام وهو قرار ادارى بخصائصه ومقوماته القانونية ، ويختص بالفصل فيه محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية المختصة وفقا لما تنقضى به قواعد توزيع الاختصاص .

(طعن ٣٥٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (٣١٨)

المبحث :

سنورد حكم من احدى المعاكم الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحتاتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى للفصل فيها - التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل فى هذه الدعوى طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات - عدم تحديد الحكم المحكمة المختصة من بين محاكم مجلس الدولة التى يتعقد لها الاختصاص وان كان المعنى المستفاد منه انه قصد المحكمة الادارية التى عقد لها قانون مجلس الدولة الاختصاص بنظر المنازعات غير التأديبية الخاصة بالعاملين بالنزلة من نفس مستوى المدعى الوظيفى - تعادل مرتب المدعى (وهو كاتب الجمعيات التعاونية الزراعية) بمرتبات

العاملين من المستوى الثالث - المحكمة الإدارية تكون هي التي عنها حكم المحكمة الجزئية بالإحالة - ولا وجه للقول باختصاص محكمة القضاء الإداري بقوله أن المدعى يعتبر فردا من الأفراد في حكم البند خامسا من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - انما هو ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث أن الحكم الصادر من محكمة الإداري الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري للفصل فيها ، من شأنه أن يلزم محاكم مجلس الدولة بالفصل في هذه الدعوى عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تلزم المحكمة المحال اليها الدعوى في مثل هذه الحالة بنظرها ، واذ كان هذا الحكم لم يحدد صراحة أى هذه المحاكم هي التي ينبغي لها الاختصاص من بين محاكم مجلس الدولة ، الا أن المعنى المستفاد منه أنه قصد المحكمة الادارية التي عقد لها قانون مجلس الدولة الاختصاص بنظر المنازعات غير التأديبية الخاصة بالعاملين بالدولة الذين من نفس مستوى المدعى الوظيفي (وهو كاتب بجمعية الإداري شرق التعاونية الزراعية بمرتب شهري قدره (٥٠٠ مليم و ٧ جنيها) ولما كان الامر كذلك وكان مرتب المدعى يعادل مرتبات العاملين من المستوى الثالث ، الذين تختص المحاكم الادارية بالمنازعات المتعلقة بهم وفقا لنص المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة القائم رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فمن ثم تكون المحكمة الادارية بأسبوط هي المحكمة التي عنها الحكم الصادر من محكمة الإداري الجزئية المشار اليه ولا وجه لما ذهب اليه تقرير الطعن من اعتبار المدعى فردا من الأفراد في حكم البند خامسا من المادة العاشرة من القانون المذكور بما من مقتضاه اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى لانه أيا كان الزاى في صواب هذا النظر فإن الالتزام بحكم الإحالة الصادر من المحكمة الطعنية عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات من شأنه إحالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة

الادارية للعاملين بأسبوط ، للاختصاص قد انتهى الى نتيجة صحيحة قانونيا ، مما يعين معه الحكم برفض الطعن .

(طعن ٩٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ :

الدعوى التى تستهدف إلغاء قرار وزير الداخلية باعتماد قرار لجنة العمد والمشايخ بتوقيع جزاء على العمدة أو الشيخ - ينعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الادارية - أساسى ذلك .

ملخص الحكم :

ان المدعى وقد أقام الدعوى مستهدفا إلغاء القرار الصادر من وزير الداخلية باعتماد قرار لجنة العمد والمشايخ فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل لأن وظائف العمد والمشايخ ليست من الوظائف الداخلة فى الهيئة من الفئة المالية .

(طعن ٢٨٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٣٢٠)

المبدأ :

الاختصاص بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات التأديبية الصادرة ضد العمد والمشايخ - يكون للمحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل .

ملخص الحكم :

انه لما كان المدعى قد أقام الدعوى مستهدفا إلغاء القرار الصادر من وزير الداخلية بتاريخ ٢٠ من يونية سنة ١٩٦٣ باعتماد قرار لجنة العمد

والمشايج بفصله من المشايخ فمن ثم يتمدد الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل لأن وظائف العمد والمشايج ليست من الوظائف الداخلة فى الهيئة من الفئة العالية .

(طعن ٢٨٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

حكم محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها بنظر طلب وقف التنفيذ - ينطوى على تغل المحكمة عن ولايتها على الدعوى بشقيها سواء الطلب الاصل أو الطلب الفرعى واحالتها الى المحكمة الادارية المختصة - تصبى المحكمة الأخيرة للفصل فى الطلب الاصل - حكمها فيه لا يكون منعما - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

لما كان طلب وقف التنفيذ انما هو فرع من طلب الالفاء فان هذا الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى وان كان صادرا فى طلب وقف التنفيذ ، الا أنه ينطوى فى واقع الامر على تغل محكمة القضاء الادارى عن ولايتها على الدعوى بشقيها سواء الطلب الفرعى أو الطلب الاصل واحالتها الى المحكمة الادارية المختصة به فاذا كانت هذه المحكمة الأخيرة قد تصدت للطلب الاصل ، بعد أن فصلت فى الطلب الفرعى فان حكمها فى الطلب الاصل لا يكون منعما إذ أنها هى المختصة بنظر الدعوى بشقيها . يضاف الى ذلك أن المحكمة الادارية العليا سبق أن قضت بأنه - وان كان الحكم الذى يصدر فى طلب وقف التنفيذ لا يمس أصل طلب الالفاء فلا يقيده المحكمة عند نظر هذا الطلب الأخير - الا أن الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ يظل ، مع ذلك ، حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها وينبنى على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ، ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يحوز

هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية تجلّ البت في موضوع الطلب ، كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري أصلا بنظر الدعوى لسبب متعلق بالوظيفة ، أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها ، أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد ، أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، إذ أن قضاء المحكمة في هذا كله ليس قطليا فحسب بل هو نهائي وليس مؤقتا فيقيدها عند نظر طلب الفائه . وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦١ بعدم اختصاصها بنظر طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإحالته الى المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية لاختصاصها به . هذا الحكم يقيد محكمة القضاء الإداري عند نظر طلب الغاء القرار المذكور ويتعين عليها لذلك أن تحكم بعدم اختصاصها كذلك بنظره وإحالته الى المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية المختصة به أصلا . وعلى ذلك فإن مآل هذا الطلب أن تنظره قطعيا هذه المحكمة الأخيرة واذ هي قد فصلت فيه فإن حكمها لا يكون منعما .

(طعن ١٢٨١ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٦)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

صدور حكم من المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أو إحالتها الى محكمة القضاء الإداري على أساس أن كلا من المدعى والمطعون في ترقية كانتا وقت رفع الدعوى من عداد موظفي الكادر العالي - صدور حكم محكمة القضاء الإداري في هذه الدعوى بعدم اختصاصها بإحالتها الى المحكمة الإدارية على أساس أن محل الدعوى هو القرار المطعون فيه وهو خاص بالترقية الى الدرجة الخاصة بالكادر الفني المتوسط - صدور حكم المحكمة الإدارية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعدم الاختصاص وضرورة حكمها نهائيا بعدم الطعن فيه - الطعن في حكم محكمة القضاء الإداري - ثبوت أن المدعى من الموظفين الداخلين في الهيئة وأصبح هو الآخر منذ ذلك التاريخ من الفئة العالية وإن الدرجة موضوع المنازعة قد نقلت قبل

رفع الدعوى الى الكادر العالي - انعقاد الاختصاص لمحكمة القضاء الإدارى
لتعلق النزاع بموظفين داخلين فى الهيئة من الفئة العالية - أحكام القانون
رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة تؤيد هذا
النظر .

ملخص الحكم :

يبين من أوراق الطعن أن هيئة مفوضى الدولة كانت قد طعنت فى
الحكم الصادر بجلسته ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ من المحكمة الادارية لوزارة
الاشئون الاجتماعية فى الدعوى رقم ٣٧٢ لسنة ٥ القضائية والقاضى
« بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها » وألزمت المدعى بالمصروفات
أمام المحكمة الادارية العليا وقد قيد هذا الطعن بجدول المحكمة تحت
رقم ١٨٥ لسنة ٩ القضائية ، حيث فصلت فيه بحكمها الصادر بجلسته
٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ . الذى قضى « بقبول الطعن شكلا وباختصاص
محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى ، وأمرت بإحالتها اليها للفصل
فيها » وأسست قضائها على أن المادة ١٣ فقرة أولى من كل من القانونين
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس
الدولة تنص على أن تختص المحاكم الادارية « بالفصل فى طلبات إلغاء
القرارات المنصوص عليها فى البنود (ثالثا) و (رابعا) و (خامسا) من
المادة ٨ عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة
العالية » وتنص المادة ١٤ من كل من القانونين المذكورين على أن
« تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى كل الطلبات والمنازعات
المنصوص عليها فى المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ عدا ما تختص به المحاكم
الادارية » ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى من الموظفين الداخلين
فى الهيئة ، وأنه أصبح منذ أول يوليو سنة ١٩٥٧ ، أى قبيل إقامة
الدعوى ، من الفئة العالية ، وأنه المطعون فى ترقيته من الموظفين الداخلين
فى الهيئة ، وأنه قد أصبح هو الآخر منذ ذلك التاريخ من الفئة العالية ،
وكانت للدرجة موضوع المنازعة قد نقلت منذ التاريخ المذكور ، أيضا
الى الكادر العالي ، فإن طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، يعتبر يغير طبيعته
متعلقا بموظفين داخلين فى الهيئة بالفئة العالية ، وعلى مقدمها تقديم

فإن محكمة القضاء الإداري تكون هي المختصة بنظر الدعوى ، وهذا ما هو صحيح أيضا بالتطبيق لحكم المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة ، وهي التي نصت على اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود (ثالثا) و (رابعا) و (خامسا) من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ عدا ما يتعلق منها بالعاملين المدنيين بالدولة من الدرجة السابعة فما فوقها أو ما يعادلها .

(طعن ٩٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٣٢٣)

المبدأ :

المادتان ١٣ ، ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين من المستوى الأول ، واختصاص المحاكم الإدارية بنظر المنازعات بالعاملين من المستوى الثاني والثالث - إذا كانت المدعى تشغل الدرجة الخامسة من ضمن فئات المستوى الثاني وقت رفع الدعوى إلا أنها ترقى بدعواها إلى تسوية حالتها بالحصول على درجة أعلى وهي الدرجة الرابعة من ضمن فئات المستوى الأول فإن الاختصاص بنظر دعواها ينمقده لمحكمة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على ما ورد في تقرير الطعن وحاصله أن طلبات المدعية هي منحها الدرجة الرابعة بعد سحب التسوية التي كانت قد أجريت لصالحها وهذه الدرجة ضمن فئات المستوى الأول والفصل فيها يؤثر على مراكز العاملين الشاغلين لفئات هذا المستوى الأول بما يدخل النزاع في اختصاص محكمة القضاء الإداري وفقا لما استقرت عليه أحكام المحكمة الإدارية العليا .

(م ٢٢ - ج ٢)

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن « تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة (١٠) عدا ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم انتدابية كما تختص بالفصل فى الطعون التى ترفع اليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية » وتجرى المادة ٢٤ من القانون كالتالى : « تختص المحاكم الادارية :

١ - بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود (ثالثا) و (رابعا) من المادة (١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والثالث ومن يعادلهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

٢ - بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم .

ومن حيث أن مفهوم ذلك أن اختصاص المحاكم الادارية ينحصر فى نظر دعاوى الغاء القرارات أو المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت للعاملين من المستويين الثانى والثالث ، أما المنازعات الخاصة بالعاملين من المستوى الأول فانها تدخل فى اختصاص محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الوقائع الواردة فى الأوراق يبين أنه وإن كانت السيدة تشغل الدرجة الخامسة ضمن فئات المستوى الثانى الا أنها ترقى بدعواها الى تسوية حالتها بالحصول على درجة أعلى وهى الرابعة ضمن فئات المستوى الأول فيعتقد الاختصاص بنظرها لمحكمة القضاء الادارى دون منازع .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ذهب الى غير هذا النظر فيكون قد صدر مخالفا للقانون حقيقا بالالغاء وباختصاص محكمة القضاء الادارى « دائرة التسويات » بنظر الدعوى واعادتها اليها للحكم فيها مع ابقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن ٦٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ - بذات المعنى
طعن ٤٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٩)

المبدأ :

صدور حكم من محكمة إدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة إدارية أخرى للاختصاص - التلكن في هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا تأسيسا على ان المنازعة تتعلق بالظن في قرار يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - صدور قرار بعد الظن في الحكم من المحكمة الادارية المجالية اليها الدعوى باحالتها الى محكمة القضاء الإداري للاختصاص - هذه الاحالة لا تمنع من الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعة - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن طلب إلغاء القرار من شأنه المساس بمركز أحد الموظفين من الفئة العالية فإن الاختصاص بالفصل فيه ينمقد لمحكمة القضاء الإداري .
فاذا كانت المحكمة الادارية لوزارتي الأشغال والحربية - التي احيلت اليها الدعوى طبقا للحكم المطعون فيه - قد أحالت الدعوى المذكورة الى محكمة القضاء الإداري للاختصاص ، فإن هذه الاحالة - ولئن صححت الأوضاع تصحيحا لاحقا - الا أنها لم تمنح الخطأ الذي عاب الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الادارية لوزاوة المواصلات ، اذ ما كان ينبغي أن تقع الاحالة الى محكمة القضاء الإداري الا بموجب هذا الحكم من بادى الأمر ؛ وعلى مقتضى ما تقدم تكون محكمة القضاء الإداري هي المحكمة المختصة وحدها بنظر المنازعة الحالية ، ويكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى باحالة النزاع الى المحكمة الادارية لوزارتي الأشغال والحربية - غير قائم على أساس سليم ، ويتعين من ثم القضاء بإلغائه ، وباختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعة ، وباحالة الدعوى اليها للفصل في موضوعها .

قاعدة رقم (٢٩٤) مكررة

المبطل :

الطعون في قرارات اللجنة القضائية وأحكام المحاكم الإدارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة الجديد رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - استمرار الاختصاص في شأنها لمحكمة القضاء الإداري على مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع - اختصاص المحكمة الإدارية بنظر الموضوع إذا كانت هي المختصة بنظره ، أو أصبحت مختصة طبقا لنصوص القانون الجديد .

ملخص الحكم :

ان ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من أن الطعون في القرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية قبل العمل بهذا القانون تظل من اختصاص محكمة القضاء الإداري الى أن يتم الفصل فيها ، إنما محله أن يكون الطعن المرفوع أمامها يشمل النزاع برمته وتقل إليها موضوع المنازعة الإدارية ذاته ، الغاء كان أو غير الغاء ، أما لو كان قرار اللجنة القضائية أو حكم المحكمة الإدارية قد اقتصر على الفصل في مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع ، كمسألة الاختصاص ، فإن المحكمة الإدارية تكون هي المختصة بنظر موضوع المنازعة إذا كانت هي المختصة بنظره أو أصبح ذلك من اختصاصها بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، دون أن يؤثر في ذلك رفع للطعن أمام محكمة القضاء الإداري المقصور على المسألة الفرعية المتعلقة بالاختصاص .

(طعن ٩٠٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٦)

المبدأ :

قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية التي تعادل وظيفة مدرس مساعد بالجامعات طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - تعتبر وظيفة معادلة لوظائف المستوى الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - الأثر المترتب على ذلك : اختصاص المحكمة الإدارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية ، وهي تعادل وظيفة مدرس مساعد بالجامعات ، بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشائها والقرارات المعدلة له والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، والقرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد تلك المؤسسات ، والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، ومربوطهما ، وفقا لهذا القانون الأخير من ٤٨٠ ج الى ٧٨٠ ج سنويا ، بملأوة سنوية قدرها ٣٦ جنيها ، وهي على هذا النحو تعتبر من وظائف المستوى الثاني وفقا للجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي كان قائما عنده ، والذي نظر اليه واضع القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في توزيعه الاختصاص بنظر مسائل الموظفين بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ، اذ أن المربوط المالي لهذا المستوى الثاني من ٢٤٠ الى ٧٨٠ ج سنويا ، وهو دون المربوط المالي للمستوى الأول الذي يبدأ من ٥٤١ جنيها الى ١٤٤٠ ج سنويا ، وفي حدود المستوى الثاني

ترد وظيفة المدرس المساعد التي استحدثها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فهي اقرب في متوسط مربوطها الى الفئة الوظيفية ٤٢٠ ج الى ٧٨٠ ج ، والتي اعتبرت معادلة للدرجة الخامسة من الدرجات الملحقة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا للجدول الثاني من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وهي ادنى بحكم وضعها الوظيفي ونظامها ومربوطها المالي من وظيفة مدرس التي قدر لها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بداية قدرها ٧٢٠ ج ونهاية قدرها ١٤٤٠ جتيها سنويا ، والتي اعتبرت من وظائف المستوى الاول ، عندئذ ، وكانت قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ للمشار اليه تعتبر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، معادلة للدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهي التي اعتبرت ايضا على ما تقدم في الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ معادلة لاول الفئات المالية للمستوى الاول ذات الربط المالي السنوي ٥٤٠ الى ١٤٤٠ ج . وعندما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وعدل جدول درجات الوظائف وأجرها على الوجه الوارد بالجدول الاول الملحق به ، وعادله في الجدول الثاني بما اعتبره نظيرا لكل منها من الفئات والمستويات المالية طبقا لقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . اورد في الجدول الاول درجة وصفها بأنها الثالثة ، بأجر سنوي قدره ٣٦٠ ج الى ١٢٠٠ ج ، بملاوة سنوية ٢٤ جتيها ثم ٣٦ ابتداء من ٤٨٠ ج ثم ٤٨٠ ج ابتداء من ٦٦٠ ج ، واعتبره معادلة لفئات المستوى الثاني وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهي (٤٢٠ الى ٧٨٠ ج) و ٣٣٠ / ٧٨٠ و ٢٤٠ / ٧٨٠ ، وجاء القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة تبعا لذلك ، فاستبدل في المادة ٤ بجدول المرتبات والبدلات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات بالجدول رقم ٤ الملحق به ، ونص على أن يطبق على العاملين

بالمؤسسات العلمية ، واشتمل هذا الجدول على (ب) وظائف معاونة لأعضاء هيئة التدريس . أ - مدرس مساعد بمربوط مالى يبدأ من ٥٧٦ الى ١٢٠٠ ج سنويا بعلاوة قدرها ٣٦ جنيها . ب - معيد بمربوط مالى يبدأ من ٣٦٠ الى ٩٦٠ جنيها بالعلاوة الواردة به ، وكلتاها ، يتصاदान من حيث المربوط المالى الدرجة الثالثة - فوظيفة مدرس مساعد ، على هذا الوجه ظلت أقرب من حيث متوسط الربط المالى الى الفئة الثالثة ، منها الى الفئة الثانية التى تعلوها فى الكادر العام طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومربوطها ١٦٦٠ الى ١٥٠٠ ج سنويا بعلاوة ٤٨ جنيها ثم ٦٠ جنيها ابتداء من بلوغ المرتب ٨٧٦ ج ، وهى الفئة التى تعتبر معادلة لوظيفة مدرس بالجامعات ومربوطها من ٨٤٠ الى ١٥٠٠ جنيها سنويا بعلاوة ٦٠ جنيها . وعلى ذلك ، ترد وظيفة مدرس مساعد عند المعادلة المالية ، فى الفئة الأدنى ، وهى كما تقدم الثالثة ، وهى تعتبر معادلة لها على أساس أن متوسط ربطها المالى أقرب وآخر مربوط كليهما واحد ١٢٠٠ ج ، والعلاوة السنوية واحدة ، بل تزيد فى الفئة الثالثة عند بلوغ المرتب ٦٦٠ ج عنهما فى وظيفة مدرس مساعد ، وتبعا لذلك ، تعتبر ، من حيث التعادل المالى ، وهو الذى نظر اليه واضعوا القوانين المذكورة ، من وظائف المستوى الثانى ، طبقا للجدول الملحق بها بمقارنة ما سبقها ، على التفصيل المتقدم وبعض النظر عن زيادة أول ربطها ، اذ هى مع ذلك فى حدود ربط الفئة الثالثة ولا تتجاوز نهاية ربطها نهاية الربط فيها . ومن ثم لا يكون من وجه لاعتبارها معادلة للفئة التى فوقها والتى تعتبر من المستوى الأول وتدخل فيها وظيفة مدرس التى تعلوها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة ، قد وزع الاختصاص بنظر المسائل المتعلقة بالموظفين ، مما ورد ذكره في البنود ٣ ، ٤ من المادة ١٠ (الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالعلن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة ، والطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الادارية الصادرة بإحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي ، وفي طلبات التعويض المترتبة عليها وفي البند ثانيا من المادة ١٠ ، والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات المستحقة لهؤلاء الموظفين ولورثتهم) على أساس أن تختص المحاكم الادارية بالفصل فيها متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثاني والمستوى الثالث ومن يعادلهم (م ١٤) .

(طعن ٨٠٦ ، ٨١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١١ - بذات المعنى الطعن ٨٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

قاعدة رقم (٣٢٦)

المبدأ :

وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية تعادل وظيفة مدرس مساعد بالجامعات - اعتبار هذه الوظيفة من حيث التعادل المالي من وظائف المستوى الثاني - طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذي وزع الاختصاص بنظر المسائل المتعلقة بالموظفين يكون الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الادارية - قضاء المحكمة الادارية بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وإحالتها الى محكمة القضاء الاداري وقضاء محكمة القضاء الاداري -

بختصاصها بنظر الدعوى مخالفان للقانون - الفاء الحكيم واختصاص الحكمة الادارية .

ملخص الحكم :

الطعن امام هذه المحكمة يفتح الباب امامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ، ثم تنزل حكمه فى المنازعة على الوجه الصحيح ، وعليه يقتضى الأمر بغض النظر عن طلبات الطاعن وأسبابها ، النظر ابتداء فى اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه . وهو الأمر الذى أقامته على ما قالت به المحكمة الادارية لوزارة المالية من أن وظيفة مدرس مساعد التى يشغلها المدعون من المستوى الأول الوظيفى .

ومن حيث أن وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية تعادل وظيفة مدرس مساعد بالجامعات بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشائها والقرارات المعدلة له والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا والقرار الجمهورى رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد تلك المؤسسات ، والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، ومربوطها وفقا لهذا القانون الاخير من ٤٨٠ جنيها الى ٧٨٠ جنيها سنويا بعلاوة سنوية قدرها ٣٦ جنيها ، وعلى هذا النحو تعتبر من وظائف المستوى الثانى وفقا للجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى كان قائما عندئذ ، فالمربوط المالى لهذا المستوى الثانى من ٢٤٠ جنيها الى ٧٨٠ جنيها سنويا وهو دون المربوط المالى للمستوى الأول الذى يبدأ من ٥٤٠ جنيها الى ١٤٤٠ جنيها سنويا . وفي حدود المستوى الثانى ترد وظيفة المدرس المساعد التى

استحدثها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فهي اقرب في متوسط مربوطها الى الفئة الوظيفية ٤٢٠ جنيتها الى ٧٨٠ جنيتها ، والتي اعتبرت معادلة للدرجة الخامسة من الدرجات الملحقه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا للجدول الثاني من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وهي ادى بحكم وضعها الوظيفى ونظامها ومربوطها المالى من وظيفة مدرس التى قدر لها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بداية قدرها ٧٢٠ جنيتها ونهاية قدرها ١٤٤٠ جنيتها سنويا والتي اعتبرت من وظائف المستوى الاول ، عندئذ ، وكانت قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ المشار اليه تعتبر بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، معادلة للدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهى التى اعتبرت ايضا على ما تقدم فى الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ معادلة لاولى الفئات المالية للمستوى الاول ذات الربط المالى السنوى ٥٤٠ جنيتها الى ١٤٤٠ جنيتها ، وعندما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى حل محله القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وعدل جدول درجات الوظائف وأجرها على الوجه الوارد ، بالجدول الاول الملحق به وعادله فى الجدول الثانى بما اعتبره نظيرا لكل منها من الفئات والمستويات المالية طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أورد فى الجدول الاول درجة وصفا بانها الثالثة بأجر سنوى قدره ٣٦٠ جنيتها الى ١٢٠٠ جنية بعلامة سنوية ٢٤ جنيتها ثم ٣٦ جنيتها ابتداء من ٤٨٠ جنيتها ثم ٤٨ جنيتها ابتداء من ٦٦٠ جنيتها واعتبرها معادلة لفئات المستوى الثانى وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهى (٤٢٠/٧٨٠

و ٧٨٠/٣٣٠ و ٧٨٠/٢٤٠) وجاء القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة تبعا لذلك فاستبدل في المادة ٤ بجدول المرتبات والبدلات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات الجدول رقم ٤ الملحق به ونص على أن يطبق على العاملين بالمؤسسات العلمية واشتمل هذا الجدول على «ب» وظائف مساعدة لأعضاء هيئة التدريس أ - مدرس مساعد بمربوط مالي يبدأ من ٥٧٦ جنيها الى ١٢٠٠ جنيها سنويا بعلاوة قدرها ٣٦ جنيها ب - معيد بمربوط مالي يبدأ من ٣٦٠ جنيها الى ٩٦٠ جنيها بالعلاوة الواردة به وكلتاهما من حيث المربوط المالي يتعادلان بالدرجة الثالثة، فوظيفة مدرس مساعد على هذا الوجه ظلت أقرب من حيث متوسط الربط المالي الى الفئة الثالثة ، منها الى الفئة الثانية التي تملوها في الكادر العام ومربوطها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - ٦٦٠ جنيها الى ١٥٠٠ جنيها سنويا بعلاوة ٤٨ جنيها ثم ٦٠ جنيها ابتداء من بلوغ المرتب ٨٧٦ ج وهي الفئة التي تعتبر معادلة لوظيفة مدرس بالجامعات ومربوطها من ٨٤٠ جنيها الى ١٥٠٠ جنيها سنويا بعلاوة ٦٠ جنيها ، وعلى ذلك نزد وظيفة مدرس مساعد عند المعادلة المالية في الفئة الأولى وهي على ما تقدم الثالثة وتعتبر كذلك على أساس أن متوسط ربطها المالي أقرب وآخر مربوط كليهما واحد ١٢٠٠ جنيها وعلاوة السنوية واحدة بل تزيد على الفئة الثالثة عند بلوغ المرتب ٦٦٠ جنيها عنها في وظيفة مدرس مساعد وتبعا لذلك تعتبر من حيث التعادل المالي وهو الذي نظر اليه واضعوا القوانين المذكورة من وظائف المستوى الثاني .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد وزع الاختصاص بنظر المسائل المتعلقة بالموظفين على أساس أن تختص المحاكم الادارية بالطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالظن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة والطلبات التي تقدمونها بإلغاء القرارات الصادرة بأحالتهم الى المعش أو الاستبعاد أو

فصلهم بغير الطريق التأديبي وفي طلبات التمويض المترتبة عليها والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات المستحقة لهؤلاء ولورثتهم متى كان هؤلاء الموظفين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم ، وعليه يكون الاختصاص بنظر الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه للمحكمة الادارية لا لمحكمة القضاء الادارى اذ انها تتعلق بموظف تعتبر وظيفته معادلة لوظائف المستوى الثالث بالمعنى الذى اتجه اليه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة وبمراعاة أحكام القانونين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ورقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما وما طرأ عليهما من تعديلات فى جداول الدرجات والمرتبات بالقوانين التالية وآخرها القانونان رقم ٣١١ ورقم ٣٢ لسنة ٨٠ فالأول جعل مربوط الدرجة الثالثة من ٦١٥ جنيتها سنويا بعلاوة سنوية ٣٦ جنيتها ثم ٤٨ جنيتها والثانى جعل مربوط وظيفة مدرس مساعد من ٦٩٦ جنيتها الى ١٤٤٠ جنيتها سنويا بعلاوة قدرها ٣٦ جنيتها سنويا فظلت هذه الوظيفة تعادل الفئة الثالثة ، وهى فى حدود وربطها ومتوسط ربطها لتقارب ونهاية ربط الثالثة وكذلك علاواتها السنوية فيبقى موظفوها عند تحديد الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية معتبرين من شاغل وظائف المستوى الثانى فتختص بدعاوهم المحاكم الادارية .

ومن حيث أنه لما تقسم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله حين قضي باختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وكذلك أخطأ حكم المحكمة الادارية لوزارة المالية حين قضي وهو المختص بعدم اختصاص المحكمة وباحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى متمينا الحكم بالفائهما وباحالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة لنظرها مع ارجاء الفصل فى المصروفات .

(طعن ٨٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤ - وبذات المعنى الطعنان ٨٠٦ و ٨١٨ لسنة ٢٨ ق بجلسته ١٩٨٣/١٢/١١) .

قاعدة رقم (٣٢٧)

البيان :

« طبقاً لنص المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل

المصوص عليها في المادة العاشرة عما ما تختص به المحكمة الإدارية والتأديبية
وبذلك أصبحت محكمة القضاء الإداري المحكمة ذات الاختصاص العلم -
المنازعة المتعلقة بالتعويض عن قرار الاعارة تدخل في اختصاص محكمة
القضاء الإداري ولو تعلق بموظفين من المستوى الثاني أو الثالث .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ قد حدد اختصاص محاكم مجلس الدولة بالمنازعات المتعلقة بالموظفين
العموميين على سبيل الحصر في البنود ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا من
المادة الثامنة ، ووزعت ولاية نظر هذه المنازعات بين محكمة القضاء الإداري
من ناحية ، والمحاكم الإدارية من ناحية أخرى على أساس المركز الوظيفي
للعامل ، أما في ظل العمل بأحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فقد أصبح مجلس الدولة صاحب الولاية العامة في
المنازعات الإدارية فقد نص البند (١٤) من المادة (١٠) من هذا القانون على
أن يختص مجلس الدولة بالفصل في سائر المنازعات الإدارية ، وكان يكفي
المشرع أن يضع القاعدة العامة هذه دون التعداد الوارد بالمادة العاشرة ، الا
أنه كما أوضحت المذكرة الإيضاحية (وازن بين وجوب تقرير اختصاص
مجلس الدولة بكافة المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية اعمالا لنص المادة
١٧٢ من الدستور ، وبين الحاجة الى تفصيل عناصر هذا الاختصاص ،
وتحديد حالاته تحديدا دقيقا ، وقد اختط المشرع في هذا الصدد سبيلا
وسطا ، حرص فيه على ذكر أبرز التطبيقات التي تدخل في مفهوم المنازعات
الإدارية ، ثم نص أيضا على اختصاص المجلس بنظر سائر المنازعات الإدارية
الأخرى) ، وفي ظل هذا الوضع فقد بسط القضاء الإداري رقابته على جميع
المنازعات الخاصة بالعاملين ويشمل ذلك تلك التي لم تكن تدخل أصلا في
ولايته طبقا للاختصاص المحدد بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن هذه
المنزعات ما يتعلق بالطعن في قرارات الاعارة أو النقل أو التذب ، وفي مجال
توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية حدد القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المسائل التي تختص بها المحاكم الإدارية المتعلقة
بالعاملين من المستوى الوظيفي الثاني والثالث على سبيل الحصر في المادة

(١٤) وهي الخاصة بطلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات ، وإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بالإحالة إلى المعاش أو الاستിئاع أو الفصل بغير الطريق التأديبي ، وطلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات ، والمنزاعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، ونص في المادة (١٣) على أن تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة العاشرة عدا ما تختص به المحاكم الإدارية) وبذلك أصبحت محكمة القضاء الإداري المحكمة ذات الاختصاص العام في نظر كافة المنازعات الإدارية ، سواء تلك المنصوص عليها في المادة المذكورة أو تلك التي تدخل في مفهوم المنازعات الإدارية التي نص عليها البند (رابع عشر) وذلك كله فيما عدا المسائل التي تختص المحاكم الإدارية بنظرها على سبيل الحصر .

ومن حيث أن المنازعة محل الطعن المائل تتعلق بالتعويض عن قرار اعارة ، وهي من المسائل التي يختص مجلس الدولة بنظرها باعتبارها من المنازعات الإدارية طبقا للبند (١٤) من المادة (١٠) من قانون الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولم ترد هذه المنازعة ضمن المسائل التي أسند اختصاص الفصل فيها للمحاكم الإدارية ، فإن محكمة القضاء الإداري هي المختصة بنظرها حتى ولو كانت تتعلق بالعاملين من المستوى الثاني أو الثالث ، ولما كان المشرع قد حدد اختصاص المحكمة الإدارية بنظر منازعات على سبيل الحصر ، فإن القول بالاسترشاد بالمعيار الذي اتخذته المشرع للفصل بين اختصاص هذه المحاكم ومحكمة القضاء الإداري لاضافة اختصاصات أخرى إليها قول يستند الى أساس سليم في القانون لأن مسائل الاختصاص مما يتحدد بالنص وليس عن طريق الحكمة أو القياس . ولا وجه للقول أيضا بأن طلب التعويض عن الحرمان من الاعارة لا يعدو أن يكون منازعة وظيفية تدور حول قرار يتفرع ويتصل بقرار تعيين وترقية الى حد كبير ، وذلك لأن المنازعة المطروحة تدور في أساسها وجوهرها حول التعويض عن الحرمان من الاعارة ، ولا تتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بتعيين المدعى أو ترقيته بما تختص بالفصل فيه المحاكم الإدارية .

(طعن ٧٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢)

رابعاً : توزيع الاختصاص بين المحاكم الإدارية

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٢١٩٩ بتعيين عدد المحاكم الإدارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها - انطاق فيه هو اتصال الجهة الادارية بالمنازعة موضوعا لا مجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا .

ملخص الحكم :

تنص المادة (٦) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أن " يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر محكمة إدارية يبين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢١٩٩ لسنة ١٩٦٤ معينا عدد هذه المحاكم وتحديد دائرة اختصاص كل منها وقد جعل المشرع المناط في تحديد هذه الدائرة هو اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة أى اتصالها بها موضوعا لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامته الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا .

(طعن ١٥٢٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

المناط في تحديد دائرة اختصاص المحاكم الإدارية - هو اتصال الجهة الادارية بالمنازعة موضوعا لا مجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى - مثال - الدعوى التي يرفعها عامل بجامعة عين شمس كان قد عين بوزارة الداخلية وادى بها امتحان مهنته ثم نقل الى هذه الجامعة بآجره ، طالبا تسوية

حالته اعتبارا من ١٩٥٢/٤/١ وفقا لاحكام كادر عمال القناة - انقطاع
الاختصاص للمحكمة الادارية لوزارة الداخلية دون المحكمة الادارية لوزارة
التربية والتعليم .

ملخص الحكم :

ان المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم الادارية هو
باختصاص الجهة الادارية بالمنازعة أى اتصالها بها موضوعا لا بمجرد
تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى ، اذا كان لا شأن لها بموضوع هذا
النزاع أصلا . فانه تأسيسا على ذلك ما دام ان المدعى التحق عقب تركه
الجيش البريطانى بخدمة وزارة الداخلية بأجر يومى قدره ١٢٠ مليما ولم
ينقل الى مستشفيات جامعة عين شمس الا فى ١٩٥٦/١١/٢٤ بذات الاجر
الذى كان يتقاضاه ، والامتحان الذى يؤسس عليه طلباته فى الدعوى
أجرى له فى مهنة سبيلك منذ ١٩٥٢/٤/٢٦ وهو بوزارة الداخلية ، فانه
بهذه المثابة ينعقد الاختصاص للمحكمة الادارية لوزارة الداخلية خاصة
وان جامعة عين شمس التى نقل اليها المدعى بحالته هى مؤسسة عامة ذات
شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن الدولة .

(طعن ١٧٤١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

المناط فى تحديد دائرة اختصاص كل محكمة ادارية هو اتصال الجهة
الادارية بالمنازعة موضوعا ، لا مجرد تبعية الموظف لهذه الجهة عند رفع الدعوى
ولو كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا - دليل ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم
مجلس الدولة تنص على أن " يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر
محكمة ادارية أو أكثر يعين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار

من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة ، وقد صدر هذا القرار في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ معينا عدد تلك المحاكم محددا دائرة اختصاص كل منها ، وقد جعل المناط في تحديد هذه الدائرة هو اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة ، أى اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى ، اذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة أصلا ، وهذا هو الضابط الذى يتفق مع طبائع الأشياء ومع حسن سير المصلحة العامة ، إذ الجهة الادارية المختصة بالنزاع ، أى المتصلة به موضوعا ، هى بطبيعة الحال التى تستطيع الرد على الدعوى بأعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها ، وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند الاقتضاء ، يؤكد كل ما تقدم مع وضوحه أن تلك الجهة الادارية هى وحدها التى تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجوبية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون المشار اليه ، باعتبار أن الهيئة الادارية التى أصدرت القرار والهيئات الرئيسية بالنسبة لهذه الهيئة الادارية جميعها تتبع تلك الوزارة أو المصلحة العامة المتضلة بموضوع النزاع ، كما يؤكد كذلك فحوى المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ من القانون سالف الذكر ، إذ هى فى تنظيمها الاجراءات انما عنت بالجهة الادارية التى تقام عليها الدعوى والتى تعلن اليها العريضة ومرفقاتها ويطلب اليها ايداع البيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى والمستندات والملفات الخاصة بها ، والتى تتصل بها هيئة مفوضى الدولة للحصول على ما يكون لازما لتهئية الدعوى من بيانات وأوراق أو حضور مندوبيها لأخذ أقوالهم عنها أو تحقيق وقائع متصلة بها أو عرض تسوية المنازعات عليها - ان فحوى تلك النصوص فى خصوص ما تقدم جميعه انما تنمى بداهة الوزارة أو المصلحة العامة المتصلة بموضوع النزاع فعلا حسيما سلف بيانه . وعلى مقتضى ما تقدم فان المحكمة الادارية المختصة بنظر المنازعات الخاصة بوزارة الصحة العمومية تكون هى المختصة بنظر النزاع اذا ثبت أن تلك الوزارة هى المتصلة به موضوعا ، ولا شأن لوزارة الداخلية التى أصبح المدعى يتبعها عند رفع الدعوى .

(طعن ١٧٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/١٨)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

العبرة باتصال الجهة الإدارية التابعة للمحكمة المنازعة بموضوعا ، ولو كان الموظف قد نقل منها قبل رفع الدعوى الى جهة ادارية أخرى - اختلاف الوضع اذا كان النقل راجعا الى حلول الجهة الثانية محل الجهة الاولى في القيام على المرفق الذي كانت تتولاه هذه - مثال .

ملخص الحكم :

ان القانون عند تحديده دائرة اختصاص كل من المحاكم الادارية جعل المناط في ذلك هو اختصاص الجهة الادارية التابعة للمحكمة بالمنازعة ، أى اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة أصلا ، فالعبرة بالجهة الادارية المتصلة بالمنازعة موضوعا ولو كان الموظف قد نقل منها قبل رفع الدعوى الى جهة ادارية أخرى ، الا أنه اذا كان النقل الى هذه الجهة الثانية راجعا الى حلولها محل الجهة الأولى في القيام على المرفق الذي كانت تتولاه ، فانها تصبح بحكم القانون هي المتصلة بموضوعا بالمنازعة نتيجة لهذا الحلول ، ومن ثم اذا كان سبب المنازعة قد بدأ حين كان المنعى موظفا تابعا لمجلس مديرية الشرقية ، وقبل رفع الدعوى حلت وزارة التربية والتعليم محل هذا المجلس في القيام على مرفق التعليم الذي كان يتولاه ، فان الدعوى تكون من اختصاص المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم لا المحكمة الادارية لوزارة الداخلية .

(طعن ٩٧٣ لسنة ٢ ق ، طعن ٧٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

المناط في تحديد دائرة اختصاص كل محكمة ادارية هو اتصال الجهة الادارية بالمنازعة موضوعا ، لا مجرد تبعية الموظف لهذه الجهة عند رفع

الدعوى ، ولو كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا - اعتبار هذا النشاط من النظام العام - سريانه على اختصاص اللجان القضائية .

ملخص الحكم :

ان تعيين عدد المحاكم الادارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها ، على مقتضى المادة السادسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة وقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، يقوم على اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة ، أى اتصالها بها موضوعا . لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة ، وان هذا الضابط هو الذى يتفق مع طبائع الاشياء ومع حسن سير المصلحة العامة ، اذ الجهة الادارية المختصة بالنزاع ، أى المتصلة بها موضوعا ، هى بطبيعة الحال التى تستطيع الرد على الدعوى ، باعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند الاقتضاء ، وان تلك الجهة هى وحدها التى تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجودية تطبيقا للمقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المشار اليه ، وغنى عن البيان أنه لما كان مناط هذا التحديد فى الاختصاص مرتبطا بحسن سير المصلحة العامة ، فان للقضاء الادارى أن يحكم فيه من تلقاء نفسه . وينطبق هذا الوضع أيضا بالنسبة للجان القضائية ، اذ نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفى الدولة على أن « تنشأ فى كل وزارة لجنة قضائية » ، ونصت المادة الثانية على أن « تختص اللجنة فى حدود الوزارة المشككة فيها » ، ومن ثم اذا ثبت أن المدعى مستخدم بوظيفة خفير نظامى تابع لقسم الخفر بإدارة عموم الأمن العام الملحقه بوزارة الداخلية ، وأن هذه الوزارة هى المتصلة بالمنازعة موضوعا ، وبالتالي هى الجهة الادارية المختصة به ، فتكون اللجنة القضائية لوزارة الصحة العمومية ، وقد أصدرت قرارها بالفصل فى موضوع التظلم المقدم اليها من المدعى ، قد أخطأت فى تطبيق القانون ، اذ قضت فى دعوى

هى غير مختصة بالفصل فيها وفقا لما نصت عليه المادتان الاولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفى الدولة ، وهو خطأ من النظام العام ، ويجوز أن تنص له المحكمة من تلقاء نفسها ، فيتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص اللجنة القضائية لوزارة الصحة العمومية بنظر الدعوى ، وبإحالتها الى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية. للفصل فيها .

(طعن ٧٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٣٣٣)

المبدأ :

دائرة اختصاص المحكمة الادارية - مناطها اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة أى اتصالها بها موضوعا - ليست مجرد تبعية الموظف للجهة الادارية عند اقامة الدعوى اذا كان لا شأن لها بموضوع المنازعة أصلا - يؤكد ذلك فحوى المواد ٣١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - لم يعد عن هذا الحكم .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن المادة السادسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر محكمة ادارية أو أكثر يعين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة » وقد صدر هذا القرار فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ معيناً عدد تلك المحاكم وحددا دائرة اختصاص كل منها وقد جعل المناط فى تحديد هذه الدائرة هو اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة ، أى اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى ، إذا كان لا شأن لها بموضوع هذه المنازعة أصلا ، وهذا هو الضابط الذى

يتفق مع طبائع الأشياء ومع حسن سير المصلحة العامة ، اذ الجهة الادارية المختصة بالنزاع ، اى المتصلة به موضوعا ، هى بطبيعة الحال التى تستطيع الرد على الدعوى باعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند الاقتضاء . ويؤكد كل ما تقدم مع وضوحه أن تلك الجهة الادارية هى وحدها التى تستطيع نظـر التظلمات الادارية الموجوبة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون المشار اليه ، كما يؤكد كذلك فعسوى المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ من القانون المذكور اذ هى فى تنظيمها للإجراءات انما عنت بداعة الوزارة أو المصلحة العامة المتصلة بموضوع النزاع فعلا حسبما سلف بيانه .

ومن حيث أن هذه النصوص برمتها قد سلكها فى صلب مواد قانون تنظيم مجلس الدولة الحال رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فدل بذلك على أن المشرع لا يريد أن يحيد عن الحكم الذى سلف بيانه . وجرى به قضاء هذه المحكمة .

(طعن ١٣٣٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المادة :

اختصاص المحاكم الادارية بطلبات التمييز - مناطه .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحكمة الادارية بنظر بطلبات التمييز بصفة أصلية أو تبعية رهين بأن تكون هذه الطلبات مترتبة أو متفرعة عن أحد القرارات المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وخامسا من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٤٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

طلب التعويض عن الأضرار المادية والأدبية الناتجة عن عدم تنفيذ قرار اللجنة القضائية بضم مدة خدمة سابقة - اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيه - أساسه اعتبار طلب ضم مدة الخدمة السابقة بمثابة طلب ترقية مالا .

ملخص الحكم :

إذا كانت طلبات المدعى تنحصر في طلب إلزام الجهة الإدارية بتعويض الأضرار المادية والأدبية الناتجة عن عدم تنفيذها لقرار اللجنة القضائية الصادر بضم مدة خدمته السابقة في التعليم الحرس ، فإن الدعوى في جوهرها تتعلق بطلب تعويض بصفة أصلية عن القرار السلبي للجهة الإدارية بالامتناع عن تنفيذ قرار اللجنة القضائية سالف الذكر ، وقد أصبح - لنهائيته - بمثابة الحكم الحائز لقوة الشيء المقضى به . ولا جدال في أن طلب ضم المدة السابقة هو بمثابة طلب ترقية مالا وهو ما طلبه المدعى فعلا في هذه الدعوى ، مما يستتبع اختصاص المحكمة الإدارية بالفصل فيه بوصفه نزاعا متفرعا عن النزاع الأصل ، الذي كان يدخل في اختصاصها باعتباره طعنا في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالترقية طبقا للبند ثالثا ورابعا وخامسا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

(طعن ٤٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

الجهة الإدارية المتصلة موضوعا بالألار المالية المترتبة على ندب الموظف ، هي الجهة المنتدب إليها - اختصاص المحكمة الإدارية التي تتبعها هذه الجهة بنظر المنازعة دون المحكمة الإدارية التي تتبعها الجهة المنتدب منها .

ملخص الحكم :

فى حالة ندب الموظف من عمله للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى فى وزارة أو مصلحة أخرى غير تلك التى هو تابع لها ، تصبح الجهة الادارية المنتدب للعمل بها هى المتصلة موضوعاً بالمنازعة فى كل ما يتعلق بالآثار المترتبة على هذا الندب ، بحكم خضوعه لاشرافها فى فترة الندب ، واستحقاقه ما قد يكون ثمة من بدل سفر أو أجر عن عمل اضافى فى غير أيام العمل الرسمية فى الفترة المذكورة من اعتمادات ميزانيتها ، ان كان له فى ذلك وجه حق . وقد رددت هذا الاصل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، اذ نصت فى فقرتها الخامسة على أنه « وفى حالة ندب موظف من عمله للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التى يرتكبها فى مدة ندبه من اختصاص الجهة التى ندب للعمل بها » ، ومن ثم فإن الجهة الادارية المتصلة بالمنازعة الحالية موضوعاً - فى خصوص الآثار المالية المترتبة على ندب المدعى للعمل بعثة التطعيم ضد الدرن - تكون هى وزارة الصحة العمومية التى كان المذكور منتدباً للعمل بها ولو أنه تابع أصلاً لمصلحة النقل الميكانيكى التابعة لوزارة المواصلات ، وتكون المحكمة الادارية المختصة بنظر هذه المنازعة هى المحكمة الادارية لوزارة الصحة دون المحكمة الادارية لوزارة المواصلات .

(طعن ٥٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

نقل موظف من وزارة الى أخرى - علم تنفيذه قرار النقل - الجهة التى تملك توقيع الجزاء عليه هى الجهة المتقول اليها لا المتقول منها - المحكمة الادارية المختصة بنظر الطعن فى قرار الجزاء سالف الذكر - هى تلك التى تختص بنظر منازعات موظفى الجهة الادارية التى نقل اليها لا التى نقل منها .

ملخص الحكم :

ان الامر الصادر بنقل الموظف أو المستخدم أو العامل الحكومى من وزارة أو مصلحة أو ادارة الى وزارة أو مصلحة أو ادارة أخرى ، أو من وظيفة الى أخرى ، هو اقصاح عن ارادة الادارة الملزمة بقصـبـد احداث أثر قانونى معين هو انتهاء ولايته الوظيفية فى دائرة الجهة أو فى الوظيفة المنقول منها ، واسناد اختصاصات الوظيفة العامة اليه فى دائرة الجهة أو فى الوظيفة المنقول اليها . ويقم ناجزا أثر النقل سواء كان مكانيا أو نوعيا بصـدور القرار القأضى به وابلاغه الى صاحب الشأن ، ما لم يكن مرجأ تنفيذه فيتراخى هذا الاثر الى التاريخ المعين للتنفيذ . ومتى تحقق الأثر الناجز ، أو حل الأجل المحدد ، انقطعت تبعية الموظف للجهة الادارية المنقول منها وزايلته اختصاصات الوظيفة التى كان متوليا عملها وانتقلت تبعيته الى الجهة الادارية المنقول اليها ، وتولد له مركز قانونى فى الوظيفة الجديدة ، ووجب عليه تنفيذ الامر الصادر بنقله اذ لم يكن فى اجازة مرضية أو اعتيادية عند صدور هذا الأمر . وهذا هو الأصل العام الذى رده التعديل الذى أدخله المشرع على المادة ٧٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، بالقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، اذ رؤى من المصلحة العامة النص عليه كما ورد ذلك بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون فاذا تخلف الموظف عن تنفيذ النقل فى موعده أو امتنع عن ذلك ، وهو لا يملك اختيار الجهة أو الوظيفة التى يقوم بمباشرة اختصاصاته فيها أو يتولى عملها ، فانه بذلك يرتكب مخالفة ادارية ، لا فى حق الجهة الادارية التى نقل منها والتى لا يمكن أن تعود صلتها بها الا بالقاء قرار نقله ، بل فى حق الجهة الجديدة التى أصبح يدين لها بالتبعية بحكم نقله اليها ، ولو لم يقم بفعله بتنفيذ هذا النقل ، والتى تملك محاسبته على هذا الفعل السلبى ، ومن ثم فان المنازعة التى تقوم بصدد الاجراء الذى تتخذه الادارة حياله فى هذه الحالة انما تنعقد بينه وبين الجهة التى اتصلت بهذه المنازعة موضوعا ، وهى التى آل اليها التصرف فى امره بنقله

اليها ، وتكون ولاية الفصل فى تلك المنازعة للمحكمة الادارية المختصة بنظر منازعات موظفى الجهة الادارية المذكورة ، التى تم نقله اليها بأداة قانونية صحيحة من السلطة التى تملكه .

(طعن ٥١١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٣٣٨)

المبدأ :

النطاق فى تحديد الاختصاص بين المحاكم الادارية التى مقرها القاهرة وبين المحكمة الادارية بالاسكندرية هو اتصال المنازعة موضوعا بمصلحة من مصالح الحكومة فى هذه المدينة - لا يلزم لذلك كون المصلحة ذات شخصية معنوية مستقلة ، او ليست لها هذه الشخصية - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان النطاق فى تحديد الاختصاص بين المحاكم الادارية التى مقرها فى القاهرة وبين المحكمة الادارية بالاسكندرية طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ بمقتضى التفويض المخول اياه بالمادة ٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو باتصال المنازعة موضوعا بمصلحة من مصالح الحكومة فى هذه المدينة دون تفرقة بين ما اذا كانت المصلحة ذات شخصية معنوية مستقلة او ليست لها هذه الشخصية ، ذلك ان الهدف من هذا التحديد هو تيسير نظر المنازعة امام محكمة الاسكندرية بحكم قربها لتلك المصالح ووجود عناصر المنازعة واوراقها فيها ، وقد راعى القرار المشار اليه فى ذلك ان المصالح فى تلك المدينة من التعداد والاهمية بحيث يقضى الحال تخصيص محكمة فيها لنظر هذه المنازعات باعتبارها المدينة الثانية فى الاقليم وتقوم تلك المصالح على مرافق عامة خطيرة ورئيسية ، ولم يتم القرار فى تحديد الاختصاص اساسا على الاعتبار الذى ذهب اليه الطعن ، وان كان يتحقق فى الغالب بحكم تبعية الموظف لتلك المصالح ما دام لم ينتقل من المدينة ، يؤكد ذلك ان تقريب القضاء الادارى للمتقاضين لم يكن هو الاعتبار الاساسى فى تحديد

الاختصاص فان القضاء الادارى فى الأصل مركز فى مدينة القاهرة ولم يستثن سوى تخصيص تلك المحكمة المنازعات الخاصة بمصالح الحكومة فى مدينة الاسكندرية للآعتبرات السالف بيانها ، واستنادا الى هذا الفهم الذى قام عليه تخصيص محكمة الاسكندرية بنظر تلك المنازعات قضت المحكمة الادارية العليا بان هذا التحديد قد انطوى على معنى الاقرار لمصالح الحكومة فى الاسكندرية جميعا باهلية التقاضى فى شأن المنازعات المتصلة بها موضوعا ولهذا أسندت صفة التقاضى لها فى مباشرة هذه المنازعات أمام محكمة الاسكندرية استثناء من الأصل العام الذى لا يسند صفة التقاضى فى المنازعات الخاصة بالدولة الا الى الوزير فيما يتعلق بوزارته او الى المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية او الى الهيئات التى يجعل القانون لرئيسها صفة التقاضى ولو لم تكن لها الشخصية المعنوية ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(طعن ٦٣٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢)

قاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

تبعية مجالس المديرية لوزارة الداخلية - الدعاوى المرفوعة ضد هذه المجالس تختص بها المحكمة الادارية لوزارة الداخلية لا المحكمة الادارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية - حجة ذلك .

ملخص الحكم :

ان المحكمة الادارية المختصة بنظر المنازعات التى ترفع ضد مجلس المديرية هى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية ، وليست المحكمة الادارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية ، ذلك أن مجالس المديرية تنبع فى البنين الادارى وزارة الداخلية كما يستفاد من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام هذه المجالس . هذا واذا كان مجلس المديرية بحسب القانون المذكور يتصل بجهات الحكومة عموما ، ومنها وزارة الشؤون البلدية والقروية ، فى شتى المرافق التعليمية والزراعية والرى

والمواصلات والصحة وغير ذلك من المرافق العامة المتعلقة بالمديرية ، الا أن هذا الاتصال لا يعدو أن يكون تعاوناً مع جميع تلك الجهات بحكم طبيعته وظيفية مجلس المديرية والفرص من انشائه ، دون أن يكون لهذا التعاون أثر في تحديد تبعية مجلس المديرية أساساً في البنيان الإداري لوزارة الداخلية .

(طعن ١٣٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ :

تبعية المدعى لمجلس مديرية المنوفية الذي يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ - اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بالفصل في دعواه ، دون المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى مستخدم تابع لمجلس مديرية المنوفية الذي يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ بشأن تحسين الصحة القروية ، فإن المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية تكون هي المختصة بالفصل في هذه الدعوى المرفوعة منه بطلب تسوية حالته أسوة بزملائه ، وتكون المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية قد أخطأت في تطبيق القانون إذ قضت في دعوى غير مختصة بالفصل فيها ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية بنظر الدعوى ، وإحالتها إلى المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية للفصل فيها .

(طعن ١٢٨ لسنة ٢ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

لجنة الشياخات - أعضاؤها موظفون عامون - اختصاص المحكمة
الإدارية لوزارة الداخلية بالطعون المقدمة منهم .

ملخص الحكم :

ان صفة الموظف العام ثابتة لمعضو لجنة الشياخات باعتباره موظفا
عاما يقوم بتكليف عام هو النهوض بوظيفة إدارية بقطع النظر عن عدم
تقاضيه مرتبا مقابل خدماته لأن هذا الأمر ليس من الشروط الواجبة
فى اعتبار الوظيفة العامة كذلك ، ويترتب على هذا انعقاد الاختصاص
بطعون أعضاء لجنة الشياخات للمحكمة الإدارية لوزارة الداخلية اعتبارا
بان عضو لجنة الشياخات لا يدخل قطعا فى عداد الموظفين الداخلين فى
الهيئة من الفئة العالية والضباط ممن تختص بطعونهم محكمة القضاء
الإدارى .

(طعن ١٣٢٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥)

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ :

دفن الموتى يعتبر من المرافق العامة - تنظيم الشرع لهذا المرفق بموجب
القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ولائحة ممارسة مهنة الحانوتية والتربية
واخضاعه الحانوتية والتربية لنظام إدارى مماثل لنظم التوظيف باعتبارهم
عمال هذا المرفق - اعتبارهم من الموظفين العموميين - النظر فى المنازعة
المتعلقة بصحة التمييز فى وظيفة تربية يدخل فى اختصاص المحكمة الإدارية
لوزارة الشؤون البلدية والقروية .

ملخص الحكم :

ان دفن الموتى بالحيوانات هو من المرافق العامة لاتصاله اتصالا وثيقا
بالشئون الصحية والإدارية والشرعية ، ومن أجل ذلك تدخل المشرع

فنظمه تنظيما عاما بموجب القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ولائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية التي صدرت بتفويض من القانون المذكور . ولما كان الحانوتية والتربية ومساعدتهم هم عمال هذا المرفق فقد نظم القانون واللائحة للشار اليهما طريقة تعيينهم ومباشرتهم لوظيفتهم ، وحدد واجباتهم والأعمال المحرمة عليهم وتاديبهم ، وأخضعهم في ذلك كله لنظام ادارى مماثل لنظم التوظيف ، فلا يجوز لأحد منهم مباشرة مهنته الا بقرار ادارى من لجنة الجبانات يرخص له في ذلك بعد استيفاء الشروط الواجب توافرها ، وهى شروط خاصة بالسن وبالدين وباللياقة الصحية وبعدم سبق صدور حكم جنائى عليه وبحسن السمعة ومعرفة القراءة والكتابة والالام بالأحكام الشرعية والصحية والادارية اللازمة لأداء هذه المهنة . كما أنه أخضعهم لنظام تاديبى ، شأنهم في شأن سائر الموظفين ، وأجاز توقيع جزاءات تاديبية عليهم من الجهة الادارية المختصة ، وهذه الجزاءات تماثل الجزاءات التاديبية التى توقع على سائر الموظفين ، فهم بهذه المثابة يعتبرون من الموظفين العموميين وليسوا من الأفراد . ولما لم يكونوا من الفئة العالية أو الضباط أو ممن هم فى مستواهم الوظيفى فإن المحكمة الادارية لوزارة الشئون البلدية والقروية تكون - والحالة هذه - مختصة بهذه الدعوى .

(طعن ١٠٠٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٧)

للمجلس رقم (٣٤٣)

المبدأ :

حق المحافظ فى الاشراف على الموظفين التابعين للوزارات المختلفة فى دائرة المحافظة مغول له بمقتضى المادة ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الادارة المحلية - توقيعه جزاء على موظف تابع لوزارة الخزينة - المناذعة بشأن هذا القرار يختص بالفصل فيها المحكمة الادارية لوزارة الحكم المحلى - اساس ذلك :-

ملخص الحكم :

ان العبرة فى تحديد المحكمة الادارية هى بالجهة الادارية المتصلة بالمنازعة موضوعا وهى التى تستطيع الرد على الدعوى باعتماد البيانات

وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية النزاع صلحا وهي التي تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجوبية باعتبارها الجهة التي اصدرت القرارات موضوع التظلمات واذا صدر القرار المطعون فيه من محافظ سوهاج باعتباره الرئيس المحلي وممثل السلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه والمشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة والسلطة الرئاسية للمحافظة هي وزير الادارة المحلية واذا فيكون التظلم من قرار له وسلطته الرئاسية للمحافظة هي وزير الادارة المحلية كما أن أوراق التحقيق وقرار الجزاء كلها موجودة بالمحافظة وهي التي تستطيع تقديمها واذا ذهب الحكم الى غير هذا المذهب يكون في غير محله ويتعين الغاؤه .

ومن حيث أن مناطق هذه المنازعة هو تحديد الاختصاص بنظرها وهل ينعقد للمحكمة الادارية التي اصدرت الحكم أم لتلك المختصة بمنازعات موظفي وزارة الخزانة .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن عالجت تحديد هذا النوع من الاختصاص ودرج قضاؤها على أنه طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٣/٢٩ بتعيين عدد المحاكم الادارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها أن المعيار الذي التزمه في تحديد اختصاص كل محكمة انما يتعلق بالوزارة أو المصلحة أو الجهة التي تتعلق بها موضوعا .

ومن حيث أن مصدر القرار المطعون فيه أرتكن في اصداره على ما خوله اياه القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الادارة المحلية اذ نصت المادة السادسة منه على أن يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه وتولى الاشراف على فروع الوزارات في المحافظات وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلي لهم .

ويجوز لكل وزير أن يعهد الى المحافظ ببعض اختصاصاته بقرار منه . . . الخ .

ومن حيث أنه سبق اصدار هذا القرار اجراء تحقيق اداري ضد المطعون ضده بمعرفة رجال الادارة المحلية انتهوا فيه الى تأييمه كسما

أن المطعون ضده تظلم من هذا القرار الى مصدره الذى خوله القانون الاشراف على أعمال المتظلم كما جعله رئيسه المحلى ومن ثم يكون مصدر القرار قد اتصلت به المنازعة موضوعا ولا يعتبر انه له مجرد التبعية الادارية والقول بأن المنازعة متصلة بوزارة الخزانة وحدها باعتبارها الجهة التى أصدرت التعليمات المالية والاقدر على تفسيرها ومن ثم تنظرها المحكمة التى تنظر المنازعات المختصة بتلك الوزارة دون غيرها ، فيه تجاهل صريح لحكم المادة ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ آنفة الذكر اذ أن فى كل محافظة مصالح كثيرة تصدر تعليمات الى موظفيها ومع علم الشارع بذلك فقد أعطى الاشراف للمحافظ عليهم فاذا ما أصدر قرارا فان القول بعدم اختصاص المحكمة الادارية لوزارة الادارة المحلية فيه مخالفة لحكم القانون ومن ثم يتعين تقرير اختصاص تلك المحكمة وفى ذلك رعاية لنص هذه المادة وابعاد التعارض ومعه يمكن الحصول على تفسير التعليمات من الجهة التى أصدرتها ان كان الأمر يحتاج الى تفسير .

(طعن ١٦٢٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩)

خامسا : توزيع الاختصاص بين محكمة انقضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية :

قاعدة رقم (٣٤٤)

المبدأ :

اسقاط العضوية عن الأعضاء المنتخبين او المختارين للمجلس القروى سواء على سبيل الاستقالة المقررة فى المادة ٦٦ أم الفصل المنصوص عليه فى المادة ٦٧ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية - لا يعتبر فصلا تأديبيا وانما هو انتهاء لعضوية المجلس القروى واسقاط لها لفقدان صلاحية الاستمرار فيها سواء بتكرار الانقطاع غير المقبول عن جلسات المجلس او بفقدان أسباب الثقة والاعتبار كشرط لازم لعضوية المجلس - لا أثر لهذا القرار على المركز الوظيفى للمعضو الذى اسقطت عضويته -

نتيجة ذلك - خروج الطعن في قرار إنهاء العضوية عن اختصاص المحاكم
التأديبية - اختصاص محكمة القضاء الإداري باعتبار أن القرار من قبيل
قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي التي تدخل في اختصاصها قانونا -
اساس ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٤٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر
بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن يشكل المجلس القسوى من
أعضاء منتخبين لا يجاوز عددهم اثني عشر عضوا ، وأعضاء بحكم وظائفهم
من يعملون بالقرية أو القرى التي يتألف منها المجلس القروي ، وعضوين
مختارين من ذوى الكفاية فى شئون القرية يصدر باختيارهم قرار من
الوزير المختص ٠٠٠ وبأن يتولى رئاسة المجلس احد الأعضاء يعينه الوزير
المختص لمدة سنتين بالاتفاق مع الاتحاد القومى ، بعد أخذ رأى المحافظ .
بينما تنص المادة ٦٦ من هذا القانون على أنه « اذا غاب العضو المختار أو
المنتخب دون عذر مقبول عن جلسات المجلس أو اللجان التي اختير عتسوا
فيها أكثر من ثلاث مرات متتالية أو غاب دون عذر مقبول أو أكثر من ربع
عدد الجلسات فى السنة الواحدة ، يخطر المجلس المحافظ ويعتبر العضو
مستقيلا ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعد
اثبات غيابه عن الجلسة التي يدعى لحضورها لسماع أقواله فيها ولا يجوز
عقد هذه الجلسة قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ دعوة العضو اليها ،
واذا غاب العضو بحكم وظيفته على النحو المبين فى الفقرة السابقة أخطر
المجلس المحافظ لابلاغ الوزارة ذات الشأن » - فى حين تقضى المادة ٦٧
من القانون المشار اليه انه « اذا اتضح أن أحد الأعضاء فقد الثقة والاعتبار
اللذين تتطلبهما عضويته فى المجلس جاز فصله بقرار من الوزير المختص
بناء على قرار من المجلس المختص بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء الذين يتألف
منهم المجلس » ولا يسرى هذا الحكم على الأعضاء الميعنين بحكم وظائفهم » .

ومن حيث أن البادى من استقراء أحكام قانون نظام الإدارة المحلية
المشار اليه أن المجلس القروي يشكل من أعضاء منتخبين وأعضاء بحكم
وظائفهم من العاملين بالقرية وعضوين مختارين بقرار من الوزير المختص

- كان المطعون ضده من بينهما بمجلس قروى انفسط ، وأن فقدان أحد الأعضاء الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما عضويته فى المجلس مما يجيز فصله بقرار من الوزير المختص بناء على موافقة أغلبية ثلثى أعضاء المجلس ، وهذا الحكم الذى تضمنته المادة ٦٧ من هذا القانون شامل الأعضاء المنتخبين والمختارين جميعا فلا ينسلخ عنه بصريح النص الا الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ، والشأن فى ذلك شأن ما تقضى به المادة ٦٦ من القانون ذاته بخصوص اعتبار العضو الذى ينقطع عن جلسات المجلس مستقبلا والتي يقصر حكمها بصريح نصه على العضو المختار أو المنتخب ، أما العضو بحكم وظيفته فيخطر الحافظ لابلاغ الوزارة المعنية فى شأنه - وبناء على ذلك جميعا فان اسقاط العضوية سواء عن سبيل الاستقالة المقررة فى المادة ٦٦ أم الفصل المنصوص عليه فى المادة ٦٧ والذى لا يتناول بحكم الأصل الا الأعضاء المنتخبين أو المختارين بمسد أن سلخ عن دائرته الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ، لا يستقيم فصلا تأديبيا وانما هو انتهاء لعضوية المجلس القروى واسقاط لها لفقدان صلاحية الاستمرار فيها سواء بتكرار الانقطاع غير المقبول عن جلسات المجلس أو بفقدان أسباب الثقة والاعتبار كشرط لازم لعضوية المجلس ، ولا يغيب من طبيعته تلك أو ينال منها أن يصادف هذا الانهاء أحيانا عضوية مختارة بالمجلس اختيار صاحبها من بين الموظفين العموميين ، اذ لا يجاوز هذا الانهاء حد اسقاط العضوية بالمجلس القروى وحده ، على مثل ما يرد عليه الاسقاط بالنسبة الى سائر الأعضاء من غير الموظفين ، ولا يتعداه الى المساس بالمركز الوظيفى لمن أسقطت عضويته أو النيل منه بحال ، والذى لا يتأتى الا بأجراءاته القانونية المقررة وأوضاعه التأديبية المرسومة وبقرار يصدر من السلطة التأديبية ذات الشأن ، ومن ثم لا يعدو هذا الاسقاط أن يكون انتهاء للعضوية من قبيل الاستقالة أو فقدان أسباب الصلاحية للاستمرار فيها وليس فصلا تأديبيا .

ومن حيث أن القرار الطعين والصادر باعفاء المطعون ضده من رئاسة مجلس قروى انفسط واسقاط عضويته المختارة بهذا المجلس ، مقصور فى مداه واثره على اسقاط العضوية بهذا المجلس وانائها بما يلازم ذلك

حتما من اعفاء من رئاسة هذا المجلس التى لا تتعدى الا لأحد الأعضاء فيه - ولا شأن لهذا القرار بعدئذ بالمركز القانونى للمطعون ضده كأحد العاملين بمحافظة بنى سويف وبهذه المثابة فإن هذا القرار - واذ يتمخض قرارا بانهاء العضوية بالمجلس القروى لفقدان صلاحية الاستمرار فيها ، وينأى عن أن يكون تأديبيا ينال من الرابطة الوظيفية للمطعون ضده كأحد العاملين بمحافظة بنى سويف - انما يخرج الطعن فيه عن اختصاص المحاكم التأديبية والتى تتحدد دائرته وفقا لحكم البنود تاسعا وثانى عشر وثالث عشر من المادة ١٠ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بانفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وطلبات التعويض عنها وفى الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا وكذلك فى الدعاوى التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة .

ومن حيث ان الدعوى التى أقامها المدعى - بحسبانه رئيسا لمجلس قروى انفسط ، وله صفة الموظف العمومى بهذه المثابة ، طعنا فى القرار الصادر باعفائه من رئاسة هذا المجلس واسقاط عضويته المختارة فيه والذي يخرج عن دائرة الجزاءات التأديبية على ما تقدم ، مما يندرج فى عموم الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التأديبى المشار اليها فى البند رابعا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة والتى يتوزع اختصاص الفصل فيها بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية طبقا لقواعد توزيع الاختصاص بينهما المنصوص عليها فى المادتين ١٣ و ١٤ من القانون المشار اليه .

ومن حيث أن المشرع حدد اختصاص المحكمة الادارية فى المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة اذ قضى فى الفقرة الاولى منها بأن تختص المحاكم الادارية بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البندين ثالثا ورابعا من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من

المستوى الثانى والثالث وما يعادلهم ، فى حين نصت المادة ١٣ على أن تخصص محكمة القضاء الإدارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة ١٠ عدا ما تختص به المحاكم الإدارية . لما كان ذلك وكان المرجح فى تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية وفقا لمفهوم هاتين المادتين ، هو الى أهمية النزاع مستندا من قاعدة مجردة مرددا الى قيمة المنازعة كما هو الشأن فى توزيع الاختصاص بالنسبة الى العقود الإدارية ، والى مستوى الوظيفة التى يشغلها الموظفون العموميون وخطورة مسئولياتها وأهميتها وما الى ذلك من معايير ، يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية والأدنى أهمية وما يعادلها وذلك بالنسبة الى المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين .

ومن حيث أن رؤساء المجالس القروية - وهم من الموظفين العموميين - لا يشغلون أيا من المستويات الوظيفية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، واننى أخذ بها قانون مجلس الدولة معيارا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية . لما كان ذلك وكان قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقد وسد للمجالس القروية فى دائرة اختصاصها أداء الخدمات التعليمية والصحية الثقافية والاجتماعية والمالية والزراعية والتنظيمية وإدارة الوحدة المجمعة (مادة ٤٧) وأجاز للمحافظ الذى يتمتع بالاختصاصات الممنوحة فى قوانين موظفى الدولة للوزراء وكلاء الوزارات أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفى مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يتجاوز سلطة رئيس المصلحة (مادة ٨٧) ، وقد تأكدت هذه الاختصاصات والصلاحيات باللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ التى ناطت بدورها بالمحافظ السلطات المالية المقررة لوكيل الوزارة ورئيس مجلس المدينة سلطات رئيس المصلحة ورئيس المجلس القروى سلطات رئيس القرع (مادة ٧٧) كما خولت رؤساء المجالس المحلية سلطة منح الرواتب والهدلات والمكافآت

التشجيعية والأجور الإضافية بجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقند للفئات والأوضاع المقررة فى القوانين واللوائح (مادة ١١٦) وقد صدر بعد ذلك قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ فلانحتة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ دعما لهـتده السلطات والصلاحيات وتثبيتا لها - الأمر الذى لا معنى معه من اعتبار وظيفة رؤساء المجالس القروية - بما ينط بهم من السلطة والاختصاص وبما يدرك أحيانا سلطة رئيس المصلحة ، وبحكم طبيعة عملهم وأهميتـه وما ينطوى عليه من اشراف على جميع المرافق المحلية بدائرة المجلس والعاملين بها ، مما ترقى فى مستواها الى مستوى الوظائف التى تسـلو وظائف المستويين الثانى والثالث ، ومن ثم يخضع رؤساء مجالس القري فى شأن انهاء خدمتهم وفصلهم بغير الطريق التأديبى لاختصاص محكمة القضاء الادارى دون المحاكم الادارية .

ومن حيث انه لا تقدم ، واذا كان القرار المطعون فيه مما ينأى عن اختصاص المحكمة التأديبية التى كان يلزمها أن تقضى بعدم اختصاصـها بالفصل فى دعوى المدعى واحالتها الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص باعتبار ان القرار المطعون فيه من قبيل قرارات الفصل بغير الطريق التأديبى التى تدخل فى اختصاصها قانونا . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون ويتعين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، هيئة الفصل بغير الطريق التأديبى ، للاختصاص وبالزام المطعون ضده مصروفات الطعن وابقاء الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ٢٠٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٣٤٥)

المبدأ ٢

فقدان شرط من الشروط اللازمة للتعيين فى وظائف الخفر - تعلقه بفقدان الصلاحية أصلا للاستمرار فى الوظيفة وحمل امانتها بما لا سبيل

معه سوى انهاء الخدمة - هو اجراء منبت الصلة باوضاع التأديب واجراءاته
واداته القانونية ولا يدخل في باب الجزاءات انهاء الخدمة لفقد شرط من
شروط التعيين في وظائف الخفر وكله المشرع الى مدير الأمن ذاته باعتباره
فصلا بغير الطريق التأديبي ولم يسند له السلطات التأديبية - نتيجة ذلك -
ان القرار الصادر في هذا الشأن ينأى العن فيه عن اختصاص المحكمة
التأديبية وتنعقد الولاية فيه للمحكمة الإدارية *

ملخص الحكم :

من حيث (ان المادة ٩٥ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن
هيئة الشرطة تقضى بأن يعين رجال الخفر النظاميون ممن يستوفون
الشروط المبينة في المادة ٨٨ من هذا القانون - ومن بينها أن يكون محمود
السيرة حسن السمعة - والشروط التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه
بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، في حين تنص المادة ٩٦ من هذا
القانون على أن « الجزاءات التي يجوز توقيعها على رجال الخفر هي
(١) الانذار (٢) تدريبات زيادة (٣) خدمات زيادة (٤) الخصم - من
المرتب (١١) الحبس أو السجن وفقا لقانون الأحكام العسكرية (١٢) الفصل
من الخدمة مع الاحتفاظ بالحق في المعاش أو المكافأة (١٣) الفصل من الخدمة
مع الحرمان من بعض المعاش أو المكافأة في حدود الربع . ولنائب مدير
الأمن توقيع الجزاءات من ١ الى ١٢ . وللمحاكم العسكرية توقيع أى من
الجزاءات الواردة في هذه المادة . ومدير الأمن الفئساء القرار التأديبي
الصادر من رؤوسه طبقا لقانون الأحكام العسكرية خلال ثلاثين يوما
من اصداره أو تعديل الجزاء بتشديده أو خفضه . ومدير الأمن انهاء خدمة
رجال الخفر النظاميين عند فقدانهم أى شرط من الشروط اللازمة للتعين ،
وكذلك اذا تكررت الادانة بعد المحاكمة عسكريا خلال ثلاث سنوات ، *

ومن حيث أن الجزاءات التأديبية التى توقع على رجال الخفر يصدر
بها قرار من نائب مدير الأمن أو من المحاكم العسكرية بحسب الأحوال .
أما فقدان شرط من الشروط اللازمة للتعين في وظائف الخفر فلا يخلط
بينه وبين المخالفة التأديبية ولا يؤخذ عنه بعقوبة من العقوبات التأديبية
التي توقع على رجال الخفر حيث يؤخذ كل مخالف عن جبريته بقدر

ما يناسبها من الجزاء التأديبي ، وإنما يتعلق بالأمر بفقدان الصلاحية أصلا للاستمرار في الوظيفة وحمل أماناتها بما لا سبيل معه سوى إنهاء الخدمة كإجراء لا غنى عنه تأمينا للوظيفة العامة وسلامة الاضطلاع بمقتضياتها ، وهو إجراء منبث الصلة بأوضاع التأديب وأجراءاته وأداته القانونية المقررة ، ولا يدخل في باب الجزاءات المنصوص عليها قانونا ، وعليه فقد وكل إنهاء الخدمة لفقدان شرط من الشروط اللازمة للتعين في وظائف الخفر - بحسبانه فصلا بغير الطريق التأديبي - الى مدير الأمن ذاته ولم يسند الاختصاص به الى السلطات التأديبية ذات الشأن . ومقتضى ما تقدم جيمعا أن القرار الطعن - كقرار صادر من مدير الأمن بأنه - خدمة المدعى لفقدانه حسن السيرة والسمعة كشرط من الشروط اللازمة للتعين في الوظيفة ، لا يستقيم قرارا تأديبيا وإنما هو في حقيقة تكييفه قانونا فصل بغير الطريق التأديبي مما ينأى الطعن فيه عن اختصاص المحكمة التأديبية وتنسقد الولاية فيه للمحكمة الادارية ذات الشأن) .

(طعن ٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٣٤٦)

الباب ٢ :

قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية - المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب - صدور قرار نقل عامل يستر في حقيقته جزاء تأديبي - الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحكمة التأديبية المختصة دون محكمة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

أن البادئ من سياق الوقائع على الوجه السالف بيانه أن طلبات المدعى في الدعوتين مثار الطعن المائل إنما تتمثل في إلغاء القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر من مدير عام مصلحة الجمارك في ١٥ من يناير سنة ١٩٧٧ فيما تضمن من نقله الى المخازن المركزية بجمرك القاهرة ونقل السيد (. . . .) الى وظيفة رئيس وودية بجمرك تفتيش الركاب والقضاء

القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر من وزير المالية فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من نقله الى وزارة الحكم المحلى ، وذلك استنادا الى أن هذين القرارين قد صدرا تنكيلا به وساترين لجزء تاديبى مقرر وان القصد الحقيقى من اصدارهما هو ازالة العقاب عليه بغير اتباع للاصول القانونية السليمة من تحقيق أو سماع لدفاعه ، وهو ذات ما أعاد ترديده فى تعقيب على الطعن . وتحديد طلبات المدعى على هذا النحو يشير ابتداء البحث فى مدى اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر المنازعة وما يستتب ذلك من تحديد المحكمة التى ينمقد لها الاختصاص قانونا بالفصل فى مدى سلامة القرارين المطعون فيهما وما اذا كان كل منهما قد صادف صحيح القانون أم حاد عن جادة الصواب ، وذلك باعتبار أن ولاية الفصل فى المنازعات من الأمور المتعلقة بالنظام العام التى تتعرض لها المحاكم من تلقاء نفسها دون تطلب الدفع بذلك .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان أساس الطعن فى القرارين ٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ٧٩ لسنة ١٩٧٧ سالفى الذكر انما يدور على أن القصد من اصدارهما هو ازالة العقاب على المدعى دون اتباع للاصول والاحكام القانونية ، فان الطعن على هذين القرارين ومراقبة مدى مشروعيتها انما ينمقد الاختصاص بالنسبة له للمحكمة التاديبية باعتبارها صاحبة الولاية العامة فى الفصل فى مسائل تاديب العاملين المدنيين بالدولة . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المنهج وقضى فى موضوع الدعوىين مثناسر الطعن المائل ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه ، ويتعين من ثم الحكم بإلغائه واحالة الدعوىين الى المحكمة التاديبية بوزارة المالية للاختصاص بالفصل فيهما .

(طعن ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

قارن عكس ذلك طعن ٤١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣

قاعدة رقم (٣٤٧)

المبدأ :

اختصاص القضاء التاديبى ورد محلويا كاستثناء من الولاية العامة للقضاء الادارى فى المنازعات الادارية - الاستثناء يفسر فى أضيق الحدود

ويجب الالتزام بالنص وحمله على المعنى الذى قصده المشرع - يقتصر اختصاص القضاء التأديبى على الفصل فى المنازعات المتعلقة بالجزاءات التى حددتها القوانين واللوائح صراحة على سبيل الحصر والتى يجوز توقيعها على العاملين كمقوبات تأديبية - اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بجزاءات غير تلك المحددة فى القوانين واللوائح صراحة - أساس ذلك - القضاء الإدارى صاحب الولاية العامة فى الفصل فى المنازعات الإدارية - القرار الصادر بجزاء مقنع لا يخرج عن كونه تعبير غير دقيق لعب الانحراف بالسلطة وهو أحد العيوب التى يجوز الطعن من أجلها فى القرار الإدارى بصفة عامة .

ملخص الحكم :

إن قضاء هذه المحكمة ذهب إلى أن اختصاص القضاء التأديبى ورد محدوداً كاستثناء من الولاية العامة للقضاء الإدارى فى المنازعات الإدارية ، وأن الاستثناء يفسر فى أضيق الحدود فيجب الالتزام بالنص وحمله على المعنى الذى قصده المشرع ، ومن ثم يقتصر اختصاص القضاء التأديبى على الفصل فى المنازعات المتعلقة بالجزاءات التى حددتها القوانين واللوائح صراحة على سبيل الحصر والتى يجوز توقيعها على العاملين كمقوبات تأديبية وعلى مقتضى ذلك يختص القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بجزاءات غير تلك المحددة فى القوانين واللوائح جزاءات تأديبية صريحة وذلك بحسبانته صاحب الولاية العامة فى الفصل فى المنازعات الإدارية ، ولا يخرج القرار الصادر بجزاء مقنع عن كونه تعبير غير دقيق لعب الانحراف بالسلطة وهو أحد العيوب التى يجوز الطعن من أجلها فى القرار الإدارى بصفة عامة طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وبهذه المثابة فلا وجه للنقض على الحكم المطعون فيه بالبطلان بمقولة أم محكمة القضاء الإدارى التى أصدرته غير مختصة نوعياً بنظره ، فى حين أنها جهة الاختصاص فى هذا الشأن كما أن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية للعاملين بالتربية والتعليم بعدم اختصاصها بنظر النزاع وأحالته بحالته إلى محكمة القضاء الإدارى عملاً بحكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، يكون هو بدوره

سليما ومتفقا مع القانون ، ولا وجه للنعى عليه بأى وجه من الوجوه فضلا عن أنه حاز قوة الشيء المقضى بفوات مواعيد الطعن فيه باعتباره من الاحكام القطعية التى يجب الطعن فيها فور صدورها ، وهذا الحكم يقيـد محكمة القضاء الادارى المحال اليها النزاع ويصبح لزاما عليها الفصل فيه - على فرض - عدم اختصاصها أصلا بنظره - فواقع الأمر أنها جهة الاختصاص فى هذا الشأن بوصفها صاحبة الولاية العامة للفصل فى المنازعات الادارية ومنها المنازعات المتعلقة بالقرارات المعيبة بعيب الانحراف بالسلطة ، كتلك الصادر بها القرار محل النزاع وفقا لما سلف ايضاحه وبهذه المثابة يكون الطعن فى هذا الشئ غير قائم على أساس سليم من القانون متعين الرفض .

ومن حيث أن القرار الصادر بنقل الطاعن من وظيفة مشرف تقسدية بالمدينة الجامعية ادارة الجامعة تم بناء على المذكرة من مدير التقديـة - وهو رئيسه المباشر - نعى عليه فيها أنه لا يعمل وليس لديه استعداد ذهنى للعمل فى التقديـة ، ولا يعمل بجدية مما يشجع باقى زملائه على الحذو حذوه ، وعرضت هذه المذكرة على المراقب الذى وافق على اعادته الى مراقبة الاسكان التى يعمل بها من قبل ، ولكن هذه المراقبة رفضت ذلك لعدم الحاجة الى خدماته ، الأمر الذى يستفاد منه أن جميع أقسام المدينة الجامعية رفضت الحاقه بها لعدم قابليته للعمل والانتظام به ، وبناء على ذلك صدر قرار أمين عام مساعد الجامعة معتمدا من نائب رئيس الجامعة بنقله الى ادارة الجامعة . ومن المسلم أن الاختصاص بنقل العامل من مكان الى آخر مناطه كاصل عام تحقيق مصلحة عامة وما يتطلبه من ضمان حسن سير العمل وانتظامه دون معوقات ، وان مبررات ممارسة هذا الاختصاص تتوافر كلما دعت اعتبارات المصلحة العامة الى وجوب التدخل لاجرائه يستوى أن يتم هذا النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل بحرم يخل بواجبات وظيفته فى الجهة التى يعمل بها أو لسبب آخر ، ما دامت كانت جهة الادارة تتدخل بهذا الاجراء باعتباره أمرا ضروريا يمليه حسن سير العمل بصورة طبيعية وبلا معوقات ، فإذا كان قد ثبت لدى جهة الادارة أن الطاعن مهمل فى عمله وغير منتج فيه ورائت ضمانا لحسن سير العمل الاستفادة منه فى موقع اخر يتفق وقدراته ، وكان تقريرها فى هذا الشأن قائما على أسباب تبرره وهو

ما كشفت عنه الأوراق فعلا وتضمنته المذكرة التي أعدها رئيسه المباشر في التنفيذ ، وأكدها رفض مراقبة الاسكان نقله اليها وكان يعمل بها قبل نقله الى مراقبة التنفيذ - بحجة عدم الحاجة الى خدماته ، الامر الذي يقطع بأن جهة الادارة كانت على حق حين قررت نقله الى ادارة الجامعة بالقرار محل النزاع - ولا مجال للنعي بالقول ان قرار النقل لم يحدد له وظيفة في الجهة المنقول اليها ، فأمر ذلك متروك لجهة الادارة التي نقل اليها وهي ادارة الجامعة التي لها أن تسند اليه العمل المناسب الذي يتفق مع ميوله وقدراته ويسد حاجتها في نفس الوقت محققا لمصلحة العمل ، ومادام لم يثبت من الأوراق أن الطاعن نقل الى وظيفة أدنى أو تضمن نقله تنزيلا في الدرجة . وعلى مقتضى ما تقدم يكون القرار محل النزاع قد صدر في حدود السلطة التقديرية لجهة الادارة متوخيا المصلحة العامة ، وصدر في حدود الاختصاص المقرر للجهة التي أصدرته ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى ذلك فان الطعن عليه يضحى على غير أساس متمتع بالرفض والزام الطاعن بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٤١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)
قارن عكس ذلك طعن ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

تعليق :

حكمت الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في قرارات النقل أو النذب .

وأوضحت هذه الدائرة الجديدة من دوائر المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في الطلب رقم ١ لسنة ١ ق في الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٨ ق ان الهيئة تؤيد ما ذهبت اليه الدائرة الثالثة من وجوب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون على سبيل الحصر ، وبالتالي فلا ينبغي اختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الطعن موجها الى ما ورد صريح نص القانون على أنه جزء ، فاذا كان الطعن موجها الى قرار صادر بنقل أو نذب أحد العاملين بالحكومة اختصت به محكمة القضاء الاداري أو المحكمة الادارية بحسب القواعد المنظمة لتوزيع

الاختصاص بينها ، أما اذا تعلق الطعن بندب أو نقل أحد العاملين بالقطاع العام انعقد الاختصاص للقضاء العادى (المحاكم العمالية) صاحبة الولاية العامة بمنازعات العمال .

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدأ :

المحكمة التأديبية تملك وحدها دون المحكمة الادارية البت فى صرف مرتب الموظف المحبوس عن مدة وقفه .

ملخص الحكم :

اذا كانت المحكمة الادارية قد اقامت نفسها مقام المحكمة التأديبية التى تملك وحدها طبقا للمادة العاشرة من قانون تنظيمها البت فى أمر صرف مرتب المدعى المحبوس خلال الوقف فان حكمها فيما قضى به من استحقاق المطعون ضده لراتبه عن فترة الوقف يكون قد صدر والحالة هذه - مخالفا للقانون متمين الالفاء .

(طعن ١١٧٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٣٤٩)

المبدأ :

قرار مجلس تأديب الطلاب بالجامعة - قرار تأديبى صادر من جهة ادارية ذات اختصاص قضائى - قرار ادارى وليس قرار قضائى - الاثر المترتب على ذلك : خروج الطعن فيه عن اختصاص كل من المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية المحدد على سبيل الحصر - اختصاص محكمة القضاء الادارى باعتبارها المحكمة ذات الاختصاص العام بالنزاعات الادارية .

ملخص الحكم :

ان الطعن فى حكم المحكمة التأديبية المشار اليه يقوم على أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه ليس قرارا قضائيا تأديبيا وانما هو قرار ادارى تأديبى يخرج عن اختصاص المحاكم الادارية والتأديبية المحدد فى قانون مجلس

الدولة ومن ثم يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري طبقاً للمادة ١٣ من القانون المذكور وكان على المحكمة التأديبية وقد حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تآمر بأحالتها الى محكمة القضاء الإداري المختصة بنظرها طبقاً للمادة ١١٠ مرافعات .

ومن حيث أن قرار مجلس تأديب الطلاب يعتبر قراراً تأديبياً صادراً عن جهة إدارية ذات اختصاص قضائي ، ولذا فهو قرار إداري وليس قرار قضائياً ، ولما كان هذا القرار صادراً على السيد (. . . .) بصفته طالباً فمن ثم يخرج الطعن فيه عن اختصاص كل من المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية المحدد على سبيل الحصر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ويدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري باعتبارها المحكمة ذات الاختصاص العام بالمنازعات الإدارية وفقاً للمواد ١٠ ثامناً و ١٣ من القانون المذكور .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن في محله ويتعين لذلك الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من عدم إحالة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة - دائرة منازعات الافراد للاختصاص عملاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، وبإحالة الدعوى الى المحكمة المذكورة .

(طعن ٣٤٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

سادساً : توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء المدني

قاعدة رقم (٣٥٠)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضي الزراعية ومالكها - اختصاص المحاكم المدنية بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية محتملأرأا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ في ١/٨/١٩٧٥ - تستمر محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون التي سبق أن رفعت إليها قبل ١/٨/١٩٧٥ - رقم الدعوى أمام

المحكمة المدنية قبل صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ وإحالتها لمحكمة القضاء الإداري بعد ١٩٧٥/٨/١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى أساس ذلك : المحكمة المحال إليها الدعوى ملزمة بنظرها طبقاً للمادة ١١٠ مرفعات :

ملخص الحكم :

ومن حيث أن محكمة الزقازيق الابتدائية أقامت قضاءها على أساس أن قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية وإن كانت تصدر من لجان تشكل تشكيلا إداريا إلا أن اختصاصها في هذا الشأن مما يعد اختصاصا قضائيا مستقلا بالنسبة لما خصها ، المشرع بتلك المنازعات ، وخلصت المحكمة من ذلك الى أن الاختصاص يكون لمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي عملا بالمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ويتعين عملا بالمادتين ١٠٩ ، ١١٠ مرفعات القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها الى المحكمة الإدارية المختصة وقالت المحكمة انه لا يغير من هذا النظر صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الاراضى الزراعية ومالكيتها والذي جعلت المادة الثالثة منه الاختصاص للمحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية وما فى حكمها اذ جاءت الفقرة الثالثة من تلك المادة ونصت على أن تستمر محكمة القضاء الإداري فى نظر الطعون التي رفعت اليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية وأضافت المحكمة أن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ تضع قاعدة من قواعد المرافعات اذ أنها توزع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة وهذه القواعد تسرى فور صدورهما على كل الدعاوى القائمة أمام المحاكم ولا تسرى على الاجراءات التى تمت قبل صدور القانون وعلى هذا نصت المادة الأولى فى فقرتها الثالثة من قانون المرافعات وطبقت المحكمة هذه المبادئ على وقائع الدعوى فقالت انه من الثابت أن القرار المتظلم منه صدر فى ١٣/٩/١٩٧٢ وأودعت صحيفة الدعوى فى ١٦/٧/١٩٧٥ فمن ثم ترتبت عليه آثارها منذ هذا

التاريخ ولو أقيمت أمام محكمة غير مختصة ويكون الاختصاص بالنسبة لما أقيم من منازعات عن قرارات هذه اللجان قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٥ لمحكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أن حكم محكمة القضاء الإداري أورد ما نص عليه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ وقالت انه وفقا لهذه الأحكام فإن اختصاص محكمة القضاء الإداري يظل منعقدا لها بنظر الطعون في قرارات اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية بعد العمل بالقانون المذكور الذي نشر في الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٧/٣١ وعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره وذلك بشرط أن يكون الطعن قد أقيم أمام محكمة القضاء الإداري قبل تاريخ العمل بذلك القانون أو قبل ١٩٧٥/٨/١ أي ان المشرع يستلزم أن يتصل الطعن بولاية محكمة القضاء الإداري قبل التاريخ المذكور سواء عن طريق اقامته ابتداء أو عن طريق إحالته الى محكمة القضاء الإداري بعد ذلك ، وطبقت المحكمة هذه المبادئ على وقائع الموضوع فقالت ان الدعوى أقيمت أمام محكمة الزقازيق الابتدائية بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٦ وقد قضت المحكمة المذكورة بجلسة ١٩٧٦/٢/٢٤ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة القضاء الإداري ، ومن ثم فإن الدعوى الماثلة تكون قد اتصلت بولاية هذه المحكمة بعد حكم المحكمة الابتدائية أي من تاريخ لاحق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به اعتبارا من ١٩٧٥/٨/١ وبذلك فإن نظـر الدعوى يخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أن أسباب الطعن تقوم على أساس أن مفاد نص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه هو أن اختصاص محكمة القضاء الإداري يظل منعقد اليها بنظر الطعون في قرارات اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية بعد العمل بالقانون المذكور وذلك بشرط أن يكون الطعن قد وضع أمام محكمة القضاء الإداري قبل تاريخ العمل بذلك القانون وقال تقرير الطعن ان هذا الاختصاص يشمل بالضرورة الطعون التي رفعت ابتداء أمام محكمة القضاء العادي قبل ١٩٧٥/٨/١ الا أن مآلها بالضرورة هو أن يحكم بإحالتها الى

محكمة القضاء الإداري بالتطبيق لنص المادة ١١ من قانون المرافعات .
فالمناطق في اختصاص هذه المحكمة هو أن يكون الطعن قد رفع قبيل
١٩٧٥/٨/١ سواء عن طريق إقامته قبل هذا التاريخ أمام محكمة القضاء
الإداري أو أمام القضاء العادي ، يضاف الى ذلك أنه لا يجوز تعديل
الاختصاص ليشمل بالضرورة الطعون التي رفعت ابتداء أمام محكمة القضاء
الإداري المحالة اليها من المحاكم العادية لان نظر النزاع أمام هذه المحاكم لا
تعرف مدته مما لا يصح معه تعليق اختصاص محكمة القضاء الإداري على تاريخ
الحالة اليها من المحاكم العادية . وإذا كان من الثابت أن للدعية أقامت طعنها
أمام المحاكم الابتدائية في ١٩٧٥/٧/١٦ فان الاختصاص بنظره ينعقد
لمحكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه « على
المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى
المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ويجوز لها
عندئذ أن تحكم بإفراقة لا تجاوز عشرة جنيهاً وتلتزم المحكمة المحال اليها
الدعوى بنظرها » وقد استهدف المشرع من إيراد حكم هذا النص على
ما أشارت اليه الأعمال التحضيرية حسم المنازعات ووضع حد لها
فلا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى فضلاً عن ذلك
من مضيق لوقت القضاء ومجلبة لتناقض أحكامه . ولقد جرى قضاء هذه
المحكمة على أنه إزاء صراحة هذا النص فقد بات ممنوعاً على المحكمة أن تعاود
البحث في الاختصاص ، أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم
الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها حتى لو كان
عدم الاختصاص متعلقاً بالوظيفة اذ قرر المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت
الأخذ به في هذا المجال تسمو على ما تطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم
تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى وقد أفصحت لجنة الشؤون
التشريعية بمجلس الأمة عن ذلك في وضوح حين قالت ان المشرع أوجب
على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة
المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وتلتزم المحكمة المحال
اليها الدعوى بنظرها وأردفت اللجنة المذكورة أن مقتضى هذه الفسكرة

الجديدة التي أخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذى يصدر من جهة قضائية حجتيه أمام محاكم الجهة الأخرى بحيث لا تجوز إعادة النظر فى النزاع بدعوى أن الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة وإن من مزايا هذه القاعدة الحد من حالات التنازع على الاختصاص بين جهات القضاء هذا والزام المحكمة المحال إليها الدعوى لنظرها طبقا للمادة ١١٠ مرافعات لا يخل بحق صاحب الشأن فى الطعن فى الحكم بطريق الطعن المناسب فاد! فوت على نفسه الطعن فيه فى الميعاد فإن الحكم يحوز حجية الشيء المفضى فيه ولا يعدو بالإمكان إثارة علم اختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد جاء على غير هذه المبادئ فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون متعينا الفأؤه والحكم باختصاص محكمة القضاء الإدارى دائرة المنصورة وبإحالة الدعوى إليها للفصل فى موضوعها مع إبقاء الفصل فى المصروفات .
(طعن ١١٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٤)

قاعدة ولم (٣٥١)

المبدأ :

المحكمة المدنية لا ينعقد لها اختصاص فى شأن مقابل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ - ليس فيما قضت به جهة القضاء المدنى فى هذا الصدد وفى مقام تقدير تعويض نزاع الملكية ما يعجب اختصاص لجان التقدير أو الطعن فيه المنصوص عليه فى القانون المشار إليه - لا يجوز حكمها بحجية الأمر الملقى فى هذا الشأن اذ أن المقرر قانونا أن هذه الحجية لا تثبت إلا لجهة القضاء التى لها الولاية فى الحكم الذى أصلته .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المحكمة المدنية لا ينعقد لها اختصاص فى شأن مقابل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والذى ينأى تقديره ابتداء الطعن عليه عن ولاية المحكمة المدنية التى يقتصر

اختصاصها في هذا الصدد على تقدير تعويض نزاع الملكية وفق قواعده المحددة - فهو منبت الصلة بمقابل التحسين على ما تقدم - ومن ثم فليس فيما قضت به جهة القضاء المدني في هذا الصدد وفي مقام تقدير تعويض نزاع الملكية - أيا كان الرأي فيما انتهى إليه ، ما يحجب اختصاص لجان التقدير أو الطعن فيه المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ أو يحوز حجية تحد قانونا من ولاية هذه المحكمة في التعقيب على قرارات تلك اللجان بالالغاء أو التعويض ، ذلك أنه من المقرر قانونا أن حجية الأمر المقضى لا تثبت إلا أن يكون لجهة القضاء الولاية في الحكم الذي أصدرته فان انتفت ولايتها لم يحز حكمها تلك الحجية - ويبقى بعدئذ أن كل ذي شأن وشأنه في إقامة دعواه أمام محكمة التنازع أن قدر من جانبه تنازعا بين الأحكام ما يستنهض له ولاية محكمة التنازع لبيان أولوية التنفيذ في هذا المنحى وأى الأحكام صدر منه جهة لها ولاية الحكم في الدعوى .

(طعن ٢٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨)

قاعدة رقم (٣٥٢)

المبدأ :

المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أذ قضت باختصاص المحاكم التاديبية بنظر الطعون المتعلقة بقرارات الفصل عن الخدمة التي توقعها السلطات الرئاسية على العاملين بالشركات - صدور قرار بفصل أحد العاملين قبل العمل بهذا القانون والطعن فيه أمام المحاكم المدنية والحكم برفض الطعن - الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وصدور حكم من محكمة الاستئناف بتاريخ لاحق لتاريخ نفاذ القانون المشار إليه يقضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف - قيام المدعى بالطعن في هذا القرار أمام المحكمة التاديبية بمجلس الدولة - اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن والفصل فيه رغم صدور حكم محكمة الاستئناف المشار إليه والذي لا يحوز أية حجية أمام محاكم مجلس الدولة لمصلوره متجاوزا الاختصاص الولائي للمحاكم العادية بصدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

(٣٥ ج - ٢)

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة الذي صدر قرار فصل المدعى من عمله في ظل سريان أحكامه ، كانت تنص على أن يحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو ممن يتولى الإدارة فيها حسب الأحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا . وبالتصرف في المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تتجاوز مرتباتهم هذا الحد والتي ترى فيها النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وإصدار قرارات الوقف عن العمل - بما مفاده أن المحكمة التأديبية كانت صاحبة الولاية الشاملة في تأديب العاملين بالجهات المشار إليها الذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا وكان اختصاص السلطات الرئاسية بالنسبة لهم مقصورا على الخصم من مرتبتهم لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما - ولما كان المدعى قد فُرض في صحيفة دعواه دون ثمة إنكار من جانب الشركة أن أجره الذي كان يتقاضاه من الشركة المدعى عليها يبلغ ١٨٧٠٠ جنيها وكان قرار فصله من هذه الشركة قد صدر من رئيس مجلس إدارتها لذلك يكون عدا قرار قد صدر منعدها لدعوانه على اختصاص المحكمة التأديبية ولا يتقيد الطعن فيه والأمر كذلك ببيعاد رفع الدعوى التي نصت عليه المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي استند إليها الحكم المطعون في قضائه -

ومن حيث أن الثابت أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة شبين الكوم الكلية طالبا الحكم بإلغاء قرار فصله من العمل بالشركة المذكورة مع إحقاقه في مبلغ ٧٣٠ جنيها و احتياطيا الحكم له بتعويض قدره ١٧٣٠ جنيها والمصاريف - وفيها

حكمت المحكمة فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٧١ بعدم قبول اندعــــــــــــى لسقوطها بالتقادم وأعفت المدعى من المصاريف وأســــــــــــتأنف المدعى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩ لسنة ٤ القضائية مدنى شــــــــــــبين الكوم . وأثناء نظر هذا الاستئناف صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مســــــــــــالف الذكر الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٣٠ من سبــــــــــــتمبر سنة ١٩٧١ قاضيا فى الفقرة ثالثا من المادة ٤٩ منه باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى الطعن فى قرارات الفصل من الخدمة التى توقعها السلطات الرئاسية على العاملين بالشركات - وأقام المدعى دعواه رقم ٧٧٧ لسنة ٢٦ القضائية أمام محكمة القضاء الادارى فى ١٢ من يناير سنة ١٩٧٢ منار الطعن المائل ، وفى ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ أصدرت المحكمة الاستئنافية حكمها بتأييد حكم محكمة شــــــــــــبين الكوم الكلية بعدم قبــــــــــــول دعوى المدعى لسقوطها بالتقادم .

ومن حيث أن ولاية الفصل فى المنازعة المائلة قد آلت الى المحكمة التأديبية بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الذى نزع الاختصاص بالفصل فيها من المحاكم المدنية وخولها الى المحاكم التأديبية واذا أصدرت المحكمة الاستئنافية حكمها المشار اليه بعد تاريخ العمل بهذا القانون فانها تكون قد تجاوزت حدود اختصاصها الولائى ولا يحوز حكمها والأمر كذلك ثمة حجية أمام القضاء التأديبى تمنعه من التصدى لموضوع المنازعة المثارة أمامه والفصل فيها .

ومن حيث أن المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد خولت المحاكم التأديبية دون غيرها سلطة فصل العاملين بالقطاع العام من الخدمة واذا فصل المدعى بقرار من رئيس مجلس إدارة الشركة المدعى عليها فان عيب اغتصاب سلطة المحكمة التأديبية الذى اعتور هذا القرار لم ينفك عنه بصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، مما يتعين معه القضاء بالفاء عــــــــــــذا القرار لانعدامه .

(طعن ٩٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٦)

مسايلا : مسائل متنوعة فى توزيع الاختصاص

قاعدة رقم (٣٥٣)

المسألة :

صدور حكم من محكمة ادارية يعلم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة ادارية اخرى للاختصاص - الطعن فى هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا تاسيسا على أن المنازعة تتعلق بالطعن فى قرار يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - صدور قرار بعد الطعن فى الحكم من المحكمة الادارية المحالة اليها الدعوى باحالتها الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص - هذه الاحالة لا تمنع من الحكم بالناء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المنازعة .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن طلب الناء القرار من شأنه المساس بمركز أحد الموظفين من الفئة العالية فان الاختصاص بالفصل فيه ينمقد لمحكمة القضاء الادارى . فاذا كانت المحكمة الادارية لوزارتى الأشغال والحربية - التى أحيلت اليها الدعوى طبقا للحكم المطعون فيه - قد أحالت الدعوى المذكورة الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص ، فان هذه الاحالة - ولئن صححت الأوضاع تصحيحا لاحقا الا أنها لم تمنح الخطأ الذى عاب الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الادارية لوزارة المواصلات ، اذ ما كان ينبغى أن تقع الاحالة الى محكمة القضاء الادارى الا بموجب هذا الحكم من بادى الأمر . وعلى مقتضى ما تقدم تكون محكمة القضاء الادارى هى المختصة وحدها بنظر المنازعة الحالية ، ويكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى باحالة النزاع الى المحكمة الادارية لوزارتى الأشغال والحربية - غير قائم على أساس سليم ، ويتعين من ثم القضاء بالنائه ، وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر المنازعة ، وباحالة الدعوى اليها للفصل فى موضوعها .

(طعن ٣٢٢ لسنة ٣ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٥٨)

المبدأ :

صنوع حكم من محكمة إدارية بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى محكمة إدارية أخرى - صيرورة هذا الحكم نهائياً - صنوع حكم بعدم الاختصاص من المحكمة الثانية - الطعن فيه أمام المحكمة العليا - مثل هذا الطعن يثير مسألة التنازع السلبي بين المحكمتين وهو أمر لا يقبل التجزئة بما يقتضى التصديق للحكم الأول رغم نهائيته - القضاء بإحالة الدعوى إلى المحكمة الأولى أن اقتضى أنها هي المختصة قانوناً .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى قد رفع دعواه أمام المحكمة الإدارية لوزارة الصحة فقضت بعدم اختصاصها بنظرها بعد إذ رأت أن المحكمة المختصة هي المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية وأصبح هذا الحكم نهائياً ، ولما طرح النزاع على هذه الأخيرة قضت بدورها بعدم اختصاصها بنظره ، فطعن في الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا التي استبانت أن النزاع يدخل في اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة الصحة - إذا ثبت ما تقدم فإن نهائية الحكم الصادر من محكمة الصحة لا يمنع المحكمة الإدارية العليا أن تحيل الدعوى إليها لتفصل في موضوعها ، ذلك أن الطعن أمام المحكمة العليا ، في حكم المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية قد أثار بحكم اللزوم مسألة التنازع السلبي في الاختصاص برمته بين المحكمتين ، وهو أمر لا يقبل التجزئة في ذاته ، إذ جانباهما الحكمان المتناقضان المتسلبان كلاهما من الاختصاص ، فلا محيص - والحالة هذه - من التصديق للحكم الأول عند انزال حكم القانون الصحيح في هذا الأمر الذي لا يقبل التجزئة بطبيعته . وغنى عن البيان أن من الأصول المسلمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعهما تنازعا سلبياً فيما بينها في هذا الاختصاص بينما ولاية القضاء فيه معقودة بنص القانون للجهة القضائية التي تتبعها هذه المحاكم . مما لا مندوحة معه إذا ما أثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة

الاميا التي تتبعها المحاكم المذكورة من أن ترفع الأمر في نصابه الصحيح ،
فمن المحكمة المختصة بنظر الدعوى وتحيلها اليها لتفصل فيها ولو كانت
في المحكمة التي لم يطن في حكمها في الميعاد . ولا وجه للتحدى عندئذ
بحجية حكمها لقوات ميعاد الطعن فيه ، لأن هذا الحكم لم يفصل في
موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه في هذا الخصوص ،
وانما اقتصر على النظر في الاختصاص منتهيا الى التسلسل منه ، فكان
هذا الحكم - والحالة هذه - أحد حدى التنازع السلبي في الاختصاص الذي
حده الآخر الحكم المطعون فيه . وهذا التنازع السلبي هو أمر لا يقبل
البنجزة كما سلف ايضاحه .

(طعن ٧٥٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/١٨)

قاعدة رقم (٣٥٥)

المبدأ :

تنازع سلبي في الاختصاص - الطعن في حكم احدى المحكمتين
المتنازعتين تنازعا سلبيا يثير مسألة التنازع برمته - نهائية الحكم بعدم
الاختصاص الصادر من المحكمة الأخرى لا يمنع المحكمة الادارية العليا ان
تحيل اليها الدعوى لتفصل في موضوعها .

ملخص الحكم :

حيث أنه اذا كان الثابت أن المدعى رفع دعواه أمام المحكمة الادارية
لرئاسة الجمهورية فقضت بعدم اختصاصها بعد اذ رأت أن المحكمة المختصة
في المحكمة الادارية لوزارة التخطيط التي تتبعها مصلحة الاحصاء
وأصبح هذا الحكم نهائيا وانما طرح النزاع على هذه المحكمة الاخيرة
فقضت بدورها بعدم اختصاصها بنظره ، **تطعن** في هذا الحكم الاخير
أمام المحكمة الادارية العليا فاستبان أن النزاع يدخل في اختصاص
المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية - اذ ثبت ما تقدم فان نهائية الحكم
الصادر من محكمة رئاسة الجمهورية لا يمنع المحكمة الادارية العليا من
أن تحيل الدعوى اليها لتفصل في موضوعها ، ذلك أن الطعن أمام المحكمة
العليا في حكم المحكمة الادارية لوزارة التخطيط قد أثار بحكم اللزوم

مسألة التنازع السلبى فى الاختصاص برمته بين المحكمتين ، وهو أمر لا يقبل التجزئة بطبيعته ، وغنى عن البيان أنه من الأصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تادية الحقوق لأربابها الا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعها تنازعا سلبيا فيما بينها فى هذا الاختصاص ، بينما ولاية القضاء فيه معقودة بنص القانون للجهة القضائية التى تتبعها هذه المحاكم ، مما لا مندوحة معه اذا ما أثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة العليا التى تتبعها المحاكم المذكورة من أن تضاع الامر فى نصابه الصحيح فتعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، وتحيلها اليها لتفصل فيها ولو كانت هى المحكمة التى لم يطعن فى حكمها فى الميعاد ، ولا وجه للتحدى عندئذ بحجية حكمها لفوات ميعاد الطعن فيه لأن هذا الحكم لم يفصل فى موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه فى هذا الخصوص ، وانما اقتصر على النظر فى الاختصاص متنبها الى التسلب منه ، فكان هذا الحكم - والحالة هذه - أحد حدى التنازع السلبى فى الاختصاص الذى حده الآخر هو الحكم المطعون فيه - وعمداً انتازع السلبى هو أمر لا يقبل التجزئة لما سلف إيضاحه .

(طعن ١٥٢٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠ ، طعن ١٥١٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٣٥٦)

المبدأ :

محكمة ادوائية - الطعن امامها فى قرار مجلس التاديب - حالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص - غير جائز .

ملخص الحكم :

ان الاحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة ، وبناء على ذلك ، ولما كان اختصاص المحكمة الادارية مقصورا على نظر الطعون فى قرارات ادارية لا فى أحكام ولأن الأحكام

الصادرة منها يطعن عليها أيضاً أمام هذه المحكمة فانها لا تكون من درجة المحكمة الادارية العليا وبالتالي لا يجوز لها احوالة الطعن في قرار مجلس التأديب المرفوع اليها الى المحكمة الادارية العليا .
(طعن ١٢٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٥٧)

المبدأ :

الحكم الصادر من المحكمة الادارية بالاحالة الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص - لا يقيد هذه المحكمة ولو فات ميعاد الطعن فيه - الحكم بعدم جواز الاحالة .

ملخص الحكم :

ان الحكم الصادر من المحكمة الادارية باحوالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا وأن كان لم يطعن فيه وأصبح نهائياً ، غير أن هذه المحكمة لا تتقيد به ، لأنه صادر من محكمة أدنى منها ، ومن ثم فانها تملك البحث في صحته - ولما كانت هذه الحالة قد صدرت على خلاف أحكام القانون كما سبق فانه يتعين الحكم بعدم جوازها وللمدعى ان شاء - مع مراعاة المواعيد - ان يرفع طعناً جديداً أمام هذه المحكمة مباشرة وفقاً للإجراءات المقررة للطعن أمامها .

(طعن ١٢٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ :

القرارات الادارية الصادرة من سلطة تأديبية رئاسية بشأن موظفي العلقين الثانية والثالثة من قانون الموظفين الأساسي - اختصاص المحكمة العليا السابقة بمشقة بنظر دعاوى الفائها دون الفرقة المدنية بمحكمة التمييز - ايلولة هذا الاختصاص الى المحكمة الادارية وفقاً لنص المادتين ٨ فقرة ج و ١٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢ من قانون اصداره .

ملخص الحكم :

ان القرار محل الطعن لا يعمو أن يكون قرارا صادرا من المدير العام لمصلحة مياه حلب بصفته سلطة تأديبية رئاسية - أسند اليها المرسوم رقم ٢٧٨٠ الصادر في ١٥ من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٥٤ صلاحية توقيع العقوبات الشديدة والخفيفة ، والتي ورد تعدادها وبيان نوعها وتدرجها في قانون الموظفين الأساسي ، على موظفي المصلحة من الحيلقتين الثانية والثالثة ، ومنهم المدعى . وبهذه المثابة يكون القرار المطعون فيه من قبيل القرارات التي كانت تختص بنظر الدعوى بطلب الغائها . المحكمة العليا دون الفرقة المدنية بمحكمة التمييز ، ومن ثم تكون المحكمة الادارية التي آلت اليها ولاية المحكمة العليا في خصوص الطلب المعروض ، هي المختصة بنظره وفقا لنص المادتين ٨ فقرة ج و ١٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢ من قانون اصداره .

(طعن رقم ٤٣ ، لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٣٥٩)

البدا :

طلب الحكم بالغاء قرار مجلس التأديب العالي فيما قضى به من الحرمان من المرتب عن مدة الابتعاد عن العمل نتيجة سحب قرار التعيين . هدف الدعوى هو التعويض عن الضرر المترتب نتيجة سحب قرار التعيين - اختصاص المحكمة الادارية بنظرها - قرار مجلس التأديب العالي غير ذي السر على اختصاص المحكمة الادارية - للمحكمة الادارية ألا تعتد به وأن تكشف عن انعدامه بالغائه .

ملخص الحكم :

انه وإن كان المدعى قد طلب الحكم بالغاء قرار مجلس التأديب العالي فيما قضى به من حرمانه من مرتبه عن مدة الابتعاد وصرف مرتبه عن تلك المدة فان حقيقة ما يهدف اليه بدعواه هو تعويضه عما لحق به من ضرر

بسبب القرار الصادر بسحب قرار تعيينه وهي منازعة تدخل في اختصاص المحكمة الادارية التي رفعت اليها الدعوى .

ومن حيث ان الدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة يقوم على أن هناك قرارا قائما ومنتجا لأثره هو قرار مجلس التأديب العالي بعمران المدعى من مرتبه عن فترة ابعاده وان الجهة المختصة بإلغاء هذا القرار هي المحكمة الادارية العليا - وهذا الدفع مردود بأن القرار المذكور منعدم ولا يخرج عن كونه عملا ماديا عديم الأثر قانونا للمحكمة الادارية وهي تفصل في منازعة مما يدخل في اختصاصها ألا تعتد بهذا القرار بل وأن تكشف عن انعدامه بالقضاء بالقائه وان تعتبره غير ذي أثر على اختصاصها وعلى حق المدعى في المطالبة بالتعويض عما لحق به من ضرر بسبب القرار الصادر بسحب قرار تعيينه - وهي بقضائها بإلغاء قرار مجلس التأديب فيما ورد به من تعرض لراتب المدعى تكون قد انتهت الى ذات النتيجة المترتبة على انعدام القرار المذكور وهي عدم الاعتداد به باعتباره مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال المدعى لحقه في الالتجاء الى الجهة القضائية المختصة للمطالبة بما يدعى أنه مستحق له من مرتب أو تعويض .

(طعن ١٢٥٩ لسنة ٧ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

ان نقل الطاعن الى جهة أخرى غير تلك التي أصدرت القرار الطاعون فيه ، أو نقلت الهيئة التابع لها الى هيئة مستقلة أخرى بعد رفع الدعوى لا يؤثر على نظرها أمام المحكمة التي أقيمت أمامها الدعوى وتظل هي المختصة بالفصل فيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بنظر الدعوى بمقولة أن كلية الزراعة بكفر الشيخ تتبعت الى جامعة طنطا نقلا من جامعة الإسكندرية فأصبح الاختصاص معقودا لمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة .

ومن حيث أنه وإن كانت جامعة طنطا مستقلة بميزانيتها وشخصيتها
المعنوية عن جامعة الاسكندرية وإن الذى يمثلها امام القضاء هو مديروها ،
إلا أنه فى خصوصية هذه الدعوى فإن المطعون ضده اختصم بإلغاء القرار
الصادر من مدير جامعة الاسكندرية وهو القرار الصادر من لجنة شئون
العاملين بجامعة الاسكندرية فى ٢٦/٤/١٩٧١ المعتمد من مدير الجامعة فى
٢٨/٤/١٩٧١ بتقدير كفاية المدعى بدرجة دون المتوسط عن عام ١٩٧٠
واختصام القرار الإدارى بإلغاء هو اختصام عينى يرد على القرار ذاته وتوجه
الدعوى فى شأنه الى مصدره أو من يمثله ليثبت وجوه الطعن فيه ليقسوم
بالدفاع فيه ، وإذا نقل الصادر فى شأنه القرار محل الطعن الى جهة أخرى ،
أو نقلت الهيئة التابع لها الى هيئة مستقلة أخرى بعد رفع الدعوى فلا يؤثر
ذلك على نظرهما امام المحكمة التى اقيمت امامها الدعوى فتظل هي المختصة
بالفصل فيها وترتيباً على ذلك تكون جامعة الاسكندرية هي الجهة الواجب
اختصامها لأن القرار المطعون فيه صدر من لجنة شئون العاملين بها واعتمد
من مدير جامعتها ، فهي الجهة مصدره القرار ، كما ان اختصاص انقرار تم أبان
ان كانت الكلية التابع لها المطعون ضده ضمن كليات جامعة الاسكندرية .

ومن حيث أنه لا يؤثر فى هذا النظر ان كلية الزراعة بكفر الشيخ نقلت
تبعيتها بعدئذ الى جامعة وسط الدلتا (طنطا) فإن هذا النقل لا يؤثر على
الخصومة العينية للقرار الصادر من مدير جامعة الاسكندرية ولا على اختصاص
المطعون ضده لهذا القرار قبل نقل تبعية الكلية الى جامعة طنطا ، هذا فضلاً
على أن المطعون ضده قد اختصم بعد ذلك جامعة طنطا بالإضافة الى اختصاص
الخمس الأصمى وهو جامعة الاسكندرية ليتمكن بعد صدور الحكم تنفيذ
مقتضاه . ومن ثم يكون اختصاص مدير جامعة الاسكندرية فى هذه الدعوى
قد نام على أساس صحيح من القانون وبالتالي يكون الدفع بعدم اختصاص
محكمة القضاء الإدارى قائماً فى التقاضى مما يجعل الدفع بعدم القبول لانتفاء
الصفة فى غير محله كذلك حقيقاً بالرفض .

الفصل الرابع : الاختصاص التأديبي

أولا : أحكام عامة

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - تعديله اختصاص المحاكم التأديبية بسحب ولايتها على العاملين الشاغلين لوظائف مؤقتة - من القوانين الاجرائية - سريانه باثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به - لا مجال لأعمال حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقد عدل اختصاص المحكمة التأديبية على هذا النحو بسحب ولايتها على العاملين الشاغلين لوظائف مؤقتة بعد ان كانت غير مختصة بذلك فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فانه يعتبر فى هذا الشأن من القوانين الاجرائية التى تسرى طبقا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية باثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ولا مجال لأعمال حكم الفقرة الأولى من هذه المادة التى تستثنى من هذه القاعدة القوانين المعدلة لاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقرار باب المرافعة فى الدعوى ذلك أن المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص فى هذا الصدد تلك التى من شأنها تغيير الاختصاص النوعى أو المحل للمحكمة بسبب بعض اختصاصاتها دون تلك التى تضى عليها اختصاصات لم تكن لها أصلا ، ففى هذه الحالة يحدث القانون أثره بمجرد نفاذه ويؤكد هذا المنطق أن المشرع اذ استهدف من حكم الفقرة الأولى المشار اليها عدم انتزاع الدعوى التى حُجِزت للحكم من المحكمة التى اتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها فانه لا يقبل أن تتدخل المحكمة عن نظر دعوى أصبحت مختصة بها بعد اقامتها أمامها . ولما كان الأمر كذلك وقد

عمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أثناء نظر الدعوى التأديبية وقبل الفصل فيها فإن المحكمة التأديبية تصبح مختصة بنظرها وما كان يجوز لها والحالة هذه أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها .

(طعن ١١٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٠ - وبإذاته المعنى
طعن ١٤٢٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٠ - وطعن ١٠٦٦ لسنة ١٠ ق -
جلسة ٢٣/٢٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في القرارات التأديبية الخاصة
بالعاملين المؤقتين .

ملخص الحكم :

لا صحة لما ذهب اليه المدعى من أن قرار فصله صدر ممن لا يملكه لأن سلطة رئيس مجلس الإدارة في فصل بعض العاملين طبقا لما تقضى به المادة ٥٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لا تمتد الى العاملين المؤقتين وهو واحد منهم ، ذلك أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة جعل المرتب الذى يتقاضاه العامل هو المعيار فى تحديد المختص بتوقيع جزاء الفصل على العاملين بالمؤسسات العامة وهل هو رئيس مجلس الإدارة أم المحكمة التأديبية ، وقد أصبح فصل العاملين طبقا لما تقضى به أحكام هذا القانون من اختصاص رئيس مجلس الإدارة اذا لم تتجاوز مرتباتهم خمسية عشر جنيها . ومن اختصاص المحكمة التأديبية اذا تجاوزت هذا القدر ولما يكال النائب من الأوقات أن يرتب المدعى كل اثني عشر جنيها فان قرار رئيس مجلس الإدارة بفصله يكون قد صدر من مختص .

(طعن ٤١١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظفي المؤسسات العامة والهيئات العامة - لم يفرق بين العاملين في هذه المؤسسات والهيئات من حيث دائمية الوظيفة او تاقيتها - المعيار في اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة لهم هو المرتب .

ملخص الحكم :

ان الاحكام الواجبة التطبيق فيما يختص بتأديب العاملين في المؤسسات العامة هي تلك التي تضمنها القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وهذا القانون لم يفرق بين العاملين في هذه المؤسسات من حيث دائمية الوظيفة ، او تاقيتها بل جعل المعيار في اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة لهم هو المرتب . فتختص هذه المحاكم بتوقيع الجزاءات على العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، أما من تبلغ مرتباتهم هذا القدر أو تنقص عنه فتختص بتأديبهم الجهة التي يتبعونها .

(طعن ٩١٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٨)

- قاعدة رقم (٣٦٤) -

المبدأ :

تختص المحكمة التأديبية بتأديب المنسوب المفوض على الشركة اذ يعتبر موظفا مؤقتا - المناط في اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة موظفي الشركات والمؤسسات والهيئات العامة وفقا للمعيار الذي اخذ به المشرع في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ هو مقدار المرتب الذي يحصل عليه الموظف - اذا جاوز المرتب خمسة عشر جنيها اختصت المحكمة التأديبية بمحاكمته دون نظر لا اذا كان يشغل وظيفة دائمة او مؤقتة .

ملخص الحكم :

المستفاد من التشريعات التى صدرت فى شأن المندوبين المفوضين وعلى الأخص من قرار وزير الاقتصاد رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٦١ أن المندوب المفوض على الشركة يقوم بإدارتها ادارة فعلية وتصريف أمورها وذلك بصفة مؤقتة لحين تشكيل مجلس الادارة الجديد وتأسيسا على ذلك فإن الطاعن بعد أن زالت عنه صفته كعضو منتدب للشركة يعتبر خلال المدة التى تولى فيها ادارتها بوصفه مندوبا مفوضا موظفا مؤقتا والمناطق فى اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة موظفى الشركات والمؤسسات والهيئات العامة وفقسالمعيار الذى أخذ به المشرع فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ هو بمقدار المرتب الذى يحصل عليه الموظف فاذا كان مرتبه يجاوز خمسة عشر جنيها اختصت المحكمة التأديبية بمحاكمته دون النظر لما اذا كان يشغل وظيفة دائمة أو مؤقتة .

(طعون ارقام ١٣٥ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١)

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على تشكيل المحكمة التأديبية التى تختص بمحاكمة موظفى الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة برئاسة مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة - اختصاص هذه المحكمة بمحاكمة العاملين فى الشركات أيا كانت مرتباتهم .

ملخص الحكم :

نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة على أن يكون تشكيل المحكمة التأديبية التى تختص بمحاكمة موظفى الشركات والجمعيات

والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة (١) على الوجه الآتي :
 « مستشار مساعد من مجلس أندولة رئيسا ٠٠٠ ، وتأسيسا على هذا النص
 تكون المحكمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون هي المختصة
 بمحاكمة العاملين بالشركات إما كان المرتب الفنى يحصلون عليه ولو زاد على
 الثمانين جنيها شهريا » .

(طعون أرقام ٨٠٠ ، ٨٠٩ ، ٨١١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

العاملون في الشركات المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة
 ١٩٥٩ - تأديبهم - عدم جوازه بعد انقضاء رابطة الاستخدام بالشركات .

ملخص الحكم :

أن الاصل في التأديب أنه مرتبط بالوظيفة بحيث اذا انقضت رابطة
 التوظيف لم يعد للتأديب مجال - واذا كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
 قد اورد استثناء من هذه القاعدة في المادة ١٠٢ مكررا (ثانيا) المضافة
 بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - فإن هذا الاستثناء مقصور على الموظفين
 العموميين اذ لم يرد أى نص يفيد سريانه على موظفي الشركات الخاصين
 لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

وليس من شأن خضوع موظفي بنك الاتحاد التجارى لاحكام القانون
 رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بتعديل الاحكام التي تنظم انتهاء عقود
 عملهم أو مد ولاية المحكمة التأديبية المنصوص عليها في المادة الخامسة
 منه الى من يترك العمل منهم قبل احواله الى المحكمة التأديبية .

(طعن ٨٤٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة • نصه فى المادة الاولى على نطاق اعماله ونصه فى المادة الخامسة والسادسة على كيفية تشكيل المحكمة التأديبية والجزاءات التى يجوز لها توقيعها •

صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٣ ونصه على اضافة فقرة الى المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بحيث شملت أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ - ونصه على عدم جواز وقف أحد الأعضاء المشار اليهم أو توقيع عقوبة الفصل عليهم الا بناء على حكم من المحكمة التأديبية - ليس مؤدى ذلك أن تقتصر ولايتها على وقف هؤلاء الأعضاء وفصلهم - بل تبسط ولاية المحكمة كاملة عليهم شأنهم فى ذلك شأن العاملين المنصوص عليهم فى المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وذلك بغض النظر عن المرتب الذى يتقاضونه استثناء من القانون المشار اليه •

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة ينص فى المادة الاولى منه على أنه مع عدم الاخلال بحق الجهة التى يتبعها الموظف فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى احكام المواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ - موظفى المؤسسات والهيئات العامة • ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار اليها من تطبيق احكام هذا القانون •

٢ - موظفى الجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية .

٣ - موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة او المؤسسات او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها وتضمن لها حدا أدنى من الارباح . وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن يحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة او الهيئة او الشركة أو ممن يتولى الادارة فيها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشارس اليهم فى المادة السابقة الذين لاتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وبالتصرف فى المخالفات التى تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والنزى ترى فيها النية الادارية جفط الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لاتجاوز خمسة عشر يوما وباصدار قرارات الوقف عن العمل . وتنص المادة الخامسة من القانون على كيفية تشكيل المحكمة التأديبية التى تختص بمحاكمة موظفى الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة (١) وأوردت المادة السادسة بيان الجزاءات التى يجوز للمحاكم التأديبية المنصوص عليها فى المادة الخامسة أنفة الذكر توقيعها ، وصدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ باضافة بند رابع الى المادة الاولى وفقرة جديدة الى المادة (٢) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ونص فى المادة الاولى منه على أن يضاف بند رابع الى المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه نصها الآتى : (٤) أعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ . وتنص المادة الثانية من القانون على أن تضاف فقرة جديدة الى المادة (٢) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه نصها الآتى : ومع ذلك فلا يجوز وقف أحد الاعضاء المشار اليهم فى البند الرابع من المادة الاولى أو توقيع عقوبة الفصل الا بناء على حكم من المحكمة التأديبية المشار اليها فى المادة (٥) من القانون . وان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ قد أضاف الى المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بندا رابعا يشمل أعضاء مجالس الادارة فى التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا

لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فان ولاية المحكمة التأديبية المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في التاديب تبسط كاملة على هؤلاء الاعضاء شأنهم في ذلك شأن العاملين المنصوص عليهم في البنود الثلاثة الاولى من المادة الاولى من القانون المذكور واما نص الفقرة الثانية المضافة الى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ يحظر وقف أحد الأعضاء المشار اليهم في البند (٤) من المادة الأولى أو توقيع عقوبة الفصل عليه الا بناء على حكم من المحكمة التأديبية فلا يعنى ان ولاية المحكمة التأديبية تقتصر على وقف هؤلاء الاعضاء وتوقيع عقوبة الفصل عليهم بحيث تنحصر هذه الولاية اذا ما رأت أن ما ارتكبه العضو لا يستأهل جزاء الفصل بأن كان ما ارتكبه يستأهل إيقاف جزاء آخر غير الفصل ذلك ان ما عنته الفقرة الثانية من المادة الثانية المشار اليها هو تقرير ان ولاية المحكمة التأديبية على أعضاء التشكيلات النقابية واعضاء مجالس الادارة المنتخبين بالنسبة للوقف وتوقيع جزاء الفصل انما تبسط على أعضاء هذه التشكيلات جميعهم بغض النظر عن المرتب الذي يتقاضاه العضو وذلك استثناء من حكم الفقرة الاولى من المادة التي تنص على أن يعدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة او ممن يتولى الادارة منها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا وهذه الصياغة تدل دلالة واضحة على أن هذا الحظر لم يرد به ان يتمحض قيда على ولاية المحكمة التأديبية وانما قصد به ان يتوجه الى صاحب العمل بحيث لا يملك إيقاف جزائي الفصل والوقف بأفراد هذه الفئات ويترتب على ذلك انه اذا قدرت المحكمة التأديبية ان ما اقترفه العامل المقدم الى المحاكمة من ذنب يستحق أن يعزى بجزاء أخف من الفصل كان لها أن تنزل به أحد الجزاءات الاخرى المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ولا يجوز لها ان تتسلب من ولايتها التأديبية بالنسبة الى أعضاء هذه التشكيلات النقابية بعد أن اتصلت بالدعوى التأديبية على اعتبار أن هذه الولاية لا ينبغي أن تنحصر بالنسبة الى جزاءات أخف أثرا مما خولها القانون إيقافه وخاصة اذا كان القضاء بها مما يتسع فيه مجال النظر والتقدير .

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - وزع اختصاص محاكمة الموظفين بين المحاكم التأديبية طبقا لقدر الاوظف وخطره - نصه على أن تكون محاكمة الموظفين من الدرجة الاولى وما فوقها من اختصاص محكمة تأديبية مشكلة تشكيلا خاصا - صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ معدلا بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ معادلة الدرجة الاولى في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالدرجة الثانية من الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ليس من شأن ذلك سلب موظفي الدرجة الاولى الذين اصبحوا في الدرجة الثانية نتيجة التعادل ضمانا المحاكمة امام هيئة تأديبية بلانها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية قد صدر في أغسطس سنة ١٩٥١ واشير في ديباجته الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقد نصت المادة ١٨ منه على أن تختص محاكمة الموظفين ٠٠٠ محاكم تأديبية تشكل على الوجه الآتي :

اولا : بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها تشكل المحكمة من :

مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة رئيسا

نائب من مجلس الدولة

موظف من الدرجة الثانية على الاقل

عضوين

ثانيا : بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الاولى فما فوقها تشكل المحكمة من :

وكيل مجلس الدولة رئيسا

مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة
موظف من الدرجة الأولى على الأقل { عـقـوـيـن

وعلى ذلك فإن القانون المذكور قد وضع معيار اختصاص المحاكم التأديبية وفقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - الذى كان ساريا حينذاك - فيتمتع أعمال هذا المعيار بعد صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - بنظام العاملين المدنيين بالدولة - الذى حلت أحكامه محل الاحكام الواردة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذلك أنه قد صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ونص فى الفقرة « ثانيا » من المادة الاولى على أن تعادل الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة تاريخ نفاذ هذا القانون ، وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية وذلك كله وفقا للقواعد والشروط والافاضات التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وتنفيذا لهذا القانون صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ونص فى المادة ٢ منه على أن « تعادل الدرجات - دائمة أو مؤقتة - الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبكادر عمال اليومية بالدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الاول المرافق » وقد ورد بهذا الجدول الاخير أن الدرجة الأولى فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد عودلت بالدرجة الثانية فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وعلى ذلك فإن الموظف الذى كان بالدرجة الاولى فى ظل القانون الاول قد أصبح بالدرجة الثانية فى ظل القانون الثانى وبذلك تنحسر المعادلة المالية عن اختلاف فى التسمية فحسب اذ أن الموظف لم يفقد أية ميزة من الميزات المقررة للدرجة الاولى بل ان القانون الثانى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - كما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر - قد اتى بميزات جديدة لهذه الدرجات بأن رفع اول مربوطها كما رفع آخر مربوط فأتسع المنى بين الحدين واذن فليس من مؤدى هذه المعادلة المالية ان تسلب

موظف الدرجة الأولى ضماناً المحاسبية أمام هيئة تأديبية بذاتها كانت ومازالت مكفولة بموجب قانون تنظيم النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وهو القانون الذى أفرد محكمة تأديبية معينة تبعاً لقدرة الموظف وخطره محدداً طبقاً لنظرة قانون نظام موظفى الدولة السابق .

(طعن ١٣٤٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء ، مخالف للدستور - حكم المحكمة العليا الصادر بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قد قضت بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية « دستورية » بعلم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم ، وقد انطوت هذه الاسباب على أن المادة ٦٠ المذكورة وقد عدلت من اختصاص المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بمرين القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ونقلت هذا الاختصاص الى السلطة الرئاسية فى الحدود التى بيئتها هذه المادة ، فان هذا التعديل وقد تم بغير القانون فإنه يكون مخالفاً للدستور .

ولما كان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ يخول المحاكم التأديبية الاختصاص بتأديب العاملين الخاضعين لأحكامه الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها شهريا ، وكان المطعون ضده من العاملين بأحدى شركات القطاع العام ويجاوز مرتبه النصاب المذكور ، فإنه كان من المتعين على المحكمة التأديبية والأمر كذلك ان تتصدى لمحاكمته تأديبيا والفصل فيما اسسند اليه في قرار الاتهام تطبيقا لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ مسالف الذكر .

(طعن رقمى ١٠٨٥ ، ١١٠٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٨)

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد اختصاص جوات القضاء - مخالف للستور - حكم المحكمة العليا الصادر بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ - تقرير الاختصاص للمحاكم التأديبية بالفصل فى مشروعية القرارات التأديبية الخاصة بالعاملين فى القطاع العام طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - لا محل بعد الفاء الحكم الصادر من المحكمة التأديبية باختصاصها قبل العمل بهذا القانون لاعادة الدعوى اليها من جديد .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قضت بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ للسنة الأولى القضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم ، وقد انطوت هذه الاسباب على أن المادة ٦٠ المذكورة اسندت الى المحاكم التأديبية الاختصاص بنظر الطعون فى بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية بالنسبة الى هؤلاء العاملين ، وقد

كان هذا الاختصاص منوطا بجهتي القضاء العادي والاداري وأيا كان الرأي في شأن الجهة القضائية المختصة بنظر الطعون فإن تعديل اختصاص الجهات القضائية يجب ان يكون بقانون وفقا لاحكام الدستور . واذ عدلت المادة ٦٠ المشار اليها اختصاص جهات القضاء على هذا النحو بقرار جمهوري فانها تكون مخالفة للمستور .

ومن حيث أن المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية لائحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ تصدى لموضوع الدعوى يكون قد خالف القانون ويكون متعينا الحكم بالفائه وكان يتعين تبعا لذلك احالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا انه بصدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بأصدار نظام العاملين بالقطاع العام والذي عمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ أصبحت المحكمة التأديبية وفقا لحكم المادة ٤٩ « ثالثا » من هذا النظام هي صاحبة الاختصاص بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها شاغلي الوظائف من المستوى الثالث بجانب بعض الاختصاصات الاخرى ، واذ تصدت المحكمة التأديبية لموضوع المنازعة فلم يعد جائزا إعادة الدعوى اليها ليقضى فيها من جديد ، ولا محيص اذا امام المحكمة الادارية العليا من التصدى للقرار المطعون فيه لتزنه بميزان القانون الصحيح .

(طعن ٢٢٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٥)

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء مخالف للمستور - حكم المحكمة العليا الصادر بجلسة ٣ يوليو سنة ١٩٧١ - تقرير الاختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل

فى مشروعية القرارات التاديبية الخاصة بالعاملين فى القطاع العام طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - لا محل بعد الفاء الحكم الصادر من المحكمة التاديبية باختصاصها قبل العمل بهذا القانون لاعادة الدعوى اليها من جديد .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قد قضت بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين باسباب هذا الحكم .

وقد انطوت هذه الاسباب على أن المادة ٦٠ المذكورة اسندت الى المحاكم التاديبية الاختصاص بنظر الطعون فى بعض القرارات التاديبية الصادرة من السلطات الرئاسية بالنسبة الى هؤلاء العاملين وقد كان هذا الاختصاص منوطا بجهتى القضاء العادى والادارى - وأيا كان الرأى فى شأن الجهة القضائية المختصة بنظر تلك الطعون - فان تعديل اختصاص الجهات القضائية يجب أن يكون بقانون وفقا لاحكام الدستور ، واذ عدلت المادة ٦٠ المشار اليها اختصاص جهات القضاء على هذا النحو بقرار جمهورى فانها تكون مخالفة للدستور .

واذ قضت المحكمة العليا بعدم دستورية لائحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل فى بعض القرارات التاديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فى شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التاديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ تصلى لموضوع الدعوى وقضى بذلك ضمنا باختصاصه بالفصل فيها ، فانه يكون قد خالف القانون . وكان يتعين الحكم بالفائه وباحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا انه بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والذي عمل به اعتبارا من أول اكتوبر سنة ١٩٧١ أصبحت المحكمة

التأديبية وفقا لحكم المادة ٤٩ من هذا النظام هي صاحبة الاختصاص بالفصل في مشروعية قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها شاغلي الوظائف من المستوى الثالث بجانب بعض الاختصاصات الاخرى ، واذ تصدت المحكمة التأديبية لنظر موضوع المنازعة وفصلت فيه فلا يكون ثمة محل لاعادة الدعوى اليها من جديد ولا محيص اذا امام المحكمة الادارية العليا من التصدى لموضوع المنازعة ولتنزل عليها حكم القانون الصحيح .

(طعن ٥٠٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

علم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل اختصاص المحاكم التأديبية - حكم المحكمة العليا في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية - صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وتخويله المحاكم التأديبية اختصاص الفصل في قرارات السلطات الرئيسية الصادرة بتوقيع بعض الجزاءات التأديبية على العاملين بالقطاع العام - بصور قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اصيحت المحاكم التأديبية فرعا من القسم القضائي بمجلس الدولة وصاحبة الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام - مؤدى ذلك ان ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية ابتداء كما تتناول الطعن في أى اجراء تأديبي يطلب الفائه أو يطلب التعويض عنه - حكم المحكمة العليا في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الحكم المطعون فيه فيما قضى به ضمنا من اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار الجزاء ، قد خالف القانون اذ استمدت المحكمة ولايتها في الفصل في الطعن من حكم المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩

لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والتي قُضت المحكمة العليا بحكمها الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٧١ في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية دستورية بعدم دستوريتهما فيما تضمنته من اسناد الاختصاص المشار اليه الى المحاكم التأديبية بأداة تشريعية غير القانون على خلاف حكم الدستور ، وكان يتعين من ثم الحكم بالفناء الحكم المطعون فيه اذ قضى باختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا أنه بصدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . باصدار نظام العاملين بالقطاع العام أصبحت المحاكم التأديبية وفقا لحكم المادة ٤٩ من هذا النظام هي صاحبة الاختصاص بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع بعض الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وقد انتهت المحكمة العليا في حكمها الصادر بجلسته ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية « تنازع » الى أنه بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة - الذي عمل به من الخامس من اكتوبر سنة ١٩٧٢ - أصبحت المحاكم التأديبية - فرع من القسم القضائي بمجلس الدولة - هي الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى تأسيسا على ان النصوص الواردة في قانون مجلس الدولة والتي تتناول اختصاص القسم القضائي بمسائل تأديب العاملين انما أوردت تنظيما وتفصيلا لا قرره المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة حيث نصت على ان مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن في أى اجراء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالفناء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الاضرار المترتبة على الجزاء

فهى طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به ذلك ان كلا الطعنين يستند الى اساس قانونى واحد يربط بينهما هو عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء .

(طعن ٦٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

علم مشروعية حكم المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معلقة لاختصاص المحاكم التأديبية لمخالفته احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - استبعاد هذا الحكم من دائرة التطبيق لعدم مشروعيته وبقاء الاختصاص للمحاكم التأديبية فى الحدود المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ملخص الحكم :

لوصح ماذهبت اليه المحكمة التأديبية بحكمها المطلوع فيه من ان المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد انطوت على تفويض تشريعى للسيد رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون - لو صح ذلك - وهو غير صحيح كما سبق البيان - فان هذا التفويض يكون غير مستكمل لشروطه الدستورية سواء من ناحية مدته وحدوده او ناحية الاسس التى ينبغى ان يقوم عليها واذا اغفلت تلك المادة تحديد نطاق التفويض ولم تبين الاوضاع التى يجرى فيها هذا التفويض ، واذا تركت كذلك تنظيم الاسس التى يقوم عليها تنظيم تلك الاوضاع ولم تحدد مدة سريان التفويض فان هذا التفويض ، وهو غير مستكمل لشروطه وأركانها حسبما سلف البيان ، لا يصلح سنداً لتحويل السيد رئيس الجمهورية سلطة اصدار قرارات لها قوة القانون لا سيما حيث تتناول هذه القرارات امرا من الامور التى حتم الدستور ان يكون تنظيمها بقانون - كمثل تحديد

اختصاص جهات القضاء التى أوجبت المادة ١٥٣ من الدستور ان يكون بقانون وفضلا عما تقدم فان التفويض فى شأن تنظيم اوضاع العاملين ، حتى ولو كان مستكملا شرائطه واركانه الدستورية ، لا بد ان يكون مقصورا على الموضوع الذى انصب عليه لا يجاوزه الى شأن آخر يتعلق بحدود اختصاص القضاء الادارى أو بنطاق ولاية المحاكم التأديبية خاصة وان هذا النطاق وتلك الحدود لم يرد لها ذكر فى قانون المؤسسات العامة وبعد ان يتصور جريان التفويض فى غير الموضوعات التى عالجها قانون المؤسسات أو انصب عليها هذا التفويض بل ليس من السائغ أن تؤول عبارة « تنظيم اوضاع العاملين » بأنها تحتل امكان التصدى لتعديل الاختصاص القضائى أو التأديبى فى أمورهم على نحو يجافى القانون الصادر بتنظيم مجلس الدولة أو قانون انشاء المحاكم التأديبية أو القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - لان تحديد موضوع التفويض من الامور الجوهرية التى تتوقف عليها سلامته من الناحية الدستورية ولان فى هذا القول تاويلا لعبارة لا تحتل شيئا من هذا التأويل .

ولو صح قيام هذا التفويض غير الدستورى ، رغم اجتماع الشواهد على نفيه فى الواقع ، فان اللائحة التى صدرت بناء عليه تكون اذن مجردة من قوة القانون وبذلك يكون حقيقا على القضاء ان يمتنع عن تطبيق قانون التفويض ، ولو صح انه كذلك ، كما يمسك عن انفساذ حكم اللائحة التفويضية باعتباره معدلا و ملخيا لاحكام القانون فى مجال الاختصاص حتى تكون الكلمة العليا لنص القانون وحده . وهذا الامتناع مقصور بالبداهة على الخصومة التى يفصل فيها القضاء .

(طعن ١٠٥٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد

اختصاص جهات القضاء مخالف للمستور - حكم المحكمة العليا الصادر
بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قضت بجلسة ١٩٧١/٧/٣ فى الدعوى رقم ٤ لسنة
١ ق دستورية بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع
العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل
بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل فى اختصاص جهات
القضاء ، وانطوت اسباب حكمها على أن المادة ٦٠ المذكورة اسندت الى
المحاكم التأديبية الاختصاص بنظر الطعون فى بعض القرارات التأديبية
الصادرة من السلطات الرئيسية بالنسبة الى هؤلاء العاملين ، وقد كان هذا
الاختصاص متوطنا بجهتى القضاء العادى والادارى ، وانه أيا كان الراى
فى شأن الجهة القضائية المختصة بنظر تلك الطعون فان تعديل اختصاص
الجهات القضائية يجب ان يكون بقانون وفقا لاحكام الدستور ، واذ عدلت
المادة ٦٠ المشار اليها اختصاص جهات القضاء على هذا النحو بقرار جمهورى
فانها تكون مخالفة للمستور .

(طعن ٤٣٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

عدم دستورية المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من اسناد الاختصاص الى
المحاكم التأديبية بنظر بعض المنازعات التأديبية المتعلقة بالعاملين بالقطاع العام
- ينسحب على الميعاد الذى استحدثته هذه المادة للطعن أمام المحكمة
التأديبية .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قضت بحكمها الصادر فى ٣ من يولية سنة ١٩٧١
فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية دستورية - بعدم دستورية المادة

(٦٠) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من اسناد الاختصاص الى المحاكم التأديبية بالتعقيب على القرارات التأديبية ، وعدم دستورية هذه المادة فى النطاق الذى حددته المحكمة العليا ينسحب أيضا على الميعاد الذى استحدثته المادة المذكورة للظعن أمام المحاكم التأديبية فى قرارات السلطات إرئاسية ، اذ أن هذا الميعاد يرتبط بالاختصاص الذى اسندته المادة المذكورة الى المحاكم التأديبية .

(ظعن ٣٤٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣١)

قاعدة رقم (٣٧٦)

المبدأ :

القضاء بعدم دستورية المادة (٦٠) من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - مؤداه علم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر دعاوى تأديب العاملين بالقطاع العام واختصاص القضاء العمالى بنظر هذه الدعاوى - وجوب احالة الدعوى الى المحاكم العمالية - صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى عقد اختصاص المحاكم التأديبية بنظر هذه الدعاوى - وجوب احالة الدعوى للمحكمة التأديبية المختصة - أساس ذلك - ومثال .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا قد قضت بجلسة ٣ من يونية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بامسباب هذا الحكم ، وقد انطوت هذه الاسباب على ان المادة ٦٠ المذكورة اسندت الى المحاكم التأديبية الاختصاص بنظر الظعون فى بعض

القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية بالنسبة الى هؤلاء العمال وقد كان هذا الاختصاص منوطا بجهتي القضاء العادى والادارى وإيا كان الرأى فى شأن الجهة القضائية المختصة بنظر تلك الطعون - فان تعديل اختصاص الجهات القضائية يجب ان يكون بقانون وفقا لاحكام الدستور واذ عدلت المادة ٦٠ المشار اليها اختصاصات القضاء على هذا النحو بقرار جمهورى فانها تكون مخالفة للدستور .

ومن حيث ان المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية لائحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل فى بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فى شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر صحيحا فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر دعوى المدعى بوصفه احد العاملين بشركات القطاع العام بما لا وجه معه للنعى عليه فى هذا الشق منه .

ومن حيث ان المحاكم العادية وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه ، هى جهة القضاء العام صاحبة الاختصاص بالفصل فى كافة المنازعات الا ما استثنى بنص خاص ، واذ كان الامر كذلك ولم يكن ثمة نص قانونى - عند صدور الحكم المطعون فيه - يخرج منازعات عمال شركات القطاع العام ومنهم المدعى - من دائرة اختصاص المحاكم العادية فان هذه المحاكم تكون هى صاحبة اختصاص بالفصل فى منازعات هؤلاء العمال بما فيها أمور تأديبيهم والفصل فيها وفقا لحكم القانون وكان من مقتضى ذلك والتزاما بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ان تأمر المحكمة بعد ان قضت بعدم اختصاصها بنظر دعوى المدعى ان تحيل دعواه الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها ولا صحة فيما استند اليه الحكم المطعون فيه من أن الاختصاص المفقود للمحاكم العادية وفقا لحكم المادة ٧٥ من قانون العمل يتحدد فى الفصل فى دعاوى وقف تنفيذ قرارات فصل العمال من الخدمة والتعويض عنها دون دعاوى الفاء هذه القرارات ولا صحة

في ذلك لأن ما انطوت عليه هذه المادة لا يعدو ان يكون تنظيماً للطعن في قرارات الفصل من الخدمة أمام المحاكم العادية لتقول كلمتها فيها بإعلان بطلانها اذا شابها عيب قانوني وذلك عن طريق وقف تنفيذها والتعويض عنها ومتى كان الامر كذلك وكان هدف المدعى من طلب الغاء قرار فصله هو اعلان بطلانه فان الامر يستوى اذا ما تم هذا الاعلان عن طريق الفائه او وقف تنفيذه والتعويض عنه باعتبار انه محصلة هذا القضاء او ذاك هو التمكين من اقتضاء الحقوق بالوسائل المتاحة قانوناً . وترتيباً على ذلك فلم يكن ثمة ما يبرر الامتناع عن احالة اندعوى الى القضاء العادى حيث تتاح الفرصة للمدعى للدفاع عن حقوقه وتكييف طلباته او تعديلها على الوجه الذى يراه مناسباً . كما انه لا حجة كذلك فى القول بأن عدم استيفاء الاجراءات القانونية التى أوجبته المادة ٧٥ من قانون العمل لاتصال الدعوى بالمحكمة العمالية تبرر عدم احالة الدعوى اليها لا حجة فى ذلك لأن الفصل فى مدى اتباع هذه الاجراءات او اغفالها واثّر ذلك على دعوى المدعى لا يعدو ان يكون قضاء فى دفاع موضوعى منوط بالمحكمة العمالية باعتبار انها هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى موضوع الدعوى وما كان يسوغ للحكم المطعون ، فيه ان يتطرق الى هذا الدفاع بالمناقشة بعد ان قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون فيما ذهب اليه من عدم احالة الدعوى الى المحكمة المدنية المختصة بعد ان قضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى . وكان يتعين القضاء بتأييد الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم الاختصاص بنظر الدعوى مع احالتها الى المحكمة المدنية المختصة الا انه يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بانقطاع العام والذي عمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ أصبحت المحاكم التأديبية وفقاً لحكم المادة ٤٩ من هذا النظام هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع بعض الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وقد انتهى قضاء المحكمة العليا الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية « تنازع » الى أن المحاكم التأديبية
هى الجهة المختصة بالفصل فى نظام العاملين بالقطاع العام من الجزاءات
التأديبية التى توقع عليهم تأسيسا على أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
بشأن مجلس الدولة صدر تنظيما وتفصيلا لما قرره المادة ١٧٢ من
الدستور فى صيغة عامة مطلقة حيث نص على أن مجلس الدولة يختص
بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية بما يدل على أن
المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب
العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ، ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول
الدعوى التأديبية المبتدأة التى تختص المحكمة فيها بتوقيع جزاء تأديبى كما
يتناول الطعن فى أى جزاء تأديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون
مجلس الدولة ٢.

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب يكون الحكم المطعون فيه جديرا
بالإلغاء ، ويتمين الحكم بالفائه وباختصاص المحكمة التأديبية بالاسكندرية
بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فى موضوعها .

(طعن ٤٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

اثر القضاء بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة
١٩٦٧ - انحسار ولاية المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى القرارات التأديبية
للعاملين بالقطاع العام - بعبور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينقصد
الاختصاص للمحاكم التأديبية بنظر هذه الطعون - تعدى المحكمة التأديبية
لموضوع المنازعة يمنع من إعادة الدعوى لها - إغلاق طريق الطعن فى بعض
احتمام المحاكم التأديبية لايسرى على الاحتكام العبادة قبل العمل بالقانون -
اساس ذلك .

ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة العليا قد قضت بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١٠ القضائية دستورية ، بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنه من اسناد ولاية الفصل فى بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فى شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ تصدى لموضوع الدعوى يكون قد خالف القانون ، وكان يتعين تبعا لذلك الحكم بالفائه وحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة الا انه يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧١ أصبحت المحاكم التأديبية. وفقا لحكم المادة ٤٩ ثالثا من هذا النظام هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها شاغلي الوظائف من المستوى الثالث - بجانب بعض الاختصاصات الأخرى ، واذ تصدت المحكمة التأديبية لموضوع المنازعة فلم يعد جازا إعادة الدعوى اليها لتفضل فيها من جديد ، ولما حيص اذن امام المحكمة الادارية العليا من التصدى للقرار المطعون فيه لتزنه بميزان القانون الصحيح ، ولا يحول دون ذلك ما نصت عليه المادة ٤٩ رابعا من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه من اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث نهائية ولا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا . اذ ان ما تضمنته هذه المادة من الفاء طريق من طرق الطعن لا يسرى طبقا لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ .

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبحت المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في تأديب العاملين بالقطاع العام في الدعاوى المبتدأة والطمون في الجزاءات الموقعة من السلطة التأديبية .

ملخص الحكم :

يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بأصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي عمل به اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧١ والنص في المادة (٤٩) على أن المحكمة التأديبية هي صاحبة الاختصاص بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع بعض الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والنص في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة عشرة منه على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطمون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة وقد نص البند التاسع من المادة العاشرة على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالناء القرارات النهائية للسلطات التأديبية كما نص في البند الثالث عشر على اختصاص هذه المحاكم بنظر الطمون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا ، فقد أصبحت المحكمة التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في تأديب العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها سواء بالنسبة الى الدعاوى المبتدأة او بالنسبة للطمون في الجزاءات التي توقعها السلطات التأديبية .

(طعن ١٢٥٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

عاملون بالقطاع العام - اختصاص المحاكم التأديبية - شمول الدعاوى التأديبية المبتدأة والطمون في جميع الجزاءات التأديبية .

ملخص الحكم :

ولئن كان مؤدى أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ألا تكون المحكمة التأديبية مختصة بالنظر فى قرار السلطة الرئاسية بمعاينة المدعى بمقوبة الوقف عن العمل لمدة ستة اشهر مع صرف مرتبه موضوع الطعن المائل لان هذا الجزاء من ضمن الجزاءات التى لا يجوز الطعن فيها امام المحاكم التأديبية طبقا للمادتين ٤٨ ، ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الا انه بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ اصدرت المحكمة العليا حكما فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ تنازع فى حالة مماثلة وقد جاء فى اسبابه بعد ان اشارت المحكمة الى المادة ١٧٢ من الدستور والى مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة التى حددت اختصاص المحاكم التأديبية - ان المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ومن ثم فان ولاية هذه المحاكم تتناول الدعوى التأديبية المبتهمة ، كما تتناول الطعن فى أى جزاء تأديبي يصدر من السلطات الرئاسية، وانتهت المحكمة العليا الى ان المحكمة التأديبية تكون المحكمة المختصة بالفصل فى تظلم المدعى من الجزاء الذى وقع عليه وفى غيره من الطلبات لارتباطها بالطلب الاصل الخاص بإلغاء الجزاء .

ومن ثم فانه يتعين التزام مضمون هذا القضاء عند تطبيق احكام القانونين المشار اليهما فيما يترتب على ذلك من اعتبار المحاكم التأديبية هى الجهة القضائية المختصة التى ناط بها القانون الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية بتوقيع الجزاءات ولو كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد منع الطعن فى بعضها على النحو السالف بيانه .

(طعن ١١٢٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٠)

ملحوظة : فى نفس المعنى طعن ١٣٠٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩

للاعتد رقم (٣٨٠١) -

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية فى الدعوى التأديبية المبتهمة وفى الطعون فى الجزاءات تأديبي يصدر عن السلطات الرئاسية - حكم المحكمة العليا .

ملخص الحكم :

١١ كانت المحكمة العليا قد قضت بجلسته ٣ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة (١) القضائية «دستورية» بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل فى بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فى شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ تصدى لموضوع الدعوى يكون قد خالف القانون ، وكان يتعين تبعا لذلك الحكم بالفائه وحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة ، الا انه بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والنص فيه على اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل بعض العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس العولة الذى خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ، فقد انتهت المحكمة العليا فى حكمها الصادر فى الدعوى رقم ٩ لسنة (٢) تنازع الى ان المحاكم التأديبية هى الجهة القضائية المختصة التى ناط بها القانون الفصل فى الدعاوى التأديبية المبتدأة وفى الطعون فى أى جزاء تأديبى يصدر من السلطات الرئاسية ، واذ تصدت المحكمة التأديبية لموضوع المنازعة فلم يعد جائزا إعادة الدعوى اليها لتقضى فيها من جديد ، ولا محيص اذن امام المحكمة الادارية العليا من امتصدي للقرار المطعون فيه لتزنه بميزان القانون الصحيح .

(طعن رقم ٤١٠ ، ٢٦٨ لسنة ١٥ - جلسة ١٩/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٣٨١)

البيان :

تختص المحكمة التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية التى تحيلها النيابة الادارية كما تختص بدعاوى الفاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات

الرئاسية فتراقب بذلك صحة هذه القرارات - لا يصح للمحكمة التأديبية ان تخلط بين الولايتين .

ملخص الحكم :

لا وجه لما ذمعت اليه المحكمة في الحكم المطعون فيه من انها تنظر شرعية القرار المطعون فيه بوصفها جهة تأديب وجهة تعقيب على القرارات التأديبية ، ذلك لان لكل من الولايتين احكامها ، فالمحكمة التأديبية تمنع بوصفها جهة تأديب لنظر الدعاوى التأديبية التي تحيلها اليها النيابة الادارية بوصفها الامينة على الدعوى التأديبية ، وتأخذ المقصر من العاملين بجرمه وتوقع عليه العقوبة المناسبة استهدافا لاصلاح اداة الحكم وتأمينها لانتظام حسن سير المرافق العامة ، كما تمنع المحكمة التأديبية بوصفها جهة تعقيب على القرارات التأديبية فيما يرفع اليها من طلبات خاصة بالفناء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية وتفصل في هذه الطلبات في الحدود والاصول المقررة لقضاء الالفاء فتراقب صحة قيام القرار على سبب ببرره ، ومن ثم لا يصح الخلط بين الولايتين ، فاذا كان النزاع الذي فصلت فيه المحكمة التأديبية بحكمها المطعون فيه قد قسم اليها بوصفها جهة تعقيب على القرارات التأديبية فانه لا يصوغ لها ان تمت ولايتها في مراقبة القرار المطعون فيه بصفتها جهة تأديب ، وعلى ذلك يتعين انهاء الحكم المطعون فيه والحكم بالفناء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ١٥١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٥)

قاعدة رقم (٣٨٢)

المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - نصه على ان احكام المعامك التأديبية الصادرة في بعض المنازعات التأديبية نهائية - مبراني هذا النص على الاحكام الصادرة بعد العمل به دون غيرها .

ملخص الحكم :

ان ما نصت عليه المادة ٤٩ « رابعا » من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر من اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث ومن بينهم المطعون ضده - نهائية ولا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ، فان ما تضمنته هذه المادة من الفاء طريق من طرق الطعن لايسرى طبقا لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

(طعن ٢٢٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٥ وبذات المعنى طعن ٥٠٤ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ طعن ٤٣٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

نص المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة طبقا للمقرنين ثانيا وثالثا منها نوائية غير قابلة للطعن ماعدا الاحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه فيجوز للدمن فيها امام المحكمة الادارية العليا - تحصين احكام المحاكم التأديبية من الطعن فيها لا ينصرف الا الى الاحكام التي عناعها الشرع في المادة سائلة الذكر دون سواها - تطبيق : قضاء المحكمة التأديبية في ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقبل العمل باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي بصدد نظر طعن العامل في جزاء الفصل الصادر من السلطة الرئاسية صاحبة الاختصاص بالفاء جزاء الفصل من الخدمة ومجازاته على الرغم من ان امر تاديبه لم يتصل بالمحكمة بالطريق القانون كماله ان نظام العاملين بالقطاع

العام لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص في تعديل الجزاء الذي توقعه السلطة الرئاسية على أحد العاملين - خروجها على حدود اختصاصها - ينتفى عن قضائها وصف الاحكام التي كانت تحصنها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام من الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة التأديبية في ظلّ العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وقبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وإذا كانت المادة ٤٩ من النظام سالف الذكر قد نصت على اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة طبقا للفقرتين ثانيا وثالثا منها نهائية غير قابلة للطعن ، ما عدا الاحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ، فيجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا اذا كان ذلك ، فان تحصين احكام المحاكم التأديبية من الطعن فيها لا ينصرف الا الى الاحكام التي عناها المشرع في المادة سالفة الذكر دون سواها ، أخذا في الاعتبار ان هذا الحظر استثناء من القاعدة العامة التي قررتها المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله ، والتي تقابل المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وهي اباحة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية بصفة عامة أمام المحكمة الادارية العليا ، ومن المقرر أن النص الاستثنائي يفسر تفسيراً ضيقاً دون توسع ولما كان الأمر كذلك وكان المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية ، وناط بالنيابة الادارية الاختصاص باقامة الدعوى التأديبية ، ولم يخول المحكمة التأديبية وهي بصدد الفصل في طعن مقام أمامها من أحد العاملين في جزاء وقع عليه من السلطات الرئاسية ، ان تحرك الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها وتفصل فيها ، فان المحكمة اذا ما جاوزت حدود ولايتها في هذا الشأن وخرجت

عليها انتفى عن قضائها وصف الأحكام التي كانت محصنة من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا بناء على نص المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية وهي بصدد نظر الطعن المقدم من المدعى - العامل بالمستوى الثالث - فى جزء الفصل من الخدمة الذى وقعته السلطة الرئاسية ، قد جنحت فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه - الى تأديبه وقضت بمجازاته بخفض راتبه بمقدار جنيهان شهريا ، بعد أن قضت بإلغاء جزء الفصل من الخدمة ، وذلك على الرغم من أن أمر تأديبه لم يتصل بالمحكمة بالطريق القانونى ، كما أن نظام العاملين بالقطاع العام لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص فى تعديل الجزاء الذى توقعه السلطة الرئاسية على أحد العاملين ، وهى بصدد نظر طعنه فى هذا الجزاء ولما كان ذلك وكان الثابت فى المنازعة الماثلة أن المحكمة التأديبية وهى بصدد نظر طعن المدعى فى جزء الفصل الصادر من السلطة الرئاسية صاحبة الاختصاص ، قد نصبت من نفسها محكمة تأديب دون أن يتصل بها أمر تأديب المدعى بالإجراءات التى حددها القانون على ما سلف بيانه ، وقضت فى المنازعة المطروحة عليها بوصفها محكمة تأديب ، فأنها بذلك تكون قد خرجت على حدود اختصاصها ، ومن ثم ينتفى عن قضائها وصف الأحكام التى كانت تحصنها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، ولذلك يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه والتصديق لموضوع المنازعة .

ومن حيث أن مرتب المدعى على ما يبين من الأوراق كان يجاوز خمسة عشر جنيها ، وبهذه المثابة فإن قرار الجهة الرئاسية بقضله ، كان يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التى كان لها دون سواها سلطة فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـسريان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص .

ومن حيث أن المدعى أصبح من شاغلي الوظائف من المستوى الثالث في حكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، اذ خول هذا القانون السلطات الرئاسية سلطة توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من هذا المستوى فلم يعد ثمة جدوى من إلغاء القرار المطعون فيه استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت إصداره ، ليعود الأمر ثانية الى ذات السلطة الرئاسية التي سبق لها ان افصحت عن رأيها فيه لتصر على موقفها وتصحح قرارها بإعادة إصداره بسلطتها التي خولت لها في هذا القانون ، وتعود بذلك المنازعة في دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها أخذا في الاعتبار أن الحاضر عن الشركة أعلن تمسكه بالطعن المائل ، ويعتبر القانون المذكور والحالة هذه وكأنه قد صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذي كان يمتوره ، ويتعين من ثم تناول القرار ومراقبته بالنسبة لأركانها الأخرى .

ومن حيث أن النائب من الإطلاع على التحقيق الذي أجراه رئيس قسم الحركة بالشركة بتاريخ ١١ من إبريل سنة ١٩٧١ في البلاغ المقدم ضد المدعى من ملاحظ بوابة المصنع ، أن الملاحظ شهد بأنه قام بتفتيش المدعى عند خروجه من البوابة بعد انتهاء نوبة عمله يوم ٨ من إبريل سنة ١٩٧١ الا أنه لم ينصرف بل غافل الملاحظ وعاد الى داخل أسوار المصنع ثم شرع في الخروج مع بعض العمال في إحدى سيارات الشركة التي كانت خارجة لاحضار بعض المهمات ، وعندما أوقفهم الملاحظ للتفتيش أخفى المدعى لفاقة تحت كرسي السيارة تبين أنها زجاجة مملوءة بالبوية من متعلقات الشركة ، وكان يزعم الاستيلاء عليها - وقد شهد بصحة الواقعة كل من وهم العمال الذين كانوا بالسيارة مع المدعى عند قيام الملاحظ بالتفتيش ، اذ أجمعوا في أقوالهم على أن المدعى عندما دعي لتفتيشه أخرج من بين حاجياته لفاقة أخفاها تحت كرسي السيارة واتضح عند ضبطها أنها زجاجة مملوءة بالبوية من متعلقات الشركة وإزاء ثبوت المخالفة عرضت الشركة أمر المدعى على اللجنة الثلاثية حيث طلب ممثل العمال توقيع جزاء أخف من الفصل لضالة قيمة المسروقات ولإعادتها للشركة ، الا أن إدارة الشركة قررت مجازاة المدعى بالفصل من الخدمة .

ومن حيث أن رقابة القضاء على القرارات التأديبية هي رقابة قانونية تجد دعما في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليهها القرار مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا وقانونيا ، ومتى ثبت ذلك فان القرار يكون قائما على سببيه ، وتكون للسلطة الرئاسية حرية تقدير الخطورة الناتجة عن الذنب التأديبي وتقدير ما يناسبها من جزاء في حدود النصاب القانوني ، دون أن يخضع تقديرها في ذلك لرقابة القضاء ، طالما لا يوجد تعارض صارخ بين الذنب الذي ثبت في حق العامل وبين الجزاء الذي وقع عليه .

ومن حيث أن السلطة الرئاسية بالشركة قدرت أن المخالفة التي ثبتت في حق المدعى - على ما سلف البيان - تنطوي على اخلال جسيم بواجبات عمله وتدل على فقدانه شرط الأمانة الواجب توافره ، ومن ثم قدرت أن الفصل من الخدمة هو الجزاء المناسب لذلك يكون قرارها قسدا صدى موافقا للقانون ولا وجه للطعن عليه من جانب المدعى ، وعلى ذلك يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى .

طن ١٣٢٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٥

قاعدة رقم (٣٨٤)

البدا :

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية بالنسبة الى العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ايا كان شكل هذه الوحدات - أساس ذلك - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة على ان تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين المدنيين بالجهات الإدارية للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات

العامة وما يتبعها من وحدات وبالمشركات التي تضمن لها الحكومة حداً أدنى من الأرباح ، وبذلك أضحت المحاكم التأديبية مختصة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة سواء اتخذت هذه الوحدات شكل شركة قطاع عام أو جمعية تعاونية أو منشأة أو مشروع تحت التأسيس .

(طعن ١٤١٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٣)

ثانياً : ما يفرض عن اختصاص المحاكم التأديبية

قاعدة رقم (٣٨٥)

المبدأ :

الدعوى الخاصة بالامتناع عن تنفيذ حكم الإلغاء - من دعاوى الحقوق التي لا تختص بها المحاكم التأديبية .

ملخص الحكم :

ان الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ١٩ القضائية في الحكم الصادر بجلسته ١٣ من مايو سنة ١٩٧٣ يقوم على أن المحكمة التأديبية غير مختصة بنظر الدعوى لان طلبات المدعى فيها ، والتي صورها بامتناع الشركة الطاعنة عن تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ٦ القضائية بإلغاء القرار التأديبي رقم ٢٦٤ الذي قرر مجاراته بخفض فئة وظيفته وخفض راتبه ، لا تملو أن تكون دعوى حقوقية لا تدخل في اختصاص المحكمة التأديبية .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق أن انتهت في قضائها في الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ١٩ القضائية الى أن القرار التأديبي رقم ٢٦٤ الصادر في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٧٢ قرار صحيح ولا وجه للطعن فيه أو الحكم بالفائه ، لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد قام على غير أساس من الواقع أو القانون فيما قضى به من إلزام الشركة الطاعنة بتنفيذ إلغاء القرار رقم ٢٦٤ المذكور على النحو الذي ورد بأسبابه أو منطوقه ، ومن ثم يتعين إلغاء هذا الحكم ورفض الدعوى .

(طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٣٨٦)

المبدأ :

عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالطلبات التي يقدمها العمد والمشايخ باعتبارهم من الموظفين العموميين بالفاء القرارات الادارية الصادرة بانهاء خدمتهم أو فصلهم بغير الطريق التأديبي - القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن العمد والمشايخ - اختصاص المحاكم الادارية بنظر هذه المنازعات .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية وفقا لحكم البنود تامبعا وثاني عشر وثالث عشر من المادة ١٠ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يتحدد في الفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وطلبات التمييز عنها وفي الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا وكذلك في الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أما الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيادع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي والمشار اليها في البند رابعا من المادة ١٠ من القانون المذكور ، فان الاختصاص بالفصل فيها منوط وفقا لحكم المادتين ١٣ ، ١٤ من قانون مجلس الدولة بمحكمة القضاء الاداري أو بالمحاكم الادارية طبقا لقواعد توزيع الاختصاص بينها وتخرج بذلك عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية وبهذه المثابة فان المحاكم التأديبية لا يتمتع لها الاختصاص بالفصل في الطلبات التي يقدمها العمد والمشايخ باعتبارهم من الموظفين العموميين - بالفاء القرارات الادارية الصادرة وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمد والمشايخ بانهاء خدمتهم أو فصلهم بغير الطريق التأديبي .

ولما كان العمد وهم من الموظفين العموميين لا يشغلون أيا من المستويات الوظيفية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١

باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، والتي أخذ بها قانون مجلس الدولة معيارا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ان الأمر وان كان كذلك وكانت وظيفة العمد منظورا إليها من حيث طبيعة العمل والمكافأة التي يحصلون عليها وقدرها ستون جنيها سنويا وعدم تمتعهم لا بنظام المعاشات ومكافآت نهاية الخدمة ولا بالضمانات المقررة للعاملين المدنيين في الدولة التي تقضى بأن يكون فصلهم بغير الطريق التأديبي بقرار من رئيس الجمهورية فان وظيفتهم على هذا النحو لا ترقى في مستواها الى أعلا من المستوى الثاني الذي تختص محكمة القضاء الإداري بنظر منازعات شغال عليها وبهذه المثابة فان العمد يخضعون لاختصاص المحاكم الإدارية في شأن إنهاء خدمتهم أو فصلهم بغير الطريق التأديبي باعتبار أن مستوى وظيفتهم تعادل وظائف المستويين الثاني والثالث ولقد كانت أحكام قانون مجلس الدولة السابقة صريحة في خضوع العمد لاختصاص المحاكم الإدارية بما يدل على أن المشرع ينظر اليهم باعتبار أن مستواهم الوظيفي يعادل تلك التي تختص بها هذه المحكمة دون محكمة القضاء الإداري .

(طعن ٨٨٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١١)

قاعدة رقم (٣٨٧)

المبدأ :

إنهاء خدمة العامل لثبوت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار - لا يكفي وحده سندا للقول بأن جهة الإدارة قد قصدت تاديبه طالما أنه ليس ثمة ظروف وملابسات أخرى تقطع في تحول الجهة الإدارية عن مجال تقدير مدى صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للاستمرار في الخدمة الى مجال تاديبه باستهائها مجرد النكايه به - تصدى المحكمة التأديبية للفصل في مدى مشروعية هذا التقدير - خروج المحكمة التأديبية عن حدود اختصاصها المقرر بالقانون - اختصاص المحاكم الإدارية عملا بنص المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بهذا الشق من الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب إذ قضي ضمنا بنظر طلب الغاء القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه والذي أصدرته المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية في ١١ من فبراير سنة ١٩٧٤ بإنهاء عقد عمل المدعى وفصله من الخدمة لثبوت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار ، استنادا من المحكمة الى أن القرار المذكور يعد في حقيقة تكييفه القانوني قرارا تأديبيا بالفصل من الخدمة طالما أن شروط الصلاحية للبقاء في الخدمة خلال فترة الاختبار قد توافرت في شأن المدعى للأسباب التي ساقتها المحكمة بناء على ما استظهرته من استقراؤها للتقارير الشهرية التي وضعت عن المدعى خلال تلك الفترة . ذلك لأن ثبوت صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للبقاء في الخدمة أو عدم ثبوت هذه الصلاحية ، من الأمور التي تتعلق بممارسة الرقابة القضائية على مدى مشروعية القرار الصادر بإنهاء خدمة العامل لا بتكييف ذلك القرار وما إذا كان منطقيا على فصل تأديبي للعامل من عدمه . إذ أن مناط هذا التكييف هو التعرف على نية الإدارة وقصد ما من إصدار القرار وما إذا كانت هذه النية قد اتجهت أساسا الى تأديب المدعى وليس الى مجرد تقدير صلاحيته للاستمرار في الخدمة خلال فترة الاختبار أعمالا لسلطتها التقديرية المخولة لها قانونا في هذا الخصوص وهو الأمر الذي خلا الحكم المطعون فيه من بيانه ومتى كان ذلك وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يكشف عن قصد التأديب لدى مصدر القرار فإن مجرد إنهاء خدمة العامل تقديرا من الجهة الإدارية لعدم صلاحيته للاستمرار في الخدمة خلال فترة الاختبار بالرغم من سبق مجازاتها إياه عن الواقعة التي اتخذت منها أساسا لهذا التقدير ، كما هو الشأن في الحالة المطروحة ، لا يكفي وحده سندا للقول بأنها قصدت تأديبه طالما أنه ليس ثمة ظروف أو ملاحظات أخرى تقطع في تحول الجهة الإدارية عن مجال تقدير مدى صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للاستمرار في الخدمة الى مجال تأديبه باستبعادها مجرد النكابة به .

ومن حيث أن الرقابة القضائية التي للقضاء الإداري على تقدير الجهة الإدارية لدى صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للاستمرار في الخدمة من الأمور التي ينعقد الاختصاص في شأنها للمحاكم الإدارية عملا بنص المادة (١٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ تصدى للفصل في مدى مشروعية هذا التقدير قد خرج عن حدود الاختصاص المقرر للمحاكم التأديبية وفقا لنص المسادة (١٥) من القانون سالف الذكر وجاء في ذلك مخالفا للقانون ، ومن ثم يتعين الحكم بالقائه والقضاء بعلم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في هذا الشق منها وحالتها الى المحكمة الادارية للعاملين بوزارة الزراعة المختصة بنظرها للفصل فيها .

(طعن ٤٠٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٣٨٨)

المبدأ :

انهاء خدمة انعام لانقطاعه عن العمل بلون سبب مشروع - ليس جزاء تأديبيا خروجه من دائرة اختصاص المحاكم التأديبية - عدم اختلاف الحكم في هذا الشأن بين قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون عليه قام وفقا للبند ٧ من المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مستندا الى غياب الطاعن « المدعى » عن العمل مدة وصلت في مجموعها الى اثنين وثلاثين يوما منها عشرة أيام متصلة . وانه وان كان المشرع لم ينص صراحة في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة المشار اليها على اعتبار حالة انهاء الخدمة هذه من حالات الاستقالة الضمنية مثلما فعل في المادة ٨١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي تقضى باعتبار العامل مقدما استقالته اذا انقطع عن عمله

بغير اذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، الا أن عدم النص على اعتبار الانقطاع عن العمل على الوجه المبين بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة بمثابة استقالة ضمنية لا ينفي هذا الوصف عن تصرف العامل في هذه الحالة كما أنه لا معنى أن يكون فصل العامل في هذه الحالة بمثابة جزاء تأديبي ذلك أن لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها حددت الواجبات التي يلتزم بها العامل ثم نصت المادة ٥٧ من تلك اللائحة على أن كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ولما كانت الجرائم التأديبية لم توضع تحت حصر شامل اكتفاء ببيان الاوصاف العامة للواجبات الوظيفية وذلك بسبب تنوعها وعدم امكان تحديثها على سبيل الحصر ، الا أن المادة ٥٩ من اللائحة المشار اليها حددت الجزاءات التأديبية وعددها على سبيل الحصر وجعلت على القمة منها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد بين أنواعها التي احتوتها انتهاء الخدمة المنوه عنه بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة ثم جاء نص المادة ٧٥ المشار اليه قاطعا في دلالته عن أن انتهاء الخدمة الوارد بالبند ٧ منه ليس جزاء تأديبيا ليس فقط لأنه لم يرد ضمن الجزاءات التي عدتها المادة ٥٩ من تلك اللائحة على سبيل الحصر وانما كذلك لأن تلك المادة ٧٥ في البند ٣ منها جعلت الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية سببا مستقلا متميزا من الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل لم تلبث أن أردفته في البند ٧ منها بسبب آخر يختلف عنه في نوعه وطبيعته ألا وهو انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل ولو أن هذا الانتهاء للخدمة بسبب الانقطاع كان في نظر المشرع جزاء تأديبيا لما كان بحاجة الى أفراد البند ٧ له ، وليس من شك في أن إيراد النص بالبندين ٣ ، ٧ من المادة ٧٥ على النحو المتقدم ينهى في يقين بأن انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل يعتبر بمثابة الجزاء التأديبي ولا حاجة في ذلك لما يثيره الطاعن من اعتبار حكم البند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة امتدادا وتنظيما تشريعيًا لحكم البند ٥٥ من المادة ٥٥ من اللائحة المشار اليها ذلك أنه لو كان ما ورد

بالبند ٧ من المادة ٧٥ هو الجزاء التأديبي للذنب الإداري - المنصوص عليه بالبند ب من المادة ٥٥ لكان التنسيق التشريعي يوجب تضمين هذين الحكمين في مادة واحدة ولكن أهمية الانتظام في العمل ضمنا لحسن سير عجلة الانتاج بالقطاع العام هي التي حلت بالمشروع الى ايراد النص المطلق الذي تضمنه البند ب من المادة ٥٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر ثم جاءت المادة ٧٥ بتخصيص لهذا الاطلاق اذ ارتأى المشرع أن الغياب الذي يستمر لمدة تجاوز عشرة أيام متصلة أو لمدة تجاوز العشرين يوما خلال السنة الواحدة أمر له خطره وخطورته توجب وضع حكم يبين الأثر الحال والمباشر والمحدد الذي يترتب على هذا الانقطاع وتقديرا للآثار الخطيرة بالنسبة للعامل عند مجابهته الحل الحاسم الذي وضعه المشرع علاجاً لحالة الانقطاع ألزم بانذار العامل بعد فترة من بدء الغياب وبهذا الحكم الواضح الصريح الذي جاء به المشرع في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة حالة الغياب والانقطاع عن العمل بغير عذر اذا ما بلغ الحد الذي عينه تكون اللائحة بهذا النص قد أتت بحكم جديد لا يعتبر امتدادا أو تنظيما لحكم البند ب من المادة ٥٥ في المفهوم الذي أراده له الطاعن الذي ينتهي به الى اعتبار انتهاء الخدمة في هذه الحالة الجزاء الرادع الذي تذهب به المادة ٥٥ المشار إليها ذلك أن الجزاءات التأديبية هي على ما سلف البيان ما وردت على سبيل الحصر بالمادة ٥٩ من اللائحة المشار إليها ويكون لجهة الإدارة في حالة الغياب والانقطاع عن العمل الذي لا يصل الى المدى المحدد بالمادة ٧٥ أن تتخذ من الاجراءات التأديبية ما تراه مناسبا وفقا لحكم المادة ٥٥ ، أما اذا استطال الانقطاع وتحققت فيه شرائط انطباق البند ٧ من المادة ٧٥ فانه عندئذ يكون للجهة الرئاسية أن تعمل حكم هذه المادة ، وحاصل ذلك كله أن الحكم المطعون فيه أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى لما قام عليه من أسباب تأخذ بها هذه المحكمة وتقررها عليه في خصوص ما انتهت اليه من أن مناط اختصاص المحكمة التأديبية هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي وأن قرار انتهاء خدمة الطاعن بسبب انقطاعه عن العمل لا يعتبر منطويا على جزاء تأديبي وتضيف المحكمة الى ما تقدم من أسباب أنه بعد أن قضت المحكمة العليا بعدم دستورية نص المادة ٦٠

من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر فانه يتعين الالتفات عن بحث اختصاص المحكمة التأديبية في ضوء أحكام هذه المادة ويكون متينا انظر الى اختصاص المحاكم التأديبية بخصوص هذه المنازعة موضوع هذا الطعن وفقا لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة باعتباره القانون الواجب التطبيق وقت إصدار الحكم المطعون فيه ، وقد كان اختصاص تلك المحاكم منوطا كذلك وفقا لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بقيام جريمة تأديبية تقتضى مساءلة العامل تأديبيا ، واذا يخرج الأمر لما تقدم من أسباب عن نطاق المسألة التأديبية فلا يكون ثمة اختصاص لتلك المحاكم بنظر النزاع ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر متفقا وصحيح أحكام القانون المذكور .

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد أتى بنظام جديد عمل به ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد نصت المادة ٤٤ بند ٢ ، من ذلك النظام على الزام العامل باحترام مواعيد العمل وعدم التغيب عنه الا باذن كتابي من الرئيس المسئول ويعتبر تغيب العامل دون إذن أو تأخره أخلافا بواجباته يستوجب توقيع جزاء رادع وقد نص البند (٧) من المادة ٦٤ من ذات النظام على أن « الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابيه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهري . يعتبر من أسباب انتهاء خدمة العامل وقد كان من بين تلك الأسباب ما ورد بالبند ٣ من تلك المادة وهو (الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية) كما تضمنت المادة ٤٨ من النظام الجديد الواردة بالفصل الثاني المعنون « في التحقيق مع العاملين وتأديبهم » النص على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين وجعلت قمتها في الشدة الفصل من الخدمة ، أي أن الأوضاع في ظل هذا النظام الجديد لم تتضمن ما يختلف

عن الأوضاع التي سبقتها في خصوص وضع انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل واعتباره سببا لانتهاء الخدمة من نوع خاص لا يعتبر جزاء تأديبيا كما انفي ذلك النظام الجديد اختصاص المحكمة التأديبية منوطا بفكرة الجزاء التأديبي دون سواء من أسباب انتهاء الخدمة .

(طعن ٩٥٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣٨٩)

المبسلة :

قرار إنهاء الخدمة للانقطاع عن العمل أكثر من عشرة أيام متصلة لا تختص به المحاكم التأديبية - العبرة في تكييف القرار بمضمونه وملابسات اتخاذه والاجراءات التي صاحبت إصداره - لا يسوغ للمحكمة التأديبية الخوف في البواعث والأحداث المعاصرة لإصدار القرار المطعون عليه تستشف منها أن القرار المطعون فيه من قرارات الفصل التأديبي .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق أن الشركة المدعى عليها أصدرت القرار رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٢ بتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٢ مستندا الى المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ومتضمنا إنهاء خدمة المدعى - الذي يعمل بوظيفة كاتب ثان بالمستوى الثالث بالفئة الثامنة - اعتبارا من ١٢ من مايو سنة ١٩٧٢ تاريخ انقطاعه عن العمل بدون إذن أو سبب مشروع وذلك بعد أن وجهت الى المدعى ثلاث انفذارات في ٢٠ ، ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٢ ، ١٢ من يونية سنة ١٩٧٢ تسجل فيها عليه انقطاعه عن العمل وتنبه عليه بضرورة العودة الى عمله والا اتخذت ضده اجراءات إنهاء خدمته طبقا للمادة (٦٤) من نظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أن القرار المطعون عليه قام وفقا للبند (٧) من المادة (٦٤) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مستندا الى غياب المدعى عن العمل اعتبارا من ١٢ من مايو سنة ١٩٧٢

وينص البند (٧) من المادة (٦٤) المشار إليه على أن الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى أو انقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهري يعتبر من أسباب انتهاء الخدمة ومن ثم فإن القرار المطعون عليه طبقا لاستناده وللأسباب التي قام عليها يعتبر قرار إنهاء خدمة ولا يعد قرارا تأديبيا بفصل المدعى من الخدمة ، إذ أن المادة (٤٨) من نظام العاملين المشار إليه حددت على سبيل الحصر الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العامل بالقطاع العام وجعلت العقبة منها جزءا الفصّل من الخدمة ولم تورد بين أنواعها التي احتوتها إنهاء الخدمة المنوّه عنه بالبند (٧) من المادة (٦٤) المشار إليه وما كان يسوغ للحكم المطعون فيه الخوض في البواعث والأحداث المعاصرة لإصدار القرار المطعون عليه ليستشف منه أن القرار المطعون فيه من قرارات الفصل التأديبي لأن القرار المطعون فيه بحكم مضمونه وملابسات اتخاذه وصريح عباراته والإجراءات التي صاحبت إصداره لا يستطاع معها تأويله على أنه قرار تأديبي سيما وأن الشركة الطاعنة قد ربطت قرارها بواقعة تشكّل سببا من أسباب إنهاء الخدمة طبقا للمادة ٦٤ المشار إليها ، وهي واقعة تقييد المدعى عن العمل وأيا كان الرأي في سلامة الأسباب التي قام عليها القرار المطعون فيه وما إذا كانت تلك الأسباب تحمل القرار محل الصّحة في نطاق قرارات إنهاء الخدمة فإن ذلك من سلطة المحكمة المختصة التعقيب عليه موضوعا وابتناء على ذلك فإن المحكمة التأديبية لا تختص بنظر الدعوى بطلب القضاء بالقرار المشار إليه إذ أن مناط اختصاصها هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المنهج يكون خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالفائه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وباحتلتها إلى محكمة عابدين « الدائرة العمالية » عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات والزام المطعون ضده مصروفات هذا الطعن .

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل لا يعتبر قرارا تاديبيا - عدم اختصاص المحاكم التاديبية بنظره .

ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد حدد اختصاص المحاكم التاديبية بالنسبة للقرارات الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام طبقا لنظام هؤلاء العاملين الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، بالفصل في قرارات الجزاءات التاديبية وحدها التي توقعها تلك السلطات ، فانه بذلك قد جعل الاختصاص بالفصل في غيرها من القرارات والمنازعات للمحاكم العادية عملا بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام يحدد في المادة ٤٨ منه الجزاءات التاديبية التي يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها جزاء الفصل من الخدمة ، كما ينص في المادة ٦٤ منه على أن من أسباب انتهاء خدمة العامل و الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة ، أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، و لما كان الثابت بالاوراق ان قرار انها خدمة المدعى بالشركة المدعى عليها قد بنى على حكم المادة ٦٤ لانقطاعه عن العمل أكثر من عشرة أيام متصلة ، فان هذا القرار لا يكون والحالة هذه قرار جزاء تاديبى بالفصل من الخدمة وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صادف صحيح حكم القانون فيما قضى به من عدم اختصاص المحاكم التاديبية بنظر الدعوى بالنسبة للقرار المذكور ، الا أنه لم يقض بما أوجبه المادة ١١٠ من قانون المرافعات من لزوم الأمر بحالة الدعوى الى المحكمة المختصة بحالتها ولو كان عدم

الاختصاص متعلقا بالولاية ، ومن ثم يتعين تعديله في هذه الخصوصية
بحالة الدوى الى الدائرة المختصة المنازعات العمالية بمحكمة اسكندرية
الابتدائية .

(طعن ١٠١٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٣٩١)

المبدأ .

قرار انتهاء خدمة العامل بشركة من شركات القطاع العام لا يعتبر قرارا
تأديبيا - خروجه عن اختصاص المحاكم التأديبية .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية وفقاً لحكم لائحة نظام العاملين
بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
التي صدر في ظلها القرار المطعون فيه مناطه بقض النظر عن عدم
دستورية المادة ٦٠ منها - هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي . ولما كان قرار
انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل لا يعتبر منطويا على جزاء تأديبي
وفقا لحكم البند السابق من المادة ٧٥ من اللائحة المذكورة ، فانه بهذه
المناسبة يخرج عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية ولقد أخذ القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام بذات الأوضاع
التي سبقته في خصوص انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل واعتباره
سببا لانتهاء الخدمة وليس جزاء تأديبيا على ما نص عليه البند السابع
من المادة ٦٤ منه ، وجعل هذا النظام الجديد اختصاص المحكمة التأديبية
منوطا أيضا بفكرة الجزاء التأديبي دون سواء من أسباب انتهاء الخدمة .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الأوراق أن الشركة المدعى عليها
قامت بانتهاء خدمة المدعى اعتبارا من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بسبب
تفنيه بدون إذن أو سبب مشروع أكثر من عشرة أيام متوالية خلال المدة
من ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ الى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ بالتطبيق

لحكم الفقرة السابعة من المادة ٧٥ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، وذلك على ما تضمنه الاخطار الذى وجه الى المدعى من الشركة فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ - ودلالة ذلك أن الشركة اتجهت فى الواقع من الأمر الى انتهاء خدمة المدعى بسبب انقطاعه عن العمل وفقا لحكم الفقرة السابعة المشار اليها وليس فصله تأديبيا بسبب السرقة التى نسبت اليه فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، وبهذه المثابة تخرج المنازعة عن اختصاص المحاكم لتأديبية . والقول بأن قرار إنهاء الخدمة يتخض عن قرار فصل تأديبى بدعوى أن نية الشركة قد اتجهت الى فصله تأديبيا بسبب واقعة السرقة المذكورة ، مردود بأن الأوراق تفصح بيقين عن أن الشركة أنهت خدمة المدعى بسبب انقطاعه عن العمل ، ويتجلى ذلك من التزامها بالاجراءات التى نصت عليها الفقرة السابعة آتفة الذكر . أما عن الاحتجاج بأن المدعى لم يتسلم الانذارات الكتابية التى وجهت اليه بعد غيابه تطبيقا لحكم الفقرة السابعة المذكورة وان انقطاع المدعى عن العمل كان بسبب اعتراض خفاء الشركة على دخوله الى موقع العمل الى أن يفصل فى الاتهام المنسوب اليه ، فإن هذين الوجهين لا ينهضان سببا لتغيير طبيعة قرار إنهاء خدمة المدعى واعتباره فصلا تأديبيا ولا يؤيدان الى هذه النتيجة ، وانما هى فى حقيقة الامر من أوجه النعى على مشروعية قرار إنهاء الخدمة والتى تؤدى الى بطلانه اذا ما قام الدليل عليها ، ومناقشة هذا الدفاع وغيره والفصل فى مدى صحته من الأمور التى يختص بها القضاء المدنى بوصفه صاحب الاختصاص العام بالفصل فيما يثور من المنازعات العمالية الخاصة بالمعاملين فى شركات القطاع العام .

(طعن ٦٤٣ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٥)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

إنهاء خدمة العامل بالقطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف لا يعد من قبيل الفصل

التأديبي - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظره - اختصاص المحكمة
العالمية .

ملخص الحكم :

لا شبهة في أن إنهاء خدمة العامل بالقطاع العام بسبب الحكم
عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف
أو الأمانة لا يعد من قبيل الفصل التأديبي ، يؤيد ذلك أن المادة ٦٤ من
قانون العاملين بالقطاع العام اذ عدت حالات انتهاء الخدمة في سبع حالات
أوردت في البند الثالث حالة الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي ،
بينما أوردت حالة الحكم بعقوبة جنائية في البند السادس ، فلو أن الحالة
الثانية كانت مما يندرج في عداد الفصل التأديبي لما أفرد لها بندا
مستقلا .

المدعى - وهو من العاملين في شركات القطاع العام - لا يندرج في
حكم الموظفين العموميين على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، وهو بهذه
المناسبة - وكأصل عام يخضع في كل ما يثور بشأنه من منازعات غير
تأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون الادارية بالتطبيق لاحكام القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة
الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والتي تنص بأن يسرى
على العاملين بالقطاع العام أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص
في هذا القانون .

(طعن ٦٨٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٣٩٣)

المبدأ :

إنهاء خدمة العامل المؤقت بإنهاء عمله العرضي أو المؤقت لا يعتبر
قرارا تأديبيا بفسله من الخدمة طالما أن القرار بحكم مضمون وصريح عبارته
والاجراءات التي صاحبت إصداره لا يمكن معها تأويله بأنه قرار تأديبي -

نتيجة ذلك : عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الغاء - اختصاص
الفصل فيه للمحاكم العمالية عملا بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين
جهات القضاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١
لسنة ١٩٧١ قد حدد في المادة (٦٤) أسباب انتهاء الخدمة ومنها « انتهاء
مدة العمل المؤقت أو العرضي » ولما كان المدعى من العاملين المؤقتين بالشركة
وصدر القرار بإنهاء خدمته فمن ثم يكون القرار المطعون فيه - طبقا لما نص
عليه صراحة - قرار إنهاء خدمة ولا يعتبر قرارا تأديبيا بفصله من الخدمة ،
وما كان يسوغ للحكم المطعون فيه الخوض في البواعث والأسباب والملابسات
التي قامت في شأن المدعى قبل صدور القرار المطعون فيه ليستشف منها
أن القرار المطعون فيه قرار فصل تأديبي ، ذلك لأن هذا القرار بحكم
مضمونه وصريح عباراته والاجراءات التي صاحبت إصداره لا يمكن معها
تأويله بأنه قرار تأديبي سيما وإن الشركة الطاعنة قد ربطت قرارها
بواقعة تشكل سببا من أسباب انتهاء الخدمة وهي صفة المدعى كعامل مؤقت
انتهى عمله العرضي أو المؤقت .

ومن حيث أن المشرع في قانون مجلس الدولة الصادر به القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة
للقرارات الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام
طبقا لنظام هؤلاء العاملين الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بالفصل
في القرارات التأديبية وحدها التي توقعها تلك السلطات الرئاسية ، فانه
بذلك يكون جعل الاختصاص بالفصل في غيرها من القرارات والمنازعات
للمحاكم العمالية عملا بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين جهات
القضاء .

ومن حيث انه لا كان القرار المطعون فيه - على ما سلف البيان -
ليس قرار فصل تأديبي ، وانما هو قرار إنهاء خدمة طبقا للبند ٩ من
المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه ، فإن المحاكم

التأديبية لا تختص بنظر الدعوى بطلب الفائه أو غير ذلك من الطلبات المرتبطة به إذ أن مناط اختصاصها هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خالف القانون وتعين لذلك القضاء بالفائه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وبإحالتها الى الدائرة العمالية المختصة بمحكمة القاهرة الابتدائية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٦٨٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢١)

قاعدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

مناط تطبيق القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة على العاملين في الشركات أن تكون هذه الشركات عند وقوع المخالفة التأديبية من الشركات التي تساهم فيها الحكومة والمؤسسات أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح - لا ولاية للمحاكم التأديبية في محاكمة العاملين بالشركات تأديبيا عن مخالفات تأديبية اقترفوها خلال الفترة التي تسبق تقييم هذه الشركات أو ايلولة ملكيتها كلها أو حصة منها لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها الى الحكومة أو ضمان الحكومة حد أدنى من الأرباح لها - الاختصاص في ذلك طبقا لأحكام قانون العمل والقواعد القانونية التي كانت قائمة عند وقوع المخالفة المنسوبة الى العامل مخلولا لرب العمل دون سواء ذلك تحت رقابة القضاء العادى - عدم اختصاص المحاكم التأديبية -

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مناط تطبيق القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، على العاملين في الشركات أن تكون هذه الشركات عند

وقوع المخالفة التأديبية من الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح وبهذه المثابة فإن المحاكم التأديبية لا يكون لها ثمة ولاية فى محاكمة العاملين بالشركات تأديبيا عن مخالفات تأديبية اقترفوها خلال الفترة التي تسبق تأميم هذه الشركات أو ايلولة ملكيتها كلها أو حصة منها لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها الى الحكومة أو ضمان الحكومة حدا أدنى من الأرباح لها ، ولقد كان الاختصاص فى ذلك طبقا لاحكام قانون العمل والقواعد القانونية التي كانت قائمة عند وقوع المخالفات المنسوبة الى العامل مغولا لرب العمل دون سواء تحت رقابة القضاء العادى دون ادنى اختصاص فى هذا الشأن للمحاكم التأديبية .

ومن حيث أن وقائع كل من المخالفتين المسندتين الى المطعون ضده الأول (٠٠٠٠٠٠) تدور حول حصوله على تراخيص استيراد أخشاب وتنازله عنها الى الغير ، والثابت فى هذا الصدد على ما يبين من التحقيقات - أن المذكور صدر لصالحه ترخيصا استيراد أخشاب رقما ٧٣٦٦٦٠ ، ٧٣٦٦٦١ المؤرخان فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عنهما بلا مقابل الى شركة اسكندرية لتجارة الأخشاب التي يعمل بها - وذلك بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦١ ، كما صدر لصالحه تراخيص استيراد الأخشاب أرقام ٧٢٩٤٧١ ، ٧٢٩٤٧٢ ، ٧٢٩٤٧٣ ، ٧٢٩٤٧٤ ، ٧٢٩٤٧٥ ، ٧٢٩٤٧٦ ، ٧٢٩٤٧٧ ، ٧٢٩٤٧٨ ، ٧٢٩٤٧٩ المؤرخة فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عنها الى الشركة الأهلية لاستيراد الأخشاب فى ٨ من مايو سنة ١٩٦١ . كذلك فإن المخالفة المسندة الى المطعون ضده الثانى تدور حول تنازله للغير عن تراخيص استيراد أخشاب صدرت باسمه ، والثابت بصدد الوقائع المكونة لهذه المخالفة - حسبما يبين من الأوراق - أنه صدر لصالح المذكور تراخيص استيراد الأخشاب رقم ٧٣٦٥٥٣ المؤرخ فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٦١ ورقما ٧٣٦٧٠٢ ، ٧٣٦٧٠٣ ، المؤرخان فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عن مشمولها فى ٧ من يونيه سنة ١٩٦١ الى شركة

اسكندرية لتجارة الأخشاب التى يعمل بها ، كما صدر لصالحه ترخيص استيراد الأخشاب رقم ٧٢٩١١٦ المؤرخ فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦١ والترخيص رقم ٧٢٩١١٧ المؤرخ فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦١ وقد تنازل عن مشمولها فى ٧ من يونيه سنة ١٩٦١ الى ٠٠٠٠٠٠

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الوقائع المكونة للمخالفات التى أسندت الى المطعون ضدهما قد وقعت قبل يولية سنة ١٩٦١ أى فى الفترة لم تكن الحكومة تساهم فى هذه الشركة إطلاقا كما لم تكن الحكومة تضمن حدا أدنى من الأرباح للمساهمين فيها وترتيباً على ذلك فإن المحاكم التأديبية لا تكون لها ثمة اختصاص فى محاكمة المطعون ضدهما عن الاتهامات التى أسندت اليهما .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بغير النظر السابق وتصدى لمحاكمة الطاعنين فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين القضاء بالفائه ، والحكم بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى التأديبية المقامة ضد المطعون ضدهما والزام الحكومة المصروفات ولا مسوغ لأعمال حكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات بأحالة النزاع بعد أن قضى بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظره الى الجهة المختصة بمسألة المطعون ضدهما - وهى رب العمل - ذلك أن التزام بالأحالة وفقاً لحكم المادة المذكورة لا يكون الا بين محكمتين .

(طعن ١١٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٩)

(ملحوظة فى نفس المعنى طعن ١٢٠٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات التى تصدرها السلطات الرئاسية فى شأن العاملين بشركات القطاع العام طبقاً لنظام هؤلاء العاملين الصادر

بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وذلك بالفصل في الطعون في الجزاءات التأديبية فقط - انعقاد الاختصاص للقضاء العادي بالفصل فيما عدا ذلك من الطعون والمنازعات الأخرى .

تخفيض وظيفة العامل ومرتبته أعمالا للسلطة المخولة لرئيس مجلس الإدارة طبقا للمادة ١٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في شأن تقرير الآثار المترتبة على تقدير لجنة شئون العاملين لكفاءة العامل بدرجة ضعيف عن عامين متتاليين - لا يعد ذلك من قرارات الجزاءات التأديبية التي توقعها السلطات الرئاسية - خروج الطعن فيه عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية - لا يسوغ للمحكمة التأديبية أن تذهب وهي بصدد تحديد اختصاصها الولائي إلى بحث عيب الانحراف بالقرارات المطعون فيه ولا أن تنطرق إلى بحث مدى ملاءمة تقارير الكفاية التي قام عليها - اختصاص المحكمة المدنية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات التي تصدرها السلطات الرئاسية في شأن العاملين بشركات القطاع العام طبقا لنظام هؤلاء العاملين الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بالفصل في الطعون في الجزاءات التأديبية فقط ، فإن مقتضى ذلك أن ينعقد الاختصاص بنظر ما عدا ذلك من الطعون والمنازعات للقضاء العادي عملا بقواعد ترتيب الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن رئيس مجلس إدارة الشركة المدعى عليها قد أصدر القرار المطعون فيه في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ تخفيض وظيفة المدعى ومرتبته أعمالا للسلطة المخولة له بالمادة ١٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، في شأن تقرير الآثار المترتبة على تقدير لجنة شئون العاملين لكفاية العامل بدرجة ضعيف عن عامين متتاليين إذ أنه نص في ديباجة القرار المذكور على المادة ١٧ سالفة الذكر وعلى تقدير لجنة شئون العاملين بالشركة لكفاية المدعى بدرجة ضعيف عن عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ - وعلى ذلك فإن القرار

المطعون فيه لا يعد من قرارات الجزاءات التأديبية التي توقعها السلطات الرئاسية استنادا الى المواد ٦٤ وما بعدها من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه ، ومن ثم يخرج الطعن فيه عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية ، وما كان يسوغ للمحكمة التأديبية والأمر كذلك أن تنهب وهي بصدد تحديد اختصاصها الولائي الى بحث عيب الانحراف بالقرار المطعون ، ولا أن تتطرق الى بحث مدى سلامة تقارير الكفاية التي قام عليها ، ما كان يسوغ لها ذلك ما دام أن القرار المذكور بمقتضى صريح عباراته وملابسات اصداره والأسباب التي استند اليها لا يعتبر من الجزاءات التأديبية أما البحث في صحة أسباب القرار والغاية من اصداره فهذا جميعه مما يستل في ولاية المحكمة المختصة بنظر الطعن فيه وهي المحكمة المدنية التي قرر المدعى في عريضة دعواه أنه لجأ اليها طاعنا في تقريرى الكفاية اللذين استند اليهما القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب ، لذلك يتعين الغاء والحكم بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى وحالتها الى الدائرة العمالية المختصة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية :

(طعن ٨٧٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٥)

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

عاملون بشركات القطاع العام - اختصاص المحاكم العادية بكل ما يثور بشأنهم من منازعات غير تأديبية - عدم اختصاص المحاكم التأديبية - احالة السوى الى المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

أن المدعى - وهو من العاملين باحدى شركات القطاع العام - لا يندرج في عداد الموظفين العموميين وبهذه المثابة يخضع في كل ما يثور بشأنه من منازعات غير تأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون الادارية وذلك بالتطبيق

لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٦ وأعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون اصدار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين فى القطاع العام التى تقضى بأن تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يسرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وان اخطأ فى تطبيق فصل المدعى من الخدمة بأن اعتبره فصلا تأديبيا الا أنه صادف الصواب فيما انتهى اليه من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وكان متعينا وقصد قضى بعدم الاختصاص ان يأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة تطبيقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأمر الذى ترى معه هذه المحكمة تعديل الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة شئون العمال الجزئية بمحرم بك بالاسكندرية مع إلزام الشركة المطعون ضدها بمصروفات الطعن .

(طعن ٤٢٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٨)

قاعدة رقم (٣٩٧)

المبدأ :

المادة ٣٣ من القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ - ولاية الهيئة المشكلة منها المحكمة التأديبية منوطة بما نصت عليه هذه المادة - ليست لها ولاية الالقاء أو التعقيب على تقدير الكفاية فى التقرير الذى يعرض عليها .

ملخص الحكم :

ان ولاية الهيئة المشكلة منها المحكمة التأديبية - فى مجال أعمال حكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - منوطة بما نصت عليه هذه المادة ، وهو فحص حالة الموظف الذى يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف . فاذا تبين لها أنه قادر على الاضطلاع بأعباء وظيفة أخرى قررت نقله اليها بذات الدرجة والمرتب أو مع خفض درجته أو مرتبة أو نقله الى كادر أدنى . واذا تبين لها أنه غير قادر على العمل فصلته من

(م ٣٩ - ج ٢)

وظيفته مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة • فالمحكمة التأديبية فى وظيفتها هذه ليست محكمة الفاء ومن ثم فهى لا تملك التعقيب على تقدير الكفاية فى التقرير السنوى الذى يعرض عليها طالما أن هذا التقرير لم يبلغ مسن قضاء الالفاء المختص أو يسحب اداريا بالطريق الصحيح •

(طعن ٩١٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٢)

قاعدة رقم (٣٩٨)

المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ -
خول السلطات الرئاسية سلطة تأديبية كاملة بالنسبة الى العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث • تحت رقابة المحكمة فى الحدود المنصوص عليها فى هذا النظام - ليس للمحكمة التأديبية اختصاص مبتدا فى التأديب فى هذا المجال •

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتباراً من الاول من أكتوبر سنة ١٩٧١ قد خول فى المادتين ٤٩ ، ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث عدا أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين على أن يكون للمحكمة التأديبية المختصة التعقيب على هذه القرارات فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ٤٩ سالفه الذكر •

ولما كان المطعون ضدهما وفقاً لحكم المادة ٧٩ من القانون المشار اليه قد نقلوا الى المستوى الثالث الوظيفي وأصبح بالتالى رئيس مجلس الادارة بالشركة هو صاحب السلطة التأديبية الكاملة عليهما ويكون الطعن فى

قراراته التى يسوغ فيها الطعن قانونا أمام المحكمة التأديبية فمن ثم فلا يكون للمحكمة التأديبية والحالة هذه اختصاص مبتدأ فى تأديب المَطْعُون
• ضدهما •

(طعن ١٠٨٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥)

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ يعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکم التأديبية قد ساوى طائفة موظفى الدرجة الأولى وما فوقها - بطائفة وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ومن فى مرتبتهم أو فى مرتبة أكبر موحدا العقوبات التى تنزلها المحاکم التأديبية عليهم - اختصاص المحكمة التأديبية بتأديبهم دون أدنى اختصاص فى هذا الشأن للسلطة الرئاسية •

ملخص الحكم :

يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة أن محاكمة الموظفين ، من وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدين ومن فى مرتبتهم أو فى مرتبة أكبر ، كانت وفقا لحكم المادة ١٧ منه معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من اختصاص مجلس التأديب الأعلى ، وكانت العقوبات التى يوقعها هذا المجلس عليهم وفقا لحكم المادة ١٠١ منه هي (١) اللوم (٢) الإحالة الى المعاش (٣) العزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة •

وقد استئننت المادة ٩٩ من هذا القانون الموظفين المشار اليهم من حكم المادتين ٨٤ ، ٨٥ بما من مقتضاه تأكيد اختصاص مجلس التأديب الأعلى دون غيره بمحاكمة ومجازاة هؤلاء الموظفين وعدم قانونية توقيع أى جزاء آخر عليهم عدا تلك المنصوص عليها فى المادة ١٠١ المشار اليها • وقصر المشرع بذلك توقيع الجزاءات الانذار والتخصم من المرتب ٠٠٠ السنخ المنصوص عليها فى المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، على

من عم أدنى درجة من وكلاء الوزارة المساعدين ومن في مرتبتهم أو في مرتبة أكبر ، وبمقدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، قسم الموظفين على ما يبين من نص المادتين ١٨ ، ٣١ منه الى طائفتين ، الأولى طائفة الموظفين من الدرجة الأولى وما فوقها والثانية طائفة من الدرجة الثانية فما دونها ، وشكل لكل طائفة محكمة تختص بمحاكمتهم . ونصت المادة ٣١ منه على أن يكون للمحاكم التأديبية بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها توقيع جزاءات الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين ٠٠٠ الخ وهي ذات الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون نظام موظفي الدولة دون تعديل ، وأضافت المادة ٣١ آتفة الذكر انه بالنسبة للموظفين من الدرجة الأولى فما فوقها فللمحكمة أن توقع جزاءات اللوم والاحالة الى المعاش والعزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة هي ذات الجزاءات التي تضمنتها المادة ١٠١ من قانون نظام موظفي الدولة المشار اليها ومؤدى نص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ان المشرع استهدف توسيع دائرة طائفة الموظفين التي كانت خاضعة للجزاءات المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون نظام موظفي الدولة دون غيرها ، وسأوى بذلك طائفة موظفي الدرجة الاولى وما فوقها بطائفة وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدين ومن في مرتبتهم أو في مرتبة أكبر ، موحدا العقوبات التي تنزلها المحاكم التأديبية عليهم ، وما يستتبع ذلك بحكم اللزوم من وجوب خضوعهم في تأديبهم لنظام موحد ، يتمثل في اختصاص المحكمة التأديبية بتأديبهم دون أدنى اختصاص في هذا الشأن للسلطة الرئاسية .

والقول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة تتأبى مع المنطق القانوني ، مقتضاها أن تملك السلطة التأديبية الرئاسية بالنسبة لموظفي الدرجة الاولى توقيع جزاءات الانذار والخصم من المرتب بما لا يتجاوز خمسة عشر يوما عليهم ، ويمتنع على المحكمة التأديبية ذلك بالرغم من أنها بحكم القانون ، هي صاحبة الولاية الاعم في شئون التأديب .

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

ان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من اختصاصات .

ملخص الحكم :

من حيث ان قوام الدعوى التأديبية هو النظر فى مؤاخذة العامل تأديبياً عن المخالفة التأديبية التى نسبت اليه والتي تتمثل فى إخلاله بواجبات وظيفته أو الخروج على مقتضياتها . فى حين أن الزام العامل يجبر الضرر الذى لحق بجهة الادارة مناطه توافر أركان المسؤولية التقصيرية فى حقه ، وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر . وإذا كان الفعل المكون للذنب الادارى يمكن أن يشكل ركن الخطأ فى المسؤولية التقديرية الا ان ذلك لا يؤدى الى القول بأن الزام العامل بجبر الضرر مرتبط بالدعوى التأديبية او متفرع عنها لاستقلال كل من هذين النظامين عن الآخر سواء من حيث القواعد القانونية التى تحكمه أو الفرض الذى يسعى الى تحقيقه . كما ان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من الاختصاصات التى ورد النص على اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها لمجرد ان المخالفة التى صدر بشأنها قرار السلطة التأديبية تكون ركن الخطأ فى المسؤولية التقصيرية . ما دام ان النزاع طرح استقلالا على المحكمة المختصة أصلا بنظرة ولم يطرح بمناسبة مباشرة المحكمة التأديبية المنوط بها قانونا .

(طعن ٥٧٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ - بذات المعنى طعن

١١٤٠ لسنة ٣٦ - جلسة ١٩٨٣/١١/٦)

ثالثا : ما يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية :

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ ٢ :

خلو ملف خدمة العامل من قرار تعيينه - قيام شواهد على التعيين -
اعتبار الرابطة الوظيفية منعقدة - تأديبية - اختصاص المحاكم التأديبية •

ملخص الحكم :

انه ولئن خلا ملف خدمة المطعون ضده من قرار بتعيينه في وظيفة
أمين مخزن الجمعية التعاونية من الدرجة التاسعة ، الا أن الشواهد
تقطع بأن قرارا من هذا القبيل قد صدر فعلا بدليل أن معاملة المطعون
ضده جرت منذ تسلمه العمل على أساس قيام الرابطة الوظيفية بينه وبين
الإدارة التي لم تقدم ضمن ملف خدمته أصل هذا القرار أو صورة منه
لسبب أو لآخر ، لعل أقربها أنها لم تترث في إصدار هذا القرار حتى توافي
برأى مكتب الأمن •

متى كان ثابتا من الأوراق أن الرابطة الوظيفية قد انعقدت بالفعل
بين الجهة الإدارية والمطعون ضده ، فإن المحكمة التأديبية تكون مختصة
بنظر الدعوى دون حاجة إلى الخوض في مدى خضوع الموظف الفعلي
للتأديب •

(طعن ٨٤٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ ٣ :

اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العامل
الذي يجاوز مرتبة خمسة عشر جنجها - صدور قرار الفصل من الجهة
الرئاسية - يشوبه عيب عدم الاختصاص •

ملخص الحكم :

ان مرتب المدعى كان يجاوز خمسة عشر جنيتها عند صدور القرار بفصله وبالتالي فان قرار الجهة الرئاسية بفصله كان يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التي لها دون سواها سلطة فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـسريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص .

(طعن ٥٠٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

الفصل من الخدمة من اختصاص المحكمة التأديبية وحدها .
قرار الفصل من الجهة الرئاسية يعتبر عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان مرتب المدعى - على ما يبين من الاوراق - كان يجاوز خمسة جنيتها شهريا عند صدور القرار بفصله وبالتالي فان قرار الجهة الرئاسية بفصله كان يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التي كان لها دون سواها سلطة فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـسريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة وشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص ، ولم ينفك عنه هذا العيب بعد صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام

اذ نص فى المادة ٤٩ ثالثا فقرة ٢ منه على أن المحكمة التأديبية هى صاحبة السلطة فى توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه ومن بينهم المدعى .

(طعن رقم ٤١٠ ، ٢٦٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

ما نسب الى الطاعن من اتهام خارج نطاق عمله الحكومى ينعكس على سلوكه العام فى مجال وظيفته - اختصاص المحاكم التأديبية بنظره .

ملخص الحكم :

ان مبنى الوجه الاول من الطعن أن عمل الطاعن الحكومى بعيد عن أية معاملات مالية أو ادارية ، ومن ثم فان ما نسب اليه من اتهام ، خارج نطاق عمله الحكومى - بفرض ثبوته لا ينعكس اثره على عمله الوظيفى وبالتالي لا يكون للمحكمة التأديبية ثمة اختصاص فى تأديبه عما اسند اليه فى تقرير الاتهام ، وهذا الوجه من الطعن مردود بأن ما نسب الى الطاعن من اتهام خارج نطاق عمله الحكومى يتنافى - بفرض ثبوته فى حقه - مع اعتبارات النزاهة والامانة التى يجب التمسك بها والحرص عليها ، ومن ثم فان ثبوت الاتهام المذكور فى حق الطاعن - فبان اثره ولا شك ينعكس على سلوكه العام فى مجال وظيفته ، ايا كانت طبيعة أعمال هذه الوظيفة - باعتبار أن الثقة فى أمانة ونزاهة العاملين بالمولة من أهم ما يجب أن يتحلى به هؤلاء العاملون من صفات كريمة ، وأن أى خروج عليها ينطوى على الاخلال بكرامة الوظيفة ومقتضياتها ، تتوافر به مقومات المخالفة التأديبية التى تبرر للجهة الادارية تأديب العامل عنها ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص فانه يكون قد التزم صواب القانون بما لا وجه للنقض عليه .

(طعن ٩٨٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٣)

المبدأ :

اصدار قرار الفصل في نطاق التحقيق الذي أجرى مع المدعية وبسبب مانسب اليها من مخالفات اعتباره قرار تاديبى - اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن فيه -

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان ثمة شكايات قدمت الى هيئة التليفزيون اسند فيها الى المدعية الخروج على مقتضيات واجبات الوظيفة وكرامتها ، وقد قامت المدعى عليها بتحقيق تلك الشكايات وسمع فى التحقيق أقوال ذوى الشأن كما سمع فيه أقوال المدعية ووجهت بما اسند اليها من مخالفات ، ثم أعد المحقق مذكرة بنتيجة التحقيق انتهى فيها الى ثبوت ما اسند الى المدعية من خروج على واجبات الوظيفة ثم اقترح - فى ذات المذكرة انها التعامل معها ، وقد وافق السيد رئيس مجلس ادارة الهيئة المذكورة على هذه المذكرة وصدر القرار المطعون فيه .

ومن حيث انه يبدو واضحاً مما تقدم ان الجهة الادارية انما تحركت باصدار القرار المطعون فيه فى نطاق التحقيق الذى أجرى وبسبب ما اسند الى المدعية من مخالفات مسلكية ووظيفية ، فهى فى واقع الامر استهدفت بقرارها فصل المدعية من الخدمة للاتهامات التى نسبت اليها على ما وضع من استقراء الاوراق على الوجه السالف بيانه ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه يعتبر قراراً تأديبياً وليس قرار انهاء خدمة ، وينعقد الاختصاص فى طلب الغائه للمحاكم التأديبية عملاً بأحكام قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى على غير اساس سليم متعيناً رفضه .

(طعن ٥١٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بتوقيع عقوبة الفصل على بعض العاملين بالقطاع العام لا يسلبها اختصاصها بتوقيع عقوبات ادنى متى كان ذلك مناسبا -

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧١ وأن كان قد خول فى المادتين ٤٩ و ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث عدا أعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين ، وخفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلي وظائف المستويين الاول والثانى ، وتوقيع عقوبة الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة والوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر والحرمان من العلاوة او تاجيل موعد استحقاقها لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر على العاملين شاغلي وظائف مستوى الادارة العليا ، بينما نصت المادة ٤٩ المذكورة على أن يكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا وجزاء الفصل على العاملين شاغلي وظائف الادارة العليا وتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يملوه - ان القانون وان كان قد خول السلطات الرئاسية هذه السلطة فى توقيع الجزاءات التأديبية ، الا انه لم ينص صراحة ولا افاد ضمنا اتجاهها الى قصر سلطة المحكمة التأديبية ، وهى بصدد ممارسة اختصاصها فى تأديب العاملين شاغلي الوظائف من

المستوى الثانى وما يعلوه وأعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين على توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا وجزاء الفصل على وظائف الادارة العليا وجزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وأعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، دون الجزاءات التأديبية الأدنى منها والتي قد تراها المحكمة التأديبية مناسبة فى الحالة المطروحة عليها ، فكل ما استهدفه القانون هو بيان حدود الصلاحيات الموسعة التى منحها السلطات الرئاسية فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين دون ثمة قيد على سلطة المحاكم التأديبية فى توقيع احد الجزاءات الملزمة التى تضمنتها المادة ٤٨ من القانون اذا قام لديها الدليل على ادانته .

(طعن رقم ١٧٣ ، ٢٢٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٤)

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم يغفل القائمين على القطاع العام سلطة تنحية العامل عن عمله بمنحه اجازة مفتوحة وانما ناط مجلس الادارة حتى ايقاف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر - نص المادة ٥٧ من القانون سالف الذكر بعدم جواز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة - قرار الوزير المختص بمنح العامل اجازة مفتوحة دون اجراء أى تحقيق مع العامل لا يعدو ان يكون قرار وقف احتياطى عن العمل دون اتباع الاجراءات التى رسمتها المادة ٥٧ سالف الذكر - اختصاص القضاء التأديبى بالفصل فيه الفاء وتعريضا .

ملخص الحكم :

من حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على انه بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة اصبحت المحاكم التأديبية

فرعا من القسم القضائي بمجلس الدولة وناط بها القانون الاختصاص بمسائل تأديب العاملين بنصوص وردت تنظيميا وتفصيلا لما قرره المادة ١٧٢ من الدستور فى صيغة عامة مطلقة من ان مجلس الدولة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، بما يدل على ان المشرع قد خلج على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون فى القطاع العام ، ومن ثم فان ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن فى أى اجراء تأديبي على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالغاء الجزاء وانما يختص بكل ما يرتبط به او يتفرغ عنه باعتبار ان قاضى الاصل هو قاضى الفرع .

ومن حيث ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم يخول القائمين على القطاع العام سلطة تنحية العامل عن عمله بمنحه اجازة مفتوحة وانما ناط رئيس مجلس الادارة حق ايقاف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ونص صراحة فى المادة ٥٧ منه على انه لا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة - ولما كان السيد وزير الدولة لشئون الطيران قد منح المدعى اجازة مفتوحة اعتبارا من ٢٥ من مايو سنة ١٩٧١ وحتى تاريخ نقله الى وزارة النقل بالقرار الصادر فى ١٧ من يناير سنة ١٩٧٤ فان هذا القرار يكون قد صدر دون سند من قانون ولا يصدو والحالة هذه ان يكون قرار وقف احتياطى عن العمل دون اتباع الاجراءات التى رسمتها المادة ٥٧ سالفة الذكر وبهذه المثابة يكون القضاء التأديبي هو صاحب الاختصاص بالفصل فيه الغاء وتمويضا ويتعين من ثم الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص الذى اثارته الجهة الادارية .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه بوصفه قرار وقف احتياطى عن العمل على ما سلف بيانه قد صدر دون بيان السبب المبرر له وتفسير الفرض الذى شرع من اجله هذا الوقف وهو مصلحة التحقيق حيث لم تكشف الاوراق عن اجراء اى تحقيق مع المدعى ولم تسلك جهة الادارة

السييل التي رسمها القانون بصرف مرتب العامل او لد وقفه لكثر من ثلاثة اشهر فان القرار بهذه المثابة يكون مشوبا بعدم المشروعية يتعين وفقا لحكم المادة ٥٧ سالفه الذكر صرف مرتب المدعى كاملا اليه عن مدة وقفه عن العمل التي اتخذت صورة الاجازة المفتوحة بما فى ذلك بدل التمثيل المستحق له قانونا .

ومن حيث ان مباشرة المدعى فى دفاعه من انه يستحق بدل تمثيل مقدره ٧٥٠ جنيها سنويا بعد تخفيض الربع وليس ٦٠٠ جنيه سنويا بعد تخفيض الربع فان الفصل فى هذه المنازعة ينحسر عن ولاية القضاء التاديبى لانه امر متيت الصلة بالمنازعة التاديبية الماثلة وغير متفرع عنها وانما هو فى حقيقته منازعة حقوقية مناطها مدى استحقاق المدعى للبدل الذى يتمسك به فاذا كان له ثمة حق فى هذا الشأن تنازعه فيه المؤسسة المدعى عليها فله اذا شاء ان يلجأ الى القضاء المختص مطالبا به .

ومن حيث أنه عن طلب التعويض عن الاضرار الادبية التى لحقت بالمدعى فان ما انتهى اليه الحكم من تعيب القرار المطعون فيه على الوجه المتقدم كاف بذاته لرد اعتبار المدعى اليه مما يفتى عن القضاء بأى تعويض ادبى .

ومن حيث انه لما تقدم من أسباب فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب وجه الحق فيما انتهى اليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ورفض طلب التعويض عن الضرر الادبى . أما بالنسبة لما قضى للمدعى من تعويض يعادل عن الضرر الادبى . أما عن الفترة من تاريخ منحه الاجازة المفتوحة حتى تاريخ نقله الى وزارة النقل فانه على مقتضى ما تقدم يتعين القضاء له بما لم يصرف اليه من فروق بدل التمثيل المستحقة له قانونا عن الفترة من الاول من اكتوبر ١٩٧١ وحتى آخر فبراير سنة ١٩٧٤ بوصفها من الحقوق المقررة له طبقا للمادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليها على التفصيل السابق ورفض ما عدا ذلك من طلبات الطاعتين .

(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بتقرير وقف أعضاء التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس إدارات الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين عن العمل - الوقف عن العمل - اختصاص المحاكم التأديبية وحدها بتقرير وقف العمال من أعضاء التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس إدارات الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين عن العمل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ - لا تنقيد المحاكم التأديبية في شأن الاحوال التي يجوز فيها الوقف وما يتبع في شأن المرتب خلال مدة الوقف باحكام المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - فيجوز لها تقرير الوقف في غير الاحوال المنصوص عليها فيها - كما ترخص في تقرير صرف المرتب كله او بعضه مؤقتا خلال مدة الوقف .

ملخص الحكم :

استهدف المشرع بالاحكام المضافة الى المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بموجب القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ حسيما افصحت عن ذلك المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان يتمتع اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وكذلك اعضاء مجالس الادارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين طبقا لاحكام انقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ بضمانات تحميهم من الفصل التعسفي الموكل للجهات التي يتبعونها او اضطهادهم يوقفهم عن العمل وذلك بنقل حق توقيع جزاء الفصل والوقف عن العمل الى سلطة التأديب القضائية .

ولما كان من بين احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ التي تسرى على اعضاء مجالس التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين ما تنقضى به المادتين الثالثة والعاشرة - ووفقا لاحكام المادة الثالثة تختص النيابة الادارية باجراء التحقيق معهم في المخالفات الادارية والمالية كما انه وفقا لاحكام المادة العاشرة يجوز للنيابة الادارية ان تطلب وقفهم عن

اعمالهم اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ويترتب على الوقف عن العمل وقف صرف المرتب ما لم تقرر المحكمة التأديبية المختصة صرفه كله او بعضه بصفة مؤقتة - واخضاع الاعضاء المذكورين لهذه الاحكام مؤداه عدم تقييد المحكمة التأديبية المختصة فى شأن الاحوال التى يجوز فيها وقفهم وفيما يتبع فى شأن مرتباتهم خلال مدة الوقف - باحكام المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ولئن كانت المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد وردت فى الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا القانون وهو الفصل الخاص بمباشرة النيابة الادارية للتحقيق - الا ان الحكم الذى تضمنته الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فيما قضى به من تخويل المحكمة التأديبية سلطة تقديرية فى تقدير ما يتبع بصفة مؤقتة فى شأن المرتب خلال مدة الوقف . ليس الا ترديدا لاصل عام التزمه المشرع فى الاحوال التى ناط فيها بالمحاكم التأديبية الاختصاص بالوقف عن العمل او مدة .

(طعن رقم ٨٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٣)

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

للسلطة الرئاسية طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ان تقرر من تلقاء نفسها وقف العامل عن عمله مؤقتا اذا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق - للسلطة الرئاسية ايضا ان تصدر قرار الوقف عن العمل بناء على طلب النيابة الادارية وفقا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المحال الى حكمها - الوقف عن العمل لمصلحة التحقيق اجراء مؤقت يترتب عليه وقف صرف بعض مرتبه - المادة العاشرة المشار اليها اوجبت ان يكون مد الوقف بقرار من المحكمة التأديبية لتقدير ملائمة المد وما يتبع بالنسبة للموقوف صرفه من مرتب العامل - المادة ٦٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - ترديد للحكم المشار اليه - المحكمة التشريعية من وجوب عرض طلب مد الوقف على المحكمة التأديبية تتوافر سواء كان قرار الوقف قد صدر من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية - القانون رقم ١٩ لسنة

١٩٥٩ قد خول المحاكم التأديبية ولاية تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والشركات والهيئات والجمعيات الخاصة نتيجة ذلك - أن هذه المحاكم تكون بحكم اللزوم هي الجهة المختصة بالفصل في طلبات مد الوقف أعمالا لقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، وقد استحدث نظاما قانونيا لتأديب هؤلاء العاملين ، استعار الاغلب الأعم من احكامه من نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - ومن بين هذه الاحكام ما تقضى به المادة الثالثة منه من أن لرئيس مجلس الادارة او من يفوضه سلطة توقيع الجزاءات على العاملين الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا . والتصرف في المخالفات التي تقع من العاملين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والتي ترى فيها النيابة الادارية حفظ الاوراق او ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما كما ان له سلطة اصدار قرارات الوقف عن العمل - كما تقضى المادة العاشرة من قانون النيابة الادارية والتي يقضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في المادة الاولى منه بتطبيق حكمها ، بأن النيابة الادارية تطلب الى الجهة الادارية وقف العامل عن اعمال وظيفته متى اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ويكون الوقف بقسار من الوزير او الرئيس المختص ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف عن ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ومفاد هذه الاحكام ان للسلطة الرئاسية طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تقرر من تلقاء نفسها وقف العامل عن عمله مؤقتا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق ، كما يجوز ان تصدر قرار الوقف بناء على طلب النيابة الادارية وفقا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المحال الى حكمها ، ولما كان الوقف عن

العمل لمصلحة التحقيق اجراءا هؤقتا بحسب طبيعته ومقتضاه ، كما يترتب عليه ابعاد العامل عن اعمال وظيفته ، ووقف صرف بعض مرتبه ، لذلك فقد اوجب المشرع فى المادة العاشرة المذكورة ان يكون مد الوقف بقرار من المحكمة التأديبية ، لتقدير ملائمة المد كما تقرر ما يتبع بصفة مؤقتة بالنسبة للموقوف صرفه من مرتب العامل ، ولا يعدو نص المادة ٦٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التى استند اليها الطعن . ان يكون ترديدا لهذا الحكم المقرر سلفا بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه . وغنى عن البيان ان الحكمة التشريعية من وجوب عرض طلب مد الوقف على المحكمة التأديبية تتوافر فى جميع الاحوال سواء أكان قرار الوقف قد صدر من السلطة الرئاسية من تلقاء نفسها ام بناء على طلب النيابة الادارية .

ومن حيث ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد خول المحاكم التأديبية ولاية تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والشركات والهيئات والجمعيات الخاصة بان قرر لها الاختصاص بمحاكمتهم وتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم وفقا لاجراءات والقواعد التى تضمنتها احكامه ، لذلك فان هذه المحاكم تكون بحكم اللزوم هى الجهة المختصة بالفصل فى طلبات مد الوقت اعمالا لقاعدة ان قاضى الاصل هو قاضى الفرع . بحسبان ان مد انوقف من الامور المرتبطة بالتأديب والمتفرعة عنه ، وقد جاءت احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ التى سلف بيانها تطبيقا للقاعدة المذكورة ، وسارت القواعد القانونية الحالية على هذا النهج ولم تخرج عليه .

ومن حيث انه لما تقدم ، ولما كان الثابت فى المنازعة الماثلة ان المؤسسة المصرية العامة للكهرباء اصدرت قرارا بوقف العامل لمصلحة التحقيق ، ثم تقدمت النيابة الادارية بطلب الى المحكمة التأديبية لمد وقفه وتقرير ما يتبع فى شأن نصف مرتبه الموقوف صرفه ، لذلك تكون المحكمة التأديبية طبقا للقواعد القانونية التى كانت سائدة وقت صدور القرار المطعون فيه ، وتلك المتول بها حاليا . هى الجهة المختصة دون غيرها بالفصل فى هذا الطلب، ومن

ثم يكون قضاؤها بعدم اختصاصها بنظره قد خالف القانون ، الامر الذي يتعين الحكم بالفائه وباختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الكهرباء والجهات التابعة لها بنظر الطلب مثار الطعن وباعادته اليها للفصل فيه .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

حددت المادة ١٦ من انقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تعديدا جامعاً للطلبات التي يصدر في شأنها رئيس المحكمة قرارات فاصلة في مجال التأديب وهي طلبات وقف او مد وقف الاشخاص المشار اليهم في ١٥ من القانون المذكور عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه اثناء مدة الوقف - هذا النص جاء استثناء من قواعد الاختصاص التي ناطت بالمحاكم التأديبية الولاية العامة في الفصل في المنازعات التأديبية وما يرتبط بها او يتفرع عنها - عدم جواز التوسع في تفسير هذا النص - اساس ذلك - تطبيق : يتصدى رئيس المحكمة للفصل في الدعوى بقرار منه - الفصل فيها يدخل في نطاق الولاية العامة للمحكمة التأديبية - قراره في هذه الحالة منعماً .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من صحيفة دعوى المدعى (المظعون ضده) المقيدة برقم ٢٧ لسنة ٨ قضائية انه طلب من المحكمة التأديبية اولا الحكم بالفاء القرار الصادر بوقفه واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار متعلقة بعودته الى العمل اعتباراً من تاريخ وقفه الصادر به القرار رقم ٥٤٣ في ١٤ من مايو سنة ١٩٧٣ ثانياً استمرار صرف مرتبه كاملاً من تاريخ صدور الحكم على أساس الفئة المالية التي يشغلها ، وقد اخذت الدعوى المذكورة مسارها القانوني امام المحكمة التأديبية لوزارة الخارجية ونظرت امامها على الوجه المبين بمحاضر الجلسات ، وبجلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٤ دفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانها ليست مختصة بالفاء قرارات مد الوقف او الفاء قرارات وقف صرف نصف

المرتب ، وبجلسة ٩ من يونية سنة ١٩٧٤ اصدر رئيس المحكمة قراره (باعادة الطالب الى عمله فوراً وصرف راتبه عن المدة من أول يناير سنة ١٩٧٤ وحتى تاريخ الاستلام الفعلي للعمل) .

ومن حيث ان المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، بشأن مجلس الدولة قد حددت تحديداً جامعا الطلبات التي يصدر في شأنها رئيس المحكمة قرارات فاصلة في مجال التأديب وهي طلبات وقف او مد وقف الاشخاص المشار اليهم في المادة ١٥ من القانون المذكور عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه أثناء مدة الوقف ، واذ جاء هذا النص استثناء من قواعد الاختصاص التي ناطت بالمحاكم التأديبية الولاية العامة في الفصل في المنازعات التأديبية وما يرتبط بها أو يتفرع عنها ، فانه يتمتع والامر كذلك التوسع في تفسيره . ولما كان المدعى يهدف من دعواه إلغاء القرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٧٣ الصادر بإيقافه عن العمل وسقوط الآثار المترتبة عليه وعودته الى عمله مع الاستمرار في صرف مرتبه كاملاً ، وكانت هذه الطلبات تخرج عن دائرة الموضوعات المنصوص عليها حصراً في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي نيط الفصل فيها بقرار من رئيس المحكمة التأديبية فانها بهذه المثابة تدخل في نطاق الولاية العامة للمحكمة التأديبية .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية وقد تسلبت من اختصاصها بالفصل في الدعوى رقم ٢٧ لسنة ٨ قضائية التي انعقدت لها ولاية الفصل فيها فانها تكون قد خالفت صحيح القانون واذ تصدى رئيس المحكمة للفصل في الدعوى بقرار منه ودون صدور حكم من المحكمة بذلك على الوجه السالف بيانه فانه يكون قد خرج على حدود ولايته وافتات بذلك على سلطة المحكمة ويقع قراره والحال كذلك منعماً ، بما مؤداه ان الدعوى مازالت قائمة لم يفصل فيها بعد من المحكمة التأديبية المختصة .

ومن حيث انه متى كان ماتقدم فانه يتعين الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه وبإعادة الدعوى مثار الطعن الى المحكمة التأديبية لوزارة الخارجية للفصل فيها .

(طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بمد مدة وقف الموظف وتقرير صرف او عدم صرف الباقي من مرتبه - لايفيده صحة او بطلان القرار الصادر بالوقف ابتداء - بطلان القرار الصادر بوقف الموظف عن العمل - لايسلب المحكمة التأديبية اختصاصها .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحكمة التأديبية بمد مدة وقف الموظف وتقرير صرف الباقي من مرتبه عن مدة الوقف مرده الى حكم القانون الذى لم يقيد اختصاصها فى هذا الشأن بصحة او بطلان انقرار الصادر من الجهة الادارية بالوقف ابتداء ، اذ ان هذا الامر هو بذاته المعروض على المحكمة لتصدر حكمها فيه ، فيتحدد على مقتضاه مركز الموظف الموقوف عن العمل ، والقول بغير ذلك مؤداه ان يظل مركز هذا الموظف معلقا وهو ما لا يتصور بداهة ان المشرع قد اراده بحال من الاحوال ومن ثم كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى فى الطلب المعروض عليها موضوعيا بحسب ظروف الحالة المعروضة وملابساتها فتقرر قبول الطلب او رفضه ، لا ان تتسلب من ولايتها وتحكم بعدم اختصاصها بنظره .

(طعن ٧٢٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية عند الفصل فى الدعوى التأديبية بتقرير مايتبع فى شأن مرتب العامل عن مدة وقفه عن العمل - اختصاصه بسببته الى احكام القانونين رقمى ١٩ لسنة ١٩٥٩ و ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - النص على هذا الاختصاص فى تشريعات العاملين بالقطاع العام ترديد وتأكيد لاحكام القانونين سالفى الذكر .

ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ التى تحيل اليها المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والتى فى ظلها تم وقف العامل عن عمله وحوكم تأديبيا وتقدمت النيابة الادارية بطلب تقرير ما يتبع فى شأن مرتبه عن مدة الوقف ، تنص فى فقرتها الثالثة على أنه « يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ٠٠ مالم تقرر المحكمة صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة الى أن تقرر عند الفصل فى الدعوى التأديبية ما يتبع فى شأن المرتب عن مدة الوقف ٠٠ » ، واذا ناط المشرع بالمحكمة التأديبية - عند الفصل فى الدعوى التأديبية - تقرير ما يتبع فى شأن مرتب العامل عن مدة الوقف فان هذا الاختصاص ينقد للمحكمة التأديبية بالنسبة للعاملين الذين فصلت للمحكمة فى الدعوى التأديبية المقامة ضدهم وبالتالي يمنع على السلطات الرئاسية اى اختصاص فى هذا الشأن .

وهذا الاتجاه من المشرع ما هو الا اعمال لاصل مقرر وهو ان قاضى الاصل هو قاضى الفرع ، وتسليم بأن المحكمة التأديبية وقد باشرت تأديب العامل وأدركت حدود الاتهام المسند اليه وأعماقه وأحاطت بظروف والاتهام وملابساته فانها تكون الاجدر بتقرير ما يجب اتباعه فى شأن مرتب العامل عن مدة وقفه عن العمل ، وبهذه المثابة ينقد الاختصاص المشار اليه للمحكمة التأديبية التى فصلت فى الاتهام عند الفصل فيه أو بعده على السواء لاتعاد العلة فى الحالتين ، ولا وجه لما اثير من ان قرار الوقف مثار المنازعة صدر من محافظ البنك المركزى المصرى وليس من النيابة الادارية ، ذلك ان النيابة الادارية لا تفكك وقف العامل عن عمله وانما يتحدد دورها فى هذا الشأن على ماتضمنته الفقرتان الاولى والثانية من المادة العاشرة سالفة الذكر فى مجرد مطالبه السلطة الرئاسية المختصة ، بوقف العامل عن عمله اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، واذا كان المشرع قد خسئوى السلطة الرئاسية الخياد فى اصدار هذا القرار او الامتناع عن اصداره ، فان مفاد ذلك ان قرار الوقف الذى يبط فى الفقرة الثالثة من المادة العاشرة

المشار إليها - بالحكمة التأديبية تقرير ما يتبع في شأن آثاره في الجلود
السالفة البيان ، هو قرار السلطة الرئاسية المختصة دون سواها ، واذ جاءت
عبارة الفقرة الثالثة المذكورة عسامة دون ثمة تخصيص يدل على قصر
سريان حكمها على الوقف الصادر به قرار من السلطة الرئاسية المختصة
بناء على طلب النيابة الادارية ، فان القول بسريان حكم الفقرة الثالثة
المذكورة على قرارات الوقف الصادرة بناء على طلب النيابة الادارية
تخصيص بغير مخصص ولا يجد له سنداً من القانون .

ومن حيث ان المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقد نصت على ان
« تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب
الموقوف صرفه » ، فانما تكون قد جاءت مرددة ومؤكدة لحكم المادة
العاشر من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٥ سالفة الذكر في شأن تخويل
الحكمة التأديبية الولاية في تقرير ما يتبع في مرتب العامل عن مدة
وقفه عن العمل ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم اختصاص
الحكمة بنظر الطلب المعروض عليها بمقولة ان اختصاص المحكمة التأديبية
في تقرير ما يتبع في شأن مرتب العامل المذكور عن مدة وقفه عن العمل
اختصاص مستحدث بالمادة ٦٨ المشار إليها ولم يكن قائماً طبقاً للقواعد
السابقة عليها قد خالف حكم القانون وأخطأ في تطبيقه . واذ سار نظام
العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على هذا
النهج ونص في المادة ٥٧ منه على أن « تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما
يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه » ، مردداً بذلك حكم القواعد
سالفة الذكر ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون
واجب الإلغاء .

(طعن ٤١٨ لسنة ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

عاملون مدنيون بالدولة - اختصاص المحكمة التأديبية بالنظر في امر
صرف النصف الموقوف صرفه من مرتب العامل الموقوف عن عمله احتياطياً

متفرع من اختصاصها بمحاكمته تأديبيا إذا لم تكن مختصة أصلا بمحاكمته .
انتفى اختصاصها بتقرير صرف أو عدم صرف ما أوقف صرفه من مرتبه -
الاختصاص بذلك للجهة المختصة بتأديبية - أساس ذلك من نص المادة ٦٤
من قانون العاملين المدنيين بالمؤلة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .
ملخص الحكم :

ان المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - بنظام العاملين
قد نصت على أنه :

« للوزير أو وكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة ، كل فى دائرة
اختصاصه ، أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة
التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار
من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تحددها ، ويترتب على وقف العامل
عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ابتداء من اليوم الذى يحال فيه للمحكمة
ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف
الباقى من مرتبه » .

ويستفاد من هذا النص ان اختصاص المحكمة التأديبية بالنظر فى
أمر صرف النصف الموقوف صرفه من مرتب العامل الموقوف عن عمله
احتياطيا متفرع عن اختصاصها بمحاكمته تأديبيا . فاذا لم تكن
مختصة أصلا بمحاكمته انتفى اختصاصها بتقرير صرف أو عدم صرف
ما أوقف صرفه من مرتبه ويكون الاختصاص بذلك للجهة المختصة
بتأديبه .

(طعن ٩١٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

طلب العامل الموقوف عن العمل صرف مرتبه الموقوف كله أو بعضه -
انقضاء الإختصاص بالفصل فى هذا الطلب للمحكمة التأديبية المختصة

بنظر الدعوى التأديبية أساس ذلك أن هذا الطلب يرتبط بالدعوى التأديبية ويتفرغ عنها ومن ثم تقتصر به المحكمة التأديبية باعتبار أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ومادام أن القانون لم يسلب المحكمة الإدارية ولاية الفصل فيما يتفرغ عن الدعوى التأديبية من مداخلات .

ملخص الحكم :

ان النعى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى مثار الطعن بدعوى ان المحكمة التأديبية لا تختص وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الا بالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وانه اذ لم يصدر ثمة قرار ادارى نهائى للسلطات التأديبية فى شأن وقف صرف مرتب المدعين المطالب به وكان هذا الوقف تنفيذا لحكم القانون فان المحكمة التأديبية لا يكون لها اختصاص بنظر الدعوى ، ان هذا النعى مردود ذلك أن طلب العامل الموقوف عن العمل صرف مرتبه الموقوف كله أو بعضه يرتبط بالدعوى التأديبية ويتفرغ عنها ويستتبع ذلك بحكم اللزوم انعقاد الاختصاص بالفصل فى هذا الطلب للمحكمة التأديبية بنظر الدعوى التأديبية باعتبار ان قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، وذلك ما دام أن القانون لم يسلب المحكمة ولاية الفصل فيما يتفرغ عن الدعوى التأديبية من منازعات ، ويؤكد ذلك ان المشرع ناط بالمحكمة التأديبية فى المادة ٦٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٦٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تقرير ما يتبع فى شأن أجر العامل الموقوف .صرفه عند الفصل فى الدعوى التأديبية . كما حول المشرع فى المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لرئيس المحكمة التأديبية الفصل فى طلبات وقف او مد وقف العاملين عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه اثناء مدة الوقف وهى الطلبات التى أوجب القانون على السلطات المختصة عرضها فى المواعيد المقررة على المحكمة التأديبية ومؤدى هذه الأحكام ان المشرع ناط بالمحكمة التأديبية ولاية التأديب وما يتفرغ عنها بما لا يسوغ معه النعى بعدم

اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى الطلبات المقدمة من العاملين
الموقوفين عن العمل بطلب صرف مرتباتهم الموقوف صرفها بالمخالفة لاحكام
القانون ، ويكون الدفع المتأخر وللأمر كذلك على غير اساس سليم من القانون
جديرا بالرفض .

(طعن ٩٨٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨)

قائمة رقم (٤١٥)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية فى تقرير صرف او عدم صرف نصف
المرتب الموقوف صرفه - المحكمة التأديبية فى هذا الصدد قرارها بحسب
ظروف الحالة المعروضة وملابساتها - سلطة المحكمة التأديبية فى هذا
الشأن سلطة تقديرية تخضع لضوابط ، تتصل بالصالح العام كظروف
العامل المالية ومركزه الوظيفي ومدى جدية او خطورة الاتهام الذى ينسب
اليه - مثال - اذا كانت الأثارة قد تحركت الى اصدار قرار وقف احسد
العاملين بناء على مذكرة تضمنت وكائع ليس فيها ما يمس اللمة او الامانة
او يفقد الصلاحية للوظيفة العامة وكان الثابت انه ليس للعامل المذكور مورد
سوى مرتبه الذى يعتمد عليه فان وقف صرف نصف مرتبه ، وهو يشغل
وظيفة قيادية ، أمر لا يقتضيه الصالح العام - القرار المطعون فيه وقد ذهب
غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتمين لذلك القضاء بالغائه والحكم
بصرف ما اوقف صرفه من مرتب العامل مدة وقفه احتياطيا عن العمل .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان السيد مدير مكتب رئيس الجهاز المركزى
للمحاسبات قدم مذكرة مؤرخة ٢٨ من يونية سنة ١٩٧٢ الى السيد
المهندس رئيس الجهاز عنوانها بعبارة « تصرفات اتأها السيد وكيل
الجهاز ورئيس الادارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات تثير
المسئولية وتفرض فحص مدى بعسدها عن الشرعية ، وقد استهل
هذه المذكرة بما حاصله ان السيد / وكيل الجهاز
استند اليه الاشراف على الادارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات

والمؤسسات و.وحدات القطاع العام ، وان تتبع مجريات العمل ، وما يتم عرضه من تقارير دورية وسنوية قد اثار الخواطر واستدعى الامر ضرورة فحص شرعية بعض التصرفات واحاطة السلطات العليا بالجهاز بضرورتها لتحديد المسؤولية بشأنها ، وقد كشف الفحص ان كل التصرفات المشبوهة التي اثارها السيد وكيل الجهاز مردها ما يتمتع به من سلطة مطلقة اخذت تنمو مع الزمن ادت به الى ان يستعمل السلطات التي اتاحها له القانون والسلطة المسئولة عن القيادة الادارية والفنية بالجهاز في تنفيذ اعمال وتطلعات بعيدة عن المصلحة العامة - وسرد مقدم المذكرة بعض تلك التصرفات منها التمرد والاستهانة بتوجيهات السلطات العليا وعدم تنفيذه اوامر الرئيس السابق للجهاز ، واصداؤه تعليمات وقرارات دون الرجوع الى السلطات العليا وفي ذات الوقت كان يرفض تنفيذ بعض قرارات الجهاز ، ومضى مقدم المذكرة موضحا ان السيد وكيل الجهاز بوصفه امينا لوحدة الاتحاد الاشتراكي بالجهاز اصدر منشورا من شأنه ان يثير الفتنة والشغب بالجهاز وان يضر بمصلحة العمل ، يعتبر سلوكا وظيفيا شائنا ويتطلب مساءلته تأديبيا واحالته الى التحقيق . وقد اشر السيد المهندس رئيس الجهاز على هذه المذكرة بوقف السيد / عن العمل واحالته الى التحقيق وتشكيل لجنة للتحقيق يكون لها حق سؤال من تراه ، وصدر بذلك قرار رئيس الجهاز رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٢ في ٨ من يولية سنة ١٩٧٢ ، كما صدر القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٢ في ٣١ من يولية سنة ١٩٧٢ بتشكيل لجنة التحقيق .

ومن حيث ان اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف او عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه مرده - حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - الى حكم القانون الذي لم يقيد اختصاصها في هذا الشأن بصحة او بطلان القرار الصادر من الجهة الادارية بالوقف بداءة ، اذ ان هذا الامر هو بذاته المروء على المحكمة التأديبية لتصدر قرارها فيه فيتحدد مركز العامل الموقوف عن العمل بصدد ما اوقف صرفه من مرتبه والمحكمة التأديبية في هذه الصدد ، تصدر قرارها بحسب ظروف الحالة المروءة وملابساتها ، فتقرر صرف او عدم صرف نصف المرتب الموقوف

صرفه ، ولئن كانت سلطة المحكمة التأديبية في هذا الشأن سلطة تقديرية الا ان هذه السلطة - شأنها شأن اى سلطة تقديرية اخرى - تخصص لضوابط تتصل بالصالح العام كظروف العامل المالية ومركزه الوظيفي ومدى جدية او خطورة الاتهام الذى ينسب اليه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق - على ما سلف الايضاح - ان الادارة تحركت الى اصدار قرار وقف الطاعن عن العمل بناء على المذكرة التى قدمها مدير مكتب السيد المهندس رئيس الجهاز ، وهى مذكرة تضمنت وقائع لم تكن استخلاصا لتقارير قدمت او شكايات وزدت الجهاز وتم فحصها ، فضلا عن ان هذه الوقائع التى ساقها مقدم المذكرة ليس فيها ما يمس الذمة او الامانة او يفقد الطاعن الصلاحية للوظيفة العامة ، واذا كان ذلك ما تقدم ، وكان الثابت من الاوراق انه ليس للطاعن مورد سوى مرتبه الذى يعتمد عليه فى اعالة أسرته والحفاظ على وضعه الاجتماعى المتصل بالوظيفة التى يشغلها ، فان وقف صرف نصف مرتب الطاعن وهو يشغل وظيفة قيادية فى الجهاز - فى ضوء الظروف والملابسات المشار اليها - امر لا يقتضيه دواعى الصالح العام . واذا ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خالف القانون ، ويتعين لذلك القضاء بالفائه والحكم بصرف ما اوقف صرفه من مرتبه - الطاعن - مدة وقفه احتياطيا عن العمل .

(طعن ١٣٦٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٧)

قاعدة رقم (٤١٦)

المادة :

المادة ٦١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - طلب صرف نصف المرتب الموقوف صرفه اثناء حبس العامل احتياطيا بسبب اتهامه فى جناية قضى فيها ببرائته - لا يعتبر منازعة فى راتب - هو منازعة فى قرار نهائى من سلطة تأديبية فى مسألة من مسائل التأديب من حيث اصل الواقعة المشنة للمسئولية وما تضمنته القانون عليها من آثار

منها الحرمان في حالة ثبوت مسؤولية العامل تاديبيا عن الوقائع التي كانت سببا في حبسه اذا توافرت عناصرها واركائها - هو قرار في معنى الجزاء لوصحت مسائلة العامل تاديبيا - الحرمان من المرتب تابع للمسئولية التاديبية ونشئ عنها ومتعلق بهوجباتها وظلها ويتصل لزوما باصلها واساسها - لا يغير من الامر اكتفاء السلطات التاديبية بتقرير عدم صرف نصف المرتب الموقوف فحدوث توقيع جزاء تاديبى - النظر على انها منازعة في مرتب يفرجها عن طبيعتها ويجعلها متعلقة بما ليس متنازعا فيه اساسا - الاثر المترتب على ذلك : اختصاص المحاكم التاديبية .

ملخص الحكم :

ان طلب المدعى صرف نصف مرتبه الذى اوقف صرفه اليه طيلة مدة حبسه احتياطيا من ٢٧/١١/١٩٧١ حتى ١/١٢/١٩٧٤ بسبب اتهمه في جنابة القتل المقترن بالسرقة في قضية النيابة العامة رقم ٥ لسنة ١٩٧١ بيا ورقم ١١٨ لسنة ١٩٧١ والتي قضى فيها ببرائته بحكم محكمة جنايات بنى سويف بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٤ تاديبيا على عدم صحة قرار رئيس هيئة الاصلاح الزراعى التى يعمل بها خفيرا ، بعدم صرفه اليه ، لما اتفمح له من مسؤوليته التاديبية ، ليس الا منازعة من المدعى في هذه المسؤولية مبناها انتفاؤها ، وعلى هذا الوجه ، ليست الا منازعة منه في هذه المسؤولية التاديبية لا اكثر من ذلك ولا اقل ، ومناطق تقرير الحرمان من نصف المرتب الموقوف وهو ثبوت هذه المسؤولية على ما نصت عليه المادة ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ صراحة ومنازعة المدعى في صحة ما انتهى اليه راي رئيس الجهة التى يتبعها بما له من اختصاص في هذا الشأن بحكم وضعه الوظيفى واحكام واجراءات تاديبية هي منازعة منه في قرار نهائى من سلطة تاديبية في معالجة من المسائل المتعلقة بالتاديب ، من حيث اصل الواقعة المنشئة للمسئولية التاديبية وما رتبته القانون عليها في المادة ٦١ المشار اليها من آثار منها هذا الحرمان في حالة ثبوت مسؤولية العامل تاديبيا عن الوقائع التى كانت سببا في حبسه اذا توافرت عناصرها واركائها ، وهو قرار في معنى الجزاء عما صح لدى محله من ادلة في هذه الوقائع ما يسوغ مواخذته تاديبيا

عما تشتمل عليه من مخالفة تأديبية يصح مسألته عنها اذ الحرمان من المرتب تبع لثبوت هذه المسؤولية ومن ثم فهو ناشئ عنها ، متعلق بموجباتها في آثارها ، ولا يعدو ان يكون فرعاً منها تبعاً لها يتصل لزوماً بأصلها وأساسها ، ولذلك يثير المنازعة فيه كل ما يتعلق بها ، وهي بطبيعتها من مسائل التأديب . والنظر اليها على أنها منازعة في مرتب ، يخرج بها عن طبيعتها ، ويجعلها متعلقة بما ليس متنازعا فيه أساساً فيها ، ولا يغير من الامر اكتفاء السلطات التأديبية - في واقعة الدعوى - بتقرير عدم صرف نصف المرتب الموقوف دون توقيع جزاء تأديبي عن الامر الموجب لمسائلته تأديبياً ، اذ يصح منها ذلك ، وهو كما تقدم في حكم الجزاء ومعناه . ولا يترتب على مسئلها اعتبار قرارها منفصلاً عن المسألة التي يتعلق بها اصلاً ويتفرع عنها اذ يبقى فرعاً منها « فهو تابع لها ، ويبقى كذلك حتى في هذه الحالة ، اذ لا تأثير لذلك على طبيعته وصورته او الاختصاص بالفصل فيه .

ومن حيث انه على مقتضى ما سبق ، تكون المنازعة في الدعوى التي اقامها المدعى . هي كما وجهها في صحيفة دعواه ومذكراته متعلقة بقرار نهائي لسلطة تأديبية ، فتختص بنظرها باعتبارها طعناً من المدعى فيه المحكمة التأديبية لدخوله في عموم القرارات النهائية للسلطات التأديبية المنصوص عليها في البند تاسعاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ، اذ هذه المحكمة تختص على ما نصت عليه المادة ١٥ . الى جانب الدعاوى التأديبية بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعاً وعاشراً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومن اجل ذلك تكون المحكمة الادارية التي رفعت اليها الدعوى غير مختصة بنظرها وقد اخطأت في تقريرها غير ذلك بحجة انها منازعة في مرتب اذ انها ليست كذلك أساساً وفي قولها كما تقدم بعدم بالدعوى عن موضوعها وطبيعتها ومثار المنازعة فيها ، وتبعاً يكون حكم محكمة القضاء الاداري بيئة استئنافية بتأييد حكم المحكمة الابتدائية المشار اليه غير صحيح ، ويتبين لذلك الغاؤه واليهكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية بالنظر في الدعوى واحالتها الى المحكمة التأديبية لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي للاختصاص .

المبدأ :

قرارات رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بوقف العاملين بالجهاز احتياطيا عن العمل اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك - اعتبارها من القرارات الادارية النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الرئاسية - الاختصاص بنظر طلب الغائها أو التعويض عنها ينمقد للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة دون سواها - تطبيق .

ملخص الحكم :

من حيث انه بتقصى المراحل التشريعية لتأديب الاعضاء الفنين بالجهاز المركزى للمحاسبات المعاصرة للقرار المطعون فيه واللاحقة عليه ، يبين انه بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ صدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركز للمحاسبات ، وقد حددت المادة (٢٢) منه العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على الاعضاء الفنين بالجهاز ، ونصت المادة (٢٣) منه على ان يختص بتأديب اعضاء الجهاز الفنين محكمة تأديبية تشكل برئاسة نائب رئيس مجلس الدولة او احد الوكلاء وعضوية مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة ، وعضو من الجهاز ، وتضمنت المادة المذكورة النص على أن احكام المحكمة نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا امام المحكمة الادارية العليا ونصت المادة (٢٥) على ان تسرى على سائر العاملين بالجهاز فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون القواعد المقررة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وفى ظل الحكم هذا القانون صدر القرار المطعون فيه استنادا الى احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والذي تضمن النص فى المادة (٦٠) منه على أن للسلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، وأثناء نظر الدعوى أمام المحكمة التأديبية آنف الذكر صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزى للمحاسبات بمجلس الشعب وقد نصت الفقرة الأولى من المادة (٥) على أن " يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح رئيس

الجهاز لائحة بالأحكام والقواعد المنظمة لشئون العاملين بالجهاز والحصانات المقررة لهم وضمان استقلالهم وقواعد التأديب والعواطف والبدلات التي يجوز منحها لهم ويكون لها قوة القانون . « كما نص في المادة (٨) على أن يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزي للحسابات والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبه حسابات المؤسسات والهيئات السانابة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » . وتنفيذا لأحكام المادة (٥) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه اصدر مجلس الشعب قراره بلانحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات . ونص في المادة (٢) فيها على أن « تطبق الأحكام المعمول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص باللائحة المرافقة أو بالقوانين أرقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ، ٣١ لسنة ١٩٧٥ أو بلانحة نظام العاملين بمجلس الشعب » .

وقد حددت لائحة العاملين بالجهاز آتفة الذكر في المادة (٦٣) : العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالجهاز ، كما حددت المادة (٦٤) السلطات الرئاسية المختصة بتوقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما على العاملين شاغلي الوظائف حتى الفئة الثالثة ، ونصت على أن باقى العقوبات التأديبية يختص مجلس التأديب بتوقيعها ، كما نصت المادة (٦٥) على أن يختص مجلس التأديب وحده بتوقيع العقوبات التأديبية بالنسبة لشاغلي وظائف الفئة الثانية فما يعلوها ، وبينت المادة (٦٧) تشكيل مجلس التأديب آنف الذكر ونصت على أن قرارات مجلس التأديب نهائية ويجوز لذوى الشأن الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا . ونصت المادة (٦٦) من أن لرئيس الجهاز أن يوقف أحد العاملين بالجهاز عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من مجلس التأديب ولا يترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف جزء من مرتبه خلال مدة الوقف الا اذا قرر مجلس التأديب ذلك .

ومن حيث أنه ينبغي هنا تقديم أن رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات يختص طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ - الذي أحال في نصوصه الى قانون العاملين المدنيين بالدولة - بوقف العاملين بالجهاز احتياطيا عن العمل اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، ولم يفك عنه هذا الاختصاص بصور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وقرار مجلس الشعب بلائحة العاملين بالجهاز آنفي الذكر .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرار الوقف عن العمل احتياطيا الصادر من السلطة الرئاسية هو قرار اداري نهائي لسلطة تأديبية ، أما كونه قرارا اداريا لسلطة تأديبية فلانه افصح من الجهة الادارية المختصة عن ادراتها الملزمة بما لها من سلطة تأديبية بمقتضى القانون بقصد احداث أثر قانوني معين لا يحدث الا بهذا الافصح ، وأما كونه نهائيا فلان له أثره القانوني الحال ذلك هو الابعاد عن العمل وایقاف صرف جزء من المرتب بمجرد صدوره ، وبترتب على ذلك اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى الطعن فيه الغاء وتعويضا .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد ناط بالمحاكم التأديبية نظر الطعون المنصوص عليها فى البندين التاسع والثالث عشر من المادة (١٠) وهى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام ، وقد انتهت المحكمة العليا فى حكمها الصادر بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ قضائية تنازع الى أنه بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة ، أصبحت المحاكم التأديبية وهى فرع من القسم القضائي بمجلس الدولة - هى الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى التأديبية تأسيسا على أن النصوص الواردة فى قانون مجلس الدولة والتى تتناول اختصاص القسم القضائي بمسائل تأديب العاملين إنما وردت تنظيما وتفصيلا لما قرر به المادة (١٧٢) من الدستور فى صيغة عامة مطلقة حيث نصت على أن مجلس الدولة يختص بالفصل فى

المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعاوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي ، كما تتناول الطعن في أى جزاء تأديبي على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وإن اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في هذه الطعون لا يقتصر على الطعن بالفاء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول أيضا طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء فهى طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة بها وذلك أن كلا من الطعنين يستند الى أساس قانونى واحد يربط بينهما وهو عدم مشروعية القرار .

(طعن ٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبطل :

أفراد طائفة الانجليين الوطنيين يعتبرون من الموظفين العموميين -
الرابطة التي تربطهم بالمجلس الملى وكنائس الانجليين المعترف بها تدخل في نطاق القانون العام - اختصاص المعامم التأديبية بمجلس الدولة بالفصل في الطلبات التى يقدمها هؤلاء بالفاء القرارات الصادرة من السلطات التأديبية .

ملخص الحكم :

من حيث أنه يبين من استقراء المبادئ التى قام عليها المرفمان العالى الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بتنظيم أمور الطوائف غير الاسلامية فى الدولة العلية والأحكام التى نص عليها الأمر العالى الصادر فى الأول من مارس سنة ١٩٠٤. يضاف الانجليين الوطنيين وقرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩١٦ بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجلس الملى الانجيلى العمومى بمصر ، أن ثقة المؤسسات الدينية منوطه بالمجلس الملى الانجيلى والكنائس الانجيلية المعترف بها

تكمُن في رعاية المرافق الدينية لطائفة الانجيليين الوطنيين ، وهي مهمة من اختصاصات الحكومة أصلاً يقع على عاتقها القيام بها - لو لم توكل الى المجلس والكنائس - بحسبانها من فروع الخدمات التي تؤديها السلطة العامة ، وفي سبيل ذلك فقد خول المجلس والكنائس نصيباً من السلطة العامة اللازمة لمباشرة مهامها وعين المشرع القواعد المنظمة لها في مجالات نشاطها المتعددة . ولا ريب أن الرسالة الدينية المنوطة بالمجلس والكنائس في هذا الصدد والتي تمثل النشاط الأساسي والهام للمرفق انذى تقوم على رعايته والنهوض به من مهام ذات أثر بالغ في تعميق التعاليم الدينية وأدائها وأداء الشعائر الدينية - وغرس التربية الدينية في نفوس أفراد الطائفة حيث تربطهم بالمجلس والكنائس مضافاً الى الوشائج الدينية روابط تدخل في نطاق القانون العام تنظمها اللوائح والنظم الصادرة في هذا الشأن . وهم بهذه المثابة يعتبرون من الموظفين العموميين ومن شأن ذلك جميعاً أن تغدو بالمعنى المائلة من قبيل الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات الصادرة من السلطات التأديبية والمنصوص عليها في البند تساعاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي عقد الاختصاص بنظر دعاوئها الى المحاكم التأديبية بموجب المادة ١٥ من القانون المشار اليه ، وعليه فانه إذا تبين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فقد تعينت احوالها للفصل فيها الى المحكمة التأديبية للعاملين برئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية صاحبة الاختصاص في هذا الشأن .

(ملعن رقم ١٨٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٦)

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

تاديب أعضاء نقابات المهن الطبية من موظفي الحكومة - تختص به المحاكم التأديبية اذا كانت المخالفات المنسوبة اليهم تقع في دائرة عملهم

الحكومي ومتصلة به - وتختص مجالس النقابة فيما عدا ذلك من المخالفات حتى وإن انعكس أثرها على سلوك الموظف في مجال الوظيفة العامة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية ينص في المادة ١٩ منه على أن يحاكم أمام الهيئات التأديبية لكل نقابة كل عضو من أرباب المهنة التابع لها من غير موظفي الحكومة ، أتى أمرا مغلا بشرفه أو ماسا باستقامته أو إساء أو أهمل في أداء مهنته حتى ولو لم يصدر حكم ضده أو يكون قد خالف حكما من أحكام البند (خامسا) من المادة ٥٩ من هذا القانون أو خالف حكما من أحكام لائحة تقاليد المهن المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القانون ، أما الأعضاء من موظفي الحكومة فيحاكمون أمام مجالسهم التأديبية الخاصة في جميع ما ينسب اليهم في دائرة عملهم الحكومي من مخالفات لها علاقة بأعمالهم الحكومية وأرباب مجالس النقابة فيما يقع منهم بسبب مزاوله مهنتهم فيما عدا ذلك ، وكفلك يحاكم أمام الهيئات التأديبية النقابية كل عضو صدر ضده حكم نهائي بمقوبة أو بتعويض من محكمة جنائية أو مدنية مختصة لأمر تمس استقامته أو شرفه أو كفايته في مزاوله مهنته .

ومن حيث أن النص آنف الذكر تضمن حكما خاصا في تحديد الاختصاص في المحاكمات التأديبية بالنسبة لأعضاء نقابات المهن الطبية في المخالفات المبينة بالمادة (٨) فناط هذا الاختصاص بالهيئات التأديبية بالنسبة لكل نقابة وذلك بالنسبة لأرباب المهنة من غير موظفي الحكومة وأما الأعضاء من موظفي الحكومة فقد خول النص مجالسهم التأديبية اختصاص محاكمتهم في جميع ما ينسب اليهم في دائرة عملهم الحكومي من مخالفات لها علاقة بأعمالهم الحكومية كما خول مجلس النقابة اختصاص التأديب بالنسبة للأعضاء من موظفي الحكومة على النحو الذي أورده النص فإنه يتعين التزام حكمه وعلى ذلك فلا تختص المحكمة

التأديبية بمخالفة الأعضاء من موظفي الحكومة الا - فيما ينسب اليهم من مخالفات تقع في دائرة عملهم الحكومي ولها علاقة بأعمالهم الحكومية أما عدا ذلك من المخالفات فيختص بها مجلس النقابة حتى ولو انعكس أثرها على سلوك الموظف في مجال الوظيفة العامة لأن المشرع وقد نظم ينص صريح - خاص حدود اختصاص مجالس التأديب الحكومية ومجلس النقابة في محاكمة الأعضاء من موظفي الحكومة فانه يتعين التزام حكم النص المحدد لهذا الاختصاص وما يقتضيه ذلك من انفراد كل جهة بمباشرة الاختصاصات المحددة لها .

؛ طعن ١٣٦٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٦)

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

المجلس الأعلى التابعة لوزارة التعليم العالي - القانون بالتدريس فيها من غير أعضاء هيئة التدريس - اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم .

ملخص الحكم :

ان المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية هي المختصة قانونا بمحاكمة العاملين المدنيين بالدولة واذ نص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ على اخضاع المدرسين خارج هيئة التدريس بالمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي للاحكام المطبقة في شان العاملين المدنيين بالدولة (موظفي الدولة) فان المحاكم التأديبية تكون هي المختصة بمحاكمة هؤلاء المدرسين تأديبيا دون مجلس التأديب المشار اليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ وما يؤكد اتجاه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ الى عدم اخضاع هؤلاء المدرسين لاختصاص مجلس التأديب المذكور ، أن المشرع حرص على النص في المادة ٤١ منه على خضوع المعيدين - وهم ليسوا من أعضاء هيئة التدريس - لهذا المجلس ، كما

نص في المادة ٣٦ منه على خضوع أعضاء هيئة التدريس الأجانب للنظام التأديبي الخاص بأعضاء هيئة التدريس بالمعاهد ، ولو شاء المشرع تسوية المدرسين خارج هيئة التدريس بالمعنيين وبأعضاء هيئة التدريس الأجانب في شأن خضوعهم لمجلس التأديب المشار إليه لما أعوزه النص صراحة على ذلك ، ويكون بذلك قد اتجهت إرادته الى خضوعهم للمحاكم التأديبية .

(طعن ١٤٩٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبسطة :

القرار الصادر من الجهة الرئاسية بمحاكمة العامل بالتخصم من المرتبة في ظل العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة والذي جعل اختصاص المحكمة التأديبية دون سواها سلطة توقيع هذا الجزاء - صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وتخويله الجهة الرئاسية توقيع هذه العقوبة - عدم جرمي إلغاء القرار الصادر قبل العمل بهذا القانون استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت إصداره - اعتبار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في هذه الحالة وكأنه قد صحح القرار بالذلة عيب عدم الاختصاص الذي كان يمتوره - تناول المحكمة القرار ومراقبته بالنسبة الى لوكائه الاخرى .

ملخص الحكم :

من حيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة الى - العاملين بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام فحوطل العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - محدد وفق أحكامه التي

لم ترخص لأجهزة القطاع العام إلا في توقيع جزاء الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وباطت بالمحاكم التأديبية وحدها متى كان مرتب العامل يجاوز خمسة عشر جنيها شهريا - توقيع باقى الجزاءات حتى غدت هذه المحاكم بحق صاحبة الولاية العامة فى التأديب بعد استبعاد ذلك النطاق الضيق الذى تباشر فيه الهيئات الرئاسية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها سلطتها ، وأن المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٠٩ لسنة ١٩٦٦ بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام اذ صيغته بأحكام مخالفة للقانون المشار اليه وأمدت أجهزة القطاع العام باختصاصات تأديبية واسعة انطوت على سلب لاختصاص المحاكم التأديبية ، فانما يتعين استبعاد حكمها من دائرة التطبيق لعدم مشروعيتها وقد قضت المحكمة العليا بجلسة ٢ من يولية سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية دستورية ، بصلم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من تعديل قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأحكام هذا الحكم .

ومن حيث أن الملغى وقد تجاوز مرتبه خمسة عشر جنيها شهريا عند صدور القرار الطعن بخصم شهر من مرتبه ، فإن هذا القرار الصادر من الجهة الرئاسية يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التى كان لها دون سواها سلطة توقيع هذا الجزاء بالتطبيق للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ويقطو القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوبا بعيب عظم الاختصاص .

ومن حيث أن المدعى أصبح من شاغل الوظائف من المستوى الأول بالتطبيق لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام باعتبار أنه كان يشغل الفئة الثانية قبل تاريخ العمل به ، واذ خول هذا القانون توقيع عقوبة الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة على العاملين شاغل الوظائف من هذا المستوى لرئيس مجلس

الإدارة بتصديق من الوزير المختص ، على نحو ما اتبع فعلا في إصدار القرار الطعين ، فلم يعد ثمة جمود من الفاء هذا القرار استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت إصداره ليعود الأمر ثانية الى ذات السلطة الرئاسية التي سبق أن أفصحت عن رأيها فيه فتصر على موقعها وتصحح قرارها بإعادة إصداره بسلطتها التي خولت لها في هذا القانون - وتعود بذلك المنازعة في دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها ويعتبر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - والحالة هذه وكأنه صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذي كان يصتوره ومن ثم فلا معنى من تناول القرار المطعون فيه ومراقبته بالنسبة الى أركانه الأخرى .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة التحقيق الإداري رقم ٩١٣ لسنة ١٩٦٩ أنه بناء على تبليغ من أمين الاتحاد الاشتراكي بابيس الى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة بأن قطاع شمال غرب الدلتا تعاقد مع المقاول / على توريد عمال تراحيل خلال عام ١٩٦٩/٦٨ لسد احتياجات منطقة النهضة ، وإن هذا التعاقد شاب تنفيذه مخالفات مالية وإدارية عدة شكلت لجنة تحقيق ثلاثية بتكليف من رئيس مجلس الإدارة باشرت الانتقال الى القطاع والإطلاع على الأوراق والمستندات وسماع أقوال بعض العاملين بالقطاع وبالمؤسسة وتحقيقها ، حيث أثبتت جملة مخالفات على البعض منهم ومن بينهم المدعى سمعت أقوالهم بشأنها وأدينوا تأديبيا فيها ، ومن بين ما أثبتته التحقيق في حق المدعى وسمعت أقواله فيه وعضو القرار الطعين بأدائته عنه ، أنه سهل إتمام التعاقد بين المقاول المذكور وقطاع شمال غرب الدلتا لتوريد العمال اللازمين لهذا القطاع بأن حرر مذكرة لرئيس مجلس إدارة المؤسسة ضمنها احتياج القطاع الى ٢٥٠٠ عامل يعتمد في توريدهم على هذا المقاول بالنظر الى سابقة وفائه بالتزامه عن تعاقد مع قطاع مربوط مع اقتراح أداء أجره مقدما له بواقع خمسة جنيهات عن كل عامل للآلاف الأولى ثم يكرر الصرف لكل ألف أخرى

بushman مكتب الاتحاد الاشتراكي بمغاغة ، حال أن الثابت أن هذا المقاول سبق له الإخلال بالتزاماته السابقة بقطاع مربوط وكان يعمد إلى إثبات عمال أكثر من عددهم الحقيقي وأن احتياجات العمل الفعلية بقطاع شمال غرب الدلتا كانت دون العدد المطلوب خاصة وأن كتاب العمل الوطنية لم تكن في ذلك الحين قد أنهت عملها بالمزارع بعد ، وأن العقد المحرر بين هذا القطاع وبين المقاول أبان تحرير هذه المذكرة كان ينص على توريد ٥٠٠ عامل فقط لمدة شهر ولم يتضمن نصا بأداء أية أجره مقدمة ، كذا فقد أهدر المدعى تنفيذ تأشيرة رئيس مجلس الإدارة على المذكرة سالفة البيان بوجوب استقضاء الحاجة الحقيقية من هؤلاء العمال لما لوحظ من الإسراف في العمالة والانحراف في التكاليف وإعادة عرض الأمر عليه ، كذلك فقد تردد المدعى بنفسه على قطاع شمال غرب الدلتا في أوقات معاصرة لواعيد صرف مستحقات المقاول مستحثا مسئولى الشئون المالية سرعة صرفها على نحو أربك البفض منهم وأوقعه في بعض أخطاء مالية .

(طعن ٨٨٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٨)

للجنة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

انه ولئن كان قرار الفصل المعلن فيه قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذى انشا نظام الطعن في جزاءات الفصل أمام المحاكم التأديبية فإنه ليس ثمة ما يمنع المحكمة التأديبية من التصديق للفصل فيه - لا وجه للقول بأن قرار الفصل هذا وقد ولد محصنا غير قابل للطعن بالإلغاء باعتباره صادرا قبل انشاء هذا النظام قياما على حالة عدم اختصاص القضاء الإدارى بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية التى صدرت قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة - أساس ذلك أن هذا القانون إنما استحدث لأول مرة طلب إلغاء القرارات الإدارية أمام محكمة القضاء الإدارى وكان مقتضى ذلك أن لا ينعطف هذا الحق المستحدث على ما صدر من قرارات إدارية نهائية قبل تاريخ العمل بهذا القانون في حين أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أشار إليه استند بعض الاختصاصات التى كانت منوطة بالمحاكم العادية إلى المحاكم التأديبية وهو

بهذه المثابة يعد من القوانين المصانة للاختصاص ومن ثم يسرى حكمه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى اصحالا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ملخص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة تخلص - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أنه بموجب عريضة أودعت قلم كتاب المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية بتاريخ ٦ من مارس ١٩٦٧ ، اقام السيد / الدعوى رقم ٣٤٥ لسنة ١٤ قضائية ، طالباً الحكم بإلغاء القرار الصادر من الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية فى ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ بفصله من عمله وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال - فى بيان دعواه أنه كان يعمل مساعد يقال بالجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بأجر شهرى قدره ١٢ جنيها ، وظل يباشر عمله حتى فوجئ بصدر قرار من الشركة بفصله بتاريخ ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ بدون مبرر يستوجب هذا الفصل .

وبجلسة ٥ من يناير ١٩٧٠ حكمت المحكمة الادارية ، بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى وبأحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص ، حيث قيدت الدعوى لديها برقم ٢٨٣٢ لسنة ١٩٧١ عمال جنوب القاهرة ، وبجلسة ٢٩ من مايو ١٩٧٢ قضت المحكمة الاخيرة بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى ، وبأحالتها الى المحكمة التاديبية المختصة حيث قيدت بجدول المحكمة التاديبية لوزارة التموين برقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية ، وبجلسة ٥ من فبراير ١٩٧٣ حكمت المحكمة التاديبية بعدم اختصاصها بنظر الطعن .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بعدم الاختصاص على أن المحكمة العليا سبق وأن قضت فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٧١ بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وأنه لا كان يبين من الأوراق أن

قرار الفصل المطعون فيه يصدر من ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ أى قبل الفصل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٢ العامل بنظام العاملين بالقطاع العام ، والذي أنشأ نظام الطعن فى جزاءات الفصل أمام المحاكم التأديبية ، فإن قرار الفصل هذا يعتبر قد ولد محصنا غير قابل للطعن فيه بالإلزام باعتباره صادرا قبل انشاء هذا النظام ، مثله فى ذلك مثل القرارات الادارية الصادرة قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة وانه لما كانت المحاكم العمالية لا تختص بنظر دعاوى الغاء القرارات العادية ، فانه لا يجوز احواله الدعوى اليها فى حالة الحكم بعدم الاختصاص .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، ذلك أنه ولئن كان القرار المطعون فيه قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المنظر اليه الا أنه ليس ثمة ما يمنع المحكمة التأديبية من التصدى للفصل فيه باعتبار أن القواعد المعدلة للاختصاص هى من قواعد الاجراءات التى تسرى بأثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من المنازعات .

ومن حيث أن هذا النعى فى محله ، ذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين فى القطاع العام يعتبر فيما نعى عليه من اختصاص المحاكم التأديبية التى ترقعها السلطات الرئاسية على العاملين ، ومنها قرارات فصل العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث - شأن المدعى - يعتبر من القوانين المعدلة للاختصاص لا المستحثة له ، اذ كان هذا الاختصاص قبل العمل بهذا القانون مفعودا للمحاكم العادية بموجب أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان نص المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية يقضى بسرمان القوانين المعدلة للاختصاص على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى قبل تلويح العمل بها ، فانه كان من لتعين على المحكمة العادية أن تقضى برقضى الدفع بعدم الاختصاص وأن تفصل فى موضوعها .

ومن حيث أنه لا وجه للقياس على حالة عدم اختصاص القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية التي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، ذلك أن هذا القانون ، كما استجلبت لأول مرة لطلب إلغاء القرارات الإدارية أمام محكمة القضاء الإداري وكان مقتضى ذلك أن لا ينطبق هذا الحق المستحدث على ما صدر من القرارات الإدارية النهائية قبل تاريخ العمل بهذا القانون في حين أن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ أسند بعض اختصاصات التي كانت منوطة بالمحاكم العادية إلى المحاكم التأديبية ، وهو بهذه المثابة يعد من القوانين المعدلة للاختصاص ، ومن ثم يسرى حكمه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أعمالا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ٤٥٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

اختصاصها بما يرتبط بالقرارات التأديبية من طلبات - نص المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على عقد الاختصاص للمحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية ونظر الطعون التي يرفعها الموظفون العموميون والعمالون بالطعن العام في القرارات التأديبية الصادرة بشأنهم - اعتبار المحاكم التأديبية هي الجهة القضائية المختصة التي ناط بها القانون الفصل في الطعون في قرارات توقيع الجزاءات وما يرتبط بتلك القرارات من طلبات - تطبيق : قرار مجازاة العامل لإهماله وتعميله نسبة من قيمة العجز - القرار الخاص بتحميل العامل نسبة من قيمة العجز يرتبط جوهريا بالشق الآخر من القرار الخاص بمجازاته تأديبيا وذلك لاتحاد الموضوع ووحدة الهدف الذي تفتته جهة الإدارة بإصدار قرارها بشطره وهو مساءلة العامل عن الإهمال الذي نسب إليه بتوقيع الجزاء التأديبي وتحميله بالأضرار المترتبة على هذا الإهمال .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن الاختصاص بالفصل في الدعوى مثار الطعن وما إذا كانت منوطة بمحكمة القضاء الإداري أو بالمحاكم التأديبية فانه يبين

من استقراء المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس
المولة أنها عقدت الاختصاص للمحاكم التأديبية بنظر البعاو والتأديبية
عن المخالفات المالية والإدارية ، كما عقدت لها الاختصاص بنظر الطعون
التي يرفعها الموظفون العموميون والعاملون بالقطاع العام في الجزاءات
التأديبية الصادرة بشأنهم ، وفي هذا الشأن قالت المحكمة العليا في
أسباب حكمها الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ في الدعوى رقم ٩
لسنة ٢ تنازع ، بعد أن أشارت إلى المادة ١٧٢ من الدستور وإلى مواد
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه التي حددت اختصاص المحاكم
التأديبية - أن المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في
مسائل تأديب العاملين ، ومن ثم فإن ولاية هذه المحاكم تتناول الدعوى
التأديبية ابتداء ، كما تتناول الطعن في أي جزاء تأديبي يصدر من
السلطات الرئاسية ، وانتهت المحكمة العليا إلى أن المحكمة التأديبية
تكون المحكمة المختصة بالفصل في تظلم المسمى من الجزاء الذي وقع عليه
وفي غيره من الطلبات لارتباطها بالطلب الأصلي الخاص بالفاء الجزاء .
ومن ثم فإنه يتعين التزام مضمون هذا القضاء عند تطبيق أحكام القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة بما يقترب على ذلك من
اعتبار المحاكم التأديبية هي الجهة القضائية المختصة التي ناط بها القانون
الفصل في الطعون في قرارات توقيع الجزاءات وما يرتبط بتلك القرارات
من طلبات .

ومن حيث أنه التابسي من الأوراق إلى قرار مجازاة المدعي بخصم
خمس أطنان من مرتبه وتحميله جزء من قيمة ما ظهر عجزاً بصيدلية الهيئة
المدعى عليها بالإسبوعية - فقد صدر بعد التحقيق الذي أجرت له الهيئة في
شأن هذا العجز وما انتهت إليه الإدارة القانونية من أن هذا العجز كان
نتيجة إهمال الصيادلة القائمين بالعمل بها ومنهم المدعى وكذلك بعض
العاملين بها الأمر الذي ، اقترحت معه مجازاة كل منهم بما يتناسب
والإهمال الذي وقع منه وتحميله جزء من قيمة العجز باعتماداً على أن من
ثبتت إدانته إدارياً بالإهمال الذي نشأ عنه عجز مالي أو انقلاف أو فقد أية
مهمات ، يتعين تحميل ذمته المالية بالتضميمات والتعويضات الكافية التي

تفعل هذا العجز أو تعجز الائلاف أو الضرر بموجب ذلك أن ما تضمنه القرار المشار اليه من تحميل المدعى بجزء من قيمة العجز قد صدر ينسب على ما ارتأته الهيئة من أنه قد ثبت في حقه (المدعى) خطأ وأعمال تكفل ذات القرار بمجازاته عنهما بخضم خمسة أيام من مرتبه ، ومن ثم فإن شق القرار الخاص بتحميل المدعى نسبة من قيمة العجز يرتبط ارتباطا جوهريا بالشق الآخر من القرار الخاص بمجازاة المدعى تاديبيا ، وذلك لاتحاد الموضوع الذي قد تدخلت بسببه • ووحدة الهدف الذي تفتيته الهيئة باصدار قرارها بشطريه وهو مسالة المدعى عن الاعمال الذي نسب اليه بتوقيع الجزاء التاديبى عنه وتحميله بالاضرار المترتبة على هذا الاعمال •

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكانت الدعوى مثار الطعن المسائل بطلب بطلان قرار تحميل المدعى بجزء من قيمة العجز الذي ثبت في صيدلية الهيئة المدعى عليها ترتبط على ما سبق البيان ارتباطا جوهريا بتوقيع جزاء تاديبى على المدعى ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى فى ظل أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه باختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى يكون مغالفا للقانون ، ومن ثم يتعين القضاء بالفائه وحالة الدعوى الى المحكمة التاديبية بمدينة المنصورة للاختصاص للتفصل فيها عملا بقرار رئيس مجلس الدولة رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٣ والزام المطعون ضده مصروفات الطعن ، وابقاء الفصلين فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع •

(طعن ٤٢٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٤)

لائحة رقم (٤٢٤)

المبسط :

توجيه طلب التعويض عن القرارات التاديبية التى تختص بطلب الغائها المحاكم التاديبية بمجلس الدولة الى الموظف العام بصفته الشخصية لا يخرج بالضرورة من ولايتها - أساس ذلك - اختصاص المحاكم التاديبية بالحكم فى طلبات التعويض عن القرارات التاديبية التى تختص بطلب الغائها الا اذا

منع ذلك بنص صريح في القانون - توجه طلب التعويض الى الموظف العام بصفته الوظيفية او بصفته الشخصية لا يعمل سوى معنى واحد هو أن القرار المطعون فيه مع مخالفته للقانون اصطبغ بخطأ شخصي من مصدره فاذًا حكم بالتعويض أمكن تنفيذ ما قضى به في ماله الخاص .

ملخص الحكم :

من حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم يكون القرار المطعون فيه من القرارات الادارية النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الرئيسية على ما سلف البيان ، فإن الاختصاص بنظر طلب الفاء أو التعويض عنه يقع للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة دون سواها ، ولا ينال من ذلك أن لائحة العاملين بالجهاز المركزي للتنظيم والادارة قد تضمنت النص على أن يختص بتأديب العاملين بالجهاز مجلس تأديب مشكل على النحو الذي نصت عليه المادة (٦٧) ذلك لأن مجلس التأديب المشار اليه ومن قبله المحكمة التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ يختص فقط بتوقيع العقوبات التأديبية على العاملين بالجهاز وفي مد مدة الوقف عن العمل ، على سبيل الاستثناء من الاختصاص العام المقرر للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة على النحو الذي استظهره حكم المحكمة العليا آنف الذكر ، ومن المقرر أن الاستثناء لا يتوسع في تفسيره . كذلك لا اعتداء لما ذهبت اليه الجهة الادارية من أن المدعى وقد أعيد الى عمله فان طلباته تتحدد في صرف ما أوقف صرفه من مرتبه طوال مدة الوقف ذلك أن طلبات المدعى واضحة ومحددة وهي الفاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من الاثار بعد أن عيب القرار بعيب الانحراف بالسلطة وسوء استعمالها وعيب المشروعية ، وما زالت له مصلحة في طلب الفاء هذا القرار بالرغم من عودته الى العمل ، ومن ثم فلا وجه لتأويل طلبات المدعى على نحو يخالف طلباته الصريحة كما كفيك ليس صحيحاً ما ذهبت اليه الجهة الادارية من أن المدعى عدل طلبه التعويض عن قسري صاوغ ايصافة مؤقتة الى عشرين ألفاً من الجنيهات أمام المحكمة الادارية العليا لأول مرة اذ التمسها من الإجمالي أن المدعى

قدم مذكرة في المحكمة التأديبية للعاملين من مهنة الاطباء العيانية
بجلسة الأولى من مارس سنة ١٩٧٥ عقد فيها طلباته على النحو السابق
وقد اجلت المحكمة المذكورة نظر الدعوى الى جلسة ثانية بناء على طلب
الحاضر عن الحكومة للاطلاع على هذه المذكرة والرد عليها كذلك لا وجه
لما طلبته الجهة الادارية في مذكرتها من احوالة طلب التعويض الى المحكمة
المدنية بزعم أن المدعى وجه هذا الطلب الى السيد المهندس
وحده دون باقي أطراف النزاع ذلك لأن الشكاية من صحيفة
افتتاح الدعوى رقم ٢٩٩٢ لسنة ٢٦ أن المدعى وجه طلب التعويض الى
المدعى عليهم جميعا على أساس عدم مشروعية القرار التأديبي المطعون
فيه ، ومن المقرر أن المحاكم التأديبية تختص بالحكم في طلب التعويض عن
القرارات التأديبية التي تختص بطلب الفائها الا اذا منع ذلك بنص صريح
في القوانين ، وكون المدعى وجه طلب التعويض الى السيد المهندس
. بصفته الشخصية بجانب باقي المدعى عليهم ، فان ذلك
ليس من مقتضاه خروج المنازعة من ولاية المحكمة التأديبية اذ أن توجيه
طلب التعويض الى الموظف العام بصفته الوظيفية وبصفته الشخصية -
كما هو الحال في النزاع المائل - لا يحمل سوى معنى واحد هو أن القرار
المطعون فيه مع مخالفته للقانون ، اصطبغ بخطأ شخصي من مصدره فاذا
حكم بالتعويض أمكن تنفيذ ما قضى به في ماله الخاص .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ لم ينهض هذا المذهب فانه يكون
مخالفاً للقانون ويتعين القضاء بالفأته وباختصاص المحكمة التأديبية
للعاملين من مستوى الادارة العليا بنظر الدعوى ، وباعادتها اليها للفصل
في موضوعها .

(طعن ٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في مدى التزام العامل بما ألزمته
جهة الادارة من مبالغ يسبب المخالفة التأديبية - مستوى في ذلك أن يكون

طلب العامل في هذه الخصوص قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب الفاء الجزء التأديبي الذي تكون الجهة الادارية قد اوقمته على العامل أو أن يكون قد قدم اليها على استقلال وبفض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل قد تمتخض عن جزء تأديبي أو لم يتمخض عن ثمة جزء .

ملخص الحكم :

من حيث أنه مئة ١٥ النعي في محله . ذلك أن الزام العامل بقيمة ما تحملته جهة الادارة من أعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه - شأن موضوع المنازعة الماثلة - وإن لم يكن في ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانونا الا أنه يرتبط بها ارتباط الفرع بالاصل لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل ، وهو ذات الأساس الذي يقوم على قرار الجزاء عن هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة الادارية أعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن المخالفة المذكورة ، وبهذه المثابة فانه - باعتبار أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - ينحدر للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفضل في مدى التزام العامل بما ألزمته به جهة الادارة من مبالغ بسبب هذه المخالفة ، يستوى في ذلك أن يكون طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب الفاء الجزء التأديبي الذي تكون الجهة الادارية قد اوقمته على العامل ، أو أن يكون قد قدم اليها على استقلال ، وبفض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل قد تمتخض عن جزء تأديبي أو لم يتمخض عن ثمة جزء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى خلاف ما تقدم يكون قد وقع مخالفا للقانون ومن ثم يتعين الحكم بالفائه وباختصاص المحكمة التأديبية بالاسكندرية بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فيها .

(محكمة ٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٤)

المجلس :

اختصاص المحاكم التأديبية يشمل أولا - الدعاوى التأديبية التي تقام من الجهات الادارية وشركات القطاع العام ضد العاملين بها . ثانيا - الطعون التي تقام من هؤلاء العاملين في الجزاءات المنصوص عليها في القوانين واللوائح صراحة والتي توقع ضدهم . ثالثا - الطلبات والمسائل التي تتفرع عن هذه الدعاوى والطعون مثل طلبات التعويض وطلبات بطلان الخصم من المرتب متى كانت قرينة على جزاء تأديبي - اختصاص المحاكم التأديبية بالبند ثالثا على أساس أن من يملك الاصل يملك الفرع .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية يشمل كافة الدعاوى التأديبية التي تقام من الجهات الادارية وشركات القطاع العام ضد العاملين بها وكذلك الطعون التي تقام من هؤلاء العاملين في الجزاءات التأديبية التي توقع ضدهم ، كما يشمل هذا الاختصاص كافة الطلبات والمسائل التي تتفرع عن هذه الدعاوى والطعون مثل طلبات التعويض وطلبات بطلان الخصم من المرتب متى كانت مترتبة على جزاء تأديبي ، وتختص المحاكم التأديبية بهذه الطلبات على أساس أن من يملك الاصل يملك الفرع وانها أقدر الجهات على الفصل فيها ، واضطردت أحكام هذه المحكمة على الاخذ بهذا القضاء منذ ١٩٧٤/١٢/٢ حتى الآن .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدعى حدد طلباته الختامية بجلسة ١٩٧٩/٤/١٤ في بطلان خصم مبلغ ٩٧٢٠٢٦ جنيه من مرتبه بموجب قرار نائب مدير عام المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٩ واختصم في دعواه شركة جنوب التحرير الزراعية التي يعمل بها والتي حلت محل المؤسسة المشار اليها في حقوقها قبل المدعى أو في تنفيذ الخصم من مرتبه لحسابه الجهة التي حلت محل المؤسسة بعد الفسخ ، وكان خصم

المبلغ المشار اليه مرتبطاً أو مترتباً على قرار الجزاء الذي وقع عليه بنحصر عشرة أيام من مرتبه والصادر برقم ٣٢ في ١٩٧١/٥/٦ فإن المحكمة التأديبية تكون مختصة بالفصل في طلب المدعى استناداً الى قضاء المحكمة العليا (الدستورية) وقضاء المحكمة الادارية العليا المشار اليه ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك الحكم بالفائه وباختصاص المحكمة التأديبية بالاصكندرية بنظر الدعوى وباعايتها اليها للفصل فيها -

(طعن ١٣٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

تعليق :

يراجع حكم المحكمة العليا (الدستورية) الصادر بجلسته ١٩٧٢/١١/٤ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ تنازع . وحكم المحكمة الادارية العليا الصادر في ١٩٧٤/١٢/٢ .

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

اختصاص - اختصاص المحاكم التأديبية - ولاية المحاكم التأديبية تناول الدعوى التأديبية المبتدأة كما تتناول الطعن في أي إجراء تأديبي بطلب الفائه او بطلب اتعويض عنه

ملخص الحكم :

خلع الشارع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين . ومن ثم فإن ولايتها تناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن في أي إجراء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة وان اختصاصها بالفصل في هذه الطعون لا تقتصر على الطعن بالالغاء مباشرة بل يمتد الى غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن ومنها طلب التعويض عن

الأضرار التي حاقّت بالمدعي من جراء القرار المطعون فيه الذي لا يبدو أن يكون مخصصاً للقرار بطريق غير مباشر * ومتى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب التعويض وباحالة الدعوى في هذا الشق فيها الى محكمة القضاء الإداري قد خالف القانون مما يتعين معه الحكم بالفائه في هذا الشق فيه والقضاء باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في الشق المذكور * .

(طعن ٦٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١)

تعليق :

يراجع في شأن الولاية العامة للمحاكم التأديبية في الفصل في مسائل تأديب العاملين في الدولة وفي القطاع العام حكم المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٩ لسنة ٢ تنازع

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب - تشمل اختصاصها الدعوى التأديبية المبتدأة أو الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالدولة أو القطاع العام وما يتفرع منها من طلبات ومن ضمنها طلبات التعويض أو ابطال الخصم من الراتب متى كان مترتباً على جزء - الزام العامل بقيمة ما تتحمله الجهة الادارية من اعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه وان لم يكن في ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانوناً الا انه مرتبط بها ارتباط الفرع بالاصل لقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة للعامل - اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب بطلان الخصم * .

ملخص الحكم :

المحاكم التأديبية تعتبر صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب وان اختصاصها يشمل الدعوى التأديبية المبتدأة أو الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالدولة أو القطاع العام وما يتفرع عن هذه الدعوى من طلبات

ومن ضمنها طلبات التعويض أو ابطال الخصم من الراتب متى كان مترتباً على جزء باعتبار أن من يملك الأصل يملك الفرع وسواء قدم طلب العامل في هذا الخصوص إلى المحكمة التأديبية أم لا، بطلب إلغاء الجزء التأديبي الذي تكون جهة الإدارة قد وقعته على العامل أو أن يكون قيم إليها على استقلال وبض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل تمحض عنه جزءاً تأديبياً أو لم يتمحض عنه أي جزء لذلك إن الزام العامل بقيمة ما تتحمله الجهة الإدارية من اعباء مالية بسبب التقصير المنسوب إليه وإن لم يكن في ذاته من الأجزاء التأديبية المقررة قانوناً إلا أنه يرتبط بها ارتباطاً الفرع بالأصل لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة إلى العامل ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم فإن طلاب بطلان خصم قيمة التلفيات التي محقت السيارة رقم ٣٤٧ التابعة للمؤسسة المطعون ضدها من راتبه هو وآخرين مرتبط بالجزء التأديبي ومترتب عليه وتختص بالفصل فيه المحكمة التأديبية وإذا قطعت المحكمة بغير ذلك كان قضاؤها مخالفاً للقانون متعين الحكم بإلغائه في هذا الشق منه وإعادة الدعوى إليها للفصل فيه :

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء حكم المحكمة التأديبية بالإسكندرية المطعون فيه فيما تضمنته من عدم اختصاصها بالنظر طلب بطلان خصم المبالغ التي تستقطع من أجر المدعى واختصاصها بالنظر هذا الشق من الطلبات وأمرت بإعادة الدعوى إليها للفصل فيه .

(طعن ١٢٦٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في أي جزء تأديبي يتناول أيضاً طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزء وغيره من الطلبات المرتبطة به - أساس ذلك أن كلا الطرفين يستند إلى أساس قانوني واحد هو

مثل هذه الاختلاسات كما يستفرقه أيضا الخطأ العمدي الذي وقع من المختلس وهو يتيقن ليس الطاعن ، ومن ثم لا تكون علاقة السببيه متوافرة بين مانسب للطاعن من خطأ وما اصاب البنك المطعون ضده من ضرر - وهذا التسبب ينطوى على فساد فى الاستدلال ، فمن ناحية وضفه للحكم خطأ الطاعن بينه غير متعمد بنقص علاقة السببيه بين الخطأ والضرر مع ان كون الخطأ متعمدا أو غير متعمدا غير منتج فى نفس علاقة سببيه ولما هو مسلم به أن المسئولية التصديرية تقوم على الخطأ سواء فى ذلك الخطأ العمدي أو الخطأ غير العمدي ، ومن ناحية أخرى فان خطأ الطاعن فى المحافظة على الختم عهدته وان لم يتسبب عنه مباشرة وقوع جريمته التزوير والاختلاس الا ان الثابت من الأوراق أنه تسبب فى اختلاس قيمة الكمبيالة رقم ٤٢٥١٢ وقدرها خمسمائة جنيه عن طريق احماله فى المحافظة على الختم عهدته وقد حدث اختلاس نتيجة لا شترارك خطأ المطعون ضده مع خطأ المختلس المجهول ، فكلاهما خطأ منتج ومكتاتف فى حدوث الضرر الذى لحق بالبنك الطاعن ، ولذا يسأل عنه المطعون ضده مع المختلس المجهول مناصفة بينهما واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك الحكم بالفائه فيما قضى به من الفاء قرار البنك بتحصيل المطعون ضده بنصف المبالغ المختلسه وقدرها ٥٥٥ر٥٢٦ والحكم بتحصيل المطعون ضده بنصف قيمة الكمبيالة رقم ٤٢٥١٦ وقدرها خمسمائة جنيه .
(طعن ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الدستورية العليا فى مجال النزاع لا يشمل صور النزاع السلبى أو الايجابى بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة - الاختصاص بفرض هذا النزاع وتعيين المحكمة المختصة معقود للمحكمة العليا التى تتبعها هذه المحاكم - اقامة الدعوى مطالبة بالتعويض عن قرارا فصل تاديبى من الخدمة - تسلب المحكمة الادارية والمحكمة التاديبية ومحكمة القضاء الادارى من الاختصاص بنظر الدعوى - قضاء المحكمة

الإدارية العليا باختصاص المحكمة التأديبية - أساس ذلك : اختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن لا يقتصر على طلب إلغاء الجزاء المطعون فيه بل يشمل كذلك طلب التعويض المترتب عليه اذ يستند كل من الطالبين الى اساس قانوني واحد هو علم مشروعية القرار المطعون فيه .
ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت ان كلا من المحكمة الادارية والمحكمة التأديبية ومحكمة القضاء الادارى قد تسلبت من الاختصاص بنظر الدعوى المذكورة والفصل في موضوعها للاسباب التى ساققتها كل محكمة على النحو السالف ذكره . وبذلك تقوم حالة من حالات التنازع السلبى فى الاختصاص بين محاكم مجلس الدولة على اختلاف انواعها .

ومن حيث انه ولئن كان الطعن المائل ينصب على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٠ والقاضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى - الا ان الطعن وقد طرح امام المحكمة الادارية العليا التى تتبعها هذه المحاكم المتنازعة ، يثير بحكم اللزم مسألة التنازع السلبى فى الاختصاص برقته بين هذه المحاكم ، وهو امر لا يقبل التجزئة بطبيعته . ومن الاصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تادية الحقوق لاربابها ألا يحول دون ذلك ان تتسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعها تنازعا سلبيا فيما بينها فى هذا الاختصاص بينما ولاية القضاء فيه معقودة بنص القانون للجهة القضائية التى تتبعها هذه المحاكم . (مجلس الدولة) مما لا مندوحة معه اذا ما اثير مثل هذا النزاع امام المحكمة العليا التى تتبعها هذه المحاكم من ان تضع الامر فى نصابه الصحيح فضا لهذا التنازع فيقن المحكمة المختصة بنظر الدعوى ويحتلها اليها . كى تفصل فيها ولو كانت هى المحكمة التى لم يطعن فى حكمها فى الميعاد . ولا وجه للتحدى بحجة حكمها لفوات ميعاد الطعن فيه لأن هذا الحكم والحالة هذه - احد اطراف التنازع السلبى فى الاختصاص والتى يتمثل طرفاه الاخران فى الحكم المطعون فيه والحكم الاسبق الصادر من المحكمة الادارية بالاسكندرية . وهذا التنازع السلبى هو أمر لا يقبل

التجزئة كما سلف • ويتطلب هذا المنظر لهما دواعي ان قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وإن أقامه محكمة تنازع إلا انه قصر اختصاصها في مجال الفصل في التنازع تسليبا او ايجابيا - على حالات التنازع بين جهات القضاء • او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، فقد نصت الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من القانون المذكور على ان « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي : أولا ثانيا الفصل في تنازع الاختصاص بتمعين الجهة المختصة من بين جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد امام جهتيه منها ولم تتخل احدهما عن نظرها او تخلت كلاهما عنها ، ومفاد ذلك ان اختصاص المحكمة الدستورية العليا في مجال التنازع لا يشمل صور التنازع السلبي - أو ايجابى - بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة ، كشأن الحالة المروضة ، اذ يبقى الاختصاص بفض هذا التنازع وتعيين المحكمة المختصة معقودا للمحكمة العليا التى تتبعها هذه المحاكم •

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، يبين أن موضوع الدعوى التى أقامها المدعو (.) وتسلبت من الاختصاص بنظرها المحاكم المذكورة ، هى فى حقيقتها مطالبة بالتعويض عن قرار فصل تاديبى من الخدمة • واذا كان قضاء هذه المحكمة قد استقر - تمشيا مع قضاء المحكمة العليا فى القضية رقم ٩ لسنة ٢ قضائية (تنازع) بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ - على ان للمحاكم التأديبية ولا عامة فى الفصل فى مسائل تأديب العاملين ، تناول الدعوى التأديبية المبتداه التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تاديبى ، كما تناول الطعن فى أى جزاء تاديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، واختصاص المحكمة التأديبية فى هذا الشأن لا يقتصر على طلب الفاء الجزاء المعلوم فيه بل يشمل كذلك طلب التعويض المترتب عليه ، اذ يد مستند كلا الطرفين الى اساس قانونى واحد هو عدم مشروعية القرار المعلوم فيه ، كما يشمل غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن - متى استبان ذلك وغدا واضحا أن

المحكمة المختصة بنظر الدعوى المذكورة والفصل في موضوعها هي المحكمة التأديبية بالإسكندرية . ولا كانت المحكمة المذكورة سبق ان حكمت بجلسته ١ من يناير سنة ١٩٧٧ في الدعوى المشار اليها - والمقيدة بجدولها طعنا برقم ٧١ لسنة ١٧ ، قضائية يعم اختصاصها بنظر الطعن ، فمن ثم يتعين القضاء بالفاء هذا الحكم ، وباختصاص المحكمة التأديبية بالإسكندرية بنظر الطعن المشار اليه ، وبالحالته اليها لنظره والفصل في موضوعه .

(طعن ٧٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى بطلب الحكم بطلان الخصم من مرتب العامل والمستند الى المخالفة التي ارتكبها ولو لم يصدر قرار بمجازاته عنها - اجراء الخصم في هذه الحالة يعتبر جزءا تأديبيا غير مباشر كالما استند الى المخالفة المنسوبة الى العامل وليس الى قاعدة من القواعد التنظيمية العامة المحددة لمستحقاقه الوظيفية - اساس ذلك - الزام العامل بقيمة ما تتحمله جهة الادارة من اعباء مالية بسبب تقصيره وان لم يكن في ذاته من الاجزاء التأديبية المقررة قانونا الا انه يرتبط بها ارتباط الفرع بالاصل لقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل وهو ذات الاساس الذي يقوم عليه قرار الاجراء عن المخالفة وبصرف النظر عن ما اذا كان التحقيق مع العامل قد انتهى الى توقيع جزاء تأديبي او لم ينته الى ذلك .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ، وان ولايتها هذه لا تقتصر على الطعون المباشرة في قرارات الاجراءات ، وانما تمتد الى الطلبات الاخرى المرتبطة بها ، وانه يكفي الاختصاص بالمحكمة التأديبية بنظر الدعوى بطلب الحكم بطلان الخصم من مرتب العامل متى يكون هذا الخصم منبسطا الى المخالفة التي ارتكبها ولو

لم يصدر ضد العامل قرار بمجازاته عنها إذ يفيد الخصم في هذه الحالة جزاء تأديبيا غير مباشر طالما أنه يستند إلى المخالفة المنسوبة إلى العامل وليس إلى قاعدة من قواعد التنظيم العامة المحددة لمستحقاقه الوظيفية .
وتبعاً لذلك فإن الزام العامل بقيمة ما تحتلته جهة الإدارة من إعطاء مالئثة بسبب تقصيره وإن لم يكن في ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانوناً إلا أنه يرتبط بها ارتباط الفرع بالأصل للقيام على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة إلى العامل ، وهو ذلك الأساس الذي يقوم عليه قرار الجزاء عن هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة الإدارية أعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن المخالفة المذكورة وبهذه المطالبة فليقم به باعتبار أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - ينعقد للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل في مدى الزام العامل بما تحتلته جهة الإدارة من مبالغ بسبب هذه المخالفة يستوى أي ذلك أن يكون طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم إلى المحكمة التأديبية مقترناً بطلب إلغاء الجزاء التأديبي أو قدم إليها على استقلاله وبغض النظر عن إذا كان التحقيق مع العامل قد انتهى إلى توقيع جزاء تأديبي أم لم ينته إلى ذلك.

ومن حيث أنه لذلك وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر طلب إلغاء قرار صدر بتحميل عامل بقيمة مذكورة نسب إلى التقصير في المخالفة المذكورة ما سلب به أنه لذلك فإنه لا يكون قد جاء مخالفاً للقانون وبالتالي يصح الحكم بالنسبة إلى المطالبة بالمعنى إلى المحكمة التأديبية للفصل فيها من جديد .

(طعن ٢٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ :-

صدور قرار إنهاء خدمة العامل استناداً على نص المادة ١٠٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي حددت الحالات التي يعتبر فيها العامل مستقلاً - فبأن القرار قد أصبح الخصاصة من حيث توقيع جزاء الفصل من الخدمة بصرف النظر عن لفظ

الاستقالة الاعتبارية التي استخدمه القرار وارتباط القرار بواقعة التحقيق مع العامل نتيجة اخلاله بواجبات وظيفته - القرار المطعون فيه هو قرار صريح بتوقيع جزاء الفصل مما تختص به المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

انه يبين للمحكمة من مطالعة ما تضمنته حافظة مستندات الشركة المقدمة الى المحكمة التأديبية بطنطا بجللسة ٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٩ ان صدر أمر ادارى برقم ١٠٩ ع فى ١٩ من يولية سنة ١٩٧٨ من رئيس مجلس ادارة الشركة تضمن أن يتولى (.) امانة مخزن خدمة طنطا وفى ٢٤ من يولية حرر محضر اثبات حالة ورد به ان المذكور امتنع عن تنفيذ الامر المذكور ، وأجرى تحقيق مع العامل الممتنع برقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٨ ، اعلن تقرير بنتيجته ، وانتهى التقرير الى اولا : قيد الواقعة لمخالفة ادارية بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار القانون العاملين بالقطاع العام وبالمواد ٥٢ ، ٥٥ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ من النظام المرفق ضد السيد (.) لأنه فى يوم ١٩٧٨/٧/٢٤ ، خرج على مقتضى الواجب الوظيفى بان اخل اخلال خطيرا بواجبات وظيفته ومقتضاياتها لامتناعه عن تنفيذ أمر ادارى صدر اليه من رب العمل بتوليته امانة مخزن مخزن مركز خدمة طنطا ثانيا : اعتبار المذكور مستقيلا عن عمله طبقا لاحكام القانون ، اشر ورئيس مجلسي الادارة على ذلك بالموافقة فى ٢١ من اغسطس سنة ١٩٧٨ ، ثم صدر فى اليوم التالى القرار المطعون فيه ، وأشار فى ديباجته الى القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الى محضر اثبات واقعة الامتناع ونتيجة التحقيق الادارى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٨ ، وقرر فى مادته الاولى اعتبار المذكور الشامل للدرجة الرابعة مستقيلا ، ونص فى مادته كتابة « بمنع المذكورين من الدخول الى موقع العمل لانقطاع صلته بالشركة نهائيا .

ومن حيث انه يثبت من ذلك للمحكمة أن القرار المطعون فيه قد أفصح لفصاحا صريحا بتوقيه جزاء الفصل من الخدمة على العامل المذكور ، بصرف النظر عن لفظ الاستقالة الاعتبارية الذى استخدمه القرار « وارتبط القرار بواقعة غيرها التحقيق ونتيجة اخلال بواجبات الوظيفة وخروجها

ارتكاب المخالفة ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مشوباً بعيب عدم الاختصاص خليفاً بالالفاء . ويكون حكم المحكمة التأديبية بطلاناً بالفناء حكماً وافق صحيح القانون .

بمقتضى طعن رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٤ ق - تب. جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ .

الغاية رقم ٤٣٤

المبدأ:

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية المقننة - العبرة في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الفناء قرارين نقل العاملين في تكييف المدعى لدعواه بأن قرار نقله ينطوي على عقوبة تأديبية .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن العبرة في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في طلبات الفناء القرارات الصادرة بنقل العاملين في تكييف المدعى لدعواه بحيث يتعدى اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في الدعوى طالما كان المدعى قد كلف قرار النقل المطعون فيه بأنه انطوى على عقوبة تأديبية له إذ يكون على المحكمة التأديبية في هذه الحالة أن تنص على الفصل في موضوع الدعوى حتى إذا ما تبين لها صحة التكييف الذي أسبغه المدعى على القرار قضت بالفناء وإلا فإنها تقضى برفض الدعوى ومضى كان ذلك وكان الثابت أن المدعى نعى على القرار المطعون فيه أنه انطوى على عقوبة تأديبية - مقننة فانه الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في طلب الفناء هذا القرار يكون قد أصاب الحق في قضائه ولا مطن عليه من هذه الناحية مما يكون الدفع معه بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في هذا الشنبق فيمنع دعواه في غير محله بتعييننا رفضه كما يكون الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلدات الدولة بنظر هذا الطلب قد جاء لغوره ومن باب أولى في غير محله جدير بالرفض أيضاً .

بمقتضى طعن رقم ٦٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات التي انطوت على عقوبة تأديبية مقننة - يشترط لانعقاد الاختصاص لهذه المحاكم أن يكون القرار انطوي فيه من القرارات الفردية التي تتمتع فيها الجهة الادارية بسلطة تقديرية واسعة مثل قرارات النقل والتدبب القرارات التنظيمية لا تصلح اداة لتستجر لانزال العقاب - أساس ذلك اتسامها بصفة العمومية وتنال طبيعتها مع فكرة العقاب - يتحدد الاختصاص تبعاً للتكييف الذي يسبغه المدعى على القرار انطوي فيه .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في طلبات إلغاء القرارات التأديبية لا يقتصر فقط على ما كان من تلك القرارات متضمناً مجازاة العامل بأحد الأجزاء التأديبية المنصوص عليها صراحة في القانون وإنما يمتد الى ما عدا ذلك من القرارات التي ينص عليها ذوو الشأن انها انطوت على عقوبات تأديبية مقننة على خلاف احكام التأديب المقررة قانوناً الا ان هذا النظر لا يصدق بطبيعة الحال الا على القرارات الفردية وحدها دون القرارات التنظيمية التي تتسم بالعمومية وتنال طبيعتها من ثم مع فكرة العقاب . وان ما جرى به قضاء هذه المحكمة الادارية العليا من ان اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في طلبات إلغاء القرارات التأديبية المقننة يتحدد تبعاً للتكييف الذي يسبغه المدعى على القرار انطوي فيه وما اذا كان قد انطوى على عقوبة مقننة من عدمه بحيث يتعين على المحكمة ان تجيب المدعى الى طلب إلغاء القرار اذا ما تحققت من سلامة هذا التكييف والا فانها تقضى برفض الدعوى ان ما جرى به هذا انقضاء انما يتطوّل بقرارات النقل والتدبب وما في حكمها من القرارات الفردية التي تتمتع جهة الادارة في اصدارها بسلطة تقديرية واسعة والتي تبدو من ثم في ظاهرها مبرأة مبدأ جهة تمس سلامتها القانونية اخذاً في الاعتبار ان مثل هذه القرارات اذ يندق امر الكشف عن حقيقة ما تنطوي عليه من نية العقاب هي وحدها التي تصلح اداة للتستر

وراءه على انزال العقوبة بالتخلف على خلاف احكام القانون في حين ان القرارات التنظيمية لا تصلح اداة لهذا التفسير لانها القرارات التي وان كانت قرارات فردية الا انها تمس المراكز القانونية التي ينظم القانون شروطها الموضوعية ويكفل حق الموظف فيها عند توافره على هذه الشروط ، ان يكون وجه مخالفة القانون نصاً او روحاً في هذه القرارات امر طائر على نحو لا تصلح معه القرارات المذكورة ان تكون بدورها اداة لسياسة فكرة العقاب و متى كان ما تقدم فان مجرد النعمى على القرار المطعون فيه بانه انطوى على عقوبة تأديبية مقننة لا يكفي بذاته وفي جميع الاحوال لانفراد اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وانما يلزم ان يكون هذا القرار من القرارات الفردية التي تتمتع فيها الجهة الادارية بسلطة تقديرية في اصدار قرارات الترقية والتكفل والتدبير على ما سلف البيان . . .

ومن حيث انه لما كان القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المتضمن تفويض الإمين المساعد لجامعة الزقازيق في الاشراف والتوجيه على الشؤون القانونية بالجامعة وفي المتابعة اللازمة لسرعة انجاز الأعمال يعد من القرارات التنظيمية التي يتأهي بطبيعتها عن ان يكون اداة للتأديب المقنع حسيماً سلفت الاشارة اليه كما ان طلب الغاء القرار المذكور لا تعتبر طلباً مرتبطاً بطلب الغاء القرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٧ الصادر بنسب المدعى من وظيفة مراقب عام الشؤون القانونية للجامعة لتكمل بالشؤون القانونية بقسم المستشفيات والذي انتهى التحكم المطعون فيه وبحق الى اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في طلب الثأمة على نحو يعقد الاختصاص للمحكمة المذكورة بالفصل في طلب الغاء القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ايضاً استناداً الى هذا الارتباط لما كان له من ثمة فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى بطلب الغاء القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه يكون مخالفاً للقانون متعينا بالحكم بالغاء والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بالمصورة بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب الغاء هذا القرار وبإحالة الدعوى في شأنه هذا الطلب الى محكمة القضاء

الادارى بالنصورية المختصة بنظرهما قانونا وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة بحسبان ان المدعى يعتبر من العاملين الشاغلين لحدى وظائف المستوى الاول ذات الربط من ٨٧٦ / ١٤٤٠ جنيها سنويا الذين تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة (١٠) من القانون مبالغ الذكر بالنسبة لهم .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالقرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٧ المتضمن نذب المدعى المراقب العام للشئون القانونية بالجامعة من الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ جنيها سنويا للعمل بالشئون القانونية بقسم المستشفيات فان الحكم المطعون فيه اصاب الحق فيما قضى به سواء من رفض الدفع بـصمم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى فى شأنه او فيما قضى به من الفاء هذا القرار وذلك للاسباب التى اقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه فى هذا الخصوص والتى تقرها هذه المحكمة ذلك ان ما ينمى به المدعى على هذا القرار يقوم على اساس انه انطوى على عقوبة تأديبية مقنعة بتنزيله من وظيفته وهو الامر الذى استظهره الحكم المطعون فيه استظهارا شديدا لا مطن عليه اذ الثابت من ذات القرار المطعون فيه ان المدعى يشغل وظيفة المراقب العام للشئون القانونية المحدد لها الفئة من ٨٧٦ الى ١٤٤٠ جنيها سنويا فى حين ان اعل وظيفه قانونية بقسم المستشفيات الجامعية هى وظيفة مدير الشئون القانونية المحدد لها الفئة من ٥٤٠ الى ١٤٤٠ جنيها سنويا فضلا عن ان وظيفة المراقب العام للشئون القانونية بإدارة الجامعة هى قمة الهرم الوظيفى لوظائف القانون بالجامعة وان شاغلها يتمتع من ثم فى مركز رئاسى بالنسبة للعاملين بالشئون القانونية بقسم المستشفيات وهو الامر الذى اخل بالقرار المطعون فيه اخلاا ترتب عليه تنزيل للمدعى تشويه سمعة العقاب المقنع لاتباعه على لسلط ما نسب الى المدعى من انه غير متعاون مع ادارة الجامعة على ما يستفاد من مذكرة الامانة العامة للجنة العليا لشئون الادارات القانونية المؤرخة فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٧٨ والمتعلقة من المدعى ضمن مستندات الدعوى .

ومن حيث انه لا كان ما تقدم فقد تمّ الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى بالنسبة لطلب الفاء القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ٤ من ابريل سنة ١٩٧٧ بتفويض امين جامعة الزقازيق المساعد في الاشراف والتوجيه على الشئون القانونية بالجامعة المذكورة وفي المتابعة اللازمة لسرعة انجاز الاعمال وباختصاص محكمة القضاء الاداري بالمنصورة بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب الفاء القرار المذكور وباحالة الدعوى اليها للفصل في هذا الطلب مع بقاء الفصل في مصاربت الطلب المذكور اليها . ويرفض الطعن فيما عدا ذلك .

(طعن ٦٥٨ لسنة ٢٤ ق - جسة ١٩٨٣/١/٢٩)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

الطعن بالفاء قرار ينطوي على عقوبة متعنة يكون اما للقضاء الاداري بالنسبة للموظف العلم او للقضاء العادي بالنسبة للمعامل بالمقطع العام .

ملخص الحكم :

يعتبر التأديب جزاء من نظام الخدمة المدنية سواء في نطاق القانون العام بالنسبة للمعاملين بالجهات الحكومية او في نطاق القانون الخاص بالنسبة للماملين بالقطاع العام - وتختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية الموقفة على العاملين في الجهات الحكومية بصفة عامة وبعض العاملين في الهيئات الخاصة وهم العاملون بالقطاع العام على أن اختصاص المحاكم التأديبية في الحالتي اختصاص محدود اعطى للمحكم التأديبية استثناء من الولاية العامة للقضاء الاداري بنظر المنازعات الادارية ومن الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية ونتيجة ذلك انه يتعين تفسير اختصاص المحاكم التأديبية تفسيراً ضيقاً ومن ثم يجب قصر اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات التي تصدر بعقوبات

(٤٣٦ - ج ٣)

تأديبية مقرر في القوانين واللوائح صراحة دون القرارات الساترة لجزاءات مقنعة والمعيار هنا معيار شكلي يعتد فيه بالجزاء الموقع على العامل ، فإذا لم يكن الجزاء من بين الجزاءات التأديبية المذكورة كان الطعن عليه امام القضاء الاداري او القضاء العادي بحسب ما اذا كانت علاقة العامل بجهة عمله تخضع للقانون العام او لاحكام قانون الخاص .

(طعن ٢٣٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)

تمليق :

عكس ذلك طعن ٦٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٣/١/١ وطعن ٦٥٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٩

للعلة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

قرار نقل احد العاملين بالقطاع العام نقلا مكانيا - الطعن على هذا القرار امام محكمة القضاء الاداري - النمی عليه بأنه انبعث من نفاق الرغبة في التأديب وستر عقوبة تأديبية غير قانونية - وجب على المحكمة أن تقضي بعدم اختصاصها وتحويل الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت في الاوراق ان المدعى كان يعمل بالشركة الاهلية للغزل والنسيج بوظيفة ملاحظ صيانة ا للفتة السادسة ، وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٧٦ اصدر السيد وزير الصناعة والتعدين والثروة المعدنية القرار رقم ٥٩١ الذي قضى بنقله من الشركة المذكورة الى فروع الحمراوين لفوسفات البحر الاحمر .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اصدار قانون مجلس الدولة اصبح المحاكم التأديبية فرعا من القسم القضائي بمجلس الدولة وناط بها القانون الاختصاص بمسائل

تأديب العاملين بنصوص وردت تنظيما وتفصيلا لما قررتها المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة من ان مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، بما يدل على ان المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام ومن ثم فان ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول ، الطعن في اى جزاء تأديبي على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة . وإن اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالفاء الجزاء وإنما يختص بكل ما يرتبط به أو يتفرع عنه باعتبار أن قاضى الاصل هو قاضى الفرع .

ومن حيث أن مخاصمة قرار النقل اذا كان فى جوهره فحص نص على الباعث فى اصداره وانه مجرد الزجر والتنكيل وليس ابتغاء المصلحة العامة فان هذا الباعث وان كان يسم القرار بعدم المشروعية لعب في غايته مما يختص بالفصل فيه القضاء المنوط به قانونا مراقبة مشروعية هذا القرار بوصفه قرار نقل ، فان هذا القرار يتحول ايضا الى قرار تأديبي سائرا لعقوبة غير قانونية قد تكون اشد قسوة واعمق اثرا فى حيادة العامل ومستقبله الوظيفي من كثير من الجزاءات التأديبية التي ينص عليها القانون وبهذه المثابة يختص انقضاء التأديبي بالفصل فيه بوصفه قرارا تأديبيا اخذا فى الاعتبار ان المحكمة هي صاحبة الولاية العامة فى تأديب العاملين وللфصل فى القرارات الصادرة بمجازاتهم وتلك المرتبطة بها او المتفرقة عنها وانه لا توجد ثمة قاعدة قانونية فى قانون مجلس الدولة المذكور او فى قانون اخر تقصر اختصاص المحكمة التأديبية على الفصل فى الجزاءات التأديبية الصريحة دون المقنعة . ومثار للقول فى هذا الصدد بأنه يلزم لكى يعتبر القرار بمثابة الجزاء التأديبي ان يكون متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية التي عينها القانون ، والا كان ، جزاءا تأديبيا صريحا ، وإنما يكفى ان تبين المحكمة التأديبية من ظروف الاحوال وملابساتها ان نية مصدر القرار اتجهت الى عقاب العامل ولكن بغير اتباع الاجراءات والاوزاع المقررة لذلك . وبناء عليه فانه اذا ما لجأ المتظلم من قرار النقل الى محكمة

القضاء الإداري وكان جوهر نعيه عليه انه انبعث من منطلق الرغبة في التأديب وستر عقوبة تأديبية غير قانونية وجب على المحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها وتحيل الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة وفقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ٥

ومن حيث ان الثابت ان المدعى اقام دعواه امام محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية طاعنا على قرار نقله من الشركة الاهلية للغزل والنسيج الى فروع الحمراءوين لفوسفات البحر الاحمر ، وكان جوهر نعيه على هذا القرار انه انبعث من منطلق الرغبة في انتكيل والاضرار به بنفيه في منطقـة البحر الاحمر للتخلص منه هو وزملاؤه عذب الافراج عنه في الواقعة مشار المحضر رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ حصر تحقيق نيابة شرق الاسكندرية فمن ثم كان على المحكمة المذكورة ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وتحيلها بحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة وفقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ٥

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع الحكم بالفاء الحكم المطعون فيه ، والحكم بعدم اختصاص محكمة انقضاء الإداري بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للفصل فيها مع الزام الشركة المدعى عليها مصروفات الطعن وابقت الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع ٥

(طعن ١٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٤٣٨)

المبدأ :

النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية التي نص عليها قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الطعن على القرار الصادر به لايدخل في اختصاص المحاكم التأديبية المصحة في الفترة الاخيرة من المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهي الطعون

في القرارات النهائية للسلطات التأديبية والجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام - لا يغير من ذلك كون الطعن قد كيف قرار النقل بأنه سائرا لجزء مقنع لأن اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ورد على سبيل الاستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية - اختصاص القضاء العادي - المحكم بعدم الاختصاص والاحالة للدوائر العمالية .

ملخص الحكم :

ان النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية التي نص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام ككثوبته على المخالفات التي يرتكبها العاملون ولذا فان الطعن في القرار الصادر به لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية المحدد في الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي الطعون في القرارات النهائية للسلطة التأديبية والجزاءات الموقعة على العاملين في القطاع العام في الحدود المقررة قانونا لا يغير من ذلك كون قرار حسبما يراه المطعون ضده سائرا لجزء مقنع ، لان اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ورد على سبيل الاستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره .

ومن حيث انه وقد انتفى عن القرار المطعون فيه وصف القرار الإداري او الجزاء التأديبي فان المنازعة بشأنه تخرج من ولاية محاكم مجلس الدولة وتدخل في ولاية القضاء العادي ، ولذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بقضائه ضمنا باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار نقل المطعون ضده من وظيفته السابقة كرئيس لمجلس ادارة شركة القناة للشحن والتفريغ ويتعين لذلك الحكم بالقائه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعن في القرار المشار اليه وباحالة هذا الطعن الى المحكمة المختصة بنظره وهي محكمة الاسكندرية الابتدائية الدائرة العمالية عملا بالمادة ١١٠ مرافعات .

تعليق :

على ذلك طعن ١٢٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٢

للعسلة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

صدور قرار بنقل احد العاملين والظمن فيه امام المحاكم التأديبية -
يكفى ان تبين المحكمة من ظروف الاحوال وملابساتها ان نية مصدر القرار
اتجهت الى عقاب العامل دون اتباع الاجراءات المقررة فينقذ لها الاختصاص
بنظر الظمن والفصل فيه - اما اذا تبين للمحكمة ان النية على القرار في
جوهره يتناول مشروعية قرار النقل بوصفه كذلك وليس بوصفه ساترا
لعقوبة مقنعة كان عليها ان تقضى بعدم اختصاصها مع احالة الدعوى الى
المحكمة المختصة - اذا ما انتهت المحكمة الى ان قرار النقل لا يعد جزاء
تأديبيا مقنعا لصدوره في نطاق تنظيم العمل بالجهة المطعون ضدها وانتهت
الى سلامته قانونا لصدوره من مختص ولاسباب تبرره لا يجوز لها ان تقضى
بعد ذلك بعدم الاختصاص وانما يتعين عليها ان تقضى برفض الدعوى .

ملخص الحكم :

من حيث ان الظروف والملابسات التي صاحبت اصدار هذا القرار
في عهد الوزير الذي استصدره ثم اعادته ثانية الى المؤسسة في عهد
وزير آخر تقطع بالسمة العقابية للقرار المطعون فيه . فالوزير الذي
استصدر هذا القرار كان من العاملين في المؤسسة وفور تعيينه وزيار
لوزارة الطيران التي تتبعها المؤسسة المذكورة بادر بمنح المدعى دون سند
من قانون اجازة مفتوحة لم يصرف له عنها كل ما يستحق من بدل تمثيل
وبهذه المثابة فان هذه الاجازة لا تعدو ان تكون من قبيل الوقف احتياطيا
عن العمل الذي شرعه القانون في حالة اقتراف العامل آثام ادارية او
جنائية تبرره ، ووضع له الضوابط المنظمة له ومنها عدم جواز مدة لاكثر
من ثلاثة اشهر الا بموافقة المحكمة التأديبية وهو مالم يتم بالنسبة
للمدعى ، اذ ظل اثنين وثلاثين شهرا موقفاً عن العمل الى ان تم نقله
بالقرار المطعون فيه الى وزارة النقل بعد ان لم يتيسر لهذا الوزير ما سعى

اليه من استصدار قرار جمهورى يفصل المدعى بغير الطريق التأديبى ومؤدى ذلك ان الوزير اتجه منذ البداية الى معاقبة المدعى - لاسباب لم تفصح عنها الارراق - وتكشف عن نيته هذه وقف المدعى عن العمل وهو مالا يتأتى الا فى حالة ارتكاب مخالفات يعاقب عليها القانون تأديبيا ، ثم السعى لفصله بغير الطريق التأديبى وهو ما لا يسوغ فى الغالب الأعم الا لاسباب تأديبية - وبهذه المثابة يكون الباعث على نقل المدعى هو محض تأديبه بابعاده عن المؤسسة وحرمانه من المزايا المالية المخسولة للعاملين بها أثناء خدمتهم وبعد انتهائهما على ما برر به الوزير اللاحق طلبه باعادة المدعى الى عمله فى المؤسسة لافادته من لائحة المكافآت الاضافية فى نهاية الخدمة المعمول بها بالنسبة لقدامى العاملين فى المؤسسة •

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فانه لما كان المدعى يختصم القرار المطعون فيه بوصفه قرارا تأديبيا مقنعا وكان سند الوحيه فى طلب الغاء هذا القرار هو انه صدر بالمخالفة للقواعد القانونية المنظمة لتأديب العاملين فان المحكمة التأديبية تكون مختصة بالفصل فى القرار بوصفه قرارا تأديبيا •

ومن حيث ان المحكمة التأديبية ولئن كانت قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، الا انها وقد اقامت اسبابها على أن النقل تم فى نطاق تنظيم العمل بالمؤسسة ولا يعد والحالة هذه جزاء تأديبيا مقنعا • فانها تكون فى واقع الامر قد تناولت موضوع القرار وانتهت الى سلامته قانونا بصدوره من مختص ولاسباب تبرره • ولما كان من شأن هذه الاسباب ان تقضى الى الحكم برفض الدعوى وليس الى الحكم بـ... اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فانه يتعين والامر كذلك مراقبة الحكم المطعون فيه باعتبار انه قضى برفض الدعوى بما لا وجه معه لاعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للاختصاص للفصل فيها •

ومن حيث ان قرار النقل المطعون فيه بوصفه قرارا تأديبيا اتجهت فيه نية الادارة - على ما سلف بيانه - الى معاقبة المدعى وبغير اتباع الاجراءات والاضاع المقررة قانونا وصدر على غير سبب يتصل بالمصلحة

العامة يبرر هذا النقل على ما افصح عنه السيد وزير السياحة والطيران
عندما طالب باعادة المدعى الى عله بالمؤسسة فان القرار والامر كذلك
يكون قد صدر بالمخالفة لاحكام القانون ويتعين من ثم القضاء بالفائه .
(طعن ٢٤٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)

المادة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية يشمل كل ما يتصل بالتأديب او يتفرع
عنه بهذه المثابة يندرج في اختصاصها الفصل في قرارات النقل اذا كان
جوهر المنص عليها انها تنطوي على جزء تأديبي مقنع .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه وان كان قد انتهى في منطوقه الى الحكم بعدم
اختصاص المحكمة بنظر طلب الفاء اوامر نقل المدعين الا انه تطرق في اسبابه
الى موضوع الدعوى في هذا الشق واوغل فيها كقضاء مختص على نحو
يقضى الى القضاء برفض الدعوى موضوعا ، وهو بهذه المثابة يكون قد
قضى في حقيقة الامر في موضوع الدعوى وليس في امر يتعلق بالاختصاص
بما يتعين منه الفاء قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الشق والتصدي
لموضوع الدعوى فيه وحسمه دون ثمة حاجة لاعادة الدعوى الى المحكمة
التأديبية بعد ان قالت كلمتها في موضوعها .

من حيث ان الاختصاص بنقل العامل من مكان الى اخر مناطه كامل
عام تحقيق المصلحة العامة وما يتطلب من ضمان حسن سير العمل وانتظامه
دون ثمة معوقات ، وبهذه المثابة فان مبررات ممارسة هذا الاختصاص
تتوافر كلما دعت اعتبارات المصلحة العامة الى وجوب التدخل لاجرائه ،
يستوي في ذلك ان يتم النقل بسبب او بمناسبة اتهام العامل بجرم يخل
بواجبات وظيفته في الجهة التي يعمل بها ام في غير هذه الحالة ، ولايسوغ
والامر كذلك التحدي بان اجراء النقل بسبب او بمناسبة اتهام العامل

ينطوى بحكم اللزوم على تأديب مقنع - ذلك ان العقل فى هذه الحالة فضلا عن انه قد تحقق به مقومات المصلحة العامة شأن نقل العامل البرى الذى لم تلاحقه الاتهامات والجزاءات سواء بسواء ، فان هذا النقل قد يكون أجدى فى تحقيق المصلحة العامة ودواعيها من أى إجراء آخر قد يتخذ حيال العامل المسئء ، ومؤدى ذلك ان النقل بسبب الاتهام او - بمناسبة ، لا يدل بذاته على ان مصدر القرار يستهدف به التأديب المقنع مالم يقم الدليل على ذلك من الاوراق صدقا وعدلا ٠٠ والقول بغير ذلك من شأنه ان يصبح العامل المسئء فى وضع أكثر تمييزا من العامل البرى الذى يجوز نقله وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بينما يمتنع ذلك بالنسبة للعامل المسئء وهو ما يتأتى مع كل منطق سليم .

ومن حيث انه لما كان النقل المطمون فيه لم يتضمن تنزيلا فى وظيفة المدعين او اعتداء على حقوقهم القانونية ٠٠ وهو مالم يذهب اليه المدعون ، كما خلت الاوراق مما يدل عليه ، وكان هذا النقل قد استهدف على ما بين من الاوراق مصلحة العمل فانه لا يعدو ان يكون نقلا مكانيا لاشبهه للتأديب فيه ٠٠ ولا ينال من ذلك ان النقل تم بمناسبة ما نسب الى المدعين ٠٠٠ طالما ان الجهة الادارية قد راعت فى اجرائه وجه المصلحة العامة ابتغاء البعد عن كل ما يمس حسن سير العمل وانتظامه ٠٠

وقضت المحكمة بانفاء الحكم المطمون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب الفاء اوامر نقل المدعين واختصاصها بنظره وبرفض هذا الطلب موضوعا .

(طعن ٩٦٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٠٢/٢/١٩٨٣ وطعن ٨٩٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٤٤١)

البناء :

صدور قرار بنقل العامل من وظيفة الى اخرى والطعن على هذا القرار امام المحكمة التأديبية - لا يجوز للمحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها بالقرار

انها تعرضت لموضوع القرار واشارت باسباب حكمها الى ان النقل في هذه الحالة يستهدف مصلحة العمل وليس عقاب العامل خاصة اذا كانت الوظيفة المنقول اليها العامل لا تقل عن الوظيفة المنقول منها يتعين على المحكمة في هذه الحالة تمسكها مع ما وردته في اسباب حكمها ان تقضى برفض طلب المدعى لا ان تحكم بعدم اختصاصها .

ملخص الحكم :

من حيث انه فيما يتعلق بقرار نقل الطاعن من وظيفته كمدير ادارة الحركة بقسم اول البطائع والمهمات بجمرك القاهرة الى وظيفة وكيل ادارى وما ينشاء الطاعن على هذا النقل من انه يساء الى سمعته ومستقبله وانه قصد به ابعاده الى وظيفة أدنى ومن ثم يكون عقابه قد تعدد عن فعل واحد فان من المسلم به ان لجهة الادارة رعاية للصالح العام ووفقا لمتطلبات سير المرفق العام ان تنقل العاملين بها من وظيفة الى اخرى قد ترى انهم اقدر على ممارسة مسئولياتها ، واذا خلت الاوراق مما ثبت ان نقل المدعى من وظيفته الاولى الى وظيفة وكيل ادارى يشوبه تنزيل لوظيفة المدعى او اساءة الى سمعته فانه والحال كذلك لا يعد هذا النقل جزءا ، كما ان اقتران هذا النقل بالجزاء الواقع على المدعى ليس في ذاته دليلا على ان النقل ينطوى على جزء مقنع تعتمد به العقوبة عن فعل واحد وذلك طالما ان النقل قصد به مصلحة العمل بوضع المدعى فى الوظيفة المناسبة على مدى ما تكشف من التحقيق الذى اجرى معه ، وانه ولئن كانت المحكمة التأديبية قد انتهت فى حكمها المطعون فيه الى عدم اختصاصها بنظر هذا الشق من دعوى الطاعن امامها الا انها وقد اشارت فى اسباب حكمها الى ان النقل فى مثل هذه الحالة يستهدف التصون لمصلحة العمل وليس بعقاب العامل خاصة اذا كانت الوظيفة المنقول اليها لا تقل عن الوظيفة المنقول منها فانه كان يتعين على المحكمة التأديبية تمسكها مع ما وردته فى اسباب حكمها ان تقضى برفض طلب المدعى فى هذا الشق لا ان تحكم بعدم اختصاصها ، ويتعين من ثم تصويب الحكم على هذا الاساس .

المبدأ :

المادة ١٧٢ من دستور ١٩٧١ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المشرع اعاد تنظيم المسألة التأديبية للعاملين في الحكومة والهيئات العامة وشركات القطاع العام على نسق جديد وجعل المحكمة التأديبية مشكلة كلها من قفلة وتختص بالمسألة التأديبية للعاملين الذين يحالون اليها من النيابة الادارية ، وينظر الطعون في الجسزات التأديبية التي توقعها جهات العمل سواء التي عن طريق السلطات الرئاسية مباشرة او عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانوني للتأديب في كل جهة بحسبانها جميعها جزاءات صادرة من سلطة تأديبية الاثر المترتب على ذلك : قرارات مجلس التأديب قرارات تأديبية صادرة من جهات العمل ويجوز للعاملين الذين تصدر ضدهم هذه القرارات الطعن فيها امام المحكمة التأديبية المختصة وليس امام المحكمة الادارية العليا مباشرة .

ملخص الحكم :

ان دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، قد استحدثت بالمادة ١٧٢ منه نصا يقضى بأن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى » . ومفاد ذلك انعقاد الاختصاص دستورا لمحاكم مجلس الدولة بنظر كل من المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية وانفرادها بالقضاء في هذه المنازعات والدعاوى على سبيل التخصيص . وامثالاً لهذا الحكم الدستوري خص المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ المحاكم التأديبية المنشأة طبقاً للمادة السابعة منه . خصها في المادة الخامسة عشر بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التي تقع من العاملين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ، وبالشركات التي تضمن لها الحكومة حداً ادنى من الارباح كما خصها بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة من القانون ذاته ،

وفى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالناء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا . ثم نصت المادة الثانية والعشرين من القانون ذاته على ان احكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا فى الاحوال المبينة فى هذا القانون ، كما اجازت المادة الثالثة والعشرين الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية فى الاحوال التى بنيتها .

ومن حيث ان الاستفادة من النصوص المتقدمة ان المشرع اعاد تنظيم المسألة التأديبية للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة وشركات النقل العام ، على نسق جديد ، جعل المحكمة التأديبية مشكلة كلها من قضاة ، وتختص بالمسألة التأديبية للعاملين الذين يحاولون اليها من النيابة الادارية وبنظر الطعون فى الجزاءات التأديبية التى توقعها جهات العمل المشار اليها على العاملين بها ، سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة ، او عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانونى للتأديب فى كل جهة ، بحسبانها جميعا جزاءات صادرة من سلطة تأديبية . وان احكام هذه المحاكم التأديبية التى تصدر فى الدعاوى او الطعون التأديبية ، يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا من ذوى الشأن الذين حددهم القانون وفى الحالات المبينة به .

ومن حيث انه فى ضوء هذا التنظيم الجديد للتأديب ، تعتبر قرارات مجلس التأديب قرارات تأديبية صادرة من جهات العمل ، ويجوز للعاملين الذى تصدر ضدهم هذه القرارات الطعن فيها امام المحكمة التأديبية المختصة وليس امام المحكمة الادارية العليا مباشرة ، طبقا للبندين التاسع والثالث عشر من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وطبقا للفقرة الاخيرة من المادة الخامسة عشر منه .

(طعن ١٠١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

قرارات مجلس التأديب وان اعتبرت قرارات ادارية صادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائى مما يجوز الطعن فيها امام محكمة القضاء

الادارى الا أن هذه القرارات قرارات صادرة من سلطة تأديبية وبهذه المثابة يكون الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية أساساً ذلك : تخصيص نصوص التأديب لعموم النص الذى ينوط بالقضاء الادارى نظر الطعون فى قرارات هذه الجهات - الأثر المترتب على ذلك : تخرج الطعون فى قرارات مجالس التأديب من عموم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعون فى قرارات اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى وتدخل فى خصوص الطعون فى قرارات السلطات التأديبية التى ناط المشرع بنظرها المحاكم التأديبية - تطبيق لقرار مجلس التأديب لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا فى وظيفة مدرس وربطها آنالى دون مستوى درجات الوظائف العليا - اختصاص المحكمة التأديبية بطنطا بنظر الطعن فى قرار مجلس التأديب .

ملخص الحكم :

ان قرارات مجلس التأديب ، وان اعتبرت قرارات ادارية صادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائى ، مما يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى طبقاً للبند الثامن من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، وطبقاً للمادة الثالثة عشرة منه ، الا أن هذه القرارات قرارات صادرة من سلطة تأديبية ، وبهذه المثابة يكون الطعن فيها أمام المحاكم التأديبية باعتبار تخصيص نصوص التأديب لعموم النص الذى ينوط بالقضاء الادارى نظر الطعون فى قرارات هذه الجهات ومن ثم تخرج الطعون فى قرارات مجالس التأديب من عموم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعون فى قرارات اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى ، وتدخل فى اختصاص الطعون فى قرارات السلطات التأديبية التى ناط المشرع بنظرها المحاكم التأديبية .

ومن حيث أنه لا يؤثر فيما تقدم أن بعض قرارات مجالس التأديب تصدر وفق قواعد المحاكمات التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، كما هو الشأن بالنسبة لمجلس التأديب المشكل طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الجامعات ، فان حرص المشرع على اتباع هذه القواعد فى مجلس التأديب ، إنما قصد به احاطة قرارات هذا المجلس بضمانات تكفل بأبلغ درجات الرشد بالنسبة لفئات من العاملين ، قد

المشرع ما لأوضاعهم وطبيعة أعمالهم من حساسية ودقة ، وتوخى تنظيم مساءلتهم التأديبية مما ينبغي أن يتلاءم مع هذه الأوضاع ، من حيث اطلاق سلطة جهاتهم الادارية فى توقيع كافة الجزاءات التأديبية بما فى ذلك الفصل ، ومن حيث كفالة الضمانات التى تقابل هذه السلطة الواسعة فى تقرير الجزاءات ، وتحد مما تتيحه الجهات الرئاسية الادارية من هيمنة وتضبط ممارسة السلطات بضوابط الحيدة . وليس من شأن مراعاة المشرع لهذه الاعتبارات أن تختلف طبيعة القرار الصادر ، ولا أن يكسب وصف الحكم القضائى .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن من المسلم أن اتباع الاجراءات القضائية أمام اللجان الادارية هو واحد من معيارين للتمييز بين اللجان الادارية الصرف وبين اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى ، وذلك لتحديد ما اذا كان يطمح فى قراراتها أمام القضاء العادى أم أمام القضاء الادارى . وهذا ما حسبه المشرع باعتبار القرارات الصادرة عن اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى قرارات ادارية يكون الطعن فيها أمام جهة القضاء الادارى ، وذلك حسبما نصت القوانين المتتابة لتنظيم مجلس الدولة منذ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى الآن . وبالنسبة لمجالس الاستاديب على وجه الخصوص ، فإن تخصيص الدستور لمجلس الدولة بالقضاء التأديبى ، يستوجب حمل طبيعة هذه المجالس محمل السلطات التأديبية ، واللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى ، توفيقا بين النصوص ورفعها لما عسى أن يثور من تعارض بين النص الدستورى الاسمى ، وبين تأويل للاحكام القانونية الادنى يصبح مجالس التاديب بصيغة القضاء ويحل قراراتها محل الاحكام .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن الاحالة الى قواعد المحاكمة التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، عند المساءلة أمام مجالس التاديب المشكلة فى الجامعات طبقا للمادتين ١٠٩ ، ١٦٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، لا يشمل قواعد الطعن فى الاحكام التى تصدر من المحاكم التأديبية ، بحسبان هذه القواعد وردت تحت عنوان الاجراءات أمام المحاكم

التأديبية في المواد من ٣٤ الى ٤٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وهي خاصة بطريقة الاعلان بالجلسة واستجواب العاملين وسماع الشهود ووسائل الدفاع ، أما قواعد الطعن في الاحكام فقد وردت في المادتين ٢٢ ، ٢٣ من القانون ، فلا تشملها الاحالة ، ويكون الطعن في قرارات مجالس التأديب بالجامعات أمام المحكمة التأديبية المختصة . كما سلف البيان .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه صادر من مجلس التأديب لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا والطاعنان يعملان مدرسين بالجامعة ، وقد نص الجدول رقم (٤) من القانون ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة على أن الربط المالي لوظيفة مدرس هو ٩٦٠ - ١٧٨٨ ، وهو دون مستوى درجات الوظائف العليا الأمر الذي ينعقد به الاختصاص في نظر الطعن المائل طبقا للمادة السابعة من قانون مجلس الدولة للمحكمة التأديبية لمدينة طنطا ، ويتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا نوعيا بنظر الطعن المائل ، والأمر باحالتها الى المحكمة التأديبية لمدينة طنطا ، عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

فلهذه الاسباب . . حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطعن وباحتته الى المحكمة التأديبية لمدينة طنطا .

١ - يراجع تفصيلا في شأن تكييف قرارات مجالس التأديب وقضاء المحكمة الادارية العليا السابق وأسبابه ومبررات العدول عنه الحكم الصادر في الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق الصادر بذات الجلسة والمنشور بهذه المجموعة .

٢ - يراجع أيضا في شأن اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار مجلس تأديب أحد العاملين بالجامعة - الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق الصادر بذات الجلسة والمنشور بهذه المجموعة .

(طعن ١٠١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

المستفاد من استقراء النصوص القانونية الواردة في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة اخضاع العاملين بها لنظام تاديبى لا يختلف فى مجموعه عن النظام التاديبى الذى يخضع له العاملون المدينون بالدولة والعاملون بالتطاع العلم ويكاد ان يتطابق مع النظام التاديبى الذى يخضع له بعض طوائف الموظفون العموميون من العاملين بالجامعات ورجال الشرطة ورجال السلكين الدبلوماسى والقنصل - نتيجة ذلك : اختصاص القضاء التاديبى بمجلس الدولة بالفصل فى المنازعات التاديبية الخاصة بهم ،

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة أن المعاهد الخاصة قد أنشئت وفقا لحكم المادة الثانية منه لتحقيق الحدود الآتية وهى المعاونة فى تحقيق الاهداف التعليمية المقررة لبعض المعاهد الحكومية ، وتسير الدراسة فيها فى هذه الحالة وفقا لخطط ومناهج الدراسة المقررة بالمعاهد الحكومية الماثلة . وتحقيق أهداف خاصة بها طبقا لخطط ومناهج دراسية تقرها وزارة التعليم العالى قبل تنفيذها ، والمشاركة فى تحقيق خطط التنمية ووضع العلم فى خدمتها ، كما قضت المادة الثالثة بخضوع المعاهد العالية الخاصة لاشراف وزارة التعليم العالى ولها حق التفتيش على هذه المعاهد فى الحدود وبالقيد الواردة فى القانون .

ونظم القانون فى الباب الثانى منه اجراءات الترخيص بانشاء المعاهد العالية الخاصة وشرط فى المادة الخاصة منه فى صاحب المعهد العالى الخاص أن يكون من الاشخاص الاعتبارية العامة أو من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو من النقابات أو من الجمعيات المشكلة وفقا

لاحكام القانون المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية أو جنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل ، كما وضع القانون فى الباب الثالث منه النظام الإدارى والمالى للمعاهد المذكورة وذلك كله على وجه يكفل لوزارة التعليم العالى هيئة دقيقة تكاد تكون شاملة سواء فى مرحلة الترخيص بالانشاء أم بالنسبة لنظام الإدارى والمالى لهذه المعاهد بعد قيامها ، وتأكدت هذه الهيئة فيما نصت عليه المادة ٣٠ من خضوع امتحانات النقبـل والامتحانات النهائية للنظم والقواعد التى تقرها وزارة التعليم العالى لكل معهد عال خاص وإن وزارة التعليم العالى تعتمد نتائج الامتحانات النهائية ، كما يمنح الطلاب الذين يتمون دراستهم فى المعهد بتجاح بكالوريوس أو ليسانس أو دبلوم أو درجة علمية أخرى على حسب الأحوال وتعتمد هذه الشهادات من وزير التعليم العالى من دواعى هذه الهيئة كذلك التنظيم الذى شهدته المواد من ٣٧ وما بعدها الى المادة ٤٤ فى شأن تأديب أعضاء هيئات التدريس بالمعهد والعاملين الميعنين بهذه المعاهد فقد حددت المادة ٣٨ العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها عليهم ، وأعطت لمدير المعهد توقيع عقوبة الانذار بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس والعاملين الميعنين بالمعهد أو توقيع عقوبة الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز ١٥ يوما ولمرتبة على الأكثر فى السنة بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس ، وقضت المادة ٣٩ بأن العقوبات الأخرى لا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب ، ونظم القانون مجالس التأديب على غرار نظام مجالس التأديب بالجامعات تقضى فى المادة ٤٠ منه بأن يشكل مجلس التأديب الابتدائى لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالمعهد من اثنين أعضاء مجلس إدارة المعهد يختارهما المجلس وعضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة من درجة نائب على الأقل ، كما نص فى المادة ٤٢ منه على أن يشكل مجلس التأديب الاستثنائى برئاسة رئيس إدارة الفتوى المختص بمجلس الدولة هذا كما أخضع القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر على ما نصت عليه المادة ٤٣ منه أمر وقف العاملين فى المعاهد العالية الخاصة عن العمل احتياطيا لاحكام تكاد أن تتطابق مع تلك المنصوص عليها فى نظم العاملين المدنيين بالدولة وبالقطاع العام فنصت على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الوقف على

ثلاثة أشهر الاجمافقة مجلس التأديب الابتدائي وأن يترتب على وقف العامل وقف نصف مرتبه وأوجبت عرض الأمر على مجلس التأديب الابتدائي فور التقرير صرف أو عدم صرف النصف الموقوف من المرتب فإذا لم يعرض عليه خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف المرتب كاملاً حتى يقرر المجلس ما يتبع في شأن نصف المرتب الموقوف ، وأضافت هذه المادة بأنه إذا برى العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه فإن عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن المرتب الموقوف صرفه .

ومن حيث أن الاستفادة من استقرار النصوص السابقة على هدى باقى أحكام قانون المعاهد المالية الخاصة آنف الذكر ومذكرته الايضاحية أن المشرع ارتأى لاعتبارات تتصل بحسن سير العمل في هذه المعاهد الخاصة وتحقيق الغرض المأمول من انشائها اخضاع العاملين بها لنظام تأديبي لا يختلف في مجموعه عن النظام التأديبي الذي يخضع له العاملون المدنيون بالدولة العاملون بالقطاع العام ويكاد أن يتطابق مع النظام التأديبي الذي يخضع له بعض طوائف الموظفين العموميين مثل العاملين بالجامعات ورجال الشرطة ورجال السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين يختص القضاء التأديبي بمجلس الدولة بالفصل دون غيره في المنازعات التأديبية الخاصة بهم نزولاً على حكم البندين التاسع والثالث عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتنظيم تأديب العاملين بالمعاهد المالية الخاصة على هذا النحو يستتبع لزوماً خضوعهم لذات النظام القضائي الذي يخضع له الموظفون العموميون العاملون بالقطاع العام ويساند هذا النظر ما ذهب إليه المشرع في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة آنف الذكر من أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتعديدها قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعاً وثالث عشر من المادة العاشرة سالفة الذكر لأنه

طالما أن العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية يخضعون لقضاء المحاكم التأديبية الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية يخضعون لقضاء المحاكم التأديبية تأديبا وطعنا على النحو السالف بالرغم مما قد يكون هناك من تنافر بين نظمهم التأديبية وتلك التي تسرى في شأن الموظفين العموميين والعاملين بالقطاع العام فإن خضوعهم لقضاء المحاكم التأديبية يكون واجب والزم اذا ما رأى المشرع نفسه اخضاعهم لنظام تأديبي يتماثل مع بعض نظم التأديب الخاصة بالموظفين العموميين خاصة وان اكمال بنيان هذا النظام لا يتأتى الا بخضوع افراده لذات النظام القضائي التأديبي الذي يسرى في شأن الموظفين العموميين والعاملين بالقطاع العام فيحتكم الجميع لاجراءات ولبادئ قانونية موحدة يتوجها وحده النظام التأديبي الذي يخضعون له .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد جاءت نصوصه تنظيما وتفصيلا لما قرره المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة حيث نصت على أن مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ، وان لاويتها هذه كما تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي فانها تتناول الطعن في أى جزاء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا تقتصر على الفصل في الجزاءات بل يتناول غيرها من الطلبات الفرعية أو المرتبطة به لاستنادها الى أساس قانوني واحد يربط بينهم .

ومن حيث أنه متى استبان ما سلف وكان موضوع القرار المطعون فيه وقفا احتياطيا عن العمل وبسبب تأديبي مرده الى الاتهام الذي وجهه المعهد العالي للمخدمة الاجتماعية للمدعى فان الاختصاص بالفصل فيه ينعقد للمحكمة التأديبية دون غيرها باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب على الوجه الذي سلف ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فيما

قضى به من عدم اختصاصه بنظر الدعوى قد خالف صحيح حكم القانون ويتمين الحكم بالفائه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للمعاملين بوزارة التربية والتعليم للفصل فى موضوعها .

(طعن ٧٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/١/١٩٨١)

قاعمة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

القرارات الصادرة من مجالس التأديب المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - هي قرارات تصدر وفق قواعد المحكمة التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة - ليس من شأن تلك القواعد والاجراءات تغيير الطبيعة الادارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب بالجامعات ولا يجعلها قرارات قضائية تماثل الأحكام التى تصدر عن المحاكم والجهات القضائية - أساس ذلك : صدور هذه القرارات وفقا لاجراءات المحاكم التأديبية أمر افتضته الرغبة فى احاطة قرارات هذه المجالس بالضمانات الاساسية المتبعة فى المحاكمات التأديبية باعتبارها لجان ادارية ذات اختصاص قضائى - القرارات الصادرة عن اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى هي قرارات ادارية مثال - الطعن فى قرار مجلس التأديب الخاص باحد العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس بجامعة اسبوط ومن غير مستوى الإدارة العليا يكون الاختصاص بنظره أمام المحكمة التأديبية بأسبوط .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا كان قد جرى على الحكم باختصاصها بنظر ما يقدم اليها من طعون فى قرارات مجالس التأديب التى لا تخضع لتصديق من جهات ادارية عليا ، وقام هذا القضاء على أن قرارات مجالس التأديب وان كانت فى حقيقتها قرارات ادارية صادرة من لجان ادارية الا أنها أشبه ما تكون بأحكام المحاكم التأديبية التى تختص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن فيها طبقا للمادة الخامسة عشر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة ، وان هذا النظر يجد

سندده القانونى فى أن قرارات مجالس التأديب تماثل الأحكام التأديبية من حيث أنها جميعها تتضمن جزاءات تأديبية فى مؤاخذات مسلكية تنشأ فى حق العاملين الصادرة فى شأنهم مراكز قانونية جديدة كما كانت لتتشأ من غيرها كما يجد سندده من حيث الملاسة التشريعية فى تقريب نظام التأديب الذى كان معمولاً به فى الإقليم السورى أبان الوحدة ، الى نظام التأديب المعمول به فى مصر المستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، وفى اختصار مراحل التأديب حرصاً على سرعة الفصل فى المخالفات التأديبية وحرصاً على سير الجهه فى الحكومى ، وفى توحيد جهة التعقيب النهائى على الجزاءات التأديبية فى المحكمة الادارية العليا حتى تكون كلمتها القول الفصل فى تأصيل أحكام القانون الإدارى وتنسيق مبادئه .

ومن حيث انه بعد أن انصصمت الوحدة السياسية بين مصر وسوريا ، وألفت مجالس التأديب الابتدائية والاستئنافية التى كانت تختص بالمحاكمة التأديبية للموظفين طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة وحلت محلها فى هذا الاختصاص المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن أعادة تنظيم النيابة الادارية ، ومن بعدد المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ولم يبق خاضعاً لنظام المساءلة أمام مجالس التأديب سوى عدد قليل من الجهات الادارية التى تنظم شئونها قوانين خاصة ، وكثير من هذه المجالس أصبح من درجة واحدة ، لم تعد ثمة مبررات واقعية أو قانونية لقضاء المحكمة السابق فى هذا الشأن ، وبالإضافة الى ذلك فإن دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ قد استحدث فى المادة ١٧٢ منه نصاً يقضى بأن (مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة . ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى) وتطبيقاً لهذا النص الجديد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة متضمنة النصصوص الآتية :

المادة ٢ - تتكون المحاكم التأديبية من ١ - المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم ٢ - المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن يعادلهم ، ويكون لهذه المحاكم الخ .

المادة ١٦ - تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

اولا :

ثانيا :

ثالثا :

رابعا :

خامسا :

سادسا :

سابعا :

ثامنا : الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائي فيما عدا الخ

تاسعا : الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

عاشرا :

حادى عشر :

ثاني عشر : الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

ثالث عشر : الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

رابع عشر :

ويشترط في طلبات الخ

المادة ١٥ - تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقح من :

أولا : العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التى تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح .

ثانيا : أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

ثالثا : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدها قرار رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .
كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة .

المادة ٢٢ - أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطاعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحوال المبينة فى هذا القانون .

ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية . وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب من العامل المفصول أن يقيم الطعن فى حالات الفصل من الوظيفة .

المادة ٢٣ - يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الأحوال الآتية :

(١) . . . (٢) . . . (٣) . . . ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن فى تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ

صدور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال التى يوجب عليه القانون فيها
الظن فى الحكم . اما الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى
الظنون الخ .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص المتقدمة أن المشرع أعاد تنظيم
المساءلة التأديبية للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة
وشركات القطاع العام ، وذلك على نسق جديد ، جعل المحكمة التأديبية ،
مشكلة كلها من قضاء ، تختص بالمساءلة التأديبية للعاملين الذين يحالون
اليها من النيابة الادارية ، كما تختص بالظنون فى الجزاءات التأديبية التى
توقعها جهات العمل المشار اليها على العاملين بها سواء عن طريق السلطة
الرئاسية مباشرة أو عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانونى للتأديب
فى كل جهة بحسبانها جميعها جزاءات صادرة عن سلطة تأديبية ، واحكام
المحاكم التأديبية التى تصدر فى الدعاوى أو الظنون التأديبية يجوز الظن
فيها أمام المحكمة الادارية العليا من ذوى الشأن الذين حددهم للقانون وفى
الحالات المبينة به .

ومن حيث أنه فى ضوء التنظيم الجديد للتأديب المشار اليه ، تعتبر
قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات العمل ، يجوز
للعاملين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الظن فيها أمام المحكمة
التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الادارية العليا وذلك طبقا لنصوص
الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ ، والبندين تاسعا وثالث عشر من المادة ١٠ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة السالف الاشارة اليها ،
ويجدر بالملاحظة أن قرارات مجالس التأديب وان كانت تعتبر من القرارات
الإدارية الصادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائى ، التى يجوز
الظن فيها أمام محكمة القضاء الادارى طبقا للمادة العاشرة البند ثانيا والمادة
الثالثة عشر من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، الا أن هذه القرارات
صادرة من سلطة تأديبية ، وبهذه الصفة يكون الظن فيها أمام المحكمة
التأديبية طبقا للنصوص المشار اليها وطبقا للقاعدة العامة فى تفسير
القوانين التى تقضى بأن النص الخاص يقيد النص العام ، ولذا ففى تخرج

تبعا لذلك عن اختصاص محكمة القضاء الإدارى التى خصها قانون مجلس الدولة بالمسائل المنصوص عليها فى المادة العاشرة منه عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية .

ولا يغير مما تقدم أن بعض قرارات مجالس التأديب تصدر وفق قواعد المحكمة التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة كما هو الشأن بالنسبة لمجالس التأديب المشكلة وفق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، فهذا ليس من شأنه تغيير الطبيعة الإدارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ، ولا يجعلها قرارات قضائية تماثل الأحكام التى تصدر عن المحاكم والجهات القضائية لأن صدور هذه القرارات وفق قواعد المحاكمة التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة أمر اقتضته الرغبة فى احاطة قرارات هذه المجالس بالضمانات الأساسية المتبعة فى المحاكمات التأديبية باعتبارها لجانا إدارية ذات اختصاص قضائى ، ومن المسلمات أن اتباع الإجراءات القضائية أمام اللجان الإدارية هو أحد معيارين للتمييز بين اللجان الإدارية البحتة وبين اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائى بقصد تحديد ما إذا كان يطن فى قراراتها أمام القضاء العادى أو القضاء الإدارى وقد حسم المشرع هذا الموضوع باعتبار القرارات الصادرة عن اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائى قرارات إدارية يجوز الطعن فيها أمام جهة القضاء الإدارى وذلك فى القوانين المنظمة لمجلس الدولة منذ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى الآن .

يضاف الى ذلك أن الاحالة الى قواعد المحاكمة التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة عند المحاكمة أمام مجالس التأديب المشكلة فى الجامعات طبقا للمادتين ١٠٩ و ١٦٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، ولا تشمل قواعد الطعن فى الأحكام التى تصدر من المحاكم التأديبية لأن هذه القواعد وردت تحت عنوان الإجراءات أمام المحاكم التأديبية فى المواد من ٣٤ الى ٤٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وهى خاصة بطريقة الاعلان بالجلسة واستجواب العاملين وسماع الشهود ووسائل الدفاع ، أما قواعد الطعن فى الأحكام فقد وردت فى

المادتين ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ولذا فلا تشملها الاحالة ويكون الطعن فى قرارات مجالس التأديب بالجامعات أمام المحكمة التأديبية المختصة كما سلف البيان .

ومن حيث أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه خاص بأحد العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط ومن غير مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم ، فمن ثم يكون الاختصاص بنظره للمحكمة التأديبية بأسيوط الخاصة بالعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن يعادلهم ، وذلك طبقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة المشار اليه وقرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٣ الخاص بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة أسيوط ، وتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا نوعيا بنظر الطعن المائلين والأمر بإحالتها الى المحكمة التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث بأسيوط عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

طعننى ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق ، ٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٣)

الفصل الخامس : مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٤٤٦)

المسألة :

القانون هو الأداة التى انشأت مجلس الدولة وحددت اختصاصه ، وهو الأداة التى توسع أو تضيق هذا الاختصاص - المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ تعتبر معدلة لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات انما تقرر حكما جديدا يعدل من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وذلك بحذف نظر عنه الدعاوى من اختصاصه . ومن المعلوم

أن هذا الاختصاص يحدده القانون سواء بالزيادة أو النقصان ، فالقانون هو الاداة التى أنشأته كهيئة وحددت اختصاصه ، وهو الاداة التى قد تقيد تنظيمه وتوسع من اختصاصه أو تضيقه .
(طعن لسنة ق - جلسة / / ١٩)

تطبيق ؟

أصبحت المادة ١٧٢ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » . وبذلك أضفى القانون الذى قد يصدر بالتطبيق من اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الادارية أو فى الدعاوى التأديبية مشوباً بعيب مخالفة الدستور . وهو الامر الذى لم يكن كذلك من قبل .

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

البحث فى مسألة الاختصاص سابق على البحث فى شكل الدعوى .

ملخص الحكم :

ان البحث فى الاختصاص والفصل فيه يلزم أن يكون سابقاً على البحث فى شكل الدعوى .

(طعن ١٣٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

الدفع بعدم الاختصاص للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ، وفى اية حالة كانت عليها الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم الاختصاص من الدفوع التي تثار في اية حالة كانت عليها الدعوى بل وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث في تحديد ولايتها فان ثبت لها عدم وجودها ، لها أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها .

(طعن ٦٤٥ لسنة ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢١)

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

الإحالة لوحدة الموضوع أو للاتباط بين دعوتين - جوازها بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضاء واحدة - إحالة الدعوى من جهة قضائية الى جهة قضائية أخرى للاختصاص - لا تجوز بغير نص تشريعي .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه - اذ قضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر الدعوى ، وبإحالتها الى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض للاختصاص - يكون قد أصاب الحسب في شقه الذي انتهى فيه الى عدم اختصاص مجلس الدولة واختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بها ، الا انه قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه بإحالة الدعوى الى تلك الهيئة ما دامت قد رفعت بعد العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية الذي قضى في مادته التسعين باختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها ، بالفصل في منازعات رجال القضاء والنيابة ومن في حكمهم على الوجه المبين فيها ، فيكون الدعي هو الذي أخطأ في رفع دعواه أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بمعد ان صار الاختصاص مقبوعاً لملك الهيئة وحدها منذ نفاذ ذلك القانون فلا مناص من الحكم بعدم الاختصاص مع الزام المدعي بمصروفات دعواه

دون إحالة الدعوى الى تلك الهيئة المذكورة ، اذ الاحالة لوحدة الموضوع أو للارتباط بين دعوتين طبقا للاصول العامة لا تجوز الا بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضاء واحدة ، ومن هنا يبين وجه الخطأ فى تاويل القانون وتطبيقه فيما وقر فى رُوع المحكمة من أن « إعادة توزيع الولاية بين جهات القضاء المختلفة فى الاقليم الشمالى تجعل من باب اللزوم افتراض وجود قاعدة تسمح بالاحالة عند تطبيق التشريعات الجديدة » ، اذ لا محل قانونا لمثل هذا الافتراض بغير نص صريح ، وهو ما قد يحدث عند اصدار تشريعات تغير توزيع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة ، وبالنسبة الى قضايا تكون مرفوعة فعلا ، ويكون من مقتضى التشريع الجديد أن تصبح تلك القضايا من اختصاص جهة قضاء غير تلك التى رفعت امامها أصلا ، فيعالج التشريع هذا الامر بحكم انتقالى ييسر بدوجبه نقل الدعاوى المذكورة الى الجهة القضائية الجديدة التى أصبحت مختصة ، دون أن يكلف ذوى الشأن رفع دعاوى جديدة باجراءات ومصروفات أخرى ، لأنهم كانوا قد رفعوا تلك الدعاوى أمام المحكمة المختصة . ومثال ذلك ما نص عليه قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى مادته التاسعة اذ أمر بإحالة الدعاوى الاستئنافية المنظورة أمام محاكم الاستئناف فى الاقليم الشمالى ، والداخلية فى اختصاص المحاكم الابتدائية بصفتها الاستئنافية الى هذه المحاكم بحسب الحال على النحو الذى فصله بتلك النصوص الصريحة ، كما أمر بغير ذلك من الاحالات التى ما كانت تجوز طبقا للاصول العامة على اعتبار انها بينه محاكم من درجات مختلفة الا بمثل هذه النصوص التشريعية الخاصة التى تصالج دورا انتقاليا .

ومثال ذلك أيضا ما نص عليه قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى مادته الثانية من أن (جميع القضايا المنظورة أمام المحكمة العليا بدمشق والتي أصبحت بموجب هذا القانون من اختصاص محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية تحال بحالتها وبدون رسوم الى المحكمة المختصة) . وقد تكون تلك المحكمة أما المحكمة الادارية أو محكمة القضاء الادارى بحسب الاحوال على ما فى ذلك من اختلاف الدرجة فى التدرج القضائى .

الى غير ذلك من النصوص التشريعية الصريحة التي تصدر كما سلف
البيان لتعالج دورا انتقاليا اصبح لايد من علاجه بمثل تلك النصوص
حتى لا يتكبد ذوو الشأن رفع دعاوى جديدة بمصروفات جديدة وهم
لا دخل لهم فى تغيير الاوضاع حسبما أنتهت اليه التشريعات الجديدة .

(طعون ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ لسنة
٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

تعليق :

أصبحت المادة ١١٠ من قانون المرافعات توجب « على المحكمة اذا قضت
بعدم اختصاصها أن تامر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ،
ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية » وتلتزم المحكمة المحال اليها
الدعوى بنظرها . »

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ :

صدور قانون جديد بالفا. ولاية القضاء الادارى فى نوع من المنازعات -
سريانه على المنازعات التى لم يخلص فيها ما دام لم يقفل فيها باب المرافعة
قبل العمل به - اساس ذلك من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من قانون المرافعات قد رددت فى صدرها اصلا
مسئلا وهو أن نصوص قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم
يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به
ثم أخرجت تلك المادة من هذا النطاق الاستثناءات التى نصت عليها فى
فقراتها الثلاثة بالقىود والشروط التى ذكرتها للحكمة التشريعية التى
كشفت عنها المذكرة الايضاحية من ذلك ما أشارت اليه الفقرة الأولى من
أن القوانين المدلة للاختصاص لا تسرى بأثرها الفورى متى كان تاريخ
العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى المنظورة . . وترتيباً على

ما تقدم اذا جاء القانون الجديد ملغيا ولاية القضاء الادارى فى نوع من المنازعات فانه يسرى على المنازعات التى لم يفصل فيها ما دام لم يقفل فيها باب المرافعات قبل العمل به لأن هذه الحالة تخضع صراحة لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات .

(طعن ١٥٥٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان - الوضع بالنسبة للقوانين المعدلة للاختصاص ، وتلك المنظمة لطرق الطعن فى الاحكام - تعريف كل منهما ووجه الفرق بينهما .

ملخص الحكم :

ان المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص - فى حكم الفقرة (١) من المادة الأولى من قانون المرافعات - القوانين التى تغير الولاية القضائية أو الاختصاص النوعى أو المحل ، دون أن تلغى محكمة أو تزيل جهة قضاء ، والا لحدث هذا الالفاء أثره حتما بمجرد نفاذ القانون الذى صدر ، وتنتقل الدعاوى التى كانت قائمة أمام المحكمة الملغاة الى جهة القضاء التى عينها ما لم ينص على غير ذلك . أما القوانين المنظمة لطرق الطعن فهى تلك التى تلغى طريق طعن كان موجودا وقت صدور الحكم وأصبح للمحكوم عليه بصدوره الحق فى سلوكه ، أو وجدت طريق طعن لم يكن موجودا قبل صدور الحكم الذى حصل عليه المحكوم له غير قابل لهذا النوع من طعن ، أى بالنسبة الى أحكامها يجعلها القانون الجديد قابلة لطريق طعن جديد يفتحه أو يحرمها من طريق طعن موجود يسده ، وغنى عن البيان أن أعمال الفقرة الثالثة يفترض بقاء الاختصاص لجهة القضاء للفصل فى النزاع ، أما اذا امتنع ذلك عليها بأن أصبحت معزولة عن نظره بخلافه ممنوعة من سماعه ، على وفق الفقرة الأولى ، وجب تطبيق هذه الفقرة ، نرولا على حكم الشارع فى منع أية هيئة قضائية من انتصدي لنظر مثل هذا النزاع

أيا كان مثاره أو مرحلته في درجات التقاضى ، ما دام القانون المعدل للاختصاص القاضى بمنع جميع جهات القضاء من نظره برمته قد أصبح معمولا به قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى .

(طعن ١٦١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١)

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ :

القانون المعدل للاختصاص يسرى على الدعاوى المنظورة التى لم يقفل باب المرافعة فيها ما لم يتضمن حكما خاصا ، اما صراحة او ضمنا ، يشير الى عدم سريانه على تلك الدعاوى .

ملخص الحكم :

لئن كان الأصل - طبقا للفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية - ان القوانين المعدلة للاختصاص تسرى على الدعاوى المنظورة ما دام لم يقفل باب المرافعة فيها ، الا ان هذه القوانين قد تتضمن حكما خاصا ، اما صراحة أو ضمنا ، يتخصص به هذا الاثر ، وعندئذ يجب النزول عليه : كما لو نقل الاختصاص بالنسبة الى دعاوى معينة من جهة الى أخرى ولكن قضى فى الوقت ذاته أن تستمر الجهة الاولى فى نظر الدعاوى التى كانت منظورة لديها حتى يتم الفصل فيها ، فيتخصص الحكم المعدل للاختصاص - والحالة هذه - بالدعاوى الجديدة التى ترفع أمام الجهة الأخيرة بعد نفاذ القانون الجديد ، أو كما لو استحدث القانون تنظيمًا جديدًا للقرارات الادارية يكفل لذوى الشأن بمقتضاه ضمانات معينة أمام السلطات الادارية واستغنى بهذه الضمانات عن تعقيب السلطات القضائية ، وكان ظاهرا أن قصد الشارع هو ألا يسرى الفاء هذا التعقيب الا بالنسبة لما يصدر من قرارات فى ظل التنظيم الجديد بضماناته التى كفلها ، فعندئذ يسرى القانون الجديد المعدل للاختصاص بالنسبة للقرارات الجديدة دون القرارات السابقة على نفاذه . ما دام الشارع قد خصص أثر القانون

الجديد على هذا النحو ، إذ أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة ، وهو ذات الاصل الدستوري المسلم من أن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويحدد نطاق ولايتها ويوزع الاختصاص بينها بالشروط والاورضاع والقيود التى يقررها .

(طعن ٨٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢)

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

« دعوى الالغاء » و « الدعوى التأديبية » الفرق بينهما - لا يجوز للمحكمة التأديبية أثناء نظر دعوى الالغاء أن تتصلبى لدعوى تأديبية ما لم تكن قد اتصلت بها بالإجراءات التى حددها القانون .

ملخص الحكم :

ان ولاية المحاكم التأديبية كما حددها قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تشمل اختصاص التأديب المبتدأ واختصاص الغاء القرارات التأديبية وقد عين القانون نطاق كل منهما وحدد لكل من الدعويين إجراءات خاصة لرفعها ونظرها أمام المحكمة التأديبية فالدعوى للتأديبية المبتدأة وهى التى تمارس فيها المحكمة ولاية المقتضيات تقام طبقا للمادة ٣٤ من النيابة الادارية بإيحاء أوراق التحقيق وقسمات الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ويجب أن يتضمن القرار المذكور بيان أسماء العاملين وفئاتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق أما دعوى الالغاء وهى التى تمارس فيها المحكمة ولاية الغاء القرارات التأديبية فتقام بعريضة يودعها صاحب الشأن قلم كتاب المحكمة فى المواعيد وبالإجراءات التى حددها القانون ويحدد فيها طلباته بالغاء القرار المطعون فيه ويضمنها البيانات التى يتطلبها القانون . ومن ثم فانه لا يجوز طبقا لهذا النظام القضائى المحدد لكل من الدعويين أن تنظر المحكمة فى دعوى تأديبية ما لم تكن قد اتصلت بهما بالإجراءات التى حددها القانون على النحو السالف البيان وذلك لأن كلا من الدعوى التأديبية ودعوى الغاء القرار التأديبى تستقل عن الأخرى فى طبيعتهما وفى ولاية المحكمة عليها وفى إجراءات إقامتها ونظرها .

ومن حيث أنه لا كان ذلك وكانت المحكمة التأديبية وهي بصدد نظر الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ٦ القضائية التي حدد فيها المدعى طلباته بالفاء قرارين تأديبيين بنيا على تقديمه شكوى كيدية قد تصدت للفصل في مخالفات منسوبة الى المدعى ولا علاقة لها بالاسباب التي بنى عليها القرارات المطعون فيها ، بل وكان التحقيق فيها رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ كهرباء لا يزال جاريا أمام النيابة الادارية ، فان فصلها في هذه المخالفات وقضاءها فيها بالبراءة دون ان تكون الدعوى التأديبية المبتدأة قد أقيمت عنها طبقا للاجراءات سالفة الذكر ، يكون قد وقع مخالفا للقانون ، من ثم يتعين إلغاء قضاء الحكم في هذه الخصوصية .

(طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٤٥٤)

المطلب :

تقديم طلب التماس إعادة النظر في انحكم الصادر من المحكمة التأديبية - القضاء برفض الطلب على أساس أن الالتماس ينصب على حكم دائرة فحص الطعون بعد تحويله لطلبات الملتمس يتعين الحكم برفضه .

ملخص الحكم :

ان الملتمس قد حدد طلباته في التماس إعادة النظر المقدم منه الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية بطلب إعادة النظر في الحكم الصادر بفصله من المحكمة المذكورة بجلسته ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١ في الدعوى رقم ٥١ لسنة ٢ القضائية ، وقد تمسك الملتمس بهذا الطلب في جلسة المرافعة المنعقدة في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ فمن ثم ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يحور طلبات الملتمس بما مؤداه أن الالتماس ينصب على حكم دائرة فحص الطعون الصادر في الطعن رقم ٣٥ لسنة ٨ القضائية ، وكان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل في الالتماس بوصفه أنه مقدم عن حكم صادر منها ويكون الحكم المطعون فيه بذلك

قد خالف القانون مما يتعين معه القضاء بالفائه ، وباختصاص ، المحكمة
التأديبية بالاسكندرية بنظر الالتماس وبإعادته اليها للفصل فيه وفق
القانون .

(طعن ١٣٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبدأ :

الطعن في قرار نقل مدير عام لانتوائه على جزء مقنع أمام محكمة
القضاء الإداري وصور حكمها بعدم القبول لرفعه بعد الميعاد - الطعن في
حكم محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا - الطعن في ذات
القرار أمام المحكمة التأديبية العليا وصور حكمها بعدم الاختصاص -
والطعن في حكم المحكمة التأديبية العليا أمام المحكمة الإدارية العليا وقضائها
بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية العليا بنظر الدعوى
وإعادتها اليها للفصل فيها - امتثالا لقضاء المحكمة الإدارية العليا باختصاص
المحكمة التأديبية العليا ولحجية هذا الحكم انتهائي الصادر بتحديد الاختصاص
في ذات الموضوع الذي صدر بشأنه حكم محكمة القضاء الإداري مثار الطعن
المائل والقائم بين ذات الأطراف وبذات السبب يتعين على المحكمة الإدارية
العليا أن تقضى بالغاء حكم محكمة القضاء الإداري وإن تحيل الدعوى الى
المحكمة التأديبية العليا لنظرها .

ملخص الحكم :

ان واقعة الطعن - حسبما يستفاد من الاوراق - تحصل في ان السيد
..... رفع دعواه رقم ١٢٨٥ لسنة ٣٣ ق أمام محكمة القضاء الإداري
طالباً بالحكم بوقف تنفيذ والغاء القرار رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٧ من وزير
الاسكان والتعمير في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٧٧ يندبه بالامانة الفنية كقطاع
التشييد ، وما يترتب على ذلك من الآثار وفروق مالية . وشرح دعواه أنه
كان يشغل وظيفة مديري عام الشؤون المالية لشركة الواذى الجديد العامة
للمقاولات ، بدرجة وكيل وزارة ، وأنه نقل الى قطاع التشييد نقلا ينطوي
على جزء مقنع . وقضت محكمة القضاء الإداري بعدم قبول الدعوى بشقيها

لرفعها في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩ بعد فوات ميعاد اقامتها من تاريخ التظلم من القرار المطعون فيه في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٧ . واستند تقرير الطعن الى أن الحكم المطعون فيه أغفل مبادرة المدعى الى التظلم من القرار المطعون فيه في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٧ ، ثم أقام دعواه أمام المحكمة التأديبية العليا التي قضت بعدم اختصاصها . بنظر الدعوى ، وأنه طعن في حكمها بالطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٤ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أنه تظهر للمحكمة من مطالعة حكم المحكمة الادارية العليا (الدائرة الرابعة) الصادر بجلسته ٥ من يونية سنة ١٩٨٢ في الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٤ القضائية ، يبين ان كان الطاعن قد أقام الدعوى رقم ٤ لسنة ١١ القضائية أمام المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا بالقاهرة طالبا الفاء ذات القرار محل النزاع في الطعن المائل . وكانت قضت المحكمة التأديبية في تلك الدعوى بجلسته ٤ من مارس سنة ١٩٧٨ بعدم اختصاصها بنظرها . وقضت المحكمة الادارية العليا في ذلك الطعن بالفاء الحكم المطعون فيه أمامها وباختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا بالقاهرة بنظر الدعوى واعادتها إليها للفصل فيها .

ومن حيث أنه امتثالا للقضاء الذي قضت به المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٤ القضائية ، باختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا بنظر الدعوى المقامة بطلب الفاء قرار وزير الاسكان رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٧ . وامتثالا لجمعية هذا الحكم النهائي الصادر بتحديد الاختصاص في ذات الموضوع المؤدى صدر بشأنه حكم محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ١٢٨٥ لسنة ٣٣ القضائية المطعون فيه بهذا الطعن المائل والقائم بين ذات الاطراف وبذات السبب فقد تعين على هذه المحكمة ان تقضى بالفاء حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه والصادر في الدعوى رقم ٣٨٥ لسنة ٣٣ القضائية ، وأن تحيل هذه الدعوى الى المحكمة التأديبية لمستوى الادارية العليا لنظرها .

فهذه الأسباب ٠٠ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع
بالغاء الحكم المطعون فيه وباحالة الدعوى الى المحكمة التأديبية لمستوى الادارة
العليا بالقاهرة للاختصاص لنظرها بجلسته الخامس من مايو ١٩٨٤ .
(طعن ٣٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

تعليقات :

**الفاء موانع التقاضى ورسوم مجلس الدولة كقاضى طبيعى للمنازعات
الادارية :**

بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٧٢ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بالغاء
موانع التقاضى فى بعض القوانين ونص فى مادته على أن تلغى كافة
صور موانع التقاضى الواردة فى نصوص القوانين الآتى بيانها :

(أولا) فى قوانين اصلاح الزراعى :

١ - الفقرة الرابعة من المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى المضافة بالقرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة
١٩٥٩ .

٢ - الفقرة الاخيرة من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ .

٣ - الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة والعشرين من المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى .

٤ - الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرر (١) من المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

٥ - الفقرة الاخيرة من المادة ٤ من القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٦٣ بتعديل بعض احكام قانون اصلاح الزراعى .

٦ - المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان
الفصل فى المنازعات الزراعية .

(ثانيا) فى بعض التشريعات الزراعية الاخرى :

١ - الفقرة الرابعة من المادة ١٢ من القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٥ فى
شان مراقبة اصناف القطن ورتبه .

٢ - الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق التأمين على الماشية .

(ثالثا) فى قوانين الضرائب :

١ - المادة الثامنة من الرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الاراضى الزراعية .

٢ - المادة ١٨ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان .

٣ - المادة السادسة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الاراضى الزراعية .

٤ - الفقرة الثانية من المادة ٢٤ (رابعا) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية المعدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

(رابعا) فى قوانين الرسوم القضائية :

١ - الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ٧٥ فقرة ثانيا من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية فى المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ٦٤ فقرة ثانية من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية المعدلة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ .

٣ - الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٧ فى شأن الرسوم امام المحاكم الحسبية المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ .

(خامسا) فى قانون تنظيم الجامعات :

١ - المادة ١٦ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات .

(سادسا) فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .

١ - الفقرة الثالثة من المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل .

٢ - المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التامينات الاجتماعية .

(سابعا) في القوانين الخاصة ببعض العاملين في الدولة :

المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقتنصل المعدلة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ .

(ثامنا) في قانون اعانة المصابين باضرار الحرب :

المادة التاسعة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للامعمال الحربية .

وقد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وعمل به من تاريخ نشره في ١٩٧٢/٦/٨ .

كما نص دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ في المادة ٦٨ منه على ان « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا » . ويحظر النص فى القوانين على تحصيل اى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » .

وقد استقرت احكام المحكمة الدستورية العليا على انه يظهر من هذا النص ان الدستور لم يقف عند حد تقرير التقاضى للناس ككافة كمبدأ دستورى اصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصيل اى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم انه يدخل فى عميم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد رد النص المشار اليه ما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين حولتهم

حفاظا لا تقوم ولا تؤثر ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد المدون عليها .

القضية رقم ٧ لسنة ٢ ق دستورية جلسة ١٩٨٣/٣/٢١
والقضية رقم ١٦ لسنة ١ق دستورية جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠
والقضية رقم ٥ لسنة ١ق تنازع جلسة ١٩٨٣/١٢/٣ وغير ذلك .
وبهذا النص الدستوري اتضح عهد جديد في تاريخ القانون الادارى المصرى ، وذلك جنبا الى جنب ونص المادة ١٧٢ من الدستور التي نصت على ان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى »

وبذلك صارت « المنازعة الادارية و « الدعوى التأديبية » هى الميادين العام لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، ولم يعد ذلك القضاء مقيدا بنص القانون كما دأبت المحكمة الادارية العليا على القول فى ظل قوانين مجلس الدولة المتعاقبة .

وعندما صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص فى مادته العاشرة بعد ان رصدت تعدادا طويلا لمنازعات ادارية معروفة يمكن اعتبارها واردة على سبيل المثال او على سبيل التاكيد والايضاح - نص على ان « تختص بمحاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى ... مسائل المنازعات الادارية » كما نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على انه « فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص خاص »

ومنذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والمرع يتبع اسلوب تحديد اختصاص مجلس الدولة كهيئة قضاء ادارى بالنص . وظل اختصاص مجلس الدولة رهينا بهذا التحديد التشريعى . وذلك باعتباره جهة قضائية استثنائية وقد مضت تتراكم على غاتق المجلس القوانين

التي لا تجيز الطعن في بعض مما يختص به أصلاً . وتقبلت المحكمة الإدارية العليا منذ انشائها هذا الوضع بمقولة . ان اختصاص المجلس وليد النص . وظل قضاؤها - والمحاكم الاخرى التابعة لمجلس الدولة من بعدها - ثابتاً على ذلك رغم ما اثير حول هذه النصوص من اعتراض وتوكيد عدم دستورتها لانها تقضى على الحقوق المترتبة على تلك المنازعات وتحرمها الدعى (١) . وذلك الى ان انتصفت هذه الاعتراضات باحكام المحكمة العليا (الدستورية) وصدر قانون الغاء موانع التقاضى الواردة ببعض القوانين الذى فتح ابواب الطعن لهذه المنازعات الجبسة فى جدد نصوصه ، وتايد ذلك بنص الدستور وقانون مجلس الدولة الجديد على الوجه السابق لنا اثباته .

(المستشار الدكتور المرحوم مصطفى كمال وصفى - مجلة المعلوم
الإدارية - عدد ٣ سنة ١٧)

مديار المنازعة الادارية فى تحديد اختصاص مجلس الدولة

كان اختصاص مجلس الدولة المصرى اختصاصا محددًا على سبيل
الحصر فى ظل قوانين مجلس الدولة المتعاقبة ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٥ ،
١٩٥٩ . وكان كل قانون يصدر يوسع من اختصاصات مجلس الدولة
بالنص على موضوعات جديدة يشملها اختصاص مجلس الدولة . ولكن
فى ظل القوانين الاربعة المشار اليها ظل القضاء العادى هو صاحب
الاختصاص العام بالمنازعات الادارية فيما لم يرد نص على أنه من اختصاص
مجلس الدولة .

وفى سنة ١٩٧١ صدر الدستور المصرى فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١
ونص فى المادة ١٧٢ على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص
بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون
اختصاصاته الاخرى .

ومن ثم بعد ان كان مجلس الدولة صاحب اختصاص محدد على سبيل
الحصر ، أصبح مجلس الدولة منذ عام ١٩٧١ صاحب الاختصاص العام
بالمنازعات الادارية .

يشمل الاختصاص القضائي لمجلس الدولة في ظل دستور ١٩٧١
والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. الآتي :-

أ - المنازعات الإدارية ويدخل فيها الدعاوى

ب - الدعاوى التأديبية .

ج - المنازعات المنصوص عليها في البنود الثلاثة عشر من المادة ١٠

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

د - المنازعات المنصوص عليها في قوانين خاصة . وهذه لا يمكن
حصرها سلفاً .

وقد كان يجدر ان تجرى صياغة المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ لتحديد اختصاص مجلس الدولة بالدعاوى التأديبية والمنازعات
الإدارية ثم تستطرد مضيئة . ويعتبر منازعة إدارية بنص القانون ما يأتي :
(البنود الثلاثة عشر المشار إليها)

والمنازعة الإدارية اصطلاح غير محدد يحتاج الى ضبطه واستجلاء
مرامية ، مما يلقي في ذلك عبئا على عاتق كل من الفقه والقضاء الإداريين
من اجل تحديد معيار المنازعة الإدارية .

وتطرح عدة معايير لتحديد هذا الاختصاص منها : (١) معيار القانون
الواجب التطبيق على المنازعة . (٢) ومعيار المرفق العام . (٣) ومعيار
السلطة العامة . (٤) ومعيار القرار الإداري . (٥) ومعيار العقد الإداري .
(٦) ومعيار الموظف العام ومن في حكمه .

وفي مقال بمجلة العلوم الإدارية العدد الثالث من السنة السابعة عشر
بم عنوان « مجلس الدولة القاضي العام للمنازعات الإدارية » يبدأ الدكتور
مصطفى كمال وصفي نائب رئيس مجلس الدولة الأسبق مسيرة الفقه
المصري لتحديد معنى المنازعة الإدارية فيقول « المنازعات الإدارية هي
اجراءات الخصومة القضائية التي ترفع للمطالبة بأثر من آثار العلاقة
الإدارية » .

ولا يعيب هذا التعريف الا انه ينقل الصعوبة من لفظة « المنازعة الادارية الى لفظة العلاقة الادارية » فان ذلك مألوف فى التعريفات الاصلاحية ، ولا بأس فيها من ان يعتمد فى تعريف مصطلح على مصطلح آخر . وعلى أية حال فان هذا التعريف بين ان جوهر المسألة يقبع فى تحديد ما هى العلاقة الادارية .

والعلاقة الادارية هى - ببساطة - علاقة تقوم بين الجهة الادارية وغيرها - فرضاً او جهة ادارية اخرى - تجعل هذا الغير فى مركز المحكوم للجهة الادارية التى قامت معها هذه العلاقة . فهذه العلاقة تقوم مع جهة ادارية ويكون الطرف الاخر فى مركز المحكوم بسبب هذه العلاقة (وبمعنى آخر : تكون هذه العلاقة من علاقات القانون العام ، اى يكون المركز الناشئ عنها من مراكز القانون العام) .

ونتيجة للقول بأن هذه العلاقة من مراكز القانون العام ، اى القانون الادارى فان هذا يتطلب امراً جوهرياً :

ذلك ان يكون المركز هو مركز خضوع لسيطرة السلطة الادارية ، بأن تكون الجهة الادارية المعنية حاكمية ، ويكون الطرف الاخر محكوماً اى خاضعاً للسلطة الادارية . والا فانه لا معنى لاعتبار العلاقة من علاقات القانون العام .

ومن الواضح ان ذلك ينتفى فى احوال منها اذا لم ينشئ تصرف الادارة للفرد علاقة مع الادارة او كانت لا تستوفى احتياجاً ادارياً .

فان انتفاء السيطرة فى هذه الاحوال ينفى هذا العنصر لا يجعل العلاقة ادارية بالنظر لهذه الجهة الادارية ، وان كان قد يجعلها كذلك بالنظر للطرف الاخر وكذلك اذا كانت السلطة التى يخضع لها الفرد ليست سلطة ادارية كان تكون سلطة سياسية تمارس عملاً من اعمال السيادة .

والقول بأن العلاقة الادارية من شأنها ان تخضع الفرد للسلطان الادارى ليس إلقاء بالمسألة فى إجضان معيار السلطة العامة كأساس للقانون الادارى . بل هى تعتمد الى حد كبير على الفكرة المرفقية ، ليس بمعناه

الموضوعي ، وانما بمعناه الشكلي : اى الجهاز القائم على تنفيذ الخدمة العامة فان القول بان العلاقة الادارية تقوم مع جهة ادارية يؤدى الى الاهتمام بفكرة المشروع المرفقى . وبذلك تكاد فكرة المرفق ان تشاطر فكرة السلطة الادارية فى هذا التحديد . الا اننا لا ننظر الى المرفق كـ مرفق ولكن كـ مشروع فالهم عندنا فكرة المشروع لا الفكرة الموضوعية للمرافق .

وفكرة « المشروع » لا تدخل حتما فيما نسميه « المشروعات العامة » فى نطاق الجهات الادارية . فكما هو معروف ، هناك خلاف كبير حول طبيعة هذه المشروعات ، وهل هى من اشخاص القانون الادارى كما يذهب البعض أم هى من اشخاص القانون الخاص كما هو غالب الرأى والساند فى القضاء وهذه مسألة باقية للفصل ، فمن رأها اشخاص ادارية فانه يحكم بان علاقاتها ادارية ومن رأها اشخاص خاصة يحكم بالعكس .

ولا يرى الاستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفى ان تطبيق القانون الادارى على مراكز القانون العام ليس مميّزا واضحا .

بل هو نتيجة لاعتبار المركز من مراكز القانون الادارى . فالواقع ان القانون الادارى - فى مجموعة - يتألف من ثلاثة انواع من القواعد : أحدهما امتيازات ادارية معترف بها للادارة نتيجة لنظرياته العامة ، وثانيهما جيش من القوانين الخاصة كقانون نزع الملكية وقانون الصرف والرئى وقوانين المحلات العامة والخطرة والترخيص ونحو ذلك ، وثالثها تطبيقات القانون العام التى يتقبلها القانون الادارى لعدم تنافيتها مع دواعيه . فان القانون الادارى يرتضى تطبيق القانون المدنى - مثلا - فى العقود الادارية والمستولية والاثراء على حساب الغير واسترداد غير المستحق وكثيرا جدا من الاحكام فيما لا يستلزم الخروج عليه لنوع ادارية خاصة .

كذلك الحال بالنسبة لتطبيق قانون المرافعات او عقد العمل او غيره . ونحن فى هذه الاحوال لانصف تطبيق القانون العادى فى صميم المسائل الادارية الا بأنه تطبيق للقانون الادارى . فهذا الارتواء يجعل هذه التطبيقات من صميم القانون الادارى . ولذلك فيجب ان نستطيع ان نحتكم الى تطبيق القانون الادارى على مراكز القانون العام ونجعلها مميّزا للممارسة

الادارية . وبالمثل ايضا اذا اخضعت الادارة نفسها لقواعد القانون الخاص أو نظمت على قواعده . فان هذا ايضا قانون ادارى وليس قانونا خاصا مادام ان طبيعة العلاقة الادارية لوجهة من الوجهات من الجهات الثلاثة التى سنبرها .

والمركز - فى رأى الدكتور وصفى - يكون من مراكز القانون العام ، اى يحمل الغير الى حظيرة التبعية للسلطة الادارية لسبب من الاسباب الثلاثة الآتية : أما شكليا : بسبب ان انشاءالعلاقة كان بأداة من أدوات القانون العام . أو موضوعيا : بسبب ان العلاقة - سواء نشأت بأداة عامة أو أداة غير عامة - وضعت الغير موضع التبعية والخضوع للسلطة الادارية أو تبعية : بسبب تعلق المركز بالنشاط الادارى ، كما هو الحال فى الاعمال التجارية التبعية .

ويستثنى من اعتبار العلاقة ادارية بسبب الاداة المنسأة لها : الطمن فى قرارات الانلحية . فان سبب العلاقة فى الواقع هو العمل الذى يصدر تنفيذها لها . وقد قضت محكمة النقض بأنه « استقر قضاء هذه المحكمة على ان ما يخرج من ولاية المحاكم هو وقف تنفيذ الامر الادارى العام (التنظيمى) اى اللوائح كقرارات المجلس البلدى بفرض رسم . اذ لاشبهة فى أنه على المحاكم قبل ان تطبق لائحة من اللوائح ان تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للمانون . فان بدا لها ما يعيبها فى هذا الخصوص كان عليها ان تمتنع عن تطبيقها .

(نقض ١٩٥٥/١/٢ طمن ٤٩ لسنة ٢٥ ق و ١٩٥٥/٣/١٠ طمن ٢٩٩ لسنة ٢٢)

فهذا فيما يتعلق بالعلاقة الادارية من حيث شكلها ، اما العلاقة الادارية من حيث موضوعها ، فمثلها ان يكون الفرد موظفا عاما نتيجة لاداة من غير ادوات القانون العام ، كالأواق بالنسبة للموظف الفعلى ، والميراث بالنسبة لبعض الطوائف فان هذا يجعل العلاقة ادارية من الناحية الموضوعية فقط لانها تحمل الفرد الى حظيرة التبعية الادارية على مدى العلاقة الناشئة . واما اذا كانت العلاقة ادارية شكلا وموضوعا كالتعيين بقرار ادارى فهذا اوضح فى اداريتها من الوجهتين .

واعتبار العمل ادايزيا بالتبعية : هو نتيجة للاهتمام بعنصر المشروع الادارى بمعناه الشكلى . فمادام هناك مشروع فلا بد ان يرتبط القرع بالاصل ومن امثلة هذه الاعمال . مسئولية الادارة عن المبانى والأشياء واقفال التابعين - من عاملين وغيرهم - وسائر مصادر الالتزام كالقفل المشروع (الفضانة والاسترداد والائراء والقانون) وملكيته العامة وغير ذلك ، كله يعتبر من العلاقات الادارية لانه يرتبط باصل القانون الادارى ويمكن ان يكون للقانون الادارى فيها قولا خاصا وان يكون مجالاً لممارسة امتيازات ادارية فيحمل الفرد الى حظيرة التبعية الادارية .

وبذلك تتكون المنازعة الادارية فى هذه الانواع الثلاثة من العلاقات : علاقة ادارية فى شكلها فقط ، وفى حدود الاداة الشكلية التى أنشأتها .

علاقة ادارية فى موضوعها متى جلبت الفرد الى حظيرة التبعية الادارية سواء كانت العلاقة ناشئة بأداة من ادوات القانون العام - اى باعتبار الناحية الشكلية ايضا - او لم تكن كذلك .

علاقة ادارية بالتبعية : وذلك للمرفق العام - بمعناه الشكلى - والمشروع العام عند من قال بأذريته .

معياد المرفق العام :

يقول الاستاذ الدكتور سليمان الطماوى (القضاء الادارى - الكتاب الاول - قضاء الالفاء - طبعة ١٩٧٦ ص ١٦٧ و ١٦٨) اننا لو فحصنا النصوص المحددة لاختصاص القضاء الادارى كما جات بالمواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لوجدنا ان ما نص عليه صراحة يستغرق معظم الامور التى تندرج فى اختصاص القضاء الادارى عادة ، بحيث لم يبق خارج النصوص الا مجالين :

١ - القضايا التى يرفعها الموظفون - الفاء او تمويضا - بالنسبة الى الامور التى لم يرد النص عليها صراحة فى الفقرات السابقة :

٢ - دعاوى التفويض عن الاعمال المادية الضارة التى تقوم بها جهة الادارة اذا لم تكن تنفيذا مباشرا لقرارات ادارية .

ويتعين على مجلس الدولة - فى ظل القانون الحالى - ان يسحب اختصاصه الى هذين المجالين وفقا للمعيار العام الذى يقرره فى هذا الخصوص . ونرى ان المعيار فى هذا المجال لابد وان يرتبط بحكمة قيام القضاء الادارى المتخصص . فالقضاء الادارى انما وجد ليطبق قانونا خاصا على علاقات متميز ، لا تصلح لها قواعد القانون الخاص . ولهذا فان مناهج خضوع المنازعات التى لم يرد النص عليها صراحة فى القانون - لاسيما المنازعات المتعلقة بالاعمال المادية التى تقوم بها الادارة - ان تخضع لقواعد القانون العام . وعلى لى تخضع لقواعد هذا القانون الا اذا اتصلت بنشاط مرفق تسيره الادارة وفقا للقانون العام . ومن هذا القبيل جميع المرافق الادارية ، سواء تبعت لاحدى الوزارات مباشرة او منحت الشخصية الاعتبارية فاصبحت من قبيل الهيئات العامة . اما المرافق الاقتصادية ، فان المسلم به ان نشاطها يخضع للقانون الخاص . ومن ثم فلا محل لان تعرض منازعتها على القضاء الادارى . وكل هذا ما لم ينص المشرع على خلاف ذلك .

معيار القانون الواجب التطبيق :

وتأخذ الاستاذة الدكتورة سعاد الشرقاوى فى تحديد مدلول المنازعة الادارية بمعيار القانون الواجب التطبيق على المنازعة . وتعتبر المنازعة ادارية اذا كانت الخصومة القضائية التى يثيرها المدعى تحتم تطبيق قواعد القانون الادارى المستقلة عن قواعد القانون المدنى . (القضاء الادارى - طبعة ١٩٨٤ - ص ٢٢٤ وما بعدها) وترى الدكتورة سعاد الشرقاوى ان معيار القانون الواجب التطبيق يعتبر معيارا منطقيا لان المشرع جعل مجلس الدولة مختصا بالمنازعات الادارية رغبة فى تخصيص جهة قضاء تطبيق قواعد قانونية غير تلك الواردة فى القانون المدنى .

وتسجل الدكتور سعاد الشرقاوي ان كيفية تطبيق معيار القانون
الواجب التطبيق معنى يتطور منذ عام ١٩٧٢ ففى احكام مجلس الدولة
السابقة على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ كان القضاء الادارى يطبق معيار
القانون الواجب التطبيق متبعاً منهجاً تحليلياً فكان يحكم بان المنازعة
ادارية اذا كانت المنازعة تستدعى تطبيق قواعد القانون الادارى ، ولذا فهو
يلجأ الى القرار الادارى او الموظف العام او العقد لادارى ك معايير مكملة
ومرشدة الى ضرورة تطبيق قواعد مختلفة عن القانون المدنى .

وعذا المنهج التحليلي يختلف عن المنهج التاصيل الذي يؤدي الى
اتساع اختصاص مجلس الدولة .

ومؤدى المنهج التأصيل المتبع فى فرنسا ان ينظر الى النشاط الذى
ينتمى اليه العمل محل البحث ، فاذا كان هذا النشاط اداريا ، أى مرفقا
عاما مثلا ، يدار بأسلوب القانون العام ، فان العمل المنتسب الى هذا النشاط
يعتبر عملا اداريا ، وای منازعة تثور بشأن هذا النشاط تعتبر ادارية ولو
لم تستوجب تطبيق قواعد مستقلة عن القانون المدنى .

اما بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ناصا على اختصاصه
بمسائل المنازعات الادارية ، فقد بدأ مجلس الدولة بخطوات متحفظة تحت
تأثيرا لاضاع المستقرة قبل ١٩٧٢ بحيث لم يكن يتوسع فى مفهوم
المنازعة الادارية . فلم يكن يميل فى احكامه الصادرة فى السبعينيات وحتى
سنة ١٩٨١ الى ادخال المنازعات الناشئة عن الاعمال المادية فى اختصاص
مجلس الدولة . كما ان محكمة القضاء الادارى ذهبت الى ان الطعن فى
قرار النقل المكانى للموظف العام لا يعتبر منازعة ادارية ، وهى فى قضائها
هذا كانت تستصحب الاوضاع السابقة على صدور قانون سنة ١٩٧٢ .

الا انه ابتداء من سنة ١٩٨١ بدأ مجلس الدولة ينتهج سياسة جديدة
سمتها العامة التوسع فى مفهوم المنازعة الادارية .

ولتوضيح سياسة مجلس الدولة قبل وبعد سنة ١٩٨١ بصدد تحديده
لمفهوم المنازعة الادارية نبين موقفه مسالتين هامتين :

الاولى : متعلقة بدعاوى التعويض عن الاضرار الناشئة عن الاعمال
المادية .

والثانية : متعلقة بالقرارات الادارية الصادرة فى سائر المسائل
الوظيفية .

(١) دعاوى التعويض عن الاضرار الناشئة عن الاعمال المادية المنسوبة
الى الادارة :

فيما يتعلق بالاعمال المادية المنسوبة الى الادارة نجد ان حيثيات
حكم ٢٧ يناير سنة ١٩٧٣ الصادر من المحكمة الادارية العليا يؤدى
بطريق غير مباشر الى استنتاج اتجاه المحكمة الى عدم اعتبار دعوى
التعويض عن الاضرار المترتبة على الاعمال الادارية المنسوبة الى الادارة من
المنازعات الادارية .

وفى نفس الاتجاه حكمت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر
فى ٩ من فبراير سنة ١٩٨٠ بان اختصاص مجلس الدولة بدعاوى المسؤولية
منوط بتعلقها بمنازعة ادارية ومن ثم يتعين أن ينجم الضرر عن عمل ادارى .
وخلصت من ذلك الى ان لا اختصاص للقضاء الادارى بدعاوى المسؤولية
عن الاعمال المادية الضارة التى تصدر من الجهة الادارية او من احد
موظفيها .

على ان الدكتور سعاد الشرقاوى ترى ان هذا التعميم غير سليم .
اذ يتعين فى تحديد اختصاص مجلس الدولة التمييز بين نوعين من الاعمال
المادية التى ترتب عليها اضرار للغير : (أ) اعمال مادية ناشئة عن ادارة
مرفق عام وبالتالي لا نظير لها فى علاقات الافراد العاديين بعضهم ببعض وهذه
الاعمال اذا ترتبت عليها اضرار فان دعوى التعويض عنها تدخل فى
اختصاص مجلس الدولة ، لان المنازعة فى هذه الحالة تعتبر منازعة ادارية
حيث انها تستدعى تطبيق قواعد القانون الادارى المستقلة عن القانون
المدنى ، (ب) واعمال مادية شبيهة بالاعمال المادية التى يأتينا الافراد فى
علاقاتهم بعضهم ببعض ويواجهها القانون المدنى ويضع لها حولا ، وهذه

الاعمال تدخل المنازعات المتعلقة بها في اختصاص القضاء العادى لانها لا تستدعى تطبيق قواعد قانونية مختلفة عن قواعد القانون المدنى . وهذا كله تأسيسا على معيار القانون الواجب التطبيق الذى اسهبنا فى شرحه فيما سبق .

وقد بدأ مجلس الدولة يسير فى الاتجاه الصحيح - فى نظر الدكتور سعاد الشرقاوى - ويتوسع فى تفسير معنى المنازعة الادارية ويحدد اطارها تحديدا مبررا تبريرا سليما ، مع بداية الثمانينات .

ففى حكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٨١ قررت المحكمة الادارية العليا مبدءا هاما مؤداه ان طلب التعويض عن الاعمال المادية التى تتصل بادارة مرفق عام يتبع اساليب القانون العام فى ادارته يدخل فى معنى المنازعة الادارية ، وبالتالي يختص به مجلس الدولة .

وتؤيد الدكتور سعاد الشرقاوى هذا الحكم للمحكمة الادارية العليا الذى يتضح من ثنايا حيثياته اعتدادها بالقانون الواجب التطبيق على المنازعة ، واعتمادها على المناخ العام الذى يؤدى فيه النشاط الادارى ، للحكم على طبيعة المنازعة وتكييفها بانها منازعة ادارية مادامت قد نبتت فى حقل القانون العام وتحت مظلته .

(ب) قرارات نقل الموظفين نقلا مكانيا والقرارات الوظيفية الاخرى .

وسيرا فى نفس الاتجاه نحو توسيع مضمون المنازعة الادارية حكمت المحكمة الادارية العليا فى ٣ مايو سنة ١٩٨١ باعتبار الطعن فى قرارات النقل والنقل المكانى وكذلك كل القرارات المتعلقة بسائر المسائل الوظيفية منازعات ادارية .

تصويبات

كلمة الى القارىء ..

ناسف لهذه الأخطاء المطبعية ...

فالكمال لله سبحانه وتعالى ...

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
الإعمال	١/١٠	الأعمال	استهدفه	١٥/١٦٧	استهدفه
العاميين	١٦/٣٣	العامين	جدواوه	٣/١٧١	جدواوه
تتحمل	٨/٤٤	تحمل	فالمشروع	١٣/١٧٤	فالمشروع
تحويل	٣/٦٥	تحويل	الصادر	٥/١٧٧	الصادر
العليا	٨/٩٩	تحذف	الطنن	٦/١٧٨	تحذف
صور	١٤/٩٩	صدر	مخالفة	٧/١٧٩	مخالفة
قبل	١٦/٩٢	قبيل	اساءة استعمال		
الفاتحة	١٨/٩٢	القائمة	السلطة	٩/١٧٩	يحذف
محموا	١٠/١٠٠	محمودا	المادة	١١/١٧٩	تحذف
تتدرج	١٦/١٠٠	تندرج	لنظر	١٦/١٨٠	بتنظر
يفلق	٤/١٠٣	يتعلق	لا تكفى	٢٦/١٨٠	لاكتفى
بسترداد	٢١/١٠٣	بامسترداد	للموظفين	٢٩/١٨٠	بالموظفين
الارارى	٧/١٠٥	الادارى	الوظيفية	١١/١٨٢	الوظيفة
وتوقيطالمحذور	٢٢/١٠٨	وتوقيا لمحذور	وزوجه	٣/١٨٥	زوجته
الطلبة	١٢/١١٥	الطلبات	سابقة	٥/١٨٥	السابقة
اقرار	١٣/١١٥	القرار	هذه	٢٤/١٨٥	هذا
قاموه	٤/١١٨	قواعد	ينسطب	١٣/١٨٧	ينسبط
يقاف	١٢/١١٨	ايقاف	عوى	٢٤/١٨٨	دعوى
١٩٥٩	٨/١٢٤	١٩٤٩	نطق	٢٥/١٨٨	نطاق
تضيقة	١٦/١٣٠	تضيقة	ن	١/١٩٢	أن
باعفاء	٥/١٣٤	بأعضاء	دائل	٢٧/١٩٢	دائمة
للمراقبة	١٣/١٤١	للمرافعة	سطر كامل	٢١/١٩٧	يحذف مكرر
عوم	٥/١٤٦	عوم	لعام	١١/٢٠١	العام
اذختصاص	١٩/١٥٠	الاختصاص	بمعملة	٢٠/٢٠٠	بمعاملة
الواردة	٢٥/١٥٢	تشطب	الرهنة	١٣/٢٠١	الرهانة
لقانون	٣٠/١٥٦	القانون	تقديريا	١٤/٢٠٣	تاديبيا
			عتذار	٨/٢١٠	اعتذار

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
يستحقها	١٨/٢١٤	يستحقها	دعت	٢٠/٢٦٠	دامت
طعن ١٦٥٩	٢٥/٢١٤	طعن ١٦٥٩	عن	٥/٢٧١	عند
لسنة ق		لسنة ٢ ق	اللجنة	٩/٢٧١	اللجنة
١ ٥٩	٣/٢١٧	١٩٥٩	تلك	١٩/٢٧٤	تكن
الارارى	٣/٢١٩	الادارى	تسلم	١١/٢٧٥	تسلب
بالاراة	٤/٢٢٢	بالادارة	يتعلقين	٢١/٢٧٥	يتعلق
وبسبه	٢٦/٢٢٢	وبسببه	روقم	٢٢/٢٧٦	رقم
١٦٥	١٥/٢٢٣	١٦٥ لسنة	تطبيقا	٣/٢٨٠	تطبيقا
الارارى	٢١/٢٢٣	الادارى	تخرج	١٩/٢٨٦	تخرج
الارارى	١١/٢٢٤	الادارى	اوعيد	١٥/٢٩٢	أعيد
الارارى	١١/٢٢٤	الادارى	وقت	١٧/٢٩٢	وقف
الارارى	٦/٢٢٥	الادارى	العليات	٢١/٢٩٣	العلياء
مدت	١٦/٢٢٦	مدة	رم	٢١/٢٩٤	ورقم
حدهما	٢٢/٢٢٦	ضدهما	تنفيذ	٣/٢٩٥	تنفيذه
يلخص	١١/٢٢٨	يخلص	ولتصرف	٤/٢٩٥	والتصرف
بشخص	١/٢٣٦	يشخص	المحراسة	٣/٢٩٦	الحراسة
الارارى	١/٢٣٨	الادارى	الواضحة	١٧/٢٩٦	الواضحة
الارارية	٨/٢٣٨	الادارية	نصر	٢٤/٣٠٦	نص
بعد	٧/٢٤٠	بعلم	قرض	١/٢٤١	فرض
الضعيف	١٣/٢٤٦	الضعيف	الفصل	٢٦/٢٤٩	الفصل
ينصف	١١/٢٤٧	ينصب	لقضاء لادراى	٢٥/٢٢٠	القضاء الادارى
اللكان	١٦/٢٤٨	امكان	التعاصر	٢٥/٢٢٢	التعاصر
الموظفون	١/٢٥٥	الموظفون	وحدات	١٨/٢٢٧	وحدات
مقريحا	٢/٢٥٧	صريحا	الفصل	٦/٢٣٠	الفصل
يمنح	٦/٢٥٧	يمنح	أو	٢٥/٢٣٣	أول
يقيدون	٢٦/٢٥٧	يقيدون	المختصة	١٥/٢٣٥	المختصة
للتجديد	١٩/٢٥٨	للتجديد	الواقعة	٦/٢٣٧	الواقعة
المال	٢٢/٢٥٨	المال	١٠٧٢	٤/٢٣٨	١٩٧٢
تمتتع	١٢/٢٥٩	تمتتع	المعطون	١١/٢٣٩	المعطون
مطلعة	١٢/٢٥٩	مطلقة	اختصاص	٢/٢٤٠	اختصاص

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
التعويض	١٨/٣٤١	التعرض	الاصلاح	٢٠/٣٨٤	للاصلاح
بوضعها	١٠/٣٤٣	بوصفها	وتتأى	٦/٣٨٥	وتتأى
ينقعد	١٥/٣٤٧	ينعقد	علمه	٥/٣٨٩	عامة
١٩٣	٢٠/٣٤٧	١٩٧٢	لقم	٢٢/٣٨٨	رقم
لوقوف	١٠/٣٥٦	لوقوف	يتفرغ	١/٣٩٩	يتفرغ
ولا	٢٣/٣٥٨	لا	تجمع	٢٠/٣٩٩	تجمع
من الثلاثية	٤/٣٥٩	من اللجنة	والموضوعى	١٤/٤٠٠	والموضوعى
		الثلاثية	يفرع	٤/٤٠١	يفرع
فى	١٩/٣٥٩	مكررة	نثور	١/٤٠٣	نثور
الاقبل الا بحق	٢٢/٣٥٩	الاقبل على	الاتصال	١٦/٤٠٥	الاتصال
		الا يحق	ملى	٢٣/٤١٧	مجلس
بينه	١٩/٣٦٣	بهية	وجود السطر	١٤/٤٢٠	حذف السطر
وعرضت	٢٤/٣٦٤	وعرضت	ق ا ن مجلس	١١/٤٢٦	قانون مجلس
مسبب	٢٣/٣٦٨	مسبب	المؤلف	٧/٤٢٨	المؤرخ
الذى	١٨/٣٦٩	الذين	اختصاصه	٢٠/٤٣٠	اختصاصه
ميعاد	١/٣٧٠	الميعاد	الاستثنائية	٢٧/٤٣٣	الاستثنائية
التعويض	٢٦/٣٧٣	التعرض	ممتعا	٢/٤٣٦	ممتعا
كافية	٢٥/٣٧٣	كاملة	ولائيا	١٨/٤٣٦	ولائيا
بطبيعة	٨/٣٧٤	بطبيعته	امام	٤/٤٤٣	ايام
القنون	١٣/٣٧٤	القانون	كمحكمة	١٤/٤٥٤	لمحكمة
وتفتيش	١٨/٣٧٤	وتفتيش	المصروفات	١٩/٤٥٩	المصروفات
ضره	١٢/٣٧٦	ضره	اختصاص	١٧/٤٨٣	اختصاص
يخفف من	١٥/٣٨١	يضاف من بعد	التعويض	٢٠/٤٨٥	التعرض
(بطلب الغاء		(الى القضاء)	تاويله	٢٠/٥٣٥	تاويله
تملك القرارات		الادارى يعتبر	متجاوزا	٢٧/٥٤٥	متجاوزا
على أن يقدم		نوعا من التظلم	بلنسبة	١٦/٥٤٦	بالنسبة
التظلم فى ميعاد		الوجوبى الذى	مرتبتهم	١٧/٥٤٦	مرتبتهم
معين الى		شرطه المارخ	الثات	٢٥/٥٤٦	الثابت
الزم	١١/٣٨٤	الزام	اللوزم	١٨/٥٤٩	اللوزم

الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب	الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب
لنص	١١/٥٥٣	لنص	قواعد	٣/٦٦٦	القواعد
النيابية	١٤/٥٦٤	النيابة	لمخالفة	١٢/٦٦٧	مخالفة
رقم	٦/٥٦٥	مشطوب	القانون	١٢/٦٦٧	قانون
لنص	٢٢/٥٧٣	لنص	اخلال	١٥/٦٦٧	اخلا
اذختصاص	٢٠/٥٧٦	الاختصاص	وظيفة	١٥/٦٦٧	وظيفته
القانون	٢٧/٥٨٤	القانوني	مخزن	١٦/٦٦٧	مشطوب
طل	٦/٥٨٥	طل	ورئيس	١٨/٦٦٧	رئيس
عذر	١٣/٥٩٥	عذر	التحقق	٢٠/٦٦٧	التحقيق
والهيأت	٦/٥٩٦	والهيئات	بتوقيه	٢٥/٦٦٧	بتوقيعه
انها	١٨/٥٩٩	انها	أولى	٥/٦٦٨	أدى
لسنة	١٧/٦٠٧	لسنة	تأسف لو وضع نصف السطر مقلوب	١٠/٦٧١	
بواجبات	٨/٦١٣	بواجبات	المدينة	١٧/٦٧٣	المدينة
التقصيرية	١٢/٦١٣	التقصيرية	الموقفه	٢٠/٦٧٣	الموقفه
وشركات	٢٢/٦١٥	والشركات	لا يقتصر	٨/٦٧٥	لا يقتصر
والجسميات	٢٣/٦١٥	والجسميات	بنظر	١٧/٦٧٩	بنظر
بتأديبية	٣/٦٣١	بتأديبه	عله	٢/٦٨٠	عمله
الموقوف	٦/٦٣٦	الموقوف	اتهام	٢٣/٦٨٠	اتهام
اختصاص	١٦/٦٥٠	اختصاص	تحقيق	٤/٦٨١	تحقيق
بسبب	١٩/٦٥٩	بسبب	حكما	١/٦٨٢	حكما
طلاب	١٠/٦٦٠	طلب	البطائع	٨/٦٨٢	البضائع
محقت	١٠/٦٦٠	لحقت	طبطا	١٣/٦٨٧	طنطا
الضما	٨/٦٦٢	الخطأ	لاويثا	١٦/٦٩١	ولايتها
فيقن	٢٢/٦٦٣	فتمين	١٧	٦/٦٩٣	١١٧
ريحتلها	٢٢/٦٦٣	وتحيلها	١٧	١٥/٦٩٣	١١٧
ولا	٢٠/٦٦٤	ولاية	سطر الطعن	٤/٦٩٩	مشطوب
بالحالته	٦/٦٦٥	وبالحالته	لسنة ق	٦/٧٠٠	مشطوب
المخلقة	١٣/٦٦٥	المخالفة	العاة	٢٠/٧٠١	العامه

رقم الايداع ١٩٨٦/٤٧٣٥

مؤسسة البستاني للطباعة

٦ شارع البرماوى - ناصية المحروسة - حدائق القبة - القاهرة

فهرس تفصیلی

(الجزء الثاني)

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب محتويات الموسوعة
٥	اختصاصات الخصائص
٨	الفصل الاول - ما يخرج عن اختصاص القضاء الادارى
٨	اولا - عدم اختصاص القضاء الادارى بأعمال السيادة (القوانين المانعة من التقاضى)
٢٩	ثانيا - عدم اختصاص القضاء الادارى بإلغاء القرارات الصادرة قبل انشاء مجلس الدولة
٤١	ثالثا - عدم اختصاص القضاء الادارى (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) بما لم يرد النص على الاختصاص به
٥٠	رابعا - عدم الاختصاص بمنازعات لا تنشأ بحكم الوظيفة العامة
٦٨	خامسا - عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق القرار الادارى
٨٥	سادسا - عدم الاختصاص بمنازعات تخرج عن نطاق العقد الادارى
٨٧	سابعا - عدم الاختصاص بمنازعات ناشئة عن الحجز الادارى
٨٨	ثامنا - عدم الاختصاص بمنازعات فى غير المجال الادارى
٥	تاسعا - عدم الاختصاص (قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) بفعالات التوقيض عن قرارات لم ينص على الاختصاص بالتوقيض عنها
١٠٦	

- عاشرا - عدم الاختصاص بمسائل أخرجت عن اختصاص القضاء الإداري .
١٠٧
- حادى عشر - عدم الاختصاص بشئون القضاء
١١٥
- ثانى عشر - عدم الاختصاص بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة
١٣٠
- ثالث عشر - عدم الاختصاص بشئون قيد المحامين وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم وتأديبهم
١٤١
- رابع عشر - عدم الاختصاص (قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢) بقرارات الجامعات بالنسبة لطلابها .
١٤٢
- خامس عشر - عدم الاختصاص بشئون القوات المسلحة والمحاكمات العسكرية
١٤٨
- سادس عشر - عدم الاختصاص بقرارات الترقية الى الدرجات العليا (فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧) الملغى بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦
١٦٩
- سابع عشر - عدم الاختصاص بقرارات لجان تقدير ايجارات الأراضي الزراعية ولجان الاستئناف (قبل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢)
١٧٥
- الفصل الثانى - ما يدخل فى اختصاص القضاء الإداري
١٧٨
- الفرع الأول - مجلس الدولة أصبح القاضي العام للمنازعات الإدارية
١٧٨
- الفرع الثانى - فى شئون الموظفين
١٩٠
- أولا - ارتباط الاختصاص بتوافر صفة الموظف العام
١٩٠

الصفحة	الموضوع
٢١٣	ثانيا - دعاوى التسوية
٢٣٠	ثالثا - دعاوى الالفاء
٢٨٢	الفرع الثالث - فى غير شئون الموظفين
٢٨٢	أولا - دعاوى الأفراد والهيئات
٣٨٨	ثانيا - دعاوى الجنسية
٣٩٣	ثالثا - دعاوى العقود الادارية
٤١١	الفرع الرابع - دعاوى التعويض
٤٢٩	الفصل الثالث - توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الادارى
٤٢٩	أولا - أحكام عامة فى توزيع الاختصاص
٤٥٥	ثانيا - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى ومحكمة الادارية العليا
٤٦٠	ثالثا - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية
٥١١	رابعا - توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية
٥٤٧	خامسا - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية
٥٤٠	سادسا - توزيع الاختصاص بين القضاء الادارى والقضاء المدنى
٥٤٨	سابعا - مسائل متنوعة فى توزيع الاختصاص
٥٥٦	الفصل الرابع - اختصاص المحاكم التأديبية

سابقة العمل في المملكة العربية السعودية

(حسن الفكهاني - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
» الجزء الأول « .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
» الجزء الثاني « .
- ٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
» الجزء الثالث « .
- ٤ - المدونة العمالية في قوانين إصابات العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعمل رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل ولتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) .

نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٧٨ .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ٥٠٠ الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ٥٠٠ الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧٠ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الاردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الاسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحواجز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحواجز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اصدار القرار وانشاء الهيئات وتقييم الأداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزآن) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون البسطة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الدخمية للقواعد القانونية : التي اقترحتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتيا ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة : باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٤٩٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٠ جزء) .

[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

